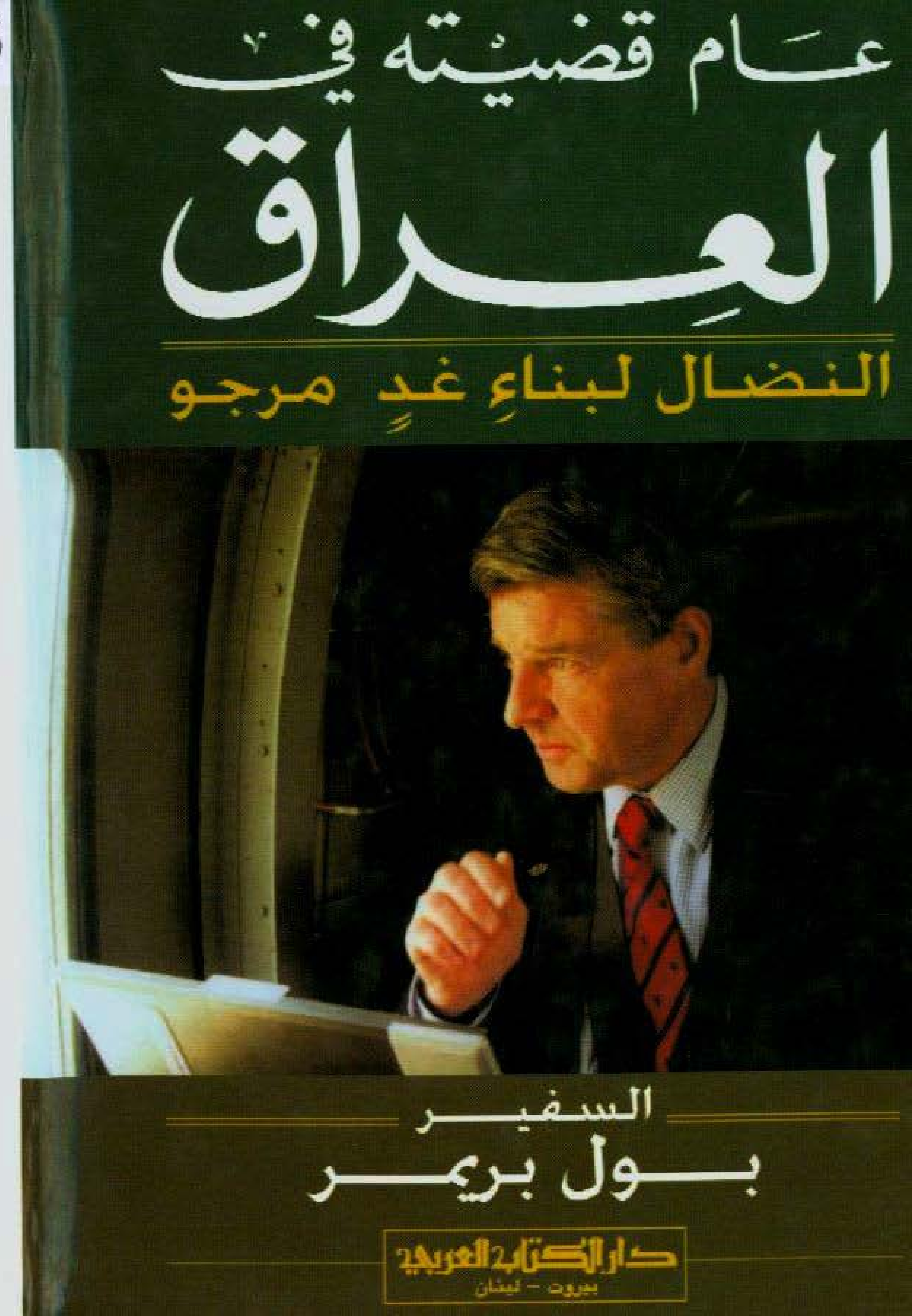
عام قضيته في العراق

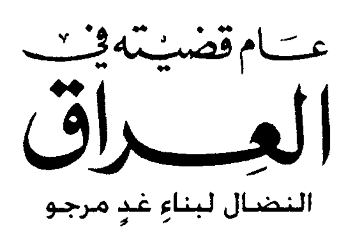
هو الكتاب الوحيد الذي يقدّم وجهة نظر مسؤول رفيع من الداخل بشأن الفترة الحرجة التي تلت انهيار نظام صدام حسين. وفيه يكشف بريمر عن التفاصيل المثيرة للصراعات الخفية السابقة في أوساط السياسيين العراقيين والقادة الأميركيين، وينقلنا من الأزقة القديمة لمدينة النجف المقدّسة إلى غرفة الأوضاع في البيت الأبيض والحلقة الخارجية في البنتاغون.

تنقلنا مذكرات بريمر خلف الأبواب المغلقة في بغداد في أثناء المفاوضات الشاقة مع القادة العراقيين الناشئين في أثناء سعيهم لتشكيل المؤسسات الديمقراطية الحيوية لمستقبل العراق المرجو. ونشهد الجلسات الحامية بين أعضاء مجلس الأمن القومي الأميركي – جورج بوش وديك تشيني وكولن باول ودونالد رامسفيلد وكوندوليزا رايس – فيما كان بريمر يجهد لتحقيق الرؤية التي يتقاسمها مع الرئيس بوش لإنشاء عراق جديد حرّ وديمقراطي.

ويقدّم بريمر تفاصيل جهوده طوال عام في مقاومة مساعي الجنرالات والمسؤولين المدنيين في وزارة الدفاع لخفض أعداد القوات الأميركية في العراق واستبدال الشرطة والجنود العراقيين بها. كما يروي الإحباط الذي كان يشعر به تجاه عمليات الاستخبارات التي تركّزت على البحث عن أسلحة الدمار الشامل، فيما تفاقم التمرّد واشتد ساعده.

(تابع على الطية الخلفية للغلاف)




عام قضيته في
العراق
النضال لبناءِ غدٍ مرجو

عام قضيته في العراق

النضال لبناء غدٍ مرجو

السفير

بول بريمر

بالاشتراك مع مالكولم ماك - كونل

ترجمة

عمر الأيوبي

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

عام قضيته في العراق

ISBN: 9953-27-779-6

Authorized Translation from the English Language Edition:

My Year in IRAQ

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

P.O.Box 11-5769 ص.ب.
Beirut 1107 2200 Lebanon بيروت، 2200 1107 لبنان
Tel (961 1) 800811-862905-800832 هاتف
Fax (961 1) 805478 فاكس
E-mail academia@dm.net.lb بريد إلكتروني
Our Web site dar-alkitab-alarabi.com موقعنا على الوب
academiainternational.com

المحتويات



القسم الأول



الفصل الأول

الفوضى

❑ الاثنين 12 أيار/مايو 2003

بغداد تحترق.

عندما مالت طائرة سلاح الجوّ سي ـ 130 فوق منعطف نهر دجلة، ملت في مقعدي وحدّقت خارج النافذة الدائريّة لمقصورة الشحن. كانت عاصمة العراق تمتدّ شمالاً تحت الجناح الأيمن، وبدت مغبرّة ومترامية الأطراف في الحرارة اللافحة. وكانت أعمدة الدخان السوداء تعانق السماء بعد ظهر ذلك اليوم. أحصيت منها ثلاثة، خمسة... سبعة.

كان إلى جانبي زميلي، السفير المتقاعد هيوم هوران، فقال شيئاً. لكن هدير محرّكات الطائرة ابتلع صوته. نزعت سدادتي الأذنين اللتين وزّعهما طاقم الطائرة عندما ركبنا الطائرة في صبيحة هذا اليوم في الكويت.

"... مبانٍ حكوميّة"، صاح هيوم رافعاً صوته فوق هدير التربينات. "... مكاتب حزب البعث". وأشار إلى الدخان المرتفع فوق منحنى النهر. "تتركّز معظم الوزارات في تلك المنطقة. كان صدّام يحب مراقبة شعبه عن كثب".

أمامنا في الحجرة المفتوحة، نظر أيضاً الجنرال الجوّيّ ريتشارد مايرز، رئيس هيئة الأركان المشتركة، ومرافقوه إلى بغداد. وكنت قد سافرت أنا وفريقي الصغير في عطلة نهاية الأسبوع مع مايرز على متن طائرة سي ـ 17 الضخمة دون توقّف من قاعدة سلاح الجوّ أندروز بميرلند إلى الدوحة في قطر. ومن هناك ركبنا هذه الطائرة،

سي ـ 130، ليلاً إلى الكويت أولاً، ثمّ في الصباح إلى البصرة في جنوب العراق. وما زلنا مسافرين لمدّة ثمان وأربعين ساعة تقريباً.

استحوذ الدخان المتصاعد من بغداد على كلّ انتباهنا.

كان كلاي مكماناواي، وهو سفير آخر متقاعد وصديق قديم ـ ونائبي الآن ـ يجلس على مقربة. صاح قائلاً، "ينهبون القدرات الصناعيّة، بعد أن يجرّدوا مكاناً من موجوداته، يضرمون النار فيه. ثمة حسابات قديمة كثيرة يجب تسويتها".

هزّ هيوم رأسه موافقاً فيما أعدت سدادتي الأذنين إلى مكانهما. لقد كان واحداً من أبرز المستعربين في وزارة الخارجيّة، وأمضى قسماً كبيراً من الخدمة في منطقة الشرق الأوسط، وهو يعرف بغداد حقّ المعرفة، فيما أنا لا أعرفها.

من المهامّ التي شغلتها خلال ثلاثة عقود كدبلوماسي أميركيّ، مهمّة كبير الموظّفين لدى وزير الخارجيّة هنري كيسنجر وسفير متجوّل لمكافحة الإرهاب في عهد الرئيس رونالد ريغان، وهي المهامّ التي نقلتني إلى كلّ عواصم المنطقة تقريباً. كل العواصم ما عدا بغداد. وفي حين أنّني خدمت أنا وزوجتي فرانسي، منذ سبع وثلاثين سنة، في السفارة الأميركيّة في أفغانستان، فإنّ هذه هي رحلتي الأولى إلى العراق، البلد الذي سأواجه فيه أكبر تحدّ في حياتي.

قبل شهر واحد، كنت مجرّد سفير سابق آخر يعيش سعيداً بعيداً عن البيت الأبيض، ويعمل في القطاع الخاصّ حيث أدير قسم إدارة الأزمات في الشركة الأميركيّة الكبيرة، مارش أند ماكلينان. ولم أكن أنا وفرانسي نفتقد الضغط السياسيّ وعبء العمل المرهق الذي تفرضه الدبلوماسيّة العالية المستوى. وقد اشترينا مؤخّراً منزلاً ريفيّاً في نيو إنغلند على أمل قضاء الإجازة فيه مع أولادنا وأحفادنا.

لكن في أثناء بعد ظهر هذا اليوم الحارّ فوق بغداد، كنت على بعد ثمانية آلاف ميل عن ضاحية واشنطن وجبال فيرمونت. وكنت أيضاً قد عدت إلى الحكومة ثانية، كمدير معيّن حديثاً لسلطة الائتلاف المؤقّتة التي أنشئت مؤخراً. وقد وصفتني بعض التقارير الصحفيّة بأنّني "نائب الملك الأميركيّ" في العراق المحتلّ.

وباعتباري أرفع موظّف أميركيّ في بغداد، سأكون المبعوث الشخصيّ للرئيس الأميركيّ جورج دبليو بوش. وتمر سلسلة القيادة التي تعلوني من خلال وزير الدفاع دونالد رامسفيلد إلى الرئيس مباشرة. وسأكون صاحب السلطة العظيمة الوحيد ـ باستثناء الدكتاتور صدّام حسين ـ الذي سيعرفه معظم العراقيّين.

ولأنّني مدنيّ، فلن يكون لديّ سلطة الأمر على ما يزيد على 170,000 جنديّ من قوّات الائتلاف المنتشرة دون كثافة في كل أنحاء العراق، وهو بلد متساوٍ في المساحة تقريباً مع كاليفورنيا ويبلغ عدد سكّانه 25 مليون نسمة. لكن كان لدى القيادة الأميركيّة الوسطى ـ الذراع العسكريّة للائتلاف التي يوجد مقرّ قيادتها في تامبا بفلوريدا ـ أوامر من الرئيس ورامسفيلد بتنسيق عمليّاتها مع سلطة الائتلاف المؤقّتة ومعي.

كانت قوّات الائتلاف التي أطاحت بصدّام حسين بعد ثلاثة أسابيع من القتال العنيف مؤلّفة من الجنود وقوّات المارينز الأميركيّين بالدرجة الأولى، لكنّها تضمّ أكثر من 20,000 بريطانيّ وعدداً أصغر بكثير من الأستراليّين، بالإضافة إلى قوّات من بلدان حلف الناتو، بما في ذلك حلفائنا الجدد في أوروبا الوسطى.

كانت الأراضي التي يحتلونها متنوّعة تنوع المشهد الإنسانيّ العراقيّ. فلقوّات الائتلاف مواقع في دلتا شطّ العرب المستنقعيّة عند ملتقى نهري دجلة والفرات، وفي المدن النهريّة والمدن المقدّسة في الجنوب حيث يتركّز الشيعة الذين يشكّلون 60 بالمئة من السكّان. وعلى بعد خمسمئة ميل شمالاً، توجد مواقع متقدّمة للائتلاف على الجبال المغطّاة بأشجار الصنوبر في موطن الأكراد غير العرب الذين يشكّلون 20 بالمئة من السكّان. وكانت قوّاتنا منتشرة أيضاً عبر الصحراء المنبسطة الملتهبة في وسط العراق وغربه، المنطقة المركزيّة للأقليّة العربيّة السنيّة التي تشكّل 19 بالمئة من العراقيّين والتي هيمنتت على المجتمع العراقيّ منذ قرون.

هبطت حدّة أزيز المحرّكات، وازدادت زاوية الميل إلى اليسار. وسار أحد أفراد الطاقم الشبّان بلباسه المصبوغ بألوان الصحراء عبر مقصورة الشحن المائلة، وهو يمدّد أصابع يده اليمنى.

صاح قائلاً، "خمس دقائق"، ثمّ أشار بيده إلى خصره ليذكّرنا بشدّ أحزمة الأمان الحمراء.

يدعى هذا الطراز من طائرة النقل سي 130 "كومبات تالون" (مخلب القتال)، وهو يحمل عادة قوّات العمليّات الخاصّة للقفز بالمظلّات من ارتفاعات منخفضة، أو الهبوط للقيام بأعمال هجوميّة في عمق الأراضي المعادية. وقد طرنا من مدينة البصرة العراقيّة في الجنوب على ارتفاع 200 قدم بسرعة كبيرة، فوق القرى ذات المباني المصنوعة من الطين وبساتين النخيل وسط قنوات الريّ القديمة التي جعلت بلاد ما بين النهرين الهلال الخصيب على مدى آلاف السنين.

لم يكن الطيران السريع على ارتفاع منخفض يهدف إلى توفير فرصة المشاهدة للشخصيّات المهمّة، وإنّما لتقليل مخاطر النيران الأرضيّة. ففي أثناء الغزو قبل شهر، أصابت نيران الأسلحة الأوتوماتيكيّة والأسلحة الصغيرة مروحيّات الجيش الأميركيّ الهجوميّة المارّة فوق المجمّعات الزراعية الهاجعة. وعلى الرغم من أنّ الرئيس بوش أعلن عن انتهاء "عمليّات القتال الرئيسيّة" قبل أحد عشر يوماً، فقد أقرّ نائب قائد القيادة الوسطى الجنرال جون أبي زيد بأنّ السلام لم يحلّ في البلد بعد عندما قدّم لنا تقريراً موجزاً في مقرّ قيادة القيادة الوسطى المتقدّم بقطر.

بعد أقلّ من خمس دقائق سنهبط في مطار بغداد الدوليّ. تثاءبت فيما كنت أشدّ حزام الأمان وفكّرت في الأحداث التي قادتني إلى هنا.

كان ذلك في منتصف شهر نيسان/أبريل عندما غادرت أنا وفرانسي مطار هارتفورد بكونكتيكت في سيّارة مستأجرة من طراز فورد طوروس في طريقنا إلى فيرمونت لاختيار أثاث لبيتنا الريفيّ، وكانت فرانسي قد اشترت كعكة صغيرة محلّاة في المطار وملأت رائحة القرفة السيّارة عندما انطلقنا على الطريق السريع 91 بين الولايات.

بدت سعيدة والتفتت نحوي قائلة، "أشعر دائماً أنّني بين أيدٍ أمينة عندما أكون معك".

نظرت إلى عينيها الزرقاوين الباسمتين ولم أشأ أن أفسد عليها سعادتها. فهي لا تعاني فقط من الألم العضليّ الليفيّ الذي غالباً ما يلزمها الفراش، وإنّما أصيبت مؤخّراً بانزلاق غضروفي في فقرتين بظهرها، ما يحدث لها وخزات ألم على طول عرق النسا في رجلها اليمنى. مع ذلك، كانت مرتاحة مؤقّتاً من الألم وتشعر بالسعادة بشأن تأثيث بيتنا المخصّص لقضاء الإجازات.

لكن كان عليّ أن أبلغها عمّا يشغل بالي، وأن أبلغها به الآن. فواشنطن لا تستطيع الانتظار مدة أطول.

قلت بلطف، "علينا أن نتحدّث بشأن عمل عُرض عليّ".

فسألت بسرعة قبل أن تصل الكعكة إلى فمها، "أي عمل"؟ لقد كنت أنا وفرانسي وثيقي الصلة جدّاً بحيث يشعر أحدنا بمزاج الآخر على الفور، وبرد الجوّ في السيّارة في الحال. وأردفت ملحّة، "أي عمل؟ ما أعرفه هو أنّ لديك عمل".

كانت محقّة تماماً، فإدارة قسم إدارة الأزمة في مارش ومكلينان يستغرق وقتي منذ ثمانية عشر شهراً.* لكنّ فرانسي تعرف أنني أتوق إلى استغلال خبرتي في مساعدة بلدنا بطريقة ما في الحرب العالميّة على الإرهاب. فأنا أخوض هذه الحرب منذ عشرين سنة تقريباً، وآخر منصب شغلته هو رئيس اللجنة الوطنيّة للإرهاب المكوّنة من الحزبين. وفي تقريرنا المقدّم إلى الرئيس بيل كلينتون في حزيران/يونيو 2000، توقّعت لجنة الشريط الأزرق وقوع هجمات إرهابية على الأراضي الأميركيّة تُحدث إصابات واسعة "على نطاق ما حدث في بيرل هاربر". وعلى غرار معظم هذه اللجان، أُهملت توصياتنا إلى حدّ كبير إلى أن أثبتت هجمات 11 أيلول/سبتمبر وجهة نظرنا.

وبعد وقوع تلك الكارثة، حتى وأنا في سنّ الثانية والستين، لم يكن بوسعي أن أكون متفرّجاً. وقد تباحث أعضاء من إدارة بوش معي في العديد من المناصب في الأشهر الأخيرة. وكانت فرانسي تعترض بشدّة كلّما طُرح هذا الموضوع.

كانت تقول، "إنّني بحاجة ماسّة إليك. إنّني أعتمد عليك كثيراً". وكنت أعرف أنّ لديها وجهة نظر.

والآن أثرت هذا الموضوع ثانية فيما كنّا نستقلّ السيّارة شماليّ هارتفورد. "إنّه هذه المرّة عمل يتيح لي أن أحدث فرقاً حقيقيّاً. فهو يحتاج إلى كل المهارات التي اكتسبتها في أثناء عملي المهنيّ الطويل... الدبلوماسيّة، والإلمام بالثقافات الأخرى، والإدارة، والجَلَد...".

"ما هو هذا العمل"؟ بدا عليها الفضول الآن. إنّني أعرف فرانسي، إذا تمكّنتُ من الاستحواذ على تفكيرها فسأقطع نصف المسافة إلى هناك.

"المساعدة في إعادة تنظيم الأمور في العراق". وكنّا قبل بضعة أيامّ قد جلسنا في بيتنا في ضاحية واشنطن نشاهد تغطية تلفزيون "سي إن إن" فيما الرجال والأولاد العراقيّون الذين أسكرتهم السعادة يضربون بأحذيتهم رأس تمثال صدّام حسين المقطوع بعد أن أسقطه رجال المارينز الأميركيّون في أعقاب تحقيق الانتصار.

"أنت"؟ نظرت إليّ بهدوء فيما كنت أراقب الطريق أمامي وقلبي يرتعش. إنّني أريد هذا التحدّي. أريد فرصة المحاولة على الأقلّ. لكنّني لن أقدِم عليه بدون مباركتها.

تقدّم بحث الموضوع ببطء في أثناء قيادة السيّارة باتجاه الشمال عبر التلال الخضراء. أبلغتها بأنّ سكوتر ليبي، كبير موظّفي نائب الرئيس ديك تشيني، وبول

وولفويتز، نائب وزير الدفاع الأميركيّ، اتصلا بي لهذا الغرض. فقد كانت الإدارة المدنيّة التي عيّنها البنتاغون أصلاً في العراق "بعد انتهاء الأعمال العدوانيّة" - مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة - تفتقر إلى الخبرة في المفاوضات الدبلوماسيّة العالية المستوى والسياسة. وخلافاً لمعظم روايات وسائل الإعلام، لم يكن البيت الأبيض ينوي تعيين قائد مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة، الفريق المتقاعد الأميركيّ جاي غارنر، في منصب مبعوث الرئيس الدائم في العراق. وكنت أمتلك المهارات والخبرة المطلوبة لهذا المنصب.

"إنّهم مهتمّون في أن أتولّى منصب إدارة العراق المحتلّ".

أخيراً، بعد صمت طويل واستغراق في التفكير، ابتسمت فرانسي ثانية وقالت، "إذا كان هناك من يستطيع القيام بذلك، فبإمكانك القيام به".

لست ممن يتّسمون بالعاطفة المفرطة، لكنّ الدموع طفرت من عينيّ عندما سمعتُ ما قالته: كنت أعرف ما تتطلّبه منها الموافقة ومني أيضاً. لكنّها ربّتت على فخذي وقالت، "يجدر بك الاتصال بمن عليك الاتصال به قبل أن أغيّر رأيي".

كنّا ندرك تماماً أنّ مهمّة إعادة بناء العراق ستكون صعبة. لكن في أثناء قيادة السيّارة عبر سفوح التلال المشمسة في جبال غرين بعد ظهر ذلك اليوم النيسانيّ (الأبريليّ)، لم أكن أنا وفرانسي نتوقّع الطبيعة الحقيقيّة لهذا التكليف أو الإجهاد الذي سيرتّبه على كل منّا.

بعد ذلك بعشرة أيام، حضرت إلى المكتب البيضاويّ.

تقدّمت الأمور بسرعة بعد حديثي مع فرانسي. فقد طلب منّي وزير الدفاع رامسفيلد الاجتماع به عندما علم بأنّني راغب في تولّي ذلك المنصب. لقد عرفته لمدّة عقود، منذ أن عملنا معاً في إدارة الرئيس فورد. وبقينا على اتصال على مرّ السنين، وكنت معجباً بوطنيّته، وسرعة بديهته، ودوافعه. بحثنا الوضع في العراق، وأكّدت له اهتمامي. فقال إنّه سيدرس الأمر مع الأعضاء الآخرين في فريق الأمن القوميّ وسيردّ عليّ لاحقاً. وفي السادسة والنصف من مساء ذلك اليوم، أبلغني مكتبه أنّ لدينا اجتماعاً مع الرئيس في العاشرة من صباح اليوم التالي.

سألني الرئيس دون مواربة، "لمَ تريد هذا المنصب المستحيل"؟

الرئيس جورج دبليو بوش شخص شديد الحيويّة وحازم، مثلما بدا على التلفزيون محاولاً حشد طاقات البلد في أعقاب 9/11. ولم أكن قد التقيت به من قبل قطّ، على الرغم من أنّني عرفت والده ووالدته في أثناء عملي كدبلوماسيّ وأكنّ لهما الاحترام.

"لأنّني أعتقد أنّ أميركا أنجزت عملاً عظيماً بتحرير العراقيّين، ولأنّني أعتقد أنّ بوسعي المساعدة".

انتهى هذا الاجتماع الوجيز الأول، باستثناء رسالة طلبت منّي فرانسي أن أنقلها إليه، "سيّدي الرئيس، تريدك زوجتي أن تعرف أنّ المقطع المفضّل لديها من خطابك عن حالة الاتحاد هو، 'الحريّة ليست هديّة أميركا إلى العالم. إنّها عطيّة الله إلى الإنسان'".

ابتسم الرئيس وهو يصافحني، وبدا عليه التأثّر من كلمات فرانسي.

في الأسبوعين التاليين، شاركت في سلسلة محمومة من الاجتماعات في محاولة للتعرّف إلى الوضع في العراق قبل أن أغادر. وكنت أسعى بين الجلسات إلى جمع العاملين معي. وقد قدّم لي البنتاغون بالفعل العقيد الطيّار سكوتي نوروود كمساعد عسكريّ. كان سكوتي يعرف الإجراءات المتبعة في وزارة الدفاع وبدأ على الفور يخدمني بمهارة غير عاديّة. وعرضت البحريّة ملازماً شابّاً نشيطاً هو جستن ليمون.

وفي زيارة قمت بها لنائب الرئيس تشيني علمت أنّ مساعده الخاصّ، برايان ماكرماك، مهتمّ في التوجّه إلى العراق. ووجدته واقفاً قرب مكنة النسخ في مكتب تشيني الخارجيّ في البيت الأبيض وسألته إذا كان الأمر صحيحاً.

"إنّه كذلك"، قال برايان مبتسماً بثقة.

سألته، "هل أنت متزوّج"؟ فلم أكن أريد أن آخذ أشخاصاً لديهم أسر شابّة إلى بغداد.

أجابني، "لم أتزوّج بعد. ويمكنني أن أكون جاهزاً للمغادرة خلال أسبوع".

حدّثت نفسي بأنّ هذه هي الحماسة التي أحتاج إليها، واستخدمته على الفور.

كنت أدرك بأنّني سأحتاج إلى مستشار حكيم ويتمتّع بالخبرة، ففكّرت في صديقي القديم وزميلي السفير كلايتون مكماناواي. كان نائبي مرّتين في وزارة الخارجيّة، وخدم في فيتنام في وزارة الدفاع، وهو يعرف مجتمع الاستخبارات. وبعد أن

خدم كلاي سفيراً في هايتي، حيث أدار بنفسه "تغييراً للنظام" يتّسم بالصعوبة، تقاعد وهو يقيم الآن في كارولينا الجنوبيّة.

وبمساعدة وزارة الدفاع، اقتفيت أثره بعد ظهر يوم الجمعة ذاك. كان كلاي على متن قطار في طريقه لقضاء إجازة في فلوريدا.

شرحت له تصوّري للعمل: "سيكون هناك كثير من النهارات والليالي الطويلة، ولا بدّ من الدخول في مفاوضات محبطة. سأحتاج إلى كثير من المساعدة يا كلاي. أرجو أن تنضمّ إلي".

"سأتوقّف في المحطّة التالية، وسأكون عندك في الغد يا جيري".

لا بدّ أن يكون هناك موظّف كبير يعرف ثقافة العالم العربيّ ولغته. وقد عملت قبل عقد من الزمن مع واحد من أفضل مَن في وزارة الخارجيّة، السفير هيوم هوران. ووجدته سعيداً في تقاعده بواشنطن.

نجحت في إقناعه بالعمل أيضاً، وانضمّ إلى جلسات الإطلاع في اليوم التالي في البنتاغون.

تباحثت مع كلاي في العمل الإداريّ المهول الذي ستواجهه سلطة الائتلاف المؤقّتة. فالائتلاف يضمّ بالفعل أكثر من ستمئة موظّف وسيرتفع العدد حتماً إلى الآلاف.

قلت، "أعرف شخصاً واحداً فقط يستطيع تولّي مثل هذا التحدّي الإداريّ، بات كنيدي".

"هذا صحيح تماماً"، ردّ كلاي موافقاً. لقد عملنا مع بات لمدّة عقود في وزارة الخارجيّة، حيث تميّز كأفضل إداريّ أنجبته الخارجيّة حديثاً.

كان بات يشغل منصب نائب سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بنيويورك. فهل يتخلّى عن ذلك المنصب ويترك أسرته متوجّهاً إلى الرّيَب والمخاطر في العراق؟ تمكّن كلاي من اقتفاء أثر بات عبر مركز عمليّات وزارة الخارجيّة، وكان عائداً من إجازة قضاها مع أسرته في المكسيك.

بعد حصول بات على موافقة رئيسه، السفير جون نيغروبونتي، أجابني، "يشرّفني أن أخدم معك".

كان هناك فجوة أخيرة عليّ أن أملأها. كنت أعلم أنّ عملي يتطلّب الكثير من التفاعل مع الكونغرس. واقترح أحدهم أنّ الخبير في شؤون الكونغرس طوم كوررولوغوس قد يكون مهتمّاً في الخدمة في العراق. وقد عرفت طوم منذ عقود وأعرف أنّه سيكون إضافةً مهمّةً إلى الفريق بسبب التقدير العالي الذي يحظى به من الحزبين السياسيّين. لكنّني كنت أشكّ في أنّه سيكون راغباً في هذه المرحلة من العمر في التخلّي عن الهدوء والأمن اللذين ينعم بهما في عمله في واشنطن من أجل عمل تحفّه المخاطر في بغداد. وكانت مفاجأة سارّة لي أنّ طوم وافق على الانضمام إلينا على الفور. وفي وقت لاحق أضفنا زميلاً آخر سابقاً في وزارة الخارجيّة، بوب كيلي، إلى الفريق الذي يتولّى تنسيق مئات الزيارات التي يقوم بها أعضاء الكونغرس إلى العراق.

بعد أقلّ من عشرة أيام على تسلّمي العمل، صار لديّ فريق العمل الخاصّ بي ومساعديّ الكبار. لكنّني بدأت أتلمّس حجم المهمّة التي نواجهها. فثمة فراغ قوّة تسوده الفوضى في العراق. فعندما تقدّمت دبّابات الائتلاف إلى بغداد، لم تدمّر دروع الحرس الجمهوريّ ومدفعيّته فقط، بل حطّمت أيضاً دكتاتوريّة صدّام حسين البعثيّة، وهي من أعتى الأنظمة الشموليّة في العالم وأكثرها قمعاً، وألجأت زعماءها إلى الفرار. وفي حين حقّق الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة نصف هدفه المعلن عن تغيير النظام بالإطاحة بصدام حسين، فإنّنا كنّا بعيدين عن تحديد العراقيّين الوطنيّين الشرفاء والنشيطين الذين بوسعهم حكم العراق بعد سقوط البعث.

فيما كنت أفكّر في هذا الموقف، أضاف جيم دوبنز، وهو دبلوماسيّ سابق ومحلّل متمرّس مع مؤسّسة راند، بعداً آخر عندما قدم إلى مكتبي في البنتاغون. قال لي وهو يسلّمني إحدى الوثائق، "عليك الاطلاع على هذا التقرير يا جيري". وكنت أعرف أنّ راند هي إحدى أكثر المؤسّسات الاستشاريّة احتراماً في البلاد.

كان البحث مسوّدة تقرير أعدّته راند يقدّر مستويات القوّات اللازمة لإقرار الوضع في العراق بعد الحرب. وهو تقرير رصين ونزيه. لم يكن الباحثون في راند يتعاملون مع سيناريوهات ورديّة، بل طبّقوا المنطق الجافي على المشاكل القائمة.

نظرت الدراسة في العلاقة بين مستويات القوّات والاستقرار في أثناء سبعة احتلالات سابقة، تفاوتت بين تجربة الحلفاء في أعقاب الحرب العالميّة الثانية في ألمانيا واليابان، والصومال في سنة 1993، والبلقان في وقت لاحق من ذلك العقد، وتجربتنا

الحديثة في أفغانستان. وعلى الرغم من أنّني لست خبيراً عسكريّاً، فقد وجدت النتائج مقنعة، ومثيرة للقلق.

أشار التقرير إلى أنّ "تعداد السكّان في العراق اليوم يبلغ 25 مليون نسمة تقريباً. وهذا العدد يتطلب 500,000 جندي على الأرض للوفاء بمعيار 20 جندياً لكل ألف مقيم. وهو ما يزيد على ثلاثة أضعاف عدد القوّات الأجنبيّة المنتشرة اليوم في العراق".

كان التحليل مذهلاً. وأنا ممن يوافقون على مساعي وزير الدفاع رامسفيلد لتحويل القوّات العسكريّة الأميركيّة لمواجهة التحدّيات الناشئة في القرن الواحد والعشرين. فقد كان رامسفيلد يتصوّر وحدات أصغر حجماً وأكثر رشاقة، تعزّزها "مضاعِفات" مثل الأسلحة الدقيقة والقوّات الخاصّة. وكنت أوافق أيضاً على أنّ قوّاتنا مشكّلة للتعامل مع القتال البريّ الشديد المستبعد في أوروبا بصورة أفضل من التعامل مع الحالات الطارئة التي يرجّح أن نواجهها في مناطق أبعد من العالم. ناهيك عن أنّ قوّات رامسفيلد الخفيفة والسريعة حقّقت انتصاراً مذهلاً في فترة قصيرة في العراق. لكن هل يدعم الوضع على الأرض في العراق الخلاصة بأنّنا نحتاج إلى ثلث القوّات المحتلّة التي تقترحها دراسة راند؟

بعد ظهر ذلك اليوم، طلبت نسخ موجز عن مسوّدة التقرير وأرسلته إلى دونالد رامسفيلد. وقلت في المذكرة المرفقة، "أعتقد أنّ عليك النظر في هذا".

لم أتلقّ أيّ ردّ بخصوص التقرير.

في اليوم التالي، كنت أنا والعقيد نوروود نتحدّث عن مهمّتنا.

قال لي وهو يقرأ قائمة الموظّفين، "هل تعلم يا سيّدي أنّ كل المدنيّين في بغداد متطوّعون. سيكون العمل صعباً ومحبطاً، بل ربما يكون خطراً". وكان مصيباً. فليس بوسع سلطة الائتلاف المؤقّتة النجاح ما لم أتمكّن من حثّ رجالنا على التفاؤل والولاء. وبعد التفكّر مليّاً في ذلك لمدّة يومين، توصّلت إلى شعار للمهمّة يبثّ التفاؤل على ما آمل.

اقتفى سكوتي أثر شخص في البنتاغون يصنع اللوحات الخشبيّة المكتبيّة المستطيلة. وقد ثبّت صانع اللوحات على لوحتي العبارة التي سيراها زوّار مكتبي في الأربعة عشر شهراً التالية: "للنجاح ألف أب"

وفي تلك الأشهر، كنت أقول للعاملين معي إنّني أعني كل كلمة فيه.

في هذه الأثناء، حدثت تسريبات غير عاديّة في واشنطن. فقد وصلت أخبار عن احتمال تعييني إلى وسائل الإعلام بُعيد اجتماعي مع الرئيس. وعلى الفور عملت آلة الإشاعات تقييم انتقائي في إطار الصراع الدائر بين الوزير رامسفيلد ووزير الخارجيّة كولن باول.

أشارت بعض القصص إلى أنّني أعرف رامسفيلد منذ أن عملنا معاً في إدارة فورد. ولاحظت أنّ رامسفيلد اقترح اسمي لهذا المنصب على الرئيس، لذا خلصت إلى أنّني لا بدّ أن أكون "رَجُلَه". وشدّدت قصص أخرى على سنوات خدمتي الدبلوماسيّة حيث تعرّفت إلى باول، وخمّنت أنّني مرشّح الخارجيّة.

كان الرئيس بوش على اطلاع تامّ على تلك الإشاعات إذ في الأسبوع التالي، قبل أربعة أيام فقط من مغادرتي إلى بغداد، دعاني إلى الغداء معه بمفردي في البيت الأبيض قبل انعقاد مجلس الأمن القوميّ.

تناولنا الطعام في غرفة صغيرة خارج المكتب البيضاويّ، تطلّ نوافذها على حديقة البيت الأبيض. كان كلانا رياضيّ، حيث يمارس جورج الركض ورفع الأثقال، فيما أتنافس أنا في الثلاثيّة وأشارك في سباقات الماراتون. لذا تغدّينا سلطة الإجاصّ والخضراوات.

وبعد حديث مسهب عن قضايا السياسة الخارجيّة، ركّزنا على العراق.

سألني بوش، "ماذا يمكنني أن أفعل لمساعدتك"؟

قلت، "إنّني بحاجة للمساعدة في مجالين يا سيّدي الرئيس".

أشرت أولاً إلى أنّ تجربتي في الحكومة وفي القطاع الخاصّ جعلتني من دعاة مبدأ "وحدة القيادة". فلا يمكنني النجاح إذا كان هناك آخرون في العراق يقولون أيضاً إنهم يمثّلون الرئيس. وكنت قلقاً على وجه الخصوص من أنّ المسؤول في مجلس الأمن القوميّ، زلماي خليل زادة، وهو يحمل أيضاً لقب "المبعوث الرئاسيّ" قد زار العراق في أواسط نيسان/أبريل لمساعدة جاي غارنر في الاتصال بالقيادات السياسية. وتكوّن لديّ انطباع بأنّه سيواصل زياراته للعراق بصفته "مبعوثاً".

"سيّدي الرئيس، ذلك يعني أيضاً أنّه يجب أن يكون لديّ السلطة التامّة على استخدام كل موارد الحكومة الأميركيّة من أجل إعادة إعمار العراق".

"أتفهّم ذلك وأوافق عليه"، قال الرئيس على الفور.

فقلت، "سيستغرق ذلك وقتاً طويلاً وسيكون صعباً، ماراتوناً لا جرياً سريعاً. وسأحتاج إلى مساندتك لكسب الوقت من أجل القيام بعمل لائق".

اعتقد بعض الأشخاص أنّ بوسعنا احتلال العراق لفترة وجيزة وتسليم السلطة بأكملها بسرعة إلى مجموعة من المنفيّين العراقيّين. وكان هذا التفاؤل يستند جزئيّاً إلى السهولة النسبيّة للحملة العسكريّة التي وُصفت بأنّها "سهلة". وتبيّن أنّه يلقى التشجيع من توقّعات بعض العراقيّين في المنفى. في اليوم السابق، في أثناء قيادة السيّارة إلى عملي في البنتاغون، كان الخبر الرئيسيّ في أنباء الساعة السادسة صباحاً أنّ جاي غارنر أعلن عن اعتزامه تعيين حكومة عراقيّة في 15 أيار/مايو. وكنت قد غادرت تقريباً جادة جورج واشنطن.

كنت أعرف أنّ هناك حاجة إلى العمل الدؤوب لتحرير العراقيّين والأميركيّين المؤيّدين لهذا الخيال الطائش - ما يسمّيه بعض الأشخاص في الإدارة "نقلاً مبكّراً" للسلطة - الذي يحرّكه بشكل جزئيّ كرههم لمفهوم "إعادة بناء الأمّة". ذكرت للرئيس أن منح العراق بنية سياسيّة مستقرّة لا يتطلّب إنشاء مؤسّسات ديمقراطيّة فحسب، وإنّما أيضاً إنشاء ما أسميته مؤسّسات "امتصاص الصدمات" التي تشكّل المجتمع المدنيّ - الصحافة الحرّة، ونقابات العمّال، والأحزاب السياسيّة، والمنظّمات المهنيّة. وأخبرت الرئيس أنّ هذه المؤسّسات تساعد في وقاية الفرد من طغيان قوّة الحكومة.

قال الرئيس بوش، "أفهم ذلك. وإنّني ملتزم تمام الالتزام في إنشاء حكومة تمثّل الشعب العراقيّ. وإنّنا لن نتخلّى عن العراق". ثمّ توقّف قليلاً، وأضاف بلهجة توكيديّة، "سنبقى إلى أن ينجز العمل. بإمكانك الاعتماد على دعمي بغض النظر عن الروزنامة السياسيّة أو ما قد تقوله وسائل الإعلام".

أضفت قائلاً، "ثمة قضيّة أخرى مهمّة جداً يا سيادة الرئيس. مستويات القوّات. إنّني دبلوماسيّ، ولست جنرالاً. لكنّني اطّلعت لتوّي على مسوّدة تقرير مقنع صادر عن مؤسّسة راند يرى أنّ إقرار الوضع في العراق ربما يحتاج إلى أعداد أكبر بكثير من القوّات التي لدينا الآن".

استمع بوش باهتمام وأشار إلى أنّ الوزير باول ووزارة الخارجيّة يحاولان تجنيد المزيد من القوّات من البلدان الصديقة. وقال، "لكنّني سأثير ذلك".

بعد الغداء، سار معي الرئيس إلى المكتب البيضاويّ وطلب من الآخرين الانضمام إلينا. وعندما دخلوا ـ نائب الرئيس، ووزيرا الخارجيّة والدفاع، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، وأندي كارد، كبير موظّفي البيت الأبيض ـ دعاني بوش إلى الجلوس على كرسيّ بجانبه وقال مازحاً، "لا أدري إذا كنّا بحاجة إلى هذا الاجتماع. فقد تفاهمت مع جيري على كل شيء".

كانت رسالته واضحة. لست رجل رامسفيلد ولا باول، وإنّما رجل الرئيس.

برّ الرئيس بوش بوعده، وسلّمني في 9 أيار/مايو رسالة بتعييني مبعوثاً رئاسيّاً إلى العراق ومنحني سلطة تامّة على موظّفي الحكومة الأميركيّة وأنشطتها وأموالها هناك. وتبعه رامسفيلد، بتعييني مدير سلطة الائتلاف المؤقّتة، وتفويضي "بكل الأعمال التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة" في العراق.

زوّدتني هاتين الوثيقتين، الموجودتين في حقيبتي المليئة بالأوراق على مقعدي في طائرة سي ـ 130، بالصلاحيّات التي أحتاج إليها للقيام بالعمل، وأصبحت متلهّفاً للبدء به.

هبط ضجيج محرّكات الطائرة ثانية. وارتفعنا إلى علوّ 500 قدم. وأزّت جنيحات التوازن ومالت الأرضيّة تحت أقدامنا. بعد ذلك تدلّت عجلات الهبوط. وها نحن نحطّ في بغداد.

ركب فريقي في سيّارة شيفروليه سابربان مصفّحة في وسط قافلة صغيرة تحرسها من المقدّمة والمؤخّرة عربات همفي مدرّعة مزوّدة بمدافع رشّاشة وقاذفات قنابل. وركب فريقان من الحراس الأمنيّين يرتدون سترات واقية في سيّارات كبيرة رباعيّة الدفع أمامنا وخلفنا. وعندما تجاوزنا جدار المحطّة الطرفيّة التي نخرها الرصاص، حلّقت فوقنا مروحيّة أباتشي مسلّحة لتغطيتنا.

بدت السيارة المكيّفة باردة بعد الحرارة اللافحة على مدرج المطار. فحدّثت نفسي قائلاً، إنّنا في أيار/مايو. كيف سيكون حال آب/أغسطس؟

سُمّي طريق مطار بغداد، بمساربه الستّة، على غرار كثير من الأشياء غيره في

العراق، لتكريم صدّام حسين. وكان الطريق شبه مهجور فيما أسرعنا نحو وسط المدينة، على بعد خمسة أميال إلى الشرق. كانت دبّابات أبرامز ومركبات برادلي تحرس بعض الممرّات العلويّة ومنحدرات الخروج، وتتصاعد الموجات الحراريّة من الدروع السمراء الصدئة. تقدّم رتل من عربات همفي على طول المسارب المتجّهة إلى الغرب، وخلت الطريق من أي مركبة عراقيّة، إلا من بقايا شاحنة أو جيب عسكريّ روسيّ محترقة دُمّرت في القتال الضاري والسريع للسيطرة على بغداد.

كانت اللافتات المنتشرة على الطريق السريع الخضراء بالأحرف العربيّة والرومانيّة والتي تعلن عن المسافات المتبقّية على طرق الخروج تضفي على الطريق السريع بعداً سورياليّاً. يمكن أن نكون في فيلم خيال علميّ في أعقاب أحداث عنيفة في لوس أنجلس، وهي مدينة تضاهي بغداد حجماً وسكّاناً. وعلى مقربة من قلب العاصمة، لمحت تقاطع طرق خالياً من خلال وشيع أشجار الدفلى التي تفصل بين الطريقين المتوازيين. لم يكن هناك حركة مرور على الطرق أيضاً. لكنّ الدخان كان كثيفاً هنا، يتصاعد في سحب رماديّة وسوداء من نوافذ المباني الحكوميّة المحترقة.

بعد ذلك سمعنا أصوات طلقات أسلحة ناريّة صغيرة إلى يميننا. ولمحت سيّارة بيك أب تدور حول منعطف، ويمسك فيها رجلان بكومة من المفروشات غير المتوازنة المكدّسة على سطح التحميل. اختفى البيك أب خلف أشجار النخيل على طول الجانب الأيمن من الطريق.

قال سكوتي من المقعد الخلفيّ، "إنّهم نهّابون. وتدعوهم النشرات الحكوميّة 'دافعي العربات' إذ لا يكون لديهم سيّارة في العادة. أعتقد أنّ هؤلاء الأشخاص عثروا على شاحنة، لكن يبدو أنّ هناك من يدافع عن أملاكه".

هززت رأسي لهذه السخرية، وتذكّرت الحرق والنهب في لوس أنجلس أثناء شغب رودني كنغ في سنة 1992. عندما عجزت دائرة الشرطة في تلك المدينة عن وقف الفوضى أو عدم رغبتها في ذلك، صدرت دعوات لكي تعيد القوّات المسلّحة فرض النظام بالقوة. وبعد أحد عشر سنة في بغداد، ذاب الجيش والشرطة العراقيّان أو اختفيا أو "سُرّحا ذاتيّاً" وفق التعبير العسكريّ. ويبدو أنّه لم يكن لدى الجنود الأميركيّين الذين يزيد عددهم على 40 ألفاً أوامر لوقف الناهبين.

تجاوزنا أكثر من اثنتي عشرة دبّابة ومركبة برادلي على طريق المطار وشاهدنا مركبات مدرّعة أميركيّة أخرى وعربات همفي مزوّدة بمدفع رشّاش ومتوقّفة في مواقع

دفاعية شمال الطريق السريع وجنوبه. مع ذلك شاهدنا أيضاً بيك أب مليئاً بالغنائم يسرع مبتعداً دون أن يواجهه أحد سوى مواطن تعِس بطلقات بندقيّة كلاشنكوف. كان يمكن أن تدمّر طلقة واحدة من مدفع دبّابة أبرامز 120 ملم ذلك البيك أب، إلى جانب الناهبين. لكن بحسب التقرير الموجز للقيادة الوسطى في قطر، ليس لدينا بعد ما يكفي من القوّات في بغداد "لتأمين الأهداف التكتيكيّة الرئيسيّة" - دوّارات المرور والجسور ومعامل الكهرباء والمصارف ومستودعات الذخيرة - وتسيير دوريّات في الشوارع.

تذكّرت كلمات تقرير راند. يجب أن يتغيّر ذلك بسرعة.

لقد سهّلت الموجة الأوليّة للنهب بعد سقوط بغداد في نيسان/أبريل تعييني مبعوثاً رئاسيّاً إلى العراق. فما إن بثّت التلفزيونات السعادة العارمة في أوساط العراقيّين وهي تحيّي إسقاط تمثال صدّام حسين في ساحة الفردوس في كل أنحاء العالم، حتى تحوّلت وسائل الإعلام الدوليّة إلى التغطية الدائمة لأعمال النهب التي تلت ذلك. وبدا ذلك كما لو أنّ أطقم الكاميرات غيّروا اتجاههم من تصوير الدبّابات الأميركيّة المنتصرة وهي تدمّر مواقع العدوّ إلى التصوير المتواصل للناهبين وهم يدمّرون المباني الحكوميّة ويحملون الطاولات والكراسي والمكيّفات والثريات البلّوريّة والزهريّات على ظهورهم.

كانت الشبكات التلفزيونيّة المتنافسة المتلهّفة على "المشاهد" التي تشدّ الانتباه مسرورة بما يبثّه مراسلوها عن الفوضى في شوارع بغداد. لكن لم يسرّ وزير الدفاع رامسفيلد بذلك. ففي أثناء مؤتمر صحفيّ للبنتاغون في 11 نيسان/أبريل، انفجر غاضباً.

فقد أعلن رامسفيلد، "التقطت إحدى الصحف اليوم ولم أستطع أن أصدّق. قرأت ثمانية عناوين رئيسيّة تتحدّث عن الفوضى والعنف والاضطراب. وكأنّ الأمر شبيه بـ"هني بني" في قصّة 'السماء ستسقط'. لم أشهد قطّ شيئاً مماثلاً. لدينا بلد تحرّر، وشعب أفلت من براثن القمع والاضطهاد الذي مارسه دكتاتور خبيث، وتحرّر. المشاهد التي ترونها على التلفزيون تبثّ مراراً وتكراراً، وهي الصورة نفسها للشخص نفسه يخرج من أحد المباني حاملاً زهريّة، وقد شاهدتموه عشرين مرّة وتساءلتم، 'يا إلهي... أيمكن أن يكون هناك هذا العدد الكبير من الزهريّات في البلد بأكمله؟'".

لكنّ استهزاء رامسفيلد أخفى الموجة الأولى من الاضطراب في الحلقة الخارجيّة

(E-Ring)(*) في البنتاغون، حيث بدأ كبار مساعدي الوزير المدنيّين والعسكريّين المسؤولين عن العراق ما بعد الحرب يواجهون حقيقة احتلال بلد إسلاميّ كبير في قلب منطقة الشرق الأوسط المتقلّبة.

خطر ببالي الآن، في أثناء ركوب السيّارة بعد ظهر هذا اليوم الحارّ في وسط بغداد، الاجتماع الذي عقدته مع جاي غارنر في الكويت ليلة أمس. فقد طلبت منه ومن كبار موظّفيه القدوم من بغداد للاجتماع بي في فندق ماريوت لتناول العشاء وإطلاعي على الوضع.

أعجبت بجاي على الفور، فهو رجل ودود وهادئ، دائم الابتسام ونو لهجة جنوبيّة. لكنّ جاي لم يكن يتبسّم كثيراً في تلك الليلة. فقد كان منزعجاً من روايات وسائل الإعلام بأنّه سيُستبدل لأنّه أساء إدارة إعادة الإعمار في أسابيعها الثلاثة. وأفادت الأخبار الرئيسيّة في صحيفتي "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" صباح أمس بأنّ واشنطن منشغلة في تطهير شامل لمكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة، بما في ذلك إقصاء غارنر.

قال غارنر، "كل هذه الأخبار تضعني في موقف حرج جدّاً يا جيري".

طمأنته قائلاً، "إنّها التسريبات المعتادة يا جاي. إنّهم الأشخاص الذين لديهم أجندات وأحقاد".

كنت أشعر بالتعاطف مع جاي، وهو جنديّ سابق عاد عن تقاعده من أجل خدمة بلده وليس لأي سبب آخر. وشعرت بقوّة بأنّه يجب تكريم خدمته وأنّه يستحقّ أن يعامل باحترام.

لكنّ تركيز وسائل الإعلام الذي لا يلين على "الفوضى" في بغداد لطّخ صورة غارنر. لم يكن ذلك يتوقّف على المشهد الذي أشار إليه رامسفيلد عن الشابّ الذي يحمل زهريّة كبيرة زرقاء فحسب، وإنّما أيضاً على الأرتال الغاضبة المتوقّفة أمام محطّات الوقود والنهب "التامّ" للمتحف الوطنيّ العراقيّ، حيث سرق الناهبون متعمّدين آلاف القطع الأثرية القديمة التي لا تقدّر بثمن وترجع إلى فجر الحضارة في بلاد ما بين النهرين.

ربما ارتكب غارنر ومساعدوه أخطاء، لكن لديه خبرة في العراق أكبر بكثير مما

(*) E-Ring مسلسل تلفزيوني عسكريّ عن البنتاغون. وهو يشير إلى الحلقة E أو الحلقة الخارجيّة في البنتاغون حيث يتمّ إنجاز أكثر الأعمال التي تحظى بتغطية إعلاميّة. والمعروف أنّ البنتاغون يتشكّل من خمس حلقات تبدأ بالحلقة A وتنتهي بالحلقة E الخارجيّة.

لديّ، وأنا أريد انتقالاً سلساً بين مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة وسلطة الائتلاف المؤقّتة الجديدة.

لذا شدّدت ليلة الأحد في الكويت، أثناء تناول العشاء المكوّن من لحم حمل مع ورق عنب محشوّ، على توْقي إلى أن يكون معي. ومع ذلك كنت أدرك تماماً أنّني أحلّ محلّه، ليس لأنّه ارتكب أخطاء إداريّة، ولكن لأنّ الرئيس ورامسفيلد يريدان مسؤولاً يمتلك مزيداً من الخبرة السياسيّة. وكنت من الناحية العمليّة أعرف أنّ عليّ الاحتفاظ به إلى أن أستطيع الوقوف على قدميّ. وفي نهاية العشاء، شعرت أنّ جاي أعاد الالتزام بالبقاء في العراق حتى يحين موعد مغادرته المقرّر في 15 حزيران/يونيو.

الآن، بعد أربع وعشرين ساعة، كانت قافلتنا تتقدّم عبر طريق القادسيّة السريع نحو دجلة ومنطقة الكرخ في بغداد، وهي قطاع خصّص بشكل حصريّ في الواقع لنظام صدّام. اتجهنا إلى مقرّ قيادة مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة المقام في القصر الجمهوريّ الواسع الذي يشغل مجمّعاً تبلغ مساحته ثمانين فدّاناً عند منعطف النهر. وسيكون ذلك مقرّ قيادة سلطة الائتلاف المؤقّتة أيضاً في السرّاء والضرّاء.

توقّفت عربة همفي الأماميّة عند حاجز من أكياس الرمل مقام عند بوّابة القصر. وفي أثناء تقدّمنا البطيء على طول طريق المدخل المنحني بين صفوف أشجار النخيل الملكيّة المهملة، نظرت بطرف عيني إلى القبّة الفيروزيّة التي تعلو الجناح المركزيّ.

لم يكن البناء فيلاً أبيض، كما كنت أخشى في واشنطن، وأنا أتفحّص الصور الجويّة للموقع. لقد كان فيلاً فيروزيّ اللون.

أُجبر غارنر على اتخاذ العديد من القرارات بسرعة في الأيام الأولى التي تلت سقوط بغداد، وقد أسفت بالتحديد لاختيار هذا الموقع. لم يكن القصر غير عمليّ فحسب، حيث إنّه معزول عن الحياة المهنيّة والثقافيّة للعاصمة، وإنّما كان أيضاً مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم بالنظام البعثيّ في عقول العراقيّين. فقد عذّب ضبّاط الاستخبارات العراقيّة وأعدموا عدداً مجهولاً من المنشقّين في أقبية هذا المجمّع ومبانيه الخارجيّة. وعلمت أنّه عندما دخلت أوّل مجموعة من العاملين العراقيّين القصر بعد التحرير، انهمرت دموعهم عند مشاهدة الأدلّة على خلاعة صدّام.

بني أساس القصر في خمسينيّات القرن العشرين، في غمرة التفاخر السوقيّ

بعائدات النفط التي بدأت تنمو بسرعة. وأضاف صدّام في وقت لاحق جناحين معمّدين هلاليّي الشكل، ومزخرفين بدون ذوق على الطراز الفاشيّ، تتواجه فيهما أزواج من التماثيل البرونزيّة التي ترتفع 12 قدماً للطاغية. ويعلو هذه التماثيل خوذ عسكريّة غريبة تشبه الخوذ الخشبيّة للعسكريّين البريطانيّين في أثناء الحكم البريطانيّ للهند.

دخلنا البهو الرخاميّ الذي يردّد الصدى وأرضيّته اللامعة التي تتقاطع عليها أسلاك الاتصالات والكهرباء، والتقطت نفحتين لرائحتين متميّزتين: عادم الديزل والمراحيض المحمولة المسدودة. "لا يوجد كهرباء أو ماء جارٍ يا سيّدي"، قال أحد الحراس الأقوياء الذين يحملون حقائبي.

لا يوجد تكييف للهواء أيضاً. فقد كان الضرر الوحيد الكبير الذي ألحقه القتال بالمبنى ضربة مباشرة تلقّتها وحدة تكييف الهواء من رأس حربيّ موجّه بالحرارة.

كنت على بعد ثمانية آلاف ميل وقرن من الزمن على الأقلّ عن وطني.

في وقت لاحق من تلك الليلة، بعد مصافحة عدّة آلاف من الموظّفين والقوّات المتمركزين في هذا الموقع فرداً فرداً تقريباً - وصولاً إلى رجال الخدمة الشبّان في المطبخ الشديد الحرارة - حضرت اجتماعاً عامّاً في قاعة واسعة بأحد أجنحة القصر.

لم يكن يوجد مكبّر للصوت، لذا عندما وقفت إلى جانب جاي غارنر في مقدّم الحشد كان عليّ أن أصيح لكي أُسمع. قلت وكان يتردّد صدى كلماتي من السقف المرمريّ، "أولاً، أريد أن أنقل تقدير الرئيس العميق للجنرال غارنر وزملائه على العمل غير العاديّ الذي أنجزوه في ظلّ أكثر الظروف التي يمكن تصوّرها تطلّباً. وإنّني أتطلّع إلى العمل معكم جميعاً على إعادة إعمار العراق".

كنت أعني هذه الكلمات، لكنّني رأيت أيضاً أنّ هناك حاجة إلى إعادة طمأنة العاملين المنهكين والمحبطين في مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة، وكثير منهم شعروا بأنّ الموظّفين في البيت الأبيض يضحّون بهم.

بعد ذلك، انضممت أنا وغارنر إلى ثلاثين من الموظّفين الكبار في غرفة اجتماعات صغيرة تنفتح على فناء داخليّ يعيد نشر حرارة النهار. وسيكون ذلك أول اجتماع لإطلاع سلطة الائتلاف المؤقّتة في بغداد. كان "مستشارونا الكبار" يشكّلون صلب سلطة الائتلاف المؤقّتة، وسيعيّنون في الوزارات العراقيّة وسيعملون مع نظرائهم

الموظّفين العراقيّين المدنيّين الكبار لإعادة إدارة عجلة العمل في تلك الوزارات. لقد كانوا مجموعة متفانية من الرجال والنساء، وكلّهم متطوّعون. كان ضوء الثريّا يخبو ثمّ يسطع ثانية، تبعاً لدوران المولّد الذي يكركر في الخارج على مقربة من البركة القذرة.

جلست في صدر بعض الطاولات التي تُطوى وشُكّلت في مربّع. وجلس إلى جانبي جاي ونائبه في مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة، اللواء البريطانيّ تيم كروس.

قلت لهم، "تعرفون حجم هذا التحدّي أفضل مما أعرفه. فالولايات المتحدة وحلفاؤها لم يؤدّوا عملاً بهذا الحجم منذ احتلال ألمانيا واليابان في سنة 1945".

هزّ العديد من الأشخاص المتعبين والمترقّبين رؤوسهم في الغرفة موافقين.

وشدّدت على أنّ "إقرار القانون والنظام سيكون أوّلى أولويّاتنا. فتغطية وسائل الإعلام لأعمال النهب التي تجري دون رادع تجعلنا نبدو عاجزين". توقّفت قليلاً، ثمّ أردفت، "عندما احتلّت القوّات التي تقودها الولايات المتحدة هايتي في سنة 1994، قتلت قوّاتنا ستّة ناهبين خرقوا منع التجوّل فتوقّف النهب".

كان جميع الحاضرين حول الطاولة يحدّقون بي.

"أعتقد أنّ علينا فعل الشيء نفسه هنا، حتى لو كان ذلك يعني تغيير قواعد الاشتباك العسكريّة".

صمتت المجموعة صمتاً ينمّ عن انزعاج.

"إنّ حراسة مباني الوزارات العراقية والمصالح التجاريّة مسألة ملحّة. وعلينا أن نعمل جاهدين على إعادة الشرطة المحليّة إلى الشارع".

توقّفت ثانية ثمّ خفّفت نبرتي. هؤلاء هم رجال غارنر. وقد عملوا بأقصى قوّة لمدّة أسابيع. ومع ذلك تصف وسائل الإعلام جهدهم بأنّه فاشل.

وبدأت ثانية، "أريدكم أن تعرفوا مقدار فخري بالخدمة التي تقدّمونها لبلدكم وللشعب العراقيّ. أمامنا عمل شاقّ. وعلينا الآن أن ننظر إلى الأمام، لا الخلف".

بعد ذلك الجهد لتعزيز روحهم المعنويّة، طلبت إطلاعي على الوضع بدون إخفاء العيوب. في أثناء جولة الاجتماعات المحمومة التي عقدتها في واشنطن، أطلعني على الوضع ممثّلون من وزارات الدفاع والخارجيّة والخزانة، ومن وكالة الاستخبارات

المركزيّة، وهيئة الأركان المشتركة. لكن لم يقدّم لي أحد إحساساً بمقدار انهيار هذا البلد.

بدأ بيتر جيبسون، المستشار الأول لمكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة في وزارة الكهرباء.

قال، "لا تولّد معامل الكهرباء في كل أنحاء البلد أكثر من ثلاثمئة ميغاواط من الكهرباء. ولا يكاد ذلك يكفي مدينة صغيرة، وهذا بلد يزيد تعداد سكّانه على خمسة وعشرين مليون نسمة".

سألت، "ما الذي حدث. لم تهاجم طائرات الائتلاف ومدفعيّته معامل الكهرباء في العراق".

أوضح قائلاً، "الوضع معقّد"، وتولّى عدّة ضبّاط عسكريّين يراقبون الاجتماع عرض التفاصيل.

قبل الحرب، لم يكن العراق ينتج ما يكفي من الكهرباء لتلبية الطلب. لذا اتّبع البعثيّون تقنين الكهرباء. وكان من الطبيعي أن يحصل الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال على الحصّة الدنيا. وفي أثناء الحملة التي امتدّت ثلاثة أسابيع، استخدم المسؤولون البعثيّون وضبّاط الحرس الجمهوريّ التعتيم الواسع النطاق كنظام تحذير من أنّ المروحيّات الهجوميّة الأميركيّة تطير من الشمال إلى الجنوب ليلاً. وعندما تمور الكهرباء ثمّ تقطع، تعرف القوّات الموالية أنّ عليها إطلاق النار في السماء المظلمة على غير هدى. وقد أضرّت هذه التموّرات بشبكة الكهرباء بشدّة.

وأضاف جيبسون، "وقد واجهنا مشكلة النهب الكبيرة".

فقد اجتاح الناهبون معامل الكهرباء والمحطّات الفرعيّة لسرقة أدوات التحكّم والعدّادات والأجهزة الإلكترونيّة. كما أنّهم دمّروا أبراج نقل الكهرباء لسرقة الأسلاك النحاسيّة التي يذيبونها في سبائك، ويبيعونها في السوق السوداء في الكويت.

سألت، "ماذا عن المجاري، ومعالجة المياه"؟

الوضع لا يقلّ كآبة. وكانت الخدمات الضروريّة الأخرى، بما في ذلك التخلّص من النفايات ومكافحة الحرائق، سيّئة في بعض جوانبها.

وأضاف درو إردمان، مستشار وزارة التعليم، "معظم المدارس والجامعات مقفلة".

وقال ستيف براوننغ، مستشار وزارة الصحّة في سلطة الائتلاف المؤقّتة، "موارد المياه الصالحة للشرب متدنّية جداً". لكنّه قدّم ملاحظة إيجابيّة. "لا تزال العديد من المستشفيات والمستوصفات تعمل لحسن الحظّ، على الرغم من أنّ الافتقار إلى الكهرباء يعيق إجراء العمليّات الجراحيّة".

قدّم الموظّفون تقارير كئيبة واحداً تلو الآخر.

قلت، "حسناً، دعونا نتحدّث عن الشرطة".

تحدّث بوب غيفورد، مستشار وزارة الداخليّة، المشرفة على الشرطة العراقيّة، بنبرة غير عاطفيّة. "لقد انهار القانون والنظام الذي كان قائماً تحت حكم صدّام انهياراً تاماً". وأتت ثلاثة أسابيع من أعمال النهب التي تتمّ دون رادع إلى حدّ كبير - يدفعها الغضب المكبوت طويلاً من النظام، أو تديرها فلول البعثيّين للتخريب - إلى تدمير العديد من المباني الحكوميّة في بغداد. وقد نجت وزارة النفط لأنّ القوّات الأميركيّة أُمرت بحراسة الموقع. وهي تحتوي على سجلّات وبيانات عن حقول النفط الشماليّة والجنوبيّة - وهي ميراث الشعب العراقيّ.

كانت أهداف أعمال السلب واسعة الانتشار. فقد سويّت بالأرض المباني المرتبطة بالجيش أو بأجهزة استخبارات صدّام المتعدّدة في كل أنحاء البلاد - لم يبق حجر على حجر في بعض الثكنات. ونُهبت عشرات من المنشآت التي تمتلكها الدولة، لا سيّما تلك العائدة إلى وزارة الصناعات العسكريّة، ولم يتبقّ منها سوى الجدران العارية، بل نهبت حتى المواسير داخل الجدران.

سألت، "أين الشرطة"؟

نظر غيفورد، وهو خبير في شؤون الشرطة في وزارة الخارجيّة، وذو تجربة في أفغانستان، إلى زملائه من حوله، "يوجد نظريّاً نحو أربعة آلاف شرطيّ غير مدرّب جيّداً يعملون في بغداد. لكنّهم مسلّحون بالمسدسات. وقد اختفى معظمهم مثل الجيش. ويمتلك الناهبون بنادق كلاشنكوف، وبعضهم مدافع رشّاشة، بل حتى قوانف آر بي جي. رجال الشرطة يلازمون منازلهم لحراستها. وقد ارتفعت جرائم الشوارع... والسطو المسلّح، والاختطاف... وجرائم القتل".

تلقّينا أيضاً العديد من التقارير عن وقوع هجمات جنسيّة. فقد كان الاغتصاب من الأدوات الوحشيّة التي استخدمها صدّام للسيطرة على الشعب. وفي كل مخفر

للشرطة تقريباً، ثمّة غرفة للاغتصاب، وكان أكثرها انشغالاً في أكاديميّة الشرطة المركزيّة ببغداد.

أدركت أنّه يجب أن يكون لدينا عدد كبير من أفراد الشرطة العسكريّة الأميركيّة المسلّحة تسليحاً جيّداً لتسيير دوريّات في هذه الشوارع، ودوّنت ملاحظة للاتصال بالجنرال أبي زيد في قطر.

قبل أن ينتهي الاجتماع، أبلغت المجموعة بأنّني سأصدر أمراً باجتثاث البعث عمّا قريب. "وأنّني آمل بإنشاء إدارة عراقيّة مؤقّتة في أواسط حزيران/يونيو. لكنّنا لن نسرع في إجراء الانتخابات لأنّه لا يوجد في العراق الآليّات اللازمة للانتخابات - لا يوجد إحصاء وقوانين انتخابيّة، وأحزاب سياسيّة، وكل الهياكل ذات الصلة التي نعتبرها مسلّمات. وعلينا أيضاً تحريك عجلة الاقتصاد وذلك سيشكّل تحدّياً كبيراً جدّاً. فالعراق المستقرّ يحتاج إلى قطاع خاصّ نشيط".

إنّهم يدركون جميعاً حجم المهمّة، لكن ربما كانت هذه المرّة الأولى التي توضّح فيها بصراحة.

"دعونا لا نغفل الدروس ذات الصلة المستقاة من ألمانيا واليابان. الديمقراطيّات لا تعمل ما لم تستند البنية السياسيّة إلى مجتمع مدنيّ صلب... وأحزاب سياسيّة، وصحافة حرّة، وقضاء مستقلّ، ومسؤوليّة صريحة عن الأموال العامّة هذه هي 'أدوات امتصاص الصدمة' في المجتمع. وهي التي تحمي الفرد من سلطة الدولة المجحفة".

إنّني والرئيس بوش نتقاسم هذه الأهداف بالنسبة للعراق الحرّ. ومن المهمّ لنا جميعاً هنا أن نواصل التركيز عليها لأنّها ستجد حلاً للاضطراب الذي يصاحب الأزمات الفوريّة.

وقلت فيما كنت أغلق حقيبتي، "أخيراً، علينا جميعاً أن نتجنّب الغرور، الفرديّ والمؤسّسيّ على السواء. أجل إننا 'قوّة احتلال'. لن نتحايل على ذلك. لكن علينا ألا ننسى أنّ هذا البلد ملك للعراقيّين. ويجب أن يكون هدفنا مساعدتهم في إعادة النهوض ببلدهم بأسرع ما يمكن".

بدت الشجاعة على بعض الرجال والنساء حول الطاولة، ولم تُبدِ الوجوه أي انفعال، فيما بدا الشكّ على قلّة منهم.

قلت، "شكراً لكم جميعاً". كان الوقت متأخّراً، وشعرت بالحاجة إلى ساعتين من

النوم لمحاربة إرهاق فارق التوقيت. "سنعقد اجتماعاً للموظّفين بكامل أعضائهم في السابعة من صباح الغد".

خُصّص لي ولمساعد دونالد رامسفيلد الخاصّ، لاري دي ريتا، غرفة نوم صغيرة مجاورة "للمكان المخصّص لنوم الرجال"، وهو منطقة للموظّفين المدنيّين الكبار في الطابق الثاني. كان لديّ سرير مع ناموسيّة مركّبة على إطار فوقه. وثبّتت مروحة لا تصلها الكهرباء عند النافذة المفتوحة، بحيث حجبت النسيم الضعيف. لكننا كنّا محظوظين: فقد أُسْكِن العسكريّون الصغار في خيام سمراء متقاربة منتظمة في صفوف على أراضي القصر غير الظليلة.

كنت واقفاً قرب سريري، فنظرت إلى أسفل ولاحظت أنّ حذائي الأسود الرسميّ مغطّى بالغبار الذي حملته آخر عاصفة رمليّة شماليّة إلى بغداد. كما بدا طرفا بنطلون البدلة المثنيّان مغبرين أيضاً. كان معظم الرجال والنساء الذين يشغلون مناصب عالية يرتدون ملابس غير رسميّة، وهو تنازل تفرضه الرمال والحرارة وتسهيلات الغسيل البدائيّة (كان علينا إيداع غسيلنا عند طاولة الاستلام - وعليها ملاحظة تقول، "أفرغ النخيرة من الجيوب").

لكنّني كنت أنوي مواصلة ارتداء بدلة داكنة وقميص أبيض وربطة عنق. فأنا المبعوث الشخصيّ للرئيس إلى الشعب العراقيّ، ولست فنيّاً يرتدي سترة سفاري وقبّعة بيسبول. وقد تعلّمت من المهامّ التي تولّيتها في آسيا وإفريقيا كدبلوماسيّ شابّ أنّ المسؤولين المحليّين - بل حتى أساتذة المدارس في القرى الذين يرتدون معاطف مهلهلة وربطات عنق منسولة - يرتدون الملابس بحسب موقعهم في المجتمع. وشعرت بقوّة أنّ من علامات احترام الشعب العراقيّ أن أرتدي أيضاً الثياب التي يتطلّبها منصبي.

على الرغم من أنّ بدلاتي تتحمّل الغبار، فإنّ الحذاء الرسميّ لن يصمد في بغداد. وفيما كنت أشعر بالتعب، أدركت فجأة في أثناء إعداد السرير أنّ لدي حلاً لذلك.

كنت أفكّر في حفل الوداع الذي أقامته لي أسرتنا قبل ثلاثة أيام. فقد انضمّ أولادنا إلينا لتناول سلاطعين مريلند الزرقاء على شرفة منزلنا، وهي موقع العديد من التجمّعات للاحتفال بأعياد ميلاد أفراد الأسرة وأيّام الرابع من تموز/يوليو [ذكرى الاستقلال]. كان يجلس بقربي بول وزوجته لورا وحفيدتنا الأولى صوفيا التي يبلغ عمرها عاماً واحداً فقط. وكانت ابنتنا وزوجها يجلسان على جانبي فرانسي. كنّا

منهمكين في تناول الطعام والشراب، وأضفت صوفيا بغرغرتها وكركرتها جوّاً من البهجة على الحزن الذي يكتنف المناسبة.

كان من الصعب تقبّل أن أبتعد عن أسرتي التي أحبّها طويلاً. ستكون الطفلة قادرة على الكلام عندما أراها في المرّة التالية. وكم من مرّة اضطررت إلى إغلاق عينيّ لأحبس الدموع.

الشيء الوحيد الذي جعلني أطيق الرحيل هو أنّهم سيذكرونني في صلواتهم كما سأذكرهم في صلواتي، والاطمئنان إلى أنّ الله الذي حثّنا على القيام بمثل هذه التضحية سيمدّنا بالقوّة على الاحتمال.

بعد الفراغ من الطعام، قدّمت لي الأسرة الهدايا. كانت إحداها صورة فوتوغرافيّة لصوفيا في إطار زاهٍ. وعندما ضغطت على حافّته صدحت قهقهتها من رقاقة صغيرة مبيّتة في الصورة.

بعد ذلك ناولني بول صندوقاً وقال، "ستجده ملائماً"

وبداخل الصندوق كان يوجد جزمة "تيمرلاند" بنّيّة ضاربة إلى الصفار مع ملاحظة مفادها: "اذهب واركل مؤخّرة أحدهم يا أبي".

سأبدأ بلبس هذه الجزمة في الغد، حدّثت نفسي في ليلتي الأولى الحارّة ببغداد.

وقبل أن أخلد إلى النوم، جلست إلى مكتبي، وفتحت حاسوبي المحمول الذي يشتغل على البطّاريّة وبدأت أكتب رسالتي الأولى إلى فرانسي بالبريد الإلكترونيّ على ضوء مصباح فلوريّ. وفي الأشهر التالية، كنت أبعث رسالة إلكترونيّة إلى فرانسي كل ليلة، بصرف النظر عن الوقت أو التعب. كانت تلك من الطرق التي تبقينا على اتصال، على الرغم من المسافة التي تفصل بيننا. وفي هذه الليلة الأولى، لم أكن أعرف إذا ما كانت هذه الرسالة ستنفذ عبر متاهة الاتصالات العسكريّة غير المألوفة لديّ.

بعد إيجاز الانطباعات المختلفة التي تكوّنت لديّ في الساعات الستّ والخمسين الماضية، ختمت الرسالة بملاحظة عن بيتي الجديد.

تبدو أوضاع القصر في الظاهر أفضل مما كانت عليه قبل أسبوع. فلدينا بعض الكهرباء (مولّدات الكهرباء)، وبضعة حمّامات تجري فيها المياه بشكل دوريّ (وهي حمّامات محمولة بمعظمها). لا يوجد تكييف للهواء، وسيثير ذلك مشكلة بعد نحو شهر (بلغت درجة الحرارة في البصرة اليوم 115 [32 درجة مئويّة]).

وقد بدؤوا بإحضار عربات مقطورة فيها مياه جارية ومكيّفات للهواء وكلّ منها تتّسع لنوم أربعة أشخاص، وهم يعتزمون وضعي في أول واحدة، وقد تمّ تركيبها اليوم. عندما سمعت ذلك ليلة أمس في الكويت، أعطيت الأوامر إلى كبير الموظّفين بأن يختار أربعة أشخاص ممن قضوا أطول مدّة هنا وأن يضعهم في المقطورة الأولى. وسأبقى حيث أنا في الوقت الحاضر. إنّها عيشة بدائيّة، لكنّها ليست سيّئة جدّاً مقارنة بما كانت عليه قبل بضعة أيام... أو بما تواجهه القوّات.

بدأت أصدر التعليمات لتسوية الأمور. إنّه كابوس إداريّ، لكن عليّ أن أتحرّك بعناية لكي لا أسيء إلى جاي (لا يمكنني أن أتحمّل خسارته الآن، لأنّه سيأخذ معه أيضاً العديد من الأشخاص المهمّين). لكنّني سأبدأ بالتدريج بإقامة هيكل إداريّ موازٍ إلى جانب إدارته والانتقال إليه في الأسابيع التالية.

تثاءبت ولم أعد أرى الكلمات على شاشة الحاسوب المحمول بوضوح.

فكتبت "هذا كل ما أستطيعه الليلة. مع حبّي للشقراوين"!

الشقراء الثانية في حياتي هي الكلبة المالطيّة ميني.

رفعت الناموسيّة جانباً وتمدّدت على شرشف رطب. ومع أنّ رأسي غاص في الوسادة المتكتّلة، فإنّني لم أغفُ بالسرعة التي كنت أتوقّعها. وبدلاً من ذلك، اضطجعت في الظلمة الخانقة أستمع إلى الأصوات غير المألوفة في المجمّع. التشويش الصادر عن الراديو العسكريّ، وهدير المولّدات، وتشغيل محرّك شاحنة ضخمة.

كانت أصوات طلقات الأسلحة النارية الصغيرة تمزّق سكون الليل. رشق من الطلقات غير الرشّاشة عبر النهر، الضجيج الذي يرتدّ عن الجدران... وانفجار شديد صادر عن انطلاق مدفع رشّاش. طلقات خفيفة. وطلقات مدفع رشّاش.

رفعت الناموسيّة وتلمّست طريقي بحثاً عن سدادتي الأذنين اللتين حصلت عليهما في طائرة سي ـ 130. وعندما وضعتهما في أذنيّ، صار الضجيج الصادر عن الطلقات الناريّة محمولاً.

ما الذي يجري؟ تساءلت في سرّي. ناهبون... مجرمون؟ كان من المستحيل أن أعرف من هذه الغرفة المظلمة والمعزولة.

بعد ذلك تذكّرت العبارة المطمئنة التي تلقّيتها في جلسات الإطلاع العسكريّة التي

عقدتها في الأسبوعين الأخيرين. "ليس هناك أي إشارة إلى وجود مقاومة 'منظّمة' للاحتلال، وليس هناك أي دليل على وجود 'قيادة وسيطرة' في أوساط حفنة العراقيّين الذين يطلقون النار على قوّاتنا".

وبتلك الفكرة المريحة، خلدت إلى النوم مرهقاً.

الفصل الثاني

تولّي المسؤوليّة

❑ **بغداد**

13 ـ 16 أيار/مايو 2003

تمكّنت من النوم أربع ساعات متواصلة في أول ليلة لي في العراق قبل أن أستيقظ عند الفجر البارد نسبيّاً. كان صوت المؤذّن في مسجد قريب يدعو المؤمنين إلى صلاة الصبح. وبغياب مكبّرات الصوت ـ بسبب انقطاع الكهرباء ـ التي تحدث صريراً، كان الصوت صافياً عند امتزاج الضوء بالعتمة.

لم يكن هناك مكنة جري للتمرين، لذا ارتديت الشورت وحذاء الركض، وانضمّ إليّ حارسي الشخصيّ، إريك، وركضت مسافة كيلومترين بسرعة على طول المسارات المفروشة بالحصى عبر الحديقة المعشبة وبستان النخيل خلف القصر. وانتهت آمالي بالاستحمام عند سقوط قطرتين من المياه الصدئة في الحمّام المزخرف. لذا استحممت بإفراغ قنّينة ماء بلاستيكيّة بيد وفرك جسمي باليد الأخرى. بدا منظري سخيفاً في المرآة الكبيرة ذات الإطار المذهّب.

بعد عشر دقائق، دخل كلاي وهيوم مكتبي. لم يكن لدينا اتصال مباشر بواشنطن، لذا كان عليّ التخلّي عن تقليد في الخارجيّة يقضي بمراجعة البرقيّات المسائيّة.

كان كلاي محبطاً أيضاً. فقد تدفّق على مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة وسلطة الائتلاف المؤقّتة متطوّعون غير مخوّلين وغير متوقّعين في بغداد، ما أضاف مزيداً من الأعباء على البنية التحتيّة المثقلة بالفعل. وكان علينا السيطرة على تدفّق

هؤلاء الأشخاص، لذا طلبت من كلاي إرسال برقيّة إلى واشنطن بألّا يأتي أحد إلى بغداد بدون موافقتنا المسبقة.

قال كلاي، "ما من سبيل لإرسال برقيّة رسميّة من هذا المكان يا جيري".

"كنت أعلم أنّ علينا الارتجال".

وسرعان ما علمنا أنّ مئات من المدنيّين الذين يعملون لحساب وكالة الاستخبارات المركزيّة لديهم في الواقع ارتباطات غير رسميّة عن طريق البريد الإلكترونيّ بالموظّفين الإداريّين في أميركا من خلال صلات عسكريّة عليا. وقد أدرك كلاي، وهو السفير المخضرم، وجود هذه الفوضى - وانعدام الانضباط المحتمل - المرافقة لهذا النظام المرتجل.

تسلّم كلاي وهيوم الآن كدسة من التقارير والخرائط وصور الأقمار الاصطناعيّة المجموعة من مكاتب مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة المؤقّتة المنتشرة في كل أنحاء هذا المبنى الضخم.

كنت أعرف أنّ بوسعنا معرفة الطبيعة الحقيقيّة للتنظيم وتتبع السجلّات بانتقاء وثائقها داخل البلد أكثر مما نحصل عليه باستشارة رعاتها ومنتقديها على بعد ثمانية آلاف ميل في واشنطن.

قال كلاي وهو يضع أوراقاً على مكتبي، "طلبتَ منّا تحليلاً سريعاً، إليك التحليل".

وأضاف هيوم، "كما يقولون، لم تسر الأمور بحسب الخطّة".

وقال كلاي، "هناك الكثير من سوء الفهم".

على الرغم من انتشار التخمين الحادّ لاحقاً بشأن "الأخطاء" التي وقعت بعد انهيار الجيش العراقيّ، فإنّنا عرفنا هذا الصباح أنّه ليس هناك أي التباس يحيط بالتسلسل الفعليّ للأحداث.

تفحّصت خلاصة التخطيط السابق للغزو على عجل.

قبل أن يشنّ الائتلاف الحربّ البريّة في 19 آذار/مارس 2003، نُقلت المسؤوليّة عن "العمليّات ما بعد القتال" من الجنرال طومي فرانكس وعُهد بها إلى مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة المنشأ حديثاً في البنتاغون. وفي كانون الثاني/يناير

2003 ـ في وقت متأخر من مرحلة التخطيط ـ عيّن رامسفيلد الفريق المتقاعد في الجيش جاي غارنر لقيادة مكتب إعادة الإعمار.

كانت علّة وجود هذه المؤسّسة، كما يوحي اسمها، الإشراف على إصلاح البنية التحتيّة العراقيّة الحيويّة المتضرّرة من الحرب مثل حقول النفط، والمستشفيات والطرقات وشبكات الاتصالات. ومن أولويّاتها الأخرى تجنّب حدوث كارثة إنسانيّة ـ مجاعة وأوبئة ـ في أوساط ملايين النازحين الذين يتوقّع أن يهربوا من القتال الذي قد يمتدّ أشهراً. وعلى الرغم من ارتباط المؤسّسة بالقيادة الوسطى، فإنّها كانت مسؤولة أمام مكتب وزير الدفاع في البنتاغون مباشرة.

كان غارنر قد قاد العمليّة الإنسانيّة في سنة 1991 التي أنقذت آلاف اللاجئين في الجبال المثلجة بشمال العراق بعدما وجّه صدّام حسين جيشه لقمع المتمرّدين الأكراد في أعقاب وقف إطلاق النار في حرب الخليج. وللإعداد للمرحلة التمهيديّة لإعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة في 2003، عُهد إلى غارنر توظيف نحو ثلاثمئة إداريّ وخبير. وكان يراد لمكتب إعادة الإعمار أن يكون قوّة ردّ سريع مدنيّة، أو فرقة لمكافحة الحرائق، مسؤولة عن الوفاء بالاحتياجات الفوريّة. فإذا خرّب صدّام حسين الحقول النفطيّة، يوجد في مكتب إعادة الإعمار فرق متخصّصة في إطفاء الحرائق وسدّ الآبار. وإذا دفع القتال الطويل حشود اللاجئين إلى الخروج من المدن إلى الصحراء الخاوية، كان رجال غارنر مستعدّين لإيوائهم وإطعامهم في مدن من الخيام.

قلت، "يبدو أن غارنر ورجاله بدؤوا العمل المتواصل فور مجيئهم إلى الكويت في شباط/فبراير".

إلى جانب فرق إصلاح حقول النفط وعمّال إغاثة اللاجئين، كان فريق مكتب إعادة الإعمار يضمّ مهندسين مدنيّين فضلاً عن خبراء إداريّين في البنية التحتيّة. وكان يوجد أيضاً بضعة خبراء سياسيّين في فريق "الحكم الإداريّ" بمكتب إعادة الإعمار، بقيادة السفير رايان ك. كروكر، نائب مساعد وزير الخارجيّة لشؤون الشرق الأدنى. وكان رايان مسؤولاً متمرّساً في الخارجيّة، حيث خدم كسفير في سوريا والكويت ولبنان. وهو يتحدّث العربيّة بطلاقة، كما أنّه أمضى عدّة سنوات في سفارتنا ببغداد في أواخر السبعينيّات.

على الرغم من القصص الصحفيّة العديدة التي تزعم أنّ البنتاغون " "استبعد" وزارة الخارجيّة من المشاركة في إعادة إعمار العراق، فإنّ وجود كروكر النشيط

وعشرات آخرين من الخارجيّة، فضلاً عن كبار العاملين معي، يظهر أنّ المسؤولين في الخارجيّة كانوا مشاركين مشاركة عميقة بعد سقوط بغداد.

بعد مرور بعض الوقت على وصولي إلى بغداد، قرأت تقارير صحفيّة عن دراسة لوزارة الخارجيّة بشأن مستقبل العراق تزعم بأنّها قدّمت خطّة كاملة لأنشطة ما بعد النزاع في البلد. وقد شارك كروكر مشاركة فعّالة في الدراسة، لذا سألته إذا كانت تقدّم "خطّة" عمليّة للعراق ما بعد الحرب. فأجابني، "إنّها لا تقدّم خطّة إطلاقاً". وإنّما تهدف إلى إشراك العراقيّين الأميركيّين في التفكير بمستقبل بلدهم بعد الإطاحة بصدّام. وأشار كروكر،"لم تكن تهدف البتة إلى تشكيل خطّة لما بعد الحرب". وعندما أتيحت لي الفرصة لقراءة الدراسة المكوّنة من خمسة مجلّدات، وافقته الرأي.

بعيداً عن وزارة الخارجيّة، كان غارنر يأمل أيضاً التمكّن من الاستفادة من موارد الهيئات الحكوميّة الأميركيّة الأخرى عندما يتطلّب الأمر ذلك.

قال هيوم، "المشكلة الوحيدة التي لم يتمكّن غارنر من حلّها هي المجهول".

والمجهول الأكبر في شباط/فبراير هو هل ستحدث حرب في الواقع يليها احتلال. كان الافتراض المقبول على نطاق واسع - أنّ العراق طوّر أسلحة الدمار الشامل وقام بتخزينها متحدّياً قرارات الأمم المتحدة العديدة - هو القضيّة الحاسمة قبل الحرب، أو الموقف المؤدّي إلى الحرب. وكان العديد من الأعضاء البارزين في إدارة بوش، بمن فيهم وزير الخارجيّة باول، يأملون بإخلاص أن تنتصر الدبلوماسيّة الدوليّة في نزع أسلحة العراق وإبعاد البعثيّين عن الحكم.

لو كان يمكن أن يطيح المنشقّون العراقيّون بصدّام، وولديه عديّ وقصيّ، وغيرهم من كبار البعثيّين بدون إراقة دماء أو يجبروهم على مغادرة البلد بدون غزو، لتقلّصت مهمّة مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة. ووفقاً لهذا التوقّع المتفائل، فإنّ الحكومة العراقيّة المشكّلة بعد التحرير، والتي تتركّز في مجموعة من المنفيّين الذين يتسلّمون الحكم من النظام العراقيّ، تستطيع حكم البلاد على الفور.

وهكذا طلب جاي غارنر الحصول على الرجال والمال من الهيئات الأميركيّة في أوائل سنة 2003، فأبلغه الموظّفون البيروقراطيّون بأدب، "عد إلينا عندما يصبح لديك طلبات محدّدة".

وعندما بدأت الحرب في 19 آذار/مارس وسقط نظام صدّام حسين بعد ثلاثة

أسابيع فحسب، وجد غارنر ومكتب إعادة الإعمار أنفسهم يتامى، فُرضت عليهم مسؤوليّات لم يتوقّعوها البتّة، وبدون موارد كافية، بشريّة وماليّة على السواء.

التقطتّ صورتين فوتوغرافيّتين من كدسة الوثائق. نجت حقول النفط في الرميلة التي استهدفها البعثيّون بالتدمير ولم تصب سوى بأضرار ثانويّة، لأنّ قوّات القيادة الوسطى استولت على الآبار المفخّخة قبل أن يتلقّى العراقيّون الأمر بتفجيرها.

وفي أماكن أخرى، كانت الأضرار اللاحقة بالبنية التحتيّة ثانويّة نسبيّاً لأنّ قوّات الحرس الجمهوريّ المعادية اختارت القتال على طول الأنهار والقنوات جنوب العاصمة - لا أن تحوّل المدينة إلى حصن بغداد، كما كان يخشى بعض المخطّطين العسكريّين. وكما سمعت في الاجتماع الأول للموظّفين الكبار في سلطة الائتلاف المؤقّتة، لم يهاجم الائتلاف محطّات توليد الكهرباء. لكنّ شبكة الكهرباء العراقيّة انهارت بسبب سنوات الإهمال، ومؤخّراً من محاولة استخدام تموّرات الكهرباء والتعتيم المتوالي كسلاح بدائيّ.

نظراً لأنّ القتال الرئيسيّ لم يدم سوى واحد وعشرين يوماً، لا أشهراً، ولأنّ قوّات الائتلاف تجاوزت القرى والمدن وتقدّمت بسرعة إلى بغداد، لم يحدث تدفّق للاجئين. كما أنّ صدّام حسين أمر قبل الحرب بتزويد العراقيّين بمؤن تكفي لمدّة ثلاثة أشهر من الموادّ الأساسيّة (الطحين والأرزّ والفول وزيت الطهي)، لذا لم تشكّل المجاعة تهديداً وشيكاً أيضاً.

قلت، "باختصار، لا تكمن المشكلة في أنّنا لم نخطّط، بل في أنّنا خطّطنا لظروف طارئة غير مطلوبة".

وقال كلاي، "ليس هناك رأي مصيب تماماً في الأحداث بعد وقوعها".

وقال هيوم وهو يقدّم لي ملفاً سريّاً ذا حافّة حمراء، "إنّها ليست الخطة الوحيدة الفضلى التي تخطئ الهدف".

توقّع البنتاغون أيضاً أن تستسلم معظم قطاعات الجيش العراقيّ البالغ عدده 715,000 جنديّ، 400,000 جنديّ منهم من المجنّدين الشيعة، بالجملة. ومن ثمّ تبقى الوحدات سليمة ويمكن بالتالي استخدام الجنود في مشاريع إعادة الإعمار الطموحة التي تقدّم رواتب ثابتة تساعد على المعيشة. وقد أمر الجنرال فرانكس القوّات العراقيّة

في 10 نيسان/أبريل "بأن تبقى بالزيّ الرسميّ طوال الوقت، والمحافظة على سلامة الوحدات والنظام والانضباط في الوحدات".

لكنّ هذه الخطط لم تأخذ في الحسبان واقع الحياة المرير بالنسبة للمجنّدين الشيعة الذين تحمّلوا حصص الإعاشة الإسبارطيّة، والأجر الرمزيّ، والاضطهاد الوحشيّ، والإعدام العشوائيّ على يد ضبّاطهم السنّة في الغالب. لم يكن هؤلاء الجنود يشعرون بالولاء لقادتهم المكروهين، كما لم يكن لديهم حافز قويّ للمحافظة على سلامة وحداتهم. وفي ظلّ القصف الذي لا يرحم بالأسلحة الدقيقة التي تصيب أهدافها دون خطأ في أحلك الليالي وأعتى العواصف الرمليّة الشماليّة، حملوا بنادقهم وعادوا إلى مزارعهم وقراهم ومدنهم في كل أنحاء العراق. وعندما تمّ التحرير لم يكن هناك أي وحدة عسكريّة عراقيّة سليمة في البلاد بأكملها. وكما أكّدت القيادة الأميركيّة الوسطى بعد سقوط بغداد، لم يعد الجيش العراقيّ قائماً كقوّة منظّمة. فقد "سرّح نفسه" بحسب مصطلحات البنتاغون.

لذا لم يجد جاي غارنر وفريقه أزمة لاجئين لكي يحلّها، ولا قوّة عاملة من الجنود العراقيّين ليستخدمها في مشاريع إعادة الإعمار التي تصوّرها العديدون في البنتاغون. كما هرب كافّة وزراء الحكومة ونوّاب الوزراء وآلاف البعثيّين الكبار. لذا واجه غارنر فراغ قوّة سياسيّاً، وعدم خبرة الزعماء العراقيّين، من شيوخ القرى ورؤساء بلديّات المدن إلى الإداريّين في الوزارات في بغداد.

جالت في خاطري في أوّل صباح لي ببغداد ملاحظة قالها المارشال البروسيّ فون مولتكه في القرن التاسع عشر ويكثر الاستشهاد بها، "ما من خطّة لمعركة تصمد أمام أول احتكاك بالعدوّ". وفيما كنّا نراجع التقارير، فكّرت في أنّه "ما من خطّة مدنيّة تصمد أمام أول احتكاك بالواقع".

لفت هيوم انتباهي إلى مشكلة أخرى لاحظها من خبرته الطويلة في المنطقة. فعندما حرّر القادة العسكريّون للائتلاف القرى العراقيّة، سارع ضبّاط الشؤون المدنيّة لديهم، وقلّة منهم يتكلّمون العربيّة أو يفهمون القوى المحرّكة للمجتمع العراقيّ، إلى جمع مجالس القرى أو تعيين رؤساء بلديّات بل وحتى حكّام. كانت تلك استجابة منطقيّة لحاجتنا العسكريّة إلى إنشاء "نقاط اتصال" مع السكّان المحليّين.

قال هيوم، "يبدو أنّ العديد من القادة اتخذوا هذه القرارات دون النظر في العواقب السياسية. ويبدو أنّهم يتصرّفون بدون أن يكون لديهم معلومات حيويّة عن

هؤلاء الأشخاص. وسيكون مستغرباً ألا نحصل على مجموعة من البعثيّين أو المجرمين أو الاثنين معاً".

كان معظم الجالسين حول الطاولات في اجتماع الساعة السابعة صباحاً لكبار الموظّفين منهكين تماماً. وبدا تعبهم في لحاهم غير الحليقة وعيونهم الداكنة الغائرة.

كنت أحسّ بالتعب أيضاً. كان مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة تحت قيادة جاي غارنر يدار بطريقة غير رسميّة نسبيّاً حيث الاجتماعات الرسميّة المنتظمة قليلة لأنّ العاملين متفرّقون عادة، ويواجهون العديد من الأزمات. وكان جاي شخصاً قريباً إلى القلب، ومتساهلاً جداً بالنسبة لرجل عسكري، ولديه العديد من الأصدقاء الموالين في هذه الغرفة. وأنا من سيحلّ محلّه. ويريد رجاله بطبيعة الحال أن يتعرّفوا عليّ قبل أن ينقلوا ولاءاتهم. وهو أمر منصف. لكنّ جزءاً من عملي يقضي ببث روح الانضباط والإحساس بالغاية لدى المنظّمة المثبطة العزيمة لكي نتمكّن من التخطيط للمجهود الطويل.

استمعت إلى تقارير عن الوضع صباحاً، ثمّ أعلنت أنني أريد التركيز فيما تبقّى من الاجتماع على المشاكل الاقتصاديّة التي يواجهها عامّة العراقيّين.

قلت لهم، "علينا، بعيداً عن الأمن، أن نحل المشكلات الغذائيّة. يجب أن يكون ذلك أولى أولويّاتنا، من القضايا الشاملة مثل ما الذي نفعله بشأن الدعم، والمنشآت التي تمتلكها الدولة، والنقد، وصولاً إلى سعر وتوفّر الأرزّ والفول..و"

"وغاز البروبين المسال... غاز الطهي"، قاطعني غاري فوغلر مكمّلاً لائحة السلع المنزليّة الشحيحة الآن. "كما أنّ وضع البنزين سيّئ ويتزايد سوءاً".

في ظل الاقتصاد البعثيّ الموجّه، حيث تسيطر احتكارات الدولة على توزيع غاز الطهي والبنزين، بقيت الأسعار المدعومة متدنّية بشكل اصطناعيّ. وقد ورثنا أزمة هيكليّة.

توجد مشكلة عميقة خلف النقص على المدى القصير في البنزين وغاز البروبين المسال (غاز الطهي). فقد تقادمت مصافي النفط العراقيّة، التي تنتج كل أنواع الوقود فضلاً عن غاز البروبين المسال، وأصبحت أثراً بعد عين قبل الحرب - يرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى أنّ صدّام حرمها من التمويل الكافي. وقد تمكّن العراق من مقايضة النفط

الخام مع الأتراك مقابل غاز البروبين المسال، لكنّنا نواجه الآن نقصاً يومياً يبلغ حمولة 150 شاحنة على الأقلّ.

خلال أسبوعين سينفد غاز الطهي من البلاد.

أبلغني المستشارون أنّ المصافي الثلاث الكبرى في العراق كانت قديمة جدّاً ورديئة الصيانة في ظل اقتصاد صدّام الموجّه بحيث يمكن أن يتوقّف العامل الحاسم في صناعة الطاقة عن العمل عما قريب.

لكنّ الوقود لم يكن مشكلتنا الوحيدة. فقد قال ديفيد نَامي إنّنا سنواجه "أزمة موازنة كبرى" ما لم نتمكّن من توليد بعض الإيرادات. وأشار إلى أنّ 98 بالمئة من موازنة الدولة تأتي من عائدات النفط، لكن لا يمكن زيادة هذه العائدات بسرعة دون رفع العقوبات، التي فرضتها الأمم المتحدة بعد حرب الخليج 1991 ومنع هذه المبيعات. كان يجب وضع هذا الإجراء لمنع صدّام من استخدام مبيعات النفط لإعادة بناء قواه العسكريّة أو الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

في سنة 1996، أقامت الأمم المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء، حدّت بموجبه من مبيعات النفط المسموح بها. وكان يفترض استخدام الإيرادات التي تودع في حسابات خاضعة لرقابة الأمم المتحدة في استيراد الغذاء والدواء. لكن البرنامج كان فاسداً وأفيد أنّ بعض البلدان، بما في ذلك فرنسا وروسيا، ربما تكون متورّطة في صفقات مشبوهة للنفط مقابل الغذاء. ولم يكتفِ صدّام بأخذ الحصّة الأفضل فحسب، بل أنفق الكثير من الأموال على بناء خمسين قصراً. وهو ما أسماه الجنرال فرانكس "برنامج النفط مقابل القصور".

وثمة مشكلة أخرى تتعلّق بشراء محاصيل القمح والشعير العراقيّة، التي اشترتها وزارة التجارة تحت حكم صدّام بأسعار متدنّية تدنّياً اصطناعياً. فشراء المحصول يكلّف أكثر من 130 مليون دولار، بحسب السفيرة روبين رافل، مستشارتنا في وزارة التموين.

أشارت إلى أنّنا قد نحتاج إلى الحصول عليها من البرنامج الغذائيّ العالميّ للأمم المتحدة. وقالت لي، "إنّهم يجلسون على خمسة مليارات دولار من أموال النفط مقابل الغذاء"، لكنّ الأمم المتحدة كانت قلقة بشأن الأمن عند نقاط التجميع. فأبلغتُ روبين أن تجمع الموادّ وأنّنا سنتّصل برئيس بعثة الأمم المتحدة.

علمت أيضاً، في أثناء الاجتماع، أنّ وزارة التعليم تعتزم إجراء انتخابات لإدارة

جامعة بغداد في اليوم التالي، للسماح بإنهاء السنة الدراسيّة في الوقت المحدّد. ولم يكن فريقنا التربويّ مرتاحاً لأنّ من المرجّح أن يكون البعثيّون المجموعة الأكثر تنظيماً. أبلغتهم بأن يجروا الانتخابات، لكنّنا سنعتبر كل من يتمّ انتخابه أنّه منتخب بشكل "مؤقّت" إلى أن تتاح لنا فرصة التدقيق في وضعه.

أنهيت الاجتماع بعد ساعة تقريباً. وأوضحت أنّ على الموظّفين أن يكونوا أكثر حزماً، وأن يركّزوا على الحلول العمليّة، وألا ينغمسوا في الاستطرادات المتشائمة. من السهل دائماً اتخاذ موقف سلبيّ، وبخاصّة أنّ وسائل الإعلام الإخباريّة تتسقّط عيوبنا. لكن لا يسعني السماح بأن يتحوّل التشاؤم إلى لا فعل. ربما لن أكسب في منافسة للشعبيّة، لكن كما اقترح ابني، شجّعتني الجزمة التي أرتديها على ركل مؤخّرات بعض الأشخاص.

"يجدر بك الاطلاع على ما يلي يا سيّدي"، قال لي مساعدي العسكريّ، العقيد سكوتي نوروود. كان ذلك في السادسة والربع من صباح اليوم التالي، الأربعاء 14 أيار/مايو. وسلّمني نسخة مطبوعة من مقالة منشورة في صحيفة "نيويورك تايمز".

"تبّاً"، قلت وقرأت العنوان بصوت مرتفع. "سياسة جديدة في العراق تقضي بإعطاء الأوامر بإطلاق النار على الناهبين". رميت الصحيفة على مكتبي، وسألت، "متى خرجت هذه يا سكوتي"؟

"نحو الساعة السادسة يا سيّدي".

لا بدّ أن مراسل "التايمز" باتريك تايلر، قد أرسل الخبر من بغداد بعد ظهر يوم الثلاثاء. وقد استشهدت مصادر تايلر التي لم يسمّها بما دار في اجتماع الليلة الأولى. قرأت المزيد عن الخبر حيث نقل تايلر عن مصادره، "سيبدؤون بإطلاق النار على بعض الناهبين بحيث ينتشر الخبر بأنّه سيتمّ التعامل مع الهجمات على الممتلكات وسرقة السيّارات وارتكاب الجرائم العنيفة باستخدام قوّة قاتلة".

وقد أشار تايلر إلى "مسؤولين" دون تسميتهم وقال إنّه يبدو أنّ "النهج المتشدّد يأتي في صلب ما عهد به الرئيس إلى السيّد بريمر لإنقاذ الانتصار في العراق من الانزلاق إلى الفوضى" وذكر "مخاطر قتل العراقيّين الشبّان أو العاطلين عن العمل أو اليائسين".

وقد أخذ المسرّبون على أنفسهم محاولة دفع أجندة سلطة الائتلاف المؤقّتة قدماً. "ومن التدابير القاسية الأخرى التي قال المسؤولون إنّ السيّد بريمر يتوق إلى إعلانها اجتثاث البعث...". وعلى الرغم من أنّ المعلومات كانت دقيقة، فإنّها تتعلّق بالسياسة الكبرى، وأنا لا أريد بالتأكيد أن يسمع القادة السياسيّون العراقيّون والمواطنون العاديّون عن ذلك من تلفزيون الجزيرة، نقلاً عن صحيفة "نيويورك تايمز".

وقالت مكنة الإشاعات المنهمكة داخل القصر إنّ غارنر سيغادر في موعد أقرب من المتوقّع وأنّه سيأخذ معه عدداً من الموظّفين الموالين. كنت أريد الاستفادة من خبرة جاي في الخدمات اللوجستيّة، لكنّني لن أشعر بالأسف لانتشار التسريبات.

في وقت لاحق، كنت جالساً في مركز للاتصالات بمقرّ قيادة قائد قوّات الائتلاف البريّة، الفريق في الجيش ديفيد ماكيرنان، قرب مطار بغداد الدوليّ. وكنّا في وسط مؤتمر فيديويّ مؤمّن يصل بين بغداد ومقرّ قيادة القيادة الوسطى المتقدّم في قطر، ووزير الدفاع رامسفيلد في البنتاغون. قبل أن نتصل بالهاتف عبر الأقمار الاصطناعيّة، هنّأت ماكيرنان، وهو أميركيّ أشقر من أصول أيرلنديّة، على الانتصار الرائع الذي حقّقه الائتلاف، لكنّ عينيه الزرقاوين كشفتا عن إرهاق عميق.

اتخذ رامسفيلد رأياً فلسفيّاً بشأن الخبر المسرّب. فهو يتحمّل دون شكّ أكثر من نصيبه من المسرّبين. فقال بلهجة تهكّمية مألوفة تبخس أهميّة ما حدث، "لا شكّ في أنّ المقالة غير مواتية، لكن ما يقلقني هو أنّ قواعد الاشتباك تضعف عند انتقالها عبر تسلسل القيادة".

كانت قواعد الاشتباك التي تتعامل بموجبها القوّات مع العراقيّين تضعف باستمرار. ففي أثناء الغزو، شهدنا اتساع الهجمات التي ينفّذها فدائيّو صدّام - وهم قوّات غير نظاميّة بلباس مدنيّ - لذا فُوّضت قوّاتنا بالدفاع عن نفسها بإطلاق النار على أي مدنيّ يحمل سلاحاً. والآن ثمة ميليشيات وعصابات إجراميّة مسلّحة تجوب الطرقات في العديد من المدن العراقيّة، ولم تكن قوّات الائتلاف وقادتها واثقون من كيفيّة الردّ.

اتّفق الفريق جون أبي زيد، نائب قائد القيادة الوسطى في قطر، مع رامسفيلد بشأن تزايد ضعف قواعد الاشتباك. فقال، "اعتباراً من اليوم، سأعيد تفعيل سلسلة القيادة لضمان تطبيق قواعد اشتباك متينة والحرص على أن يفهمها كل جنديّ ورجل مارينز".

لم ينكر أحد إطلاق النار على القائمين بأعمال النهب لأنّ هناك قيوداً انضباطيّة على المؤتمرات المتلفزة. وتابع أبي زيد مشيراً إلى الشبكة المفصّلة للمهامّ والأهداف والأوامر التي تتحكّم بكل ناحية من نواحي العمليّات العسكريّة قائلاً، "إنّنا بحاجة إلى مراجعة التكليف بالمهامّ لنعرف ما يتّسم منها بالحكمة والصواب".

فسأله رامسفيلد، وبدت لهجته الملحّة واضحة من خلال الاتصال عبر القمر الاصطناعيّ، "ما الذي توصّلت إليه حتى الآن"؟

أوضح أبي زيد قائلاً، "الأوضاع هادئة حيث نسيّر دوريّات أمنيّة فاعلة".

سأل رامسفيلد، "فاعلة"؟ ومن المعروف أنّه يكره الرطانة العسكريّة المبهمة.

"الدوريّات المحمولة، سيّدي الوزير"، قال الجنرال، ثمّ أسرع إلى الإيضاح، "المركبات المدرّعة وعربات همفي المسلّحة والدوريّات الراجلة...".

وأضفت، "ما ندعوه نحن المدنيّون عرضاً للقوّة".

قال أبي زيد مخفّفاً اللهجة، "إنّنا معشر الجنود نحبّ التفكير بأنّ هناك مزيداً من العلم العسكريّ في هذه المسألة يا جيري. تواجد القوّات الأكثر فعّاليّة في الشارع يُحدث انطباعاً بصرف النظر عمّا نسمّيه. إنّه لا يتعلّق بمستويات القوّة بقدر ما يتعلّق بالإجراءات والأولويّات التي تتّبعها القوّات".

تنكّرت حشود المركبات المدرّعة حول دوّارات حركة المرور والجسور العلويّة في أثناء انتقالي على طول طريق المطار. إنّ وحدة المدرّعات المكوّنة من دبّابات ومركبات برادلي القتاليّة، وعربات همفي التي تحمل مدافع رشّاشة يمكن أن تحمي هدفاً ثابتاً. لكن قد يهاجم الناهبون واللصوص المسلّحون مخزناً حكومياً للأغذية على بعد شارعين أو مخزناً لأحد التجار دون أن يواجهوا أي عواقب،

قال أبي زيد، "سيّدي الوزير، ربما حان الوقت لإعادة نشر قوّاتنا".

"إنّنا نحرز تقدّماً الآن"، حدّثت نفسي وأنا أدوّن ذلك على دفتر ملاحظاتي.

وقال أبي زيد، "ثمة أمر أكيد. لن يتمّ إعادة نشر أيّ قوّة خارج العراق إلى أنّ نثبّت الوضع الأمنيّ".

كان ذلك أوّل اعتراف بوجوب استخدام القوّة العسكريّة لوقف انعدام القانون في الشوارع.

* * *

في وقت لاحق، تحدّثت من مكتبي مع أبي زيد في مقرّه الرئيسيّ في الدوحة بقطر، عبر هاتف مؤمّن.

قلت، "شكراً للمساندة التي قدّمتها في الحديث مع الوزير يا جون. من المفيد جدّاً أن نعرف أنّه لن تعود أيّ من القوّات إلى الوطن طالما بقي الوضع الأمنيّ مهزوزاً".

قال، "إنّنا نعمل على قواعد اشتباك أشدّ قوّة ودوريّات أكثر حزماً الآن. وسيقدّم لك ماكيرنان شيئاً في الغد".

قلت، "إنّني أقدّر ذلك، لا أريد أن أنتقص من قيمة ما قدّم إليّ، لكن القيادة الوسطى لا تمتلك ما يكفي من دبابات أبرامز أو مركبات برادلي لحراسة كل مخفر للشرطة في البلاد. علينا أن نقنع الشرطة العراقيّة بالعودة إلى مراكزها. وأنا بحاجة إلى أكبر عدد من الشرطة العسكريّة الأميركيّة يمكنك إحضاره إليّ بأسرع ما يمكن".

صمت أبي زيد برهة، "ربما أستطيع أن أجمع نحو 4000 أو أكثر". وأضاف بأنّه يعتقد أنّ بوسعهم البدء بالانتقال إلى العراق من الولايات المتحدة وأوروبا خلال ثمانٍ وأربعين ساعة.

هناك نحو 14000 شرطيّ عراقيّ غائبين عن مراكزهم في بغداد. ولا بدّ أن يؤدّي استبدال 4000 شرطيّ عسكريّ أميركيّ بهم بخوذهم المصنوعة من الكفلار وصدراتهم، وهم يحملون بنادق أم ـ 16 أو يمسكون بأبراج المدافع الرشاشة لعربات همفي، إلى إضعاف عزيمة القائمين بأعمال النهب.

"شكراً يا جون".

هسّ الهاتف، ثم صمت.

إنّه تحوّل غريب في الأحداث. فقد سرّب موظّفون ساخطون تفاصيل اجتماع سريّ معي إلى "نيويورك تايمز". وحفز الخبر رامسفيلد والقيادة الوسطى على تسيير دوريّات أكثر قوّة في شوارع بغداد. ووافق العسكريّون الآن على تقديم الشرطة العسكريّة اللازمة لتعزيز الشرطة العراقيّة وتدريبها.

سمعت انتقادات عن أنّ موظفّي مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة لا يخرجون من القصر الجمهوريّ بالشكل الكافي. ولمكافحة تلك الصورة، عزمت على القيام بزيارة

إلى مؤسّسة عراقيّة واحدة على الأقل كل يوم، في بغداد الكبرى أولاً ثمّ في مناطق أبعد.

في صباح يوم الخميس، اجتمع بي ستيف براوننغ مستشار وزارة الصحّة في سلطة الائتلاف المؤقّتة وسعيد حقّي، وهو طبيب أميركيّ عراقيّ قدم إلى بغداد مع مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة في نيسان/أبريل ويعرف الوزارة جيّداً، في المستشفى المركزيّ للأطفال. وكان حقّي واحداً من مئتي مغترب عراقيّ من كل مشارب الحياة ومن كل أنحاء العالم جاؤوا لخدمة بلدهم الأصليّ في مؤسّسة تدعى المجلس العراقي لإعادة الإعمار والإنماء. وكانت هذه المجموعة برئاسة عراقيّ أميركيّ موهوب يدعى عماد ضيا، وهو مسؤول أمامي مباشرة.

استحضر المستشفى الخرسانيّ المتعدّد الطبقات القائم في وسط المدينة الطبيّة إلى ذهني الازدهار النفطيّ الذي شهدته بغداد في السبعينيّات. لكن لم تكن المستشفى من الداخل تضاهي الواجهة الحديثة.

استقبلنا مدير المستشفى الدكتور نزار العنبكي داخل أبواب المدخل الزجاجيّ المغبر. وكان الجوّ في البهو الظليل أكثر حرارة مما هو عليه في الخارج. كما كان الهواء كثيفاً ومحمّلاً بروائح حادّة: مطهّر، ومجارٍ، وعرق، وأبخرة ناتجة عن مولّد الكهرباء.

"أهلاً بك سعادة السفير"، قال الدكتور وهو يصافحني.

كان معطفه الأبيض نظيفاً، وشارباه محفوفين، وعيناه برّاقتين. وكان كل شيء يشي بأنّه طبيب كفء.

قلت، "صباح الخير"، وهي التحيّة العربيّة الشكليّة التي حفظتها من هيوم في هذا الصباح.

اجتذبت محاولتي التحدّث بلغتهم ابتسامات عابرة من كبار الموظّفين المتجمّعين للقائي. لكن بدا عليهم القلق. فالموظّفون المدنيّون العراقيّون مثل هؤلاء الأطباء لا يعرفون ما تخبّئه لهم مثل هذه المناسبات. فقد عاشوا، على غرار كافّة العراقيّين، في عالم النزوات الوحشيّة في الغالب لرجل واحد. وكان جزء من عملي اليوم إقناعهم، بالقدوة، بأنّ الزمن تغيّر بالفعل. لكنّ تسكين قلقهم طالما بقي صدّام وكبار البعثيّين طليقين لن يكون سهلاً.

"تفضّل"، قال الدكتور العنبكي بإيماءة بيده تنمّ عن حسن الضيافة، وقادنا إلى

غرفة كبار الزوّار، وهي غرفة سيّئة التهوئة فُرش على طاولة الاجتماعات فيها غطاء طاولة أنصلت لونه أشعّة الشمس. وكان هناك مجموعة متوقّعة من قناني المياه وصودا الليمون غير الباردة وأكواب الشاي.

بعد تبادل الأحاديث العامّة الذي تتطلّبه العادات العربيّة، تحدّثت ببطء ووضوح بالإنكليزيّة، بعد أن عرفت أنّ المدير وكبار الموظّفين الجالسين حول الطاولة ملمّون بالإنكليزيّة. "ما هي احتياجاتكم الفوريّة، يا دكتور؟ ما الذي يمكننا أن نفعله لمساعدتك ومساعدة مرضاك... هذا الأسبوع، والأسبوع التالي... والشهر التالي"؟

"احتياجاتنا متعدّدة يا سعادة السفير، ونعرف أنّه لم يمض وقت طويل على وصولك..."

"كيف يمكننا أن نساعدكم الآن يا دكتور؟ أرجو أن تخبرني بحريّة".

كان التعبير عن الأفكار الصادقة للمرء بمثابة تجربة جديدة ومرهقة لهم. لكنّ العنبكي حاول قائلاً، "سعادة السفير، المدينة غير آمنة في الليل أو النهار على السواء". وأشار إلى خارج الزجاج المفتوح عبر أرض المستشفى إلى شارع الرشيد، قلب بغداد التجاريّ. "كان الموظّفون يأتون إلى العمل كل يوم في أثناء الحرب. وكنّا نعمل في الليل عندما تنهمر القنابل، ونسير على الأقدام عدّة كيلومترات للوصول إلى هنا، حتى عندما كانت الدبّابات الأميركيّة تطلق النار. الآن..."

"... الشوارع خطيرة جدّاً الآن يا سيّدي"، قالت إحدى الطبيبات. كانت في الثلاثين من العمر، نحيلة ويكمّل وشاح من الحرير معطفها الطبيّ الأبيض. "الموظّفات لا يتجرّأن على القدوم في نوبة المساء. فالمجرمون... يأخذون أي امرأة يجدونها في الظلام. ويقيم لدي بضع طبيبات وممرّضات هنا. لكن لجميعنا أسر. الشوارع لا تطاق يا سعادة السفير".

"أعدكم بأنّ الوضع الأمنيّ سيتحسّن. سيصل آلاف من الشرطة العسكريّة الأميركيّة المسلّحة خلال أيام قليلة. ما هي مشكلاتكم الأخرى؟ سألت ملتفتاً إلى المدير".

مدّ يده ثانية. "لا تستطيع سيّارات الإسعاف التي لدينا الحصول على البنزين بسبب النقص الحاليّ في الإمدادات. ونحن بحاجة إلى الديزل لتشغيل المولّد، وهو لا يعمل بصورة صحيحة. وقد أخّرنا إصلاحه قبل الحرب بوقت طويل. كما نفتقر إلى

الموادّ الطبيّة والمعدّات... الإبر وأنابيب المصل والضمادات... وبعض المضادّات الحيويّة. إنّنا نعمل بدون راحة منذ آذار/مارس، ولن نتوقّف. لكنّنا بحاجة إلى مساعدة".

يوجد احتياطيّات من المؤن الطبيّة لدى مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة في الكويت مخصّصة لمخيّمات اللاجئين التي لم يبنها قطّ. وكنت واثقاً من أنّ باستطاعتي الحصول على بعض البنزين ووقود الديزل من ديفيد ماكيرنان والقيادة الوسطى. فلن تؤدّي مساعدة هذه المستشفى وموظّفيها الأبطال إلى تعزيز حسن النيّة تجاه الائتلاف فحسب، بل إنّ مساعدتهم هو الخيار الأخلاقيّ الوحيد.

قلت، "سأرسل خبراءنا على الفور لتفحّص مشاكل المولّد. أرجو أن تزوّدني بلائحة... لائحة كاملة ومفصّلة باحتياجاتكم الأخرى. وسنقوم بكلّ ما هو ممكن".

ابتسم المدير تعبيراً عن التقدير، لكنّه لوى أصابعه ثانية. "رواتبنا... لم يدفع لنا شيء منذ شهرين تقريباً. إنّ رواتبنا متدنّية يا سعادة السفير. لكن عندما لا نحصل على أي شيء، تصبح الحياة مستحيلة. وكلّنا يعيل أسراً كبيرة، وآباء وأعماماً وأبناء عمومة... أطفالاً كثيرين جداً".

هززت رأسي بلطف لتجنيب هذا الرجل الطيّب مهانة الاستجداء. "نأمل في الإعلان قريباً عن تسديد كل الرواتب المتأخّرة لكل موظّفي الخدمة المدنيّة في العراق، وتحتلّ وزارة الصحّة إحدى أولى أولويّاتنا". بدت موجة من الارتياح على وجوههم.

فكّرت الآن في أنّ علينا التنفيذ.

قمت بعد ذلك بجولة في المستشفى. كنت قد أعددت نفسي لرؤية الأطفال المرضى، لكن ما من شيء يمكن أن يعدّني لصفوف الأسرّة والحاضنات المتهالكة. فنظراً لأنّ مولّد الكهرباء في المستشفى لا يشغّل إلا ليلاً، وبشكل دوريّ لتوفير الوقود، لم تكن وحدة تكييف الهواء شغّالة. وكان الهواء حارّاً ورطباً. والذباب يعجّ بالمكان حيث يدخل من النوافذ المفتوحة ويتجمّع على القضبان الحديديّة المتشظّية للأسرة. وكانت الأمّهات الحزينات متّشحات بالعباءات السوداء، ويلوّحن بخرق أو مربّعات من الكرتون لإبعاد الذباب عن وجوه الأطفال.

ذكّرتني رائحة الإسهال الكريهة بخدمتي في أفغانستان وإفريقيا قبل خمس وثلاثين سنة. لكنّ العراق كان يتمتّع بنظام للصحّة العامّة مثير للإعجاب قبل أن ينهب صدّام والبعثيّون الثروة النفطيّة للبلاد ويبدّدوا مليارات الدولارات أولاً على الحرب

العراقيّة الإيرانيّة العبثيّة التي امتدّت ثماني سنوات في الثمانينيّات، ثمّ على غزو الكويت في سنة 1990.

يعاني هذا المستشفى من عدم استقرار وضعه منذ فَرْض عقوبات الأمم المتحدة في سنة 1991. وقد قامت الدعاية البعثيّة الرسميّة على أنّ العقوبات تسبّبت بانتشار سوء التغذية على نطاق واسع والموت المبكّر في أوساط الأطفال العراقيّين الفقراء. لكن جانباً كبيراً من التراجع الصحيّ وقع عندما أخذ النظام أفضل الأدوية ومعدّات المستشفيات التي تمّ الحصول عليها بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، وحوّلها إلى العيادات المخصّصة للنخبة الحزبيّة والحرس الجمهوريّ.

لقد أصاب سوء التغذية في المقام الأول الأطفال الشيعة المحرومين الذين عانت أسرهم من وطأة الاغتيالات والمذابح التي نفّذتها أجهزة الاستخبارات التابعة لصدّام حسين، فضلاً عن الحرس الجمهوريّ. وغالباً ما حرمت الأسر الشيعيّة من بطاقات الحصص التموينيّة. لذا كان أطفالها يجوعون ويموتون. وكان الذين يبقون على قيد الحياة منهم ينقلون إلى مستشفيات مثل هذا المستشفى، حيث تصوّر وسائل الإعلام الدوليّة محنتهم على أشرطة فيديو، وتقدّم "أمثلة مذهلة عن سياسة العقوبات القاسية الخاطئة" - مثلما يريد مروّجو الدعاية البعثيّة. وقد اطلعت على تقرير للبنك الدوليّ قبل أن أغادر واشنطن يقدّر أنّه يوجد في العراق أقصر عمر متوقّع وأعلى معدّل للوفيات بين الأطفال بين بلدان المنطقة.

في جناح الأطفال حديثي الولادة، انحنيت لأقرأ لوحة الموديل الفولاذيّة الفضيّة المثبتة على الحاضنة. وجدت أنّها صُنعت في "ألمانيا الغربيّة" في سنة 1962، أي قبل أربعين عاماً. كان الطفل الصغير بداخلها يرتدي حفاضاً رثّاً من قماش. لمست الزجاج المتكسّر. كانت أشعّة الشمس الشديدة القادمة من النوافذ المفتوحة مصدر الدفء الوحيد. وكانت الممرّضات ينقلن الحاضنات غير المزوّدة بالطاقة من الشمس إلى الظلّ، ويجتهدن للمحافظة على درجة حرارة متوازنة.

في الجناح التالي، توقّفنا عند مهد لرضيعة متغضّنة البشرة وصغيرة جدّاً بحيث كنت على يقين من أنّها مولودة قبل أوانها. لم يكن هناك امرأة محجّبة تنشّ الهواء عند سريرها.

"لماذا لا تضعونها في حاضنة"؟ سألت طبيب الأطفال المناوب، وهو شابّ طويل منحني الكتفين ولم يحلق ذقنه منذ يومين.

قال الطبيب، "لأنّها ليست مولودة قبل أوانها". ألقى نظرة على سجلّ الطفلة وقال، "الطفلة خديجة عمرها سبعة أشهر في الواقع. إنّها تعاني من سوء تغذية شديد فحسب".

تفحّصت أنبوب التغذية في خيشومها المتقشّر. نظرت الطفلة إليّ بعينين مغرورقتين لا تطرفان. فاضطررت إلى الإشاحة بنظري عنها. هل كانت يتيمة حرب أو ضحيّة للقمع البعثيّ وسوء الإدارة؟ لا يهمّ ذلك. إنّها بحاجة إلى المساعدة على غرار ملايين العراقيّين الآخرين. صدمتني رؤية هذه الطفلة المعذّبة مثل قصف الرعد: إنّني مسؤول عنها وعن آلاف مثلها. وامتلاك سلطة الحاكم لا يعني شيئاً إذا لم يكن بوسعي أن أدخل بعض التحسين على حياة عامّة العراقيّين. وقبل فوات الأوان.

في وقت لاحق من ذلك الصباح، ركبت أنا وروبين رافل سيّارتي الشيفروليه ساباربان المصفّحة وتوجّهنا إلى مكتب الأمم المتحدة في فندق القنال في الجهة المقابلة للنهر. وكنت قد أخطرت الصحافة بهذه الزيارة فأحدث ذلك الكثير من الاهتمام. وكان ذلك يناسبني لأنّني أنوي أن أحمل الأمم المتحدة على دفع ثمن محصول القمح والشعير بطريقة أو بأخرى.

وصلنا إلى مجمّع الأمم المتحدة المسوّر بجدار في العاشرة صباحاً تقريباً. استقبلني راميرو دا سيلفا، وهو مسؤول جذّاب في الأمم المتحدة من البرتغال في غرفة اجتماعاته الكبيرة، يرافقه عدد من زملائه.

أبلغت دا سيلفا، "أننا بحاجة إلى المال لشراء محصول الحبوب الوطنيّ. وستشرح لك السفيرة رافل ذلك".

ما إن قدّمت موجزاً عن الأزمة حتى بدأ دا سيلفا وزملاؤه ينتقدون حججها بنبرة تشير إلى أنّهم لا يريدون تقديم دينار واحد كما توقّعت روبين.

تدخّلت مقاطعاً، "إنّها مسألة مهمّة بالنسبة للعراقيّين يا سيّد دا سيلفا. علينا أن ندفع عجلة الاقتصاد وشراء المحاصيل طريقة جيّدة لضخّ مبالغ كبيرة من المال بسرعة إلى أيدي الناس".

فقال، "ولكن سعادة السفير، إنّ أموال النفط مقابل الغذاء ملك للحكومة العراقيّة ولا يمكنني تحريرها بدون موافقة الحكومة".

أجبته، "أنا الحكومة العراقيّة الآن. وإنّني أطلب من الأمم المتحدة نيابة عن تلك الحكومة تحرير هذه الأموال على الفور".

بعدئذٍ حوّل أحد زملاء دا سيلفا مجرى النقاش قائلاً، "إنّ برنامج شراء الحبوب هو مسؤوليّة وزير التجارة العراقيّ. ونحن لا نعرف موقف الوزارة من هذه المسألة".

كنّا نتوقّع مثل هذه المحاجّة. قالت روبين، وبدا عليها الجدّ، "بصفتي كبيرة مستشاري الوزارة، فإنّني هنا لإبلاغك بأنّنا نريد إنجاز ذلك على وجه السرعة".

أوضحنا أنّ الائتلاف يتولّى المسؤوليّة وأنه بحاجة إلى مساعدة الأمم المتحدة. وتجاوزنا مجال المناورة الصغير للأمم المتحدة.

ولإتمام الاتفاق، نهضت وصافحت دا سيلفا. "الصحافة تقف في الخارج. لمَ لا تنزل معي وتقول شيئاً"؟

وفي البهو أعلنت أمام الصحافة: يسعدني إبلاغكم بأنّ الأمم المتحدة مستعدّة لصرف مزيد من أموال الشعب العراقيّ على احتياجاته العاجلة بالاتفاق على استخدام أموال النفط مقابل الغذاء لشراء محاصيل الحبوب. وستبدأ أعمال الشراء في الأسبوع القادم. وقف دا سيلفا بجانبي صامتاً ورسم ابتسامة على وجهه.

وبدأنا بشراء الحبوب في الأسبوع التالي.

في مساء ذلك اليوم، عقدت جلسة مرتجلة تاريخيّة مع كلاي وهيوم. وقد بدأت عندما ناولني هيوم نسخة من واحدة من الصحف العراقيّة الجديدة غير الخاضعة للرقابة والتي تكاثرت في بغداد في أثناء أول انطلاقة للحريّة بعد التحرير.

قال لي متبسماً، "إنّهم يسمّونك ماك آرثر بغداد يا جيري. أين غليونك المصنوع من أكواز الذرة"؟

كانت مهمّتي الجديدة تجمع بين بعض مسؤوليّات نائب الملك الممنوحة لماك آرثر، الحاكم الإمبرياليّ الفعليّ لليابان في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، ومسؤوليّات الجنرال لوسيوس كلاي، قائد الاحتلال الأميركيّ لألمانيا النازيّة المهزومة.

كانت الحرارة في المكتب الصغير شديدة، ولم تكن المروحة المحمولة على عمود والمتصلة بمولّد الكهرباء فعّالة جدّاً. "لا أعتقد أنّ الحرارة بلغت هذا المبلغ في طوكيو

أو برلين"، قال كلاي. ومع اشتداد الظلمة، سمعنا أصوات طلقات ناريّة صادرة عن الجهة المقابلة من النهر.

أجبت، "إنّني أرضى بالمشكلات التي واجهها ماك آرثر. لم تكن الظروف بمثل هذا التعقيد بالنسبة إليه".

بحلول سنة 1945، كانت الولايات المتحدة قد أمضت أكثر من ثلاث سنوات تخطّط للاحتلالات في أعقاب الحرب. ومع أنّ المدن الألمانيّة واليابانية دمّرت، فإنّ الحكومة الأميركيّة أنجزت التخطيط لما بعد الحرب، وصولاً إلى تخزين عربات الشحن المزوّدة بعجلات بالمقياس الصحيح لكي تسير على السكك الحديديّة الأجنبيّة. أما في العراق، فقد تجنّب الائتلاف إحداث دمار واسع في البنية التحتيّة وإلحاق الإصابات بالمدنيّين. لكنّ سرعة الحرب لم تترك لنا الوقت الكافي للتخطيط للاضطراب الاجتماعيّ التالي، في حين خلّفت عقود من سوء الإدارة المزمنة الاقتصاد العراقيّ محطّماً.

لا يوجد سفارة أميركيّة في العراق منذ أكثر من عقد من الزمن. كما أنّ الإحصاءات الاقتصاديّة التي تتوفّر عادة في المجتمع المفتوح تعامل على أنّها سرّ من أسرار الدولة في العراق. وفي هذا السياق، حذا العراق في الواقع حذو الاتحاد السوفياتي السابق الذي انفجر من الداخل في نهاية المطاف فيما كان العديدون في الغرب يعتقدون أنّ هناك مواطن قوّة متأصّلة في نظامه.

في أثناء حديثنا في اجتماعنا عند المغيب، بحثنا الاختلاف السياسيّ والنفسيّ لهذا الاحتلال. ففي نهاية الحرب العالميّة الثانية، ألحقت الولايات المتحدة وحلفاؤها الآخرون هزيمة منكرة بالبلدين اللذين احتلّتهما. وقد عبّئ الشعبان الألمانيّ واليابانيّ بأكملهما لخوض حرب طويلة وقاسية، فخسراها واستسلما.

قال هيوم، "ربما لم يرحّب الألمان واليابانيّون بالاحتلال، لكنّهم كانوا يعرفون أنّ الاحتلال هو ما يحدث عندما تخسر حرباً".

فقلت، "لكنّنا هنا هزمنا نظاماً كريهاً، لا البلد".

كان غالبيّة العراقيّين مسرورين للإطاحة بصدّام ورجاله، لكن القليل منهم سرّ لاحتلال جيش أجنبيّ غير مسلم بلدهم.

وأضاف كلاي، باحتلال الجيش الأحمر السوفياتيّ ألمانيا الشرقيّة وجزر اليابان الشماليّة البعيدة عن الشاطئ، كان لدى البلدين اللذين هزمناهما في الحرب العالميّة

الثانية حافزاً قويّاً للتعاون معنا ـ ما من أحد يريد أن يحل الجيش الأحمر محلّ الجيش الأميركيّ.

رغم أنّ ألمانيا والعراق أمّتان فتيّتان نسبيّاً، فإنّ الوحدة الألمانيّة تحقّقت بجهود الألمان، لا سيّما جهود الزعيم المستشار الألمانيّ في القرن التاسع عشر أوتو فون بسمارك. وفي حين توجد اختلافات دينيّة بين الشمال البروتستانتيّ والجنوب الكاثوليكيّ، فإنّ الألمان يتحدّثون لغة واحدة ويتقاسمون ثقافة واحدة.

أشار هيوم إلى الاختلاف بالنسبة إلى العراق الحديث.

في أعقاب الحرب العالميّة الأولى، أنشأ البريطانيّون العراق بتجميع ثلاث مقاطعات معاً من الإمبراطوريّة العثمانيّة السابقة، وهي حليف لألمانيا الإمبرياليّة. شكّل شعب العراق المتباين توليفة ذات اختلافات إثنيّة وطائفيّة حادّة. ففي الجنوب، توجد روابط قويّة بين الغالبيّة العربيّة الشيعيّة المسلمة وإيران. وكانت الأقليّة العربيّة السنيّة، تشكّل نحو 20 بالمئة من السكّان، تتركّز في القبائل والعشائر المستقرّة في وسط العراق. وقد حكم السنّة العراق لمدّة أربعمئة عام، تحت الحكم العثمانيّ التركيّ أولاً ثمّ تحت الحكم البعثيّ. وهيمن الأكراد والتركمان، وهم سنّة أيضاً لكن ليسوا من العرب، على الشمال. وكان هناك أيضاً أقليّات أخرى مثل المسيحيّين واليزيديّين.

وصل البعثيّون إلى السلطة عن طريق انقلاب وقع في سنة 1968. وقام صدّام حسين بتصفية منافسيه في الحزب بدون رحمة وسيطر شخصيّاً على الدولة. وعندما أطيح به في نيسان/أبريل 2003، كان بعثيّو صدّام قد لبثوا في السلطة مدّة تزيد ثلاثة أضعاف عمّا مكث هتلر. وقد حفرت آثار دكتاتوريّته القاسية عميقاً في النسيج المعنويّ والنفسيّ للمجتمع العراقيّ.

كما يعرض اقتصادا البلدين المحتلّين تبايناً آخر أيضاً. فقد بنت ألمانيا قبل الحرب العالميّة الأولى بمئة عام تقريباً قاعدة صناعيّة قويّة ومتنوّعة. وكشف تعافي الصناعة الألمانيّة السريع بعد الحرب العالميّة الأولى عن المرونة التي تتحلّى بها. وكان اقتصاد القطاع الخاصّ مستقلاً في ألمانيا عن سيطرة الدولة حتى أواسط الثلاثينيّات على الأقلّ.

يعتمد العراق اعتماداً كليّاً على صناعة النفط التي تمتلكها الدولة. ولم تؤدّ اشتراكيّة صدّام الشرّيرة إلا إلى تدمير الطبقة الوسطى والقطاع الخاصّ في البلاد.

قلّد صدّام ممارسة جوزيف ستالين في استخدام إعادة توطين السكّان بالقوّة لإلهاب التوتّرات الإثنيّة والدينيّة الكامنة. فوطّن البعثيون آلاف السنّة العرب في الأراضي الكرديّة داخل مدينة كركوك الشماليّة وحولها.

لقد كان حزب البعث الاشتراكيّ العراقيّ من عدّة نواحٍ بمثابة ارتداد إلى الأنظمة الشموليّة للقرن العشرين.

لكنّ كبار البعثيّين العراقيّين كانوا على موعد مع الاندثار الرسميّ.

أخضع حزب البعث العراق لمدّة ثلاثة عقود. وعلى غرار النازيّين والشيوعيّين السوفيات، لم يسيطر حزب البعث العراقيّ - الذي هيمن عليه صدّام حسين وعرب سنّة آخرون - على الحياة السياسيّة فحسب، وإنّما على المجتمع العراقيّ بأكمله أيضاً من خلال مزيج من إرهاب الدولة الشرطيّة والتزلّف، فيما أساء إدارة اقتصاد موجّه فاسد.

كان على أعضاء حزب البعث حضور اجتماعات تلقينيّة أسبوعيّة حيث يحفظون شعارات الحزب الأخيرة التي تمتدح صدّام وابنيه والمقرّبين من أسرة صدّام. وكان يتوقّع من الأعضاء تجنيد الأطفال، كمخبرين أولاً (كثير منهم خانوا أسرهم) ثمّ كأعضاء في الحزب. وكما في ألمانيا النازيّة وروسيا الستالينيّة، كان يطلب من أعضاء الحزب التجسّس على أسرهم وأصدقائهم وجيرانهم - والزملاء البعثيّين. وأنشأت هذه الممارسات المُحطّة من الصفات الإنسانيّة، مجتمعة مع وحشيّة صدّام وابنيه المزاجيّة، جوّاً من الخوف المستشري وانعدام الثقة في كافّة أوساط المجتمع العراقيّ.

وعلى غرار هتلر، كان صدّام مقتنعاً بأنّ القدر اختاره للعَظَمة. وكان يؤمن بمهمّته الجليلة إيماناً شديداً بحيث أمر كبار البعثيّين - بمن فيهم مئات ضبّاط المخابرات الذين يعملون دبلوماسيّين في الخارج - بدراسة كتاب هتلر "كفاحي".

في 9 أيار/مايو، وهو آخر يوم تحضيريّ لي في البنتاغون، أعطاني دونالد رامسفيلد أوامر التكليف في مذكّرة. وقد شدّدت مذكّرة رامسفيلد، فيما شدّدت عليه من تعليمات على ما يلي: "سيحارب الائتلاف بقوّة أركان نظام صدّام السابق - حزب البعث وفدائيي صدّام (المقاتلين غير النظاميّين الذين أزعجوا قوّاتنا في أثناء زحفها على بغداد)، إلخ. وسنوضح بأنّ الائتلاف سيقضي على بقايا نظام صدّام".

في ذلك الصباح، أطلعني وكيل وزارة الدفاع دوغلاس فيث على مسوّدة أمر يدعو

إلى "اجتثاث البعث من المجتمع العراقيّ". وقد شدّد على الأهميّة السياسيّة للمرسوم. "علينا أن نظهر للعراقيّين أنّنا جادّون بشأن بناء عراق جديد. وذلك يعني أنّ أدوات القمع التي استخدمها صدّام لا دور لها في هذه الأمّة الجديدة". ورغم عدم ورود ذكر للجيش النظامي في المسوّدة، كنت أعرف أنّ والت سلوكومب، كبير مستشاري الائتلاف لشؤون الدفاع والأمن، بدأ يبحث مستقبل الجيش بعد أن اتّضح انهيار صفوفه واختفاؤه.

صوّرت المرسوم بالماسوح. وكان الجنرال فرانكس قد حظر حزب البعث في "رسالة الحريّة" التي وجّهها في 16 نيسان/أبريل. وهذا الأمر يخلّص الحكومة العراقيّة من المجموعة الصغيرة من المخلصين الحقيقيّين في المناصب العليا للحزب، والذين ارتكبوا جرائم باسمه، وينظّف البلاد من إيديولوجيّة حزب البعث.

قال فيث، "إنّنا نفكّر في أن يصدر جاي الأمر اليوم".

قلت، "مهلاً، إنّني أوافق على الأهميّة الشديدة لهذه الخطوة، بحيث أعتقد أنّه يجب الانتظار حتى أصل إلى هناك".

وافق فيث على التريّث، لكنّه حثّني على إصدار الأمر بأسرع ما يمكن بعد وصولي إلى بغداد. وشدّد على نقطة أخرى في مذكّرة رامسفيلد تنصّ على وجوب تنفيذ المرسوم "... حتى لو أحدث إزعاجاً في الإدارة".

كان حزب البعث يفاخر بأنّ لديه أكثر من مليون عضو. وكثير منهم انضمّوا إلى الحزب إذ يؤمّن لهم ذلك في الغالب عملاً كمدرّس أو موظّف مدنيّ، أو لأنّ الشخص أو أحد أفراد أسرته أجبر على ذلك. ولم يكن الائتلاف ممتعضاً من هؤلاء.

كان اهتمامنا منصبّاً على المستويات الأربعة العليا لعضويّة الحزب التي استثناها الأمر من الحياة العامّة. وهؤلاء هم الموالون للبعث الذين شكّلوا، بحكم مواقع نفوذهم في النظام، أدوات القمع التي استخدمها صدّام. وقدّرت استخباراتنا أنّهم يبلغون 1 بالمئة من أعضاء الحزب كافّة، أو 20,000 شخص تقريباً، معظمهم من العرب السنّة.

لكنّني أدركت أن "الإزعاج الإداريّ" الذي ذكره رامسفيلد يمكن أن يتّسم بالكثير من عدم الملاءمة. فالبعثيّون الكبار شكّلوا قيادة كل وزارة ومنظّمة عسكريّة عراقيّة. وبحظر الخدمة العامة عليهم، فإنّنا سنجعل إدارة الحكومة أكثر صعوبة. من

جهة أخرى، كنت مرتاحاً إلى حدّ ما لمعرفتي أنّ التكنوقراطيّين غير السياسيّين هم الذين يشغّلون المؤسّسات.

أبلغت فيث بأنّني سأبحث توقيت إصدار المرسوم مع رايان كروكر وفريق الحكم الإداريّ في سلطة الائتلاف المؤقّتة - بعد أن أغادر إلى بغداد. وقد جعلت التسريبات إلى صحيفة "نيويورك تايمز" الأمر ملحّاً الآن.

اجتمعت برايان، وخليفته المسمّى، سكوت كاربنتر - نائب مساعد وزير الخارجيّة للشؤون الإنسانيّة - واثنين من مسؤولي الحكم الإداريّ لدينا، ميغهان أوسوليفان ورومان مارتينيز، في وقت لاحق من مساء ذلك الخميس.

كان مكتبي الصغير الذي يواجه مؤخّر القصر مزدحماً وحارّاً بوجودنا نحن الخمسة بداخله. وكان كل منّا يحمل نسخة من الأمر رقم 1 لسلطة الائتلاف المؤقّتة: "اجتثاث البعث من العراق".

حمل رايان النسخة العربيّة الرسميّة إلى جانب النصّ الإنكليزيّ للتحقّق من أنّ كل كلمة ترجمت ترجمة صحيحة.

قلت، "وقّع البيت الأبيض ووزارة الدفاع والخارجيّة على هذا الأمر. لذا لنقرأه مرّة أخيرة، وسأوقّعه ما لم يكن هناك خطأ كبير في اللغة".

لاحظت أنّ ميغهان، وهي منظّمة دائماً، قد علّمت على نسختها بألوان مختلفة ودوّنت النقاط على الهوامش بترتيب. كانت شابّة وسيمة من بوسطن من أصول أيرلنديّة، ذات شعر أحمر وضحكة بشوشة. وهي مسؤولة لامعة في وزارة الخارجيّة حائزة على دكتوراه في علم السياسة من جامعة أكسفورد، ومؤلّفة كتابين استُقبلا استقبالاً جيّداً عن دور العقوبات في عصر الإرهاب الدوليّ.

درس رومان مارتينيز، وهو شابّ أميركيّ كوبيّ نشأ في نيويورك، بجامعة هارفرد. وغالباً ما يبدو أنّ لديه تعليقاً ساخراً لإضفاء البهجة على أكثر الاجتماعات صعوبة. وقد أمضى رومان أشهراً في مكتب الخطط الخاصّة في البنتاغون وهو يعمل على هيكل الحكومة العراقيّة الجديدة في سنة 2002. وهو على غرار ميغهان، يتميّز بفكر رشيق وخلّاق، ويعرف أمر اجتثاث البعث معرفة عميقة.

كان رايان كروكر يدعو هذين المساعدين الشابين "بالمفكّرين"، وكنت أقدّر وجودهما في المجلس.

قلت، "لقد قرأنا جميعاً النصّ عدّة مرّات يا رايان. هل أنتم واثقون من أنّ الأمر يحقّق أهدافه"؟

راجع كل منّا الفقرات الستّ الموجزة للأمر مرّة أخرى.

وبعد أن استعدنا أنّ الجنرال فرانكس أعلن عن "حلّ حزب البعث العراقيّ" في أواسط نيسان/أبريل، فإنّ الأمر ينفّذ الإعلان "بإلغاء هياكل الحزب وإبعاد قيادته عن مواقع السلطة والمسؤوليّة في المجتمع العراقيّ". وكان ذلك يهدف إلى ضمان ألا تتعرّض الحكومة التمثيليّة الجديدة في العراق لتهديد البعثيّين العائدين إلى السلطة.

حدّدت الفقرتان التاليتان أعضاء حزب البعث الذين "أبعدوا عن مناصبهم وحظر عليهم العمل في المستقبل في القطاع العامّ". وهم يشملون المناصب الأربعة المعروفة رسميّاً "بأعضاء الحزب الكبار". كما سيتمّ تقييم هؤلاء الأعضاء في الحزب بالنسبة للسلوك الإجراميّ أو كتهديد أمنيّ للائتلاف واحتجازهم أو وضعهم رهن الإقامة الجبريّة إذا لزم ذلك.

أصدر الائتلاف بالفعل أوراق اللعب الشهيرة التي تحمل أسماء وصور قادة النظام البعثيّ الخمسة والخمسين المطلوبين، بدءاً بصدّام حسين، وولديه، والقادة الكبار. لكنّ هؤلاء الخمسة والخمسين يمثّلون جزءاً من البعثيّين الذين يجب إبعادهم عن الحياة العامّة. وقد دعم الأمر هذا الجهد عن طريق تقديم مكافآت لمن يقدّم معلومات تؤدّي إلى القبض على الأعضاء الكبار في حزب البعث "والأفراد المتورّطين في الجرائم التي ارتكبها النظام السابق" ـ وهم الأشخاص أنفسهم في العديد من الحالات.

وذكر الأمر أنّه سيتمّ التدقيق في العلاقة المحتملة للطبقات الثلاث العليا للإدارة في كل وزارة حكوميّة، وشركة منتسبة ومؤسّسة حكوميّة أخرى، بما في ذلك الجامعات والمعاهد والمستشفيات، بحزب البعث. وإذا تبيّن أنّ أياً من هؤلاء المديرين "عضو كامل العضويّة" في الحزب فيزاح من المنصب الحكوميّ، لكن له الحريّة بالعمل في مكان آخر.

قالت ميغهان، "سيزعج هذا الجانب من الأمر بعض مستشارينا الكبار في

وزاراتنا". فهؤلاء المستتشارون يعملون منذ شهر تقريباً مع المديرين في وزاراتهم، وسيحظر على بعضهم تولي مناصب عامّة عندما أوقّع الأمر.

كما حظر الأمر عرض "صورة صدام حسين أو أشباهه" أو الأعضاء الآخرين المعروفين في النظام السابق في الأماكن العامّة. وفي هذا الخصوص، كان اجتثاث البعث مماثلاً في نواياه ومجاله لاجتثاث النازيّة في ألمانيا ما بعد الحرب، حيث حُظر الصليب المعقوف وصور هتلر، ومراسيم ماك آرثر في اليابان المحتلّة التي أزالت كل مظاهر النظام العسكريّ.

قال رايان، "الفقرة الأخيرة مهمّة".

قرأتها بصوت مرتفع. "يمكن أن يمنح مدير سلطة الائتلاف المؤقّتة أو من يسمّيهم استثناءات للتوجيه الوارد أعلاه على أساس كل حالة على حدة".

بعبارة أخرى، لدينا المرونة للحكم إذا ما كان البعثيّون التحقوا بالحزب للتمكّن من ممارسة مهنتهم فحسب أم لا.

تفحّصت ميغهان ملاحظاتها وقالت، "على مستشاري وزارة التعليم إخراج بعض البعثيّين في الجامعة".

فكما كان متوقّعاً، فاز البعثيّون في انتخابات جامعة بغداد لأنهم قدّموا أفضل قوائم المرشّحين تنظيماً. لكنّ السماح بإجراء هذه الانتخابات كان ضرورياً لإنهاء الفصل الدراسيّ في موعده.

أوضحت بأنّه عندما يدخل الأمر حيّز التنفيذ، يمكننا تمييز "الخراف عن الماعز". لكن علينا التحرّك بسرعة لتغيير الانطباع بأنّ الائتلاف أطاح بصدّام لكي يسلّم السلطة إلى الصفّ الثانيّ من البعثيّين.

على الرغم من أنّ الأمر سيمنع 1 بالمئة فقط من أعضاء حزب البعث من شغل مناصبّ عامّة، فإنّني كنت أريد التثبّت من التركيز على الأشخاص المناسبين. وقد اتفق الجميع على أنّ ذلك صعب نظراً لرداءة حالة استخباراتنا.

قلت، "إنّنا لا نعرف العراق كما يعرفه العراقيون أنفسهم". لذا علينا إشراك العراقيّين الذين يتحلّون بالمسؤوليّة منذ البداية في عمليّة اجتثاث البعث. كما أنّ علينا الاعتراف بأنّه ليس كاملاً، لكنه يحتوي على قدر من المرونة.

كان لديّ مسألة سياسيّة أخرى أريد إثارتها.

قلت، "لقد التقيت بلجنة المديرين في مجلس الأمن القوميّ في الأسبوع الماضي. كان الفريق بأكمله حاضراً في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض... نائب الرئيس وباول ورامسفيلد وكوندوليزا رايس وجورج تنيت. وكان على جدول الاجتماع المنفيّون والحكومة الجديدة في العراق".

كان "المنفيّون يضمّون مجلس القيادة العراقيّ الصغير الذي انتُقي في أثناء مؤتمر عقده عدّة مئات من العراقيّين في لندن في كانون الأول/ديسمبر 2002، وهو بدوره نتاج قانون تحرير العراق الذي وقّعه الرئيس بيل كلينتون في سنة 1998. وقد جعل هذا القانون "... إزاحة النظام الذي يرأسه صدّام" جزءاً من السياسة الأميركيّة.

المنفيّون منشقّون يعيشون في الخارج، وهم رجال عارضوا نظام صدّام منذ سنوات وحصلوا على مستويات مختلفة من المساندة من الغرب والدول العربيّة المعتدلة، من خلال أجهزة المخابرات في العادة. بدا لي أنّ مكتب فيث ووكالة الاستخبارات الأميركيّة ومكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة يتحدّثون مع المنفيّين بطريقة غير منظّمة منذ عدّة أشهر. ونحن بحاجة إلى الوضوح بشأن نوايانا من تشكيل حكومة عراقيّة.

لقد أقمت في ثلاثة بلدان احتلّها الألمان في أثناء الحرب العالميّة الثانية، وعرفت أنّ ثمة ميلاً لدى المقيمين للنظر إلى "الحكومات في المنفى" بعين الريبة. لذا فإنّ التركيز فقط على مجلس القيادة العراقيّ بوصفه النواة المفترضة لحكومة تمثيليّة عراقيّة سيخلق مخاوف مماثلة في أوساط عامّة العراقيّين الذين لبثوا في وطنهم وعانوا من وحشيّة صدّام.

كما أنّ مجلس القيادة العراقيّ يفتقر إلى التوازن الملائم بين السنّة والشيعة، وتميل الكفّة فيه نحو الأكراد، ولا يضمّ مسيحيّين أو تركماناً أو نساء.

عندما وصلت إلى بغداد يوم الاثنين، علمت أنّ غارنر أعدّ اجتماعاً برئاستي مع مجلس القيادة العراقيّ في اليوم التالي على وصولي. وقد أجّلت ذلك الاجتماع لأنّني أردت التشاور مع مستشاريّ السياسيّين قبل الغوص في مباحثات دقيقة بشأن خططنا المتعلّقة بالحكومة المؤقّتة. كما أردت أن أقدّم إشارة إلى الشخصيّات السياسيّة العراقيّة أوضح فيها أنّني لست مستعجلاً للقائهم. وأخيراً، أردت أن أبيّن للجميع أنّني أنا المسؤول الآن، لا جاي.

على الرغم من الحرارة، حظيت الآن بانتباه الجميع في الغرفة. "دعوني أقرأ بعض ما قاله المديرون عن الحكومة العراقيّة الجديدة".

"أولاً، نقطة الانطلاق المهمّة هي إصرار الرئيس على أن تمثّل الهيئة الحاكمة كافّة العراقيّين، الشمال والجنوب، والسنّة والشيعة والأكراد والتركمان والمسيحيّين، لأنّه يتعيّن على الحكومة المؤقّتة وضع دستور جديد، وقوانين جديدة، والإشراف على الإصلاح الاقتصاديّ في العراق. وأنّ ذلك لن يحدث بين ليلة وضحاها، على الرغم مما يأمل أو يؤمن به القادة المنفيّون. وفيما يلي ما قاله كولن باول: 'إنّ توجيه الرئيس يقضي بألا نتعجّل في إنشاء إدارة عراقيّة مؤقّتة لكي نحصل على مجموعة تحظى بالتمثيل'. وهذه هي وجهة نظر باول الشخصيّة: 'علينا أن نركّز على شروط العمليّة السياسيّة، وبخاصّة الأمن. وعلينا أن ندع القادة العراقيّين يظهرون'".

سأل رومان، "هل يوجد لدى المديرين فهم جيّد للواقع السياسيّ هنا على الأرض"؟

قلت وأنا أقرأ من الملاحظات المدوّنة لدي، "إليكم ما قاله نائب الرئيس، 'لسنا في مرحلة يبرز فيها القادة العراقيّون الذين يحظون بالتمثيل. إنّهم لا يزالون خائفين. ونحن بحاجة إلى استراتيجيّة على الأرض تتعلّق بالوضع السائد فعلياً في أعقاب الحرب لا الوضع الذي نرجو أن يسود'" ولم يبدُ ذلك بمثابة تأييد مفتوح للمنفيين.

قلّبت ملاحظاتي وقلت، "باختصار، اتفق مديرو مجلس الأمن القوميّ على أنّنا بحاجة إلى الوقت، وإلى توازن أكبر مما هو موجود لدى مجموعة المنفيّين الصغيرة التي تعاملنا معها حتى اليوم".

سأل رايان، "متى ستنقل إليهم الخبر يا جيري"؟

قلت، "غداً بعد الظهر. في الصباح سأكون شرطيّاً صالحاً عندما سأوقّع أمر اجتثاث البعث. وفي أثناء اجتماعي في الساعة الخامسة بعد الظهر مع مجلس القيادة، سأبلغهم أنّنا لسنا على وشك تسليم مقاليد الأمور إليهم".

كان المنفيّون بطبيعة الحال يريدون تثبيت أنفسهم بمثابة حكومة بسرعة قبل أن يتقلّص تأثيرهم في لندن وواشنطن وطهران والرياض، ما لم تتأتّ لهم السلطة السياسيّة على الأرض في العراق. وإنفاذاً لتعليمات الرئيس، أرادت سلطة الائتلاف المؤقّتة التأكّد من أنّنا سنشكّل حكومة مؤقّتة تمثّل الشعب العراقيّ تمثيلاً واسعاً.

باختصار، كنّا نريد أن نحظى بسيطرة على إنشاء الحكومة المؤقّتة أكبر مما يريد لنا مجلس القيادة العراقيّ. ومما عقّد الوضع أنّ "المبعوث الرئاسيّ" زلماي خليل زادة ترك لدى المجلس عندما اجتمع معه قبل أسبوعين انطباعات بأنّنا سنسلّم لهم السلطة الحكوميّة في أواسط أيار/مايو. وهذا التصريح يلائم في الظاهر سيناريو "النقل المبكّر" للسلطة الذي كان يدفع البنتاغون باتجاهه. لكنّ التوجيه الصادر عن اجتماع المديرين توقّع عمليّة تستغرق عدّة أشهر في أحسن الأحوال.

وهكذا، سأكون في موقف حرج عندما سأتوجّه إلى اجتماع بعد ظهر يوم الجمعة، حيث سيتعيّن عليّ التأكيد على أنّنا نريد الاستفادة من "التقدّم" الذي أحرزناه بالفعل مع مجلس القيادة العراقيّ، والتنصّل في الوقت نفسه مما أبلغهم خليل به.

في الصباح الباكر من يوم الجمعة، 16 أيار/مايو 2003، وقّعت في مكتبي على الأمر رقم 1 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقّتة، بحضور رايان وسكوت وميغهان ومارتينيز.

التقط سكوت صورة لذلك. تبدو الصورة شبيهة بعربة قطار أنفاق من الداخل في ساعة الذروة.

قلت، "سترندّد الصحافة والتلفزيون العراقيّان هذا الخبر دون توقّف".

ابتسم هيوم وقال، "لقد وصلت الأخبار بالفعل إلى كل سوق ومقهى في كل القرى من البصرة حتى أربيل".

قلت، "جيّد، هذا سيسهّل مهمّتي بعد ظهر اليوم".

قبل الاجتماع بالوفد العراقيّ بعد ظهر ذلك اليوم، بحثت مرسوم اجتثاث البعث مع الصحافة. فقد أعلنت أنّ "العمليّة ستسترشد بثلاثة مبادئ. ستكون عادلة وشفّافة ومتّسقة. وسنحرص على ضمان الاستفادة من مواهب الذين انضمّوا إلى الحزب تحت الإكراه لمصلحة الشعب العراقيّ. وعلى أنّنا مستعدّون لتقبّل أنّ هذه السياسة ستؤدّي إلى حدوث بعض القصور في إدارة الحكومة".

كان هذا الإعلان يهدف إلى التعامل مع التذمّر في أوساط العاملين في مكتب

إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة بقدر ما يتعامل مع التذمّر في أوساط التكنوقراطيّين البعثيّين الذين يُقصون عن أعمالهم.

وكما تبيّن، كان معظم أعضاء حزب البعث البارزين الذين يتأثّرون بهذا الأمر قد تركوا الوزارات بعد سقوط بغداد. بل إنّ العديد منهم فرّوا من البلد. ومع ذلك فإنّ تطبيق الأمر سيكون صعباً.

كررت أنّ الائتلاف سيرتكب أخطاء في انتقاء العراقيّين الذين عليهم ترك مناصبهم والذين سيحتفظون بها. وأضفت بأنّ العراقيّين سيكونون أقدر على التمييز الدقيق اللازم للسياسة العادلة. "لذا سنسلّم تطبيق عمليّة اجتثاث البعث إلى حكومة عراقيّة مؤقّتة بأسرع ما يمكن".

بعد المؤتمر الصحفيّ الذي استغرق عشرين دقيقة، عقدت اجتماعاً مع كبار مستشاري الوزارات في مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة، وقد أوضحت ما دار فيه في رسالة إلكترونيّة أرسلتها إلى فرانسي في وقت متأخّر من الليل:

كان هناك بحر من الشكاوى والتذمّر، وقال العديدون بأنّ الأمر سيكون صعباً جدّاً. وقد ذكّرتهم بأنّ توجيه الرئيس واضح: سينفّذ اجتثاث البعث حتى إذا جرى ذلك على حساب الكفاءة الإداريّة. وقد واجه الجميع وقتاً عصيباً".

أرسلت المستشارين إلى وزاراتهم لإطلاع العراقيّين على التغييرات الوشيكة. وأبلغ أحدهم صحيفة "نيويورك تايمز" على الفور بأنّ أمري "فاشيّ".

بما أنّ هذا الأمر يهدف إلى تفكيك حزب يجاهر بفاشيّته، فقد صدمني هذا التعليق بغبائه الشديد.

من الناحية الإيجابيّة، جاء ردّ فعل الشعب العراقيّ على اجتثاث البعث مؤيّداً بغالبيّته. وسأسمع في الواقع مئات المرّات أنّ الأمر رقم 1 كان الخطوة الأهمّ التي اتخذتها كمدير لسلطة الائتلاف المؤقّتة. وقد أوضح ذلك بجلاء أننا لا نهدف فقط إلى الإطاحة بطغيان صدّام ووحشيّته، وإنّما أيضاً إلى إنشاء نظام سياسيّ جديد في مكانه.

بعد ظهر يوم الجمعة، كنّا ننتظر أن يجتمع بنا سبعة ممثّلين عراقيّين في غرفة الاجتماعات في القصر حيث أعقد اجتماعات هيئة الموظّفين. كانت المجموعة التي صرنا نشير إليها بمجموعة السبعة تضمّ:

- أحمد الجلبي، من المؤتمر الوطنيّ العراقيّ، شيعيّ. كان طفلاً أعجوبة إلى حدّ ما، حيث نال دكتوراه في الرياضيّات من جامعة شيكاغو في سنّ مبكّرة. وهو ينحدر من أغنى الأسر العراقيّة، فرّ من العراق وكسب ثروة من التعاملات التجاريّة التي تحوم الشبهات حول بعضها. ويتمتّع الجلبي بعلاقات وثيقة مع الكونغرس ومع بعض المدنيّين في البنتاغون، لكن ليس مع وزارة الخارجيّة أو وكالة الاستخبارات المركزيّة.
- إياد علّاوي، زعيم حركة الوفاق الوطنيّ العراقيّ، وشيعيّ علمانيّ أيضاً، ومنافس الجلبي الرئيسيّ. نجا علّاوي، وهو طبيب، من محاولة اغتيال في سنة 1978 أثناء وجوده في المنفى في بريطانيا عندما حاول عدد من المجرمين التابعين لصدام قتله في فراشه. وفي السنوات التالية، عمل علّاوي عن كثب مع أجهزة استخبارات غربيّة وعربيّة.
- الزعيمان الكرديّان مسعود البرزاني، قائد الحزب الديمقراطيّ الكرديّ، وحليفه ومنافسه أحياناً، جلال طالباني قائد الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ. وقد قدّمت المجموعتان قوّات ميليشيا فعّالة للقتال إلى جانب قوّات الائتلاف الخاصّة في شمال العراق في أثناء الغزو. وكانت قوّات البشمركة المكوّنة من المقاتلين القبليّين في سبيل الحريّة قد تقاتلت فيما بينها سابقاً في أثناء النزاعات الكرديّة الشرسة التي دارت في التسعينيّات.
- يضمّ مجلس القيادة العراقيّ أيضاً نصير الجادرجي، وهو محامٍ سنّيّ محترم يبلغ عمره سبعين عاماً، ويقود الحزب الديمقراطيّ الوطنيّ العلمانيّ الصغير. وترجع جذور الحزب إلى المحاولة الجهيضة لإنشاء الديمقراطيّة في العراق، لكنّ البعثيّين سحقوها في أواخر الستينيّات.
- إبراهيم الجعفري، وهو طبيب على غرار علّاوي، والممثّل الرئيسيّ لحزب الدعوة الإسلاميّ الشيعيّ الذي قاد حركة تمرّد مفتوحة ضدّ النظام البعثيّ في أواخر السبعينيّات، قبل أن يجبر الحزب والجعفري على اللجوء إلى المنفى.
- كان الحزب الشيعيّ الإسلاميّ الآخر، المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق، ممثّلاً بالدكتور عادل عبد المهدي وحامد البياتي، وقيل إنّ سبب ذلك هو مرض أبرز قياديّيه في بغداد، عبد العزيز الحكيم. وقد شككت في أنّ مرض الحكيم قد يكون "دبلوماسيّاً" لأنّه معروف بعدم ثقته في دوافع الائتلاف.

كنّا نأمل في استخدام مجلس القيادة العراقيّ لإنشاء لجنة تنظيميّة تجمع مجموعة أكبر حجماً، تختار بدورها حكومة عراقيّة مؤقّتة. لكنّنا كنّا نعرف أنّ لدى المنفيّين العراقيّين طموحات أكبر.

عندما اجتمعنا بُعيد الخامسة بقليل بعد ظهر يوم الجمعة 16 أيار/مايو، وجدت غرفة الاجتماعات في القصر أكثر حرارة مما كانت عليه مساء يوم الاثنين. كان هناك كثير من قناني المياه المعدنيّة الصغيرة غير الباردة على الطاولة الكبيرة. وقد عمدنا جميعاً إلى الشرب دون توقّف تقريباً بسبب الحرارة. وكان ضوء الثريّا يسطع ويخفت تبعاً لتموّرات المولّد كالعادة.

كان الائتلاف ممثّلاً بالفريق ديفيد ماكيرنان، القائد العسكريّ في العراق؛ والمبعوث البريطانيّ الخاصّ، السفير جون ساورز، وهو دبلوماسيّ محنّك يجيد العربيّة؛ وجاي غارنر؛ ورايان كروكر؛ وهيوم هوران؛ وأنا. وقد حضر الجنرال أبي زيد من الدوحة بناء على دعوتي لإبراز التنسيق السياسيّ العسكريّ مع الائتلاف. جلس العراقيّون على جانب واحد من الطاولة في مواجهة مجموعة سلطة الائتلاف المؤقّتة، وجلس نوّابهم خلفهم.

أدليت ببعض الملاحظات الافتتاحيّة، وقدّمت وفدنا مستخدماً أشكال المجاملات العربيّة التي شكرت فيها شخصيّاً كل "ضيف" على تلبيته دعوتنا. لم أكن أريد الإفراط في الشكليّات، لكنّني أردت أن يعرف العراقيّون أنّ سلطة الائتلاف المؤقّتة تضمّ قادة، مثل هيوم ورايان، يعرفون ثقافتهم حقّ المعرفة.

قلت متحدّثاً على مهل بحيث يتمكّن من يحتاج إلى الترجمة من متابعة كل كلمة، "أريد أن أشدّد على الأهميّة التي يعلّقها الائتلاف على الشراكة بين سلطة الائتلاف المؤقّتة ومجلسكم في أثناء انتقالنا إلى الحكومة التمثيليّة".

وللتشديد على هذه النقطة، أضفت، "إنّنا نتوقّع أن يكون التقدّم على هذا المسار تراكميّاً". ومن الواضح أنّ ذلك لن يعني النقل الفوريّ للسلطة كما يشتهي البعض. "لكنّنا مستعدّون للتنازل عن مسؤوليّة متزايدة إلى القادة العراقيّين المسؤولين".

كان الدكتور جلال طالباني، الزعيم الكرديّ الأشيب أوّل الذين ردّوا. وهو رجل قصير ممتلئ الجسم بشوش الوجه، وذو نظّارة دائرية وشاربين محفوفين. قال بلغة

إنكليزيّة مهذّبة، "أريد أن أعبّر يا سعادة السفير عن سروري بحضور هذا الاجتماع مع الائتلاف في أحد قصور صدّام السابقة".

وردّد أحمد الجلبي ملاحظات الطالباني. وهو ذو بنية متوسّطة وهيئة أنيقة، وحليق الشاربين على غير المعتاد لدى العراقيّين. تحدّث بلغة إنكليزيّة طليقة.

التفت الجلبي ناحية غارنر أولاً وقال، "إنّنا نشكرك جميعاً أيّها الجنرال على العمل الشاقّ الذي قمت به لأجل الشعب العراقيّ". ثمّ التفت إليّ، "ونرحّب بالسفير بريمر ومساعديه".

مسعود البرزاني هو زعيم قبيلة كرديّة كبيرة في أقصى الشمال الشرقيّ للبلاد ومحارب صلب. وهو قصير القامة مكتنز البنية، انحسر الشعر في رأسه فبدا شبيهاً بالقنبلة. وكانت عيناه الصغيرتان الداكنتان تتميّزان بالحذر. وبدا أقلّ ارتياحاً لهذا المكان من زميله الطالباني، لكنّ القوم يصغون إليه.

قال البرزاني متحدّثاً بالعربيّة، "السفير بريمر، الجنرال غارنر، إنّني أتحدّث باسم كل العراقيّين عندما أشكر الائتلاف على تحرير العراق".

قلت لهم إنّني "أريد التحدّث عن الوضع الأمنيّ، وإنّني مهتمّ بمعرفة آرائهم. الأمن هو حجر الزاوية لكل جهودنا من أجل بناء عراق جديد، بما في ذلك إنشاء حكومة تمثيليّة في نهاية المطاف".

اعتدل إياد علّاوي في جلسته وتحدّث بحزم بلغة إنكليزيّة طليقة. وعلى غرار الجلبي، كان علّاوي حليق الشاربين ولا يرتدي نظّارة. "هناك فراغ أمنيّ. ويسود انعدام القانون وجرائم في الشوارع لم نشهد لها مثيلاً من قبل". وتابع وصفه للفوضى التي شهدناها جميعاً. وختم قائلاً، "الناس بحاجة إلى مزيد من الحماية".

التقط الجنرال أبي زيد تلك الملاحظة وقال، "أودّ أن أنظّم اجتماعاً في الأسبوع المقبل مع قادتي الكبار وأعضاء هذا المجلس لبحث الحلول العمليّة للمشكلة الأمنيّة".

أحدث ذلك صدى طيّباً لدى المجموعة على ما يبدو.

بحثنا بعد ذلك مرسوم اجتثاث البعث الذي وقّعته هذا الصباح. أدلى كل من السبعة بياناً موجزاً مرحّباً ترحيباً حماسيّاً بهذا الأمر. بعد ذلك عبّر الدكتور إبراهيم الجعفري الذي عانى أتباع حزبه، حزب الدعوة الإسلاميّة، كثيراً في أثناء حكم صدّام، عن الخوف الذي أبداه الطالباني والجلبي. تحدّث الجعفريّ بلغة إنكليزيّة مكسّرة، وكان

يكثر من الإيماء ويسرع في الكلام، وغالباً ما يتنقّل بين اللغتين وبين الموضوعات ما أعيى مترجمينا. قال، يجب ألا يسمح الائتلاف بحدوث ذلك. كلّنا يأمل أن تتصرّف بصورة حاسمة للقضاء على هذه الفتنة في مهدها".

وقال الجلبي، "إنّني أحثّ الائتلاف على تجاوز المرسوم الذي صدر اليوم وسلوك مسار أكثر إقداماً في اجتثاث البعث".

التدابير الصارمة تفيد الشيعة. لكنّ الجلبي قلّل من حدّة تعليقه بشكل مفاجئ حيث قال مشيراً بسبّابته اليمنى على طريقة العرب التحذيريّة، "لكن علينا أن ندرك أيضاً أنّ العديد من العراقيّين أجبروا على الانضمام إلى الحزب". وأشرت إلى أنّ سياستنا صمّمت على أساس الإقرار بهذا الواقع.

كانت نصف الساعة الأولى من الاجتماع دافئة بل شكليّة. وبرد الجوّ عندما انتقلنا إلى العمليّة السياسيّة.

أبلغتهم ثانية "إنّني أريد إعادة التأكيد على أنّ الطريق إلى الحكومة التمثيليّة سيكون تراكمياً".

بدأ أعضاء المجلس يتحدّثون الآن بصورة جازمة أكثر من ذي قبل، بدءاً بطالباني. "مع أنّنا نشكر الائتلاف مخلصين على الجهود التي بذلها، فإنّنا نحذّر من تبديد النصر العسكريّ بعدم بذل جهد سريع ومنسّق لتشكيل حكومة جديدة".

وتحدّث حامد البياتي، ممثّل المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق، لأوّل مرّة. "علينا تسريع العمليّة السياسيّة يا سعادة السفير. 'الشارع' يترقّب الحريّة التي وعدتم بها". وقد تعلمت أنّ السياسيّين العراقيين يحبّون استحضار "الشارع العربيّ" الغامض" في كل محاجّة تقريباً.

وقال الجلبي، "مع تقديري يا سعادة السفير بريمر، عليّ تنكير سلطة الائتلاف المؤقّتة بالوعود التي أطلقت في الشهر الفائت بشأن إنشاء حكومة انتقالية في غضون بضعة أسابيع". وابتسم ابتسامة لطيفة لجاي غارنر.

قلت محافظاً على نبرة متوازنة ونظرت إلى الجلبي، "إنّ الائتلاف ينوي إنشاء حكومة انتقاليّة فور التمكّن من إنجاز ذلك. لكنّي أرفض الفكرة بأنّ الائتلاف يتبع المماطلة. فكما قلت، العمليّة تراكميّة ويجب أن يكون هدفها إنشاء حكومة تمثيليّة حقيقيّة. ثمة قائد عربيّ سنيّ واحد بينكم". نظر الجميع إلى نصير الجادرجي. "ولا يوجد تركمان هنا أو مسيحيّون أو نساء".

كنت أمارس السلطة التي منحني إياها الرئيس بوش، "دون استخدام المطرقة". فهؤلاء زعماء متعلّمون. ولم يكن عليّ أن أوضح أنّهم جميعاً من المنفيّين الذين عادوا مؤخّراً إلى العراق باستثناء الجادرجي. "ولا شكّ في أنّ الحكومة التمثيليّة يجب أن تضمّ العديد من العراقيّين الذين لبثوا هنا وعانوا تحت حكم صدّام طيلة عقود. وذلك لا ينتقص من الجهود الاستثنائيّة التي بذلتها الأحزاب الممثّلة هنا هذا المساء من أجل تحرير البلد". ربما هدّأ المديح الأخير بعض المشاعر الحسّاسة، وربما لا. فلم أكن مشتركاً في مسابقة مع العاملين معي أو مع المنفيّين.

حان الوقت لحثّهم على التفكير والعمل. فنحن في النهاية بحاجة إلى مساعدتهم في إعادة بناء بلدهم. "إنّ الائتلاف يحترم الدور الذي لعبه كل منكم ومن منظّماتكم في معارضة صدّام طوال سنين عديدة. ونحن نرى أنّ هناك دوراً لكم جميعاً في الحكومة المؤقّتة التي نعتزم إنشاءها عما قريب. لكن لأداء ذلك الدور، عليكم أن تجعلوا من أنفسكم هيئة أكثر تمثيلاً لكافّة تيّارات المجتمع العراقيّ. إنّني أودّ الاجتماع بكم خلال أسبوعين، وفي أثناء ذلك، آمل أن تجدوا طريقة توسّعوا بها أنفسكم لتصبحوا تلك المجموعة".

وفي ختام الاجتماع، أعلنت أنّ الصحافة دعيت لتحيّة مجلس القيادة العراقيّ. وكنّا نسمع في هذه الأثناء صخب المراسلين والكاميرات في القاعة خارج غرفة الاجتماعات. "سأدلي ببعض الملاحظات وأقترح عليكم تسمية ممثّل للتحدّث نيابة عنكم".

أثار طلبي تشوّشاً ظاهراً. فعلى الرغم من موقف التعاون الظاهر للعموم، فإنّ هذه المجموعة المتباينة إثنيّاً وروحيّاً وسياسيّاً لم تكن معتادة على التعاون. وقد استغرق انتقاء الزعيم الكرديّ مسعود البرزاني كمتحدّث باسمهم أكثر من عشرين دقيقة. وكان ذلك دليلاً على المصاعب التي ستواجه المجموعة في اتخاذ حتى القرارات البسيطة.

الفصل الثالث

ترميم بلد محطّم

❑ الحلّة، العراق

22 أيار/مايو 2003

أزالت جرّافة عدّة أقدام من التراب، فكشفت عن مقبرة جماعيّة بحجم ملعب كرة قدم.

على الرغم من أنّ مئات الرجال والنساء كانوا يعملون في الموقع المليء بالغبار، بدا المشهد هادئاً هدوءاً غريباً. كان الرجال يحفرون بأيديهم العارية، في حين كانت النسوة، ومعظمهنّ يرتدين العباءات السوداء، يجمعن حشود العظام في أكوام مرتّبة ويغلّفنها بالبلاستيك.

استقللنا السيّارة أنا وريان وسكوت على طول الطريق السريع المليء بالحفر بموازاة نهر الفرات متوجّهين إلى حقل الموت على بعد ستين ميلاً إلى الجنوب من بغداد في وقت متأخّر من نلك الصباح. وكانت الحرارة التي يعكسها طين الأرض البور شديدة.

"ألق نظرة هناك يا سيّدي"، قال أحد رجال المارينز الراكبين معنا وأشار بيده إلى اليسار.

كان الرجال يسلّمون كتلاً من العظام ـ كثير منها متشابك مع قطع من قماش الدشداشات أو العباءات ـ إلى أشخاص يبحثون عن أقارب مقتولين. لم يتبقّ أي لحم عليها بالطبع باستثناء الأوتار الجلديّة، لكن كان لا يزال هناك مقدار مدهش من الشعر بين العظم الأبيض.

كان يمكن في بعض الأحيان التعرّف إلى هيكل رجل أو امرأة عبر عباءة مميّزة، أو بطاقة تموين ذاوية، أو سن ذهبيّة بارزة. وكان كشف هويّة أسرة مقتولة يقود إلى أسرة أخرى إلى جانبها، ثمّ إلى القرية بأكملها. وفيما كانت النسوة يغلّفن العظام، شاهدت ما لاحظه رجل المارينز: بدت من البلاستيك جمجمة طفل بحجم راحة اليد، وكتلة من الشعر لا تزال تتدلّى منها. فشعرت بالغثيان.

تقع الحلّة في قلب منطقة المسلمين الشيعة في العراق، على مقربة من مدينتي كربلاء والنجف. وعلى غرار العديد من البلدات والقرى الأخرى في المنطقة، عانت الحلّة كثيراً في أثناء التمرّد الشيعيّ الفاشل ضدّ صدّام حسين في سنة 1991، عندما انسحب جيشه المهزوم من الكويت. فبناء على وعود مبهمة من الائتلاف المنتصر في حرب الخليج، تمكّن الثوّار الشيعة، بقيادة فارّين من الجيش مسلّحين بأسلحة خفيفة، من الاستيلاء على البلدات والمدن، وإعدام المسؤولين البعثيّين، وشكّلوا تهديداً خطيراً لنظام صدّام.

جاء انتقام صدّام سريعاً ووحشيّاً. فقد اجتاحت القوّات الموالية للنظام - وحدات الحرس الجمهوريّ التي يهيمن عليها السنّة والتشكيلات شبه العسكريّة لأجهزة المخابرات - جنوب العراق. طورد كل من كان في سنّ عسكريّة من الرجال وقتلوا. وهاجمت المروحيّات العسكريّة القرى وقصفتها بالصواريخ. ونُقلت جاليات بأكملها - رجال ونساء وأطفال - في الشاحنات إلى مواقع معزولة مثل هذا الموقع وأطلقت عليهم النار بالمدافع الرشّاشة، وكوّمت جثثهم في حفر وردمت.

قلت، "إنّ ذلك شبيه بأينساتزغروبن في أثناء المحرقة".

قال جندي المارينز الشاب دون أن يدرك ما قلت، "أجل يا سيّدي".

"فرق القتل المتحرّكة التابعة لهتلر، فقد قتل الجيش والشرطة أكثر من مليون شخص في أماكن منعزلة كهذه... يهود وغجر وسجناء حرب، ورجال دين كاثوليك..."، قلت موضّحاً.

وفيما كنّا نعود إلى السيّارة المتوقّفة في ظل بعض أشجار الأوكالبتوس، لوّح لي رجل بقميص موحل ذي نقش مربّع. وقادنا إلى خمس أكوام من العظام موضوعة على شراشف بشكل مرتّب.

قال بإنكليزيّة مكسّرة مشيراً إلى إحدى الجماجم والدموع تنهمر على وجنتيه،

"أمّي ... وشقيقتي... وشقيقتي... وابنتي... وابني". وأشار بقبضتيه كأنّه يمسك بمدفع رشّاش، "قتلهم الجيش".

التقينا بمختار الناحية، فعرض علينا صوراً فوتوغرافيّة ملتقطة حديثاً توثّق أعمال الحفر في مقابر الحلّة. وقال، "أرجو يا سعادة السفير أن تأخذ هذا الدليل إلى جاك شيراك. الفرنسيّون هم الذين أبقوا الجزّار صدّام في السلطة".

قلت مقترحاً، "بدلاً من أن أحمل هذه الصور إلى جاك شيراك، لمَ لا تدعوه أنت ومحافظ الحلّة إلى المجيء لمشاهدة هذه المقابر بنفسه"؟

لقد كان حقل الموت هذا وجه النظام القديم الذي هزمته قوّاتنا في ثلاثة أسابيع.

في وقت لاحق من ذلك اليوم، تكوّنت لديّ في مدينة الحلّة فكرة خاطفة عن العراقيّ الجديد عندما التقيت بالشيخ فرقت القزويني. وهو ذو شخصيّة طاغية إذ يبلغ طوله مئة وثلاثة وتسعين سنتيمتراً. لكنّه بدا أطول لارتدائه عمامة سوداء، تشير إلى أنّه إمام متحدّر من سلالة النبيّ محمّد، ما يمنحه لقب سيّد. في أعقاب سقوط صدّام، حرّر الشيخ القزوينيّ مسجداً في الحلّة أمر صدّام ببنائه تمجيداً لاسمه.

تحدّث القزويني بإسهاب، ونحن نتناول ببسي غير مبرّدة في مكتبه، عن حلمه بشأن المسجد.

قال وهو يشير بيديه بطريقة مسرحيّة، "إنّني أعتزم يا سعادة السفير إنشاء جامعة هنا. وسأطلب من الطلاب والمعلّمين المسلمين والمسيحيّين واليهود في هذه الجامعة أن يظهروا أن العراق الجديد يعود إلى العراقيّين".

عبّر الشيخ عن امتنانه للأميركيّين لأنّهم حرّروا العراق من طغيان صدّام. مال إلى الأمام والتمعت عيناه بفعل الإثارة وقال، "إنّني معجب بالديمقراطيّة كثيراً. يجب أن يكون العراق الولاية الأميركيّة الثالثة والخمسين".

كانت مشاعره واضحة، حتى لو كان حسابه مشوّشاً بعض الشيء.

تساءلت عما سيحدث لحلم الشيخ القزويني. وسيكون من دواعي سروري العظيم زيارة الشيخ ثانية في آخر يوم لي في العراق بعد أربعة عشر شهراً لمعرفة ذلك.

* * *

بعد مغادرة الحلّة، رأينا أنّ من المناسب زيارة بابل لأنّ طريقنا تمرّ بموقعها. لم نجد أي دليل على الجنائن المعلّقة عندما توجّهنا تحت شمس عصر ذلك اليوم لرؤية المحاكاة المسخ التي صنعها صدّام عن تلك المدينة القديمة.

قلت وأنا أنظر إلى السور المبنيّ من الطوب والرسوم المبهرجة على قصر نبوخذ نصّر الذي أعيد بناؤه، "إنّها تبدو شبيهة بديزني وورلد الشرق".

لعل الجدران الطوبيّة تتسع لمصنع فولاذ. وكان صدّام قد كثّف العمل على إعادة إنشاء بابل في التسعينيّات بعد أن دُمّر جيشه في حرب الخليج. وعلى الرغم من احتجاج علماء الآثار الأجانب، بنى النظام فوق البقايا القديمة بعد إجراء حفريّات مستعجلة، ودُفنت أشغال يدويّة وألواح نقوش مسمارية لا يعرف مقدارها أحد في أثناء هذه العمليّة.

وبنى صدّام قصراً شخصيّاً آخر على تلّة مجاورة يمكن رؤيتها من بين عقود المباني البديلة الفظيعة المنتصبة حولنا.

في القرن السابع قبل الميلاد، أعاد نبوخذ نصّر، وهو الإمبراطور الذي أخضع العديد من الممالك، بناء بابل ليعكس مجدها القديم الذي سطع في عهد حمورابي، وأمر بختم اسمه على كل حجر. والآن نُقش اسم صدّام حسين على مئات الآلاف من الحجارة التي تشكّل هذه البابل، مشيرة إلى أنّها أقيمت "من أجل مجد العراق".

أنشأ البنّاؤون هذه المباني فيما كانت آلاف الجثث تتحلّل في مقابر الحلّة المجاورة.

"دعونا نغادر هذا المكان"، قلت للفريق المرافق.

جعلتني حقول الموت في الحلّة أواجه واحدة من أصعب التحدّيات التي مثلت أمام الائتلاف: كيف نضع أسس القوى الأمنيّة للعراق الجديد، أي الجيش والشرطة.

أوضح الرئيس بوش لي بجلاء أنّنا سنتجاوز تغيير النظام ونساعد في إنشاء "عراق جديد"، متحرّر من وحشيّة صدّام. فقد استخدم الدكتاتور لمدّة تزيد على ثلاثة عقود حزب البعث والجيش وأجهزة المخابرات لتعذيب العراقيّين وجيرانهم وإلحاق البؤس والموت بهم. ويجب أن يتغيّر ذلك.

لكنّ العديد من العراقيّين خدموا بشرف منذ أجيال عديدة في القوّات المسلّحة. وعلى الرغم من سنيّ القمع، دافع الجنود الشيعة بشجاعة عن وطنهم ضدّ الإيرانيّين الشيعة في الحرب العراقيّة الإيرانيّة الطويلة والدموية في الثمانينيّات. فقد كان الجيش القديم يضمّ بعض المحترفين الحقيقيّين، ولم يكن يحظى بثقة صدّام لهذا السبب جزئيّاً. فقلّد صدّام نظام هتلر عن وعي بوضع الجيش تحت رقابة شديدة، وجعل الأجهزة الأمنيّة تتداخل فيما بينها، وتطهير القادة الكبار بشكل متكرّر لضمان ولاء القيادة العسكريّة له. كما أنّه حرف الجيش عن هدفه وحوّله إلى أداة للقمع.

وعلى مرّ السنين، قتل جيش صدّام آلاف العراقيّين. وفي أواخر الثمانينيّات، شنّ الجيش حملة قمع وحشيّة في الشمال، فقتل مقاتلي البشمركة والمدنيّين العزّل على السواء. وفي بلدة حلبجا، ألقت طائرات الجيش العراقيّ في يوم مشمس من أيام آذار/ مارس 1988، قنابل مزوّدة بغاز الأعصاب، فيما قامت المروحيّات برش الغازات السامة على القرويّين. وقد سقط أكثر من 5000 قتيل كرديّ في تلك الصباح. وأصيب آلاف آخرون بندوب لا تندمل طوال العمر. لقد كانت المقابر الجماعيّة في الحلّة شاهداً صامتاً أيضاً على دور الجيش في القمع الوحشيّ للثورة الشيعيّة في سنة 1991. وهكذا أصبح جيش صدّام أداة للنظام المتوحّش بالنسبة للأكراد والشيعة.

عندما وصلت إلى العراق، كان الجيش القديم قد اختفى منذ مدّة طويلة. فعندما رأى المجنّدون العراقيّون المسار الذي تسلكه الحرب في سنة 2003، هجروا الجيش وذهبوا إلى مزارعهم وأسرهم. وأبلغ الجنرال أبي زيد المسؤولين الكبار في اجتماع هاتفي فيديويّ عقد في 17 نيسان/أبريل، نقلاً عن تقرير لصحيفة "نيويورك تايمز"، أنّه لم تعد هناك أي وحدة عسكريّة عراقيّة سليمة. لذا لم تعد القضيّة المطروحة هل نستخدم القوّة الموجودة، بل هل علينا، كما كان يقول بعض ضبّاط الجيش والاستخبارات الأميركيّين، أن نحاول استدعاء وحدات الجيش القديم "لإنشاء" الجيش الجديد على نمط الجيش القديم.

غير أنّ فكرة استدعاء القوّة السابقة، أو جزء منها، تعارض السياسة الرئيسيّة وتقف دونها عقبات عمليّة.

وللمساعدة في حل هذه المشكلات، كنت محظوظاً بوجود والت سلوكومب إلى

جانبي ككبير المستشارين للشؤون الدفاعيّة والأمنيّة. وقد عمل والت، وهو باحث لامع من برنستون ومحام متخرّج من هارفرد، مع الإدارات الديمقراطيّة لعدّة عقود في قضايا استراتيجيّة عالية المستوى وقضايا الحدّ من التسلّح. وأحدث المناصب التي شغلها منصب وكيل وزارة الدفاع للسياسات في عهد الرئيس بيل كلينتون. وقد جنّبه كونه ديمقراطياً معتدلاً تسمية المحافظين الجدد التي تلصق بالعديد من مستشاري رامسفيلد. فهو براغماتيّ ذو بصيرة تاريخيّة واسعة ومنظور عالميّ شامل.

في أوائل أيار/مايو، قبل أن نغادر إلى العراق، بدأ سولوكومب مباحثات مع مسؤولين كبار في البنتاغون، شملت نائب وزير الدفاع بول وولفويتز، بشأن النتائج التي يرتّبها ذوبان جيش صدّام على السياسة في العراق. كان من الواضح أنّ العراق بحاجة إلى جيش وأنّ علينا أنّ نجد مكاناً ما للجنود السابقين في المجتمع العراقيّ. لكن السؤال هو كيف نحقّق هذه الأهداف؟

في 9 أيار/مايو 2003، اليوم السابق لمغادرتنا، أرسلت منكّرة إلى الوزير رامسفيلد، ونسخاً إلى وولفويتز، ومكتب السياسات في وزارة الدفاع، والمحامي العامّ، أوجز فيها تلك المباحثات والاستنتاج الأوليّ بأنّ علينا حلّ جيش صدّام بالإضافة إلى أجهزة الأمن والمخابرات، كفاتحة لإنشاء أجهزة أمنيّة عراقيّة جديدة. وأرفقت بالمنكّرة مسوّدة أمر بهذا المعنى لكنّني أبلغت الوزير، "بأنّني سأعرض مسوّدة الأمر على القيادة الوسطى في نهاية هذا الأسبوع وأعيد إرسال أي تغييرات مقترحة".

في الليلة التالية في أعقاب وصولنا إلى العراق، عندما أوحى نسيم النهر ببعض البرودة، عقدت اجتماعاً آخر مع والت وكلاي بشأن هذه القضيّة. وكنّا نبحثها منذ أيام، وفيما تطوّر التفكير، تابعنا المباحثات مع مسؤولي البنتاغون بمن فيهم وكيل وزارة الدفاع دوغلاس فيث. وقد حان الوقت الآن للخروج ببعض الاستنتاجات بحيث أتمكّن من رفع توصية إلى وزير الدفاع.

قلت، "دعونا نحدّد ما هي أهدافنا بوضوح. من الضروريّ إقناع العراقيّين بأنّنا لن نسمح بعودة أدوات صدّام القمعيّة ـ حزب البعث، أو أجهزة المخابرات، أو جيش صدّام. فنحن لم نرسل قوّاتنا إلى نصف العالم الآخر لكي نطيح بصدّام ونضع دكتاتوراً آخر في مكانه".

ولأنّ علينا أن نأخذ في الحسبان البنية الإثنيّة للبلد وتاريخه، فإنّ تجميع الجيش العراقيّ الجديد لن يكون سهلاً. فيجب أن يمثّل الأمّة بأكملها: الشيعة والأكراد والعرب السنّة. ولم تكن هذه حال جيش صدّام بالتأكيد. فغالبيّة ضبّاطه كانت من العرب السنّة، والغالبيّة العظمى من المناصب العليا شغلها موالون لصدّام. وكانت بقيّة الجيش تتشكّل من المجنّدين، ومعظمهم من الشيعة، وأبقي معظمهم في صفوفه عن طريق الوحشيّة والابتزاز: لم يكن الفارّ من الجيش يعاقب فحسب، بل عائلته أيضاً. لذا لن يعود إلى الجيش طوعاً سوى القليل من الفارّين، أيّاً كانت مواصفاتهم، ولن يكون من بينهم أي من الشيعة. وقال والت، "لإعادتهم، علينا أن نجرّهم من بيوتهم".

أجبت قائلاً، "ليس في عهدي". وأضاف سلوكومب بأنّ "إعادة استدعاء" الجيش القديم ستعني في أحسن الأحوال محاولة إنشاء وحدات جديدة يقودها ضبّاط سنّة، ويهيمن على الرتب المتدنّية أيضاً سنّة موالون لهم شخصيّاً، وربما مجموعة أخرى من أمراء الحرب والميليشيات. وحتى لو وجدنا بعض الضبّاط السنّة الذين نحن على قناعة من عدم وجود أي شبهة عليهم لقيادة هذه القوّة، فإنّ معظم الشيعة والأكراد سيرون في ذلك محاولة من قبل الائتلاف لإعادة الصدّاميّة بدون صدّام.

تمتّع الأكراد باستقلال ذاتيّ واسع لمدة اثنتي عشرة سنة بعد حرب الخليج الأولى، تحميه القوّة الجويّة الأميركيّة من قوّات صدّام. وفي الاجتماعات الأولى، أوضح لي القائدان الكرديّان جلال طالباني ومسعود البرزاني بجلاء بأنّ الأكراد لن يقبلوا البتّة بصيغة تعيد تشكيل وحدات من الجيش العراقيّ السابق وتعيد تسليحها.

يعتبر انعدام ثقة الشيعة وقادتهم بالجيش القديم أكثر عمقاً. فهم يذكرون المذبحة التي ارتكبها جيش صدّام بعد حرب الخليج، ولا يزال العديد من الشيعة يشعرون بالغضب لأنّ الأميركيّين لم يتدخّلوا لوقف المجزرة. مع ذلك، شجّع القادة الشيعة، بمن فيهم آية الله العظمى السيستاني، أتباعهم على التعاون مع الائتلاف منذ التحرير. ولا يمكننا المخاطرة بفقدان تعاونهم.

كانت هناك أيضاً صعوبات عمليّة تحيط باستدعاء الجيش القديم. فالجيش بحاجة إلى ثكنات وقواعد ومعدات. لكن بعد ذوبان جيش صدّام، دُمّرت الثكنات والقواعد ولم تُجرّد من كل الأسلحة والمعدّات التي يمكن استخدامها فحسب، وإنّما أيضاً من الأسلاك والمواسير، بل وحتى الحجارة.

وقال كلاي، "لم تسلم أي وحدة أو ثكنة. لذا فإنّ المسألة لم تعد تتعلّق بإعادة

إحياء بعض الكتائب القديمة". فحتى لو وجدنا طريقة لإعادة بعض الوحدات السنيّة، فإنّه لا يوجد مكان لها. ولا يمكن توفير المرافق الجديدة والمعدّات لجيش قديم أعيد إنشاؤه بمدة زمنيّة أقصر مما لو كانت ستُنشأ لجيش جديد تماماً.

وأشار والت إلى أنّ بعض الأشخاص قد يرون بأن إعادة بعض الضبّاط السنّة بعد تفحّصهم بدقّة يمكن أن يحثّ الضبّاط السابقين على دعم الائتلاف. لكن هذه المقولة، كما رأى والت، تتجاهل المشكلة التي يمثّلها العدد الهائل للضبّاط الكبار في جيش صدّام. إذ يوجد فوق الأربعمئة ألف مجنّد، الذين يشكّل الشيعة معظمهم، سلك من الضبّاط السنّة بمعظمهم يبلغ عدده عدّة مئات من الآلاف. إنّ حجم جيش صدّام مماثل لحجم الجيش الأميركيّ تقريباً. لكنّ أميركا بلد يزيد عدد سكّانه عن عشرة أضعاف عدد سكّان العراق، ويضمّ الجيش العراقيّ 11,000 جنرال (ما بين عميد وفريق أول)، في حين لا يزيد عددهم على 300 في أميركا.

لذا حتى إذا تجاهلنا الاعتراضات السياسيّة على قوّة مكوّنة من السنّة بأكملها، وتمكّنا من تجاوز مشاكل المعدّات والقواعد بطريقة ما، فلن يكون بوسعنا عرض المناصب القياديّة على أكثر من نسبة مئويّة صغيرة من سلك الضباط القدامى. وذلك سيجعل الآخرين ساخطين كما هم عليه بالفعل، وربما أكثر بسبب عودة القليل من رفاقهم القدامى إلى السلطة.

بُعيد وصولي إلى العراق، أبلغت الجنرالين أبي زيد وماكيرمان أنّ الرئيس يريد جيشاً عراقيّاً يفي بالأمن الوطنيّ. لكنّنا لن نقرّ قوّة كبيرة لا تحظى بالصفة التمثيليّة وتقمع المواطنين العراقيّين وتهدّد جيرانها. وأي جيش يبدو عليه أنّه يعيد تسليم السلطة إلى مجموعة من الضبّاط السنّة السابقين سيكون مرفوضاً من قبل الشيعة والأكراد الذين يشكّلون ما يصل إلى 80 بالمئة من الشعب العراقيّ. وتلك وصفة لنشوب حرب أهليّة.

مع ذلك، فإنّ علينا إيجاد مكان للجنود السابقين في المجتمع العراقيّ. لذا فقد نصّ اقتراح سلوكومب على أنّ نرحّب بضبّاط من جيش صدّام في الجيش العراقيّ الجديد المكوّن بأكمله من المتطوّعين بعد تفحّصهم بدقّة وعناية، حيث لا يستبعد بصورة تلقائيّة إلا الذين شغلوا مناصب قياديّة عالية في حزب البعث والذين خدموا في الدائرة الداخليّة للقوى الأمنيّة. كما يرحّب بانضمام الجنود السابقين كمتطوّعين.

وبخلاف ذلك، يتمّ الحكم على المتقدّمين لمناصب الضبّاط على أساس الاستحقاق الشخصيّ. ونحن نعتقد بأنّ العديد من العراقيّين سيفخرون بالخدمة في الجيش العراقيّ الجديد، بعد حصولهم على التدريب والقيادة والتجهيز الملائمة. وتبيّن فيما بعد أنّ الحال كذلك، فجميع الضباط الذين انضمّوا إلى الجيش الجديد في السنة التالية كانوا قد خدموا في القوّات القديمة أو في إحدى الميليشيات المناهضة لصدّام.

كان علينا التعامل أيضاً مع واقع بأنّ قلّة قليلة جداً من الضباط السابقين سيعودون إلى مهنتهم العسكريّة القديمة في القوّة الجديدة، نظراً لأنّ الجيش العراقيّ الجديد سيشكّل فقط جزءاً مما كان عليه في عهد صدّام. لذا إلى جانب الإيضاح بأنّ الضبّاط العراقيّين السابقين الذين لا غبار عليهم والراغبين في العمل في النظام الجديد سيكونون موضع ترحاب، فإنّ علينا إيجاد مصدر دخل لمئات الآلاف من الجنود السابقين والبدء بدمجهم في المجتمع العراقيّ. يمكننا عرض العمل على بعض الأشخاص كحرّاس أمنيّين حكوميّين شبه عسكريّين لكي تتفرغ قوّات الائتلاف للقيام بدوريّات أشدّ فعّاليّة. وبعض الأشخاص عملوا في هيئات عسكريّة مثل الفيلق الطبيّ والهندسي ويمكن نقلهم إلى الوزارات المدنيّة. ويمكن أن يعاود آخرون حياتهم المدنيّة التي عطّلتها الحرب الأخيرة.

لإطلاق هذه العمليّة الدقيقة، كان علينا أولاً حظر أجهزة المخابرات والأجهزة الأمنيّة للنظام السابق. والقيام بذلك لن يسرّح أي جنديّ واحد أو يفكّك أي وحدة. فقد حدث كل ذلك قبل عدّة أسابيع. لكنّه يفكّك هيكل السلطة السابقة بشكل رسميّ ويشير إلى أنّ سقوط صدّام والبعثيّين دائم.

قمنا بتنسيق هذه العمليّة الحاسمة مع البنتاغون بعناية. وفي 19 أيار/مايو، أرسلتُ مذكّرة إلى وزير الدفاع رامسفيلد أفصّل فيها توصياتنا لحلّ وزارة الدفاع العراقيّة "والهيئات ذات الصلة"، بما في ذلك مخابرات صدّام وأجهزته الأمنيّة والدعائيّة. وقلتُ إنّ الإجراء سيكون "خطوة حاسمة في جهودنا لتدمير الأسس التي كان يقوم عليها نظام صدّام، ولكي نثبت للشعب العراقيّ بأنّنا قمنا بذلك وأن لا عودة لصدّام وعصابته".

أشرتُ أيضاً على رامسفيلد بأنّنا اقترحنا تقديم تعويضات إنهاء خدمات مئات

الألوف من الجنود السابقين، باستثناء كبار البعثيّين وضبّاط المخابرات وقوى الأمن الداخليّ، وكثير منهم فرّ من البلد على أي حال. وذلك يعني أنّنا سندفع للأشخاص الذين كانوا قبل بضعة أسابيع فقط يقتلون الشبّان الأميركيّين، لكنّ ذلك ثمن يجب تحمّله. وقبل إرسال هذه الرسالة إلى البنتاغون، بحثت أنا وسلوكومب الخطط مع القادة العسكريّين والمدنيّين المعنيّين للائتلاف، بمن فيهم ماكيرنان في بغداد ومقرّ قيادة القوّات الوسطى المتقدّم في قطر.

وفي البنتاغون في 22 أيار/مايو، راجع فيث بعناية مسوّدة الأمر الذي سيحظر رسمياً أجهزة مخابرات صدّام وأمنه. وطلب منّا إيضاح بعض النقاط، وقد قمنا بذلك وفق ما يريد. وبقي الناطق الصحفيّ باسمي ساهراً طوال الليل لتنسيق نصّ الإعلان والخطط الصحفيّة مع لاري ديريتا، كبير موظّفي مكتب رامسفيلد. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، عندما فوّضني رامسفيلد بالمضيّ قدماً، أبلغت الرئيس بالخطّة في اجتماع هاتفيّ متلفز.

في يوم الجمعة، 23 أيار/مايو 2003، وقّعت الأمر الثاني الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقّتة، "حل الكيانات". وشملت هذه الكيانات وزارة الدفاع، وكل الوزارات ذات الصلة بالأمن الوطنيّ، وكل التشكيلات العسكريّة، بما فيها الحرس الجمهوريّ، والحرس الجمهوريّ الخاصّ، وحزب البعث وفدائيّي صدّام. وأنهى الأمر خدمة كل أعضاء الجيش السابق، وأشار إلى المبالغ التي ستدفع، وأعلن عن أنّ الائتلاف يخطّط لإنشاء جيش عراقيّ جديد "كخطوة أولى على طريق تشكيل قوّة دفاع ذاتيّ وطنيّة للعراق الحرّ". وستكون القوّة الخاضعة لسيطرة المدنيّين "محترفة وغير سياسيّة وفعّالة عسكريًا وممثّلة لكافّة العراقيّين".

ما إن وافقت واشنطن على هذه الخطّة، حتى ركّزت سلطة الائتلاف المؤقّتة والقيادة الوسطى على نهج من مرحلتين لإعادة دمج الجنود العراقيّين المسرّحين. التمسنا المجنّدين العراقيّين السابقين، لا سيّما في قلب المنطقة الشيعيّة للعمل في برامج الأشغال العامّة. ثمّ أعلن سلوكومب بأنّنا نعتزم إنشاء جيش عراقيّ جديد قوامه فرقة كاملة يبلغ عددها نحو 12,000 جنديّ مدرّب خلال عام واحد، وثلاث فرق بعد

ذلك بعام. وسنجنّد الضبّاط وضبّاط الصفّ من الجيش القديم، فضلاً عن مجموعات المقاومة الكرديّة والشيعيّة المناهضة لصدّام، لقيادة هذه الوحدات الجديدة.

وفي غضون أسبوع، أعلنّا عن برنامج دفعات ماليّة انتقاليّة للجنود السابقين. بدأنا بدفع راتب شهريّ لكل العسكريّين العراقيّين السابقين باستثناء كبار الضبّاط البعثيّين السابقين (نحو 8,000 من بين مئات الآلاف من الضبّاط الواردة أسماؤهم في الكشوف). وتواصلت هذه الدفعات حتى إعادة السيادة في حزيران/يونيو 2004 وما بعدها. كما قدّمنا مبلغاً ماليّاً لمرّة واحدة إلى كافّة المجنّدين السابقين.

في الإعلان الذي يدعو إلى إعادة دمج الجنود العراقيّين السابقين، أضفت رسالة شخصيّة: "للجيش العراقيّ تراث طويل من العمل في سبيل الأمّة، ويعتبر كثير من ضبّاطه وجنوده، وربما غالبيّتهم، أنفسهم محترفين في خدمة الأمّة لا النظام البعثيّ. وطالما قلنا إنّ الأفراد العسكريّين السابقين، باستثناء المنخرطين بعمق في النظام، سيشكّلون جزءاً لا يتجزّأ من مستقبل العراق".

لقد كانت كلمات متفائلة. فالعراق مجتمع يعاني من جرح وارتياب شديدين. لذا استغرق التدريب فترة أطول وتبيّن أنّه أصعب مما كان متوقّعاً. فقد حوّل البعثيّون العراق إلى مجتمع ذي مجموع صفريّ. فالمرء يعتبر نفسه محظوظاً إذا أغارت مخابرات صدّام على منزل جاره وتركته في حاله. وفي الماضي، كان تفادي الإعدام يعتبر نصراً يوميّاً صغيراً لكثير من الشيعة والأكراد. والآن نطلب من هؤلاء الأشخاص ارتداء الزيّ العسكريّ لبلدهم والدفاع عن الوطن جنباً إلى جنب.

مع ذلك، كان الخيار الوحيد أمامنا.

بعد عدّة أشهر، فيما كنت أعدّ لمغادرة العراق، أبلغني الزعيم الكرديّ جلال طالباني بأنّ القرار السابق "بحل" الجيش القديم كان أفضل قرار اتخذه الائتلاف طوال مدّة الأربعة عشر شهراً في العراق.

بُعيد إصدار الأمر، زرت السيّد عبد العزيز الحكيم، الشيعي، أحد قادة المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق. وكنّا نأمل في اجتذاب بعض أفراد ميليشيا فيلق بدر التابع للحزب والبالغ تعداده 10,000 رجل إلى الجيش العراقيّ الجديد.

لم يكن الحكيم، وهو رجل نحيل ملتحٍ في أوائل الخمسينيات من العمر، مشهوراً بين زملائه في مجموعة الأعضاء السبعة. كان والده آية الله العظمى للشيعة في العراق حتى وفاته في سنة 1970، وهو شقيق آية الله السيّد محمد باقر الحكيم أحد أبرز القادة الشيعة في البلد والقائد الرسميّ للالمجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة. وقد قتل صدّام ثمانية من أشقّائه التسعة، على مرّ السنين، لذا كان الحكيم يحظى ببعض الاحترام في أوساط المسلمين الشيعة، مع أنّه أمضى عشرين سنة في إيران.

لكنّ قادة المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق معروفون بصعوبة التعامل معهم في أوساط الأحزاب العراقيّة. فهم يتقنون لعبة حافّة الهاوية، ويبقون عادة على تهديداتهم حتى اللحظة الأخيرة. وسنشهد هذا الأسلوب كثيراً في الأشهر التالية.

قال لي وهو يراقبني عن كثب من خلال نظّارته الملوّنة، "قل لي يا سعادة السفير، أنت تقول إنّ ضبّاطاً عراقيّين سيقودون كتائب هذا الجيش الجديد. فمن سيكون هؤلاء الضبّاط"؟

قلت مستخدماً لقبه بالعربيّة، "أعدك يا سيّد بأنّ يكون قائد الكتيبة الأولى شيعيّاً".

وقد برّ الائتلاف بوعده.

بعد مرور أيام على توقيع الأمر المتعلّق بالأجهزة الأمنيّة السابقة، زرت مسعود البرزاني في منزله الجبليّ قرب صلاح الدين في منطقة كردستان التي تحظى بحكم ذاتي.

استقبلني البرزاني، الذي عانت عائلته وعشيرته لمدّة عقود من القوّات البعثيّة، عند مهبط المروحيّة على جبل يبعد بضعة كيلومترات عن بيته. وفي أثناء ارتقاء الطريق المتعرّجة إلى منزله، أشار إلى ميدان واسع إلى الشمال من الطريق التي تمتدّ إلى أعالي الجبل.

قال متجهّماً وقد بدا عليه الرضى، "هنا هزمنا جيش صدّام في سنة 1991. لم نستطع وقف دبّابات تي ـ 72 في الوادي، لكنّنا دمّرناهم عندما صعدوا إلى هنا".

حرّك المقاتل الجبليّ الصلب يده للإشارة إلى الجروف الجبليّة الحادّة، وبعضها

لا يزال يحتفظ بآثار ثلج الشتاء. هذا هو معقل شعبه منذ قرون، وكان يمكن الإحساس بافتخاره بهذا المشهد الطبيعيّ.

تقدّم موكبنا المكوّن من سيّارات بيك آب مسلّحة وسيّارات رباعيّة الدفع، فأمسك البرزاني بيدي وهو لا يزال يحدّق في ميادين القتال، "أهنّئك على حظر جيش صدّام رسميّاً. إنّ ما قمت به رائع. وهو يثبت بأنّ الائتلاف جادّ بشأن إنشاء عراق جديد وموحّد".

قلت، "أنت تعلم أنّ بعض الأشخاص كانوا يشجّعوننا على إعادة تشكيل نسخة صغيرة من جيش صدّام".

فقال البرزاني، "كان يمكن أن تكون تلك غلطة كبيرة. كنّا نحن الأكراد انفصلنا عن العراق. لقد حاربنا الجيش البعثيّ منذ البداية. ونحن نتمتّع بالحكم الذاتيّ منذ اثني عشر عاماً. وإذا رجعوا سنقاتل ثانية [وستنشب]... حرب أهليّة".

أومأت الآن إلى سلسلة من الجبال، وقلت مشيراً إلى الغرب، "سورية وتركيّا وإيران... وهنا في العراق، كلّها بلدان تضمّ أكراداً. وستصبح تلك الحرب الأهليّة حرباً إقليميّة".

ابتسم البرزاني، "لكنّنا تجنّبنا الكارثة الآن".

أجبته بالعربيّة، "إن شاء الله".

في العاشرة والنصف من صباح يوم 26 أيار/مايو، استقبلت أول وفود الكونغرس العديدة. كان هذا الوفد بقيادة عضو الكونغرس دنكان هنتر، وهو نائب جمهوريّ عن كاليفورنيا ورئيس لجنة القوّات العسكريّة في مجلس النوّاب.

في ذلك الصباح الحار والأغبر ببغداد، أسّسنا أسلوباً لجلسات الإطلاع قمنا باتّباعه في السنة التالية. وكان البنتاغون قد قرّر لأسباب أمنيّة ألا يبيت أي عضو في الكونغرس ليلته في العراق، لذا استقلّوا طائرة سي - 130 من الكويت إلى الأردن وجاؤوا إلى مقرّ قيادة سلطة الائتلاف المؤقّتة. وهناك أطلعتهم أنا والجنرال ريكاردو سانشيز، قائد القوّات المشتركة المقبل للائتلاف، وزملائي في سلطة الائتلاف المؤقّتة، على الوضع الأمنيّ والسياسيّ والاقتصاديّ.

كانت هذه الزيارات تلقي علينا أعباء كبيرة. لكن كان أعضاء الحزبين السياسيّين يعودون حاملين معهم انطباعاً أفضل عن الوضع على الأرض مما كان عليه عندما وصلوا. لذا كانت تستحقّ دائماً الوقت الذي نمضيه.

وفي الأربعة عشر شهراً التالية، استضفنا 239 عضواً في الكونغرس ـ وهو رقم قياسيّ لمنصب حكوميّ أميركيّ في الشرق الأوسط.

ارتفعت وتيرة العمل الإجماليّة لمقر قيادة سلطة الائتلاف المؤقّتة مع ارتفاع حرارة الفصل. وفي أحد الأيام في أوائل حزيران/يونيو، بلغت الحرارة 44 درجة مئويّة، وهي حارّة جدّاً بالنسبة لشخص نشأ في نيو إنغلند. فنبّهني صديق عراقيّ بقوله، "انتظر حتى يأتي الصيف".

كان المكتب الذي ورثته في القصر شبيهاً بالفرن، نظراً لعدم وجود تكييف للهواء في مقرّ قيادة الائتلاف. وتهيمن على الغرفة طاولة رخاميّة منخفضة جدّاً ـ بارتفاع طاولة القهوة، لكن ربما بلغ قطرها مترين، وكان الزوّار وهيئة الموظّفين يجتمعون حولها ويجلسون على كراسٍ رثّة تُركت في القصر. وفيما كان المستشارون يطلعونني على مشاكل العراق الاقتصاديّة الهائلة، جمّعت بشكل تدريجيّ مجموعة من الخرائط والمخطّطات البيانيّة ـ خريطة تظهر كل حقول النفط وأنابيب النفط والوقود، ومخطّط لشبكة الكهرباء بأكملها، وخريطة لنظام سكّة الحديد، وخرائط أخرى تُظهر المناطق الزراعيّة الرئيسيّة. وغالباً ما كنت أنقّب في هذه الكومة من الخرائط والمخطّطات لإيضاح نقطة إلى زوّار عراقيّين، أو عضو في الكونغرس، أو هيئة الموظّفين لديّ.

إنّ من أولى أولويّاتنا إعادة إنتاج النفط الخام والوقود ثانية. لكنّ ذلك يفرض علينا تحدّياً صعباً.

كانت غرفة التحكّم بمصفاة الدورة في ضواحي العراق تذكّرني بقُمرات القيادة الزائفة بمركبة الفضاء الصاروخيّة في المسلسل التلفزيونيّ "فلاش غوردون" الذي كنت أشاهده وأنا صبيّ: أذرع تشغيل وأجهزة قياس بخاريّة وأذرع تدوير يدويّة. وتُجسّد هذه الغرفة الخانقة التحدّيات الاقتصاديّة الصعبة التي نواجهها. أشار المدير،

وهو مهندس كفء عذب اللسان اسمه دشر خشب، إلى خارج النافذة المحطّمة نحو أبراج التقطير والأنابيب الصدئة، وقال، "بنى الأميركيّون هذه المصفاة في سنة 1955 في عهد الملك القديم. ولم يُستبدل أي شيء تقريباً... ربما أُصلح، لكن لم يُستبدل".

الف وتسعمئة وخمسة وخمسون... خمسون سنة من الإهمال تقريباً.

أوضح غاري فولغر، أحد مستشاري وزارة النفط في سلطة الائتلاف المؤقّتة ما قاله خشب، "يجب عادة رفع القدرة التكريريّة باستمرار لتبقى متقدّمة على الإنتاج. لكنّ البعثيّين لم يستثمروا إلا في الضروريّ فقط، أي لا شيء تقريباً منذ تأميم صناعة النفط العراقيّة".

كانت المصفاة تعمل دون طاقتها ودون الطلب كثيراً، وهو ما يفسّر ما نشهده من نقص في المنتجات المكرّرة - البنزين والديزل والكيروسين. وكان الإبقاء على استمرار عمل هذه الآلات عقوداً بعد انتهاء عمرها المفيد دليلاً على المهارات الهندسيّة الاستثنائيّة التي يتمتّع بها خشب والعاملون العراقيّون لديه.

كانوا يتحلّون بأكثر من المهارات الفنيّة أيضاً. ابتسم خشب فيما وصف الأيام والليالي العصيبة في منتصف شهر نيسان/أبريل عندما تقدّمت حشود الناهبين نحو المصفاة، يبحثون عن الأسلاك والأنابيب، وما يأملون بإيجاده من إلكترونيّات قيّمة.

قال بفخر، "وزّعت بنادق الكلاشينكوف على عمّالي. ومعاً دافعنا عن المصفاة إلى أنّ جاء جنودكم. لم أذق طعم النوم ثلاثة أيام بلياليها". وأوضح غاري، "عندما تولّت الكتيبة 101 المجوقلة السيطرة، وجدت المصفاة سليمة".

قلت لخشب، "أنت رجل شجاع".

لكنّنا بحاجة إلى أكثر من هذه الشجاعة العنيدة. فصناعة النفط هي بمثابة دم الاقتصاد العراقيّ. وسيموت الاقتصاد إذا لم تتدفّق. يمتلك العراق ثاني أضخم الاحتياطيّات النفطية المؤكّدة في العالم، نحو 112 مليار برميل. لكن في أثناء حكم صدّام، عانت صناعة النفط، على غرار العديد من الصناعات الأخرى، من تدنّي استثمار مزمن. بلغ الإنتاج عند ذروته نحو 5.2 ملايين برميل في اليوم قبل الحرب. وعند التحرير، توقّف الإنتاج بشكل أساسيّ، ويرجع ذلك إلى أنّ العمّال كانوا يخشون من

القدوم للعمل. ولم يكن العراق يصدّر أي كميّة من النفط عندما وصلت، وهو ما يعني أنّ البلد الذي يُفترض بي أن أديره يفتقر إلى الإيرادات - لا المصروفات.

كان هناك مواقع صناعية أخرى متهالكة، كما اكتشفت في زيارة مبكّرة لمصنع الحلّة للنسيج، وتلك من مآثر سوء الإدارة الاقتصاديّة لنظام صدّام، ونقص الاستثمارات، والنظريّة الاقتصاديّة الاشتراكيّة غير العمليّة.

كانت الأقمشة المنسوجة متّسخة، وطيور السنونو تنسلّ عبر النوافذ المحطّمة لغرف الغزل الساكنة لبناء أعشاش الطين في الدعامات.

اعتذر المدير قائلاً، "ليس لدينا سوى بضع محالج خيوط وأنوال شغّالة".

أظهرت لوحة مثبتة على أحد المحالج أنّه صُنع في شيفيلد، بإنكلترا، سنة 1963. وبدا أنّ معظم الآلات أُصلحت بخطوط مشرشرة من اللحام أو اللوحات المثبّتة بالبراغي. لكن الآلات القديمة لم تكن المشكلة الأكثر خطورة في المصنع، بل إنّ المصنع ينتج منتجات لا يريدها أحد.

أوضح المدير قائلاً، "إنّنا ننسج أقمشة قطنيّة بيضاء متدنّية ومتوسّطة المستوى. لكنّ الناس يريدون البوليستر اللامع للفساتين والأوشحة".

سألت، "ألا تستطيع شراء البوليستر"؟

هزّ الرجل كتفيه، "فعلنا ذلك قبل عدّة سنوات. ونجحنا في بيع إنتاجنا. لكنّ الحكومة أصدرت أوامر جديدة".

فقد أجبرتهم وزارة الصناعة، مالكة المصنع، على التحوّل إلى الأقمشة القطنيّة. ويرجع ذلك إلى أنّ الحكومة البعثيّة بدأت مشروعاً للقطن في الشمال، ووجدت أنّ القطن المزروع رديء النوعيّة. وباتباع منطق الاشتراكيّة المدمّر، أجبرت مصنع الحلّة للنسيج على شراء القطن بسعر يفوق السعر العالميّ وطلبت منه أيضاً شراء مخزون لثلاث سنوات مقدّماً. لذا انغمس المصنع في العمل الخاطئ ووقع تحت أعباء ديون كبيرة لمصرف الدولة الذي طُلب منه تقديم قرض لا يمكن سداده. وأدّى كل خطأ إلى خطأ آخر.

فكّرت في مصفاة الدورة ومصنع الحلّة للنسيج فيما السيّارة تتخبّط على الطريق باتجاه الشمال. علينا من وجهة النظر الاقتصاديّة الصرف أن نترك هذه المشاريع الحكوميّة المتوقّفة الآن لتغرق. لكنّها تستخدم نصف مليون عراقيّ، والبطالة تزيد على 50 بالمئة.

لقد ألحقت الحرب التي أطاحت بصدّام أضراراً طفيفة في البنية التحتيّة، لكن لا يمكن قول ذلك عن الحكم البعثيّ. فقد شلّت اقتصاد البلد خمسة وثلاثون عاماً من سوء الإدارة والسرقة الصريحة، إلى جانب عقد من العقوبات. وعلينا أن نتحرّك بسرعة لإعادة إطلاقه، وبدء عملية الإصلاح الطويلة الأجل.

قبل أن يدمّر صدّام العراق، كان هذا البلد واحداً من أنجح الاقتصادات في المنطقة. فبلغت إيراداته من صادرات النفط 75 مليار دولار في أوائل السبعينيّات (بأسعار الدولار سنة 2003). وبلغ نصيب الفرد من الدخل القوميّ ذروته بما يزيد على 7,000 دولار في سنة 1980، وهو مع التعليم المجّانيّ والرعاية الصحيّة المدعومة، ما جعل العراق بلداً متوسّط الدخل ويحظى بالاحترام. لكن في العشرين سنة التي تلت، أجهز صدّام وخلّانه على الاقتصاد والطبقة الوسطى. فبدّد ثروات العراق على حروب مثل حمّام الدم ضدّ إيران الذي استمرّ ثماني سنوات، والقصور مثل الحصن شبه البابليّ بجوار الفرات.

في أوائل حزيران/يونيو، لخّص كبير مستشارينا الاقتصاديّين الجديد، بيتر ماكفيرسون، وهو نائب لوزير الخزانة ومدير الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة سابقاً، والرئيس المجاز لجامعة ولاية ميتشغن، التحدّي الذي نواجهه كما يلي: "النظام الكهربائيّ دون المستوى القياسيّ، وهامشيّ وكثير الأخطاء؛ ولا يمكن الركون إلى مورد الماء في واحدة من أخصب المناطق في العالم؛ والنظام الصحيّ وصمة عار؛ ونظام الاتصالات والمواصلات من نوعيّة العالم الرابع. وبالإجمال، إنّ نوعيّة البنية التحتيّة للعراق أسوأ مما هي عليه في البلدان الأخرى التي نجحت في إدارة الانتقال".

فيما كانت الأنباء السيّئة تتراكم، أبلغت كلاي ذات ليلة بأنّنا نواجه أزمة تماثل في خطورتها ما شهدته أميركا إبّان الكساد العظيم.

ذات صباح دخل بيتر إلى مكتبي حاملاً بعض الأوراق. كان فريقه يجوب وزارة

الماليّة بحثاً عن أرقام الموازنة منذ عدّة أيام وعثروا أخيراً على بعض المعلومات المفيدة. عرض علي تقريراً مطبوعاً يكشف أنّ البعثيّين كانوا يحوّلون طوال عقود ثلث الناتج المحليّ الإجماليّ للبلد إلى القوّات العسكريّة.

كان النظام الاقتصاديّ الذي تبنّاه حزب البعث يجمع بين أسوأ ما في الاشتراكيّة ـ الإيمان الطوباويّ بالتوجيه البيروقراطيّ والمشاريع التي تملكها الدولة ـ والفساد الذي تتميّز به النظم الاستبداديّة. والنتيجة هي إساءة تخصيص الموارد الرأسماليّة العراقيّة بصورة متواصلة ومذهلة. لذا فإنّ العراق الجديد يحتاج إلى اقتصاد حديث.

قلت، "أنت مربٍّ يا بيتر. هل تعتقد أنّ بوسعنا تعليم العراقيّين النافذين أسس اقتصاد السوق الحرّة"؟

"يمكننا أن نحاول ذلك بالتأكيد".

وهكذا بدأ شهران من الندوات الاقتصاديّة التي تعقد مساء الاثنين، والتي لقيت شهرة كبيرة في أوساط العاملين في الوزارات و"القطاع الخاصّ" العراقيّ الوليد، والقادة السياسيّين الشبّان الواعدين. وكنت آمل بأن تتطور هذه الجلسات إلى نوع من مجلس المستشارين الاقتصاديّين للحكومة المؤقّتة التي ننوي تشكيلها.

وفي إحدى الندوات الاقتصاديّة الأولى، جلس الحشد المتدفّق على طاولة مستطيلة في مركز المؤتمرات، على بعد ميل من القصر. اجتنب بيتر، كرئيس لجامعة أميركيّة مرموقة، انتباه العراقيّين وهو يقدّم تفاصيل كئيبة، ومعلومات كانت تعتبر سرّاً من أسرار الدولة قبل التحرير.

قال بيتر، "علينا أن ندرك مقدار رداءة الوضع حتى نتمكّن من إعداد الطريق أمامنا".

ولاحظ أنّه في التسعينيّات تراجع نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحيّة مما يعادل 17 دولاراً إلى 50 سنتاً. كما أُغلق نصف المنشآت الصحيّة الأوليّة في البلد في ذلك العقد. وارتفعت نسبة الوفيات بين المواليد في العراق لتصبح خمسة أضعاف ما هي عليه في جارتها المملكة العربيّة السعوديّة. وهبط العمر المتوقّع في العراق إلى 61 سنة، مقارنة بارتفاع المتوسّط الإقليميّ إلى 67 سنة.

وأضاف بيتر، "لم يكن أداء التعليم أفضل حالاً. فوفقاً لليونسيف، يعتبر 80 بالمئة من المدارس في العراق البالغ عددها 25,000 في حالة رديئة. ويحتاج نصفها على الأقلّ إلى إعادة بناء كاملة".

تعاني المدارس من ازدحام مزمن، وفي بعض الأحيان يحشر ما يصل إلى 180 طالباً في الغرفة. وثمة كتاب واحد لكل ستّة طلاب في المتوسّط.

وقال، "وثمة أزمة مائيّة هنا في بلاد ما بين النهرين القديمة".

ويقع اللوم في ذلك، كما في المجالات الأخرى، على سوء الإدارة. فقد قدّر الخبراء الذين يعملون مع بيتر ونظراؤهم العراقيّون أنّ أكثر من نصف المياه التي تضخّ تفقد بسبب التسرّب من الأنابيب، ومعظمها مضى عليه أربعون عاماً. وقد انخفض توفّر مياه الشرب بنحو 60 بالمئة في بغداد في أثناء التسعينيّات.

لم تكن نصف معامل معالجة مياه البصرة شغّالة عندما وصلت قوّات الائتلاف. ولا تخدم أنظمة المجاري المغلقة سوى 20 بالمئة من سكّان العراق، معظمهم في بغداد. ولا يعمل أي من معامل معالجة مياه الصرف الصحيّ الثلاثة في بغداد - على الرغم من أنها لم تصب بأضرار في أثناء المعارك. فقد كانت هذه المعامل تعاني من نقص التمويل ثم نُهبت بعد ذلك.

"إنّنا نقدّر أنّه يتمّ تصريف 500,000 طن من النفايات البشريّة غير المعالجة في نهري الفرات ودجلة يوميّاً".

تحسّس العديد من العراقيّين حول الطاولة المياه المعبّأة بالقناني بأصابعهم بشكل عصبيّ.

في إحدى ندوات مساء الاثنين، قدّم ديفيد أوليفر، مدير إدارة الموازنة في سلطة الائتلاف المؤقّتة، مزيداً من الأخبار المكدّرة.

"تدار معظم المشاريع التي تملكها الدولة، ويبلغ عددها 192 مشروعاً، بخسارة ترتّب على الحكومة نحو مليار دولار سنويّاً. ولا يمكن حساب التكاليف غير المباشرة الناتجة عن التخصيص غير الفعّال لرأس المال والعمالة".

بعد أن استوعب المشاركون ذلك، أضاف ديفيد الضربة القاضية، "النظام المصرفيّ مفلس".

كانت المصارف الستّة التي تملكها الدولة تمنح القروض بحسب التوجيهات السياسيّة. وتلك هي "رأسماليّة" المحاسيب المألوفة لدارسي الاتحاد السوفياتيّ. وعلى الرغم من وجود نحو اثني عشر مصرفاً خاصاً، فإنّها تعتبر صناديق ائتمان عائليّة أكثر من كونها مؤسّسات مالية صالحة. وعند التحرير، أُغلق النظام المصرفيّ بأكمله، بما في ذلك المصرف المركزيّ المسيّس.

وتابع ديفيد، "لذا فإنّنا نواجه أزمة سيولة أيضاً: كيف يمكننا تقديم الأموال إلى الشعب العراقيّ لإعادة العجلة الاقتصاديّة إلى الدوران"؟

في أحد الأيام بعد عودتي من زيارة لإحدى مدارس بغداد، طلبت من فيل كارول، كبير مستشاري وزارة النفط الواصل حديثاً، زيارتي في المكتب. كان فيل، وهو رجل طويل حاسر الشعر يتحدّث بلكنة أهل تكساس، مديراً محترماً متقاعداً في شركة شل للنفط، وأصبحت أعتمد عليه كثيراً لتقديم النصح بشأن قطاع النفط الحيويّ.

قلت، "في طريق عودتي إلى القصر هذا الصباح، لاحظت يا فيل تزايد طول طوابير انتظار تعبئة البنزين".

أجاب، "أجل، وذلك غير مفاجئ. إنّنا نواجه مشاكل في إنتاج ما يكفي من البنزين في المصافي. وثمة تدفّق كبير للسيّارات على البلد منذ التحرير. ويبلغ ثمن البنزين نكلة (خمسة سنتات) للغالون".

قلت، "الدعم الكبير يشوّه الأنشطة وفقاً للمقرّر التمهيديّ في الاقتصاد في الجامعة".

أجاب، "بالطبع، لكن المشكلة أسوأ من ذلك. هل تعلم أنّ سعر لتر البنزين في تركيا يزيد أربعين ضعفاً عن سعره هنا؟ والأمر أكثر سوءاً بالنسبة لأنواع الوقود الأخرى. فسعر الغاز المسال (غاز الطهي) يرتفع إلى 150 ضعفاً في آخر الخط في سورية. لذا فإنّنا نعاني أيضاً من مشكلة تهريب. وسيكلّف ذلك مليارات الدولارات".

قلت، "يجب علينا أن نفعل شيئاً. لا يمكننا الجلوس هنا ومراقبة تصدير هذه المادّة فيما يقف العراقيّون في الطوابير للحصول على البنزين".

طلبت من القوّات العسكريّة تقديم توصياتها بشأن التعامل مع التهريب.

دعم الأسعار متفشّ في الاقتصاد بأكمله. وقد لفت ماكفيرسون انتباهي في أحد اجتماعات الهيئة الصباحيّة إلى أحد أكثر الأمثلة الهدّامة. قال بيتر موضحاً، "العراقيّون يدفعون أسعاراً رمزيّة للكهرباء. لكن في عهد صدّام كان نظام الفوترة متقطّعاً في أحسن الأحوال. كما أنّ الصناعة العراقيّة تدفع تكاليف غير اقتصاديّة مقابل الطاقة. على سبيل المثال، كانت مصانع الإسمنت لا تدفع شيئاً تقريباً نظير الكهرباء التي تستهلكها".

وقد سمح ذلك للمصانع طلب أسعار أدنى من سعر السوق مقابل الإسمنت. وذلك بدوره يعني أنّ صناعة البناء تقوم على افتراض زائف بتدنّي تكلفة الموادّ. وهكذا دواليك في كافة الأنشطة الاقتصاديّة.

أضاف أحد الاقتصاديّين الذين يعملون مع بيتر، "يقدّر البنك الدوليّ أنّ تكاليف دعم الطاقة تزيد على 5 مليارات دولار في السنة".

بل كانت هناك أخبار أسوأ. ففي سنة 1995، بدأ صدّام نظام الحصص التموينيّة. فمُنح ربّ كل أسرة بطاقة تموينيّة تخوّل أسرته الحصول على "سلّة غذائيّة" توزّع من خلال نحو أربعين ألف متجر للبيع بالمفرّق في كل أنحاء البلد.

أبلغني بيتر بعد الاجتماع بهيئة الموظّفين، "تعتقد الأمم المتحدة أنّ أكثر من نصف الشعب العراقيّ يعتمد على هذه الحصّة الشهريّة. لكن هناك أيضاً سوق رماديّة نشطة في بيع السلع وشرائها، لذا من يعلم؟ إنّ دعم الأغذية يكلّف الحكومة - أي نحن في هذه الأيام - 3 مليارات دولار أخرى سنوياً". ويبتلع الدعم بالإجمال 65 إلى 75 بالمئة من إيرادات الدولة.

تشوّه حصص الأرز والطحين والفول وزيت الطهي النشاط الاقتصاديّ أيضاً. فوزارة التجارة تتمتّع بحق حصريّ في استيراد المنتجات الغذائيّة التي تدخل في السلة. وتمتلك الوزارة 36 صومعة ضخمة لتخزين الشعير والقمح. ولديها نحو ثلاثة

آلاف شاحنة لتوزيع السلع. وكل ذلك يكبت الطلب على الزراعة المحليّة ويثبط أنشطة التخزين والتوزيع في القطاع الخاصّ. ولإبقاء المزارعين - ومعظمهم من الشيعة - في مزارعهم، لجأت الحكومة إلى مزيد من الدعم، ببيع البذار والأسمدة والمبيدات الحشريّة بنحو ربع تكلفتها.

بعد ظهر أحد الأيام المزدحمة بالمواعيد في أواخر أيار/مايو، امتدّ اجتماع للموازنة مع ديفيد أوليفر أكثر من ساعة، بعد أن كنت قد حدّدت له خمس عشرة دقيقة.

أوضح لي، " أصبح إعداد الموازنة المركزيّة فوضوياً لأنّ البعثيّين خرّبوا الإجراءات الماليّة المألوفة". وبسط مخطّطاً قضيبياً على الطاولة الرخاميّة لإيضاح النقطة التالية: "يمكننا القول إنّ نحو 8 بالمئة من نفقات الحكومة توجّه من خلال وزارة الماليّة".

قلت، "ذلك جنون. أين تذهب بقيّة المصروفات"؟

"يبدو أنّ الغالبيّة العظمى من النفقات الحكوميّة تتحكّم بها مكاتب منوّعة مرتبطة بالرئاسة... وبمحاسيب صدّام المختارين. كما أنّ الموازنة كانت سرّاً من أسرار الدولة في عهد صدّام - على غرار الروس. ولا يمكننا إيجاد سجلات مفيدة عن هذا الإنفاق الضخم من خارج الموازنة".

قال بيتر بعد ظهر أحد الأيام عندما كنت أتأمّل في عمل فريقه، "إنّ صدّام ليس خبيراً اقتصادياً".

قلت مازحاً وأنا ألتقط تقريراً مطبوعاً آخر، "بدأت أشعر أنّكم تتألّبون عليّ".

لتغطية المصروفات الحكوميّة، وكانت في التسعينيّات تفوق الإيرادات كثيراً، كان صدّام يلجأ إلى طباعة النقود. وفي نهاية 2002، فاق التضخّم 100,000 بالمئة وبلغت نسبة البطالة 50 بالمئة. ووجّه التضخّم المفرط ضربة شديدة للطبقات الوسطى والموظّفين المدنيّين. وهبطت قيمة الدينار العراقيّ هبوطاً دراماتيكيّاً.

قال، "إنّنا بحاجة ماسّة إلى وضع الأموال بين أيدي العراقيّين العاديّين لتحريك عجلة الاقتصاد".

كان محقّاً. لكنّ السؤال كيف يمكن القيام بذلك؟

تلك مهمّة معقّدة لأنّ قدرات وضع الموازنات في الوزارات العراقيّة محدودة جداً، وليس هناك في الواقع نظاماً مصرفيّاً لتوزيع الأموال. لذا ركّزنا في البداية على الموظّفين الحكوميّين، أشخاص مثل العاملين في مستشفى الأطفال. قدّرنا أنّ هناك نحو 5.1 ملايين موظّف مدنيّ. ولم تدفع رواتبهم منذ منتصف شهر آذار/مارس. وكنّا أيضاً بحاجة إلى إيصال المال إلى مئات الآلاف من العراقيّين المحالين على المعاش الذين لم يتقاضوا شيئاً منذ أشهر.

فيما كان بيتر وزملاؤه يتعمّقون في بحث المسألة، وجدوا نظام دفع فوضويّ جدّاً للموظّفين المدنيّين. فقد دُمّر كل اتساق كان موجوداً في سلالم الرواتب على مرّ السنين عن طريق شبكة من اتفاقات الدفع الخاصّة الموازية للرواتب الحكوميّة الرسميّة. وكانت هذه عبارة عن "مكافآت" على الأداء في بعض الأحيان. وبعضها مكافآت لمساعدة كبار البعثيّين. وبعضها رشاوى مقنّعة بقناع العمولات.

اتفقنا على أنّه لا يمكننا تأخير الرواتب حتى نرشّد نظام الأجور. وكان علينا التحرّك بسرعة. لذا طلبت منهم أن يأتوني بخطّة بسيطة لبدء دفع رواتب الموظّفين الحكوميّين بسرعة فيما نعمل مع العراقيّين على تصميم نظام رشيد للرواتب. وفي 18 أيار/مايو، وافقت على سلّم دفع مبسّط مكون من أربع درجات لملايين الموظّفين المدنيين. ورفعت معاشات التقاعد الحكوميّة إلى 20 دولاراً، بعد أن كانت تعادل دولارين.

قلت، "إنّه حلّ تقريبيّ وجاهز. لكنّه أفضل من ألا نفعل شيئاً وأن نترك هؤلاء الناس خالي الوفاض".

أجرينا تحريفاً في سلّم الأجور لمنح الدرجتين الدنيين مزيداً من المال وإنقاص القليل من الدرجة العليا. وبلغت رواتبنا الشهريّة بالإجمال 170 مليون دولار. وذلك سيساعد في حفز الاستهلاك. في هذه الأثناء بدأنا دراسة مهنيّة عاجلة بالاشتراك مع خبراء عراقيّين وأجانب للتوصّل إلى سلّم رواتب حديث متعدّد الدرجات.

نبّهني ديفيد قائلاً، "لن يكون دفع الرواتب بالأمر السهل".

وكان الأمر كذلك.

* * *

كنّا بحاجة إلى سجلات الموظّفين، وكان من الصعب الحصول عليها في بعض الوزارات، ولم تكن متوفّرة في وزارات أخرى، ومعظمها محشوّ. ويجب دفع الرواتب والمعاشات نقداً، لكن بما أنّ هناك نقصاً في الدينار العراقيّ، اضطررنا إلى الدفع بالدولار الأميركيّ. وكان علينا توفير الأمن لنقل مئات الملايين من الدولارات وتوزيعها في كل أنحاء بلد لا يزال غير آمن من الإرهابيّين والمجرمين. وفي 24 أيار/مايو، قمنا بتسليم الدفعات الأولى إلى الموظّفين الحكوميّين بحراسة قوّات الائتلاف.

كان جهدنا التالي الذي يستهدف تنشيط الاقتصاد هو استكمال الاتفاق الذي توسّطته مع الأمم المتحدة لشراء محصول الشعير. وقد بدأ بالفعل حصد الحبوب في الجنوب، وسنواجه المزارعين الغاضبين، ومعظمهم من الشيعة، عما قريب إذا لم نتصرّف بسرعة.

قالت روبين رالف عندما اجتمعت بفريقها، "بعد أن حرّرنا بعض الأموال العراقيّة من الأمم المتحدة، فإنّنا نوصي برفع السعر إلى 105 دولارات للطن الواحد".

قلت لهم، "لنقم بذلك".

الشراء ثانية بهذا السعر يتيح لنا ضخّ 150 مليون دولار أخرى في الاقتصاد فيما نبدأ بالتحرّك نحو أسعار السوق.

وفي هذه الأثناء كنت أبحث عن طرق أخرى لتنشيط الاقتصاد. فأجبرتني الأخبار الاقتصاديّة السيّئة المتلاحقة في 31 ايار/مايو على وضع غرائزي الاقتصاديّة المتحفظة جانباً. طلبت من فريق ماكفيرسون أن يأتي بمشاريع إنفاق "من نوع مشاريع إدارة مشاريع الأعمال". وسرعان ما أعلنّا عن برنامج تنشيط كبير في برنامج للأعمال العامّة الطارئة بقيمة 100 مليون دولار.

في الأسابيع التالية، وضع وزير الري بالوكالة محمد ضاري الشبلي، وكبير مستشاري سلطة الائتلاف المؤقّتة جين ستاخيف خطّة لإعادة تأهيل نظام القنوات في الجنوب الشيعيّ وتوفير العمل للأهالي هناك. وسينشر البرنامج أيضاً الإرادة الطيّبة والأموال المحتاج إليها بشدّة في أوساط الجنود المسرّحين - وهو من نوع العمليّات المدنيّة التي تصوّرها مكتب إعاة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة.

كانت شبكة القنوات القديمة التي تربط بين نهري دجلة والفرات في حالة سيّئة

لأنّ صدّام منع العمل في القنوات كأحد العقوبات الوحشيّة الكثيرة التي فرضها على الشيعة في التسعينيّات. وسرعان ما امتلأت بالطمي. وتحوّلت التربة الطميّة الخصبة عادة إلى صحراء. وعندما زرت الوزارة، أبلغني جين والوزير أن بوسعهما استخدام "عشرات الآلاف من الرجال" لتنظيف القنوات بالرفوش والمعاول.

قال جين، "إنّنا بحاجة إلى 20 مليون دولار فقط للرواتب".

ظننت أن الوزير حبس أنفاسه. ففي عهد صدّام لم يكن الوزير يطلب المال، وبخاصّة لاستخدام العمّال الشيعة.

قلت، "قم بذلك". لكن من أين سأجد المال اللازم.

في الطريق إلى السيّارة، أشار الوزير إلى قفصين معدنيّين صدئين في الباحة.

أوضح لي، "هنا كان سلفي البعثيّ يلقي المسؤولين المتمرّدين، أو الذين لا يعجبونه. لقد كان من المفضّلين لدى صدّام".

تصوّروا بلداً يمتلك فيه وزير الري زنزانات خاصّة به.

في الأشهر الثلاثة التالية، نظّف المشروع 20,000 كيلومتراً من القنوات وخلق أكثر من 100,000 فرصة عمل - وساعد في إكساب الائتلاف احترام الشيعة المعتدلين.

وضع بيتر ومستشاروه الاقتصاديّون أيضاً برنامجاً قوياً لإعادة الخدمات الأساسيّة في العراق بأسرع ما يمكن. وأفاد بأنّ هدفه، "رفع المعايير القياسيّة فوق المستويات التي كانت سائدة قبل الحرب". وافقت على رفع الإنفاق على الرعاية الصحيّة بنسبة 3,200 بالمئة، ورفعت الرواتب الشهريّة للأطباء 800 بالمئة، وأمرت بشراء 22 مليون جرعة لقاح للأطفال وتوزيعها.

أبلغت كبار المستشارين في سلطة الائتلاف المؤقّتة أنّ علينا العمل أيضاً على العجز التعليميّ. لذا وضعنا هدف إعادة تأهيل ألف مدرسة وتوزيع أكثر من مليون طقم أدوات للمدارس بحلول 30 أيلول/سبتمبر.

رفعنا أيضاً رواتب المعلّمين إلى 150 دولاراً في الشهر، بعد أن كانت تعادل 3

دولارات، وبدأنا بتطهير الكتب الدراسيّة والمناهج من الدعاية البعثيّة. ويعني ذلك طباعة أكثر من خمسة ملايين كتاب قبل أن تفتح المدارس في تشرين الأول/أكتوبر.

في هذه الأثناء، حدّد خبراء سلطة الائتلاف المؤقّتة ومقاوليها عشرات المشروعات الملحّة لتحسين نظم المياه، والاتصالات، والموانئ، والكهرباء. قبل الحرب، كان العراق يولّد نحو 4,000 ميغا واط من الكهرباء، على الرغم من أنّ الطلب يقدّر بنحو 6,000 ميغا واط على الأقلّ. وقد حجب صدّام هذا النقص لمدة سنوات بسرقة الطاقة من المقاطعات لمنح بغداد 16 ـ 18 ساعة من التغذية الكهربائيّة في اليوم. وعرفت في ليلتي الأولى في بغداد أنّ العراق بأكمله يولّد 300 ميغا واط فقط، أي ما تحتاج إليه بلدة صغيرة في أميركا.

توقّع بيتر جيبسون، خبيرنا الكهربائيّ، "أن نتمكّن مع بعض الحظّ من زيادة إنتاج الكهرباء بمقدار عشرة أضعافها بحلول 4 تموز/يوليو، وأوصيت بأن نضع نصب أعيننا هدف الوصول إلى المستويات السابقة للحرب بحلول 30 أيلول/سبتمبر".

قلت له، "عليك بذلك. لكن قدّم لأوليفر تقديراً بالتكلفة المطلوبة". وهذا طلب آخر للمال.

بدأنا أيضاً العمل على نظام لنشر الطاقة الموجودة على الشبكة الكهربائيّة الوطنيّة لضمان التوزيع العادل بين المناطق،

حطّت طائرة الرئاسة في قاعدة العديد الجويّة ليلة الأربعاء في 4 حزيران/يونيو. انتقلت إلى المطار العسكريّ الضخم بصحبة السفير الأميركيّ مورين كوين. وانضمّ إلينا قائد القيادة الوسطى الجنرال طومي فرانكس، المنتظر أن يتقاعد عما قريب، والفريق جون أبي زيد، نائبه ومن سيتولّى القيادة بعده، إلينا وإلى حاشية من المسؤولين القطريّين الكبار في صفّ الاستقبال عند سلّم الطائرة. كانت الحرارة هنا في أسفل الخليج مماثلة للحرارة في بغداد، والرطوبة مماثلة لرطوبة حمّام بخار.

في الطريق من الدوحة، العاصمة، لا يمكنك ألا تلاحظ الثراء الواضح لهذه الإمارة الغنية بالنفط. كانت القصور الرخاميّة البيضاء متناثرة مثل شواهد القبور في الصحراء.

وبدا أنّ ثمة سيّارة بي أم دبليو أو رولز رويس بين كل سيّارة وأخرى. يقيم نحو 160,000 قطريّ ونحو 700,000 وافد في البلد: يؤدّي الوافدون من جنوب آسيا الأعمال الوضيعة، ويتولّى الفلسطينيّون والمصريّون التجارة، ويشرف الأوروبيّون، الذين يديرون حقول النفط والقطاع المصرفيّ، على حركة الطائرات. ونظراً لاحتياطيّات الغاز الضخمة في البلد، لا يضطرّ معظم القطريّين إلى العمل. وقد تكرّر هذا النمط صعوداً ونزولاً في الخليج. ووجدت أنّ العراقيّين من كافّة المجموعات الإثنيّة والدينيّة أكثر جلَداً وقوّة واحتمالاً. مع ذلك فإنّ القطريّين الذين التقيت بهم في اجتماعات باكرة في ذلك اليوم أظهروا موقفاً استعلائيّاً تجاه الغالبيّة العراقيّة الشيعيّة، الذين اعتبروهم مزارعين منحرفين ومضلّلين. وعندما أشرت إلى وجود طبقة شيعيّة مهنيّة قويّة في العراق، بدا الارتياب على مضيفيّ بعباءاتهم الصيفيّة الناعمة.

وفكّرت في أنّ العراق الحرّ بشعبه المتعلّم والمجدّ سيساعد في تحويل المنطقة ذات يوم.

نزل الرئيس بوش على سلّم الطائرة، وكان عائداً من اجتماع قمّة في العقبة على البحر الأحمر. بدا لائقاً وفي روح معنويّة عالية فيما شقّ طريقه أمام صفّ مستقبليه.

قال وهو يمسك بي من كتفيّ، "بريمر، كيف تثابر على عملك؟ تعال معنا إلى الفندق ودخّن بعض السيجار".

تبع كولن باول وكوندوليزا رايس الرئيس إلى سيّارته الكاديلاك المصفّحة فيما عدت إلى سيّارة السفارة في مؤخّر موكب السيّارات. وهممت بصعود السيارة عندما ركض أحد مساعدي الرئيس نحوي، "يريدك الرئيس أن تركب معه يا سيّدي".

كان عليّ أن أمشي سريعاً على طول موكب السيّارات في الحرّ الشديد.

جلست على مقعد منفرد مواجه للرئيس. وكانت كوندوليزا إلى جانبي على كرسيّ آخر، وجلس وزير الخارجيّة إلى جانب الرئيس على المقعد الخلفيّ.

أجريت أنا والرئيس حواراً سريعاً ومعمّقاً فيما تقدّمت سيّارات الليموزين والدرّاجات الناريّة بسرعة نحو فندق ريتز كارلتون على كورنيش الدوحة المبهرج.

قلت، "لنبدأ بالأمن. أخذ الوضع يتحسّن في بغداد. لكنّنا لا نزال نواجه بعض

المشاكل. العنف يأتي من ثلاثة مصادر: الناهبون، والبعثيّون المتعصّبون - الذين يشملون فدائيّي صدّام - وعناصر المخابرات شبه العسكريّة. وربما كان الإيرانيّون يلعبون دوراً أيضاً".

سأل الرئيس، "ما رأي العراقيّين في ذلك"؟

"استناداً إلى محادثاتي مع قادة العشائر الشيعيّة في الجنوب وسواهم، لا يريدون أن يعبث هؤلاء الأشخاص من إيران بالوضع في العراق".

"ماذا عن الأمن في المناطق الأخرى من البلد"؟

"لدينا عمل كثير نقوم به في منطقة غرب وشمال بغداد، موطن السنّة. هناك الكثير من الخاسرين المتألّمين. ولديّ بعض التقارير عن متطرّفين من الجزيرة العربية يأتون إلى المنطقة". بدا ذلك مفاجئاً للآخرين.

أضفت أنّ فرقتين كاملتين من الحرس الجمهوريّ، نبوخذ نصّر وعدنان، كانتا متحصّنتين شمال بغداد للدفاع في وجه الهجوم المتوقّع لفرقة المشاة الأميركيّة الرابعة القادمة من الشمال عبر تركيا، وهو الهجوم الذي لم يتحقّق لأنّ الأتراك لم يمنحوا الإذن لهذه القوّات بعبور البلد. وقد قُصفت دروع العدوّ، لكنّ معظم القوّات العراقيّة تفرّقت في القرى السنيّة مثل تكريت وسامرّاء والفلّوجة - وبغداد. "علينا بذل المزيد لتعقّبهم".

سأل بوش، "كيف تجد الوضع الإجماليّ في العراق"؟

أجبت، "إنّني متفائل لسببين، سيّدي الرئيس. أولاً يوجد في العراق موارد ممتازة، وكثير من الماء، وهو خصب، إلى جانب الاحتياطات النفطيّة الضخمة. والعراقيّون شعب ماهر ونشيط".

ورويت له قصّة زيارتي إلى مصفاة الدورة النفطيّة.

أضفت قائلاً، "بالمقابل، من الصعب علينا أن نفهم مقدار التحطّم النفسيّ للشعب العراقيّ. فهذا هو الانهيار الأكثر دراماتيكيّة لأي نظام منذ عقود. وقد تسلّم صدّام السلطة لمدّة تبلغ تقريباً ثلاثة أضعاف المدّة التي حكم فيها هتلر. ولم يشهد معظم العراقيّين تجربة التفكير الحرّ. وهم لا يكادون يدركون مفهوم الحريّة، لكنّهم يريدوننا أن نبلغهم ما يجب عمله".

سألني، "هل سيتمكّنون من إدارة بلد حرّ. بعض القادة السنّة في المنطقة يشكّكون في ذلك. إنّهم يقولون، 'كل الشيعة كاذبون'. ما هو انطباعك"؟

"لا أوافق على ذلك. لقد التقيت بعدد من الشيعة المخلصين والمعتدلين، وأنا واثق من أنّ بوسعنا التعامل معهم".

"ماذا عن الاقتصاد"؟

"المشكلة الأكثر إلحاحاً هي البطالة. ونحن نعتقد أنّها تبلغ 50 بالمئة، لكن من يعرف حقّاً؟ كما أنّ الشعب العراقيّ فتيّ، حيث نصفه تقريباً دون التاسعة عشرة. وذلك مزيج متفجّر".

أوضحت أنّه كان يوجد في العراق اقتصاد ستالينيّ يعاني من خلل وظيفيّ. علينا إيجاد أنشطة منتجة تستحدث فرص عمل. وأبلغت الرئيس أنّني أنوي الإعلان عن برامج الأعمال الطارئة في وقت لاحق هذا الأسبوع. وعلينا على المدى الطويل مساعدة العراقيّين في تحويل الصناعات العسكريّة إلى مشاريع مدنيّة. ولا شكّ في أنّ الفساد يشكّل خطراً كبيراً.

قال، "قرأت تقريراً أنّ هناك 150,000 متقاعد محال على المعاش لم يتقاضوا رواتبهم".

"الرقم أعلى من ذلك بكثير في الواقع، سيّدي الرئيس. لكنّنا نعمل على الدفع لهم".

"ماذا عن إنشاء جيش وشرطة عراقيّين جديدين"؟

"ذلك أولى أولويّاتنا. لكنّ الجنود السابقين غير ملائمين أو غير مدرّبين على عمل الشرطة". وأضفت بأنّ مفوّض الشرطة السابق في نيويورك برنارد كيريك قد وصل للتوّ كمستشاري للشرطة العراقيّة. ولديه خطط لإقامة قوّة شرطة محترفة. "سنبدأ بالتدريب الأساسيّ خلال ثلاثة أسابيع". وأضفت بأنّنا سنجنّد الكتيبة الأولى للجيش العراقي.

أبلغت الرئيس أيضاً بأنّ إنتاج النفط يعود إلى ما كان عليه ببطء. "إنّنا ننتج 700,000 برميل في اليوم. ويجب أن نتمكّن من البدء بالتصدير في الأسبوع القادم من خلال خطّ الأنابيب التركيّ. ويمكن أن تبدأ ناقلات النفط بالمجيء إلى الموانئ الجنوبيّة عما قريب".

توقّف موكب السيّارات في الموقف السفليّ لفندق ريتز كارلتون، بين أكياس القمامة وحاوياتها.

قال الرئيس مازحاً، "ابقَ معي وسترى الجانب السفليّ لأفضل الفنادق في العالم".

في الصباح التالي، على مائدة الفطور في جناح الرئيس، قدّم الجنرال فرانكس تقريراً موجزاً عن المشكلات الأمنيّة في شمال وغرب بغداد. انضمّ باول ورايس وكبير موظّفي البيت الأبيض، أندي كارد، إلينا حول طاولة مستطيلة.

قال فرانكس، "سيّدي الرئيس، علينا، كما شدّدت أمام الوزير رامسفيلد، أن نبقي مستوى القوّات على حاله للوفاء باحتياجاتنا".

وباستخدام خريطة أشار إلى مناطق في الجنوب تتمركز فيها قوّة جديدة للائتلاف بحجم فرقة تحت قيادة بولونيّة وتضمّ جنسيّات أخرى.

قلت، "لست خبيراً عسكريّاً سيّدي الرئيس، لكنّني أعتقد أنّ علينا توخّي الحذر في تقدير قيمة القوّات غير الأميركيّة. فهدفنا هو تجنّب أي تدهور في قدرتنا القتاليّة الإجماليّة". قد تبدو قوّات حلف وارسو السابق جيّدة على الورق، لكنّها ليست متدرّبة أو مجهّزة كالقوات الأميركيّة أو البريطانيّة.

"من المهمّ في المقام الأول أن نحافظ على قوّة كافية للتعامل مع أي خصوم في العراق الجديد". وكنت أفكّر في البعثيّين غير النادمين والجهاديين الإسلاميين والإيرانيّين المتطفّلين. وقلت، "ما زالنا نواجه بعض القتال الشديد، وبخاصة في منطقة وسط بغداد وشمالها. لقد فقدنا جنديّاً من الكتيبة المجوقلة 82 بالأمس في دوريّة بمدينة الفلّوجة".

بقي الوزير باول صامتاً مستغرقاً في التفكير في معظم أوقات النقاش. ونحن نعرف ونحترم أحدنا الآخر منذ ثلاث سنوات - منذ أن كان قائد الجيش الأميركيّ الخامس في أوروبا في أثناء الحرب الباردة وكنت السفير الأميركيّ في هولندا. فقال الآن، "بعض الافتراضات يا جيري: لنفترض الحالة المثلى في الأشهر القليلة القادمة وأنّنا حصلنا على حكومة تمثيليّة في العراق، تضمّ غالبيّة شيعيّة. هل سيتمّ تطبيق الشريعة الإسلاميّة، كما هو الحال في نيجيريا وباكستان"؟

قلت، "سيّدي الوزير، إنّني أعرف أنّ الشريعة يمكن أن توجد جنباً إلى جنب مع القانون العلمانيّ الغربيّ كما هو الحال هنا في قطر، طالما بقيت الشريعة محدودة بالقضايا العائليّة".

فسأل كولن، "ما هو سيناريو أفضل حالة لديك للعام المقبل"؟

قلت، "يمكن أن نضع الدستور خلال عام، وأن نجري انتخابات ديمقراطيّة إلى حدّ ما. لكن من الصعب جدّاً النجاح في ذلك الإطار الزمنيّ".

كانت كوندوليزا رايس تدوّن الملاحظات. "هل يمكن أن يكون في الانتخابات العراقيّة عتبات تصويتيّة يجب أن تحقّقها الأحزاب لكي تمثّل في البرلمان، كما هو الحال في بعض البلدان الأوروبيّة مثل ألمانيا"؟ وكانت تفكّر في طرق تجنّب انقسام البرلمان العراقيّ إلى فئات متشاحنة.

قلت، "آمل ذلك بالتأكيد. إنّه من طرق تحسين فرص التوصّل إلى بيئة سياسيّة مستقرّة".

"رويدك يا جيري"، نبّهني الرئيس قبل أن يغادر لتحيّة الجنود في معسكر الصالحيّة القريب.

عندما حطّت طائرتي في بغداد بعد ظهر ذلك اليوم، توجّهت على الفور لحضور سلسلة اجتماعات مع الفريق الاقتصادي بشأن أزمة الدينار التي تلوح في الأفق. ولم تكن كلمة أزمة مصطلحاً قويّاً جدّاً، على الرغم من الإفراط في استخدامها في مقر قيادة سلطة الائتلاف المؤقّتة. فعلى الرغم من قيام صدّام بطبع العملة بصورة عشوائيّة، لم يكن هناك ما يكفي من النقود للوفاء بحاجات البلد. وداعاً للتمهّل.

كانت معضلة الائتلاف هي أنّنا ندفع نفقات الحكومة العراقيّة، أي عدّة مئات من ملايين الدولارات في الشهر. وكان ذلك يأكل من الثقة المتدنّية أصلاً بدينار "صدّام" - يحمل صورة الدكتاتور - الذي يشكّل العملة الرسميّة في جنوب العراق منذ حرب الخليج الأولى. وكانت مشكلة النقود التي تواجهنا معقّدة لأنّ دينار صدّام لا يأتي إلا في فئتين: ورقتي 250 و10,000 دينار. وذلك يشبه محاولة إدارة الاقتصاد بما يكافئ أوراق العشرة سنتات والخمسة دولارات وفقاً لأسعار الصرف السائدة.

ثمة تعقيد آخر يتعلّق بالأكراد. عندما انشقّوا عن العراق في سنة 1991 وأقاموا منطقة كردستان المستقلّة ذاتياً، واصل الشمال استعمال النقود العراقيّة السابقة التي تدعى الدينار السويسريّ لأنّ شركة سويسريّة طبعته. وقد هبطت قيمة دينار صدّام كثيراً أمام الدينار السويسريّ ومقابل كل العملات العالميّة لأنّ صدّام كان يعمد إلى طباعة العملة لتغطية العجز. مع ذلك أعلنتُ منذ البداية بأنّ الائتلاف يعترف بهذين الدينارين كعملة قانونيّة للعراق. وكنت أعتقد أنّ من الضروريّ أن يثق العراقيّون بعملتهم كمستودع للقيمة.

نشبت الأزمة الأخيرة جزئيّاً عن تدفّق المياه من الأنابيب المتفجّرة إلى خزائن المصرف المركزيّ عند نهاية الحرب. وقد أدّى ذلك إلى تلف مليارات الدنانير العراقيّة. وقد صعّب نقص الدنانير على الائتلاف التوقّف عن استخدام الدولار لدفع رواتب الموظّفين المدنيّين والمحالين على المعاش، وهي أكبر مصاريفنا المتكرّرة. لكن ليس بوسعنا طباعة المزيد من دنانير صدّام نظراً لفقدان - أو سرقة - ألواح طبع ورقة العشرة آلاف دينار. ونظراً لأنّ الناس تشتبه في أنّ الكثير من أوراق العشرة آلاف دينار مزوّرة، لم تكن الأوراق من هذه الفئة تُقبل سوى بنحو 70 - 75 بالمئة من قيمتها الاسميّة.

كان يوجد لدينا ألواح ورقة المئتين وخمسين ديناراً. واقترح اقتصاديّونا أن نطبعها ونعرض صرفها بالقيمة الاسميّة لورقة العشرة آلاف لدعم مصداقيّة ورقة العشرة آلاف دينار. لذا أعطيت التصريح بطباعة أوراق جديدة من فئة 250 ديناراً على مضض. وبما أنّ مرسوم اجتثاث البعث يحظر العرض العامّ لصورة صدّام، كان عليّ أن أمنح نفسي تنازلاً لطباعة أوراق "صدّام".

لكن كلما مرّ يوم وطرح المزيد من الدولارات في الشارع، تراجعت ثقة الشعب بدينار صدّام.

وتصاعدت الأزمة في أواخر أيار عندما بدأ سعر صرف الدينار يتقلّب كثيراً أمام الدولار. ولا شكّ في أنّ بعض التقلّب يرجع إلى المتلاعبين بالعملة وإلى سهولة تزوير ورقة 10,000 دينار من دنانير صدّام. أياً يكن السبب، فإنّ التقلّب الحادّ في العملة يجعل إعداد موازنة الحكومة، وموازنات الشركات الخاصّة أيضاً، صعباً جدّاً. وكنّا نعلم أنّ الارتياب في العملة سيزيد من صعوبة اجتذاب الاستثمارات الأجنبيّة التي يحتاج إليها البلد بشدّة.

* * *

قدم بيتر ماكفيرسون لرؤيتي بعد الاجتماع مع مستشاريه الماليّين الكبار. وقال، "إننا أنا وزملائي نتوقّع الآن الانهيار التامّ لدينار صدّام".

هززت رأسي لسماع هذه الأنباء الكئيبة. فالعملة العراقيّة التي لا قيمة لها هي آخر ما نحتاج إليه. وسيكون لذلك عواقب اجتماعيّة وسياسية كبرى لأنّه سيمسح ما تبقّى من مدّخرات ملايين العراقيّين. وقال بيتر إنّ الانهيار قد يفرض دولرة الاقتصاد بشكل رسميّ.

أجبت قائلاً، "سيكون ذلك بمثابة الكارثة". فسيرسل رسالة مدمّرة إلى العراقيّين بأنّ الولايات المتحدة تعتبر العراق ملحقاً بأميركا وأنّ الاحتلال دائم. "لا يمكننا السماح بذلك".

بعد كثير من الأخذ والردّ، قرّرنا أن على الائتلاف إدخال عملة جديدة واحدة تستخدم في كل أنحاء العراق، بما في ذلك القطاع الكرديّ. واتفقنا أيضاً على أن نسمح بتعويم الدينار العراقيّ الجديد بحريّة أمام العملات العالميّة، بعد تثبيت سعر الصرف الابتدائيّ للدينار القديم، وبالتالي نتخلّص من الفساد الذي شجّعت عليه أسعار الصرف المتعدّدة أثناء حكم صدّام.

أبلغت كبار مستشاريّ المجتمعين ذات صباح قائظ في حزيران/يونيو، "سيكون ذلك عملاً هائلاً، غير مسبوق في زمن الحرب. لكن ليس لدينا خيار. إما ذلك وإما دولرة الاقتصاد بأكمله".

المشكلة الأولى التي تواجهنا هي معرفة حجم المال المتداول بالفعل. فأرقام المصرف المركزيّ غير منتظمة ولا يمكن الركون إليها في معظم المسائل. وليس لدينا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأنّها أفضل في هذا المجال. كنّا نقدّر أنّ هناك ما يعادل نحو 4 ـ 5 مليارات من دينارات صدّام والدينار السويسريّ في الشوارع والأسواق وتحت الفرش. واستناداً إلى هذه الحسابات، اعتقدنا بأنّ علينا طباعة 2,200 طن من الدنانير العراقيّة الجديدة وتوزيعها وجمع نحو 2,800 طنّ من الدنانير القديمة وإتلافها، وهو تقدير تبيّن أنّه متدنّ جداً.

كان الوضع الأمنيّ يشغل حيّزاً كبيراً من تفكيرنا. ففي هذا الوقت، بعد مضيّ أكثر من شهر قليلاً على قدومي، كانت الهجمات على قوّات الائتلاف بنيران الأسلحة الصغيرة وحتى بقذائف الآر بي جي، آخذة في التصاعد على الرغم من أنّها متفرّقة. قبل الغزو، أطلق صدّام سراح عشرات الآلاف من المجرمين العاديّين ـ مغتصبين وقتلة

ولصوص. وبدأت العصابات المسلّحة في الشوارع تثير المشاكل. وستزيد الهجمات الإجراميّة على المصارف في أثناء توزيع الدنانير الجديدة التحدّي الذي يواجه إنجاز تبديل العملة.

أبلغت كبار الموظّفين بأنّ "هذه مهمّة صعبة بكل المقاييس. فالعراق بلد يفتقر إلى نظام مصرفيّ فعّال، وإلى خدمات الهاتف، والطرق رديئة، والأمن أسوأ. كما أنّ علينا التخطيط بسريّة لتجنّب إحداث مزيد من الاضطراب للعملة".

عقد ماكفيرسون مباحثات سريّة مع عدّة شركات طباعة بشأن تكلفة طباعة العملة الجديدة وتاريخ تسليمها. فأبلغنا أنّها تستغرق ثلاثة أشهر على الأقل منذ اتخاذ القرار إلى بدء تسليم العملة الجديدة. ولم يكن أمامنا أي يوم نضيعه.

قلت لماكفيرسون، "لنبدأ هذا الأمر".

في 21 حزيران/يونيو، ركبت، بصحبة وفد عراقيّ، طائرة سي ـ 130 من مطار بغداد في رحلة استغرقت 90 دقيقة إلى عمّان، الأردن، لحضور المنتدى الاقتصاديّ العالميّ. وكما قلت في رسالة إلكترونيّة إلى ابنتي في الليلة السابقة، هذا الحدث "تجمّعٌ كبير يلتقي فيه كل السياسيّين ورجال الأعمال الجادّين معاً ويبدون جادّين في أثناء التفكّر مليّاً في قضايا جادّة".

وفي عمّان انضممت إلى كولن باول في اجتماع خاصّ مع الملك عبد الله الثاني في مكتبه الشخصيّ. كانت الغرفة مزيّنة بنماذج الدبّابات، والجدران تعرض رفوفاً من البنادق والسيوف والخناجر، وهو ما يعكس مهنته السابقة كقائد للقوّات الخاصّة.

قال الملك، "السيّد الوزير، سعادة السفير، إنّني شديد الاهتمام في كيفيّة المساعدة التي يمكن أن يقدّمها الأردن لكم في الشؤون الأمنيّة".

لقد ساعدنا الأردن، وهو دولة سنيّة ذات غالبيّة فلسطينيّة، كثيراً في أثناء الغزو، حيث سمح لقوّات الائتلاف الخاصّة العمل من أراضيه. وقبل يومين في بغداد، تناولتُ الغداء، بطلب من الملك، مع رئيس المخابرات الأردنيّة ورئيس محطّة وكالة الاستخبارات المركزيّة لبحث التعاون في تدريب قوّة الشرطة العراقيّة الجديدة والتعاون العراقيّ الأردنيّ للسيطرة على الحدود.

عندما راجعنا تلك المحادثات، وجدت أنّ الملك متقبل للفكرة، لكنّه ليس جاهزاً بعد لإلزام نفسه وبلده في علاقة أمنيّة. شكرتُ الملك على عرضه وقلتُ إنّنا سنعاود الاتصال.

ومن عمّان توجّهت أنا وكولن باول بالسيّارة إلى الجانب الأردنيّ من البحر الميت.

قال باول مبتسماً، "هل تعلم أن دونالد رامسفيلد اتصل بي في أوائل أيار/مايو قبل أن يعلن الرئيس عن تعيينك".

أجبت فيما تقدّمت السيّارة المكيّفة على الطريق المنحدرة الملتويّة عبر سراب الحرارة، "أبلغني أنّه سيعرض اسمي عليك وعلى كوندوليزا وجورج تنيت ونائب الرئيس قبل التوجّه إلى الرئيس".

اعترف كولن قائلاً، "حاولت أن أحافظ على فتور صوتي على الهاتف، لكن عندما أقفلت السمّاعة صحت مغتبطاً على الفور". وحرّك يده لمحاكاة إيماءته. "اعتقد الأشخاصُ الموجودون خارج مكتبي أنّني ربحت اليانصيب".

شعرتُ بالارتياح عندما علمت أنّني أحظى بدعم مسؤول آخر من بين كبار أعضاء مجلس الأمن القوميّ.

في خيمة كبيرة إلى جانب مياه البحر الميت الرماديّة، أبلغتُ الحضور أنّ الهدف الاستراتيجيّ للائتلاف هو فتح الاقتصاد العراقيّ على العالم، وذلك ما أصبح ممكناً بعد رفع عقوبات الأمم المتحدة. وشدّدت على الأهميّة التي نعلّقها على تشجيع القطاع الخاصّ العراقيّ، والاستثمارات الأجنبيّة التي استبعدها صدّام. "إنّ إنشاء اقتصاد نشيط في العراق لن يكون سهلاً، مثلما ينطوي إنشاء مناخ سياسيّ مليء بالقوّة والنشاط على الكثير من التحدّيات".

ذكّرت الحاضرين بأنّ العراق تحت حكم صدّام تعرّض للسحق عن طريق "تخطيط الدولة العسكريّ الخاطئ والسرقة الصريحة". وأنّ البطالة بلغت 50 بالمئة قبل الحرب. لكن كما أبلغت الرئيس في الدوحة، فإنّ مستقبل العراق الاقتصاديّ ليس ميؤوساً منه. وشدّدت على أنّ البلد يمتلك احتياطيّات واسعة من الموارد البشرية. "وفي أثناء الوقت القصير الذي أمضيته في العراق، تأثّرت مراراً وتكراراً بالقدرات التقنيّة

الاستثنائيّة التي يمتلكها العراقيّون العاملون في الحكومة والصناعة. إنّهم بحاجة إلى الفرصة فقط لاستغلال هذه المهارات في عمل منتج. وسنمنحهم تلك الفرصة".

وختمت بتذكيري القادة الدوليين المجتمعين "بأن من المسلم به أن الحريتين السياسية والاقتصادية تسيران جنباً إلى جنب".

في يوم الاثنين، 17 تموز/يوليو، اتخذنا أول خطوتين رئيسيّتين في برنامجنا لإصلاح الاقتصاد على المدى الطويل. فقد أعلنت بأنّ العراق سيبدأ بإبدال العملة الجديدة بكل الدنانير القديمة خلال فترة الأشهر الثلاثة التي تبدأ في 15 تشرين الأول/أكتوبر. ووقّعت أيضاً على قانون إنشاء أول مصرف مركزيّ عراقيّ مستقلّ حقّاً، وهو مؤسّسة مماثلة لبنك الاحتياط الفيدراليّ الأميركيّ وأداة اقتصادية مهمّة في أي بلد حديث يتمتّع بالاستقرار.

الفصل الرابع

الرقصة السياسيّة

❑ **بغداد**

صيف 2003

فيما كان خبراؤنا يكافحون لوضع خطط إصلاح الاقتصاد العراقيّ، كان فريق آخر في سلطة الائتلاف المؤقّتة يعمل جاهداً لبدء عمليّة الإصلاح السياسيّ.

صوّت مجلس الأمن الدوليّ في 22 أيار/مايو على رفع العقوبات عن العراق التي فُرضت على نظام صدّام في سنة 1990. ودعا قرار مجلس الأمن الدوليّ 1483 الائتلاف إلى العمل مع الممثّل الجديد للأمين العامّ للأمم المتحدة "لتسهيل العمليّة التي تؤدّي إلى حكومة عراقيّة تمثيليّة معترف بها دوليّاً"، وقد أطلق القرار عليها اسم "الإدارة العراقيّة المؤقّتة".

أبلغت سكوت وريان بعد ظهر يوم قائظ، "هذا القرار يترك مجالاً كبيراً للتذبذب".

فوجود ممثّل خاص للأمم المتحدة في بغداد يمكن أن يعقّد مهمّة إقامة إدارة مؤقّتة. فاحتمالات قيام العراقيّين بتأليب الائتلاف والأمم المتحدة أحدهما ضدّ الآخر تثير القلق. لذا بدأنا بتنقيح استراتيجيّتنا السياسيّة. ثمّ قرّرنا اختبارها على إبراهيم الجعفري، القائد الشيعيّ لحزب الدعوة الإسلاميّ. زرناه في مدينة كربلاء.

في أثناء توجّهنا بالسيّارة إلى جنوب بغداد، مروراً بالقرى الزراعيّة السمراء، بحثنا خطّتنا الناشئة.

شعرت أنّ علينا إنشاء الإدارة العراقيّة المؤقّتة بسرعة لنظهر للعراقيّين بأنّ الائتلاف جادّ بشأن الإصلاح السياسيّ ومنحهم مسؤوليّة مبكّرة عن حكم أنفسهم. لكن يجب أن تكون الإدارة العراقيّة المؤقّتة ممثّلة لكافّة العراقيّين. وكنت قد أبلغت مجموعة السبعة ("المنفيّين") بأنّهم لا يفون بالمطلوب. فالعراقيّون يريدون تمثيلاً أوسع. كذلك يريد الرئيس. وهو ما تسعى إليه الأمم المتحدة أيضاً.

لكنّني أريد من ائتلافنا، لا من الأمم المتحدة ـ بأجنداتها السياسيّة الضبابيّة ـ أن يتولّى قيادة دفع هذه العمليّة إلى الأمام.

إذا استطعنا الضغط على مجموعة السبعة لتوسيعها إلى مجموعة أكثر تمثيلاً تضمّ نحو ثلاثين شخصاً بأسرع ما يمكن، فإنّ بوسع الائتلاف تسمية الهيئة الموسّعة "الإدارة المؤقّتة" بصورة رسميّة، ومنحها سلطة وزاريّة بسرعة.

لكنّني قلت في أثناء تقدّمنا، "علينا أن نضع خطّة جيّدة على المدى الطويل أيضاً".

وسيستغرق ذلك وقتاً طويلاً.

على غرار المجال الاقتصاديّ، ألحق الحكم العراقيّ السيّئ ضرراً كبيراً بالهياكل السياسيّة. ولن يتمّ إصلاح ذلك بين ليلة وضحاها. فقد شوّه الطغيان طوال ثلاثين عاماً الإدارة المدنيّة والقضاء، وكل مظهر من مظاهر الحكم التمثيليّ. وكانت الانتخابات وحكم القانون ادعاء زائفاً.

العراق بحاجة إلى دستور جديد، يكتبه العراقيّون، ليحل محلّ الوثيقة البعثيّة الزائفة. وأعتقد أنّ الدستور الحديث ضروريّ لتعريف مجموعة من الحدود للنظام السياسيّ. ولا يمكن أن تضمن أي وثيقة بمفردها مستقبل العراق. لكن الدستور الجيّد يمكن أن يساعد في صياغة الحياة السياسيّة للبلد. فهو يقدّم الزواجر والضوابط والتوازنات الضروريّة في النظام السياسيّ. فبتثبيت حقوق المواطنين وواجباتهم الأساسيّة في القانون، وتحديد العلاقات بين أهل العراق ومناطقه، يمكن أن تساهم الوثيقة مساهمة كبيرة في استقرار البلد.

وافق كافّة العراقيّين الذين استشرناهم على أنّ الدستور الجديد حيويّ. وأشار معظمهم إلى دستور البلد الأصليّ عام 1925 الذي تمّ تبنّيه في ظل البريطانيّين. ثمّ

أعدّت مجموعة منتقاة تضمّ نحو مئة رجل - من السنّة بمعظمهم - الوثيقة التي أقرّت في استفتاء عامّ. لكن تكرار هذه التجربة الآن بطريقة تمثيليّة يعني تعبئة طيف واسع من العراقيّين الأكفاء. وكنّا نأمل في أن يشجّع هؤلاء على إثارة نقاش وجدال واسع في أوساط عناصر الفسيفساء السكّانيّة في العراق. وسيضعون مسوّدة دستور يوافق عليها الشعب العراقيّ من خلال التصويت. سيكون ذلك إجراء صعباً وسيستغرق وقتاً طويلاً. لكن يجب أن تكون النتيجة من صنع العراقيّين. أبلغت زملائي بأنّ الديمقراطيّة ستكون دون شكّ مختلفة عن ديمقراطيّة أميركا أو بريطانيا. لكن بما أنّ العراقيّين بحاجة إلى الوقت لتصميم نظامهم، فإنّ عمليّة كتابة الدستور والمصادقة عليه ستكون المكوّن "البطيء" في استراتيجيّتنا.

"أعتقد أنّنا سنسمّيها استراتيجيّتنا 'السريعة - البطيئة'"، أبلغت رايان وسكوت فيما دخلت القافلة ضواحي كربلاء. إنشاء الحكومة بسرعة، ولكن السماح بالوقت الكافي لكتابة الدستور.

التقينا بالدكتور إبراهيم الجعفري في مكتب غير مهوّى جيّداً بكربلاء قرب ضريح الإمام الحسين بن علي، أعظم الشهداء المسلمين الشيعة. قضى الجعفري، وهو طبيب نحيل عصبيّ المزاج في أواسط الخمسينيات من العمر، سنوات في إنكلترا. وكان يتكلّم بسرعة، مشدّداً على النقاط التي يوردها بإيماءات كثيرة بيديه.

قال الجعفري، مردّداً التحذير الذي أثاره في أثناء الجلسة العاطفيّة مع مجموعة السبعة في أسبوعيّ الأول ببغداد، "يعتقد البعثيّون أنّ بوسعهم استعادة السلطة، ويجب وقفهم".

كنت أعتقد أنّ لديه معلومات دقيقة. وكما أبلغت الرئيس بوش في قطر، يوجد لدى الائتلاف تقارير معقولة عن مسلمين متعصّبين يتسلّلون من الجزيرة العربية إلى العراق ويتصلون بالبعثيّين السابقين في المساجد في الغالب. ويعتبر هؤلاء أنّ الشيعة "مرتدّون" وأنّ قوّات الائتلاف غير المسلمة في العراق منتهكة للحرمات. وثمة أدلّة على أنّ هؤلاء المتطرّفين ربما يحاولون إيجاد أرضيّة مشتركة مع بقايا البعثيّين العلمانيّين، "حلف غير مقدّس" ضدّ عدوّهم المشترك. وكنت أعرف من خبرتي السابقة في مكافحة الإرهاب أنّ للإسلاميين المتطرّفين نفوذاً كبيراً في القاعدة.

فكّرت في أكوام العظام في الحلّة، وطمأنت الجعفري: "لن يسمح الائتلاف بعودة البعثيّين إلى السيطرة على البلد".

فيما كنت أرشف كوباً من الشاي الساخن، أوضحت العمليّة السياسيّة السريعة - البطيئة التي ستبدأ الآن بعد صدور قرار مجلس الأمن.

كان الجعفري قلقاً. فقد عانى حزبه، حزب الدعوة الإسلاميّة، كثيراً تحت حكم صدّام لأنّه كان مندفعاً. وها هو الآن بعد عودته من المنفى في إيران يقوم بتعزيز قاعدة سلطته. وبدا أنّه يفضّل نهجاً "بطيئاً بطيئاً".

قال من خلال مترجمه، "سعادة السفير بريمر، أنت تتحدّث عن أنّ أيام وأسابيع النقاش الذي سنجريه ستؤثّر على شعبنا لمدّة عقود وقرون. لذا علينا التقدّم بعناية شديدة".

الجعفري رجل مثقّف حصل على شهادته الطبيّة من الموصل، المدينة المتعدّدة الإثنيّات في الشمال. وأنا أتعامل مع سياسيّ محنّك. وهو ليس من المتديّنين المتعصّبين، على الرغم من أنّ اسم حزبه "الدعوة الإسلاميّة".

في أعقاب الثورة الإسلاميّة في إيران في سنة 1979، اعتقد العديدون في الغرب أنّ كافّة الشيعة متعصّبون متديّنون بدائيّون. وقد عزّزت هذا الاعتقاد الخاطئ الصور المتكرّرة التي تعرضها التلفزيونات عن الزوّار الذين يجلدون أنفسهم ويدورون حول مزار الإمام عليّ، والدم يبلّل قمصانهم. لكن ربما كان عدد العلمانيّين العراقيّين الشيعة لا يقلّ عن عدد المتديّنين. ولدى إبراهيم الجعفريّ عناصر من الاثنين. وقد التمست الجانب العلمانيّ لديه.

قلت، "دكتور جعفري، انسجاماً مع قرار الأمم المتحدة، يعتزم الائتلاف إنشاء إدارة مؤقّتة بأسرع ما يمكن. ونحن نأمل أن يتعاون القادة المسؤولون في الطائفة الشيعيّة مع هذا المسعى. ولا شكّ في أنّ ارتكاب الشيعة اليوم الخطأ نفسه الذي ارتكبوه في سنة 1920 يعدّ مأساة".

هزّ رأسه مقرّاً بما أشرت إليه. ففي أعقاب الحرب العالميّة الأولى، عندما تقدّمت القوّات البريطانيّة داخل مقاطعات الإمبراطوريّة العثمانيّة المنهارة في بلاد ما بين النهرين، أطاع الشيعة العراقيّون فتوى مرجعهم الدينيّ بعدم التعاون مع "الصليبيّين". فهمّش هذا القرار الشيعة في حكم بلدهم. والآن ها هو التحرير يقدّم إليهم فرصة جديدة بعد ثمانين عاماً.

بالمقابل، تعاون العراقيّون العرب السنّة، الذين تمتّعوا بقرون من المعاملة التفضيليّة في ظل الحكّام العثمانيّين الأتراك السنّة، مع الاحتلال البريطانيّ وبقوا الطائفة المميّزة، تحت حكم الملكيّة التي أنشأها البريطانيّون أولاً، ولاحقاً في أثناء النظام البعثيّ.

بدا الجعفري غارقاً في التفكير. فقد تحدّيته للنزال، وأشرت بوضوح إلى أنّ القطار سيغادر المحطّة ويرجع إلى السياسيّين أمر الصعود إليه.

من طقوس آخر الليل التي أمارسها إجراء مكالمة هاتفيّة مؤمّنة لإطلاع الوزير رامسفيلد على المستجدّات. وفي بعض الأحيان كنت أستعمل المكالمات الهاتفيّة للتحدّث، وقد يقول بعضهم "للتنفيس"، عن أفكاري. وكان يدور في رأسي الكثير منها.

ذات ليلة، شرحت استراتيجيّتي السياسيّة "السريعة ـ البطيئة" ووصفت ما دار من حديث مع الجعفري. "أعتقد أنّه سيوقّع سيّدي الوزير".

قال رامسفيلد، "جيّد يا جيري، كيف سيكون ردّ الآخرين"؟

"لا أعرف على وجه التأكيد بعد. لكنّني أعتقد أنّهم سيركبون القطار أيضاً".

"ممتاز. ماذا لديك أيضاً"؟

"قد تأسف لأنّك سألت يا سيّدي الوزير".

"إنّني أستمع إليك"، وبدت نبرته محايدة.

"الفئران البيروقراطيّة في وزارتك بدأت تنهشنا"

لم تكن وزارة الدفاع الهيئة الوحيدة التي تتسقّط أخطاءنا، لكنّ الكثير من المضايقة كان يصلنا عبر البنتاغون.

كان العديد من اقتراحاتنا يعامل بازدراء ويردّ إلينا. وقد أبلغني كلاي أنّه يعتقد بأنّنا متجهون نحو حطام القطار نفسه الذي أصاب غارنر إذا تركنا "الموظّفين" في واشنطن يُملون علينا ما يمكننا القيام به وما لا يمكننا القيام به، وسرعة تقدّمنا. وتابعت، "إنّنا نعمل عشرين ساعة في اليوم في ظروف سيّئة جداً، ويبدو أنّنا نقضي نصف ذلك الوقت في الإجابة عن الأسئلة الحمقاء التي تأتينا من واشنطن. لقد بدؤوا هنا يسمّونها 'الإدارة عن بعد 8000 ميل'".

صمت الخطّ برهة. حسناً... دع دون يفكّر في الأمر.

في أثناء العشرة الأيام التي قضيتها في وزارة الدفاع في شهر أيار، عندما كان يجري إطلاعي على الوضع في العراق، أبلغت أنّ رامسفيلد لديه ميل إلى الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة للقضايا و"إرهاب" مرؤوسيه المدنيّين. كان نائب الوزير وولفويتز يقابله بالمثل، لكن يقال إنّ المدنيّين الآخرين كانوا يخرجون من جلساتهم في مكتب رامسفيلد والخوف بادٍ عليهم.

"سأهتمّ بذلك يا جيري".

كنت آمل ذلك.

وصل سيرجيو دي ميلو، الممثّل الخاص للأمم المتحدة إلى العراق، يوم الثلاثاء في 3 حزيران/يونيو، وقدم إلى القصر على الفور تقريباً لزيارتي.

أبلغت كلاي في أثناء انتظاره، "لا أعتقد أنّ الأمم المتحدة ستبادر إلى العمل بسرعة".

كانت خطّتي تقضي بالتعاون مع الأمم المتحدة في أثناء عملنا على توسيع مجموعة السبعة إلى إدارة مؤقّتة واسعة. لكنّ الولايات المتحدة والأمم المتحدة غالباً ما كانا ينظران إلى العالم نظرة مختلفة. وكنت أعرف أنّ العديد من العراقيّين يعتقدون بأنّ الأمم المتحدة أغمضت عينها عن وحشيّة صدّام.

أثبت دي ميلو، وهو برازيليّ المولد، أوروبيّ الثقافة، ومتمرّس في صراعات العالم الثالث، أنّه موظّف مدنيّ دوليّ دمث، ويُتقن اللغتين الإنكليزيّة والفرنسيّة. كما أنّه دبلوماسيّ ماهر. وقد أعجبت به على الفور.

قال لي، "أريد أن أقدّم المساعدة يا سعادة السفير".

ارتحت عند سماع ذلك. فآخر ما نحتاج إليه في الرقصة السياسيّة المعقّدة أن يشعر العراقيّون أنّ بوسعهم تأليب الأمم المتحدة على الائتلاف.

وعندما شيّعت دي ميلو إلى سيّارته، صافحني قائلاً، "سنتمكّن من العمل معاً". وقد برّ دي ميلو بكلامه، لكن بعض أعضاء مجموعة السبعة عملوا على تخريب خطّتنا. فقد كان من الصعب على اثنين منهم، أحمد الجلبي وجلال طالباني، الابتعاد عن عقود

من الدسيسة والمكر. ففي اليوم التالي على اجتماعي بالمنفيّين في 16 أيار/مايو، ظهرت مقالة في صحيفة "نيويورك تايمز" تشير إلى خيبة أمل العراقيّين الذين اجتمعت بهم مما سمعوا. وشعروا أنّ الائتلاف يتراجع عن "الاتفاقات" التي توصّل إليها في وقت سابق مع الحكومة الأميركيّة.

عندما علمت بأنّ الخبر يستند إلى مقابلتين أجريتا مع طالباني وجلبي، اتصلت بهما كلاً على حدة. أبلغت كلاً منهما أن ليس بوسعنا القيام بعمل جادّ مع مجموعتهم إذا أفيد عن مباحثاتنا السريّة بطريقة مشوّهة إلى الصحافة. ووافق طالباني على أنّ العراقيّين بحاجة إلى العمل بجدّ وعلى أنّ مجموعة السبعة لا تمثّل الجميع.

لكنّ الجلبي الذي رأيته في أواخر أيار/مايو، قدم لي محاضرة بالحاجة إلى تنفيذ الاتفاق للتقدّم على الفور نحو "حكومة مؤقّتة"، قال إنّ زلماي خليل زاد، المبعوث الرئاسيّ في ذلك الوقت، وعد بتحقيقها بعد أربعة أسابيع من التحرير.

رددت عليه قائلاً، "ذلك أمر غير واقعيّ. إنّنا بحاجة إلى حكومة تمثّل كل العراقيّين. وبإمكانكم أن تساعدونا. لكنّنا ننوي التحرّك بسرعة لإنشاء الحكومة المؤقّتة التي دعا إليها قرار الأمم المتحدة".

وفي حزيران/يونيو، اجتمعت بسياسيّين عراقيّين آخرين، بمن فيهم عدنان الباجه جي، السنّي المسنّ الذي أضافته مجموعة السبعة إليها، لمراجعة بعض النقاط. وكان الباجه جي قد تولى وزارة الخارجيّة العراقيّة لفترة وجيزة قبل أربعين عاماً، ثم لجأ إلى المنفى في الإمارات العربيّة المتحدة.

أبلغته "أنّنا راغبون في العمل مع مجموعة السبعة ومنحكم دوراً في الحكومة العراقيّة الجديدة. لكن عليك أن تثبت جدّيتك بالمساعدة في توسيع مجموعتكم لكي تضمّ مزيداً من العرب السنّة والمسيحيّين والتركمان، وقبل كل ذلك النساء".

وقد افق الباجه جي على ذلك.

في وقت سابق، أجريت حواراً مثيراً مع المسؤول في المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق عبد العزيز الحكيم. وقد بدأ الحوار بلطف عندما عبّر الحكيم عن سعادته بقراري اجتثاث البعث وحلّ الأجهزة الأمنيّة العراقيّة الكريهة.

قال، "كان كثير من العراقيّين يشكّكون بالتزام الائتلاف بالقضاء على أدوات الإرهاب التابعة لصدّام إلى أن أعلنتم عن هذين القرارين".

بدا ذلك مشجّعاً. "إذاً ستساعدوننا في توسيع مجموعة السبعة إلى الإدارة المؤقّتة التي طلبتها الأمم المتحدة"؟

صمت الحكيم ثمّ قال كلمة واحدة، "مستحيل".

"ولمَ لا يا سيّد"؟

ساد صمت، ثمّ وصف رؤية حزبه. "إذا عقد الشعب العراقيّ مؤتمراً وطنيّاً الآن، يمكننا كتابة دستور خلال ثلاثة أشهر... بدون مساعدة أجنبيّة. لدينا تراث عظيم من المعرفة كما تعلم يا سعادة السفير".

بعبارة أخرى، دع رجال الدين الشيعة يتلاعبون بالأغلبيّة الشيعيّة للإضرار بالعناصر العلمانيّة والإثنيّة الأخرى في المجتمع العراقيّ.

أوضحت بهدوء أنّ صيغته لن تنجح. فهدفنا هو حكومة "تمثيليّة" حقّاً، مع حماية دستوريّة لكل العراقيّين. غير أنّني وافقته الرأي بأنّ على العراقيّين أن يكتبوا دستورهم.

استمع ببرود. وقال دون اكتراث، "اختر ما شئت، ولكن بسرعة".

في تلك الليلة أرسلت إلى الوزير رامسفيلد منكّرة تجمل الوضع. لاحظت أنّ مجموعة السبعة لم ترتقِ إلى ما هو مطلوب منها، "بل يبدو أن هناك شللاً داخل المجموعة بشأن كيفيّة توسيعها بسرعة على الرغم من اعترافهم بالحاجة إلى القيام بذلك".

وأبلغته أنّ الائتلاف سيعمد إلى تعيين حكومة مؤقّتة تضمّ نحو ثلاثين عضواً يمثّلون بشكل واسع كافّة الفئات الرئيسيّة للمجتمع العراقيّ (الداخل والمنفيين، والشيعة والأكراد [والسنّة] والتركمان والمسيحيّين والقبائل، رجالاً ونساء). وعندما نعلن عن الحكومة، سنطلق أيضاً عمليّة دستوريّة، ربما في أواخر تموز/يوليو.

أبلغت رامسفيلد "أنّ الانتخابات قد تعقد بعد نحو سنة من الآن". وذلك يفترض أن يكتب العراقيّون الدستور الجديد في ستّة أشهر، ثمّ المصادقة عليه. وهي مهمّة صعبة، لكنّها هدف يستحقّ العناء.

في هذه الأثناء، تابع العاملون في سلطة الائتلاف المؤقّتة مساعيهم لاجتذاب أجزاء أخرى من المجتمع العراقيّ إلى العمليّة السياسيّة. ومن أولى أولويّاتي ضمان أن

تكون النساء جزءاً من الحكومة الجديدة. عملت جودي فان رست، وهي مسؤولة سياسيّة موهوبة عهدتُ إليها بشؤون المرأة، مع امرأتين تتكّلمان العربيّة في فريق الحكم - ليديا خليل، وهي مصريّة أميركيّة، والدبلوماسيّة البريطانيّة جولز تشابل - بتنظيم اجتماع في 29 أيار/مايو مع ثلاثين امرأة قياديّة عراقية. كانت جولز معارة من السفارة البريطانيّة في الأردن. وللثلاثة اتصالات ممتازة بالنساء العراقيّات.

رحّبتُ بالنساء في إحدى غرف الاجتماعات المزيّنة في القصر.

"آمل أن يكون هذا الاجتماع فاتحة للعديد من الاجتماعات المشابهة"، أبلغت المجموعة من خلال المترجم، وأضفت بأنّ أهداف الائتلاف هي توفير الأمن، وإقامة حكم القانون، وتحسين اقتصاد البلد.

"إنّني واثق من أهميّة الموقع الذي كانت تشغله المرأة في المجتمع العراقيّ. فقد أبلغني العديد من الأصدقاء العراقيّين، بشغف، كيف لعبت النساء العراقيّات دوراً فريداً هنا في العالم الإسلاميّ في الأربعينيّات والخمسينيّات. وأتوقّع أن تنخرط النساء في الحياة السياسيّة في العراق وأنا أعتمد عليكنّ وعلى زميلاتكنّ للمساعدة في تحديد النساء اللواتي يمكنهنّ العمل في الحكومة المؤقّتة".

كانت بعض النساء يجلسن حول طاولة طويلة وأخريات يقفن خلفهنّ. وقالت العديدات إنّهنّ مسرورات بتشديدنا على الشؤون النسائيّة. وبدأت أخريات يتحدّثن عن اهتماماتهنّ وآمالهنّ بالنسبة لمستقبل العراق.

فجأة، بعد نحو عشرين دقيقة، صاحت إحداهنّ، وهي عضوة في الرابطة النسائيّة، إحدى المنظّمات الشيوعيّة التي تسامح معها صدّام ثمّ قمعها، "هناك بعثيّتان في هذه الغرفة"!

وصاحت امرأة واقفة في الجهة المقابلة من الغرفة، ويبدو أنّها المستهدفة بهذا الاتهام، "إذا كانت هذه هي روح مثل هذه الاجتماعات، فإنّ ذلك أمر مؤسف لمستقبل الشعب العراقيّ"!

تدهور الاجتماع عندما انضمّ الجميع إلى الصراخ. ولم يستطع مترجمي متابعة ما يجري. في النهاية تمكّنت من فرض بعض النظام، وأبلغت النساء بأنّ هناك مجالاً كبيراً لمناقشة هذه القضيّة. لكن عليهنّ الآن إيجاد طريقة لتنظيم أنفسهنّ، وإنشاء لجنة يمكن أن تعمل معنا للدعوة إلى مؤتمر وطنيّ للمرأة.

ولحسن الحظّ، اختارت المشتركات، بعد خروجي، لجنة توجيهيّة ساعدتنا في الإعداد للمؤتمر النسائيّ الأول في العراق في 9 تموز/يوليو. لكنّ هذا الاجتماع بيّن مرة أخرى كيف تكمن قرب السطح مشاعر المرارة من عقود صدّام.

بقيت اجتماعاتي المبكّرة مع مجموعة السبعة مثبطة. وبعد جلستي الأولى، منحتهم أسبوعين لكي يأتوا بأفكار عن كيفيّة توسيع مجموعتهم لتصبح أكثر تمثيلاً. وفي منتصف حزيران/يونيو، دعوت مجموعة السبعة إلى اجتماع آخر وذكّرتهم بالتحدّي الذي طرحته عليهم. وعرفت أنّهم فشلوا.

قلت، "سيواصل الائتلاف بحثه عن ممثّلين إضافيّين. فنحن ننوي تعيين إدارة مؤقّتة في الأسابيع الأربعة إلى الستّة القادمة". والقطار يستعدّ للانطلاق. شرحتُ مجموعة من القضايا التي تضغط على الائتلاف والتي نسعى إلى الحصول على آراء المسؤولين العراقيّين فيها. على الائتلاف أن يتخذ قرارات تتعلّق بإدخال عملة جديدة. ما هي آراؤهم؟ إنّنا نؤمن أنّ من الحيويّ رفع القيود عن الاستثمارات الأجنبيّة. فهل يوافقون؟ إنّنا نريد تشجيع الإنشاء المبكّر لخدمة الهاتف الخلويّ. ما هي النصيحة التي لديهم؟ كما أنّنا نواجه قضايا مثل إصلاح النظامين القضائيّ والتعليميّ، وكيف ومتى نجري إحصاء عاماً. والأهمّ من ذلك أنّنا بحاجة إلى النصيحة العراقيّة القائمة على المعرفة بشأن إنشاء جيش عراقيّ جديد وتدريب أعداد كافية من الشرطة.

أبلغت مجموعة السبعة ومستشاريهم، "إنّني أرحّب بنصح المجموعة ومساعدتها بشأن طائفة واسعة من القضايا التي يواجهها الائتلاف. وتلك تحدّيات حيويّة تتعلّق بمستقبل البلد". لكن قلّة منهم كانت معتادة على عرض النصح المعلّل بشأن القضايا الجادّة.

وكما علّق رايان بعد الاجتماع، "إنّهم أشخاص معتادون على رؤية أنفسهم كمعارضين أكثر من اعتيادهم اتخاذ قرار في أي شيء".

كنت أريد تغيير ذلك. وينبغي له أن يتغيّر إذا كان للعراق أن يتقدّم إلى الأمام. وذلك جزء من برنامج عملي للعراقيّين: إذا أراد هؤلاء السياسيّون أن يلعبوا دوراً في الانتقال السياسيّ للبلد، فإنّ عليهم أن يعملوا.

أبلغت فرانسي في رسالة إلكترونيّة أرسلتها إليها تلك الليلة، "أنوي أن أبيّن لهم

أنّ هناك قضايا خطيرة عليهم التعامل معها بدلاً من الحلم بالمكتب الذي سيشغلونه في أثناء الانتقال أو ما هو نوع السيّارة التي سيطلبون"؟

لكنّ مجموعة السبعة فشلت في الاختبار ثانية. فلم يتمكّنوا من السماح بأي توزيع لسلطتهم. كما أنّ حاجة المجموعة إلى الإجماع تحول دون التوصّل إلى توصية واحدة بشأن أي من هذه القضايا التي طرحناها عليهم. وذلك يشي بوجود المزيد من المصاعب أمامنا.

بدأت ألوّح لبعض أعضاء مجموعة السبعة بأنّنا والأمم المتحدة جادّون بشأن إنشاء إدارة مؤقّتة وأنّ سلطتهم ستخفّ في مجلس أوسع. فلم يعجب العديد من الأعضاء بهذا الاحتمال. فقد أبلغ الجلبي سكوت في أواخر أيار/مايو أنّه سيعود إلى أميركا من أجل تخرّج ابنته من هارفرد. وقد توقّعت أن يقضي بعض الوقت في واشنطن للضغط من أجل إبطال خطّتنا لإنشاء حكومة أوسع تمثيلاً.

في هذه الأثناء، بدأت أتعرّف إلى سيرجيو دي ميلو وأكنّ له الاحترام. فقد كان لديه حس فكاهة ساخر وابتسامة دافئة. وقد أبقيته على اطلاع على خططنا بإنشاء إدارة مؤقّتة في أواسط تموز/يوليو. وكان يطلعني بانتظام على مباحثاته مع العراقيّين. وذات يوم دعاني إلى تناول الغداء معه في مقرّ قيادة الأمم المتحدة في فندق القنال. وعلى مائدة من المآكل العراقيّة كثيرة التوابل والبيرة البرازيليّة الجيّدة، أطلعت سيرجيو على مستجدّات المباحثات التي نجريها.

قال، "إنّها خطّة جيّدة يا جيري. لن أقدم على أي شيء يعرقل الائتلاف".

فنبّهته قائلاً، "لكن الأمم المتحدة لا تحظى بالمحبّة من الجميع هنا يا سيرجيو. فكثير من العراقيّين يعتقدون أنّها دعمت صدّام وأغمضت عينيها عن الفساد الذي اكتنف برنامج النفط مقابل الغذاء".

هزّ رأسه. لم يكن ذلك جديداً عليه كما فهمت. "علينا أن نستعيد ثقة الشعب بالأقوال والأفعال".

بدا لي الآن أنّ الأمم المتحدة والائتلاف على السكّة نفسها وأنّ دي ميلو لن يعقّد مهمّة تحديد حكومة مؤقّتة.

عندما حلّ قيظ الصيف، عمل فريقنا السياسيّ الأميركيّ البريطانيّ ليل نهار للعثور على مرشّحين إضافيّين للحكومة الجديدة. جاب العشرات من الدبلوماسيّين

والخبراء الأميركيّين والبريطانيّين، وكثير منهم يحسن العربيّة ولديه خبرة بالمنطقة، في أنحاء البلد بحثاً عن مزيج من مرشّحين للحكومة المؤقّتة يمثّلون مجموعات قبليّة وسياسيّة ودينيّة ومجموعات أقليّة. وتعرّف الفريق بالتدريج على نساء وقادة قبليّين ودينيّين يمكن النظر فيهم من أجل العضويّة. وقرّرنا أن نطلق على الحكومة المؤقّتة اسم "مجلس الحكم العراقيّ"، إقراراً بالسلطات التي ننوي منحها للمجموعة.

في أوخر حزيران/يونيو، جاء المُطالب بعرش العراق الذي اندثر منذ مدّة طويلة للاجتماع بي. وكانت الأسرة الهاشميّة (لا تزال تحكم الأردن) تتولّى مملكة العراق التي أنشأها البريطانيّون في سنة 1920، حتى أطاح بها انقلاب دمويّ في سنة 1958.

كان الشريف علي بن الحسين رجلاً نحيلاً وأنيقاً ذا شعر أسود ناعم وشاربين على طريقة إيرول فلين. والشريف علي في أواخر الأربعينيات اليوم، وقد أخرجته أسرته على عجل من العراق وهو طفل عندما أطيح بالملكيّة. وقضى مدّة طويلة في إنكلترا منذ ذلك الوقت، وبدا ذلك عليه. لم يكن عراقيّاً نموذجيّاً ببدلته الـ"سافيل رو" التي لا بدّ أنّها تكلّف آلاف الدولارات، وحذائه الإيطاليّ غالي الثمن وساعة الرولكس، ورائحة عطر ما بعد الحلاقة التي تفوح منه، ولغته الإنكليزيّة المتقنة. لقد عاد إلى بغداد على متن طائرة خاصّة مع حاشية من سبعين شخصاً.

لم يكن من المفاجئ أن يوافق الشريف علي أنّ مجموعة السبعة لا تمثّل كافّة العراقيّين وأنّ الانتخابات المبكّرة صعبة وغير حكيمة.

أبلغني بلهجة المدير الذي يخاطب طالب المدرسة، "سيفضّلون المتطرّفين بكل بساطة. وألفت نظرك يا سعادة السفير إلى أنّني أحبّذ إجراء استفتاء مبكّر - هل توافق على عودة الملكيّة أم لا"؟

وأضاف بأنّ الحكومة المؤقّتة ستواجه أوقاتاً عصيبة.

وافقته الرأي، "لا، لن يكون الأمر سهلاً. لكن هكذا تعمل الديمقراطيّة".

فيما جرّ حزيران/يونيو أذياله، واصل بعض أعضاء مجموعة السبعة مقاومتهم توسيع الحكومة الجديدة. وعلمنا أنّ الزعيم الكرديّ جلال طالباني أعدّ خطّة في أحد اجتماعاتهم لإجهاض مجلس الحكم، عن طريق قيام مجموعة السبعة بدعوة "مؤتمر وطنيّ" تنتقيه

بنفسها إلى اختيار الحكومة الجديدة. وذلك قد يصدّع الوحدة الوطنيّة التي نكافح لتحقيقها.

عندما اجتمع معي الطالباني، وهو سياسيّ جذّاب وإن تكن تعوزه الدقّة، في اليوم التالي، تعهّد أن يقف معنا "مئة بالمئة" على الرغم من معارضته الشديدة في الكواليس في اليوم السابق. وعلمنا لاحقاً أنّ من المجزي الحصول على وعد من الطالباني عندما تقوم بعمل جديّ معه.

بعد بضعة أيام، دعاني المسؤول الكبير في المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق إلى الغداء في بيته على ضفاف نهر دجلة. وبعد تناول وجبة ممتازة، توجّهنا إلى غرفة اجتماعاته، وتناولنا الشاي وتحدّثنا في السياسة فيما كان يدخّن سجائر عراقيّة.

في اجتماعاتنا السابقة كان يعارض دائماً توسيع مجموعة السبعة إلى مجلس حكم يتمتّع بتمثيل أوسع. أما اليوم فقد كان متناقض المشاعر حيالها. كنت أنا ومستشاريّ نريد حزبه في مجلس الحكم. لكن إذا لم يشاركوا فيه، فيجب أن يكون من اختيارهم. ونحن لا نريد أن يُنظر إلى الائتلاف بأنّه استبعد مجموعة شيعيّة مهمّة، وإن كانت مثيرة للخلاف.

أبلغني الحكيم أنّه يقرّ بأنّ الانتخابات غير ممكنة في هذه المرحلة. "لكنّني لا أزال أفضّل أن يلتئم مؤتمر وطنيّ لانتخاب الإدارة المؤقّتة".

تناول بعض البوظة بنكهة الفستق، وقال، "أو لندع مجموعة السبعة تختار الحكومة العراقيّة"

قلت، "ذلك مستحيل يا سيّد. لن نعقد مؤتمراً وطنيّاً في هذه المرحلة: ليس هناك ما يقرب من إجماع وطنيّ على كيفيّة الانتقاء، ناهيك عن انتخاب مثل هذه المجموعة في مثل هذا الوقت القصير. ولا يمكننا السماح لمجموعة السبعة بتحويل نفسها إلى حكومة مؤقّتة أوسع. فالائتلاف يدخل الآن المرحلة النهائيّة من جمع مجلس الحكم. وأرجو أن تكون أنت وزملاؤك جزءاً من تلك العمليّة".

من التعبير الأجوف الذي ارتسم على وجه الحكيم، ظننت أنّني ربما أناقش نظريّة رياضيّة غامضة، لا مستقبل حزبه أو بلده.

قال بشكل موجز فيما أشار بيده على أحد الخدم ليأخذ الأطباق، "إنّني أعتزم المغادرة إلى لندن لأخذ إجازة خلال يومين".

قلت، "إنّني أتفهّم حاجتك إلى الراحة وأتعاطف معها. لكنّني مع كل التقدير أعتقد أنّ المغادرة الآن غير حكيمة".

ذكّرته بأنّنا ننوي وضع اللمسات الأخيرة على مجلس الحكم في الأسابيع الثلاثة القادمة. وأضفت أنّنا "نودّ أن نضمّ كل زعماء الأحزاب المهمّة إلى المجلس". وكما ذكّرت الجعفري، نبّهته إلى أنّ من المهمّ ألا يرتكب الشيعة الخطأ الذي ارتكبوه في العشرينيّات.

فهم الحكيم الإشارة. ووافق على إلغاء إجازته، لكنّه بقي يتصنّع عدم الالتزام بشأن المشاركة في مجلس الحكم.

في 23 حزيران/يونيو، جاء دور الجلبي. فقد وصل لتوّه إلى العراق، بعد قضاء عشرة أيام في واشنطن لتأليب الكونغرس والإدارة على الخطط السياسيّة للائتلاف. كان الجلبي لا يزال شخصيّة ذات نفوذ في واشنطن. وسمعت أنّ بعض المعلومات الاستخباريّة عن برنامج أسلحة الدمار الشامل المتواصل الذي يتابعه صدام وصلت إلى واشنطن عن طريق المؤتمر الوطني العراقيّ، على الرغم من أنّني لم أرَ ذلك.

انتقل الجلبي الآن إلى المعارضة الصريحة للائتلاف، محاولاً إقناع قادة مجموعة السبعة بمقاطعة مجلس الحكم بتعيين نوابهم فقط في الهيئة. وقد وضعت قاعدة ثابتة بأن تتمثّل المجموعات المنضمّة إلى مجلس الحكم بزعمائها. وتلك هي الطريقة الوحيدة لضمان أن تتولّى الأحزاب نفسها المسؤوليّة عن قرارات مجلس الحكم. وبخلاف ذلك، يمكن أن يضع القادة ممثّلين عنهم في مجلس الحكم، فيما يصوّبون على قراراته من الخطوط الجانبيّة.

غير أنّني أقرّ بأن الجلبي من القادة العراقيّين القلائل الذين يفهمون الاقتصاد. وقد استخدم نفوذه لدى مؤيّديه السياسيّين في واشنطن للتشجيع على الإطاحة بصدّام. لذا على غرار المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق نفضّل أن يكون في داخل الخيمة لا خارجها. لكن ليس بثمن مرتفع.

في اجتماع صعب امتدّ ساعتين بمكتبي في ذلك اليوم، ألقى الجلبي عليّ محاضرة بشأن "أخطائنا" وكيف يجب علينا أن نتخلّى عن خططنا لمجلس الحكم. "وأن ننظّم انتخابات في المحافظات بدلاً من ذلك".

صحيح، فكّرت في سرّي. بدون دستور، وفي ظلّ قانون البعث الذي ما زال

معمولاً به، وبدون إحصاء، وقوانين انتخابيّة، وبدون قوانين تحكم أنشطة الأحزاب السياسيّة.

تركته يكمل كلامه ثمّ تذكّرت اجتماعنا الأول في أيار/مايو. "أبلغت مجموعة السبعة في ذلك أنّكم لا تمثّلون العراق. أنتم منفيّون. وتحدّيتكم أن توسّعوا مجموعتكم بضمّ العراقيّين الذين عاشوا هنا تحت حكم صدّام، وأن تضيفوا النساء والمسيحيّين والتركمان والزعماء القبليّين. وقد وافقتم على القيام بذلك، لكن لم تفعلوا".

وبما أنّ مجموعة السبعة فشلت في الاختبار، أبلغته بأنّ الائتلاف عمل ليل نهار في الشهر الماضي، في أثناء تواجده في الولايات المتحدة، وحدّد المرشّحين لمجلس الحكم.

قلت، "لقد وجدنا الآن أكثر من ثمانين رجلاً وامرأة من كل أنحاء البلد نعتقد أنّهم مؤهّلون. ليس في نيّتي رمي كل هذا العمل الشاقّ من النافذة".

أكّدت أنّني أريده هو وقادة الأحزاب الآخرين أن يشاركوا في المجلس. ففيه توجد السلطة السياسيّة الحقيقيّة.

بدا بوضوح أنّ الجلبي لم يكن سعيداً بألا نقوم بتسليم السلطة إلى المنفيّين على الفور.

فقال، "سعادة السفير، بإبطاء العمليّة السياسيّة تخاطر بإعطاء الناس انطباعاً بأنّ أميركا تنوي البقاء طويلاً في العراق. وتلك ليست إشارة جيّدة".

أجبته، "دكتور جلبي، لقد كان الرئيس واضحاً جدّاً. سنبقى في العراق إلى أن ينتهي عملنا، ولن نتأخّر يوماً واحداً".

"أعرف أنّه قال ذلك. لكن بالتقدّم ببطء، تعطون الانطباع لبعض الأشخاص بأنّ أميركا تريد البقاء في العراق".

وقفت وتوجهت إلى مكتبي وتناولت صورة أسرتي التي أحتفظ بها هناك. وعدت إلى حيث يجلس الجلبي، وأريته الصورة الفوتوغرافيّة. قلت، "إذا كان هناك من يشكّ في ذلك، ها هي ضمانتهم بأنّني لن أمكث يوماً أطول مما هو لازم". وأضفت بأنّه ليس هناك البتّة "محتلّ" على مضض أكثر منّي.

فقال، "سأنظر في ذلك بالتأكيد". وفي الطريق إلى الخارج، أشار الجلبي بمرارة

إلى السفير البريطانيّ ساورز بأنّه استناداً إلى ما سمعه، سيكون لدينا عدد كبير من المرشّحين "الإسلاميّين" لمجلس الحكم. وهو من العلمانيّين البارزين المعروفين بحبّهم للأشياء الغربيّة أكثر من الإسلاميّة. وفي هذه المرحلة، كان الجلبي يرى مستقبله السياسيّ في حكومة عراقيّة علمانيّة.

في الأسبوع الأخير من حزيران/يونيو، أجريت بحثاً معمّقاً للوضع الأمنيّ مع الجنرال أبي زيد، القائد الجديد المعيّن للقيادة الوسطى، والفريق ريكاردو سانشيز، القائد الجديد للقوّة المشتركة الخاصّة 7: كل قوّات الائتلاف في العراق.

جون صديق أكنّ له احتراماً كبيراً، وهو لبنانيّ أميركيّ يجيد العربيّة ويعرف المنطقة تماماً.

كان ريك سانشيز هادئاً وعميق الفكر، وقد أثبت أنّه رابط الجأش في وقت الأزمات. وإقراراً منّا بالأهميّة الحاسمة للتنسيق الوثيق بين العسكريّين والمدنيّين، اتّفقت أنا وريك على تشارك مكتبينا في القصر.

كنت أظن أنّ بوسعنا السيطرة على العنف المتصاعد إذا منح البنتاغون الفريق العسكريّ الدعم الذي يحتاج إليه.

اجتمعت مع زعماء عشيرة شمّر الكبيرة في الأسبوع نفسه، كجزء من مسعانا لإيجاد تمثيل قبليّ ملائم في مجلس الحكم. فقد أظهرت لي سنوات الخدمة كدبلوماسيّ في أفغانستان وملاوي الدور المهمّ الذي لا تزال تضطلع به القبائل في العديد من البلدان.

تعكس العشائر في العراق الحضارة القديمة لبلاد ما بين النهرين. وهكذا يمكن أن يكون في العشيرة الواحدة أعضاء من السنة والشيعة على السواء، وأعضاء من مجموعات إثنيّة مختلفة في بعض الأحيان.

تُظهر العشائر العراقيّة تناقضاً ظاهريّاً بطرق أخرى. ففي الظاهر، تبدو غير مهمّة نسبيّاً لأنّ أكثر من 70 بالمئة من الشعب العراقيّ يعيش في مناطق حضريّة. كما أنّ سلطة زعماء العشائر أصبحت أقلّ مما كانت عليه عندما احتل البريطانيّون البلد قبل ثمانين عاماً. مع ذلك، لا تزال العشائر تلعب دوراً مهمّاً في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة

للبلد. بل إنّ العراقيّين الذين يقطنون المدن منذ عدّة أجيال يحتاجون إلى قليل من التشجيع لمناقشة موضوع أسلافهم القبليّين. ولا يزال العديد منهم يعلنون بفخر عن جذورهم العشائريّة بأسمائهم الأخيرة الرسميّة.

لكن العشائر مشهورة أيضاً باحترام السلطة وطالما كانت تدرك من هو فوق ومن هو تحت. ومن المرجّح أن تدعم من يتولّى السلطة في بغداد، إلى أن يأتي من هو أقوى منه.

كان اجتماعي في 24 حزيران/يونيو في مقرّ قيادة سلطة الائتلاف المؤقّتة مع نحو اثني عشر شيخاً سنيّاً من مشايخ عشيرة شمّر لقاءً مشهوداً مع الواقع. وتعتبر شمّر من أكبر القبائل العربيّة في العراق، وتضمّ أعضاء من الشيعة والسنة، على الرغم من أنّ القيادة سنيّة على وجه الإجمال.

قدم الأعضاء إلى هذا الاجتماع بأثوابهم البيضاء المتدلّية والمعطّرة. وكان معظمهم فوق الستّين، لكن يوجد بينهم عضو أصغر سنّاً، الشيخ غازي الياور، الذي كنّا ننظر إليه كمرشّح لمجلس الحكم. يبلغ عمر غازي نحو أربعين سنة، وهو ذو ثقافة أميركيّة ورجل أعمال ناجح في المملكة العربيّة السعوديّة. عمّه هو الزعيم الأبرز للعشيرة، ويعيش خارج الموصل مباشرة. واحتراماً لمن يكبرونه سنّاً، لم يقل غازي شيئاً في الاجتماع. انضمّت ليبيا خليل، بعربيّتها الطليقة، إلينا من فريق الحكم.

على غرار معظم زعماء القبائل، يتحدّث هؤلاء الرجال كثيراً. وهم مولعون بدورهم التاريخيّ في العراق، ويذكرون بسعادة الأيام التي كانوا يقاومون فيها البريطانيّين ويؤيّدونهم. وفي نهاية الاجتماع الذي امتدّ ثلاث ساعات، وبعد تناول الكثير من الشاي وتبادل التهنئة بشأن تحرير العراق، تحدّث كبير المشايخ.

قال، "حاكم (استعمل المصطلح العربيّ إذ هكذا تنظر العشائر إلي)، أريد أن أطمئنك إلى ولاء عشيرة شمّر الدائم لك وللحكومات التي حرّرتنا". تردّدت غمغمات الموافقة من الآخرين.

وتابع في الموضوع نفسه، "إنّ ولاءنا ثابت لا يتزعزع". وأضاف لامساً صدره، أنّ هذا الشعور يكنّه في عقله، لكنّ الأهمّ مكتوب على قلبه وقلوب زملائه. فهزّ الجميع رؤوسهم.

"لقد كنّا دائماً نظهر ولاءنا على مرّ العقود، وسنكون أوفياء لهذا التقليد العشائريّ". سُمعت مزيد من الأصوات الموافقة.

وختم قائلاً، "إذا ما قرّرنا أن نخونكم يوماً ما، أتعهّد إليك بأن نخطرك قبل شهر".

بهذا التأكيد المكتوب على قلبي، عدت إلى الشمال في اليوم التالي للقاء الزعماء الأكراد.

شمال العراق، موطن الأكراد القديم، مختلف تماماً عن الجنوب. إنها منطقة جبال أخّاذة، وتلال قليلة الارتفاع، ووديان سحيقة، وجداول متدفّقة، ومنحدرات مزهرة. ينمو القمح وعبّاد الشمس والخردل وأنواع مختلفة من الأشجار المثمرة في المزارع. والطقس أبرد بكثير من الجنوب. ولّى ثلج نهاية الربيع وأصبحت المراعي العالية غنيّة وخصبة. يا لها من متعة بعد حرارة الواديين.

يفخر الأكراد بتاريخهم وثقافتهم. ومعظمهم يتحدّث لغة فريدة شعريّة، الصورانية، هي أقرب إلى الفارسيّة منها إلى العربيّة. وقد حافظوا على موسيقاهم ورقصاتهم التراثيّة. ويحبّ الأكراد أيضاً طعامهم، وهو الأفضل في العراق، مزيج من المطابخ العربيّة والتركيّة والفارسيّة. وكثير منهم أقل تمسّكاً بالإسلام من معظم العراقيّين، وغالباً ما يصنعون خمورهم بأنفسهم.

الأكراد شعب جبليّ، صعب المراس ومستقلّ. وقد تمرّدوا معظم القرن الماضي على الحكّام في بغداد، سواء أكانوا بريطانيّين أم عراقيّين. وكان الزعيمان، جلال طالباني، ومنطقته الشمال الغربيّ، ومسعود البرزاني، في الغرب، في حالة حرب مع صدّام، وأحدهما مع الآخر لمدّة عقود.

كان هدفي إقناع الاثنين بالانضمام إلى مجلس الحكم. ففي مباحثاتنا السابقة في بغداد، عبّر الأكراد عن تردّدهما بالخضوع ثانية لحكم بغداد.

قبل سنة 1991 بسنوات، أصرّ الأكراد على أن يكون للعراق الحرّ بنية فيدراليّة تحترم الشعب الكرديّ الفريد. وكان الاستقلال الذي أحرزوه بعد حرب الخليج - ممثّلاً بمنطقة كردستان المستقلّة ذاتياً التي أمّنت لها القوة الجوّية للائتلاف الحماية لسنوات من جيش صدّام - يرمز إلى طموحهم إلى دولة مستقلّة ذاتياً.

* * *

كنت أعرف من زيارة سابقة أنّ الزعيمين الكرديّين رحّبا بالتحرير وحلّ حزب البعث والقوّات الأمنيّة. لكن لم يكن أي منهما يريد أن يكون في مجلس الحكم. بل كان لدى طالباني الفكرة المتهوّرة بالذهاب إلى آسيا وأوروبا في الوقت نفسه الذي نقوم فيه بجمع مجلس الحكم معاً.

في مقرّه في السليمانيّة، أبلغته أنّنا "مصمّمون على دعم إنشاء عراق فيدراليّ". سرّ طالباني لأنّ الائتلاف يوافق الآن على هذا الهدف الكرديّ القديم، لكنّه بقي متشكّكاً بشأن مشاركته في المجلس.

قلت مشدّداً، "إنّ مجلس الحكم سيحظى بسلطة سياسيّة حقيقيّة".

بعد عدّة ساعات من النقاش، ولاحقاً على مأدبة عشاء كرديّة سخيّة، وافق طالباني على "تأجيل" القسم الآسيويّ من رحلته، على الرغم من أنّه لا يزال يعتزم زيارة أوروبا.

وأخيراً قال ونحن نتناول كأساً من النبيذ المحليّ الحلو، "يا سعادة السفير، إنّني موافق على العمل في مجلس الحكم بناء على مناشدتك الشخصيّة".

وافق واحد، وبقي الآخر.

في اليوم التالي، تحدّثت إلى البرزاني. كان أقل دماثة من طالباني، وأقرب إلى الزعيم القبليّ الكرديّ التقليديّ. كان البرزاني الذي يرتدي الملابس الكرديّة التقليديّة مفتوناً بشكل تعجز الكلمات عن وصفه بالحياة في منزله الجميل في أعلى جبال صلاح الدين، محاطاً برجاله القبليّين وأشجار التفّاح. ولا أستطيع أن ألومه، لا سيّما أنّه عندما تصل درجة الحرارة إلى 49 في بغداد، تكون عند البرزاني 32 درجة مئويّة.

أبلغني البرزاني، "إنّني أكره بغداد. لا أريد أن أضطّر إلى العيش أو حتى السفر إلى هناك. لكن إذا أصررت، ساوافق على العمل في المجلس على مضض".

"إنّني مصرّ".

"إذاً أنا موافق".

تسارعت الخطى الآن. وبدأت أنا وجون ساورز نجتمع مرّتين في اليوم بفريق الحكم الموسّع. كنّا أعلنّا عن هدف إنشاء مجلس الحكم بحلول 15 تموز/يوليو. وهناك العديد

من المرشّحين الآن. ويجب العمل على تنقيتهم وفرزهم، دون إغفال الحاجة إلى أن يكون المجلس تمثيليّاً ومع ذلك صغيراً وفعّالاً. وحسبنا أنّ ذلك سيؤدّي إلى مجلس يتراوح عدد أعضائه بين خمسة وعشرين وثلاثين رجلاً وامرأة. ونظراً لطبيعة المجتمع العراقي المفكّكة، تبيّن أنّ تلك مهمّة شديدة التعقيد. وقد تعزّز فريقنا بوصول عرفان صدّيق، وهو مسؤول في وزارة الخارجيّة البريطانيّة متخرّج من أكسفورد ويتحدّث العربيّة بطلاقة.

أولاً، نفترض أن يحصل الشيعة على غالبيّة المجلس إذ يُعتقد أنّهم يشكّلون 60 بالمئة من السكّان. ثمّ إنّنا نريد ضمان تمثيل جيّد للنساء - المستضعفات تحت حكم صدّام كما في كثير من البلدان العربيّة الأخرى. كما أنّنا بحاجة إلى إيجاد تمثيل فعّال للأعضاء السنّة الوطنيّين. وقد جعلنا العثور عليهم نواجه مشكلة هيكليّة ملازمة لسياسة العراق ما بعد التحرير: الافتقار إلى زعماء سنّة يحظون بالمصداقيّة. فمعظم السنّة النشطون سياسيّاً كانوا أعضاء في أجهزة أمن صدّام أو حزب البعث أو قتلوا كخونة. والأكراد يطلبون تمثيلاً بنسبة 20 بالمئة التي يشكّلها السكّان الأكراد بالنسبة للعرب. وهناك مسيحيّون وتركمان وأقليّات أخرى لا بدّ من إشراكهم بطريقة ما. وكأنّ الأمر لم يكن معقّداً بما فيه الكفاية، كنّا نأمل أن نتمكّن من تمثيل كل من المحافظات الثماني عشرة، ولم نكن نريد أن يهيمن الإسلاميّون على الغالبيّة العلمانيّة للبلد.

وصفت في رسالة إلى الرئيس بوش عمليّة اختيار المجلس على أنّها "هجين من لعبة معصوب العينين وتيك تاك تو ثلاثيّة الأبعاد".

فيما كان الموظّفون يجهدون في بحث الاختيارات المعقّدة، تابعت محاولة إقناع زعماء مجموعة السبعة بالمشاركة في المجلس. عقدت اجتماعاً آخر مطوّلاً مع الحكيم، أحد قادة المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق، في 1 تموز/يوليو: أشار إلى أنّه سيتعاون إذا اطلع على اللائحة الإجمالية لمجلس الحكم مسبقاً، لكي يطمئنّ إلى أنّها "تمثيليّة". أدركت أنّه يريد أن يعرف عدد الشيعة لكي يتأكّد أنّهم سيكونون الغالبيّة. طمأنته إلى أنّ النتيجة النهائيّة ستعكس "توازن المجتمع العراقيّ"، وتلك صيغتنا للإقرار بالأغلبيّة الشيعيّة. وقلت إنّني سأطلب من هيوم هوران إطلاعه على لائحة المرشّحين لمجلس الحكم شريطة ألا يبلغ أحداً بأنّنا فعلنا ذلك.

* * *

عندما جاء الجلبي لحضور اجتماع آخر في 3 تموز/يوليو، كان أكثر لطفاً، بعد أن سمع أنّني أقنعت الزعيمين الكرديّين بالانضمام إلى المجلس. وقال إنّه أعجب بذلك لأنّهما أكّدا أمامه في الأسبوع السابق بأنّها لن ينضمّا البتّة. فأدرك أنّ عليه البقاء في اللعبة أو المخاطرة بالتهميش.

أبلغني الجلبي أنّه التقى مؤخراً بآية الله العظمى علي حسين السيستاني، رجل الدين الشيعيّ الذي يحظى بأكبر احترام في العراق، وهو إيرانيّ. فثمة هرميّة لدى رجال الدين الشيعة الذين يحقّقون البروز من خلال الدراسة الدينيّة، وتملك المرجعيّات فيهم سلطة على أتباعهم. أما السنّة فإنّهم يفتقرون إلى هذا التسلسل الواضح للسلطة بين رجال الدين. ويشتهر السيستاني بأنّه وليّ صالح يعيش حياة متقشّفة ويقود شعبه بالقدوة الحسنة. وقد أبلغ الجلبي أنّه لا يهمّه كيفيّة جمع المجلس، لكنّه يصرّ على أن يكتب العراقيّون دستور العراق لا الائتلاف.

أخبرني الجلبي أنّ "السيستاني قرأ بأنّ الجنرال ماك آرثر كتب دستور اليابان. ويخشى آية الله العظمى أن يفعل الائتلاف الشيء نفسه هنا".

قبل عدّة أيام، أصدر آية الله فتوى يصرّ فيها على وجوب أن يكتب العراقيّون الدستور، وأن ينتخب المؤتمر الدستوريّ لا أن يعيّن من قبل الائتلاف.

أبلغت الجلبي بأن "لا نيّة لدى الائتلاف بكتابة الدستور، وأنّني حريص على أن يفهم السيستاني ذلك".

قال الجلبي إنّ دي ميلو أبلغ السيستاني في الظاهر بأنّه لا يرى سبباً لعدم إقامة الانتخابات في العراق عمّا قريب. فعندما كان ممثّل الأمم المتحدة في تيمور الشرقيّة، أجرت منظّمته الانتخابات بُعيد وصوله.

رددت بأنّ المقارنة التي ساقها دي ميلو بتيمور الشرقيّة - وهي مستعمرة برتغاليّة سابقة في الأرخبيل الإندونيسيّ - غير ملائمة. فالعراق يضمّ 25 مليون مواطن مقارنة بمليون في تيمور الشرقيّة، وبنية اجتماعيّة أكثر تعقيداً بكثير. ولا يمكن عقد انتخابات في العراق في ظل الظروف الراهنة.

بعد مغادرة الجلبي، اتصلت بدي ميلو وأبلغته بأنّ اجتماعه مع السيستاني كان مفيداً على العموم، لكنّه جعل آية الله يسيء فهم مدى تعقيد إجراء الانتخابات بسرعة في العراق.

العزيز الحكيم الذي كان لا يزال متشدّداً. أراد تسمية نائبه عادل مهدي، لتمثيل المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق في المجلس.

قال لي، "علي أن أكون متفرغاً لخدمة شعبي".

في هذا الخصوص، كان الحكيم يتبع تقليد الإسلام الشيعيّ في المنطقة "بالزهد" طلباً للحماية الشخصيّة. فقد ركّز كثير من القادة الدينيّين الشيعة طاقاتهم على العلوم الدينيّة والصالح الروحانيّ والاجتماعيّ لشعبهم، حتى ظهور الثوريّين الدينيّين مثل آية الله الخميني على المسرح في السبعينيّات. فبالابتعاد عن المسرح العلمانيّ، كان بإمكانهم في بعض الأحيان، لا دائماً بالطبع، تجنّب إعدامات صدّام.

قلت، "إنّ مجلس الحكم هو أفضل مكان لخدمة شعبك. ففيه توجد السلطة والمسؤوليّة".

ونكرت أيضاً بشكل عابر أنّ التمثيل الشيعيّ في المجلس سيكون مهمّاً، مع المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق أو بدونه، وتلك رسالة واضحة بأنّنا سنسير قدماً أياً يكن قراره.

"ألا يمكنك معاملة المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق معاملة استثنائيّة، بحيث نتمثّل بنائبنا"؟

"لا، كل الأحزاب الأخرى وافقت على المشاركة شخصيّاً. ولن يمثّل المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق إذا لم تكن في مجلس الحكم".

"سأنظر في الأمر جدّياً إذا منحتني بعض الضمانات".

"أي ضمانات"؟

قال مهدي الذي بقي صامتاً حتى الآن إنّهم يريدون أن يحظوا "بمعاملة تفضيليّة".

"ذلك غير وارد على الإطلاق. لديّ مسؤوليّاتي أمام كافّة العراقيّين بأن يعمل المجلس ككل. وسأكون حاضراً أمام السيّد الحكيم أو أي عضو آخر في المجلس في أي وقت، أربعاً وعشرين ساعة في اليوم. لكن جوهر الديمقراطيّة هو التسوية والعدالة. عليك أنت وزملاؤك في المجلس العمل بجدّ لتسوية الخلافات فيما بينكم".

وتقرّر أن يراجع الحكيم لائحة أعضاء المجلس المقترحة ثمّ يقرّر بعد نلك. أطلعه

هيوم لاحقاً على اللائحة سرّاً. وكما كان متوقّعاً، اعترض الحكيم على اسم أحد الخصوم، وكنّا قد أضفناه في اللحظة الأخيرة كإشارة مضلّلة لصرف الانتباه. وعندما أرسلت خبراً بأنّني سأشطب الاسم إذا وافق الحكيم على المشاركة شخصيّاً، توصّلنا إلى اتفاق.

تابع الفريق السياسيّ عمله على الأسماء وتشكيلة المجلس حتى وقت متأخّر من ليل 9 تموز/يوليو، وحدّد مشكلتين أخريين. فلا يزال لدينا ثلاث نساء فقط في اللائحة غير النهائيّة للمجلس، وكنّا نأمل في أن يكون لدينا أربع على الأقل. وقد ألححت على الأكراد لمدّة أسبوعين لكي يأتوني ببعض المرشّحات، على اعتبار أنّ النساء لم يكنّ نشطات سياسيّاً في كردستان في العقد الماضي.

في 10 تموز/يوليو، أبلغنا الحزبان أنّهما لم يتمكّنا من الاتفاق فيما بينهما على أي عضوة إضافيّة. فمنحتهما أربعاً وعشرين ساعة أخرى. فتناقشا وتحاورا طيلة يوم كامل ولم يتوصّلا إلى شيء.

كانت المشكلة الأخرى هي إشراك أحد أكثر الأئمّة الشيعة احتراماً في العراق، السيّد محمد بحر العلوم. وهو رجل دين شيعيّ كبير فرّ من دكتاتوريّة صدّام في أثناء الانتفاضة الشيعيّة في سنة 1991 وأمضى معظم العقد التالي في لندن لكنّه لا يتكلّم شيئاً من الإنكليزيّة تقريباً.

كنت قد التقيت به عدّة مرّات، وفاتحناه بالأمر من خلال العديد من الوسطاء، لكنّه أصرّ على موقفه بعدم المشاركة في المجلس. كنّا بحاجة إلى شيعيّ آخر لمنحهم الأغلبيّة في المجلس الذي يضمّ خمسة وعشرين عضواً. وكنّا نعلم أنّ بحر العلوم سيضيف وزناً مهمّاً لمجلس الحكم.

دخلنا الآن ليلة الجمعة 11 تموز/يوليو، وكنّا نعتزم الكشف عن المجلس يوم الأحد في 13 تموز/يوليو. توصّلت أنا وساورز إلى أنّ علينا القيام بمسعى أخير لإقناع بحر العلوم بالمشاركة. لذا توجّهنا صبيحة يوم السبت إلى منزله المتواضع في بغداد.

كان بحر العلوم قصير القامة ممتلئ الجسم ذا لحية طويلة بيضاء ووجنتين مستديرتين، ونظّارتين سميكتين مستديرتين. وفي أثناء الاجتماع، أظهر الإمام روحه

المرحة بصورة جليّة. وجادلنا، أنا وجون، طوال أكثر من ثلاث ساعات في كل ما قلناه. وكان سريعاً ومجادلاً ومتطلّباً ومتفتّح الذهن. وكان يقوم بكل ذلك وعيناه تطرفان. وقد ذكّرني بكاهن يسوعيّ متنكّر بزيّ قزم سحريّ.

قدّم بحر العلوم ثلاثة أسباب لتردّده في العمل في المجلس.

قال بعد أن رفع سبّابته اليمنى، "أولاً، لقد جئتم إليّ في وقت متأخّر جداً من العمليّة وهناك العديد من الأشخاص المقترحين للمجلس لا أعرفهم". ورفع الآن الإبهام الأيمن. "ثانياً، أوضحت فتوى آية الله السيستاني وجوب أن تكتب الدستور هيئة منتخبة. وأخيراً، هناك ثلاث مقاطعات شيعيّة في الجنوب غير ممثّلة في المجلس".

قدّمنا اعتذاراً شديداً لعدم اللجوء إليه شخصياً في وقت مبكّر وقلنا لا شيء مما نقترح يتعارض مع الفتوى. ونحن نأمل أن تكون من أوائل الخطوات التي يقوم بها المجلس تعيين لجنة تحضيريّة لتقديم المشورة بشأن كيفيّة كتابة الدستور. وأوضحنا أنّنا عملنا لمدّة شهرين لانتقاء أصغر مجلس يحظى أيضاً بصفة تمثيليّة. وقلنا إنّ عشرة من الخمسة وعشرين عضواً ينتمون إلى الجنوب.

وتواصل حوارنا حول عدد لا يحصى من أكواب الشاي، وجاء الفرج بتقديم كاسة من بوظة الفستق الشهيّة. وفي مرحلة ما، لاحظ ساورز أنّه إذا قال الإمام "لا" فسيكون الشخص الوحيد الذي يرفضنا في العراق بأكمله. وقد أطلق ذلك انتقاداً قاسياً.

"لم أرفضكم. إنّني راغب في التعاون معكم. لكن لا يمكنني العمل في المجلس شخصياً". أراد أن يسمّي ابنه ممثّلاً. قلنا لا. لا يمكننا في هذه المرحلة السماح بأي استثناءات لقاعدة "الرؤساء فحسب".

قلت له، "العمل معنا لا يكفي. إذا كنت تريد خدمة شعبك، عليك أن تشارك في المجلس حيث ستتخذ القرارات المهمّة".

أجملنا السلطات الكبيرة التي نقترح منحها لمجلس الحكم، وأوضحنا أنّ اللجنة التحضيريّة ستقترح آليّة كتابة الدستور فحسب، ولن تكتب الدستور بنفسها. وعلى المجلس أن يقرّر بشأن هذه الآليّة. لم يتفهّم الأمر، وبدا أنّ ذلك يُحدث اختلافاً.

تأمّل برهة، ثمّ سأل رافعاً إصبعه ثانية، "ماذا إذا أوصى المجلس بآليّة لكتابة الدستور تتعارض مع فتوى السيستاني؟ أين أكون عندئذٍ"؟

رددت بأنّ أفضل طريقة لضمان الامتثال للفتوى هي العمل في المجلس.

"أجل. لكن ماذا إذا وافقت غالبيّة المجلس على آليّة تتعارض مع الفتوى"؟

الجميع يحترم الصبر في العمل، لكن بدأ ذلك يتخذ معنى خاصّاً بالنسبة لي.

أشار ساورز إلى أنّه لا يوجد أحد ممن تحدّثنا إليه يحبّذ تجاهل الحاجة إلى لجنة دستوريّة منتخبة.

أمضينا الساعة التالية نناقش رغبته في تسمية ابنه للعمل مكانه. وتمسّكنا بموقفنا.

"إذاً أنت تصرّ يا سعادة السفير على مشاركتي شخصيّاً في المجلس، أليس كذلك"؟

ردّدت ما كنت أقوله لآخر مرّة. إنّها "نقطة انعطاف" في تاريخ العراق. وعلى القادة المهمّين في المجتمع المشاركة في المجلس لكي ينجح. ويجب ألا يرتكب الشيعة الأخطاء المأساويّة التي ارتكبوها في سنة 1920. فمجلس الحكم هو المكان الأفضل للتأثير على القضايا التي تهمّ "شعبه".

بعد سماع ذلك، انتقل بحر العلوم إلى النقص المزعوم في تمثيل المحافظات الشيعيّة في الجنوب. ألا يمكننا إضافة ثلاثة أشخاص آخرين من هناك. قلنا فات أوان ذلك. فنحن نعتزم الإعلان عن المجلس في اليوم التالي.

وأضفت بمكر، "ربما رغب المجلس في النظر في توسيع نفسه بطريقة متناسبة لاحقاً. هناك بالطبع محافظات أخرى قد تشعر أنّها غير ممثّلة بشكل جيّد...".

فقال مبتسماً، "إنّني أنوي طرح هذه القضيّة باستمرار". وتوسّعت ابتسامته، "ولأنكما أقنعتمانيّ بالفعل بالانضمام إلى المجلس فقد فكّرت في أنّني ربما تمكّنت من تسوية الأمر".

وهكذا عند ظهر يوم السبت، 12 تموز/يوليو، أصبح لدينا خمسة وعشرون عضواً. لكن لا يزال هناك بعض الأمور التي علينا تسويتها.

كان طالباني مغادراً موسكو في طريقه إلى لندن لإجراء "بعض المحادثات". اتصلت بساورز وطلبت منه الاتصال بوزارة الخارجيّة البريطانيّة لضمان ألا يُمنح طالباني لقاءات رسميّة في اليوم التالي لكي يكون قادراً على العودة.

مع ذلك، لم يكن أمام طالباني سبيل للعودة في الوقت المناسب للكشف عن المجلس في صباح اليوم التالي. واضطر بات كنيدي إلى استخدام بطاقة ائتمانه الشخصيّة لشراء تذكرة سفر في الدرجة الأولى لإعادته من أوروبا في وقت مبكّر من صباح يوم الأحد.

كان سيرجيو دي ميلو خارج البلد أيضاً، في المملكة العربيّة السعودية. وكنت أنا وساورز نطلعه باستمرار على التقدّم الحاصل في موضوع المجلس. وكنّا قد أقنعنا سيرجيو بأن يقوم بدور عريف الاحتفال عند الإعلان عن المجلس. وسيساعد ذلك أمام الرأي العامّ الدوليّ ويخفّف من الاتهام بأنّه صنيعة الائتلاف.

بعد الاجتماع مع بحر العلوم، اتصلت هاتفياً بدي ميلو في المملكة العربيّة السعوديّة. وقد سرّ باللائحة النهائيّة وقال إنّه سيعود صباح الأحد على أمل أن يصل في الوقت المناسب للإعلان عنه بنفسه.

ثم خطر ببالي أن أبلغ العديد من المرشّحين بأنّهم لن يكونوا في عداد المجلس. أولاً، المطران دلّي، زعيم طائفة المسيحيّين الكلدان. فقد كانت الجالية المسيحيّة الصغيرة في العراق مجزّأة، على غرار كافّة الطوائف الدينيّة في البلد. كان هناك الكلدان الذين يبدو أنّهم يفوقون الأشوريّين عدداً، لكنّهم لم يكونوا منظّمين جيّداً مثلهم وأقلّ فعّاليّة سياسيّة. وللمحافظة على هدف الحصول على أصغر هيئة تمثيليّة ممكنة، كان لدينا مكان لمسيحيّ واحد فقط في المجلس.

اخترنا ممثّلاً للمسيحيّين الأشوريّين وتوقّعنا أن يسبب ذلك استياء لدى الكلدان. وكان ذلك صحيحاً، إذ في تلك الليلة لم يكن قلب المطران يفيض بالمحبّة المسيحيّة. فبعد التذمّر من استبعاده، غادر غاضباً.

بعد ذلك المطالب بالعرش. كان الشريف علي مستاء جدّاً من استبعاده من المجلس. واشتكى قائلاً، "بل إنّكم لم تستشيروني بشأن المجلس".

ردّ ساورز بصبر، "حاولت الاجتماع بك في الأسابيع الأربعة الماضية. لكنّك كنت خارج البلد. كما أنّ زملاءك أوضحوا بجلاء أنّ الشريف علي أكبر من أن يشارك بنفسه في مثل هذا المجلس. والقاعدة تقضي بمشاركة الزعماء فقط".

أخيراً قلت، "الائتلاف لا يتخذ أي موقف كان من الملكيّة. فتلك مسألة يقرّرها العراقيّون. المجلس سينطلق غداً. ونحن نأمل ونتوقّع أن يدعمه العراقيّون المسؤولون". وعند تلك النقطة انتهى الاجتماع البارد.

عاود فريقنا السياسيّ الاجتماع في وقت متأخّر من تلك الليلة لمراجعة الخطط الخاصّة باليوم التالي. أبلغوني أنا وساورز أنّ مجموعة السبعة اجتمعت بعد ظهر ذلك اليوم وأمضت عدّة ساعات غير مثمرة من البحث في محاولة للتوصّل إلى من سيكون الناطق الرسميّ باسم المجلس في اليوم التالي. وقد أبلغت رجالنا بالابتعاد عن هذه المسألة. قلت لهم، "تصوّروا ما سيكون عليه الأمر عندما يجتمع خمسة وعشرون منهم في الغرفة ويكون عليهم التقرير في قضايا مهمّة".

يوم الأحد في 13 تموز/يوليو كان يوما تاريخيّاً لكل العراقيين. لكن ليس بدون عراقيل اللحظة الأخيرة النموذجية في البلد.

وصل الطالباني من لندن، وكان تعباً ولكن منتشياً.

أوقف الجلبي عند حاجز مبنى المجلس ومعه أربعة مساعدين، على الرغم من أنّ القاعدة التي وضعها المسؤولون الأمنيّون تسمح لكل عضو في مجلس الحكم باصطحاب اثنين إلى الحفل فقط. ولم يحاول أي عضو آخر في مجلس الحكم انتهاك القاعدة. لكن الجلبي كان يهدّد بالعودة إلى المنزل إذا لم نسمح لهم بالدخول.

أرسلت سكوت كاربنتر إلى البوّابة التي ترتفع أمامها أكياس الرمل حاملاً الرسالة التالية: "القاعدة هي اثنان. اذهب إلى البيت إن كنت تفضّل ذلك". أسقط الجلبي اثنين من مساعديه.

في منتصف الصباح، اتصل سيرجيو من المطار ليقول إنّه حطّ متأخّراً، لكنّه في الطريق إلى المدينة.

كان التصميم الذي اتفقنا عليه مع المملكة المتحدة والأمم المتحدة وأعضاء مجلس الحكم ينصّ على اجتماع أعضاء المجلس الخمسة والعشرين في مبنى غير بعيد عن القصر، وهو مبنى أعاد بات كنيدي بصعوبة تأهيله ليصبح على قدر كبير من الأناقة. وكانت الخطّة تقضي بأن تنصّب المجموعة نفسها مجلساً للحكم (صار يعرف ذلك بالنسبة إلينا بخيار "الحمل بدون دنس").

بعد ذلك يدعو مجلس الحكم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى اجتماع خاص يبلغوننا فيه أنّهم شكّلوا مجلس الحكم. وفي أعقاب الغداء، نتوجّه جميعاً إلى قاعة كبيرة يقدّمون فيها أنفسهم للصحافة العالميّة.

وصل سيرجيو إلى المدينة في الثانية عشرة والنصف ظهراً وتوجّه إلى مكتبي على الفور. تحادثنا أنا وهو وساورز إلى أن تلقّينا بعد خمس وأربعين دقيقة الدعوة بأنّ مجلس الحكم مستعدّ للقائنا. ركبت أنا وساورز معاً متوجّهين إلى مركز المؤتمرات، لكي يتسنّى لسيرجيو الوصول بشكل مستقلّ.

اختار أعضاء مجلس الحكم السيّد بحر العلوم، آخر الداخلين إلى المجلس، ناطقاً رسميّاً باسمهم احتراماً لسنّه (على الرغم من أنّ عدنان الباجه جي أكبر سنّاً من بحر العلوم، لكن الباجه جي سنّي).

عندما اجتمع أعضاء مجلس الحكم حول طاولة بيضاويّة كبيرة مغطّاة بلبّاد أخضر، لاحظ بحر العلوم الطبيعة التاريخيّة لليوم. وأبلغنا بأنّ المجلس اتخذ قرارين بالفعل. الأول يلغي كل عُطَل حزب البعث، بما في ذلك ذكرى ثورة صدام في 17 تموز/يوليو. وأعلنوا 9 نيسان/أبريل، "يوم التحرير"، عطلة رسميّة.

سأل بحر العلوم إذا كنت أودّ أن أتحدّث. اقترحت عليه أن يقدّم المكان أولاً إلى دي ميلو الذي تحدّث باختصار. بعد ذلك أصرّ بحر العلوم على أن أتحدّث، لذا وافقت على أنّه يوم تاريخيّ للعراق والعراقيّين.

وختمت قائلاً، "مجلس الحكم هو الخطوة الأولى في رحلة ننتقل فيها معاً نحو هدفنا المشترك بإقامة حكومة عراقيّة ديمقراطيّة وتمثيليّة. المجلس سيتمتّع بسلطة حقيقيّة والائتلاف مستعدّ للمساعدة بأي طريقة ممكنة. ومعاً سننجح".

بعد غداء مختصر، انتقلنا جميعاً مسافة مئتي ياردة إلى مركز المؤتمرات. جلسنا أنا ودي ميلو وساورز في الصفّ الأول من قاعة المحاضرات، مواجهين للمسرح. وبعد أربع وعشرين دقيقة، صعد أعضاء مجلس الحكم إلى المسرح وجلسوا على مقاعدهم التي صفّت على شكل هلال. وعُلّقت خلفهم خريطة بسيطة للعراق وكلمتا: مجلس الحكم.

تطلّب هذا الترتيب من فريقي عدّة ساعات يوم أمس. ففي وقت متأخّر من بعد ظهر يوم السبت، علمت أنّ هناك في سلطة الائتلاف المؤقّتة من يعتزم وضع مجموعة من الأعلام الأميركيّة والبريطانيّة والعراقيّة على المسرح. رفضت كل الأعلام باستثناء علم عراقيّ واحد، للتقليل من دور الائتلاف والحفاظ على صفاء المسرح واحترامه.

المشكلة هي عدم وجود نسخة متفق عليها من العلم العراقيّ. فبعد حرب الخليج، أضاف صدّام إلى العلم القديم الأسود والأبيض والأحمر كلمتي "الله أكبر" لتملّق الإسلاميّين. ومعضلة المجلس أنّهم اعترضوا على استخدام علم صدّام، لكنّ الأعضاء الأكثر تديّناً في المجلس لم يوافقوا على إزالة الكلمتين عنه. لذا لم يوضع أي علم في النهاية وإنّما خريطة العراق الموحّد فحسب.

في المؤتمر الصحفي، قرأ بحر العلوم "البيان السياسيّ" الذي أصدره مجلس الحكم في ذلك اليوم. ولاحظ أنّ المجلس "أنشئ من خلال مبادرة وطنيّة"، وحدّد البيان أنّ أهداف المجلس هي توفير الأمن للعراقيّين، "وإلغاء النتائج المترتّبة على الطغيان السياسي... واجتثاث الإيديولوجيّة البعثيّة من المجتمع العراقيّ".

وأعلن أنّ المجلس يتعهّد "بوضع أساس لنظام تعدّديّ فيدراليّ ديمقراطيّ واحترام حقوق الإنسان". وأضاف الإمام أنّ المجلس يمثّل كل تيّارات الحياة العراقيّة ويتطلّع إلى مشاركة كل العراقيّين في تطوير الحياة السياسيّة للبلد. وسيبدأ المجلس بكتابة دستور يفضي إلى انتخاب البرلمان.

على الرغم من مسؤوليّة الائتلاف الإجماليّة عن العراق، فقد ارتأيت ألا أدلي بأي ملاحظات في الحفل. وظننت أنّ تحدّث ممثّل الأمم المتحدة يساعد في تثبيت شرعيّة مجلس الحكم. لذا بعدما فرغ بحر العلوم، لم يتحدّث سوى دي ميلو، ورحّب بتشكيل مجلس الحكم نيابة عن الأمم المتحدة.

بعد ذلك جاءت أسئلة وسائل الإعلام، وبدأ المرح.

أوّل من وقف كان مراسل إذاعة البي بي سي الذي سأل بشكل هازل، "أليس صحيحاً أنّ" المجلس صنيعة الأميركيّين ولا يتمتّع بأي سلطة وعديم الفائدة في الجوهر؟

أمسك الطالباني بالميكروفون ووبّخ المراسل لأنّه يمثّل "أسيادنا الاستعماريّين السابقين. إذاعة البي بي سي لا تروي الحقيقة عن العراق البتّة". وبعد ذلك دخل الطالباني صلب الموضوع وقال، "إنّ المجلس هو الحكومة الأكثر تمثيلاً التي يحظى بها العراق". ومضى ليعدّد بعض سلطاتها ورأى بعبارات غير يقينيّة أنّ المراسل لا يعرف عما يتحدّث.

ثمّ ألقى مراسل من تلفزيون الجزيرة، المعادي دائماً للائتلاف، كلمة مقنّعة بصيغة سؤال مماثل لما سبق. فأطلق ذلك ردّ فعل متسلسل من أعضاء المجلس.

دحض الباجه جي بوقار عظيم مقولة أنّ المجلس ألعوبة ورأى أنّ وسائل الإعلام العربيّة يمكنها أن تقوم بعمل جيّد إذا أولت اهتمامها للتغيّرات الحقيقيّة التي تحدث في العراق.

ولكي لا يتفوّق أحد عليه، هبّ نصير الجادرجي، المحامي الكبير الذي ينتمي إلى عائلة سنيّة مرموقة والذي بقي في العراق طوال حكم صدّام الاستبداديّ، في وجه الجزيرة. "أقول لوسائل الإعلام العربيّة: توقّفوا عن تقديم النصح إلى العراقيّين بمحاربة الأميركيّين". ودوّى تصفيق الحضور بمن فيهم عدد من الصحافيّين العراقيّين.

دفع ذلك بحر العلوم إلى النهوض عن كرسيّه وصاح قائلاً، "لقد كانت كل التغطية العربيّة للحرب والتحرير تنتهج جانباً واحداً منحازاً ضدّ العراقيّين. إنّ وسائل الإعلام هذه تهدّدنا منذ اليوم الأول للحرب حتى الآن"! وعندما جلس مكانه، أثارت عاطفته مزيداً من التصفيق. فدفع ذلك الإمام إلى الوقوف ثانية.

"أنتم الصحافيّون المنتمون إلى الجزيرة والعربيّة وسواهما - لم تغطّوا قطّ الأعمال الوحشيّة التي ارتكبها صدّام! لقد قتل مئات الآلاف من العراقيّين! وهاجم العراقيّين بالغازات! لماذا لم تعرضوا المقابر الجماعيّة على مشاهديكم"؟ وعلا مزيد من التصفيق عندما جلس بحر العلوم ثانية.

لكن الآن مدفوعاً من الطالباني الذي يجلس إلى جانبه، قفز بحر العلوم ثانية. لم يكن يمكن وقفه.

"الصحافة العربيّة تواصل التحدّث عن عودة صدّام. إنّه لن يعود ثانية. إنّه في مزبلة التاريخ! ولن يعود البتّة"! مزيد من التصفيق، وأخيراً جلس على كرسيّه مظفّراً وراضياً.

مضت الأمور على هذا النحو لمدّة خمس وأربعين دقيقة. وتصدّى أعضاء مجلس الحكم لكل سؤال معادٍ (وكان معظمها معادياً) بمهارة وانفعال. وفي نهاية الاجتماع، وقفت امرأة من بين الحضور قالت إنّها تمثّل منظّمة غير حكوميّة مجهولة وألقت بياناً مطوّلاً عن الإمبرياليّة الأميركيّة، وحرب الإبادة الأميركيّة ضدّ العراقيّين، وما إلى هنالك...

جاء الآن دور إحدى النساء الثلاث في المجلس، الدكتورة رجاء الخزاعي، وهي

طبيبة توليد لطيفة محجّبة من بلدة الديوانيّة الشيعيّة الجنوبيّة. كانت في العادة خجولة وغير واثقة من نفسها. لكن ليس اليوم. فقد قالت الدكتورة رجاء:

"لقد ساعدتُ طوال الثلاثين الماضية في توليد أطفال آلاف الأمهّات العراقيّات. والآن للمرّة الأولى في تاريخ العراق الحديث، سيكون للنساء العراقيّات مكان في مجتمعهنّ. وإنني أشعر بالفخر لتوليد أمّة عراقيّة جديدة اليوم".

لقد كان أداء مذهلاً

وكما قلت في ملاحظة أرسلتها لاحقاً إلى الرئيس بوش:

"لقد كان يوم الأحد أكثر من ميلاد لحكومة تمثيليّة أساسية؛ لقد ولّدت العمليّة تعابير قويّة عن الفخار الوطنيّ العراقيّ".

الفصل الخامس

أمل بعيد

❑ **بغداد**

14 تموز/يوليو 2003

ارتعشت صورة الجنرال أبي زيد على شاشة التلفزيون المسطّحة ثم اختفت. لكن القناة الصوتيّة لم تنقطع.

"المتمرّدون البعثيّون يرفعون حتماً من مستوى نشاطهم، سيّدي الوزير"، قال جون من مقرّ قيادة القيادة الوسطى في تامبا متحدّثاً إلى دونالد رامسفيلد في البنتاغون.

اعتدت على التكنولوجيا التي لا يمكن الركون إليها لهذه المؤتمرات الهاتفيّة الفيديويّة المؤمّنة التي نعقدها بعد ظهر كل يوم تقريباً. كنت جالساً أمام الشاشة في غرفة ضيّقة في الطابق الثاني من القصر، وكان بوسعي رؤية المشارك المتحدّث، فيما تكشف النوافذ الإلكترونيّة أسفل الصورة كل من يوجد في دائرة التلفزيون المغلقة. وعندما يعمل النظام، نحصل على وهْم الاجتماع حول طاولة مؤتمرات.

لكن بعد ظهر هذا اليوم الحار من تموز/يوليو، كان المؤتمر الهاتفيّ الفيديويّ الذي يصل بغداد وأبي زيد في فلوريدا ورامسفيلد مرتعشاً.

قلت، "لقد فقدت الصورة يا جون. هل فقدتها أنت أيضاً"؟

"ليس ثانية"، غمغم رامسفيلد.

لم يكن الوزير معروفاً بصبره. واليوم تفيد الصورة التي يمكن الركون إليها لأنّ أبي زيد يستخدم خرائط ومخطّطات.

وأضاف أبي زيد مختتماً عرضه الافتتاحيّ، "... ويمكننا أن نؤكّد أنّ الجهاديّين الأجانب يتلقّون التدريب في سوريا ولبنان".

عادت الصورة ثانية كاشفة شريحة باوربوينت يعرضها الجنرال وخريطة من مقرّ قيادة القيادة الوسطى. فمنذ انهيار صدام في نيسان/أبريل، وفّرت حدود العراق الطويلة مع سورية الطريق الأساسيّة للبعثيّين الفارّين ومحور التسلّل الرئيسيّ للمقاتلين الإسلاميّين المتطرّفين إلى العراق.

كان مقصد الجهاديّين ما تدعوه القيادة الوسطى "المثلّث السنّيّ"، وهو المثلّث الواسع المكوّن من الصحراء ووادي الفرات إلى الغرب والشمال من بغداد. كانت هذه المنطقة هي الملاذ الذي فرّ إليه عدد غير معروف من البعثيّين المتشدّدين المنتمين إلى فرقتي الحرس الجمهوريّ - كانتا في الأصل هدف فرق المشاة الأميركيّة الرابعة التي لم يسمح لها الأتراك بدخول العراق من الشمال في آذار/مارس - بعد سقوط بغداد.

ففي مدن مثل الفلّوجة والرمادي وبغداد نفسها، أخذ الائتلاف يخسر أعداداً متزايدة من القوّات من جرّاء القنابل المزروعة على جوانب الطرقات، وهجمات القنّاصين والهجمات بقذائف الآر بي جي. وقد قُتل أكثر من أربعين جنديّاً ومارين في أثناء القتال أو ماتوا في حوادث في العراق منذ أن حطّمت قوّاتنا تمثال صدّام في ساحة الفردوس في نيسان/أبريل. كان بعض هؤلاء الشبّان والشابّات ينتمون إلى وحدات الحرس الوطنيّ الاحتياطيّة. وقد أحدث موتهم صدى من مدنهم في الولايات المتحدة إلى الكابيتول هول إلى البنتاغون.

سعت الولايات المتحدة علناً إلى الضغط على سورية لكبح هذا النشاط. لكن بدت سورية التي يحكمها حزب بعثيّ خاصّ بها، حصينة أمام الضغوط الدبلوماسيّة أو الاقتصاديّة، وربما لا تكون حصينة سوى أمام تدخّل عسكريّ مباشر. والرئيس بشّار الأسد، ابن رئيس سورية الراحل حافظ الأسد، يعرف أنّ ذلك غير محتمل حيث القوّات الأميركيّة منشغلة في العراق وأفغانستان.

وفيما كان رامسفيلد وأبي زيد يبحثان في خيارات "السيطرة الأفضل على الحدود"، تأمّلت في الأزمة الأمنيّة المتصاعدة.

كان البنتاغون يأمل في أن يستبدل بالتشكيلات القتاليّة الكبيرة التي سحقت الجيش العراقيّ مزيجاً من وحدات "ائتلاف الراغبين" الأميركيّة والأجنبيّة. وكان ينتظر

أن تتولّى فرقة بقيادة بولونيّة الأمن في المنطقة الشيعيّة بين بغداد والبصرة بدلاً من فرقة مارينز أميركيّة بحلول أيلول/سبتمبر. وهي قوّة بحجم لواء يقل عن ثلاثة آلاف جنديّ مسؤولة عن منطقة عمليّات تحتاج إلى فرقة، وتتكوّن من بولونيّين وأوكرانيّين ووحدات أصغر من أميركا الوسطى. لكنّها كانت أكبر تشكيل من مثل هذه التشكيلات في الجنوب بخلاف المفرزة البريطانيّة التي تبلغ نحو 10,000 جنديّ.

ذكر الآن أبي زيد أنّ ما مجموعه 23,000 جنديّ غير أميركيّ في البلد لن يكون كافياً، حتى لو حلّت قوّات الائتلاف التي تقودها بولونيا محل وحدات قتاليّة أميركيّة خارجة من العراق.

كنت أشارك جون أبي زيد في إحباطه. فقد شعرت منذ أسابيع أنّ البنتاغون لم يستوعب الحاجة إلى سحق تمرّد البعثيّين - الإسلاميّين المتصاعد، والقضاء عليه مبكّراً. لقد كان بطء التحرّك المؤسّسيّ للبنتاغون جزءاً من المشكلة. ففي منتصف حزيران/يونيو، شاركت من بغداد في مؤتمر هاتفيّ فيديويّ مؤمّن مع مجلس الأمن القوميّ، برئاسة الرئيس، بحثنا فيه الأمن في العراق. قلت، "إنّني قلق من أنّنا قد نسحب قوّاتنا في وقت مبكّر جدّاً. فلا يكفي أن نقول إنّ قوّات من بلدان أخرى ستحلّ محلّ فرق الجيش والمارينز".

كنت قد تفحّصت قائمة الوحدات الصغيرة التي لديها ضبّاط ارتباط في مقرّ القيادة الوسطى في تامبا وسترسل قوّات إلى العراق. لقد كانت مزيجاً، ولديها كلّها قواعد اشتباك خاصّة بها تحدّد كيف وأين ومتى تقاتل. على سبيل المثال، يساهم الليتوانيّون بأربعة أطبّاء وفصيل، أي ما مجموعه نحو خمسة وثلاثين شخصاً.

شدّدت على أنّ "ملء الفراغ بقوّات أجنبيّة يجب ألا ينقص من قدرتنا القتاليّة". ولاحظت أنّ الحرب لم تنتهِ بعد. إنّنا نخاطر بإعطاء العراقيّين الانطباع بأنّنا غير جادّين، وإذا حدث ذلك فقد يتدهور الوضع الأمنيّ بسرعة.

كنت أحاول الوصول إلى أذن الرئيس، إذ كان لديّ انطباع بأنّ الأجهزة المسلّحة، وربما رامسفيلد نفسه، يستعجلون إعادة القوّات إلى الوطن.

وكما هو الحال دائماً في اجتماعات مجلس الأمن القوميّ، جلس الرئيس بوش إلى رأس الطاولة في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض المبطّنة بالخشب.

قال الرئيس، "إنّني أوافقك الرأي يا جيري، لكنّني أعتقد أنّك أسأت الفهم. القوّات الأميركيّة التي ستُسحب ستحل محلّها وحدات أميركيّة أخرى".

لم يكن الحال كذلك مما فهمته من تغيير القوّات القادم، لكن ربما أكون مخطئاً وعلى أي حال فإنّ تصحيح الأمور يقع على عاتق العسكريّين. لكنّ الجنرال في المارينز بيتر بيس، نائب رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة، زاد الأمور غموضاً بقوله إنّه عندما ستُسحب فرقة المشاة الثالثة (التي قادت الهجوم على بغداد) في تموز/يوليو، فستُستبدل بها فرقة المشاة الرابعة المساوية لها في القوّة. لكن بما أنّ الفرقة الرابعة منشورة بالفعل في العراق، فإنّ قوّتنا القتاليّة الصافية كما أفهم ستهبط بنحو فرقة.

في نهاية ذلك الاجتماع، أضاف الرئيس أنّه "يوافق مع بريمر" بأنّ القوّات الأمميّة لن تكون فعّالة مثل القوّات الأميركيّة. وحاولت كوندوليزا رايس أن تستوضح من العسكريّين إذا كان البريطانيّون يخطّطون في الواقع لسحب قوّاتهم من جنوب العراق في الخريف. إنّهم يحومون حول المسألة. وبعد ذلك خبا البحث.

بعد ذلك الاجتماع، اتصلت بالفريق جون كرادوك، كبير المساعدين العسكريّين لرامسفيلد، للتحقّق من أنّ الوزير يدرك القلق الذي أشعر به تجاه سحب القوّات.

بعد ذلك اتصلت بالدكتورة رايس.

أبلغتها "أنّ الائتلاف من وجهة نظري يضمّ نصف عدد الجنود الذي نحتاج إليه وأنّنا نخاطر حقّاً في انتقال هذه القوّة إلى الجنوب". وكانت تدور في ذهني دراسة راند التي اطلعت عليها قبل مجيئي إلى العراق.

قالت، "إنّني قلقة أيضاً. وقد طلبت من القادة أن يقدّموا إليّ تحليلاً مفصّلاً عن قدرة قوّاتنا بحيث يمكنني إطلاع الرئيس عليه".

وبعد تلك المكالمة على الفور، طلبت من كلاي ماكماناواي الاجتماع مع جون أبي زيد عند عودته إلى قطر للحصول منه على التفاصيل الواقعيّة عن مستوى قوّاتنا. لم نكن بالطبع نريد أن نتعارض مع العسكريّين. لكنّني كنت مقتنعاً بأنّنا إذا لم نحافظ في العراق على قوّة عسكريّة أميركيّة وائتلافيّة كافية - وبخاصّة قوّة قتاليّة - فسنواجه مشكلات حقيقيّة في إعادة بناء البلد.

من الشواغل الرئيسيّة الأخرى الافتقار إلى المعلومات المخابراتيّة الدقيقة عن طبيعة

قال لي، "سأحاول إصلاح ذلك مع السيستاني".

لكن الضرر وقع بالفعل كما علمنا.

فيما كنّا نعمل على توسيع مجلس الحكم في الأسبوع الأول من تموز/يوليو، جاء البريطانيّون بفكرة ضمّ أحد أعضاء الحزب الشيوعيّ العراقيّ. في الخمسينيّات والستينيّات، اجتذب الحزب كثيراً من المثقّفين والفنّانين العراقيّين ولا يزال لديه أتباع في هذه الدوائر. وقد سمح صدّام للحزب بالبقاء مترنّحاً لأنّه رأى أنّ إلحاده المعلن قد يكون مفيداً في مواجهة الإسلاميّة.

سألني ساورز إذا كان لدي اعتراض مبدئيّ على الفكرة. قلت لا، شريطة أن نجد شخصاً تخلّى عن الأفكار الشيوعيّة الخاطئة بشأن كيفيّة إدارة الاقتصاد.

وهكذا في 8 تموز/يوليو، كنت في مكتب ساورز في مواجهة عزيز محمّد الأمين العام للحزب الشيوعيّ المتقاعد مؤخّراً. كان كرديّاً في التاسعة والسبعين، وتبدو عليه آثار السنين ويشعر بها. بعد وصف خططنا بشأن المجلس، سألته عما تعلّمه من سقوط الشيوعيّة السوفياتيّة.

استطرد عزيز في ردّه مستنكراً أنّ بريجنيف كان يتسلّم رسائل لا يقرؤها قطّ ويرسل رسائل لا يكتبها البتة.

تركت ملاحظاته لدي انطباعاً مميّزاً بأنّه يعتقد أنّ بريجنيف لا يزال يتولّى مقاليد الأمور في موسكو. ولم يكن لدي الشجاعة لأبلغه بأنّ ليونيد لم يكن بحال جيّدة مؤخّراً. وهكذا شطبنا عزيز من اللائحة.

ومن حسن الحظّ أنّنا، أنا وساورز، أجرينا مقابلة مع بديل عزيز في قيادة الحزب، حميد مجيد موسى. وكان رجلاً ربعاً نشيطاً في أواسط الأربعينيات من العمر يدرك بوضوح الحاجة إلى تشجيع القطاع الخاصّ في العراق. وأثبت موسى، وهو شيعيّ، أنّه أحد أكثر أعضاء مجلس الحكم تأثيراً وشعبيّة.

وصلنا الآن إلى المرحلة الأخيرة، لكن ما زال علينا إضفاء اللمسات الأخيرة على التمثيل الشيعيّ في مجلس الحكم. في 10 تموز/يوليو، عقدت اجتماعاً آخر مع عبد

العدوّ. ففي أوائل تموز/يوليو، قدم إلى العمل رئيس محطّة وكالة الاستخبارات المركزيّة في سلطة الائتلاف المؤقّتة. كان "بيل" محترفاً نحيلاً مرن الأطراف، خدم عدّة سنوات في المنطقة ويتحدّث العربيّة. وكانت محطّة بغداد أكبر محطّة في العالم بالفعل، لذا يعتبر ذلك عملاً كبيراً بالنسبة إليه. وقد رأيت أن جزءاً من المشكلة يكمن في أنّ واشنطن حدّدت أولويّات المحطّة بتعقّب أسلحة الدمار الشامل وإلقاء القبض على كبار البعثيّين الفارّين الذين شهرتهم مجموعة أوراق اللعب التي تحمل صور كبار المطلوبين ووزّعتها القيادة الوسطى.

كانت قوّات الائتلاف تبحث عن مخازن الأسلحة العراقيّة منذ أواخر آذار/مارس، لكنّها لم تكتشف أسلحة دمار شامل حتى الآن. وعلمتُ أنّ بيل يخضع لضغط من مقرّ قيادة الوكالة في لانغلي، فيرجينيا. فهو يشرف على مجموعة مسح العراق، وهي هيئة مخابراتية بقيادة المسؤول في الوكالة ديفيد كاي والعميد في الجيش كيث دايتون، وتضمّ نحو 1,400 مدنيّ وعسكريّ من الائتلاف يبحثون عن أسلحة الدمار الشامل. ولا بدّ أنّ هذا الجهد شكّل عبئاً إدارياً ضاغطاً على محطّة بغداد.

قلت بصراحة، "حسناً يا بيل، البحث عن أسلحة الدمار الشامل مهمّ. ونحن بحاجة ماسّة إلى القبض على صدّام ومجموعته. لكن علينا أن نهاجم الأشخاص الذين ينسفون عربات الهمفي ويقتلون جنودنا - والأشخاص الذين يخرّبون خطوط الطاقة وأنابيب النفط."

قال متنهّداً، "إنّني أحاول توزيع العبء على الأولويات التي لديّ".

فقلت، "من المستبعد أن يُقتل جنودنا بأسلحة الدمار الشامل. لكنّهم يتعرّضون يوميّاً للتفجير على يد المتمرّدين البعثيّين أو الإرهابيّين. ويجب أن يكون العثور على هؤلاء الأشخاص والقضاء عليهم أولى الأولويّات".

لم يبدُ مقتنعاً. فذكّرت بيل بأنّه كممثّل لمدير وكالة الاستخبارات المركزيّة، فإنّ مسؤوليّاته عن الاستخبارات في العراق تتجاوز الوكالة نفسها ورهانها على العثور على أسلحة الدمار الشامل.

"أريدك أن تجمع كل القدرات الاستخباراتيّة ذات الصلة هنا وأن تقدّم لي خلال أربع وعشرين ساعة خطّة لملاحقة هؤلاء الأشرار".

فيما كان رجال بيل يعملون في اليوم التالي، أعلنت عن برنامج مكافأة ماليّة

خاصّ بصدّام وولديه، وافقت واشنطن عليه بالفعل. تبلغ المكافأة مقابل رأس صدام 25 مليون دولار وخروج آمن من العراق للواشي وعائلته، مع 15 مليون دولار لكل من ولديه، عديّ وقصيّ.

بدأ يوم الخميس 17 تموز/يوليو بأحد الصباحات الخانقة لبغداد في منتصف الصيف عندما يهدّد شروق الشمس بتحويل المدينة إلى فرن مليء بالدخان والضباب. صرت أنا وكلاي نتقاسم الآن مقطورة مكيّفة، لذا لم تكن الليالي سيّئة - عندما يكون لدينا كهرباء. لكنّني اليوم تعب. وكذا الجميع.

ونظراً لفارق التوقيت مع واشنطن البالغ ثماني ساعات، غالباً ما كنت أتلقّى مكالمات في غرفة الاتصالات في الطابق الثاني بعد منتصف الليل. وكنت أمر أمام المكاتب المليئة بالأشخاص الجالسين وراء مكاتبهم منذ الفجر.

على الرغم من أنّ سلطة الائتلاف المؤقّتة نمت لتضمّ نحو 3000 موظّف من خمسة وعشرين بلداً، فإنّنا مضغوطون تماماً. أمضينا أسابيع بدون هواتف. وكانت غرف القصر المزخرفة بدون أرقام. لذا فإنّ الدعوة إلى اجتماع تنطوي على إنفاذ رسول لإخطار الأشخاص، على أمل أن يجدهم في الوقت المناسب. وأبلغت فرانسي بأنّ ذلك يذكّرني بالطريقة التي كان زعماء القبائل الإفريقيّة يستخدمونها لاستدعاء من يريدون الاجتماع بهم بإرسال العدّائين حاملين عصيّاً مشقوقة.

كان معظمنا في القصر يعمل ساعات طويلة مضنية سبعة أيام في الأسبوع. وكان الإلحاح حاضراً دائماً، تبرزه الحرارة الشديدة والانقطاع المتكرّر للكهرباء والمياه الجارية، وأصوات الاشتباكات والانفجارات. وكانت شدّة العمل كبيرة بحيث شهد العديد نوعاً من انحراف الزمن. وغالباً ما كنت أدهش عندما أعلم أنّ اجتماعاً جرى قبل ثلاثة أيام فحسب في حين أعتقد أنّه حدث قبل عدّة أسابيع. لكنّنا كنّا نضحك من هذه الأمور بالقول إنّها "توقيت بغداد". وأخيراً اتفقنا على أنّ هناك ثلاثة أيام فقط في أسبوع سلطة الائتلاف المؤقّتة: أمس واليوم وغداً.

غالباً ما كنّا نشتهي الراحة البسيطة، وكوباً من الثلج، ودشّاً يمكن الاعتماد عليه... وسطحاً خالياً من الغبار، العنصر الحاضر أبداً في بغداد. كان الغبار في كل مكان، وكل شيء يحمل لون الغبار الخافت. بل إن سعف النخيل وأوراق الأوكالبتوس تلوّنت بلون الغبار. غير أنّ شكاوانا تزول عندما نرى قوّاتنا بكامل عدّتها القتالية في نهار بغداد

الخانق. كنّا نعجب كيف يتحمّل هؤلاء الشبّان والشابّات الشجعان الحرارة الشديدة. فالراحة الوحيدة التي يحصلون عليها طيلة ساعات هي قضاء بضع دقائق في الظلّ وشربة ماء غير بارد.

كانت قهوة الاسبرسّو القويّة خير معين لي. فبعد سنوات من الخدمة في الخارج، اعتدت شرب ما أسمّيه "القهوة الحقيقيّة" - الإسبرسّو الإيطاليّة الجيّدة. كان لدي مكنة إسبرسّو في واشنطن، وبعيد وصولي إلى بغداد، طلبت مكنتين عبر نظام البريد العسكريّ. وكان لدى ابني وابنتي تعليمات دائمة بدوام توريد أكياس القهوة عبر قناة نظام البريد العسكريّ، لكن لم أكن أعرف متى تصل نظراً لتقلّبات النظام. وكان نفاد القهوة سبباً للقلق الخطير. لكنّها كانت ترفدنا بالقدرة على العمل ثماني عشرة إلى عشرين ساعة في اليوم وتقدّم سبباً وجيهاً لكي يزور موظّفو سلطة الائتلاف المؤقّتة مكتبي.

صباح هذا الخميس في السابعة والنصف، وصلت درجة الحرارة في مكتبي إلى 38 درجة مئويّة عندما اجتمعت مع ديف أوليفر، كبير مستشارينا الماليّين. وكان الموضوع مزعجاً بقدر إزعاج الحرارة.

على غرار كافّة الموظّفين في سلطة الائتلاف المؤقّتة، كان ديف يعمل دون توقّف في الواقع لأنّه يدرك أكثر من غيره المشاكل الماليّة الخطيرة التي نواجهها. وكان شاكراً لقهوة الصباح.

بعد أن أطلعني على التقارير والرسوم البيانيّة التي أحضرها، قال، "إنّنا ماضون نحو الإفلاس يا سيّدي".

كان ديف أميرالاً متقاعداً في أواخر الخمسينيات من العمر ذا شعر داكن ووجه تبدو عليه آثار الطقس التي يتعرّض لها البحّارة. وقد قاد غواصّات نوويّة، وخدم كمسؤول كبير في لجنة التكنولوجيا والمشتريات في إدارتي جورج بوش الأول وكلينتون. وقد برع في عصر كل دينار وفلس من أموالنا المحدودة. وإذا قال إنّنا نواجه مشكلة ماليّة، يمكنني المراهنة على ذلك.

"متى"؟

"يصعب القول. يمكن أن يكون في تشرين الثاني/نوفمبر أو في كانون الأول/ديسمبر. على أي حال، لن يتأخّر ذلك عن الفصل الأول من سنة 2004. ويتوقّف الأمر على سرعة تمكّننا من رفع صادراتنا النفطيّة".

إن توقّع إفلاس أي بلد أمر مقيت. لكن إذا لم نتمكّن من دفع فواتيرنا الشهريّة، بما في ذلك رواتب ملايين العاملين الحكوميّين والمتقاعدين، فسيكون لذلك عواقب وخيمة في العراق.

سألت وأنا أخشى الإجابة، "كيف تبدو موازنة العام القادم"؟

قبل عشرة أيام، طلبت من مستشاري سلطة الائتلاف المؤقّتة العمل مع نظرائهم العراقيّين على تقدير إيرادات البلد ومصاريفه للعام 2004، ومحاولة التوصّل إلى حجم العجز في الموازنة. ولم تكن الأخبار جيّدة.

كان التخريب المتواصل لأنابيب النفط وما ينتج عنه من تراجع حادّ في عائدات الصادرات النفطيّة المتوقّعة يمثّل مشكلة كبرى. فالعراق يصدّر النفط الخام من خطّ الأنابيب الذي يصل إلى البحر المتوسّط عبر تركيا، ومن الحقول الجنوبيّة عبر خطوط أنابيب قصيرة إلى المحطّات الطرفيّة لناقلات النفط في شمال الخليج. يضمّ العراق أكثر من أربعة آلاف كيلومتر من الأنابيب، وحمايتها من المخرّبين مستحيلة تقريباً. كما أنّ فيل كارول، مستشارنا النفطيّ، أكّد بأنّ البنية التحتيّة النفطيّة بأكملها - رؤوس الآبار والأنابيب ومحطّات الضخّ والمصافي - متهالكة مثل مصفاة الدورة التي زرناها.

قال ديف وهو ينقر على المخطّط الموضوع على الطاولة الرخاميّة، "لدينا عجز يبلغ مليار دولار هذا العام. ويزيد العجز المتوقّع للعام القادم على مليار ونصف المليار دولار".

قلت، "يعني ذلك أنّ علينا تسريع التعاقد مع حرّاس على الأرض. وعندما تؤازرها قوّات الأمن العراقيّة، يجب أن يهبط التخريب".

قال ديف بهدوء، "أجل، لكن عندئذٍ سيكون أمامنا مهمّة ضخمة في إصلاح صناعة النفط. ليس لدينا أرقام مؤكّدة لأنّ أعمال المسح لم تكتمل، لكن فريق فيل كارول يقدّر أنّنا سنحتاج إلى ملياري دولار في العام بين 2004 و2007".

لم تكن أعمال التخريب المشكلة الوحيدة في قطاع النفط الحيويّ. فقد كان سلاح المهندسين في الجيش، التابع لقوّة الائتلاف المشتركة الخاصّة 7 بقيادة الفريق سانشيز، يؤدّي عملاً عظيماً بإعادة تأهيل المرافق النفطيّة. لكن في منتصف حزيران/ يونيو، قرّر بعض البيروقراطيّين في البنتاغون فجأة نقل المسؤوليّة عن أنشطة المهندسين من قوّة الائتلاف المشتركة الخاصّة 7 إلى سلطة الائتلاف المؤقّتة، ووقف

تمويلها في أثناء هذه العمليّة. ولم تكن سلطة الائتلاف تملك الأموال لدعم عملهم. وهكذا بين ليلة وضحاها، أصبح لدينا أكثر من ألفين من مهندسي الجيش - مجهّزين بالرافعات المتحرّكة ومكنات حفر الخنادق والأدوات المعدنيّة اللازمة لزيادة إنتاج النفط - يقبعون في خيامهم الحارّة ويمارسون الألعاب الفيديويّة.

أقمت الدنيا في البنتاغون. فأعطى نائب وزير الدفاع بول وولفويتز توجيهاته إلى وزير الجيش بالوكالة لس براونلي بإعادة التمويل فتلقّينا موازنة للمهندسين في نهاية المطاف. لكن ذلك كان بمثابة إنذار مبكّر عن كيف يمكن أن تعقّد واشنطن عمل إعادة الإعمار.

أثرت قضيّة أخرى مع أوليفر.

قلت له، "ديف، أينما ذهبتُ يقول لي العراقيّون إنّ الأموال لا تصل إليهم. لا إلى الوزارات الأخرى بعد إقرار المخصّصات، ولا إلى المحافظات، ولا إلى أحد. ما الذي يحدث"؟

أوضح ديف قائلاً، "هناك عدّة أسباب. أولاً، البيروقراطيّة العراقيّة غير قادرة على التحرّك بسرعة. فقد علّمتهم وحشيّة صدام أنّ عليهم ألا يرتكبوا أي خطأ. فقد يكون ذلك مميتاً - فعلاً. لذا لن يقدم أحد على أي خطوة بدون موافقة عشرات الموظّفين".

بالإضافة إلى ذلك، بما أنّ وزارة الماليّة لم تكن تشرف سوى على 8 بالمئة من الموازنة الوطنيّة، فقد أُثقلت بالعمل عندما حاولنا إدارة الموازنة الوطنيّة بأكملها من خلال هذه المؤسّسة.

ورأى ديفيد أنّ "لدينا ما يعادل الإمساك الماليّ. سيتكيفون مع الوضع، لكنّ ذلك سيستغرق بعض الوقت".

فكّرت في أنّ ذلك يشبه كل شيء آخر في العراق.

أصبح لدينا الآن تقدير جيّد للضرر الذي يحدثه تهريب الوقود من العراق. لقد شجّع صدام التهريب للالتفاف على العقوبات وكسب عائدات للنظام بطريقة غير مشروعة. في هذه الأثناء، حوّلت العصابات الإجراميّة على طول ممرّ شطّ العرب المائيّ وفي المصفاة الشماليّة قرب حقول نفط كركوك الديزل والكيروسين والبنزين من هذه المصافي إلى أساطيلهم وصهاريجهم - بالتواطؤ مع شرطة صدام. وكان باستطاعة المهرّبين بيع الوقود المهرّب في البلدان المجاورة بأربعين ضعف السعر المدعوم المتقاضى في

العراق. وقد اجتذب هذا النوع من الربح عشرات الآلاف من المجرمين الذين أطلقهم من السجن قبيل الحرب.

كان تهريب الديزل في الجنوب أمراً معقّداً. فقد كان يُنقل في شاحنات صهريجيّة إلى الصنادل في مراسٍ سريّة، ثم ينقل إلى ناقلات نفط صغيرة تحمل النفط إلى أسفل الخليج إلى موانئ مثل أبو ظبي حيث الأرباح هائلة.

ارتفع التهريب ارتفاعاً أسيّاً منذ سقوط صدّام بسبب نقص قوّات الحراسة الكافية في المصافي ونقص السيطرة على الحدود العراقيّة. وللتجارة غير المشروعة ثلاثة آثار سلبيّة كبرى. أولاً، تحرم وزارة النفط العراقيّة من الأرباح التي يجب أن تكسبها من الوقود. كما أنّ التهريب، الذي يصرّف آخر المخزونات النفطيّة، يُحدث نقصاً في كل أنحاء البلد، وهو ما أدى في حالة البنزين إلى اصطفاف الطوابير الطويلة والغاضبة والمتقلّبة سياسياً التي نشهدها في المدن الكبرى للحصول على البنزين. وأدّى الافتقار إلى الديزل إلى تعقيد مشاكل الكهرباء، لأنّ مولّدات الكهرباء الخاصّة بحاجة إلى الديزل لكي تعمل.

أجرى ديف أوليفر بعض الحسابات. "يجب علينا أن ننفق نحو 250 مليون دولار في الشهر لشراء أنواع الوقود هذه من الكويت وتركيا".

تساءلت، "ثلاثة ميارات دولار في السنة! من أين سنأتي بهذا المبلغ".

ولكي تزداد المشكلة تعقيداً، كانت كل المصافي في العراق متوقّفة عن العمل من آذار/مارس إلى منتصف الصيف. ففي ظل حكم صدّام كانت المصافي تُستخدم في أشهر الصيف لبناء مخزونات النفط للوفاء بالطلب المتزايد في أشهر الخريف والشتاء الباردة. لكنّنا لم نكن نبني المخزونات التي نحتاج إليها في الشتاء القادم.

بحثت أنا والجنرال سانشيز الأزمة الناشئة، وجاء ضبّاطه بخطّة تدعى "عمليّة خام الطاقة". وقد صُمّمت للتعامل مع جانبين من جوانب التهريب. أولاً، تعترض قوّات الائتلاف وتصادر الشاحنات الصهريجيّة للمهرّبين وتنقلها إلى حيث النقص في وقود الديزل على أشدّه، وتسلّم الشاحنات إلى وزارة النفط. كما طلبت من الجنرال أبي زيد أن تبدأ بحريّة القيادة الوسطى باعتراض ناقلات المهرّبين. وإذا تمكّنا في النهاية من مصادرة عدد كافٍ من السفن، لن تعود عمليّة التهريب مجزية.

وكان الهدف الثاني للعمليّة التعامل مع مصاهر النحاس السريّة العائدة للعصابات

التي دأبت على سرقة أسلاك الكهرباء منذ أواخر آذار/مارس. فعندما يسرقون كبول التوتّر العالي لجني النحاس، لا يفاقم ذلك نقص الطاقة الكهربائيّة في البلد فحسب، بل يؤدّي أيضاً إلى إغلاق الحقول النفطيّة الجنوبيّة قرب البصرة، ما يكلّف العراق 500,000 برميل من الإنتاج أو 10 ملايين دولار يومياً. وقد اشتكت القوّات البريطانيّة التي تسيطر على القطاع بحقّ من أنّ عددها قليل على الأرض بحيث لا تستطيع حراسة كل ميل من الشبكة. والعراق يضمّ اثني عشر ألف ميل من خطوط الكهرباء.

كنت أعرف بأنّ هذه المشكلات لا يمكن حلّها، لكنّها تفاقم التحدّي الذي يواجهه الائتلاف في العراق. لقد ذهل كل العراقيّين البالغين وهالهم السرعة والدقّة التي سحق بها الائتلاف قوّات الحرس الجمهوريّ التابعة لصدّام وأسقط النظام البعثيّ. وبعد هذا العرض للقوّة الفائقة، يتوقّع العديد منّا اجتراح أعاجيب مماثلة عندما تتوقّف الدبّابات عن التحرّك. فإذا كان بوسعنا تدمير قطع المدفعيّة في ذروة العاصفة الرملية التي تحجب الرؤية، فلمَ لا نستطيع توفير طاقة كهربائيّة يمكن الركون إليها أو إمداداً متواصلاً من البنزين؟ وبمرور كل يوم دون تمكّن الائتلاف المدجّج بالسلاح من تصحيح المشكلات الاقتصاديّة الأساسيّة، فإنّ عزيمة المتمرّدين العراقيّين والإرهابيّين الأجانب وثقتهم ستزدادان.

أدّى الواقع على الأرض إلى جعل السيناريو الورديّ ما قبل الحرب الذي سيتمكّن العراق بموجبه من دفع تكاليف إعادة إعماره من خلال صادرات النفط خلال أسابيع أو أشهر من التحرير ضرباً من الخيال. فنحن متورّطون في مشروع طويل الأمد لبناء أمّة، شئنا ذلك أم أبينا.

لقد زادت الفجوة بين الواقع والتوقّعات التغطية الصحفيّة السلبيّة للعراق ما بعد الحرب. وعلى الرغم من أنّ القليل من الصحافيّين الغربيّين كانوا يوردون أخباراً سيّئة في أثناء الحرب، فإنّ القليل منهم الآن يبدي اهتماماً كبيراً في تقديم تقارير عن الجانب الإيجابيّ من عمليّات الائتلاف.

ازداد إحباط كبير مستشاريّ الصحافيّين، دان سينور، بسبب هذه المشكلة. وذات بعد ظهر يوم خانق من أيام تموز/يوليو، قدم إلى مكتبي لبحث الوضع.

قال لي، "يجب علينا أن نغيّر نهجنا. فالصحافة لن تغطّي أي 'خبر جيّد' الآن".

كان دان زميلاً نشيطاً لديه مزيج فريد من الخبرة في الأعمال والحكومة. وهو خريج كليّة إدارة الأعمال في هارفرد، وقد أمضى بعض السنوات في القطاع الخاصّ قبل توجّهه إلى قطر للمساعدة في التعامل مع الصحافة في أثناء الحرب. فجاء إلى بغداد مع مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانيّة في نيسان أبريل وكان أحد أمهر خبراء الاتصال الذين رأيتهم خلال أربعين عاماً.

لا شكّ في أنّ دان كان مصيباً بشأن التغطية الصحافيّة.

أنجزنا آلاف مشاريع إعادة الإعمار في كل أنحاء البلد، مثل إعادة بناء الطرقات والجسور، أو تنظيف الميناء على الخليج، لكنّ معظمها كان صغيراً مثل إعادة تجديد مدرسة أو بناء ميتم. ولهذه المشاريع أيضاً تأثير كبير.

زرت في الصيف العديد من مشاريع إعادة الإعمار، لكنها لم تكن تحظى بتغطية صحفيّة كبيرة. إذ يبدو أنّ هذه الأخبار ليست جذّابة للمحرّرين والمنتجين بقدر جانبيّة النهب وانقطاعات الكهرباء وطوابير البنزين - والعنف المتصاعد في النهاية.

لذلك، مع أنّ القوّات والمدنيّين في الائتلاف يعملون بكدّ في ظل ظروف صعبة وأنجزوا الكثير في كثير من أنحاء العراق، فإنّ قلّة قليلة خارج البلد كانت تعرف عن عملهم.

اشتكى دان وهو يحمل عدّة نسخ من أخبار التلفزيون من أنّ "التغطية تصوّر القوّات كأنّها ضحايا لا أبطال. إنّهم لا يعرفون في الوطن عن العمل المدهش الذي يقومون به". وأضاف بأنّ التحدّي الكبير هو تعريف الصحافة بتلك الأخبار. لقد قام أحد المراسلين للتوّ بزيارة نادرة لاجتماع في دار البلديّة بتكريت. وأخبر دان، "إذا كان بوسعهم ممارسة الديمقراطية في مسقط رأس صدّام، يمكنهم ممارستها في أي مكان". وقال دان، "علينا يا سعادة السفير أن نجد طريقة ما لنقل وسائل الإعلام إلى خارج بغداد".

قلت، "سأتحدّث إلى الجيش عن إحضار مروحيّات بلاك هوك لإرسال المراسلين إلى أنحاء البلد".

وقد جلبنا المروحيّات لحمل وسائل الإعلام. لكن استمر تركيز تغطيتهم للأسف على الموت والأعمال العنيفة، فيما تجاهلوا التقدّم الحاصل في إعادة الإعمار وبناء أساس الديمقراطيّة.

* * *

قدّم لي توقّع ديف أوليفر الكئيب بشأن الموازنة بعض الأرقام على الأقلّ فيما كنت أستعدّ للعودة إلى واشنطن من أجل التشاور. وهناك عليّ أن أمهّد للمخصصات الإضافيّة الضخمة التي سنحتاج إليها دون شك لتغطية المصروفات غير المتوقّعة لإعادة إعمار بلد مريض جدّاً. وفي كل يوم تقريباً، كان المستشارون يقدّمون لي مزيداً من الأخبار السيّئة. وأياً كانت النتيجة النهائيّة، فإنّ عليّ أن أبدأ بتليين البيت الأبيض ومكتب إدارة الموازنة، والكونغرس وإقناعهم بأنّنا بحاجة إلى مزيد من الأموال هنا قبل أن تتحسّن الأوضاع.

كنت أعرف أنّ مهمّة الإقناع لن تكون سهلة. فمنذ وصولي إلى العراق، كنت في صدام مع الموظّفين في واشنطن الذين يسيطرون على الأموال. ومن الوقائع المحزنة أنّ الرئيس أمرني بالعمل بسرعة، لكن غالباً ما كانت تعيقني مؤسّسات مثل مكتب إدارة الموازنة والوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة التابعة لوزارة الخارجيّة.

في الوضع العاديّ، يلعب مكتب إدارة الموازنة دوراً مهمّاً في تقييم تفاصيل كيفيّة إنفاق الأموال المخصّصة والموافقة عليها. وتلك العملية تستغرق دائماً بعض الوقت. لكنّ الوضع في العراق في سنة 2003 لم يكن عاديّاً. لم يكن لدينا الكثير من الوقت لإطلاق عجلة الاقتصاد. ففي الاجتماع مع الرئيس بقطر في أوائل حزيران/ يونيو، أخذتُ كبير موظّفي البيت الأبيض أندي كارد جانباً وطلبت بعض الإعفاء من الشبكات البيروقراطيّة المعتادة. ووعدني بالمساعدة. لكنّ الصراعات الصغيرة مع الموظفين في مكتب إدارة الموازنة لم تكن تنقطع وتتطلّب اهتماماً دائماً.

في أثناء الأسابيع الأولى لي في العراق، كتبت إلى دونالد رامسفيلد بأنّنا لا نستطيع تحمّل النهج البطيء الذي تتبعه البيروقراطيّة في واشنطن. وكان رامسفيلد قد طلب من جون هامر، وهو نائب سابق لوزير الدفاع في عهد الرئيس كلينتون القدوم بصحبة فريق في أوائل تموز/يوليو ليرى ما يواجهه الائتلاف. وفي تقريره الخاص إلى رامسفيلد، أجمل هامر التحدّيات التي تواجه سلطة الائتلاف المؤقّتة، فذكر أنّ "سلطة الائتلاف المؤقّتة تواجه مشكلة أصعب بكثير من تحدي إعادة الإعمار التقليديّ في أعقاب الحرب. فالعراق اقتصاد فاشل تماماً أيضاً. وسلطة الائتلاف المؤقّتة تواجه ما يعادل ألمانيا المهزومة في سنة 1945 والاتحاد السوفياتي الفاشل في سنة 1989.

ولاحظ المسؤول السابق في إدارة كلينتون أنّه على الرغم من هذه الظروف، "فإنّ سلطة الائتلاف المؤقّتة تحرز تقدّماً مذهلاً، لكنّها تفتقر إلى القوة والمال والمرونة

على القيام بالعمل". وشدّد على أنّ "مقاربة آليّات الحكم بطريقة 'العمل كالمعتاد' تعرقل سلطة الائتلاف المؤقّتة". وقال إنّ نظام الموازنة الأساسيّ الذي وضعته سلطة الائتلاف المؤقّتة "إنجاز مذهل في وقت مبكّر في مثل هذه البيئة المعقّدة". لكنّ هامر أبلغ رامسفيلد، "لقد ذهلت عند سماعي بالقيود التي يتمسّك بها الموظّفون الصغار لديك للحصول على المال والعقود. وتستغرق موافقة مكتب إدارة الموازنة على طلبات الأموال من بعدك ما يصل إلى عشرة أيام. إنّهم يطلبون مستوى من التفاصيل التي أعتقد بصراحة أنّه لا يمكن الدفاع عنه". وحثّ رامسفيلد بقوّة على "انتهاز هذه الفرصة للتخلّص من مضايقات مكتب إدارة الموازنة... ولمنح مدير سلطة الائتلاف المؤقّتة المرونة التي يحتاج إليها".

وهو ما لا يسعني سوى قول آمين له.

في 7 تموز/يوليو، أرسلت منكّرة إلى رامسفيلد تؤكّد أنّ إجراءات مكتب إدارة الموازنة "تجعل مساعي تسريع إعادة تأهيل الاقتصاد العراقيّ أكثر صعوبة وتستغرق وقتاً أطول". ونكّرته أيضاً بأنّ واشنطن تتباطأ كثيراً في تعيين الموظّفين الذين تحتاج إليهم سلطة الائتلاف المؤقّتة: لم يصل إلى بغداد أي موظّف من 250 شخصاً طلبتهم قبل أسابيع. إنّ الروتين في واشنطن يبطئ تقديم أموال إعادة الإعمار ووصول الموظّفين طوال العام.

إنّ معرفة التحدّيات شيء ومعرفة ماذا تفعل حيالها شيء آخر. فخلال أسبوع من وصولي إلى العراق، اتضح أنّنا بحاجة إلى خطّة عمل شاملة، وبخاصّة أنّه جرى تجاوز خطط ما قبل الحرب التي أعدّتها واشنطن. وأدركت أيضاً أنّ الخطة المفصّلة والمتماسكة تعطي توجيهات إلى آلاف الأشخاص الذين يعملون لدى سلطة الائتلاف المؤقّتة، وبخلاف ذلك فإنّ كثرة المشكلات الملحّة ستجذبهم في اتجاهات مختلفة. وبدون وجود تحديد واضح للأولويّات، فإنّنا نخاطر ببذل جهد غير مثمر.

أردت أن أوضح لزملائي ولأولئك الموجودين في واشنطن ما الذي على الائتلاف أن ينجزه، وتحديد أدوات قياس جودة تحقيق أهدافنا.

لذا طلبت من بات كنيدي وكلاي ماكماناواي الإشراف على وضع خطّة استراتيجيّة ذات أهداف ومقاييس وجداول زمنيّة واضحة. وشكّل الموظّف الكبير في الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة دايتون ماكسويل فريقاً في مكتبنا الجديد لتخطيط

السياسات لوضع خطة عمل عمليّة، تقدّم أهدافاً محدّدة للمشكلات الكثيرة التي يواجهها الشعب العراقيّ.

وقد أبلغت دايتون، "أنّني مهتمّ بالنتائج لا النظرية أو الجدل الذي لا ينتهي. فقد حصلتُ بالفعل على الكثير من ذلك من السياسيّين العراقيّين".

كانت تلك قصّة نشوء خطّتنا الاستراتيجيّة، وهي رؤية طموحة لمستقبل العراق والخطوات المحدّدة اللازمة لتحويل البلد المحطّم إلى مجتمع مدنيّ مزدهر تسوده المساواة والسلام. وتبيّن أنّ التخطيط عمل ضخم يجب أن ينفّذه فريقنا بسرعة واقتدار.

في أوائل تموز/يوليو، وضع مكتب دايتون مسوّدة خطّة تدعى "رؤية لتفعيل قدرات العراقيّين". وقد مرّرتها إلى الوزير رامسفيلد في 4 تموز/يوليو كخطوة أولى لإقناع البيروقراطيّة في واشنطن والبيت الأبيض والكونغرس في وقت لاحق من ذلك الشهر.

أجملنا الهدف النهائيّ الذي نتصوّره للعراق "بسلام دائم في عراق ديمقراطيّ موحّد ومستقرّ"، ذي اقتصاد نشيط وحكومة تمثيليّة تعزّز الحريّات وتصونها.

لاحظ كلاي قائلاً، "إنّه هدف في غاية الصعوبة".

قلت وأنا أدرك بأنّنا نحدّد أهدافاً صعبة على الائتلاف والعراقيّين على السواء، "التصويب نحو الأعلى أفضل من التصويب نحو الأدنى". لكنّني سلّمت أيضاً بالحاجة إلى تقديم رؤية إيجابيّة إلى العراقيّين والموظّفين في سلطة الائتلاف المؤقّتة والعالم. أما البديل، وهو الاستسلام للتشاؤم، فينتج عنه الشلل.

حدّدت الخطّة الأمن كأولى أولويّاتنا. فالعراق ملك للعراقيّين، وكلما تمكّنوا من الدفاع عن أنفسهم عاجلاً، كان ذلك أفضل. لذا فإنّنا بحاجة إلى تدريب قوّة شرطة محترفة بأسرع ما يمكن والتقدّم بسرعة بشأن تجنيد الجيش العراقيّ الجديد وتدريبه.

وسلّمنا أيضاً بأنّ علينا أن نثبت حدوث تحسّن في حياة العراقيّين اليوميّة. لذا وضعنا سلسلة من الأهداف في "الخدمات الأساسيّة" تنجز في التسعين يوماً التالية. فقد كنّا نعتزم بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر إعادة توليد الكهرباء إلى مستويات ما قبل الحرب. وإعادة تأهيل ألف مدرسة وفتح مستشفيات البلد المئتين والأربعين. وتوزيع الكتب الدراسيّة المطهّرة من الإيديولوجيّة الصدّاميّة.

وسلّمنا بأنّ الانتقال التامّ إلى اقتصاد السوق يتجاوز نطاق مهمّة الائتلاف. فلا

يمكن إصلاح أربعة عقود من التدمير الاقتصاديّ في أثناء احتلال سيكون قصيراً دون شكّ. لكن بوسعنا وضع العراق على سكّة النموّ المستدام وإنشاء الزخم اللازم من أجل اقتصاد السوق. ومن الأهداف إعادة إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل الحرب بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر. وسيصدر الائتلاف عملة جديدة لتحلّ محل دينار صدّام الذي هبطت قيمته. وسننشئ مصرفاً مركزيّاً مستقلاً لأول مرّة في العراق. وسنسعى إلى تحرير قوانين التجارة والاستثمار في العراق.

أخيراً، سنمهّد الطريق أمام قيام حكومة تمثيليّة. وذلك تحدٍّ معقّد وسيستغرق وقتاً لأنّ العراقيّين يفتقرون إلى التجربة الطويلة في حكم أنفسهم وإلى المؤسّسات التي تدعم ذلك. لذا فإنّ علينا غرس التفهّم لمبادئ الديمقراطيّة، على الرغم من أنّ الجميع يعتقد أنّ ذلك لن يكون سهلاً. وبوسعنا دفع العراقيّين إلى كتابة الدستور، وسنفعل ذلك.

عملت مع فريق التخطيط والعسكريّين على وضع أهداف محدّدة يمكن التوصّل إليها في 90 و120 و360 يوماً استناداً إلى أهدافنا الاستراتيجيّة. ومن المهمّ أن يكون التقدّم على الأرض مرئيّاً عندما يتوجّه البيت الأبيض إلى الكونغرس من أجل الحصول على مخصّصات إضافيّة، وعندما أحضر أنا ووزير الخارجيّة كولن باول مؤتمراً دعت إليه الأمم المتحدة للحصول على تبرّعات دوليّة لإعادة إعمار العراق.

وكما أوضح دايف أوليفر، فإنّ العائدات النفطيّة لن تغطّي المصاريف الحكوميّة العراقيّة. وقد توقّع بأن نفلس في أوائل العام 2004. ومن سوء الحظّ أنّ كل بند في قائمة الأولويّات يكلّف مالاً، من تدريب الشرطة إلى إعادة بناء المدارس.

علينا أن نبقى على صلة بعمل البنك الدوليّ في أثناء عمليّة تطوير خطّتنا وطلب التمويل الإضافيّ. فقد أرسل البنك بالفعل خمسة عشر "فريق تقييم" إلى العراق، وكل منها مكلّف بتقدير الأموال التي يحتاج إليها العراق لإعادة بناء قطاعات الطاقة أو الزراعة أو الصناعة - وعشرات الأقسام الأخرى للاقتصاد المنهك. وفي أواخر تموز/يوليو، بحثت العمليّة على الهاتف مع جيم وولفنسون، رئيس البنك الدوليّ.

قلت له، "إنّني أعرف يا جيم أنّ البنك يحدّد ستّة أشهر لإنجاز التقييم. لكنّنا بحاجة إلى إنجاز أعمال التقييم بسرعة أكبر لكي يتسنّى لنا استخدام خبرتكم لوضع اقتراح المخصّصات الإضافيّة".

"فهمت، متى تحتاج إليها"؟

"في غضون ستة أسابيع - بدلاً من ستّة أشهر. فكل شيء هنا يجري 'بالتوقيت العراقيّ' يا جيم"

ردّ وولفنسون ضاحكاً، "سأبذل ما بوسعي".

وقد قام بذلك. فقد تمكّنت فرق البنك بطريقة ما من إنجاز عمل أسبوع في يوم - وذلك لا يعدّ إنجازاً صغيراً في صيف العراق. وتوصل البنك في النهاية إلى أنّ العراق بحاجة إلى 55 - 77 مليار دولار لإعادة الإعمار.

بعد الاتصال بجيم، فيما ارتفعت حرارة بغداد مع صخب حركة المرور بعد الظهر على شارع أبو نواس عبر النهر، شعرت بأنّنا بدأنا نحرز تقدّماً. سُمع هدير مروحيّة تطير فوق أسطح المباني لتجنّب النيران الأرضيّة في وسط المدينة. فقد أجبرني تهديد الهجمات بصواريخ أرض جو على تأخير إعادة افتتاح مطار بغداد الدوليّ أمام الحركة التجاريّة. والآن تنحدر طائرات سي - 130 حلزونياً بحدّة أثناء الهبوط "للتحايل" على الصواريخ التي تتبع الحرارة.

أدركت أنّنا في سباق، حيث يتشابك التعافي الاقتصاديّ وإعادة الإعمار، فضلاً عن إنشاء حكومة تمثيليّة، مع الأمن. فيكفي أن يُحدث مخرّب واحد فجوة في أنبوب نفطيّ ويترك قنبلة يدويّة لوقف إنتاج النفط، وهو ما يمكن أن يشلّ الشاحنات في العديد من المحافظات، ويتسبّب بوقف إعادة بناء مدرسة أو عيادة، والتدفّق الهائل للدولارات النادرة لشراء الوقود من الكويت أو تركيا. كما أنّ تدهور الوضع الأمنيّ بسبب القنابل التي تنفجر على الطرقات وهجمات القنّاصة يجعل استخدام المقاولين الأجانب صعباً أو أكثر تكلفة.

وفيما تقدّم الصيف، أدركت أنّ بعض الأشخاص في واشنطن يبخسون تقدير التعقيد والتحدّي ويعتقدون أنّ بوسعنا حلّ مشكلاتنا بنقل السلطة إلى مجلس الحكم العراقيّ على الفور، كما لو أنّ تلك المجموعة تستطيع بطريقة ما التغلّب على المشكلات الأمنيّة - الاقتصاديّة - السياسيّة المتشابكة فيما تعجز سلطة الائتلاف المؤقّتة عن ذلك.

ولم يكن ذلك النوع من التمنيّات يبشّر بالخير.

كانت غرفة الأوضاع المبطّنة بالخشب في البيت الأبيض أكثر برودة من مكاتب

البنتاغون حيث أمضيت اليوم الطويل السابق في التشاور مع دونالد رامسفيلد وموظّفيه. كان يوم الخميس 22 تموز/يوليو، وكنت في اجتماع لمجلس الأمن القومي على مستوى النوّاب برئاسة نائب رايس المكلّف بشؤون العراق ستيف هادلي. مثّل بول وولفويتز وزارة الدفاع، وريتشارد أرميتاج وزاة الخارجيّة، وناب الجنرال في المارينز بيت بيس عن الجنرال مايرز. كنّا نعدّ بعض التفاصيل لاجتماع مجلس الأمن القوميّ في اليوم التالي، وهو الاجتماع الذي سيرأسه الرئيس. وكانت الخطة الاستراتيجيّة لسلطة الائتلاف المؤقّتة وتكتيكات تقديم طلب المخصّصات الإضافيّة البندين الأساسيّيين على جدول الأعمال.

كان هادلي الذي أعرفه منذ عشرين عاماً مسؤولاً حكومياً دقيقاً ويحظى باحترام كبير. وقد أدار اجتماعات فعّالة ومثمرة. وبدا مقتنعاً بدرجة التفاصيل التي تعرضها الخطة الاستراتيجيّة. وقال، "إنّها وافية جدّاً في معلوماتها وطروحاتها".

فقلت، "أعتقد أنّنا سنواجه مشكلات مع الديمقراطيّين. ففي هذا الصباح كنت في الكابيتول هيل أُطلع مجموعة من أعضاء الكونغرس على خطّتنا، فانتقدتنا النائبة نانسي بيلوسي زاعمة أنّه ’لو كانت لدينا خطّة لما كان جنودنا يموتون هناك‘". كانت زعيمة الأقليّة في مجلس النوّاب سياسيّة مخضرمة من كاليفورنيا. وقلت إنّ عضواً آخر في الكونغرس، الجمهوريّ بورتر غوس، استبعد ذلك بالإشارة إلى أنّني قدمت إلى مبنى الكابيتول لبحث الخطة الاستراتيجيّة التي زعمت أنّها غير موجودة.. وأضاف غوس، بأنّ موت الجنود سيتواصل طالما بقيت قوّاتنا منتشرة في العراق.

كان نقل العراق إلى السيادة القائمة بنفسها من الأهداف الرئيسيّة للخطة. وشعر أرميتاج بثقة بأنّ بوسع وزارة الخارجيّة مواصلة ليّ الأذرع والضغط على الأمم المتحدة وجيران العراق غير الودودين - "بذل المساعي" باللغة الدبلوماسيّة - ما سيساعد على الجبهتين السياسيّة والدبلوماسيّة.

كنّا سنبحث مصادر الإزعاج التي ينطوي عليها كسب التأييد من أجل المخصّصات الإضافيّة عندما دخل بريان ماكورماك، مساعدي الخاصّ، بهدوء غرفة الأوضاع من باب جانبيّ ودس إليّ ملاحظة.

قرأت، "الجنرال سانشيز يؤكّد أن الرقمين الثاني والثالث قُتلا".

لقد مات نجلا صدام، عدي وأخوه الأصغر قصي، المسؤول عن أجهزة الاستخبارات. عمل عظيم قامت به قوّاتنا المسلّحة، كما أثمر برنامج المكافآت.

سوف تقلّل وفاة عدي وقصيّ من الخوف الذي يستحوذ على كثير من العراقيّين. كان ولدا صدام متوحّشين. فقد كان الماجن عديّ يستمتع بالإغارة على حفلات الزفاف وجعل أتباعه يجرّون العروس لكي يغتصبها. ولدينا معلومات عن أنّ ولدي صدّام يساعدان في تنظيم بعض المقاومة المضادّة للائتلاف.

ارتفعت الأصوات المهلّلة في غرفة الأوضاع الرزينة عادة عندما أعلنت النبأ.

كنت قد حصلت من مصدر أوليّ على ما يؤكّد ساديّة عديّ. فمن أوائل مشروعاتي في العراق البدء بإعادة إنشاء البنية التحتيّة الرياضيّة للعراق، وهي التي أغرقها عديّ في السياسة. كان هدفنا هو إعادة قبول العراق في الحركة الأولمبيّة في الوقت المناسب للألعاب الأولمبيّة بعد عام. ولدفع هذا المسعى قدماً، استعنت بأحمد راضي، أشهر لاعب كرة قدم في العراق. وذات يوم، عندما توجّهت إلى الاستاد الأولمبيّ القديم للانضمام إلى راضي في توزيع أول ستين ألف كرة على الأولاد العراقيّين، أبلغني راضي كيف كان عدي يعذّب أعضاء الفريق الوطني لكرة القدم بانتظام عندما "يُخزون" العراق بخسارة مباراة ما، وقد جعل راضي ذات مرّة يركل كرة خرسانيّة لمدة خمس عشرة ساعة متواصلة.

أسرعت الآن إلى البنتاغون لسماع قصّة مقتلهما. قاد أحد المخبرين جنوداً من الكتيبة المجوقلة 101 وبعض قوّات العمليّات الخاصّة إلى فيلا كبيرة ذات مظهر عاديّ في الموصل، حيث كان يختبئ ولدا صدام. وعندما حاصر الجنود البيت وطلبوا منهما الاستسلام، رفضا وأطلقا بدلاً من ذلك وابلاً من الطلقات والقنابل اليدويّة، فجرحا عدداً من الجنود الأميركيّين. ردّ الجنود الأميركيّون بصواريخ تاو الدقيقة التوجيه ونيران المدافع الثقيلة التي دكّت الفيلا. وتوجد جثّتا الأخوين الآن في مرفق بمطار بغداد حيث تخضعان للتشريح.

عندما أعلن الجنرال سانشيز عن مقتل ابني صدّام، وأفرج عن شريط الفيديو الذي يصوّر الحادثة، نشطت القنوات التلفزيونيّة الإخباريّة. واتصل بي كلاي في وقت متأخّر من الليل ليبلغني بأنّ إطلاق النار ابتهاجاً عمّ المدن العراقيّة الرئيسيّة عندما أعلن تلفزيون الائتلاف نبأ مقتل الأخوين.

قال الرئيس وهو يغلق خلاصة خطّتنا الاستراتيجيّة، "إنّها ورقة جيّدة يا بريمر". وكان يجلس عند رأس طاولة غرفة الأوضاع في اجتماع مجلس الأمن القوميّ في اليوم التالي. "إنّ رجالك يتحلّون بالإتقان".

هززت رأسي تقديراً لملاحظته، لكنّني لم أردّ إذ لاحظت أنّ لديه المزيد. نقر على الخطّة بقلمه. "حسناً، ما أريد أن أعرفه هو مقدار المال الإضافيّ الذي تحتاج إليه".

كان نائب الرئيس تشيني ودونالد رامسفيلد وكولن باول وكوندوليزا رايس وأندي كارد يراقبونني من حول الطاولة. ففي نيسان/أبريل، خصّص الكونغرس 2.5 مليارات دولار لمساعدة العراق في استعادة عافيته، لكن ستنفد تلك الأموال في منتصف آب/أغسطس. وكان طلب الإدارة مخصّصات إضافيّة يلوح في الأفق، وهو دائماً يتّسم بحساسيّة سياسيّة. كان ذلك أكيداً. لكن لم تتحدّد بعد التكتيكات المتعلّقة بتاريخ التقدّم بالطلب وكيف. والمجهول الأكبر هو مقدار ما نحتاج إليه.

بدأت قائلاً، "سيّدي الرئيس، إنّنا نتطلّع إلى 5 مليارات دولار على الأقلّ استناداً إلى التحليل المبدئيّ من فريق بغداد". لكنّني أضفت بأنّ الرقم النهائيّ يتوقّف على إجراء مزيد من التحليل وعلى تحليلات فرق البنك الدوليّ.

أرجع بوش كرسيّه إلى الوراء. لم يبدُ عليه أنّه انزعج من الرقم. وكان ردّ فعله الوحيد، "إنّني مندهش من أنّه متدنّ". وتذكّرت تأكيد الرئيس في أيار/مايو بأن إدارته ستفعل كل ما هو ضروريّ للمساعدة في إقامة عراق حرّ ودعمه. وها هو الآن يطمئنني بأنّنا سنحصل على ما نحتاج إليه لإنجاز العمل.

" سيّدي الرئيس، علينا أيضاً أن نفعل شيئاً بشأن التخفيف من ديون العراق. فوزارة الماليّة تقدّر أنّ هناك نحو 120 مليار دولار مستحقّة ـ ستّة أضعاف الناتج المحليّ الإجماليّ. ولا يمكننا تحميل الحكومة العراقيّة الجديدة أعباء ديون صدّام. فذلك سيكرّر خطأ تعويضات الحرب التي فرضت على ألمانيا في فرساي". وقبل عشرة أيام، كنت قد أوصيت رايس بأن ينظر الرئيس في قيام وزير الخارجيّة الأسبق جيمس بيكر بمسعى سياسيّ دوليّ لتخفيف عبء ديون العراق.

كان البند الأخير في جدول أعمال مجلس الأمن القوميّ هو هل يضغط البيت الأبيض ووزارة الخارجيّة على الأمم المتحدة من أجل استصدار قرار آخر من مجلس الأمن الدوليّ يدعو البلدان الأعضاء إلى المساهمة بوحدات قتاليّة في قوّات الائتلاف بالعراق؟

قال باول، "لا أعتقد بأنّ ذلك ضروريّ. فالقرار 1483 يوضح أنّ باستطاعة أعضاء الأمم المتحدة إرسال القوّات". توقّف هنيهة للتفكير في الأمر. "بالمقابل، يمكن أن يساعد القرار الجديد في دفع الهنود وبعض الآخرين على الانضمام إلى الركب.

المسألة هي ما هو الثمن الذي علينا أن ندفعه من أجل القرار الجديد. سيحاول الروس اللعب بالحصول على ضمانات بشأن القروض المستحقّة لهم، وعقود النفط التي وقّعوها مع صدام. وسيزعجنا الفرنسيّون كالمعتاد. لكنّني أعتقد أنّ بوسعنا معالجة ذلك، ويمكننا التوصّل إلى قرار بالإجماع. ويمكننا الطلب إلى سفرائنا جسّ نبض نظرائهم في نيويورك والعواصم الكبرى.

قال الرئيس، "افعل ذلك يا كولن".

بعد ظهر ذلك اليوم، سلّم المكتب التشريعيّ في البنتاغون نسخاً من الخطّة الاستراتيجيّة التي يبلغ حجمها سبعة وخمسين صفحة على 535 عضواً في الكونغرس. وعلى الرغم من أنّ كل سناتور ونائب حصل على نسخة، فإنّ العديد من خصوم الرئيس حاجّوا في السنة التالية بأنّ إدارة بوش لم يكن لديها البتّة أي خطة لاحتلال العراق.

"إنّه لذيذ يا دكتور جعفري"، قلت وأنا أغمس قطعة دجاج طريّة وخبزاً مسطّحاً في الصلصة في قصعتي.

كان يوم 1 آب/أغسطس، وكنت أقوم بزيارة لإبراهيم الجعفري في منزله ببغداد، وهو أيضاً مكتب حزب الدعوة الإسلاميّ في العاصمة. بعد أن تسلّم لتوّه أول رئاسة دوّارة لمجلس الحكم.

عرف الجعفري اهتمامي بالطهي وأنواع المآكل فوعدني منذ أسابيع بتقديم الطبق الخاصّ بكربلاء، فسنجان، وهو أكلة فارسيّة لذيذة، يدمّس فيها الدجاج مع الرمّان ومسحوق الجوز وعصير الليمون والسكّر. والطبق الذي أمامنا مثال ملموس على قرون من الارتباط القديم بين بلاد ما بين النهرين وفارس. ومما لا شكّ فيه أنّ الزوّار الشيعة حملوا معهم هذه الوصفة وسواها من الوصفات اللذيذة إلى كربلاء والنجف.

عندما رُفعت الأطباق وقُدّم الشاي، انضمّ عدد من مسؤولي حزب الدعوة. ثم بدأ الجعفري أحد أحاديثه غير المتناسقة التي تغلب عليها السرعة والإيماء باليدين بشأن كيفيّة تسيير أعمال مجلس الحكم.

قال وهو يهزّ كرسيّه بحماسة، "علينا في المقام الأول مساعدة المحرومين في العراق... الفقراء الجائعين وأسر الشهداء..."

إنّهم عشرات الآلاف من الرجال والنساء، الشيعة أساساً، الذين ماتوا في حرب صدّام التي دامت ثماني سنوات مع إيران.

"لقد دمّر صدّام الكثير من الأسر التي خلّفت وراءها ما لا يحصى من الأيتام. ومساعدتهم يا سعادة السفير هي أولى أولويّاتنا".

بحث الجعفري القضيّة من خلال دورين، كطبيب وكزعيم شيعيّ. وطالما حاول الشيعة العراقيّون وقاية أنفسهم من الاضطهاد بتجنّب السياسة ومدّ يد العون إلى المؤمنين. لكن في حالة حزب الدعوة، خلّف اضطهاد صدّام عدداً هائلاً من الضحايا، لذا كان من الطبيعيّ أن يرغب الجعفريّ في تخصيص الموارد الثمينة إلى مؤيّديه.

قلت له بلطف محاولاً توجيهه نحو الحلول العمليّة، "إنّني أدرك ذلك تماماً يا دكتور. لكن علينا أن نعرّف المشكلة بدقّة أكبر واقتراح حلول ملموسة".

قال وصوته يرتفع من الانفعال، "هناك الكثير الذي يجب تقديمه إلى الكثيرين".

لم يكن ذلك أداء مشجّعاً. إنّنا بحاجة إلى خطوات عمليّة، لا عواطف جيّاشة.

سألته، "من تريد أن تساعد بالتحديد؟ ما النظام الذي تستخدمه لتفحّص مقدّمي الطلبات؟ من الذي سيؤدّي العمل؟ ما المبلغ الذي تتوقّع دفعه لهؤلاء الأشخاص وكم تبلغ المدّة"؟

بدا الجعفريّ وزملاؤه منزعجين. لم يكن لديهم إجابات.

قلت، "لمَ لا يعيّن مجلس الحكم مَنْ يعمل مع خبراء الائتلاف يا دكتور جعفري؟ وعندما يحدّدون مدى الحاجة، يصبح بوسعهم تقدير التكلفة ثمّ تقديم الاقتراحات إلى المجلس بأكمله لتقرير ما هي البرامج التي تحظى بالأولويّة. فنحن لا نملك ما يكفي من المال لكل شيء. واستناداً إلى ما نعرفه، ربما تنفد أموالنا في بداية العام القادم. لذا هناك مقايضات. هل تعطي معاشات سخيّة إلى مئات الآلاف من أرامل الحرب، أم تصلح شبكة الكهرباء"؟

بدا الاضطراب على الجعفري ورجاله. إنّ حكم بلد ما شأن معقّد. وفكّرت في أنّ هؤلاء الأشخاص ليسوا بمنأى عن الدشّ البارد. ما الذي كان يمكن أن يحدث لو سلّمت الحكومة الأميركيّة العراق إلى هؤلاء المنفيّين في أيار/مايو، كما كان يريد بعض الأشخاص في واشنطن.

قبل أن أغادر، طلبت من الجعفري الاجتماع دقيقة على انفراد لإثارة "مسألة حسّاسة". تركنا مساعدو الجعفري وحدنا في غرفة الطعام. أوضحت أنّنا عرفنا بأنّ مقتدى الصدر، وهو رجل دين شيعيّ مهيّج للجماهير من النجف، نشر مؤخّراً في جريدة معروفة بأنّها الناطقة باسمه، هجوماً لاذعاً على العراقيّين الذين يتعاونون مع الائتلاف، وأورد قائمة تضمّ 124 اسماً وصفهم بالخونة ذاكراً أنّ "ضرب هؤلاء الأشخاص واجب وطنيّ ودينيّ".

مقتدى الصدر هو ابن آية الله العظمى محمد صادق الصدر، رجل الدين الشيعيّ الأبرز في العراق الذي قتله عملاء صدّام في سنة 1999. وهو في العشرينيات أو أوائل الثلاثينيات من عمره ـ وتلك نقطة مهمّة لأنّ رجال الدين الشيعة القادة يتقدّمون وفقاً لهرميّة يحدّدها بدرجة كبيرة السنّ والوقت المكرّس للدراسات الدينيّة. وقد تزايد قلقنا منذ عدّة أسابيع من أنشطة هذا الشاب المثيرة للشغب. وكان أعلن قبل أسبوعين عن خطط لتشكيل "جيش إسلاميّ" مستقلّ عن الحكومة. وهو الآن يهدّد بقتل العراقيّين.

بدأ الجعفريّ بالقول، "إنّ ذلك يحيّرني".

أعطيته نسخة عن الجريدة. وقلت، "منذ أن نشرت، قُتل عراقيّ واحد من اللائحة على الأقلّ".

ومقتدى الصدر مشتبه به أيضاً في مقتل آية الله العظمى عبد المجيد الخوئي في أوائل نيسان/أبريل في النجف، بعد أن عاد لتوّه لتولّي القيادة الروحيّة للمدينة.

نبّهت الجعفري، الذي دعا الآن عدداً من زملائه للتشاور في الأمر، إلى أنّ "مقتدى يشكّل خطراً متنامياً".

في محاولة لتغيير الموضوع، تدخّل أحد مساعديه، علي عدنان، قائلاً، "يا سعادة السفير، إذا حسّن الائتلاف الاقتصاد، فسيفقد مقتدى قاعدة دعمه".

"أرجو ألا تلقي عليّ المواعظ عن أهميّة تحسين الاقتصاد. فلديّ آلاف المتطوّعين الذين يعملون ليل نهار على إصلاح الاقتصاد، لا لمجابهة مقتدى، بل لأنّ ذلك هو العمل الصحيح لمصلحة العراق".

تدرّك الحديث إلى التلويح باليدين، وهو ما أوقفته بالتحدّث إلى الجعفري بشكل مباشر. "يا دكتور، انت الآن زعيم شيعيّ بارز والرئيس الحاليّ لمجلس الحكم في آن. وعلى القيادة الشيعيّة أن تمارس بعض السيطرة على مقتدى بسرعة... قبل أن تفلت الأمور من أيدينا".

هزّ رأسه لكنّه لم يقل شيئاً.

في طريق عودتي إلى مقر قيادة سلطة الائتلاف المؤقّتة، قرّرت أن أرسل هيوم هوران إلى النجف لتوجيه الرسالة نفسها إلى آيات الله الآخرين هناك. وسأثير المسألة مع السيّد بحر العلوم في اليوم التالي. فكّرت في أنّ بوسع مقتدى الصدر أن يمزّق البلد. ولا يمكننا أن نترك ذلك يحدث.

في أوائل آب/أغسطس، ازداد إحباطي من الخمول الذي يسيطر على مجلس الحكم. لذا في يوم الاثنين في الرابع من الشهر (وهو ما علمت من أحد الموظّفين الساديّين بأنّه اليوم الثامن والخمسون على التوالي الذي تفوق درجة الحرارة فيه 38 درجة مئويّة في الساعة التاسعة صباحاً)، اجتمعت معهم لمراجعة تفاصيل موازنة سنة 2003.

وقبل أن نتمكّن من التطرّق إلى توقّعات الموازنة، طرح أحد أعضاء المجلس، الدكتور موفّق الربيعيّ، وهو طبيب أعصاب شيعيّ دمث درس في بريطانيا، سؤالاً خبيثاً.

قال، "سعادة السفير بريمر، بغداد تضجّ بخبر صحفيّ يقول إنّك تنوي الزواج من عدّة عراقيّات".

كنت قد سمعت إشاعات عن هذه المقالات من الموظّفين لديّ، لكنّي اعتقدت بأنّهم يستدرجونني إلى التحدّث في الموضوع.

وقال الربيعي مبتسماً، "لذا يا سعادة السفير بريمر، يريد المجلس أن يعرف إذا كان ذلك صحيحاً".

رددت على ابتسامته بابتسامة وأجبت، "لا لأنّ لديّ حالياً العدد الأقصى من الزوجات الذي يسمح به ديني".

لكنّ الهزل لم يدم طويلاً. فعندما انتهينا من مراجعة الميزانيّة، عدت إلى الشأن الرئيسيّ.

قبل أن يُشكّل مجلس الحكم، طلبت من موظّفيّ أن يأتوني بلائحة طويلة من "المكاسب المبكّرة" للمجلس. وهي عبارة عن قرارات يمكن الإعلان عنها بسرعة لكي يظهر مجلس الحكم للشعب العراقيّ بأنّه يتولّى المسؤوليّة فعلاً. على سبيل المثال،

اقترحت عليهم أن "يطلبوا" علناً من الائتلاف إعادة توليد الكهرباء إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر وإيجاد طريقة عاجلة أيضاً لخفض البطالة. وبما أنّ هذه الخطط موجودة بين أيدينا بالفعل، فسيكون عمليّة ربح مزدوج، يحصل فيها مجلس الحكم على فضل الطلب من سلطة الائتلاف المؤقّتة واستجابتنا له. وكنت في اجتماعي الأول قد أوضحت أنّنا نريد أن ينجح المجلس بطريقة يدركها الجمهور. لكنّ مجلس الحكم لم يتصرّف.

نكّرتهم اليوم بأنّ المجلس لم يستجب للمنكّرة التي أرسلتها إليه قبل أسابيع من الطلب إليهم المساعدة في وضع برنامج عامّ لتسهيل إعادة اندماج ضبّاط الجيش العراقيّ السابق في المجتمع. وهنا أيضاً قوبل اقتراحنا بصمت مطبق.

استمرّ عدم التنظيم الشديد في المجلس على الرغم من هذه الطلبات الآمنة من سلطة الائتلاف المؤقّتة.

كان ذلك كما قلت لفرانسي في رسالة إلكترونيّة شبيهاً بلعب "كرة موضوعة على حامل مع لاعبين لا يستطيعون ضرب الكرة الموضوعة على الحامل".

كانت عادة العمل المتراخي عائقاً أمام فعّاليّة مجلس الحكم، من اليوم الأول إلى الأخير. فقد اعتادوا الاجتماع من الاثنين إلى الخميس، في الصباح عادة فقط، وحتى عندئذ كانوا لا يبدؤون إلا بعد العاشرة صباحاً. وبعد أن يتناول الأعضاء غداء سخيّاً، كانوا يلتفتون إلى أنشطة أخرى أو يغرقون في قيلولة طويلة في حرارة بعد الظهر الحارقة.

قلت، "لا يمكنكم أن تأملوا في إدارة بلد يضمّ 25 مليون نسمة بدون العمل الجادّ. فعدد ساعات عمل مجلس الحكم في أسبوع تقلّ عما تعمله سلطة الائتلاف المؤقّتة كل يوم".

حدّق الأعضاء الجالسون حول الطاولة العريضة فيّ مندهشين. وبعضهم التفت إلى إبراهيم الجعفري الذي بدا مرتبكاً.

كانت الرئاسة الدوّارة تعيق فعّاليّة مجلس الحكم أيضاً. وقد بدا ذلك تسوية ضروريّة عندما أنشئ المجلس في تموز/يوليو. فقد وجد الأعضاء أنّهم لن يستطيعوا الاتفاق على أي زعيم واحد، وبدلاً من ذلك توصّلوا من خلال التعليلات الملتوية - التي ترمز إلى الانقسامات الطائفيّة داخل المجلس والعراق - إلى انتقاء رئاسة دوّارة على تسعة أشخاص.

قرّروا في الأصل وجود خمسة رجال تنفيذيّين، ثلاثة من الشيعة وسنيّ وكرديّ. فذلك يحافظ على الأغلبيّة الشيعيّة، وهو مسألة مركزيّة بالنسبة إليهم، فيما يُمنح السنّة والأكراد تمثيلاً متساوياً. غير أنّ الزعيميّن الكرديّين، البرزاني والطالباني، لم يتمكّنا من الاتفاق على من يتولّى المقعد الكرديّ منهما. لذا طالبا بأن يمثّل كل منهما في مجلس الرئاسة. فأثار ذلك على الفور طلب العرب السنّة بمقعد ثانٍ ليتساوو بالوزن مع الأكراد. وأصرّ الشيعة عند هذه النقطة على أن تكون لهم الأغلبيّة في الرئاسة كما في مجلس الحكم. وهذا يعني أن يرتفع عدد الشيعة إلى أربعة، ما يؤدي إلى مجلس من ثمانية أشخاص. لكن كيف تكسر حالات التعادل في الأصوات؟ أضيف شيعيّ آخر إلى مجلس الرئاسة ليصبح العدد تسعة - الإضافة الأحدث إلى شوربة بغداد الألفبائيّة.

كانت القضيّة الوحيدة التي حُلّت بسرعة في مجلس الحكم هي تحديد رواتب أعضائه. فقد توصّلت لجنة فرعيّة برئاسة الجلبي إلى موازنة فاحشة للمجلس. اقترح الجلبي أن يتقاضى الأعضاء 50,000 دولار في السنة، في حين يتقاضى الوزراء نحو 4,000 دولار. وأن يحصلوا على علاوات من البنزين، ما دفع ديفيد إلى الملاحظة بسخرية بأنّ ذلك سيتيح لكل عضو اجتياز خمسين ألف ميل في الشهر في بلد ذي طرقات رديئة.

في هذا اليوم أبلغت المجلس بأنّ الموازنة التي اقترحوها للخمسة وعشرين عضواً تفوق موازنة وزارة التربية التي تضمّ أكثر من 325,000 موظّف. اعترض الجلبي قائلاً إنّها مجرّد "مشروع" موازنة.

عدت إلى مكتبي عندما اتصلت كوندوليزا رايس ناقلة أنباء سيّئة من مجلس الأمن الدوليّ. حاول الرئيس الإسبانيّ لمجلس الأمن الدوليّ استصدار بيان يرحّب بمجلس الحكم العراقيّ لكنّه فشل، على الرغم من أنّه "الإدارة العراقيّة المؤقّتة" التي سعى قرار مجلس الأمن الأخير إلى إنشائها.

أوضحت رايس، "إنّ أصدقاءنا الألمان، بمساعدة الفرنسيّين والروس قتلوا البيان الترحيبيّ".

"ذلك يعني على ما أعتقد أنّ من غير المرجح أن تتمكّن وزارة الخارجيّة من

إقناع الأوروبيّين في المساعدة في استصدار قرار جديد من الأمم المتحدة يدعو القوّات الدوليّة إلى المجيء إلى هنا".

"أخشى ذلك يا جيري".

انتقلنا إلى القضيّة الحيويّة للمخصّصات الإضافيّة. فمن العمل الذي أنجزه رجال الموازنة لدينا، وما علمناه من فرق البنك الدوليّ، اتضح بالفعل أنّنا سنحتاج إلى عدّة أضعاف الخمسة مليارات دولار التي ذكرتها أمام الرئيس وأنّ الإدارة لا يمكنها اتباع الجدول المعتاد لطلب المال. فمثل هذا الطلب يقدّم إلى الكونغرس في كانون الثاني/يناير عادة، لذا لا تتوفّر الأموال المخصّصة للمشاريع قبل أواخر الربيع. وعلينا البدء بإعادة الإعمار قبل ذلك. وبدون مزيد من المال، سيفلس العراق في شباط/فبراير على أبعد تقدير.

"إنّني بحاجة إلى مساعدتك لإقناع البيت الأبيض ومكتب إدارة الموازنة بفصل طلبنا للموازنة عن سائر طلبات الحكومة.

قالت رايس، "سيكون الأمر صعباً، وذكّرتني بأنّ الكونغرس يعتزم الالتئام في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر.

كنت أنظر إلى روزنامتي. "لدينا تجمّع المانحين في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر. وسيكون من المناسب جداً الحصول على مخصّصات إضافيّة قبل ذلك لكي نظهر للبلدان الأخرى أنّ الولايات المتحدة تقوم بتقديم نصيبها".

قالت وهي تضحك الآن، "سأبذل ما بوسعي من هنا يا جيري. لكن بما أنّك تفتقر جداً إلى الموارد في بغداد، فإنّنا سنحتاج إلى مزيد من التفاصيل من سلطة الائتلاف المؤقّتة بشأن ذلك في الأسابيع القليلة المقبلة".

في الأسبوع التالي قدّمنا طلب المخصّصات الإضافيّة إلى رامسفيلد. وقد توصّل فيه مساعدو ديفيد أوليفر، الذين عملوا ليل نهار ونسّقوا مع فرق البنك الدوليّ إلى أنّ علينا طلب 20 مليار دولار. في المذكّرة المرفقة بالطلب أبلغت رامسفيلد، "علينا أن نسدّ الفجوة بين اقتصاد متعثّر واقتصاد يوفّر النموّ المستدام للقطاع الخاصّ. وتقتضي مهمّتنا أن نبيّن للشعب العراقيّ بأنّ الحريّة السياسيّة تعني أيضاً حياة أفضل. الوقت مصدر مبدّد هنا. ونحن نحتاج إلى اتخاذ موقف 'مهما لزم الأمر'".

وحرصت على إرسال نسخة إلى كوندوليزا رايس لكي يتدخّل البيت الأبيض.

لكنّ الشبكات العنكبوتيّة البيروقراطيّة واصلت خنق عملنا.

ففي حين أنّني تمكّنت من التحرّك ودعوة زملاء سابقين إلى العمل معي مباشرة، فإنّ ملء الشواغر الباقية في القوّة العاملة لدى سلطة الائتلاف المؤقّتة كان مشكلة لا تنتهي. الأخبار الطيّبة أنّ آلاف الأميركيّين من كافّة مشارب الحياة تطوّعوا للخدمة في العراق. وكانت المشكلة تكمن في أنّ عمليّة إدخالهم على كشوف رواتب الحكومة تتسم ببطء شديد. ونتيجة لذلك، لم نتمكّن من ملء مكاتبنا في المحافظات حتى الخريف. وفي الأشهر الأولى الحرجة من جهود سلطة الائتلاف المؤقّتة، قدم معظمهم في مهمّات قصيرة جدّاً - ستين يوماً على سبيل المثال، لرئيس وحدة مكتب التحقيقات الفيدراليّة. ومضت أشهر قبل أن يتدفّق الأشخاص بشكل سلس، ولم تطل تعيينات وزارة الخارجيّة إلى سنة إلا في نهاية فترة الاحتلال. وقد أدّى ذلك إلى آلاف التعيينات المتقطّعة وندرة الذاكرة المؤسّسيّة.

بعد ظهر يوم الخميس 7 آب/أغسطس، كنت على وشك مغادرة مقرّ قيادة سلطة الائتلاف المؤقّتة مع عدد من كبار المستشارين للاجتماع بمسؤولين في وزارة الماليّة عندما دخل مكتبي بيرني كيريك، كبير مستشاري الشرطة لديّ. كان يرتدي سترة واقية ويحمل خونته تحت ذراعه اليمنى. وتلك إشارة غير مطمئنة.

قال، "انفجرت للتوّ سيّارة مفخّخة قرب السفارة الأردنيّة في منطقة الأندلس. وأنا في طريقي إلى هناك".

قلت له، "توخّ الحذر".

هزّ كتفيه. وكان بيرني شرطيّاً سابقاً قويّ العضلات وخبيراً في الحياة المدنيّة الحديثة، وهو الذي تولّى إجراءات شرطة نيويورك ردّاً على هجمات 11 أيلول/سبتمبر.

عندما عدت من الوزارة بعد عدّة ساعات، كان قد رجع حاملاً تفاصيل عن حادثة التفجير. "يبدو أنّه عمل محترف"، قال ذلك لمجموعة من الأشخاص في مكتبي تضمّ كلاي وبات كنيدي، ومدير محطّة وكالة الاستخبارات المركزيّة "بيل" وطوم فونتس، رئيس وحدة مكتب التحقيقات الفيدرالي لدينا.

أوقف رجلان سيّارة غير مميّزة في الشارع الهادئ قرب السفارة وانصرفا. وبعد عدّة دقائق، انفجرت السيّارة فقتلت أربعة شرطيّين عراقيّين يحرسون المدخل وسبعة أشخاص في الشارع. ودمّر الانفجار قسماً من السور الخارجيّ، لكنّه لم يحدث أضراراً كبيرة بمبنى السفارة الرئيسيّ.

قلت لبيرني، "أول السيّارات المتفجّرة. هل لدينا إرهابيّون دوليّون علينا مكافحتهم الآن"؟

أجاب، "يُحتمل ذلك، لكن لماذا استهدفوا السفارة الأردنيّة"؟

ردّ كلاي الذي كان قد قدم لتوّه من رحلة إلى الأردن لبحث تدريب الشرطة هناك، "الجميع يعلم أنّهم ساعدونا في أثناء الحرب. وربما يُعرف في كل ناحية وسوق أنّ الأردنيّين قد يقدّمون لنا بعض المساعدة الأخرى".

في تلك الليلة، جاء بيل لشرب قهوة الإسبرسّو ومراجعة أحداث اليوم.

بادرني قائلاً، "إنّني أوافق بيرني. لقد كانت المتفجّرة عملاً محترفاً. لكن ربما ليسوا إرهابيّين دوليّين...".

"المخابرات"؟ هل يمكن أن تكون المخابرات السابقة مسؤولة عن الحادث؟

قال، "دعنا نراجع الأمر".

قبل نحو أسبوع، في أثناء إطلاعي صباحاً على المعلومات المخابراتيّة، عرض عليّ بيل ونقيبة ذكيّة في الجيش تتحدّث العربيّة وتدعى جوليا نشيوت وثيقة للمخابرات مبقّعة بالماء - كاملة مع التواقيع والأختام - وترجمة إنكليزيّة حرفيّة لها.

أوضحت جوليا، "إنّها مؤرّخة في 23 كانون الثاني/يناير 2003، سعادة السفير. وقد عثر عليها أحدُ فِرَقِنا في مكتب منهوب للمخابرات".

أضاف بيل، "يعتقد محلّلو الاستخبارات العسكريّة والعاملون في المحطّة أنّها أصليّة. إنّها المكافئ لديهم لسريّ جدّاً/حسّاس".

كانت الوثيقة تخاطب "كافّة المكاتب والشُّعَب". للردّ على "حالة طارئة" (غزو الائتلاف للعراق)، أوردت المخابرات أوامر لتنفيذ استراتيجيّة ما بعد السقوط المحتمل للنظام. ابتداء بأمر "احرقوا هذا المكتب".

قرأت الترجمة. إنّها تدعو بالفعل إلى استراتيجيّة مقاومة منظّمة، تشمل تشكيل الخلايا وتدريب المقاتلين على أعمال التمرّد. على "الناشطين" القيام "بأعمال التخريب والنهب". وأن تُنَظَّم هجمات عشوائيّة للقنّاصة والكمائن المسلّحة.

وتابع الأمر، "... انشروا العملاء في كل بلدة. دمّروا محطّات الطاقة الكهربائيّة وأنابيب المياه. تغلغلوا في المساجد والأماكن المقدّسة الشيعيّة...". كما أمرت الوثيقة عملاء المخابرات بتسليح أنفسهم وتنفيذ اغتيالات.

سألت بيل، "هل باستطاعة الناشطين في المخابرات تنفيذ تفجير مثل عمليّة تفجير السفارة الأردنيّة"؟

قال، "نعم يمكنهم ذلك على الأرجح. كان لديهم دائرة تدعى م ـ 16 تضمّ العديد من خبراء المتفجّرات. ونحن نعلم من مخابراتنا بأنّ هؤلاء الأشخاص كانوا يعملون عن كثب مع الدائرة م ـ 14. وهم رجال العمليّات الخاصّة في المخابرات ـ القتلة المحترفون".

وأوضح بأنّ محلّلي وكالة الاستخبارات المركزيّة واثقون من أنّ هاتين الدائرتين قادرتان على إنتاج نوع المتفجّرات المستخدمة في أجهزة التفجير المرتجلة، والمتفجّرات المحمولة في السيّارات: القنابل الموضوعة على جوانب الطرقات وقنابل السيّارات المصنوعة من فائض الذخيرة.

إذاً يمكن أن تكون السيّارة المنفجرة عند السفارة الأردنيّة فاتحة حملة المقاومة التي تنظّمها المخابرات.

سألت، "هل لديكم أي فكرة عمن يمكن أن ينظّم هذه العمليّات"؟

قال، "إنّ مدير فرع العمليّات الخاصّة في دائرة المخابرات م ـ 14 يدعى الحلبوسي الدليمي".

"هل ما زال طليقاً"؟

"نعم وفقاً لما نعرف".

كنت تعباً، ولم أنم بسهولة في تلك الليلة. كان هناك اشتباكات كبيرة في أعلى النهر. لكن لم تكن تقلق نومي أصوات الطلقات أو تأثير القهوة التي شربتها.

لقد علقت بذهني الكلمات العربيّة "إلى كافّة المكاتب والشُعَب". والجهاز الأمنيّ لصدّام يضمّ الكثير من المكاتب والشُعَب.

في الليلة التالية جلستُ مع كيريك وفريقه لمراجعة موقفنا من مشكلة تدريب الشرطة الحاسمة.

منذ يومي الأول في البلد، عندما شاهدت الناهبين يتجوّلون بحريّة في شوارع بغداد واقترحت إطلاق النار عليهم، اعتبرت أنّ من أولى أولويّاتنا تدريب شرطة عراقيّة

محترفة ومجهّزة تجهيزاً جيّداً. فأمن العراق على المدى الطويل، على غرار أي بلد، يتوقّف على قوّة الشرطة المحترفة التي يمكنها وقف الجريمة في الشورع، والتهريب، وتساعد في توجيه الاضطراب المتفجّر المحتمل إلى احتجاجات سلميّة. كما أنّ وجود شرطة عراقيّة يعوّل عليها يحرّر قوّات الائتلاف المقاتلة من أجل محاربة المتمرّدين. لكنّ تحقيق هذا الهدف المعقّد لن يكون سهلاً أو متدنّي التكلفة، أو سريعاً.

بعد انتهاء مرحلة القتال بوحدات بريّة كبيرة من الحرب، خصّصت وزارة الخارجيّة 25 مليون دولار لتقييم النظام القضائيّ الجنائيّ العراقيّ. وبدأ المتعاقدون من مؤسّسة "دين كورب" يصلون لإجراء التقييم في أواخر أيار/مايو. وبعد وصول كيريك، قدّم خطّته الخاصّة بجهاز الشرطة العراقيّ. وكانت الخطوة الأولى تقضي بدعوة رجال الشرطة العراقيّة الذين خدموا في ظل صدّام إلى القدوم إلى مراكزهم. وبدأ كيريك برنامجاً بتكلفة زهيدة لإعادة تدريب هؤلاء الرجال على أسس الشرطة الحديثة واحترام حقوق المواطنين. كانت تلك مجرّد بداية. وقد عاد أكثر من 15,000 شرطيّ إلى عملهم بحلول منتصف حزيران/يونيو.

كنت قد خصّصت 120 مليون دولار من أموال الحكومة العراقيّة لبدء تدريب قوّة الشرطة العراقيّة الجديدة وتجهيزها. لكن من الواضح أنّ تلك دفعة ابتدائيّة على حساب ما سيتبيّن أنّه برنامج مكلف جدّاً. وهذه الليلة قدّم لي مفوّض شرطة نيويورك السابق تقريراً موجزاً محكماً، يُجمل فيه المشاكل والحلول التي عملنا عليها منذ أوائل تموز/يوليو.

قال، "المسألة تتلخّص بما يلي: للحصول على أمن كافٍ، يحتاج البلد إلى شرطيّ مقابل 300 إلى 350 مواطن. لذا يحتاج العراق إلى ما بين 65,000 و75,000 شرطيّ. ولدينا اليوم *32,000 على أفضل تقدير*". وقال *إنّهم من الشرطة السابقة* المتدنّية النوعيّة التي استجابت لنداء الائتلاف بالعودة إلى ممارسة واجباتهم في أواخر حزيران/يونيو. "قد يكون بعض هؤلاء الأشخاص مقبولاً. لكنّهم يفتقرون إلى التدريب الحقيقي، والمعدّات، كما أنّهم غير معتادين على تقنيّات الشرطة الحديثة".

علينا الآن استقدام متطوّعين جدد وتدريبهم. "لكن إذا كان علينا تدريب 40,000 شرطيّ من مستوى الضبّاط إلى الأفراد، والقيام بذلك هنا في العراق، يلزمنا ستّ سنوات أخرى".

هززت رأسي، "مستحيل. لماذا يستغرق ذلك وقتاً طويلاً"؟

لأنّه لا يوجد هناك مكان صالح في كل أنحاء البلد يمكننا إجراء التدريب فيه. لقد دُمّرت كافّة المرافق".

النهب ثانية...

سألت، "أيمكننا القيام بذلك في سنتين"؟

كان فريق كيريك قد حدّد قاعدة جويّة غير مستعملة لحلف وارسو في تاسزار بهنغاريا، وهي تضمّ ثكنات كافية وقاعات طعام، وغرف تدريس، وميادين للرماية.

قال بيرني، "يمكننا تدريب 16,000 شرطيّ في السنة هناك. لكن ليس هناك سابقة لبرنامج بهذا الحجم الكبير. عندما كنت مسؤولاً عن الشرطة في نيويورك، كنت أدير أكبر برنامج تدريب في العالم. لكن بلغ حجمه 6,000 رجل في السنة فقط. وأنت تتطلّع إلى ثلاثة أضعاف ذلك العدد تقريباً". كما أنّه سيكلّفك 750 مليون دولار في السنة".

لعلّي أبديت دهشتي لأنّ كيريك أوضح الأمر سريعاً. "ترجع التكلفة الرئيسيّة إلى المدرّبين الدوليّين للشرطة. ثم علينا معرفة من أين نحصل عليهم".

طلبت منه القيام بمفاوضات عاجلة بشأن القاعدة الهنغاريّة وطلبت من ديف أوليفر اعتصار 18 مليون دولار أخرى من موازنتنا المرهقة لبدء تجهيز المرفق. كما طلبت من وزارة الخارجيّة الاستفسار من منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا عن المدرّبين الذين تستطيع توفيرهم وما هي التكلفة.

في هذه الأثناء، يتابع رجال كيريك على الأرض في العراق تدريبهم غير المكلف. كان من الواضح أنّنا سنحتاج إلى مبلغ كبير من المال لتدريب الشرطة وتجهيزها، وهو ما يجب أن يأتي من المخصّصات الإضافيّة - وليس لدينا ضمانة بتدريب الشرطة الكافية لمواجهة التحدّيات المتصاعدة للسلطة.

فيما كنّا نكافح لدفع مجلس الحكم إلى العمل وفيما كنّا نتعامل مع التحدّي الهائل لبناء قوّة شرطة وطنيّة، اضطررت إلى مواجهة التحدّي المتعاظم للائتلاف من قبل رجل الدين الشيعيّ الشاب مقتدى الصدر.

تلقّيت تقارير مقلقة عن مقتدى من منسّقنا القدير في وسط الجنوب، مايك غفولر.

كان موقعه في الحلّة وهو يجيد العربيّة، كما أنّه أمضى سنوات كدبلوماسيّ أميركيّ في الاتحاد السوفياتيّ. وقد وصف مقتدى بأنّه "إسلاميّ بلشفي" لا يفهم سوى شيء واحد، القوّة، ولن يتوقّف حتى الحصول عليها.

رأى مايك في تحليله أنّ عدم تمتّع مقتدى بتأييد واسع لا صلة له بالموضوع. فهو يعتمد على عصبة صغيرة من الأتباع الخلّص الذين لا يزيد عددهم عن مئتي رجل. لكنّه يستخدمهم للسيطرة على المساجد في الجنوب، وهو ما يمنحه أيضاً السيطرة على ما تجمعه من أموال. والطريقة الوحيدة للتعامل معه هي وضعه خلف القضبان بأسرع ما يمكن.

أبلغني بعد ذلك مستشارنا في وزارة العدل، القاضي دون كامبل، بأنّ قاضياً عراقيّاً، رعد الجوحي، وجد دليلاً مقنعاً على تورّط مقتدى بشكل مباشر في مقتل آية الله عبد المجيد الخوئي في نيسان/أبريل. وأنّ القاضي أصدر منكّرة اعتقال بحق مقتدى واثني عشر من اتباعه. وأضاف كامبل بأنّ مُحامي المارينز في مدينة النجف المقدّسة، ضمن منطقة عمليّات المارينز، شاهدوا الدليل على تورّط مقتدى. فطلبت من المارينز إحضار الدليل إلى بغداد بحيث أتمكّن من مراجعة المسألة.

لكنّ المارينز لم يجيزوا للمحامين القدوم. لذا في 4 آب/أغسطس، شكّلت "وحدة تحقيق خاصّة" تتكوّن من مدّعِيَيْن كبيرَيْن من مكتب المحامي العامّ لسلطة الائتلاف المؤقّتة، أميركيّ وأستراليّ، وأعطيتهما توجيهات بالذهاب إلى النجف على الفور للاجتماع بالقاضي العراقيّ. وإذا وجدا أنّ القضيّة المرفوعة ضدّ مقتدى متينة، فإنّهما مخوّلان بالطلب إلى الشرطة العراقيّة بتنفيذ منكّرات الاعتقال.

بعد ظهر ذلك اليوم، أطلعت الجنرال سانشيز ووزير الدفاع بالتطوّرات الحاصلة. وبدا أنّهما يتفهّمان ضرورة اتخاذ إجراء ويوافقان عليها.

في اليوم التالي وصلت درجة الحرارة في بغداد إلى 55 درجة مئويّة. وأخذت قضيّة مقتدى تتصاعد أيضاً. أبلغ القاضي الجوحي فريقنا أنّ لديه شاهدي عيان مستعدّان للشهادة بأنّهما سمعا مقتدى وهو يصدر الأمر بقتل الخوئي. لكنّ القاضي يريد فتح الجثّة قبل قيام الشرطة العراقيّة بتنفيذ الاعتقال، وللقيام بذلك عليه أولاً الحصول على إذن من آية الله العظمى لإخراج جثّة الخوئي من القبر، وهو مدفون في ضريح الإمام عليّ، أقدس المواقع عند المسلمين الشيعة. وقال الجوحي إنّه يتوقّع أن تستغرق هذه المسألة عدّة أيام.

كان ذلك يناسبنا لأنّ الجنرال سانشيز يحتاج إلى ثلاثة أو أربعة أيام لوضع الخطط وتحديد مواقع القوّات التي تدعم الشرطة العراقيّة إذا تعرّضت لمشاكل في أثناء الاعتقال. كما أنّنا نريد تجنّب تنفيذ العمليّة يوم جمعة عندما تمتلئ النجف دائماً بالمصلّين. لذا حدّدنا يوم السبت 9 آب/أغسطس لتنفيذ الاعتقال.

أبلغت فريقاً صغيراً من قسم إدارة الحكم لدينا بشأن الخطّة وطلبت منهم وضع برنامج معلومات لدعم العمليّة. فسنحتاج إلى الاتصال بالقادة الشيعيّة والجماهير الأوسع. وطلبت من هيوم هوران التحضير للتنسيق مع السلطات الدينيّة في النجف.

بعد ذلك تأخّر إخراج الجثّة لأسباب تقنيّة، ما أخّر الاعتقال المعتزم أسبوعاً إلى 16 آب/أغسطس. وقد استغللنا الوقت للحصول على لائحة مفصّلة بمشاريع إعادة الإعمار التي يمكننا تنفيذها بسرعة في النجف وفي الأحياء الشيعيّة ببغداد في أعقاب الاعتقال.

لكن العسكريّين الأميركيّين بدؤوا يشعرون بالتوتّر بشأن العمليّة. لم يقل أي من الضبّاط الذين تحدّثت إليهم ذلك بصورة مباشرة، لكن شعرت بأنّهم قلقين من أن يؤدّي الاعتقال إلى حدوث اضطراب في الجنوب وفي القطاعات الشيعيّة من بغداد. وتفاقم هذا القلق عندما وقعت أعمال شغب خطيرة في مدينة البصرة الشيعيّة الجنوبيّة في 11 و12 آب/أغسطس. فقد أُخذ البريطانيّون هناك على حين غرّة وبدوا في حيرة من أمرهم في تفسير ذلك. وكان هناك أدلّة أنّ لمقتدى يد في هذه الاضطرابات.

حتى هذه اللحظة، كان أبي زيد وسانشيز يقولان إنّهما مستعدّان لتقديم "الدعم الكامل" لقيام الشرطة العراقيّة باعتقال مقتدى. لكن اتضح بعد ذلك أنّ المارينز يعارضون العمليّة. ففي الأسبوع الثاني من آب/أغسطس، قدم كلاي إلى مكتبي مع القاضي كامبل.

أفاد كلاي بأنّ "العمليّة بدأت تفقد زخمها. فالمارينز ينشطون في النجف وضمن القيادة العسكريّة للائتلاف لتجنّب اعتقال مقتدى". وهم يضغطون على القاضي العراقيّ للتخلّي عن الاعتقال.

بعد ظهر ذلك اليوم، اكتشفتُ أنّ المارينز كانوا يضغطون أيضاً على البنتاغون لمعارضة الاعتقال. والتفسير الوحيد الذي يمكنني المجيء به هو أنّ قوّة المارينز الأولى ستغادر العراق خلال ثلاثة أسابيع ـ لتحلّ محلّها القوّة التي تقودها بولونيا ـ ولا تريد حدوث أي اضطراب قبل ذلك.

أبلغت كلاي "بأنّ ذلك مفهوم. فما من أحد من المارينز يريد أن يكون آخر رجل يُقتل في العراق. لكنّ مقتدى يشكّل تحدّياً مباشراً للاستقرار".

في اليوم التالي، أرسلت قيادة وكالة الاستخبارات المركزيّة في لانغلي، فيرجينيا، إلى الرئيس ما اعتبرته تقييماً شبه هستيريّ عن "مخاطر اتخاذ إجراء" بحقّ مقتدى. ورأت الوكالة أنّ علينا تجاهله، وأنّ التأييد الذي يحظى به ضعيف بالفعل، وسيتلاشى بالتدريج. وعندما سألت السفير ديفيد ريتشموند، بديل جون ساورز ككبير المسؤولين البريطانيّين في سلطة الائتلاف المؤقّتة، عن موقف حكومته، اكتفى بالنظر إلى حذائه.

عُلِّق حلّ مشكلة مقتدى في مهدها مؤقّتاً.

بعد اجتماع مجلس الحكم في منتصف آب/أغسطس، فاتحني القاضي دارا نور الدين، وهو كرديّ كبير اليدين ممتلئ الجسم وعضو في مجلس الحكم ومن أكثر القضاة احتراماً في البلد، بشأن زميل سابق. كان الرجل قاضياً سنّياً في السادسة والسبعين من العمر أوقفته قوّات الائتلاف في تموز/يوليو في بغداد، ثم نقلته إلى معتقل في مدينة أم قصر الحارّة على الخليج، حيث غالباً ما تصل درجات الحرارة إلى 60 درجة مئويّة مع ارتفاع الرطوبة.

أخبرني نور الدين، "إنّه رجل طيّب، مع أنّه كان قاضياً في محكمة. أعدك بأنّه لن يشكّل مشكلة. لكنّه لن يبقى على قيد الحياة طويلاً هناك".

قلت له، "سأبذل قصارى جهدي".

أبرزتْ قضيّة هذا القاضي بوضوح تنامي مشكلة العديد من الموقوفين العراقيّين الذين يحتجزهم الائتلاف. فقوّاتنا المنهكة تواجه مشكلات حقيقيّة في تحديدهم وتتبّعهم. ونحن نحتجز الأشخاص في ظروف أبلغتُ القاضي كامبل بأنّها "عند هامش ما هو مقبول".

في أوائل تموز/يوليو، طلبت من كامبل إعداد خطة لتتبّع المحتجزين بشكل أفضل بحيث يمكننا الإجابة عن أسئلة أعضاء الأسر بشأن المكان الذي يُحتجز فيه أحدهم. وإذا كان أي من المحتجزين يعتبر مجرماً، علينا توفير محامٍ له وتقديمه إلى محكمة عراقيّة بأسرع ما يمكن.

كان كامبل وزملاؤه في الجيش يعملون على إنشاء نظام تعقّب محوسب في البلد

بأكمله، لمعرفة أعداد الأشخاص المحتجزين وأماكن احتجازهم. وبامتلاك تلك المعلومات، يمكننا توفير نظام للإجابة عن أسئلة الأهالي. لقد كانت مشكلة شديدة التعقيد. على سبيل المثال، ثمة طرق عديدة لكتابة الأسماء العراقيّة الشائعة بالأحرف اللاتينيّة. وليس هناك آليّة منتظمة لإدخال البيانات في أماكن إلقاء القبض على المحتجزين.

عبّر كولن باول عن قلقه برسائل إلكترونيّة في أواسط آب/أغسطس. أبلغني أنّ بعض الحكومات الأجنبيّة اشتكت من أنّ قوّات الائتلاف والشرطة العراقيّة يعتقلون مشبوهين أبرياء دون تمييز، ويمنعونهم من الاتصال بأحد، ويحرمونهم من التمثيل القانونيّ.

كانت الصور الخضراء المرعبة الملتقطة عبر أجهزة الرؤية الليليّة للجنود وهم يقتادون الأسرى المغلولي الأيدي والمحجوبي الوجوه، بينما تبكي زوجاتهم وأطفالهم، تُعرض في العالم العربيّ و"سي إن إن" و"بي بي سي إنترناشيونال". فكتب باول، "إنّنا نتعرّض للذبح في وسائل الإعلام".

كان مصيباً. أبلغته بالجهود التي نبذلها وأشرت إلى أنّني غير راضٍ عن التقدّم البطيء. ففي البحث عن البعثيّين المهمّين، وفي أثناء موجات الاعتقال التي أوقفت أعمال النهب في النهاية، وفي مئات الحملات بحثاً عن المتمرّدين والجهاديّين، احتجزت قوّاتنا آلاف المشبوهين. وكنت أكره هذا العمل الذي لا بد منه وأعرف الانطباع السيّئ الذي يُحدثه في العراق والخارج على السواء. لكنّني كنت أكره أكثر سماع نبأ مقتل شابّ أميركيّ آخر بنيران قنّاص أو انفجار شاحنه بقنبلة على جانب الطريق. فقد يقدّم بعض المحتجزين معلومات مفيدة عن القتال العنيف الذي لا يزال ينتظرنا وربما ينقذ ذلك حياة الأميركيّين.

في الوقت نفسه، لم أكن أريد أن تؤدّي سياستنا في احتجاز الموقوفين إلى تآكل السمعة الطيّبة التي اكتسبناها بالإطاحة بصدام. وكنت آمل بأن تتمّ عمليّة الفرز بسرعة في النهاية عندما يصبح لدينا عدد كافٍ ممن يتحدّثون العربيّة والمترجمين العراقيّين، بحيث يمكن إطلاق سراح الموقوفين المحتجزين المذنبين بمخالفات صغيرة والأبرياء. لكن عندما سألت عن وضعيّة القاضي السنيّ العجوز، لم يبدُ أن هناك من يعرف شيئاً عنه. واستغرق الأمر ثلاثة أسابيع لتحديد مكانه وعشرة أيام أخرى قبل أن يطلق سراحه. فثارت ثائرتي.

أجريت حواراً على انفراد مع الجنرال سانشيز بشأن مشكلة المحتجزين ووعد بأن يبذل جل ما يستطيع.

في الصباح التالي، قدّم لي بات كنيدي تحليله. قال لي، "الأمر لا يتعلّق بريكاردو سانشيز فقط. لا أحد يريد أن يتحمّل مسؤوليّة إطلاق الموقوفين مخافة أن يتبيّن أنّ أحدهم متورّط في أعمال إجراميّة أو أسلحة الدمار الشامل أو أنّه بعثيّ شرير. وستكون العواقب وخيمة من البنتاغون إذا ما أُطلق محتجز وتبيّن فيما بعد أنّه قتل أميركيّاً. لن يحصل الضبّاط على نجمتهم التالية، إذا فهمت مغزى حديثي".

فهمت ذلك بالفعل، وبما أنّني لم أكن أسعى وراء ترقية، ظننت أنّ لديّ الحلّ. فبعد عدّة ساعات، بعد أن أطلعت أنا وسانشيز وفداً آخر من الكونغرس على ما يجري، انتحيت به جانباً.

سألته، "هل هناك من سبيل لأتحمّل أنا المسؤوليّة عن إطلاق سراح بعض المحتجزين؟ إنّنا نحتجز بالفعل 4000 شخص. وربما كان العديد منهم لا يهمّوننا. إنّني مستعدّ تماماً لتحمّل المسؤوليّة إذا كان ذلك يساعد".

بدا على ريك الإرهاق الذي غالباً ما رأيته على وجوه قادتنا العسكريّين الكبار الذين يواجهون أياماً لا تنتهي من القرارات الصعبة، ونادراً ما استمتعوا بأكثر من ساعة أو اثنتين من النوم دون انقطاع.

قال، "إنّنا نعمل على حل المشكلة يا سيّدي".

لكنّني لم ألقَ جواباً البتّة على العرض الذي تقدّمت به.

المشكلة الثانية التي واجهناها مع المحتجزين أنّنا لا نمتلك مرافق لائقة لهم سوى المرافق العسكريّة. بُعيد وصول القاضي كامبل، بحث في البلد عن سجون عراقيّة مقبولة فعاد صفر اليدين. وفي أوائل حزيران/يونيو، أوصى بأن أُعيد فتح سجن صدّام الشهير أبو غريب، على بعد 20 ميلاً غربيّ بغداد.

قلت له، "دون، إنّني متردّد في القيام بذلك لأنّ للمكان دلالات رهيبة لدى كافّة العراقيّين والعالم بشكل عام".

كنت أعرف أن قلّة من العراقيّين سيجدون في أبو غريب خطوة إيجابيّة حتى لو

أعيد تنظيمه. ففي ظل صدّام، كانت الشرطة السريّة، أمن الأمن، تسيطر على السجن. وفي سنة 1984 وحدها، في أثناء السنوات الدمويّة الأولى للحرب العراقيّة الإيرانيّة، قتل جلّادو صدّام 4,000 سجين على الأقل في أبو غريب. وعلى مرّ السنين، عُذّب آلاف العراقيّين بأبشع الصور قبل أن يعدموا أو يخنقوا أو يطلق عليهم الرصاص. ونظراً لهذا التاريخ، نقلت المسؤوليّة عن السجون العراقيّة من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل. فالفائدة الوحيدة التي يوفّرها سجن أبو غريب، فيما كان يعنيني، جدرانه السميكة والحيّز الذي يتّسع لعدّة آلاف من المساجين.

لذا أرسلت دون وفريقه في حملة بحث أخرى.

بعد عدّة أسابيع، في اجتماع ليليّ متأخّر في مكتبي، أفاد دون، "سعادة السفير، لقد جبنا البلد بأكمله. ليس هناك مرفق يتمتّع بأقصى قدر من الأمن سوى أبو غريب".

سألت، "ماذا عن السجون الأصغر؟ الله يعلم أنّ صدّام لديه الكثير منها".

أكّد دون ذلك قائلاً، "لديه بالتأكيد. لكنّها هوجمت جميعها بعد التحرير. ولم يبق منها شي".

لذا وافقت بتردّد شديد على السماح للجيش بإعادة تأهيل سجن أبو غريب السيّئ السمعة لإيواء المحتجزين. لكن بناء على شرطين. عليهم رفع مستواه إلى المعايير الجزائيّة الدوليّة، وتحويل غرف الإعدام إلى متحف تديره منظّمة غير حكوميّة عراقيّة لتذكير الشعب بوحشيّة صدّام.

أعيد تجديد سجن أبو غريب. ونُقل مئات المحتجزين إلى زنزانات معقولة البرودة. ولديهم مياه جارية، ومراوح علويّة، وينام ثمانية منهم في الزنزانة على أسرّة ذات أطر فولاذيّة، في حيّز كان حرّاس صدّام يحشرون فيه خمسين رجلاً متّسخاً بحيث لا يستطيع أحد منهم أن يجلس. لكن كان مئات آخرون لا يزالون محتجزين في خيام في أثناء تقدّم إعادة التجديد.

في أواخر تموز يوليو، اصطحبت سيرجيو دي ميلو لرؤية أوّل الأجنحة التي أعيد تأهيلها في السجن. بدا معجباً بأنّنا أفردنا جانباً غرفاً للزيارات العائليّة والتشاور مع محامي المحتجزين الذين يواجهون تهماً جنائيّة.

وفيما ابتعدنا بالسيّارة، نظرت إلى الخلف إلى الجدران الخرسانيّة الرمليّة اللون وأصابتني رعشة خفيفة. كان أحد الأجنحة القديمة التي زرناها يضمّ عدّة غرف تُجرى

فيها إعدامات متعدّدة، ومنحدراً يفضي إلى منصّة ذات كلابات في السقف تحمل عدداً من الأنشوطات. هذه هي غرف التعذيب التي ستُحفظ لتثقيف الأجيال المقبلة من العراقيّين.

في هذه الأثناء، كانت مشكلة مقتدى الصدر تتطوّر ببطء. وفي وجه توتّر المارينز المتصاعد، قرّرت إرسال مايك ديتو، وهو محامٍ موثوق في مكتب المحامي العامّ لسلطة الائتلاف المؤقّتة، إلى النجف لمقابلة القاضي العراقيّ ومعرفة نواياه الحقيقيّة. إذا كان مستعدّاً لفرض القانون، فسندعمه. كنت أشعر أنّه كلّما طال انتظارنا للتحرّك ضدّ مقتدى، ازدادت صعوبة ذلك. ووافق كبار الموظّفين لديّ بالإجماع على هذا التقييم، بل هالهم التأخير وما يمكن أن ينذر به.

في 14 آب/أغسطس، انتقلت إلى الجنوب، فزرت مدينتي الديوانيّة والعمارة. ووجدت في كلا المكانين أن مؤيّدي مقتدى يحرّضون على السلطات القائمة. لقد سعوا إلى طرد الحاكم من الديوانيّة لتعاونه مع الائتلاف. وفي اجتماع حضرته بمبنى البلديّة، وقف أحد عملاء مقتدى ليشجب الائتلاف بمرارة ويدعو إلى الانسحاب الفوريّ لقوّاته.

في اليوم الذي أمضيته في الجنوب، أوقعت مروحيّة أميركيّة راية دينيّة في مدينة الصدر - الحيّ الشيعيّ الفقير المترامي ببغداد والذي أُسمي نسبة إلى والد مقتدى الشهيد - ما أطلق أعمال شغب وهجمات على القوّات الأميركيّة هناك. وسرعان ما وصلتنا معلومات استخباراتيّة بأنّ شخصاً بين الحشود اتصل بمقتدى في النجف وسأل إذا كان يجب أن يطلق النار هو ورفاقه على الأميركيّين. وأنّ مقتدى أجاب، "نعم، إنّ ذلك واجبكم".

حان الآن دور البريطانيّين لكي يتراجعوا بشأن عمليّة مقتدى. ففي المساء بعد عودتي من الجنوب، أبلغني ديفيد ريتشموند بأنّ أعمال الشغب في البصرة "هزّت الأعصاب" في لندن. وهم متردّدون في وجوب السماح للشرطة العراقيّة بالمضيّ قدماً في الاعتقالات.

قلت، "الجميع الآن يحمي نفسه في هذه العمليّة إلا أنا - العسكريّون الأميركيّون، ووكالة الاستخبارات المركزيّة، والعسكريّون البريطانيّون، والآن حكومة صاحبة الجلالة". وأضفت أنّ الوقت ليس في صالحنا في مواجهة مقتدى استناداً إلى ما شهدته اليوم في الديوانيّة والعمارة.

في نهاية يوم طويل جداً ومحبط، أرسلت منكّرة إلى رامسفيلد أقرّ فيها بمخاطر التحرّك ضدّ مقتدى، لكنّني رأيت أنّه لا يسعنا أيضاً منع القاضي العراقيّ "من تطبيق القانون العراقيّ". وقلت إنّ القضيّة تتعلّق بجوهر هدفنا بإقامة حكم القانون في العراق. علينا وقف مقتدى قبل أن يستجمع مزيداً من القوّة.

في يوم الجمعة 15 آب/أغسطس، بعثت رسالة إلكترونيّة إلى فرانسي بأنّ الجميع في واشنطن "خائف تماماً، أولاً من الأشباح نفسهم الذين أرسلوا منكّرة لامسؤولة البتّة إلى الرئيس بالأمس، والآن من البريطانيّين الذين اصطكّت ركبهم..."

كان العسكريّون لدينا متذبذبين. فقد وضعت قيادة سانشيز خطّة عملانيّة جيّدة لمساندة الشرطة العراقيّة عند قيامها باعتقال مقتدى. لكنّ حملة المارينز بدأت تعطي ثمارها. اتصل بي أبي زيد من الدوحة في وقت متأخّر من تلك الليلة للتعبير عن قلقه. لكنّه قال إنّه سيدعم ما أقرّر عمله.

في هذه الأثناء، أوضح القاضي الجوحي أنّه بحاجة إلى ثلاثة أو أربعة أيام قبل إجراء الاعتقال. وأرجأ نلك العمليّة إلى الاثنين 18 آب/أغسطس، في أقرب توقيت. وبدأت الأنباء عن الاعتقال المحتمل تتسرّب، لذا رأينا من الحكمة التحدّث إلى الجعفري، رئيس مجلس الحكم.

في 17 آب/اغسطس، ذهبت أنا وديفيد ريتشموند لمقابلة الجعفري لتنبيهه إلى أنّ الاعتقال بات وشيكاً. بدا أنّه على اطلاع وافٍ على القضيّة المرفوعة ضدّ مقتدى. وكان يحبّذ العمليّة بشدّة. قال بعد أن ارتاح لسماع أنّ الخطّة تقضي أن تنفّذ الشرطة العراقيّة - لا قوّات الائتلاف - منكّرة اعتقال مقتدى، "إنّ اعتقال مقتدى مسألة جوهريّة للعدالة". وأضاف "يجب ألا يكون هناك أحد فوق القانون" في العراق الجديد.

ثم وصلتنا في وقت متأخّر من 18 آب/أغسطس أنباء مفاجئة بأنّ رامسفيلد أعطى تعليمات بعدم تنفيذ خطّة اعتقال مقتدى حتى "إشعار آخر".

وأبلغ دوغ فيث، وكيل وزارة الدفاع، كلاي ماكماناوي، "إنّنا نريد التحقّق من أنّكم فكّرتم في هذه العمليّة بشكل وافٍ".

استشاط كلاي غضباً، بالنظر إلى الوقت الذي أمضيناه والتفكير الذي بذلناه بشأن الاعتقال، والأهميّة التي نعلّقها على هذه العمليّة.

وقال فيث إنّ علينا أن نتوقّع سلسلة من الأسئلة بشأن العمليّة خلال بضع

ساعات. وعندما وصلت الأسئلة في النهاية بعد منتصف الليل، كرّروا النقاط نفسها التي أجبنا عليها عدّة مرّات. اتضح جوّ الأسئلة من السؤال الأول: "من سيعتقل الصدر"؟ وكان ذلك مثيراً للغضب لأنّنا أبلغنا واشنطن مراراً وتكراراً أنّ الشرطة العراقيّة هي التي ستنفّذ الإجراء استجابة لمذكّرة اعتقال أصدرتها محكمة عراقيّة. لكن تأخّر الوقت الآن كثيراً، لأنّ الأحداث في الأربع وعشرين ساعة التالية أرجأت المواجهة الحتميّة مع مقتدى، ليس للمرّة الأخيرة للأسف.

كان "ستديو" تلفزيون سلطة الائتلاف المؤقّتة بديلاً مؤقّتاً. ففي حزيران/يونيو، بدأتُ بثّاً أسبوعيّاً عبر التلفزيون إلى الشعب العراقيّ كطريقة للإفصاح عن رؤيتنا للبلد وإبلاغهم بأعمالنا. وعندما سجّلت الكلمات، وقفت في زاوية غرفة كبيرة ذات جدران خضراء تقابل مكتبي عبر القبّة الدائريّة. بدت الكاميرا الصغيرة ومنصبها مثل لعبتين. وقف مستشاري الصحفي، دان سينور، بجانب الكاميرا حاملاً بطاقات ارتجاليّة أقرأ عنها ما كُتب بأحرف كبيرة على ورق نسخ. وكلّما فرغت من قراءة ورقة، أسقطها دان، فترفرف إلى أسفل، وفي بعض الأحيان نحو قدميّ - وهو أمر صارف للانتباه جعلني أبدو مراوغاً في الغالب على الشاشة.

لكنّني تمرّنت على الحديث يوم الجمعة 15 آب/أغسطس. لم تتراجع حرارة الصيف، وتواصلت أعمال تخريب الشبكة الكهربائيّة والبنية التحتيّة النفطيّة، وتصاعدت الجرائم في الشوارع، وارتفع العنف ببطء بين قوّات الائتلاف والمقاتلين، وهم ما صرنا نقرّ الآن بأنّهم متمرّنون منظّمون. مع ذلك قرّرت أن أوجّه رسالة تفاؤليّة إلى العراق.

كنت أعرف أنّ الشعب العراقيّ يتوق، كما هو حال الأميركيّين، إلى إصلاح كل المشاكل الموروثة من صدّام، وتحسين الأمن، والاقتصاد، والوضع السياسيّ بأسرع ما يمكن. لكن كما تنبّأت أمام الرئيس في أيار/مايو، لا يوجد إصلاحات سريعة. وعلي أن أنقل ذلك إلى العراقيّين فيما أشجّع أيضاً على الصبر والأمل، وهو شيء يفتقر إليه معظمهم.

في مكالمة هاتفيّة في أواخر تموز/يوليو، أوحت لي فرانسي بفكرة. فقد التقت مع مجموعة الصلاة التي تنتمي إليها قبل المكالمة بيوم وذكرت أنّ الآية 11:29 من سفر إرميا خطرت ببال العديد من النساء في أثناء الصلاة من أجل الشعب العراقيّ.

بحثت عن الاقتباس وأعجبني، لكنّني لم أكن مرتاحاً لاستخدام آية من الكتاب

المقدّس. لذا استعنت بالخبير بالعرب والمسلمين، هيوم هوران، وكان أيضاً مسؤولاً في الكنيسة البرسبيتاريّة. فقال بما أنّ المسلمين يعترفون بإرميا كنبيّ، فمن المناسب الاستشهاد بآية منه. وإرميا يعبّر عما أريد قوله بصورة أجمل وأعمق من أي شيء يمكنني المجيء به. أعطيت الآية إلى كاتب خطاباتي دون هاملتون، وهو دبلوماسيّ متقاعد من الوكالة الأميركيّة للمعلومات. وبعد بضعة أيام، جعلتها واسطة عقد كلمتي إلى الشعب العراقيّ.

سُلّط نحوي الكثير من الأضواء، وبدأت القراءة:

الله بالخير

أنا بول بريمر، مدير إدارة سلطة الائتلاف المؤقّتة. أخبرنا النبيّ إرميا: "أنا أعرف ما نويت لكم من خير لا من شرّ، فيكون لكم الغد الذي ترجون"

المصاعب التالية التي يواجهها الشعب العراقيّ واضحة جليّة. وهذه المشكلات يعرفها الجميع.

لكنّ الأمور لن تبقى على حالها.

- يوجد أمام كل العراقيّين أمل بالمستقبل.
- سوف تعيشون بكرامة.
- سوف تعيشون بسلام.
- سوف تعيشون في ازدهار.
- سوف تعيشون مستمتعين بهدوء العائلة والأصدقاء ودخل لائق تجنونه باستقامة.
- سوف تعيشون في عراق يحكمه شعب العراق من أجل العراق.

وسوف تتحقّق هذه الأشياء.

مستقبلكم مليء بالأمل والكرامة. من الصعب الحفاظ على الكرامة عندما تسير قوّات أجنبيّة في شوارعكم، بصرف النظر عن حسن نواياها. وفي الأشهر التالية، سيقل عدد الجنود الذين ترونهم على الطرقات، عندما يحل محل جنود الائتلاف

شرطة عراقيّة فعّالة ومدرّبة. وبمرور الوقت، سيُستبدل بالجنود الأجانب جيش عراقيّ جديد ولاؤه ليس لشخص واحد، وإنّما لدستور توافقون عليه.

مستقبلكم مليء بالأمل والسلام. من الصعب تصوّر السلام عندما أنوى ربع قرن من الصراع المستمر ذاكرة كل العراقيّين. لكن التحرّر من طاغية ميال إلى المغامرات الخارجيّة سيجلب السلام، السلام مع جيرانكم والسلام مع العالم.

مستقبلكم مليء بالأمل والازدهار. من الصعب تصوّر الازدهار عندما تحيط بكم أعمال التخريب. لكنّ إصلاح البنية التحتيّة وتوسيعها، مقترناً بذكائكم وطاقاتكم، ومثابرتكم ستحقّق الازدهار.

مستقبلكم مليء بالأمل والعمالة المستقيمة والمنتجة. من الصعب تصوّر الاستمتاع بهدوء مع العائلة والأصدقاء وبدخل لائق يُجنى باستقامة عندما تكون الأعمال قليلة ويُصرف الكثير من الوقت في السعي للتوصّل إلى طرق تؤمّن الأموال اللازمة لضرورات الحياة. لكنّ برامج الائتلاف التي تُنفّذ الآن ستزيد فرص العمل. وقد بدأ المال ينتقل من بغداد إلى كافّة المحافظات. ونحن نتخذ خطوات عاجلة لتشجيع إنشاء الأعمال المنتجة التي تستحدث المزيد من فرص العمل وتوسيعها. وأذكر أنّ برنامج الائتلاف الخاصّ بتنظيف القنوات، على سبيل المثال، استحدث أكثر من 100,000 فرصة عمل في الأسابيع الخمسة الماضية.

مستقبلكم مليء بالأمل وبحكومة من الشعب العراقي وله. من الصعب تصوّر عراق يُحكم من شعب العراق وله عندما يكون معظم العراقيّين ولدوا في أثناء دكتاتوريّة صدّام. فمع أنّ صدام والبعثيّين كانوا عراقيّين دون شكّ، إلا أنّهم لم يحكموا قطّ لمصلحة الشعب العراقيّ. والآن تسعى اللجنة التحضيريّة التي عيّنها مجلس الحكم للحصول على آرائكم بشأن الوسائل التي يُكتب بها دستوركم الجديد. إنّني لا أعرف الشكل النهائيّ لذلك الدستور. لكنّني أعرف أنّ العراقيّين سيكتبونه. وسينشأ عن الرغبات الجماعيّة للشعب العراقيّ، ويهدف إلى صالح الشعب العراقيّ. وعندما يُكتب الدستور، سيُقدّم إليكم أنتم الشعب العراقيّ لتصادقوا عليه.

إنّ هذا المستقبل الأفضل هو لكل العراقيّين الذين سيأتون. اليوم يوجد الكثير من العمل الشاقّ أمام كل منّا. إنّ العمل التخريبيّ الذي استهدف يوم الجمعة خطّ أنابيب تصدير النفط في كركوك هو ضربة موجّهة ضدّ مصلحة اقتصاد الشعب

العراقيّ. والمجرمون الذين قاموا بذلك لا يشاركوننا رؤيتنا للعراق الجديد المزدهر. لكن سيتمّ التغلّب على هذه المشكلة فيما نعمل معاً لبناء عراق أفضل.

إنّني أدرك أنّ العديد منكم يشعر بالإحباط والغضب. وسيشعر شعب الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو بولونيا أو أي من بلدان الائتلاف الأخرى بالإحباط والغضب في الظروف نفسها.

لن تواصلوا العيش على هذا النحو إلى الأبد. فالشعب العراقيّ معاً سيعيد إنشاء بلد عظيم - بلد تفخرون جميعاً بأن تورّثوه لأبنائكم وأحفادكم.

بدأ يوم الثلاثاء 19 آب/أغسطس كيوم عاديّ في بغداد.

بعد اجتماعات الموظّفين الصباحيّة المعتادة، وعدّة مقابلات صحفيّة، قدم للاجتماع بي المسؤول في الأمم المتحدة الذي يتولّى الإشراف على برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو أرمنيّ قبرصيّ يدعى بينون سيفان. إنّه موظّف في منتصف العمر في الأمم المتحدة مقرّه نيويورك، ويرتدي نظّارة بدون إطار ولديه طباع شرقيّة لطيفة. وكان في زيارة قصيرة إلى بغداد (كان مسؤولاً أمام الأمين العام للأمم المتحدة وأُخضع فيما بعد للتحقيق في فساد برنامج النفط مقابل الغذاء).

كان مكتبه يتسبّب في مشاكل للحكومة العراقيّة. فقد عمل موظّفو سلطة الائتلاف المؤقّتة لمدّة أسابيع مع الوزارات العراقيّة لوضع أولويّات آلاف العقود التي وُقّعت في ظل صدّام بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. وكانت العقود التي تحكم عليها الوزارات بأنّها صالحة تقدّم عبر سلطة الائتلاف المؤقّتة إلى مكتب سيفان في نيويورك، الذي يجيز العقود لكي يصبح بالإمكان تسليم السلع والخدمات إلى العراق.

وبحلول 19 آب/أغسطس، كانت الوزارات العراقيّة قد صادقت على 2,500 عقد تساوي قيمتها مليارات الدولارات من أجل سلع وخدمات يُحتاج إليها حاجة ماسّة. لكن الأمم المتحدة لم تنجز سوى عقد واحد لكي ينفّذ وتدفع تكاليفه. قلت لسيفان، "لا يمكننا انتظار الأمم المتحدة لكي تنكبّ عليها ببطء من خلال آليّة عملها البيروقراطيّة المعتادة. إنّنا بحاجة إلى تحريك هذه العقود بسرعة. والشعب العراقيّ لا يتوقّع أي شيء أقل من ذلك".

كان لدينا مشكلة أخرى. بالإضافة إلى عقود النفط مقابل الغذاء التي لا يُعمل

على إقرارها، كان مكتب سيفان القيّم على 277 مليون دولار موضوعة جانباً لتغطية نفقات الأمم المتحدة الإداريّة حتى نهاية برنامج النفط مقابل الغذاء في تشرين الثاني/ نوفمبر. وللعراق الحقّ بأي من هذه الأموال التي لم تستخدمها الأمم المتحدة.

ذكّرت سيفان قائلاً، "إنّه مالهم، لا مال الأمم المتحدة"

وعد سيفان قبل أن يغادر، "سأنظر في الموافقة على العقود وسأقدّم لك أكبر قدر ممكن من الـ 277 مليون دولار".

وقد دوّنت ملاحظة بأن أطلب من سفيرنا لدى الأمم المتحدّة، جون نيغروبونتي، أن يتابع موظّفوه هذا الأمر. فالأمم المتحدة تحتجز مليارات الدولارات العائدة للشعب العراقيّ وأنا أنوي انتزاعها منها.

بعد نصف ساعة، وسط اجتماع مع وفد من الكونغرس برئاسة السناتور جون ماكين، مرّر لي بات كنيدي ملاحظة تفيد بوقوع انفجار كبير في مجمّع الأمم المتحدة في شرق بغداد. أرسلت بات إلى الموقع على الفور مزوّداً بتعليمات لتقديم كل المساعدة الممكنة للأمم المتحدة.

اتصل بات من الموقع بعد نصف ساعة. "لقد دُمّر مجمّع الأمم المتحدة فعلياً. المشهد مرعب. لم يعد يوجد شيء ـ ما من مكان للمكاتب أو النوم أو العمل".

"أبلغهم أنّنا سنقدّم إليهم السكن والرعاية الطبيّة والغذاء في مجمّعنا أياً تكن المدّة التي يحتاجون إليها". وأبلغت سكوتي نوروود بنقل 250 سريراً إلى قاعة احتفاليّة كبيرة في القصر من أجل الأمم المتحدة، وتعبئة المسؤولين في وزارة الصحّة.

بعثت رسالة إلى مجلس الحكم بأنّني أعتزم زيارة موقع الانفجار على الفور، واقترحت أن يسمّوا منهم وفداً لمرافقتي. ثمّ طلبت التحدّث إلى الأمين العامّ للأمم المتحدة كوفي أنان. أبلغتني وزارة الخارجيّة بأنّه يقضي إجازة في النرويج وطلبت منهم تعقّبه بأسرع ما يمكن. وفيما كنت أعدّ للمغادرة، عاد سكوتي نوروود برسالة مفادها أنّ الرئيس يعتزم الاتصال بي من كروفورد، تكساس لإطلاعه على الانفجار، الذي بدأ الآن يتصدّر الأنباء في العالم.

وعندما لم يأت أي من المكالمتين خلال خمس عشرة دقيقة، غادرت القصر مع السفير ديفيد ريتشموند وعرّجنا على مبنى مجلس الحكم لأخذ ثلاثة أعضاء اختارهم المجلس ـ

الدكتور نصير الجادرجي، والشيخ عبد الكريم المحمّداوي، والسفيرة عقيلة الهاشمي.

فيما توجّهنا بصمت بالسيّارة إلى مجمّع الأمم المتحدة، اتصل مركز مكتب وزارة الخارجيّة عبر هاتفي الخلويّ بكوفي أنان في النرويج. عبّرت عن عميق تعاطفي وتعاطف الائتلاف وغضبنا من الهجوم. وأضفت بأنّني أرسلت كبير موظّفيّ إلى الموقع وأنّنا عرضنا الأسرّة والطعام وكل أشكال الدعم الأخرى الضروريّة لموظّفي الأمم المتحدة. "إنّنا مستعدّون للمساعدة بأي طريقة ممكنة". وعبّر أنان عن تقديره العميق.

بعد خمس دقائق، أوصلتني غرفة الأوضاع في البيت الأبيض بالرئيس بوش.

قلت، "سيّدي الرئيس، لا أستطيع أن أطلعك على آخر الأخبار بعد لأنّنا لا نزال في طريقنا إلى الموقع مع أعضاء من مجلس الحكم".

قال الرئيس بوش، "أبلغهم أنّني معجب بشجاعتهم وشدّد على أنّ الولايات المتحدة لن ترتدع عن متابعة عملها في العراق. وآمل أن تبقى الأمم المتحدة على المسار".

أصبح أحد جوانب مقرّ الأمم المتحدّة المكوّن من ثلاث طبقات كتلة من الحطام الذي يتصاعد منه الدخان. وزحف مئات الأميركيّين والعراقيّين فوق الحطام يبحثون عن ناجين ويستمعون إلى أصواتهم.

لقيني بات كنيدي عند السيّارة بقميص متّسخ وبدا عليه الإجهاد والحرّ، وأخذني جانباً.

قال، "إنّها شاحنة متفجرة، وحش. ما زالوا يحصون القتلى. سمعت أنّ سيرجيو نجا من الهجوم لكنّه محتجز بين الأنقاض".

كانت قوتنا تحاول إنقاذه هو وموظّفي الأمم المتحدة الآخرين. وقد فُجّرت الشاحنة تحت مكتب دي ميلو مباشرة، فانهارت زاوية المبنى بأكملها. لم يبقَ إلا القليل من الشاحنة والمحور الخلفيّ في أسفل الحفرة العميقة. تقدّم رئيس مكتب التحقيقات الفيدراليّة، طوم فونتس، نحوي ليخبرني أنّهم عثروا على يد بشريّة قرب الحفرة، ما دفعه إلى الاعتقاد بأنّ الحادثة هجوم انتحاريّ.

أصيب مسؤولا الأمم المتحدة بينون سيفان، الذي كنت التقيت به للتوّ، وراميرو

دا سيلفا بجروح وكدمات وهما في حالة ذهول. وقد سمعا أيضاً بأنّ سيرجيو محتجز تحت سقف منهار، وأنّه تحدّث إلى المنقذين. ووصل الجنرال سانشيز ليقيم مركز قيادة.

بعد خمس عشرة دقيقة، ناداني سانشيز من بين الحشد وأخذني إلى مهندس أميركيّ شابّ، جنديّ في سلاح الهندسة، معفّر بالتراب. وقد تغيّر شكل وجهه من الانفعال.

قال الجنديّ الشاب، "سيّدي، كان السيّد دي ميلو عالقاً رأساً على عقب في حيّز ضيّق جداً تحت قطعة ضخمة من الخرسانة. لم يكن باستطاعته التحرّك لكنّه كان لا يزال واعياً واستطاع التحدّث قليلاً عندما عثرنا عليه".

كانت الصورة رهيبة.

وتابع قائلاً، "عملنا جاهدين حتى نخرجه يا سعادة السفير، لكنّنا لم نستطع. كانت الكتل ضخمة جدّاً".

لا بدّ أنّ سيرجيو شعر بدنوّ الأجل، لأنّ الجنديّ قال إنّ كلماته الأخيرة كانت، "لا تدعوهم يسحبون الأمم المتحدة من البلد"!

شكرتُ الجنديّ على جهوده الشجاعة، وربّتُ على كتفه، واستدرت حزيناً مكتئباً. شعرت بالغثيان. لقد كان سيرجيو رجلاً طيّباً وصديقاً جيّداً. وأثبت أنّه مؤيّد قويّ لعمل الائتلاف. ولا شكّ في أنّه سيكون لخسارته تأثير سلبيّ على مهمّة الأمم المتحدة في العراق. لكن لم أستطع إبلاغ أحد في الموقع بوفاة سيرجيو لأنّ المكان يعجّ بالمراسلين، وعلى الأمم المتحدة أن تبلغ أهله أولاً.

بعد عودتي إلى مكتبي، تحدّثت ثانية مع الرئيس. وصفت له مشهد مقتل سيرجيو. طلب منّي أن أطمئن العراقيّين إلى أنّ الإرهابيّين لن يدفعونا إلى الخروج من العراق. لكنّه أراد منّي أن أحثّ مجلس الحكم على "التحرّك" واتخاذ قرارات حاسمة.

في صباح اليوم التالي في مقرّ سلطة الائتلاف المؤقّتة، دعوت كل المستشارين الاستخباراتيّين والأمنيّين الكبار.

ذكّرت المجموعة بأنّنا تحدّثنا عدّة مرّات عن مشكلات استخباراتنا وأنّه استجابة

لطلبي بتحسين التنسيق فيما بينها، أوصوا بإنشاء "خليّة اندماج" تجمع كل مصادر استخباراتنا ضدّ الإرهابيّين معاً في مكان واحد.

قلت، "أريد أن يتمّ ذلك الآن دون تأخير. انسوا الحدود القائمة بين الوكالات وقنوات تقديم التقارير. وحّدوا كل مقدراتكم. إنّنا نواجه مشكلة هنا. لقد وصل الإرهابيّون بطريقة جادّة وقاتلة، وعلينا أن نكون جادّين".

وقلت أيضاً، علينا متابعة تحديد احتياجاتنا الملحّة من الموظّفين والتكنولوجيا، وهي الاحتياجات التي لم تستجب لها واشنطن. علينا حماية مجمّعنا والعديد من البعثات الأجنبيّة، ناهيك عن مجلس الحكم العراقيّ.

وقصدت المجلس بعد ذلك. أدلى أعضاء المجلس ببيانات تعبّر عن الأسى والغضب من الانفجار.

تحدّث الجادرجي عن "الجرائم الفظيعة التي يرتكبها الإرهابيّون"

ولاحظ عبد العزيز الحكيم أنّ "الهجوم محاولة لمنع العراقيّين من تحقيق قدَرهم".

تركتهم يتابعون لمدّة ساعة. ثم قلت متجاوزاً المجاملات التقليديّة، "تحدّثت إلى الرئيس البارحة وطلب منّي أن أنقل إليكم رسالتين. الأولى أنّ أميركا لن تتخلّى عن مسؤوليّتها خوفاً من الإرهابيّين، والثانية أنّه آن الأوان لكي يتحرّك مجلس الحكم". وقلت إنّني ساتحدّث إلى الرئيس ثانية بعد الظهر وسأطلعه على الإجراءات التي اتخذها المجلس. وأنّ أمامهم اثني عشرة إلى عشرين ساعة حاسمة. "عليكم أن تظهروا للشعب العراقيّ أنّكم قادرون على الحكم والفعل. لقد ولّى زمن الكلام".

اقترحت عليهم ستّ خطوات يتخذونها على الفور: بيان قويّ يشجب حادثة التفجير؛ دعوة العراقيّين إلى الانضمام إلى قوّاتهم الأمنيّة ودعمها، وبخاصّة قوّات الدفاع المدنيّ العراقيّة (أعيد تسميتها لاحقاً بالحرس الوطني العراقيّ)؛ مناشدة البلدان الصديقة، بما فيها تركيا، الانضمام إلى الائتلاف العسكريّ؛ استراتيجيّة صحفيّة مقدامة تظهر للشعب العراقيّ أنّ المجلس يعمل بنشاط على دفع المسار السياسيّ قدماً، فيحكم الآن وليس لاحقاً.

وأنهيت كلامي بدعوتهم إلى إقرار عدد من الاقتراحات التي طرحت عليهم قبل أسابيع، بما في ذلك إعادة دمج الجنود السابقين في المجتمع العراقيّ. ثمّ قدّمت مسوّدة

بيان بشأن تفجير مقرّ الأمم المتحدة واقترحت أن يعلنوه فور انتهاء الاجتماع على الصحافيّين المنتظرين في الخارج.

دفعت الصدمة الأعضاء إلى الوجوم. وتبيّن بالتدريج أنّ لحظة العمل قد حانت. فأرسلوا بصمت مجموعة صغيرة للعمل على مسوّدة البيان.

في اليوم التالي قدّمت إلى واشنطن تقييمي لمجلس الحكم في شهره الأول، وأوجزت بما يلي: "... لقد كان مجلس الحكم حتى الآن بطيئاً في اتخاذ الإجراءات بشأن العديد من القضايا الخطيرة المطروحة أمامه بدون دفع وتوجيه من سلطة الائتلاف المؤقّتة".

فكّرت أنّ الصدمة ربما تحثّهم في النهاية على القيام بعمل بنّاء.

بعد ظهر ذلك اليوم انضممت إلى اجتماع لمجلس الأمن القوميّ عبر شاشة التلفزيون. بحثنا الاستراتيجيّة المتعلّقة بالمخصّصات الإضافيّة. مهّد رامسفيلد وبول وولفويتز ورايس الطريق. وقال الرئيس أن ليس "لديه مشكلة" بطلب 20 مليار دولار من المخصّصات الإضافيّة الجديدة لسلطة الائتلاف المؤقّتة. أخيراً بعض الأخبار الطيّبة.

ثم انتقلنا إلى تفجير مقرّ الأمم المتحدة.

قال الرئيس بوش، "أريد أن أكون واضحاً جدّاً في هذا الشأن. علينا أن نكون صلبين ومتماسكين في محاربة الإرهاب هنا والآن"

حان دوري للتحدّث عن الوضع على الأرض في العراق، وكنت صريحاً، "إنّنا بحاجة إلى استخبارات أفضل وأكبر لمكافحة الإرهاب في العراق. ويجب ألا تقل جهودنا في استخبارات مكافحة الإرهاب عن جهودنا في البحث عن أسلحة الدمار الشامل".

كان بعض الحاضرين في غرفة الأوضاع قد سمعوني أتحدّث في هذا الموضوع من قبل، وبعضهم لم يسمعني.

وختمت بالقول، "سيّدي الرئيس، إنّني أقترح أن تلقي خطاباً رئيسيّاً إلى الأمّة بعد عيد العمل تحدّد فيه رؤيتك عن العراق".

هزّ رأسه، لكنّه لم يدلِ بأي تعليق.

بعد عدّة ساعات، اتصلت رايس لتسأل عمّا تستطيع أن تفعله للمساعدة. "أنا

وكولن مقتنعان بأنّ العراق أصبح مسرحاً حاسماً في الحرب على الإرهاب، وأنّنا إذا انتصرنا في العراق، فإنّ بالإمكان إلحاق الهزيمة بالإرهاب الإسلاميّ".

كانت فيرمونت باردة وخضراء وهادئة في نهاية آب/أغسطس. في اليوم التالي على وصولي إلى هناك، الجمعة 29، كان عليّ أن أجري بعض الاتصالات ببغداد، ولدي العديد من الرسائل الإلكترونيّة التي أرد عليها. لكنّها كانت واجبات ممتعة تقريباً نظراً لعدم وجود رمل على سمّاعة الهاتف، أو غبار على لوحة مفاتيح الحاسوب.

كانت عائلتي تحيط بي. فرانسي في حالة جيّدة هنا في الوطن. وكلبتنا، ميني، تركض في دوائر حول حفيدتنا، صوفيا، التي صارت تتكلّم الآن، ولكن ليس بلغة مفهومة.

راجعت بعض أرقام الموازنة بسرعة وأنا أتناول الفطور، ثم اتصل كلاي من بغداد. كانت الأخبار شنيعة.

قال، "وقع انفجار هائل آخر يا جيري، هذه المرّة في النجف. وسقط مئة قتيل على الأقل".

كانت الأخبار الأولى غامضة ومتناقضة كالعادة، لكن وقوع هجوم كبير أمر مؤكّد. وتبيّن أنّ أحد القتلى من آيات الله الكبار وأحد أعضاء المرجعيّة، محمد باقر الحكيم، الأخ الأكبر لعبد العزيز الحكيم، العضو المهمّ في مجلس الحكم. وقد أصيبت البلد بصدمة لهذا العمل الإرهابيّ الذي ضرب قلب المنطقة الشيعيّة.

وفي غضون دقائق، بدأ الهاتف يرنّ في منزلنا بالمزرعة. وتلقّيت على مدى ساعات مكالمات من بغداد والبنتاغون والبيت الأبيض. وسرعان ما بدا الأمر واضحاً.

"عليّ أن أعود"، قلت لفرانسي.

"متى يا جيري، لقد فقدت كثيراً من وزنك. وأنت بحاجة إلى الراحة".

"اليوم.."، قلت بصوت أجشّ.

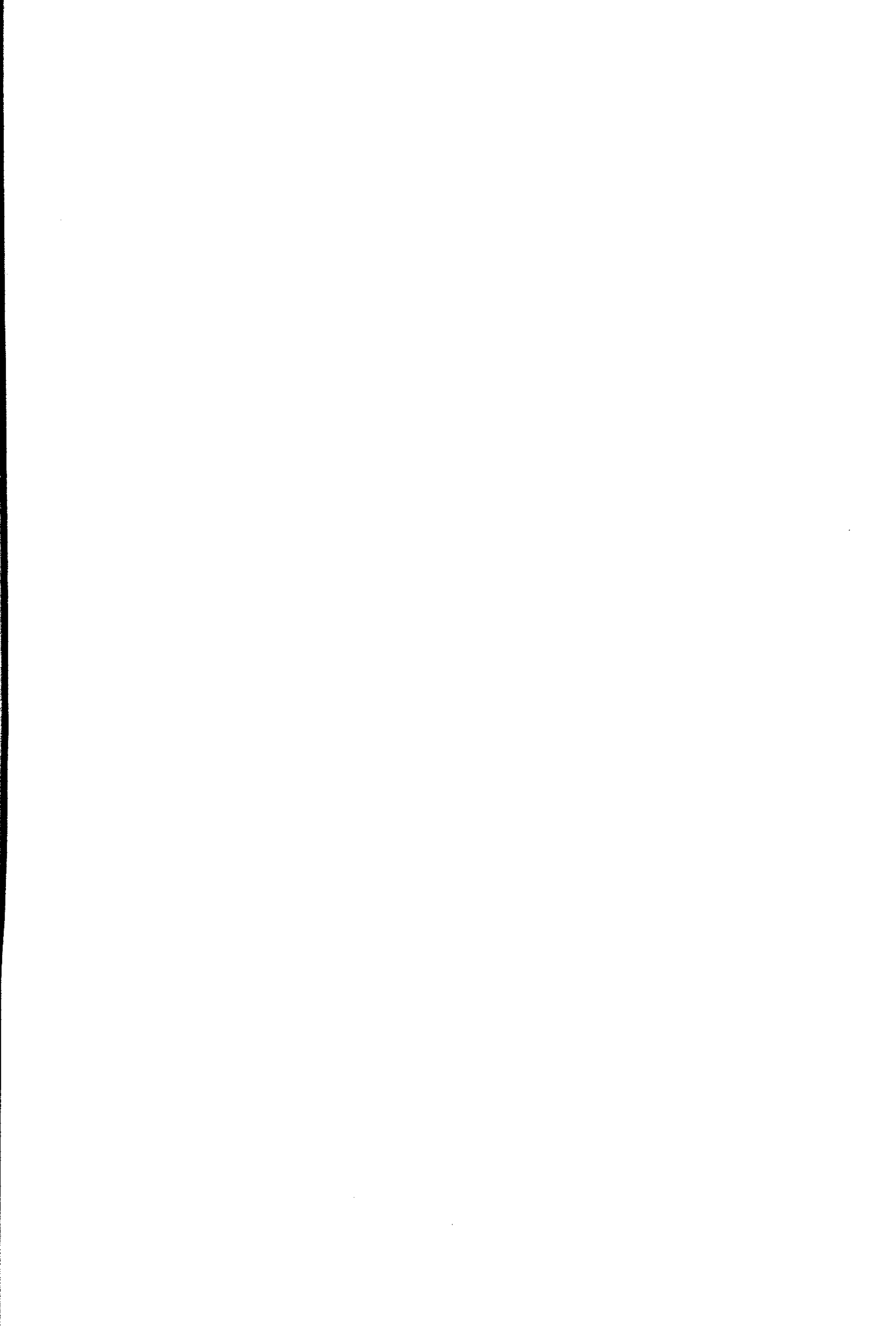
عانقتني فرانسي. "جيري عزيزي... ربما تهدأ الأمور هناك وتتمكّن من العودة". حاولنا جميعاً طمأنة بعضنا بعضاً بأنّ ذلك ممكن. لكن لم يكن أحدنا يصدّق ذلك حقّاً.

ثم فجأة قدمت سيّارة عسكريّة فيها رجال أمن لنقلي إلى مطار هارتفورد، حيث ستقلّني طائرة عسكريّة من طراز "غلف ستريم" في رحلة طويلة إلى بغداد.

عندما انطلقت السيّارة نظرت إلى الخلف ورأيت كل من أحب واقفين أمام المدخل الخارجيّ وهم يبكون.



القسم الثاني



الفصل السادس

"لا تزعجنا بالتاريخ"

❑ **بغداد**

31 آب/أغسطس 2003

تمايل طاقم طائرة سي ـ 130 بين طبليّات الحمولة المشحونة، متمسّكين بكبل علويّ مثل لاعب جمباز. "شُدّوا الأحزمة بإحكام". ومع اختناق صوت المحرّكات، بدا الصوت كأنّه يهدر.

مال مقدّم الطائرة بحدّة ورأيت شفرات المروحة على الجناح الأيمن تتحوّل إلى قرص رماديّ مبهم. وأخذت أضواء مدرجيْ مطار بغداد الدوليّ تدور بسرعة متزايدة فيما هبط الطيّار بشكل حلزونيّ محافظاً على توسّط الطائرة فوق المدرج.

كنّا قد أُطلعنا على ما نتوقّعه عند "الهبوط الهجوميّ"، وهي المناورة المصمّمة لتقليل التهديد الذي تشكّله الصواريخ التي تسعى وراء الحرارة. والمبدأ هو تجنّب التقدّم الطويل على ارتفاع منخفض فوق القرى حيث يستطيع المتمرّدون إطلاق الصواريخ المحمولة على الكتف. في اليوم السابق، أُطلق صاروخ سام ـ 7 على طائرة نقل عسكريّة مقلعة. أخطأها الصاروخ، لكنّ طيّارنا أوضح قبل أن نقلع من عمّان، "لا نريد أن يكون الأشرار محظوظين الليلة".

حاضر، كما يقول الجنود الأميركيّون.

ازدادت حدّة الانحدار وارتفع صوت تيّار المروحة فوق المحرّكات الساكنة. أجرى الطاقم حركة لولبيّة أخيرة باتجاه الجناح الأيمن، وهدرت المحرّكات ثانية، واستوت الطائرة لحظات قبل أن تصرّ عجلات الهبوط على المدرج الخرسانيّ.

بعد تسع عشرة ساعة من مغادرة الولايات المتحدة، عدت ثانية إلى العراق.

في أثناء الرحلة الطويلة إلى الأردن، قرأت مجموعة من الرسائل التي وصلت من موظّفي سلطة الائتلاف المؤقّتة عن الوضع الأمنيّ في أعقاب انفجار النجف الذي أدّى إلى مقتل آية الله محمد باقر الحكيم. نظّم القادة الشيعة مسيرة حاشدة (راجلة وسيّارة) من بغداد إلى المدينتين المقدّستين كربلاء والنجف. وامتزج في المسيرة الحزن الشديد بالغضب، وكان يمكن أن يتفجّر إلى مزيد من العنف.

أصبح فريق جديد من الحرّاس الشخصيّين يتولّى الآن أمني الشخصيّ بسبب تزايد التهديد الذي أتعرّض له، وكثير منهم أفراد أشدّاء سابقون في البحريّة من الشركة الأميركيّة المتعاقدة بلاك ووتر. لقد زاد وجودهم في سيّارات شيفروليه سابربان - وهم يمسكون برشّاشات سوداء قصيرة ويراقبون طريق المطار المهجورة - الإحساس بأنّ العراق أصبح أكثر خطراً. تكوّنت قافلتنا من عربتي همفي مصفّحتين، وسيّارة سابربان مصفّحة في المقدّمة تحمل رماة من بلاك ووتر، وسيّارتي المصفّحة وسيّارة سابربان مصفّحة أخرى تحمل رماة من بلاك ووتر، يليها عربتا همفي. لكنّني لم أكن أفكّر في سلامتي بقدر ما أفكّر في إمكانيّة تعرّض أكثر من 300,000 شيعيّ ينتقلون إلى الجنوب للمشاركة في جنازة آية الله. فقد يُشعل نجاح المتمرّدين في مهاجمة المشاركين في الجنازة حرباً أهليّة. وليس لدينا ما يكفي من قوّات الائتلاف أو الشرطة العراقيّة لاحتواء العنف المحتمل الذي يمكن أن يحرّض الشيعة ضدّ السنّة في العديد من المدن.

فيما كان كبار الموظّفين يطلعونني على المستجدّات في مقرّ قيادة سلطة الائتلاف المؤقّتة، أفاد كلاي، "بأنّ المسيرة مضت بدون أي حادثه. سيدورون حول العتبة المقدّسة في كربلاء لمدّة ساعتين في الغد ثم تسير الجنازة إلى النجف يوم الخميس".

قلت، "لقد أنجزوا شيئاً على الأقل". وسألت، "كيف حال الأمور في مجلس الحكم"؟

قال وهو ينظر إلى ساعته، "لا يزال مجتمعاً تقريباً. يبدو أنّهم استقرّوا أخيراً على حكومة وهم يناقشون هل يعلنون عنها الليلة".

إنّ تمكّن المجلس من التغلّب على الخلافات والخصومات بين أعضائه والاتفاق على

لائحة الوزراء فسيعدّ إنجازاً رائعاً. المشكلة هي أنّ إبراهيم الجعفري، رئيس مجلس الحكم لشهر آب/أغسطس، متردّد في جعل الرئيس القادم لشهر أيلول/سبتمبر، أحمد الجلبي، يكسب نقاطاً سياسيّة بتقديم أسماء الحكومة الجديدة إلى الأمّة. لذا فإنّ الجعفري يريد الإسراع في الإعلان عنها قبل أن تنتهي ولايته.

كان الجعفري عضو مجلس الحكم الكبير الوحيد الذي لا يزال هناك عندما وصلت أنا وزميلي البريطانيّ، إلى مبنى مجلس الحكم في التاسعة مساء. وبعد تبادل المجاملات والتعازي بشأن الشهيد آية الله الحكيم، بدأ الجعفري حديثاً مألوفاً عن "قيام العراقيّين بعمل المزيد من أجل أمنهم".

أثرت سؤالاً طرحته على مجلس الحكم منذ أسابيع، "إنّنا موافقون تماماً. لكن ما الذي تقترحه بالضبط؟ أنت تعلم بالفعل أنّنا نعمل ليل نهار لمضاعفة حجم الشرطة العراقيّة وقوّات الدفاع المدنيّ".

قال الجعفري، "أعتقد أنّ من المؤسف وقوع مثل هذه الحادثة في مدينتنا المقدّسة. كان يجب أن يقوم الائتلاف بالمزيد لحفظ الأمن هناك".

"لقد أوضحت عدّة مرّات يا دكتور جعفري، لك ولزملائك أنّ رجال الدين الكبار في النجف طلبوا بقاء قوّات الائتلاف بعيداً عن العتبات المقدّسة. وقد قمنا بذلك بالضبط احتراماً لهذه المدن المقدّسة". لذا تمكّن القتلة من زرع القنبلة التي قتلت آية الله محمد باقر الحكيم وحشد من المصلّين بسهولة ظاهرة.

وانتهى الاجتماع بتعهّد الجعفري بأن يحضر ثلاثة أعضاء من المجلس من اللجنة الأمنيّة المشتركة للمجلس والائتلاف التي اقترحناها قبل شهر اجتماعاً مع نظرائهم من سلطة الائتلاف المؤقّتة في الصباح.

رغم إرهاق فَرْق التوقيت، شعرت أنّ عليّ أخذ بعض الوقت لمراجعة لائحة الوزراء التي اقترحها مجلس الحكم. وفي أثناء مراجعة الأسماء مع الأميركيّين والبريطانيّين في فريق إدارة الحكم بمكتبي، قلت، "لقد أنجزوا شيئاً على الأقل. وتلك أخبار جيّدة بالنظر إلى الوقت الذي أهدروه في الشهرين الماضيين".

أجاب سكوت، "أجل، لكن طريقة اختيار الأشخاص غير مشجّعة". وأوضح أنّهم اختاروا الوزراء بالطريقة نفسها التي اتبعوها في اختيار لجنة إعداد الدستور. "اتفقوا

مرّة أخرى على أن يختار كل من الخمسة والعشرين عضواً وزيراً. وقد كرّروا في الواقع أنفسهم دون بذل أي جهد حقيقيّ لتوسيع قاعدة المجلس السياسيّة".

وقالت ميغهان أوسوليفان إنّ هذه الصيغة تطرح معضلة: لقد كان هناك إحدى وعشرين وزارة في الحكومة السابقة للحرب، لذا أنشأ مجلس الحكم أربع وزارات لإتاحة قطعة من الكعكة لكل عضو. وقد عبّر عن ذلك أحد أعضاء مجلس الحكم بقوله، "أعمال للجميع".

ولاحظ كلاي، "بالمقابل، فإنّهم بقوا بعيدين عن خطوطنا الحمر". وكان يشير إلى التنبيه بأنّنا لن نقبل إسلاميّين في وزارتي الداخليّة والتربية.

كان من بين الثلاثة عشر شيعيّاً الذين سيديرون بعض الوزارات الأساسيّة أشخاص متديّنون وعلمانيّون، لكن لم يكن بينهم متطرّفون طائفيّون. وكما توقّعنا، قسّم الأكراد المناصب الوزاريّة الخمسة بين الحزبين الكرديّين الرئيسيّين. وحصل السنّة على خمس وزارات، منها وزارة الطاقة ووزارة العدل التي ستلعب دوراً حاسماً في إنشاء حكم القانون. وعُيّن مسيحيّ أشوريّ وزيراً جديداً للمواصلات، وتركمانيّ، رشاد مندان، الحاصل على شهادة دكتوراه في الهندسة المدنيّة من بريطانيا، وزيراً للعلم والتكنولوجيا. وقد عبّرت جولز تشابل، الدبلوماسيّة البريطانيّة التي عملت جاهدة لإعادة النساء العراقيّات إلى لعب دور في حياة البلد، عن خيبة أملها من وجود امرأة واحدة بين الوزراء ـ نسرين بواري، وهي كرديّة خدمت في الحكومة الكرديّة بامتياز.

رمى الأعضاء الأكثر نفوذاً في المجلس ـ الجعفري والحكيم وطالباني والجلبي - بكل ثقلهم لجمع هذه الوزارة.

أجرت أجهزة مخابراتنا تدقيقاً في أسماء المرشّحين في قواعد البيانات التي لديها فلم تجد بين الوزراء من كان بعثيّاً كبيراً، على الرغم من أنّنا نعرف بأنّ معلوماتنا في هذه المسألة ضئيلة. وختمتُ "بأنّهم يبدون مجموعة مقتدرة. إنّني تعب جدّاً ولن أستطيع إيلاء المزيد من البحث لهذا الموضوع الليلة. دعوهم يمضون قدماً ويقوموا بالإعلان الذي يريدون. أريد أن أستحمّ وأنام".

فيما نهض الحاضرون من حول الطاولة الرخاميّة للمغادرة، تلكّأ كلاي، وكان هناك ما يزعجه.

قال، "إنّني قلق حقاً بشأن مزاج البنتاغون يا جيري".

"ما الجديد"؟

"إنّني أسمع من صِلاتي المختلفة هناك أنّ أسلحة القوّات المسلّحة، وبخاصّة الجيش، قلقون جداً بشأن استبدال القوّات في الربيع القادم".

معظم القوّات الموجودة الآن في العراق ستُنهي سنتها في العراق في الفترة ما بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2004. وعلى الجيش والمارينز تحديد خمس فرق على الأقل لاستبدالها، ما لم نجرِ تخفيضاً كبيراً لقوّاتنا. وضع كلاي مسوّدة تقرير من القيادة الوسطى على مكتبي. وفيه يقترح الجنرال أبي زيد إرسال عميد إلى العراق "للمزامنة والتنسيق " بين كافّة قوّات الأمن العراقيّة، بما في ذلك الجيش العراقيّ الجديد والشرطة وحرس الحدود، وتركيز عملها.

قلت لكلاي، "إنّنا نتّفق على وجوب تسريع كل احتياجات التدريب. لكن الرسالة التي ينطوي عليها التقرير هي أنّ القوّات العراقيّة ستكون قادرة على الحلول محل قوّاتنا في فترة قصيرة. ولا يمكن أن يحدث ذلك بهذه السرعة إذا كنّا نريد الحصول على شرطة وجيش عراقيّين محترفين".

فقال كلاي، "لكن ما أريد قوله هو أنّ هذا ما يقلقني. يبدو أنّ هناك أشخاصاً في واشنطن وتامبا يحاولون إقناع أنفسهم وربما رامسفيلد أيضا، بأنّ شرطيّاً أو حارس حدود عراقيّاً واحداً سيكون معادلاً في الربيع القادم لجنديّ من فرقة المشاة الرابعة أو مفرزة المدرّعات الثالثة".

قلت، "علينا أن نسرع قدر الإمكان في تدريب العراقيّين. لكن يجب أن يكونوا محترفين، لا على غرار المجرمين غير الأكفاء الذين كانوا موجودين في شرطة صدّام".

قال كلاي، "إنّ سولوكومب يجهد بالفعل لضغط برنامج تدريب الجيش في سنة".

في أثناء زيارة مختصرة إلى العراق في آب/أغسطس، ضغط دونالد رامسفيلد من أجل تسريع خطّة التدريب التي ستنشئ سبعاً وعشرين كتيبة من الجيش العراقيّ الجديد في سنة واحدة بدلاً من سنتين كما اقترح سولوكومب في الأصل. ويعمل الآن فريق تدريب موسّع للائتلاف بقيادة اللواء بول إيتون جاهداً في قاعدة كركوش، على بعد مئة ميل شمال شرق بغداد، وسيخرّج عما قريب أول كتيبة قوامها 500 رجل.

أضاف كلاي، "يعتقد سولوكوب أنّ بوسع إيتون اختصار التدريب، لكن سيكون

ذلك تحدّياً صعباً. وماذا سنفعل الآن بشأن تدريب الشرطة بعد انهيار الخيار الهنغاريّ"؟

قبيل مغادرتي الولايات المتحدة، تلقّيت الأنباء بأنّ البرلمان الهنغاريّ يماطل في إقرار طلبنا تدريب جهاز الشرطة العراقيّ هناك.

رددت تعباً، "أحضر بيرني في الصباح الباكر وسيكون علينا إثارة مخاوفنا مع رامسفيلد عندما يأتي إلى هنا في الأسبوع المقبل. عليّ الآن أن أذهب لأرى غرفتي الجديدة".

"ثمة الكثير من الأمور في صالح هذا المنزل يا سيّدي"، علّق فرانك غالاغر، رئيس فريق الأمن من "بلاك ووتر". "الجدران سميكة".

هذا هو السبب الرئيسيّ لانتقالي من المقطورة قرب القصر: الأمن. فبطلب من رامسفيلد، أجرت المخابرات الأميركيّة مسحاً لأمني وخلصت إلى أنّني أكثر المسؤولين الأميركيّين عرضة للتهديد في العالم. فالمنطقة الخضراء، كما درج العسكريّون على تسمية منطقة القصر، ليست فقط معرّضة لهجمات متزايدة بقذائف الهاون والصواريخ فحسب، بل إنّ تقارير الاستخبارات كشفت عن أنّني أحتل موقعاً متقدّماً على لائحة الاغتيالات لدى المتمرّدين. وثمة مجال كبير لوجود قاتل بين مئات العراقيّين العاملين في القصر في أعمال تتراوح بين حاجب وضابط ارتباط. وأشار تقرير من بلاك ووتر أُخذ على محمل الجدّ إلى أنّ أحد الحلّاقين العراقيّين في القصر استُؤجر لقتلي عندما يقصّ شعري. وأرادت بلاك ووتر أن أغادر المقطورة التي أتقاسمها مع كلاي إلى مبنى يمكنهم الدفاع عنه ويقدّم حماية أكبر من النيران الواردة والمتمرّدين القتلة المتربّصين.

وقفت أمام الفيلا البشعة في الضوء الخافت. كانت خليقة بنظام صدّام: كثيرة الزخرفة بدون أناقة. هناك الكثير من المنازل المماثلة هنا بين أشجار النخيل المهملة على بعد ثلاثمئة ياردة جنوب شرق مبنى القصر الرئيسيّ. لقد كانت منطقة القصر بأكملها نوعاً من مجمّع عائليّ لصدّام. وقد بنى العديد من هذه المباني القبيحة لابنيه وحميهما. ويقال إنّ هذا المنزل كان مخصّصاً لحماة قُصيّ.

مشيت عبر الغرف غير المفروشة الصدويّة، المليئة بالعقود الرخاميّة وثريّات الكريستال المزيّف المعلّقة في الأسقف العالية. يتمتّع هذا المكان بسحر غرفة الانتظار

في محطّة للقطارات. وقد شعرت بالفعل بالحنين إلى مقطورتي الصغيرة البسيطة.

أضاف غالاغر، "يمكنك الانتقال خلال يومين يا سيّدي. ما إن نبني الملجأ". كنت أعرف فرانك وأحبّه، فمن حسن التقادير أنّه كان مسؤولاً عن أمن هنري كيسنجر عندما كنت المدير الإداري لمؤسّسة "كيسنجر أسوشيتس" في التسعينيّات. وقد كان فرانك "عميلاً خاصّاً" في المارينز. وكنت أثق به تماماً.

بدأت قذائف الهاون والصواريخ تتساقط حول مقرّ قيادة سلطة الائتلاف المؤقّتة في الأسابيع الأخيرة. لذا أصرّ فريق أمن بلاك ووتر على وجود موقع قيادة من الخرسانة والزجاج الواقي وملجأ في الزاوية الشماليّة الشرقيّة من الطبقة الأولى للمنزل الجديد لأنّ معظم قذائف الهاون والصواريخ تطلق من الجنوب الغربيّ، عبر نهر دجلة.

عندما سرت عائداً إلى مقطورتي في جوّ بارد نسبيّاً، أحسست بتناقض المشاعر بشأن مقرّي الجديد. كان المنزل مقايضة بين زيادة السلامة والراحة، والمزيد من العزلة عن موظّفيّ، وحياة المدينة والبلد نفسه. لكنّني كنت مصمّماً على مواصلة التنقّل على نطاق واسع من مجمّع مقرّ القيادة - في أنحاء بغداد والعراق - على الرغم من الخطر.

بدا بيرني كيريك مرهقاً بدنيّاً، لكنّه لا يزال يتمتّع بالعزيمة. فهو يعمل ساعات طوالاً منذ أسابيع، محاولاً إعادة بناء الشرطة العراقيّة فيما يقدّم المساعدة لتحديث وزارة الداخليّة. وقد اتضح أنّ كيريك يعرف أنّ هناك شيئاً لأنّه قال بنبرة شرطة شوارع نيويورك الساخرة، "لماذا ينتابني شعور بأنّه لن يكون اجتماع أخبار سارّة يا سيّدي"؟

قلت وأنا أناوله أحدث الرسائل، "لقد قضي على اتفاق تدريب الشرطة في هنغاريا يا بيرني. على برلمانهم أن ’يدرس‘ القضيّة ويناقشها. وذلك يعني أنّه لن يتخذ قراراً قبل نهاية السنة في أقرب وقت".

قال، "لا يمكننا الانتظار كل هذه المدّة".

قلت، "نعم، لذا سنتخلّى عن هنغاريا".

أضفت، "كلاي، بما أنّ بيرني سيعود إلى الولايات المتحدة، عليك استغلال ذلك. توجّه إلى عمّان بأسرع ما يمكن وحاول إنهاء اقتراح تدريب الشرطة في الأردن".

سأل كلاي، "هل نحن واثقون تماماً من عدم وجود أي طريقة للقيام بالتدريب في العراق"؟

أجاب كيريك مغتاظاً، "كلاي، لقد بحثنا ذلك عشرات المرّات. ليس هناك طريقة لتنفيذ ذلك هنا في الإطار الزمنيّ الذي وضعه السفير بريمر. العامل الأساسيّ هو الحيّز الكافي في المرافق... وغرف التدريس، وميادين الرماية. وكل ذلك غير متوفّر في العراق. إنّنا نتحدّث عن تدريب خمسة وثلاثين ألف أو أربعين ألف شرطيّ خلال سنتين".

فكّرت في سرّي، ربما أقل، لكنّني لم أقل ذلك.

وتابع بيرني، "لقد أدرت أكبر قوّة في البلد وكان لديّ أكبر برنامج تدريب في أميركا، ستّة آلاف متدرّب في السنة. والبرنامج هنا يقزّم ذلك البرنامج".

قلت، "توجّه إلى الأردن يا كلاي وأعدّ خطّة. إنّني بحاجة إليها بسرعة. أرسل رسالة عاجلة منّي إلى الملك تقول إنّني آمل أن يطلب من رجاله مساعدتنا".

ذكر كلاي إنّه بحاجة إلى اصطحاب دوغ براند، الشخص الثاني البريطانيّ في فريق بيرني، فوافقت على ذلك فوراً.

بعد يومين تلقيت مكالمة بشأن الموازنة الإضافيّة من روبن جفري، رئيس مكتب سلطة الائتلاف المؤقّتة في البنتاغون. وكان روبن قد خدم في بغداد عدّة أشهر في الصيف قبل العودة إلى واشنطن للسهر على مصالحنا هناك. وهو مسؤول سابق في مصرف استثماريّ، وقد قدم إلى العراق لغاية إيثاريّة بغية مساعدة العراقيّين على غرار العديد من المتطوّعين. ولديه معرفة جيّدة بالمشاكل المعقّدة التي نواجهها. وهو عيناي وأذناي في الأنشطة بين الهيئات في السلطة التنفيذيّة.

أبلغني روبن، "لم يتضح لي التفكير الحاليّ بشأن المخصّصات الإضافيّة". فما زال البنتاغون ومكتب إدارة الموازنة والبيت الأبيض يراجعون التكتيكات الخاصّة بطلب المخصّصات الإضافيّة من الكونغرس. "وأعتقد أنّ مكتب إدارة الموازنة توقّف عن البحث في الأرقام لذا يبدو أنّ حصّة سلطة الائتلاف المؤقّتة من المخصّصات الإضافيّة ستكون قريبة من مبلغ العشرين مليار دولار المقترح".

كان ذلك من الأخبار السارّة النادرة في وقت حملت كل مكالمة ورسالة إلكترونيّة

معها تفاصيل عن مشكلة أو أزمة جديدة. وقد حدّد الاقتراح الذي أنهاه ديفيد أوليفر ورجاله لكي أعرضه على واشنطن في آب/أغسطس أنّ إعادة بناء قوّات الأمن العراقيّة هي أولى أولويّاتنا ـ بتكلفة تصل إلى 6 مليارات دولار. وشدّدنا أيضاً على توسيع توليد الطاقة وإعادة ترميم صناعة النفط.

هذه هي الأولويّات التي تستحقّ كل بنس من الأموال الإضافيّة المطلوبة لتحقيقها: قوات الشرطة العراقيّة التي يمكنها الدفاع عن بلدها، وتغذية يعوّل عليها بالتيار الكهربائيّ، تساعد أيضاً في استعادة أمل الناس بمستقبل مزدهر ومستقرّ؛ وصناعة نفطيّة يمكن أن تبدأ بتحقيق طاقاتها الهائلة كميراث للشعب العراقيّ.

لكنّ 20 مليار دولار مبلغ كبير. وقد أدركت أنّ الكونغرس سيضعني في مواقف صعبة للحصول عليه.

لكنّني مستعدّ لأن أكون كيساً للكم أمام كاميرات التلفزيون إذا كان ذلك يعني الحصول على الأموال التي يحتاج إليها العراق.

لم أدرك عندئذٍ شدّة اللكمات أو مقدار تدنّيها.

فيما كنت أنظر في ذلك، سمعت دويّاً بعيداً في الغرب. ربما قنبلة أخرى على جانب الطريق.

مساء ذلك الأربعاء تلقّيت تنبيهاً من مجلس الحكم بأنّ مقتدى الصدر يخطّط لإصدار فتوى بعد صلاة الجمعة في النجف تدعو المؤمنين إلى الجهاد ضدّ الائتلاف. من الناحية التقنيّة لا يستطيع الصدر ـ وهو طالب علم شابّ في أحسن الأحوال ـ إصدار مثل هذه الفتوى لأنّه ليس رجل دين مكتمل المؤهّلات. لكنّ أتباعه العاطلين عن العمل واليائسين في حيّ مدينة الصدر الفقير ببغداد قد لا يميّزون ذلك.

أبلغني مستشاري في مدينة بغداد، أندي موريسون، أنّ جماعة الصدر يحاولون الاستيلاء على مشروعات إعادة الإعمار التي ينفّذها الائتلاف في مدينة الصدر بتخويف العراقيّين العاملين هناك ـ ساعين للسيطرة على مالنا والحصول على فضل إنجاز العمل. وذلك تكتيك استخدام القوّة لدى العصابات. ووردتنا أيضاً أخبار مقلقة عن أنّ عملاءه يشجّعون على الاضطراب في مينة كركوك الشماليّة، وهي مكان للتوتّرات الإثنيّة في أحسن الأوقات.

تشاورت أنا وكلاي وهيوم. كان مجلس الحكم يريد إرسال وفد إلى النجف في اليوم التالي ليطلب تدخّل آية الله السيستاني.

قال هيوم، "إذا عنّف السيستانيّ مقتدى بشدّة، فسيفقد الوغد ماء وجهه".

وأضاف كلاي، "وسيساعد ذلك عندما يتمكّن العراقيّون من اعتقاله بتهمة القتل أو عندما يحاولون ذلك".

قلت، "هذا بالنسبة ’للأمور الحسنة‘، كما يقول رامسفيلد. لكن إذا أطلق مقتدى عصاباته، قد يقع عنف ضدّ قواتنا، لا سيّما في مدينة الصدر".

قدم وزير الداخليّة العراقيّ الجديد، نوري بدران، لزيارتي في مكتبي في وقت لاحق من ذلك الأسبوع. وهو شيعيّ علمانيّ أنيق في أوائل الخمسينيّات، وشقيق زوجة إياد علاوي عضو مجلس الحكم. وقد نجا بدران من محاولات اغتيال واختطاف متكرّرة قام بها زبانية صدّام في التسعينيّات. كنت أتوقّع منه أن يكون حاسماً في تنظيم الوزارة الحيويّة بعد صدّام. لذا لم أتفاجأ عندما وضع خطّة موجزة لإصلاح الداخليّة، المسؤولة عن الشرطة العاديّة وحرس الحدود والوحدات شبه العسكريّة التي كنّا نسمّيها في ذلك الوقت فيلق الدفاع المدنيّ العراقيّ، وأعيدت تسميتها لاحقاً لتصبح الحرس الوطنيّ العراقيّ.

قال بدران، "سعادة السفير، أرجو أن توافقني الرأي. إنّ مفتاح سحق هذا العنف هو الشرطة"

كان يتكلّم بطاقة مكبوتة، كما لو أنّه تمرّن على ما يقول. وذكّرني بأنّ ممارسة هذا النوع من السلطة بالنسبة لشيعيّ عانى طويلاً من الاضطهاد وعاش عقوداً في ظل صدّام كرجل مطارد أمر مفرح ومفزع على السواء. ولكي يفتتح الاجتماع بمقولة تتّفق مع استنتاجي بشأن حلّ مشكلة العنف في العراق، فإنّ ذلك يوحي بأنّ نسيبه القويّ قد درّبه جيّداً. فقد أظهر علاوي، من بين قادة مجلس الحكم، تفكيراً عمليّاً يتّسم بالقوّة.

وذكر بدران أنّه وضع بالفعل عدداً من "السياسات الجديدة" في أسبوعه الأول في الوزارة، لكنّه يريد موافقتي قبل المضيّ قدماً بها.

الأولويّة الأولى هي إنشاء "وحدة شرطة خاصّة"، يُجَنِّد عناصرها من جنود

الحرس الجمهوريّ السابقين، وتكون بمثابة قوّة ردّ سريع تخضع لإمرة الشرطة وتتدخّل لإحباط هجمات المتمرّدين

بدا ذلك مثيراً؛ فوجود وحدة صغيرة من الشرطة الخاصّة يمكن أن يقدّم لمكافحة المتمرّدين مهارات وخبرة تتجاوز تلك الموجودة لدى قوّات الائتلاف ـ اللغة ومعرفة الثقافة، والمعرفة الأساسيّة للشوارع، وشبكات من المخبرين. لكنّني تساءلت، هل يمكننا الوثوق بهم؟ فقوّات الحرس الجمهوريّ يُعتبرون بشكل عامّ بعثيّين مخلصين. كما أنّني أعرف أنّ راعيه، علاوي، وهو عضو سابق في حزب البعث قبل الانضمام إلى المقاومة في المنفى، يعارض التطبيق القويّ لسياسة اجتثاث البعث. وتلك جزئياً طريقة علاوي في الردّ على خصمه اللدود، الجلبي، أقوى المؤيّدين لاجتثاث البعث على نطاق واسع.

سألت، "هل يمكنك التدقيق فيهم بشكل كافٍ"؟

أجاب بدران، "يمكن القيام بذلك سعادة السفير".

قلت، "حسناً، امض في الأمر شريطة أن يخضعوا لفحص دقيق شامل". تذكّرت قبور الحلّة فأضفت، "وأن يتلقّى هؤلاء الرجال بعض التدريب الأساسيّ عن حقوق الإنسان والحقوق المدنيّة قبل نشرهم".

وفيما استدار بدران للمغادرة، ذكّرته بمسؤوليّته تجاه الائتلاف. "احرص على العمل عن قرب مع مستشارينا في كافّة أوجه تدريب الشرطة، يا حضرة الوزير".

"بالطبع يا سعادة السفير"، قال بدران. "سنصبح زملاء وأصدقاء حميمين".

وخلال أيام، سيكون لديّ ما يذكّرني بهذه الكلمات.

عاد دونالد رامسفيلد إلى بغداد يوم الخميس في 4 أيلول/سبتمبر. لم يقل إذا كان الهبوط الحلزونيّ أثار إعجابه.

علمت أنّ الهدف الرئيسيّ لرحلته الوقوف شخصياً على عمليّات خفض القوّات الأميركيّة. وعلمت أيضاً أنّه يمارس الكثير من الضغط على العسكريّين لإيجاد مبرّر لحدوث ذلك.

وسيكون من واجبي الدفاع عن حاجتنا إلى بقاء ما يكفي من القوّات في العراق لتثبيت الاستقرار في البلد.

في تلك الليلة، بعد التشاور مع القادة العسكريّين، قدم رامسفليد إلى القصر لتناول العشاء معي ومع كبار الزملاء. كنّا مجموعة صغيرة جالسين في غرفة اجتماعات تتناول طعام الجيش السائغ: الوزير رامسفليد، وبات كنيدي، وبيل، رئيس محطّة وكالة الاستخبارات المركزيّة، والسفير البريطاني ديفيد ريتشموند، وكلاي ماكمانواي وأنا.

على الرغم من برنامج الرحلة المنهك والاجتماعات المتواصلة، هيمن رامسفيلد على النقاش على مائدة العشاء الذي كان متنوّعاً. قال، "إنكم تقومون جميعاً بالكثير من العمل الجيّد هنا. وهناك إنجازات رائعة. لكنّني لا أرى تقدّماً مطّرداً. ربما نحتاج إلى مقاييس أفضل... طريقة أكثر فعّاليّة لقياس مقدار تحقيق أهدافنا".

ذكّرته قائلاً، "لذلك وضعنا الخطّة الاستراتيجيّة التي رأيتها في تموز/يوليو." لكنّني لا أريد من زملائي أن ينهمكوا في كتابة الكثير من التقارير. فنحن بحاجة إلى إدامة التركيز على إنجاز الأمور بسرعة.

"كما تذكر، سيّدي الوزير، تضمّ خطّتنا أهدافاً ضمنية ومقاييس محدّدة. ونحن مقبلون على موعد التسعين يوماً الأولى ونعتزم الجلوس وتحديد كيف كان أداؤنا مقابل أهداف الأشهر الثلاثة".

كان 1 تشرين الأول/أكتوبر على بعد ثلاثة أسابيع، لكن ذلك لم يُرِح رامسفيلد على ما يبدو.

فبعد قليل أدهشنا جميعاً بتعليقه، "أتساءل إذا كان كل العاملين هنا لديهم إحساس بالإلحاح".

صمت الجميع على الطاولة. ولو لم أكن متمرّساً في الدبلوماسيّة، فربما كنت فجّرت الغضب الذي يعتمل في داخلي. تنفّست مرّتين قبل الإجابة، لكنّ صوتي كان حادّاً.

قلت مشيراً إلى ممرّات القصر الصدويّة، "سيّدي الوزير، يمكنك أن توقف أيّاً من آلاف الأشخاص الذين يعملون هنا... من الجنديّ الأول الذي يحرّك البيض المقليّ في المطبخ لإطعام نوبة الحراسة في منتصف الليل إلى السفير المتقاعد مثلي أنا وكلاي وأشكّ في أنّك ستجد من ليس لديه إحساس بالإلحاح بيننا". وأضفت بأنّ كل هؤلاء الأشخاص متطوّعون يعملون ثماني عشرة ساعة إلى عشرين ساعة، سبعة أيام في الأسبوع، لأنّهم يعرفون أنّ عملنا مهمّ وملحّ.

بدا أنّ رامسفيلد أُخذ على حين غرّة نوعاً ما. وامتدّت اللحظة المربكة طويلاً. أخيراً تحدّث الوزير ثانية، "ما قصدت قوله هو أنّني أعرف أنّكم تعملون، لكن هل لديكم أولويّات؟ لا يمكنكم القيام بكل شيء، لذا تحتاجون إلى الوضوح بشأن ما هو الأمر الأكثر أهميّة".

ذلك أمر بسيط. "إنّه الأمن"، قلت له. "فبدون الأمن لا يمكننا تحقيق أهدافنا الأخرى ـ الاقتصاديّة والسياسيّة".

"أوافقك يا جيري. لكنّ ذلك يعني التحرّك بأسرع ما يمكن على النهوض بالقوّات الأمنيّة العراقيّة".

فكّرت في سرّي، ها قد عدنا ثانية.

راجعت بإيجاز خططنا المتسارعة للجيش التي وجّهنا إليها رامسفيلد نفسه قبل شهر. وأضفت بأنّ كلاي ودوغ براند سيتوجّهان إلى الأردن لإنهاء الخطط الخاصّة بأكبر برنامج لتدريب الشرطة في العالم.

وانساب البحث بشكل طبيعيّ إلى الارتباط بين الاستخبارات وتحسين الفعّاليّة ضدّ تمرّد البعثيّين والإرهاب الدوليّ. وافق الجميع على أنّ علينا تحسين جمع المعلومات الاستخباراتيّة.

قلت، "لدي شعور في الواقع بأنّ إنشاء خليّة الاستخبارات المندمجة هنا، يجعل التنسيق لدينا بين أجهزة الاستخبارات بشأن المعلومات أفضل مما هو عليه في واشنطن. وقد اعترف لي جورج تنيت في الأسبوع الماضي أنّه يودّ تكرار نموذجنا هنا".

لم يكن ذلك موضوعاً يريد رامسفيلد متابعته هنا. فقد أصبح التنافس بين وحدات الاستخبارات المختلفة في البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزيّة موضوعاً مزعجاً في واشنطن.

قبل التوجّه إلى الفراش، بعثت رسالة إلكترونيّة إلى فرانسي قلت فيها إنّ تعليق رامسفيلد بشأن الافتقار إلى الإحساس بالإلحاح بين موظفي سلطة الائتلاف المؤقّتة قد "أغضبني". لكنّني الآن قلق أكثر مما أنا غاضب. لقد أصبح من الواضح أنّ انشغال البنتاغون الظاهر في استبدال القوّات في الربيع أخذ يُحدث ضغوطاً غير صحيّة على الرغبة في إنشاء قوّة أمنيّة عراقيّة تتمتّع بالكفاءة بأسرع مما هو ممكن.

* * *

خاطب الرئيس الأمّة عن العراق، والحرب الأوسع على الإرهاب، والمخصّصات الإضافيّة الوشيكة ليلة الأحد في 7 أيلول/سبتمبر. وكان لدي بعض المدخلات في الخطاب، وشعرت بأنّه قدّم حجّة مقنعة لدعم عملنا.

بعد مراجعة الإنجازات التي تحقّقت بتدمير تحالف القاعدة ـ طالبان الإرهابيّ في أفغانستان، تحوّل الرئيس إلى العراق. "إنّنا نساعد الشعب الذي عانى طويلاً في ذلك البلد على بناء مجتمع لائق وديمقراطيّ في قلب الشرق الأوسط. معاً، نقوم بتحويل مكان تنتشر فيه غرف التعذيب والمقابر الجماعيّة إلى أمّة القانون والمؤسّسات الحرّة. إنّ المهمّة صعبة ومكلفة ـ لكنّها جديرة ببلدنا، وحاسمة بالنسبة لأمننا".

ذكر الرئيس بوش أنّه كلّف كولن باول باستصدار قرار من مجلس الأمن الدوليّ يجيز "إنشاء القوّة الدوليّة في العراق بقيادة الأميركيّين".

كنت أشكّ في أن يوافق على ذلك مجلس الأمن المتصدّع بالانقسام بين الأنكلو أميركيّين والأوروبيّين القاريّين. لكنّ الأمر جدير بالمحاولة ـ ولو لكشف الفرنسيّين والألمان والروس كمعطّلين.

أوضح الرئيس كيف أنّه ينوي أن يطلب من الكونغرس ما مجموعه 87 مليار دولار لأفغانستان والعراق والحرب الشاملة على الإرهاب. وشدّد على أنّ العراقيّين أخذوا يتحمّلون بصورة متزايدة عبء أمنهم وأنّ تدريب المزيد منهم يتقدّم بخطى متسارعة. وكانت تلك نقطة سعدت لأنّ كاتب خطاباته لم يبالغ بها.

دعوت إلى أول اجتماع مع الوزراء العراقيّين في 16 أيلول/سبتمبر. وقد انتظموا مع مساعديهم حول الطاولة الكبيرة المربّعة في غرفة الاجتماعات بمركز المؤتمرات. جلست عند أعلى الطاولة إلى جانب السفير البريطاني الواصل مؤخّراً، السير جيريمي غرينستوك. وهو دبلوماسيّ متمرّس عرفته منذ سنوات، وكان آخر منصب تقلّده سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة. وقد استدعاه رئيس الوزراء طوني بلير بعد تقاعده "لتقوية" الحضور البريطانيّ في بغداد. وأحضر جيريمي معه مسؤولاً بريطانيّاً مقتدراً آخر يدعى رعد القادري. كان والد رعد عراقيّاً لذا فإنّه يتحدّث العربيّة بطلاقة ولديه معرفة عميقة بالمجتمع العراقيّ. وسرعان ما أصبح عضواً مميّزاً في فريق إدارة الحكم الأميركيّ البريطانيّ.

اجترح بات كنيدي أعجوبة أخرى بإصلاح معدّات الترجمة المتزامنة في الغرفة (على الرغم من أنّ الساعة بقيت متوقّفة على 12:32 بعد الظهر دون تفسير). لذا كان بوسع الوزراء الذين لا يجيدون الإنكليزيّة سماع المترجمين الفوريّين المحترفين لوزارة الخارجيّة يحوّلون الكلمات الإنكليزيّة إلى العربيّة - بدأت بتحيّة "صباح الخير" التي قلتها مبتسماً. ففي الصيف بدأت آخذ درساً في العربيّة المحكيّة كل صباح في السابعة بعد الجري وقراءة الرسائل الواردة في الليل.

بعد تهنئة الوزراء أخبرتهم أنّني معجب بشجاعتهم وتفانيهم في إعادة بناء العراق. "أنتم الآن مسؤولون عن اتخاذ القرارات اليوميّة التي تؤثّر على حياة العراقيّين في وزاراتكم. ولديكم صلاحيّة كاملة في تحديد موازناتكم واختيار موظّفيكم". لكنّني نبّهت إلى أنّ عليهم أن يُعلموا كبار مستشاري سلطة الائتلاف المؤقّتة مسبقاً بشأن مبادرات السياسات الكبرى المقترحة.

"أحببتم ذلك أم كرهتم - وليس من الممتع أن تكون خاضعاً للاحتلال، ويمكنني أن أضيف أو أن تكون المحتل - الائتلاف هو السلطة السيّدة هنا".

رحّب العديد من الوزراء بالاجتماع وشكروا الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير على تحرير بلدهم. وكان آخرون أكثر اهتماماً بالموازنة الإضافيّة الضخمة التي وضعها الرئيس أمام الكونغرس.

فسأل وزير الماليّة كامل الكيلاني، "ما هو دورنا في تخصيص الأموال"؟

وهو رجل أعمال سنيّ في أواسط الأربعينيات، من عائلة بارزة، ويحمل شهادة في الإدارة والاقتصاد، وقد عيّنه في منصبه قريبه أحمد الجلبي.

أبلغتهم أنّنا "عملنا عن قرب مع الوزراء بالوكالة والموظّفين المدنيّين العراقيّين في كل وزارة للوصول إلى لائحة المشاريع"، وأضفت بأنّنا نرحّب باقتراحاتهم. وشدّدت على أنّنا وضعنا موازنة الحكومة العراقيّة لسنة 2004 مع زملائهم، ومع أنّنا نتوقّع أن تكون مُحْكَمة، فإنّ لكل وزير مجالاً من حرّيّة التصرف في تحويل الأموال في وزارته. "لقد أعطيت زملائي تعليمات واضحة لكي يقدّموا لكم المساعدة بكل طريقة ممكنة. فنجاحكم سيكون نجاحاً لنا".

أخيراً، أبلغت الوزراء بأنّ مجلس الحكم اتخذ في هذا الصباح خطوة بالغة الأهميّة بالموافقة على الإصلاحات الاقتصاديّة القويّة التي تقدّم بها بيتر ماكفيرسون، وأهمّها إبطال الحظر الذي فرضه صدام على الاستثمارات الأجنبيّة.

وعبّرت عن تقديري لأحمد الجلبي، بوصفه رئيساً للجنة الفرعيّة الاقتصاديّة في مجلس الحكم، حيث رعى، بناء على طلبي، الحزمة الاقتصاديّة من خلال مجلس الحكم في الوقت المناسب لمساعدة الرئيس في تقديم الحجّة الداعمة للموازنة الإضافيّة.

ذلك هو أحمد الجلبي في أحسن حالاته.

في أعقاب الاجتماع، تجمّع حول الطاولة مجموعة من المستشارين لبحث الجلسة.

"قلت، أعتقد أنّنا مقبلون على بداية جيّدة مع الحكومة الجديدة".

حرصت على الاجتماع بأكبر عدد ممكن من الوزراء العراقيّين في وقت مبكّر من عملهم، وطلبت من موظّفيّ ترتيب هذه الاجتماعات في الوزارات. فذلك يقدّم تبايناً مفيداً مع العادة التي درج عليها صدّام باستدعاء الوزراء للمثول أمامه وترهيبهم في الغالب. ويساعدني في الخروج والتجوّل في بغداد قدر الإمكان.

من أكثر أعضاء الحكومة الجديدة المثيرين للإعجاب هاشم الشبلي، وزير العدل. وهو محامٍ سنيّ هادئ طلق اللسان في منتصف الأربعينيّات، وكان قد عمل مع شركات خاصّة في المنطقة لمدّة تزيد على عشرين عاماً. رحّب بي في مكتبه غير المفروش تقريباً في الطبقة الأرضيّة من مبنى وزارة العدل وشربنا كوب الشاي الساخن الإجباريّ.

قال عندما انتقلنا إلى العمل، "سعادة السفير، هذه هي أولويّاتي التي أريد أن تنظر فيها". كان يريد دعمي في تقوية المحاكم الإداريّة، وتحسين حقوق الموكّلين القانونيّين عن المتهمين، وتسريع مراجعة قضايا المحتجزين العالقة لدى الائتلاف.

"إنّنا نشاركك هذه الأهداف يا حضرة الوزير".

لكنّ الشبلي نبّه إلى أنّ صدّام رشا النظام القضائيّ وأرهب القضاة.

أجبت بأنّ "الائتلاف يدرك المشكلة"، ونكّرته بأنّني أنشأت في حزيران/يونيو لجنة مراجعة لتفحّص 860 قاضياً عراقياً. "لقد راجعنا ملفّات معظمهم الآن، ووافقنا على قيام نحو 600 منهم بالخدمة في المحاكم الجديدة".

"لقد سمعت عن ذلك وأرحّب به. لكنّني بحاجة إلى تجاوز ذلك وفصل إدارة المحاكم عن الحكومة، جاعلاً كبير القضاة مستقلاً عن وزارته".

سُررت لسماع ذلك. فتخلّي موظّف شرق أوسطيّ عن السلطة طوعاً يعتبر تغيّراً منعشاً. حضضته على العمل مع محامينا لإعداد مرسوم يمكنني التوقيع عليه لإنشاء نظام قضائيّ مستقلّ.

ختم الوزير الاجتماع بالقول، "أرجو أن تتذكّر ما يلي يا سعادة السفير بريمر: إنّنا نتطلّع إلى الولايات المتحدة في بناء عراق جديد. وإذا نجح العراق، فستتهاوى الأنظمة العربيّة في المنطقة".

كان الشبلي بالنسبة إليّ برهاناً على أنّ الطائفة السنيّة تضمّ قادة مهمّين لمستقبل العراق، وغير ملوّثين بالبعثيّة.

بعد ذلك بيومين، كان من دواعي سروري العظيم أن أوقّع أمر سلطة الائتلاف المؤقّتة بإنشاء أوّل نظام قضائيّ مستقلّ حقّاً في العراق، وذلك مكوّن حيويّ من مكوّنات الزواجر والضوابط الديمقراطيّة التي أزيحت جانباً أولاً، ثم سُحقت، عندما استولى البعثيّون على السلطة.

كنت نائماً في غرفة النوم المغلقة بمنزلي عندما أيقظني انفجار ثانية. وتلا الانفجار على الفور نظام مكبّر الصوت الذي صدح، "احتموا! احتموا".

"قذائف هاون يا سيّدي"، صاح أحد حرّاس بلاك ووتر الأمنيّين. أضاء مصباحاً قوياً لإرشادي إلى الدرج الرخاميّ البارد ثمّ إلى موقع القيادة الأمنيّ المحصّن الذي يُستخدم أيضاً بمثابة ملجأ المنزل.

ما إن دخلت الغرفة الصغيرة الخانقة حتى سقطت قذيفة أخرى على بعد 200 ياردة إلى الشمال.

وبعد خمس دقائق، سقطت ثالثة في الجانب البعيد من المجمّع.

كانت تلك هجمات إزعاج متسرّعة رديئة التصويب وليست قصفاً منسّقاً، ومعظمها يحدث في الليل. لكنّها كانت تقطع نومنا وتذكّرنا بأنّ الحرب لا تزال متواصلة.

عندما يصدح مكبّر الصوت، على كل موظّفي سلطة الائتلاف المؤقّتة، سواء

أكانوا في عملهم في القصر، أم في مقطوراتهم، الإسراع إلى الطبقة السفليّة في القصر. وعندما صارت الهجمات شأناً روتينياً، صارت هذه الإخلاءات تتسم بطابع مرح بل احتفاليّ. كانت المجموعات تحتشد في أروقة الطبقة السفليّة، لتستأنف الاجتماعات التي بدأت في الطبقة العلويّة، أو تقرأ الكتب، أو تثرثر مع الزملاء. وبعد ذلك ينطلق صوت، "كل شيء على ما يرام" فنعود إلى عملنا.

وبعد أن اتضح أنّ معظم قذائف الهاون تنطلق من الجانب الجنوبيّ الغربيّ من دجلة، نقلت بلاك ووتر غرفة نومي إلى الزاوية الشماليّة الشرقيّة الأقلّ تعرّضاً للإصابة في المنزل. وكنت أحظى بنوم أفضل هناك، لكنّ هدير مكبّر الصوت كان يوقظني من أعمق أطوار النوم.

اشتكى دوغ براند، رئيس شرطة يوركشاير الضخم والكفء الذي أصبح كبير مستشاري وزارة الداخليّة بالوكالة بعد مغادرة كيريك، "الأمر غير مقبول يا سيّدي. هذا الرجل شديد الخرق".

كان مصدر القلق وزير الداخليّة الجديد، نوري بدران، الذي بدا شديد التركيز قبل أيام فحسب.

"ما الذي يريده؟ ظننت أنّني هدّأته من قبل".

"كنت أتمنّى ذلك يا سيّدي. لقد أفلت من عقاله ويقوم بتخريب الوزارة. فهو يصرف الأشخاص، وقد تخلّى عن الهيكل الحديث الذي وضعته أنا وبيرني بأكمله".

طمأنته قائلاً، "ليس لدينا رفاهيّة إفساد تدريب الشرطة. سأنظر في الأمر يا دوغ. في هذه الأثناء أطلعني على ما يجري عن كثب".

كان دوغ الذي يبلغ طوله حافي القدمين مئة وثمانية وتسعين سنتيمتراً رابط الجأش. لكن ثارت ثائرتي عندما تحقّقت من تفاصيل ما وصفه لي. فقد غيّر الوزير بدران بشكل عشوائيّ دوريّات الشرطة العراقيّة الأميركيّة المشتركة مخالفاً نصيحة العقيد الآمر لشرطتنا العسكريّة. والأسوأ من ذلك أنّ بدران يقوم بإنشاء قوّة شبه عسكريّة بدون إبلاغ العسكريّين. وقد أكّد ذلك الجنرال سانشيز بعد ذلك بيومين وقال إنّ هذه الخطوة تعرّض قوّات الائتلاف وجماعة بدران للخطر. ثمّ علمت بأنّ الوزير أبلغ

سوزان جونسون، مستشارتنا في وزارة الخارجيّة، بصورة مفاجئة بأنّه يعتزم إغلاق الحدود العراقيّة لمدّة ستة أشهر وطرد "كل الأجانب غير المأنونين".

أبلغت موظّفيّ "بأنّها فكرة عظيمة من حيث المبدأ، لكن كيف يمكن تطبيقها؟ ليس لدينا سياسة لمنح التأشيرات، لذا ليس هناك طريقة لتحديد من هم 'غير المأنونين'. وليس لدينا بعد شرطة حدود مدرّبة". لقد كانت إحدى أكثر قوات صدام الأمنيّة فساداً. وكانوا أيضاً يتقاضون الرسوم الجمركيّة.

نكّرت دوغ "بأنّه شقيق زوجة إياد علاوي. وسأتوجّه إلى علاوي لكبح جماحه".

تأكّد قلقي بشأن انشغال البنتاغون "بمعايير قياس" تدريب قوى الأمن في 12 أيلول/ سبتمبر عندما تسلّمت مذكّرة من دونالد رامسفيلد موجّهة لي وللجنرال أبي زيد.

من: دونالد رامسفيلد

الموضوع: الإفادة عن القضايا الأمنيّة

يبدو لي أنّ الإفادة من الآن فصاعداً عن القضايا الأمنيّة يجب أن تشمل القوّات الأميركيّة، والقوّات الدوليّة، والقوّات العراقيّة. علينا أن نعرضهم جميعاً لأنّهم يشكّلون الآن القوّات الأمنيّة في العراق.

يجب أن يكون هدفنا رفع أعداد العراقيّين، ومحاولة الحصول على مزيد من القوّات الدوليّة الإضافيّة، وإيجاد السبل لتقليل الضغط عن قوّاتنا، ما يمكّننا من خفض الدور الأميركيّ. وكلما نمت القوّات العراقيّة بسرعة، قلّت النسبة المئويّة للقوّات الأميركيّة في المجموع الإجماليّ.

مع الشكر

قرأت المذكّرة مرّتين ووضعتها على مكتبي. فقرتان قصيرتان. وكثير من المشاكل المحتملة. طلبت من كلاي الحضور.

قال بعد أن قرأ المذكّرة وهزّ رأسه، "هذا ما كنت أخشاه. إنّهم منهمكون هناك بشأن استبدال القوّات. ويعتقدون أنّ بوسعهم تبرير خفض أعداد قوّاتنا بزيادة أعداد العراقيّين. لقد أصبح الأمر خطيراً".

غالباً ما كنت أنا وهو نقول إنّ هناك اختلافاً شاسعاً بين الرقيب الأميركيّ الذي يقود مركبة برادلي القتاليّة والشرطيّ العراقيّ الجديد الذي ربما أطلق النار بضع مرّات من مسدّسه الصدئ عيار 9 ملم من طراز مكاروف الذي يعود إلى الحقبة السوفياتيّة. هناك نحو 38,000 شرطيّ عراقيّ عادوا إلى الخدمة ونحن بحاجة إلى 35,000 آخرين. وقد نكّرني كلاي بأنّ بيرني قدّر أنّ نحو 40 بالمئة من رجال الشرطة الذين عادوا إلى الخدمة ربما يجب التخلّص منهم بسبب انعدام الكفاءة أو الإساءة إلى حقوق الإنسان أو كليهما. ولا يزال أمام الشرطة العراقيّة المحترفة طريق طويل.

لقد أوضحت منكّرة رامسفيلد بجلاء أنّ الضغط الحقيقيّ يتراكم في واشنطن من أجل "رفع أعداد العراقيّين" "لتقليل الضغط عن قوّاتنا، ما يمكّننا من خفض الدور الأميركيّ". هذا هو الهدف الصحيح بالطبع. وقد أدركنا منذ البداية أنّ الأمن العراقيّ يجب أن يعتمد على القوّات العراقيّة على المدى الطويل. لكن يجب أن يحصلوا على تدريب مهنيّ. وقد أصررت على أنّ ذلك يستغرق وقتاً، سنة على الأقل وفقاً لخبرائنا.

كان تسريع بناء الجيش العراقيّ الجديد يسير على قدم وساق أيضاً. ففي آب/أغسطس، زرت قاعدة التدريب في كركوش، شمال شرق بغداد، ورأيت العمل الممتاز الذي يقوم به اللواء بول إيتون وفريقه مع الكتيبة الأولى من الجيش العراقيّ الجديد. لكنّ تجنيد جيش محترف وتدريبه عمل يحتاج إلى كثير من العاملين ويستغرق وقتاً طويلاً. فحتى لو تلقّينا مخصّصات إضافيّة سخيّة. وليس هناك ضمانة بأنّ الائتلاف يمكنه الوفاء بهدف والت سوكولومب المنقّح تدريب سبع وعشرين كتيبة في سنة واحدة. وستزداد القضيّة تشوّشاً إذا بدأنا بإضافة رجال جهاز الشرطة العراقيّة المسلّحين تسليحاً خفيفاً وقوّات الحرس الوطنيّ العراقيّ شبه العسكريّة التي تنمو ببطء إلى التقارير عن إجماليّ القوى الأمنيّة في العراق.

قال كلاي، "يجدر بك يا جيري أن ترفع بعض التنبيهات الواضحة بشأن ذلك عندما تعود إلى واشنطن للكفاح من أجل المخصّصات الإضافيّة. وبخلاف ذلك لن تُكتب لهذا الفيلم خاتمة سعيدة".

في هذه الأثناء، بدا أنّنا نتجه نحو ما أسماه فريق إدارة الحكم "تحطّم القطار" بشأن عمليّة كتابة الدستور العراقيّ.

القضيّة تتعلّق بجوهر أهداف الائتلاف بالنسبة للبلد. فبعد أربعة عقود من

الاستبداد، يتوقّف استقرار العراق على تطوير مؤسّسات سياسيّة متينة وحماية واضحة للأفراد وحقوق الأقليّات. وبتثبيت حكم القانون والزواجر والضوابط في الحكومة، يصبح الدستور حيوياً لصياغة مؤسّسات العراق وحماية حقوق المواطنين.

إنّ خطّتنا التي طرحتها بالتفصيل في صحيفة "واشنطن بوست" في اليوم التالي على خطاب الرئيس، تتوقع آليّة تتّبع النمط الذي سار عليه البريطانيّون في سنة 1925. يضع مؤتمر دستوريّ مكوّن من مجموعة منتقاة من ممثّلي العراقيّين مسوّدة دستور جديد يقدّم إلى الناس في استفتاء عامّ. وتُجرى الانتخابات للتوصّل إلى برلمان عراقيّ يتمتّع بالسيادة استناداً إلى الشروط الموضوعة في الدستور، ويقوم الائتلاف بتسليم السيادة إلى حكومة منتخبة.

وقد أقررت بأنّ التحدّي الذي نواجهه يكمن في تحديد المجموعة الممثّلة للعراقيّين التي يُعهد إليها بكتابة دستور جديد. وأعرف من تجربتي الطويلة كدبلوماسيّ بأنّ التسويات بشأن القضايا الأساسيّة التي يشتمل عليها الدستور لن تكون سهلة، وبخاصّة في مجتمع منقسم وعومل بوحشيّة مثل العراق. لكنّ الدستور حجر بناء حيويّ.

أصرّ السيستاني في فتواه في حزيران/يونيو على وجوب انتخاب المؤتمر الدستوريّ، وهو ما نعلم أنّه سيؤخّر عمليّة تسليم السيادة إلى العراقيّين، لأنّ العراق يفتقر إلى القوانين أو الآليّات الانتخابيّة. واقترحنا، ووافق مجلس الحكم على ذلك، تسمية لجنة تحضيريّة دستوريّة لإيجاد طريقة للتقدّم بسرعة.

لكن في 10 أيلول/سبتمبر، بدأت الخطط تتجه نحو الفشل. قدم سكوت كاربنتر مع ميغهان وتلاهما ليديا خليل ورومان مارتينيز إلى مكتبي في وقت متأخّر من بعد ظهر ذلك اليوم. وقال سكوت، "لقد خرجت اللجنة التحضيريّة عن السكّة. ويبدو أنّهم قرّروا رفع توصية إلى مجلس الحكم بأن ينتخب المؤتمر الدستوريّ بالاقتراع المباشر".

هذه عقدة جديدة علينا حلّها.

أبلغت المجموعة المحتشدة حول الطاولة الرخاميّة، "إنّها فكرة عظيمة وتستحقّ الإعجاب. لكنّنا نعلم أنّه لا يمكن إنجازها بسرعة".

كان خبراء الانتخابات من الأمم المتحدة والمنظّمات غير الحكوميّة وحكومات

الائتلاف واضحين جدّاً في تقييماتهم: يلزم تسعة أشهر إلى اثني عشر شهراً لإعداد مثل هذه الانتخابات. فلم يُجْرَ إحصاء منذ سنة 1987، وليس هناك حدود للدوائر الانتخابيّة، ولا توجد أحزاب سياسيّة وطنيّة، أو قوانين للأحزاب السياسيّة، أو قوائم انتخابيّة، أو قانون انتخاب. والتجربة الوحيدة التي لدى معظم العراقيّين في الانتخاب هي الانتخابات البعثيّة الزائفة.

أوجز رومان قائلاً، "إليكم التأثير الصافي لذلك. إذا كان الدستور هو الخطوة الأولى، وإذا كان يجب انتخاب مؤتمر دستوريّ، فسنواجه تأخير نقل السيادة لمدّة تصل إلى سنتين".

وذلك سيطيل الاحتلال. وأشكّ فيما إذا كان الرأي العامّ في العراق أو الولايات المتحدة يتسامح مع ذلك. لكن توصية اللجنة التحضيريّة بانتخاب المؤتمر الدستوري تنسجم مع فتوى آية الله السيستاني، لذا فإنّ العديد من الأعضاء الشيعة في مجلس الحكم سيوافقون على الأرجح على العمليّة إذ ليس باستطاعهم المخاطره بتحدّيه بشكل صريح.

كنت مصمّماً على عدم التنازل عن السيادة إلى أمّة يسودها العنف والانقسام إلى أنّ نتوصّل إلى آليّة سياسيّة عمليّة تفضي إلى وضع الدستور.

وجد بعض أعضاء المجلس، لا سيما الباجه جي والجلبي، فرصة في هذه المعضلة. وكان حلّهم، وهو ترداد لصدى الاقتراحات الفرنسيّة في الأمم المتحدة، أن يقوم الائتلاف فوراً بتسليم السيادة إلى مجلس الحكم بدون دستور.

لذا عندما زارنا وزير الخارجيّة باول في أواسط أيلول/سبتمبر، أيّد بقوّة نزولاً عند إلحاحي عمليّتنا السياسيّة الأصليّة في اجتماع مع مجلس الحكم. وأضاف باول، أنّ من "الضروريّ جداً" أن تقوم شرعيّة الحكم على أساس دستوري يؤدّي إلى الانتخابات. وفي هذا الاجتماع قال باول بصراحة إنّ المقاربة البديلة بمنح السيادة إلى مجلس الحكم "غير مقبولة البتة".

ازدادت المشكلة تعقيداً بموقف السيستانيّ العلنيّ الغامض، الذي يتقلّب بين العزلة الروحيّة والمشاركة المباشرة في العمليّة السياسيّة. فقد كان آية الله بعمامته السوداء، وعباءته الدينيّة الداكنة، ولحيته البيضاء، صاحب النفوذ العظيم في مدينة النجف المقدّسة.

كان آية الله السيستاني الزعيم الأبرز للمرجعيّة في النجف، والمسؤول الروحيّ عن الحوزة، وهي المركز المرموق للدراسة الشيعيّة إلى أن سيطر رجال الدين على إيران في سنة 1979 ونقلوا مركز الطائفة الشيعيّة عبر الحدود إلى مدينة قم الإيرانيّة. ويلعب السيستاني لدى الطائفة الشيعيّة دوراً مماثلاً للدور الذي يلعبه البابا لدى الكاثوليك. فهو لا يدير الحركة اليومية للسياسة، لكنّه يمارس نفوذه عبر المباحثات الخاصّة مع الأتباع المخلصين والبيانات أو الفتاوى العامّة التي يصدرها بين الحين والآخر.

لكن غالباً ما كان السيستاني يناقش تفاصيل التكتيكات السياسيّة في غرفة الاستقبال البسيطة مع الحلفاء في مجلس الحكم. على سبيل المثال، في 4 أيلول/ سبتمبر، أبلغ آية الله أعضاء مجلس الحكم الزائرين بأنّ العراق بحاجة إلى ضوابط مشدّدة على الحدود وجهاز مخابرات داخليّ فعّال، وهي تدابير قد يرى العديد من أتباعه الشيعة المؤمنين بأنّها تذكّر بالبعثيّين، لكن يمكن أن تكون مقبولة عندما يعلن أنّ السيستاني يباركها. غير أنّ آية الله أبلغ أعضاء المجلس أيضاً أنّه يعارض انضمام قوّات أجنبيّة من جيران العراق إلى الائتلاف في العراق. وقد أيّد العديد من حلفاء السيستاني في المجلس هذا الموقف.

لم تلقَ تلك الأخبار الترحاب من واشنطن. فمع أنّ البنتاغون ووزارة الخارجيّة يواصلان ضغطهما لإدخال الأتراك إلى العراق، فإنّ هذا الخيار مات قبل تحقّقه بسبب موقف السيستاني. فملايين الشيعة يعتبرونه مرجع التقليد، أي المرشد الروحيّ المعصوم الذي يجب "محاكاة" حياته واتباع حكمته. والآن صار لدى هؤلاء الشيعة في مجلس الحكم قضيّة مشتركة مع الأكراد، الذين يعارضون بشدّة إدخال قوّات تركيّة إلى العراق عبر منطقتهم.

طمأنني هيوم والخبراء الإقليميّون الآخرون في فريق إدارة الحكم بأنّ آية الله السيستاني لا يريد للعراق في النهاية أن يصبح دولة دينيّة يحكمها رجال الدين على غرار إيران. لكنّني أدركت منذ اجتماعي في قطر في حزيران/يونيو مع الرئيس وكولن باول وكوندوليزا رايس أنّ ثمة قلقاً في واشنطن من هذا الاحتمال.

في أعقاب التحرير على الفور، أعلن آية الله عبر قنوات خاصّة بأنّه لن يجتمع مع أحد من الائتلاف. ولم أضغط من أجل عقد اجتماع شخصيّ معه. وقد حلّل هيوم، وهو يفهم الإسلام والعالم العربيّ، الوضع ببلاغة، "لا يمكن أن يشاهد علنيّاً بأنّه يتعاون مع

القوى المحتلّة يا جيري. فثمّة أطياف لسنة 1920 وما صاحبها. وعليه أن يحمي جانبيه من المتهوّرين مثل مقتدى. لكنّ آية الله سيعمل معنا. فنحن نتقاسم الأهداف نفسها".

فيما كانت وسائل الإعلام العربيّة والغربيّة تندب الانقسام المفترض بين آية الله السيستاني والائتلاف، كنت أنا وهو نتواصل بانتظام بشأن القضايا الحيويّة من خلال الوسطاء طوال المدّة التي قضاها الائتلاف في العراق.

وكان هيوم محقّاً. ففي أوائل الصيف، أرسل السيستاني إليّ أنّه لم يتخذ موقفه "بسبب عدائه للائتلاف". بل إنّ آية الله يعتقد بأنّ تجنّب الاتصال العامّ مع الائتلاف يتيح له أن يكون ذا فائدة أكبر في "مساعينا المشتركة"، وأنّه قد يفقد بعض مصداقيّته في أوساط المؤمنين إذا تعاون علناً مع مسؤولي الائتلاف، كما يفعل العديد من الشيعة والسنّة العلمانيّين، بالإضافة إلى المتديّنين من رجال الدين الشيعة ذوي المراتب المتدنّية.

عندما علمت في أوائل تموز/يوليو بأنّ السيستاني لا يزال يعتقد بأنّ الائتلاف يعتزم كتابة دستور العراق، وأنّه متمسّك بأن يكتبه العراقيّون، أرسلت له رسالة عبر عدة قنوات تشدّد على نقاط مهمّة: جئنا محرّرين لا محتلّين؛ وقد وافقنا على أن يكتب العراقيّون الدستور؛ وأنّ مجلس الحكم سيقرّر العمليّة الملائمة، وهو ما يحاول القيام به.

وفي اتصالات لاحقة طمأنت آية الله بأنّني أدرك تماماً معاناة الشيعة مشيراً إلى أنّ رحلتي الأولى خارج بغداد كانت إلى المقابر الجماعيّة في الحلة. وأشرت إلى أنّ الائتلاف يضخّ الكثير من المال في مشاريع إعادة الإعمار في قلب المنطقة الشيعيّة.

كما تبادلت أنا والسيستاني رسائل منتظمة بشأن الوضع الأمنيّ في النجف، لا سيّما في آب/أغسطس عندما أصبح مقتدى الصدر يشكّل تهديداً خطيراً. وأبلغت آية الله أنّنا أنا وهو "نتشارك المسؤوليّة عن تجنّب العنف غير الضروريّ". فلا يريد أي منّا حدوث أعمال عنف شيعيّة ضدّ السنة أو العكس. وكان كلٌّ منّا يرغب في عراق مستقرّ وديمقراطي يعيش بسلام مع جيرانه.

وبين تمّوز/يوليو وأواسط أيلول/سبتمبر فقط، تبادلت أكثر من عشر رسائل مع آية الله. وعبّر السيستاني بشكل متكرّر عن امتنانه الشخصيّ لكل ما فعله الائتلاف من أجل الشيعة والعراق. لكنّه بقي مصرّاً على وجوب انتخاب المؤتمر الدستوريّ بالاقتراع المباشر.

وفي مسعى لفتح قناة اتصال غير مباشرة أخرى مع السيستاني، اصطحبت وزير الخارجيّة باول إلى عشاء في منزل آية الله حسين الصدر، أرفع رجل دين شيعيّ في بغداد. وهو من المناوئين الشجعان لصدام، وقد وُضع رهن الإقامة الجبريّة في منزله عدّة سنوات، ما أتاح له الوقت لتأليف مئة كتاب عن الإسلام، إلا عندما كانت الشرطة تقتاده للاستجواب. وكان عندئذٍ يعلّق في مروحة بالسقف في مركز الشرطة ويتعرّض للضرب لمدّة ساعات. وكنت أزور آية الله بانتظام، وقد تأثّرت كثيراً بروحانيّته وشجاعته.

كنت أعرف أنّ حسين الصدر يقابل السيستاني كل أسبوع، لذا قبل أسبوعين من زيارة باول، اقترحت عليه أنّه ربما يمكن "انتقاء" المؤتمر الدستوريّ بطريقة ما من بين مختلف عناصر المجتمع بدلاً من "انتخابه". وهذه الليلة قال باول، بناء على اقتراحي، إنّ من المهمّ أن نمنح السيادة بطريقة منظّمة بعد أن تكتب هيئة تمثيليّة من العراقيّين الدستور ويصوّت عليه الشعب. ردّ الصدر بإشارة غامضة إلى احتمال انتقاء المؤتمر الدستوريّ، وهو ما كان يتقدّم.

غير أنّ السيستاني لم يتزحزح عن موقفه. وسيؤدّي موقفه المتصلّب إلى إبطال خطّتنا الأولى للعمليّة السياسيّة في العراق.

على الرغم من عدم استقرار الوضع السياسيّ وتصاعد حدّة التمرّد، أخذت تتشكّل في واشنطن والأمم المتحدة أطراف تتقاسم هدف منح السيادة إلى العراق قبل أوانها. ففي واشنطن، بدا أنّ حملة "السيادة الآن" (وهي صدى لسياسة نقل السلطة المبكّرة في نيسان/أبريل) تتركّز حول نائب وزير الدفاع بول وولفويتز ووكيل الوزارة للسياسات دوغلاس فيث، وجون حنّا من مكتب نائب الرئيس. وهم قريبون من أحمد الجلبي الذي ضغط بشكل مباشر لصالح هذه السياسة في أثناء زيارتين طويلتين إلى الولايات المتحدة قام بهما في أيار/مايو، ثم عاد إلى الولايات المتحدة كرئيس لمجلس الحكم في أيلول/سبتمبر.

في الأمم المتحدة، كان مجلس الأمن الدولي يناقش قرار توسيع "مساعدة" الأمم المتحدة العسكريّة والتنمويّة والسياسيّة في العراق في أعقاب تفجير آب/ اغسطس. وقد وفّر ذلك الفرصة للفرنسيّين لإضافة صوتهم إلى المطالبة بتسليم العراق إلى مجلس الحكم على الرغم من أنّ فرنسا رفضت الاعتراف بالمجلس بعد تعيينه.

أثار قلقي اتصال رامسفيلد بي في 13 أيلول/سبتمبر. فقد عبّر عن حماسته لنقل السيادة إلى المجلس أو مجموعة أخرى من العراقيّين بأسرع وقت ممكن. وأبلغته بوضوح بأنّني أخالفه الرأي، لذا ردّ بسرعة قائلاً، "إذاً أرسل لي ورقة تقدّم فيها أسبابك".

في اليوم نفسه وضعت مخاوفي في منكّرة قدّمتها له. قلت إنّني أوافق على وجوب منح العراقيّين المسؤوليّة السياسيّة والأمنيّة بسرعة، بطريقة تتوفّر لها فرص عادلة للنجاح. وراجعت الاختلاف الرئيسيّ بيننا وبين مجلس الحكم الذي يتركّز على وجوب انتخاب المؤتمر الدستوريّ، ملاحظاً أنّ توصية اللجنة التحضيريّة بانتخاب المؤتمر الدستوريّ "تؤخّر في الواقع أي تحرّك منظور باتجاه السيادة العراقيّة مدة سنتين تقريباً وفقاً لتقييمنا وتقييم الأمم المتحدة...". ولهذا السبب حظيت الفكرة بتأييد قلّة من أعضاء مجلس الحكم.

وفي التعامل مع موضوع نقل السيادة إلى مجلس الحكم، شدّدت "أنّ علينا الإيضاح بأنّ هذا المسار البديل نحو السيادة غير مقبول بالنسبة إلينا. فمجلس الحكم لا يتمتّع بتفويض لحكم العراق. وأنّ أعضاءه أياً تكن مقدرتهم كأفراد، لا يتمتّعون بتأييد كبير. وهم يفتقرون إلى المصداقيّة لدى قطاعات واسعة من السكّان. ومع ذلك فقد تردّدوا في اتخاذ قرارات مهمّة تتعلّق بالسياسات بدون أن تدفعهم سلطة الائتلاف المؤقّتة وتحثّهم على ذلك".

"إنّ المجلس وعاء غير محكم. ومنحه السيادة قبل الدستور والانتخابات لا يسخر من التزامنا القاطع بالعمليّة الدستوريّة فحسب، وإنّما يخاطر بفشل تلك العمليّة أيضاً. فإذا تُرك مجلس الحكم يفعل ما يشاء 'بتوجيه' من الأمم المتحدة فقط، فمن المحتمل جدّاً أن يحل نفسه، أو الأسوأ من ذلك، أن يهيمن عليه شخص أو اثنين".

قدّمت حجّتي بأقصى ما لديّ من قوّة. وفي وقت متأخّر من الليلة نفسها، تلقّيت اتصالاً من وزير الدفاع: "أوافق على منكّرتك وسأرسلها إلى الرئيس بوش وأعضاء مجلس الأمن القوميّ. إنّك مصيب".

لو كانت الأمور في واشنطن بهذه السهولة دائماً...

في الأسبوع الثالث من أيلول/سبتمبر قدم جون أبي زيد وريكاردو سانشيز لإطلاعي

على الجهود المبذولة لدمج خطّتهم الاستراتيجيّة مع الخطّة الاستراتيجيّة لسلطة الائتلاف المؤقّتة. وبدا أنّهما يحرزان تقدّماً. الأمن أفضل بكثير في الشمال الكرديّ ومعظم الجنوب الشيعيّ. وتدريب جيش العراق الجديد يتسارع. وتوصّل كلاي إلى اتفاق مع الأردنيّين بتدريب ما يصل إلى 1,500 شرطيّ في الشهر، على الرغم من أنّ أعمال الإنشاء في قاعدة التدريب بالأردن تعني أن ليس بوسعنا البدء إلا بعد انتهاء رمضان في تشرين الثاني/نوفمبر.

لكن في المثلّث السنّي، وأنحاء عديدة من بغداد، بقي التمرّد يشكّل تهديداً خطيراً، وهو ما بدأ يؤثّر على مشاريع التعافي الاقتصادي التي يقوم بها الائتلاف. وقد أُرهب بعض المتعاقدين الأوروبيّين بالكمائن التي تنصب لمركباتهم والهجمات على مواقع عملهم.

لكنّ أبي زيد طمأنني بأنّ قوّات الائتلاف و"العملاء الخاصّين" تفكّك من شبكات المتمرّدين أكثر مما يستطيع العدو استبداله بها. وقال أبي زيد، "إنّني أوصي يا جيري بأن يتولّى رجال ريك [سانشيز] تدريب الشرطة بدلاً من سلطة الائتلاف المؤقّتة".

كنّا نتوقّع مثل هذا الاقتراح ولم يعجبني. فهو يعني أنّ القوّات الأميركيّة تقوم بتدريب الشرطة العراقيّة، فيما تقوم في الوقت نفسه بمحاربة المتمردّين. وعلى الرغم من أنّ جنودنا أفضل القوّات المقاتلة في العالم، فإنّهم مدرّبون ومجهّزون لعمليّات سريعة الحركة وليس لأعمال الشرطة في المجتمع والتحقيق مع المجرمين. وقد تساءلت عن دوافع العسكريّين. فالضغط لتدريب عشرات الآلاف من مجنّدي الشرطة العراقيّة في مساقات مبتورة لا يبدو لي مقاربة معقولة على المدى الطويل لأمن البلد.

قلت، "لقد بحثنا هذا المسار من قبل يا جون. وأنا موافق تماماً على التحرّك بأسرع ما يمكن لإنهاض قوّات الأمن العراقيّة. ولذلك جعلته العنصر الأكبر في المخصّصات الإضافيّة. لكنّني لست مقتنعاً حقّاً بأنّ الجيش يعرف كيف يدرّب شرطة محترفة، والآن بعد نجاح الخيار الأردنيّ، لا أريد أن أستبدل المسارات".

ولم يُحْسَم النقاش عندما غادر أبي زيد وسانشيز.

بعد ظهر اليوم التالي، تأكّدت شكوكي من أنّ العسكريّين يأملون في أن يستبدلوا الشرطة العراقيّة غير المعدّة بالقوّات الأميركيّة في الربيع في أثناء مؤتمر هاتفيّ متلفز

تصل القيادة الوسطى وسلطة الائتلاف المؤقّتة برامسفيلد وبول وولفويتز وأبي زيد. قال وزير الدفاع إنّ أبي زيد قدّم احتمالاً افتراضيّاً بأنّه سيكون هناك ما يكفي من الشرطة العراقيّة بحلول آذار/مارس للسماح لنا بسحب فرقة أميركيّة من العراق.

وأشار رامسفيلد إلى شعوره بأنّ من المبكّر جدّاً معرفة إذا كان ذلك سينجح لأنّه يتوقّف على سرعة تدريب القوّات العراقيّة.

قلت وأنا أنحني نحو الميكروفون في غرفة الاتصالات الصغيرة، "سيّدي الوزير، علينا أن نكون واقعيّين". لقد راجعت الوقائع. لدينا نحو 00,040 شرطيّ عراقيّ في الخدمة، لكنّ هؤلاء هم شرطة الشوارع السابقة أساساً، ولم يحصل على تدريب لمدّة ثلاثة أسابيع سوى قلّة قليلة منهم فقط. وقد قدّر كيريك أنّه يجب التخلّص من نصف هؤلاء في نهاية المطاف.

وتحدّثت عن خطط تدريب الشرطة في الأردن، ملاحظاً أنّ البرنامج سينتج 25,000 شرطيّ محترف في خمسة عشر شهراً. لكن ليس قبل ذلك بيوم واحد. وفي حين أنّنا نتقدّم بسرعة في تدريب الجيش العراقيّ الجديد، فإنّ مسؤوليّته الأساسيّة يجب أن تكون حماية البلد من الأعداء الخارجيّين، لا توفير الأمن الداخليّ. فالقوّات العسكريّة الجيّدة التدريب التي تقوم بمهامّ حفظ النظام العامّ هي آفة بلدان العالم الثالث.

حصلت على انطباع بأنّ ما من أحد في المؤتمر يريد سماع هذا التقييم.

قال رامسفيلد، "علينا تسريع البرامج التدريبيّة".

"سيّدي الوزير، إنّنا نمضي قدماً بأقصى سرعة". وسيدرّب البرنامج الأردنيّ في عام أربعة أضعاف ما تمّ تدريبه من رجال الشرطة في أي مكان في العالم.

رأى بول وولفويتز أنّ الشرطة العراقيّة ستكون أفضل من قوّاتنا لأنّهم يتحدّثون العربيّة ويمكن أن يحصلوا على معلومات استخباراتيّة أفضل عن المتمرّدين.

قلت، "هذا صحيح يا بول. إنّني أتفق معك. ويمكننا بالتأكيد استخدام المعلومات الاستخباراتيّة الأفضل ضدّ الأشرار. لكنّنا لن ننجح في العراق على المدى الطويل ما لم نخلّف وراءنا قوّة شرطة محترفة".

كان جوّ القنوط الزاحف بشأن استبدال القوّات يقلقني. فقوّاتنا وقادتها متفانون

في الخدمة الإيثاريّة وإنجاز المهمّات. لكنّ تأمين السلام في العراق بعد النصر في الحملة العسكريّة التقليديّة سيكون شاناً فوضويّاً طويلاً - كما نبّهت الرئيس ومستشاريه للأمن القوميّ في قطر. وقد خامرني شعور مزعج بأنّ تحدّيات استبدال القوّات في الربيع تضغط على القادة في البنتاغون للنظر في خطوات تضرّ بالنجاح في العراق على المدى الطويل.

عدت إلى البنتاغون في 20 أيلول/سبتمبر من أجل الأسبوع القادم المخصّص لشهادتي في الكابيتول هيل عندما اتصل كلاي من بغداد.

"أُطلق الرصاص على عقيلة الهاشمي هذا الصباح عندما خرجت من منزلها. وهي في مستشفى اليرموك".

كانت عقيلة إحدى النساء الثلاث في مجلس الحكم، وهي شيعيّة علمانيّة محنّكة ودبلوماسيّة سابقة. وكانت تعدّ لمرافقة الوفد العراقيّ إلى الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة في نيويورك.

"ما مقدار سوء إصابتها"؟

قال كلاي، "لا أعتقد أنّها ستنجو يا جيري. أصيبت في معدتها بطلقات رشاش كلاشنكوف وقد فقدت الكثير من الدم".

"هل فعلنا كل ما بوسعنا"؟

"نعم. وقد نقلناها إلى مستشفانا في المنطقة الخضراء وأنا هناك. أمسكت يدها لكنّها لم تستجب وتحنّنت إلى أقربائها. بصراحة، لا تبدو بخير".

أولاً سيرجيو، ثم الحكيم والآن هي. أين سينتهي هذا الأمر؟

فيما كنت أراجع استراتيجيّتي المتعلّقة بالشهادة في الكابيتول مع دونالد رامسفيلد يوم الأحد 21 أيلول/سبتمبر، علمت أنّ مكتب دوغ فيث قد وضع مسوّدة ورقة سياسات تدعو إلى "شكل ما" من أشكال السيادة المبكّرة. لم يكن رامسفيلد قد قرأها بعد، لكنّه وعد بجلب نسخة لي للمراجعة ليلاً.

لا بدّ من أن يعبث أحدهم بذلك المفهوم.

* * *

في صباح يوم الاثنين 22 أيلول/سبتمبر، اجتمعت أنا وبول وولفويتز بمفردنا في مكتبه بالبنتاغون دخل الحلقة الخارجيّة باتجاه جناح رامسفيلد. وكان الموضوع ورقة فيث التي تقترح منح السيادة إلى مجلس الحكم بتسميته "حكومة مؤقّتة".

لقد قرأته يوم الأحد موضوع قديم بغلاف جديد.

جلست أنا وبول إلى طاولة مستديرة قرب باب مكتبه. إنّنا نعرف أحدنا الآخر منذ أكثر من عشرين عاماً، وكنت أحترم نبوغه وعمق بصيرته في القضايا المعقّدة. كما أشاركه اعتقاده بأنّ العراق الديمقراطيّ يمكن أن يُحدث ثورة في المنطقة. لكنّني متأكّد من أنّ ذلك يتطلّب وقتاً وصبراً.

بعدما جلسنا إلى الطاولة نحتسي القهوة، سأل بول، "ما رأيك بورقة السياسات"؟

"بصراحة، لم تعجبني كثيراً. يبدو أنّكم لا تدركون مقدار انعدام فعّالية مجلس الحكم". اخترت كلماتي بدون لفّ ودوران. "لم يستطع هؤلاء تنظيم موكب، فما بالك بإدارة بلد".

لم يبدُ بول راضياً. فقال، "لكن علينا أن نتحرّك بسرعة على الجبهة السياسيّة. ماذا إذا وسّعنا مجلس الحكم إلى مجموعة من 100 أو 200 لكي يصبحوا أكثر تمثيلاً، ثمّ منحناهم السيادة"؟

أجبت، "أعتقد أنّ بوسعنا القيام بذلك نظرياً على الأقل. لكنّه سيستغرق وقتاً طويلاً". وذكّرته أنّه لزم فريق إدارة الحكم الأميركيّ البريطانيّ، نحو خمسين شخصاً يعملون عشرين ساعة يومياً، أكثر من شهرين للتوصّل إلى خمسة وعشرين عراقيّاً لمجلس الحكم. "والله وحده يعلم كم سيستغرق توسيع المجلس".

"لِمَ لا ندع مجلس الحكم يوسّع نفسه"؟

"لم يظهر هؤلاء الأشخاص يا بول القدرة على توسيع قاعدتهم التمثيليّة، لا في أيار/مايو، أو عندما عيّنوا اللجنة التحضيريّة، أو قبل أسبوعين عندما سمّوا الوزراء".

لم يبدُ وولفويتز مقتنعاً وحوّل الموضوع إلى الوضع الأمنيّ. ألا يمكن أن نجد طرقاً لتسريع تدريب العراقيّين بحيث يحلّون محلّ الأميركيّين؟

أين سمعت ذلك من قبل؟

نكّرته أنّنا سرّعنا تدريب الشرطة ليصبح أربعة أضعاف أكبر برنامج تدريبيّ في أيّ مكان في العالم في السنة.

"كما أنّنا نحثّ الخطى في تدريب الجيش العراقيّ الجديد. وسيكون لدينا سبعة وعشرون كتيبة خلال عام، بدلاً من اثنين. لكن من غير الواقعيّ يا بول التفكير بأنّ أيّاً من هذه القوّات سيكون لديها القدرات الكافية عندما يحل موعد استبدال القوّات في الربيع. وإذا قال لك العسكريّون غير ذلك فإنّهم يضلّلونك".

أجاب، "يبدو لي أنّه يجب أن نكون قادرين على استخدام الجيش العراقيّ استخداماً أساسيّاً في قضايا الأمن بحلول ذلك الوقت".

"لكن يا بول، إذا كان هناك درس واحد واضح من الأعوام الأربعين الماضية فهو ألا نشجّع جيشاً محترفاً على أداء واجبات الأمن الداخليّ" ـ وبخاصّة في العراق، حيث كان الجيش أداة القمع المختارة لدى صدّام.

" لا أوافقك الرأي يا جيري. وأعتقد أنّ الوضع الأمني يحتّم علينا الاستفادة من أي قوّات عراقيّة متاحة".

أُغلق الملفّ الذي يضمّ ورقة السياسة التي أعدّها فيث.

وغادرت غير مرتاح إلى اتجاه التفكير السائد في البنتاغون.

ازداد قلقي من الوضع العامّ عمقاً في ذلك الأسبوع فيما كنت أتنقّل بين غرف اللجان في الكونغرس. غالباً ما كنت أدلي بشهادة في الكونغرس خلال فترة امتدّت عشرين عاماً، لكنّني لم أواجه قطّ العداوة التي لقيتها من بعض النوّاب والشيوخ. كان ذلك في أيلول/سبتمبر. وقد ولجنا الموسم الانتخابيّ لسنة 2004.

في الأيام الأربعة التالية أدليت بشهادتي تسع مرّات أمام لجان الكونغرس. شعرت أنّني بين أيدٍ أمينة عندما كان طوم كورولوغوس يرافقني من غرفة إلى غرفة، محيّياً الجمهوريّين والديمقراطيّين بالبشاشة نفسها. وبفعل وهج أضواء التلفزيون أصبحت نكرياتي عن ذلك الأسبوع من الشهادات مشوّشة وكذا بصري. لكنّها تبرز بوضوح في بعض الأيام.

في لجنة المخصّصات التابعة لمجلس الشيوخ، لقيت سلبيّة متوقّعة من

الديمقراطيّين وتأييداً من الجمهوريّين. أوضح رئيس اللجنة السناتور تيد ستيفنز من الاسكا أنّه سيعرض طلب المخصّصات الإضافيّة على التصويت بأسرع ما يمكن. واشتكى الجانب الديمقراطيّ بشأن مقدار الأموال المطلوبة ومن أنّ الإدارة "ليس لديها خطّة" للعراق. وعندما ذكّرته بأنّ سلطة الائتلاف المؤقّتة أرسلت خطّتنا الاستراتيجيّة الكاملة المكوّنة من سبعة وخمسين صفحة إلى كل أعضاء الكونغرس في 23 تموز/يوليو، اعترف الأعضاء الديمقراطيّون بأنّهم لم يرونها البتة. كما أنّني أمطت اللثام عن الخطّة في كلمة أمام نادي الصحافة القومي في الأسبوع نفسه. وكان الموظّف في وزارة الدفاع الذي سلّم 535 نسخة من الخطّة - واحدة لكل مكتب في الكابيتول هيل - في تموز/يوليو موجوداً معي اليوم.

همس في أذني، "من المرجّح أنّ الموظّفين الديمقراطيّين رموها".

وفي يوم الخميس 23 أيلول/سبتمبر، دعاني المؤتمر الحزبي للشيوخ الجمهوريّين إلى التحدّث أمام اجتماعهم الأسبوعيّ على الغداء. وقد مضى الاجتماع بشكل جيّد. لكن كان لا يزال هناك عدد من الشيوخ الذين يريدون تحويل المخصّصات الإضافيّة إلى قرض، أو على الأقل ضمانها برهن المداخيل النفطيّة المستقبليّة. وقد تحدّثت ضدّ هذه الفكرة. فالعراق مشلول بالفعل بقروض صدّام التي بلغت عدّة مليارات من الدولارات. ولا يمكننا المجازفة بتحميل الحكومة العراقيّة الجديدة الهشّة مزيداً من القروض المستحقّة.

وفقاً للتقليد، فإنّ أي متحدّث مدعوّ لأحد الاجتماعات الحزبيّة يجب أن يكون متاحاً للحزب الآخر. فذهبت إلى ركن اجتماع الديمرقراطيّين على الغداء. ومنذ أن دخلت القاعة عرفت أنّني سأواجه مشكلة. فقد كان معظم الشيوخ الديمقراطيّين جالسين حول موائد الغداء. وكان زعيم الأقليّة واقفاً في مقدّم القاعة، لكنّه لم يكلّف نفسه عناء تقديمي. واكتفى بالتلويح لي للتقدّم إلى منصّة القراءة.

بدأت أشرح أهميّة المخصّصات الإضافيّة بالإشارة إلى "دروس التاريخ"، وفي ذهني الإخفاقات التي حدثت في أعقاب الحرب العالميّة الأولى والنجاح بعد الحرب العالميّة الثانية. فقاطعني السناتور جاي روكفلر بطريقة فظّة، "كلّنا نعرف التاريخ، يا سعادة السفير. لا تزعجنا بالتاريخ".

توقّفت هنيهة ثم تابعت شرح كيف انسحب الحلفاء في أعقاب الحرب العالميّة الأولى بعد تحميل ألمانيا عبء دين ساحق.

صاح روكفلر، "لا نريد أن نسمع عن التاريخ".

فكّرت، "إلى حيث ألقت". وتابعت. "ما أريد أن أقوله عن تاريخ هاتين الحربين ذو صلة بطلب الرئيس. ولذلك يفترض أنّه ذو صلة بالشيوخ الذين يتخذون القرارات بشأن كيفيّة التصويت على ذلك الطلب." وأوضحت المبرّر المنطقيّ للمخصّصات الإضافيّة نحو سبع دقائق فيما جلس الشيوخ مكتوفي الأيدي وهم ينظرون بغضب.

طرح السؤال الأول السناتور جو بيدن من دلاوير، وكان قد دعم الحرب في العراق، وكان أقرب إلى المحاضرة عن أهميّة الجهد الدوليّ بدلاً من الأحاديّ في العراق. فقلت إنّ جهدنا دوليّ بالفعل. فثمّة اثني عشر بلداً آخر يساهمون بقوّات. ولدي مواطنون من خمسة وعشرين بلداً بين الموظّفين في سلطة الائتلاف المؤقّتة. وتعهّد أكثر من ستين بلداً بالمساعدة في إعادة الإعمار. فكان ردّه الوحيد، "اكفِني الحديث عن الائتلاف".

في وقت لاحق من ذلك الأسبوع، أدليت بشهادتي أمام لجنة القوّات المسلّحة في مجلس الشيوخ، وهي جلسة تلت تجربتي أمام لجنة المخصّصات. كان الجمهوريّون توفيقيّين، والديمقراطيّون متذمّرين. قام السناتور إدوارد كنيدي، ربما عاكساً إحراج الديمقراطيّين لتجاهلهم خطتنا الاستراتيجيّة عندما أعطيت لهم قبل شهرين، بالتلويح بنسخة أمام الكاميرات واصفاً عملنا "بالمزحة". ولم يقل بالضبط ما الذي وجده مسلّياً في الخطّة.

كانت جلسة الاستماع الأخيرة أمام لجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس النوّاب، وهي مؤيّدة للرئيس في العراق على العموم. قدّم الديمقراطيّ طوم لانتوس من كاليفورنيا، وكان من الحلفاء الصلبين في الحرب على الإرهاب عندما كنت سفير ريغان المتجوّل لمكافحة الإرهاب، محاجّة قويّة لصالح المخصّصات الإضافيّة. لكنّ العديد من الديمقراطيّين أطلقوا اتهامات ضدّ "الأرباح الفاحشة" التي يحصل عليها المتعاقدون. وقدّم لي ديمقراطيّون آخرون محاضرة عن "عشرات الآلاف" من المدنيّين العراقيّين الأبرياء الذين قتلتهم قوّتنا على ما يُزعم.

طالبت العضوة في الكونغرس ديان إ. واطسون من لوس أنجلس بمعرفة العدد الدقيق للعراقيّين الذين قتلوا منذ أن بدأت الحرب وانتقدتني بقسوة لعدم معرفتي بذلك. وعندما بدأت بالردّ، قاطعتني، مشيرة إلى أنّ وقتها نفد. لذا طلبت من الرئيس الإذن بالرد. لا. أصرّت النائبة واطسون. فقد انتهى وقتها، وكذا الاستماع.

لكنّني ألححت. وحثّ العديد من الديمقراطيّين الرئيس على السماح لي بالمتابعة. أوضحتُ بأنّ عدد الإصابات التي وقعت في صفوف المدنيّين أو العسكريّين في أثناء تحرير العراق أقلّ مما سقط في أي عمليّة عسكريّة كبيرة في التاريخ. فخرجتْ من المكان بصخب مصحوبة بنظرات الموظّفين الغاضبة. تابعتُ حديثي: لم يعرف المؤرّخون عدد المدنيّين الذين قُتلوا في الحرب العالميّة الثانية حتى بعد خمسين عاماً من الدراسة. لكن يجب ألا نبتعد عن الموضوع. ففي العراق، قامت قوّاتنا بعمل نبيل في تحرير بلد يضمّ 25 مليون نسمة من أحد أشدّ الدكتاتوريّات وحشيّة في العالم.

كان هناك فاصل واحد سارّ في أثناء هذا الأسبوع المجهد: ففي يوم الأربعاء 24 أيلول/سبتمبر، دعاني الرئيس وزوجته لورا بوش أنا وزوجتي للانضمام إليهما في عشاء خاصّ في البيت الأبيض. ومرّة أخرى حرص الرئيس على أن يُعرف بأمر العشاء في أوساط واشنطن. وأشارت صحيفة "واشنطن بوست" إلى ذلك بأنّه "الموعد المزدوج".

ركبت أنا وفرانسي المصعد في الجناح الشرقيّ إلى مقرّ العائلة الخاصّ، وعندما فتح باب المصعد، كان الرئيس وزوجته واقفان هناك وأيديهما ممدودة.

كان الرئيس يرتدي ملابس غير رسميّة، بنطلوناً فضفاضاً وقميصاً أزرق داكناً؛ فيما السيّدة بوش رسميّة أكثر ببدلة وكعب عالٍ. ومما يلفت الانتباه على الفور الحيوانات المنزلية للرئيس وزوجته، سبوت، كلب السبنيل البريطانيّ؛ وبارني، الكلب الاسكتلنديّ الأسود، والقطّة الأكثر سواداً إنديا. وكانت الحيوانات تدور تحت الأقدام دون انضباط ساحر، ما يعطي المقيمين الإحساس ببيت يسوده الحبّ.

جذبني الرئيس إلى أريكة صفراء في آخر الغرفة وتحدّثنا عن العراق، فيما كانت فرانسي والسيّدة بوش تتحدّثان عن الكتب. هذا ما افترضت أنّهما تتحدّثان عنه على الأقل لأنّهما شغوفتان بالقراءة، وتبيّن أنّهما تقرآن في الفراش. وعلمت أنّني والرئيس ننهي أيامنا بكلمات متماثلة تقريباً: "أرجوك! ضعي الكتاب جانباً وأطفئي الضوء اللعين". شرب الرئيس بيرة خالية من الكحول، وتناولنا [زوجة الرئيس وزوجتي وأنا] نبيذاً أبيض.

سأل الرئيس عن العراق.

قلت مكرّراً ما أبلغته به في حزيران/يونيو في الدوحة بأنّ الشعب العراقيّ ماهر ومجتهد، "إنّني متفائل على المدى الطويل. وكل ما علينا عمله هو منحهم الفرصة".

تساءل الرئيس عن آراء العراقيّين بشأن حكومة إسلاميّة. "هل سيتولّى آيات الله زمام الأمور"؟

قلت إنّ الائتلاف قد بدأ للتوّ استطلاعاً عاماً للآراء في أيلول/سبتمبر. "ويمكننا القول حتى الآن - رغم أنّني لا أراهن بآخر دولار على استطلاعات الآراء في هذه المرحلة - إنّ القليل من الشيعة يريدون حكومة دينيّة على ما يبدو". ومن المهمّ للاستقرار في المستقبل تشجيع العراق على تبنّي دستور يحمي حقوق الأفراد ويجسّد نوعاً من النظام الفيدراليّ الذي يوازن بين القوّة التاريخيّة لبغداد وسلطة المحافظات.

"كيف كانت جلسات الاستماع إليك بشأن المخصّصات الإضافيّة"؟

اعترفت بأنّها كانت "مجهدة. تسع جلسات في أربعة أيام، لكنّني حصلت على الانطباع بأنّ الحزبين سيدعمان الطلب في النهاية". ورأيت في تحليلي أنّه على الرغم من العداء الذي واجهته، فإنّ معظم أعضاء الكونغرس سيقرّون بالحاجة إلى إعادة إعمار العراق ومواصلة الحرب على الإرهاب.

سأل الرئيس عن الوضع الأمنيّ.

قلت، "أعتقد بصراحة أنّنا لا نمتلك معلومات استخباريّة كافية عن التمرّد. وقد أقنعتني تجربتي في مكافحة الإرهاب أنّنا نواجه تهديداً متنامياً ومعقّداً. وقد أثرت هذه المخاوف مع جورج تنيت".

استوعب الرئيس بوش ذلك لكنّه لم يردّ.

"كيف هو أداء القوّات العراقيّة"؟

"بين بين. سنخرّج الكتيبة الأولى للجيش في غضون أسبوعين. لكنّني سيّدي الرئيس قلق بصراحة من كيفيّة عدّ البنتاغون للعراقيّين في الشرطة والدفاع المدنيّ".

"ماذا تعني 'بالعد'"؟

"يبدو أنّهم يعدّون كل عراقيّ يرتدي البدلة كجزء من مستويات القوّة الإجماليّة المتوافرة. وذلك مضلّل. فهو يوحي بأنّ الشرطيّ العراقيّ مساوٍ للجنديّ في فرقة المشاة الأولى أو الكتيبة المجوقلة 101. والواقع ليس كذلك".

سأل عما يدفع إلى هذا الاتجاه، وقلت إنّني أعتقد بأنّ هناك قلقاً مفهوماً لدى الجيش بشأن استبدال القوّات في أوائل سنة 2004. "الأمن في العراق يجب أن يعتمد على المدى الطويل على العراقيّين، لا سيّما على قوّة الشرطة المحترفة. ولدينا برنامجاً لإنتاج هذه القوّة. لكنّه يتطلّب ستّة عشر إلى ثمانية عشر شهراً إضافيّاً. وسنخدع أنفسنا بشأن القدرات العراقيّة قبل ذلك".

انتقل الحوار إلى أحمد الجلبي، الموجود في نيويورك مع الوفد العراقيّ إلى الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة.

"تعرف سيّدي الرئيس أنّه يساير الفرنسيّين في دفعنا إلى تسليم السيادة إلى مجلس الحكم الآن".

"لكن هل يتمتّع هؤلاء الأشخاص بالكفاءة"؟

"لا، ليسوا كذلك. اتصلت بالجلبي قبل يومين وطلبت منه أن يكف. فوعدني بذلك، وبالأمس عاد ثانية إلى مهاجمة خططنا في صحيفة 'نيويورك تايمز'. إنّه لا يمكن إصلاحه".

"أجل، أطلعتني كوندي على المقالة". قال الرئيس إنّ الجلبي يقوم بإبلاغ أعضاء الكونغرس الأميركيّ أنّ العراق يستطيع "بسهولة": أن يضاعف إنتاجه النفطيّ مرّتين أو ثلاثة. وذلك "غير واقعيّ، كما أنّه يقوّض طلب المخصّصات الإضافيّة الذي تقدّمت به، لا سيّما بوجود بعض الجمهوريّين المتردّدين. إنّ ذلك يثير غضبي حقّاً. كنت أنوي أن أوبّخه بقسوة عندما انضمّ إلى صفّ المستقبلين في حفل الاستقبال الذي استضفته في نيويورك بالأمس. لكنّ ابنته كانت معه، ولم أجد أنّ من المناسب توبيخه أمامها. لكنّه مزعج حقّاً".

أجبت، "إنّني أوافقك تماماً سيّدي الرئيس. لكنّ الجلبي يمثّل نوعاً من الشخصيّات المأساويّة. إنّه ذكيّ جدّاً، ومن القادة العراقيّين القلائل الذين يدركون الاقتصاد الحديث. وقد قام بعمل كبير جدّاً في الحصول على الحزمة الاقتصاديّة من خلال مجلس الحكم. ولم يكن المجلس ليستطيع القيام بذلك بدونه. لكنّ ذكاءه وطموحاته سوف تهلكه في النهاية".

تساءل الرئيس، "هل فقد الجلبي حظوته لدى البنتاغون"؟

لم أذكر أنّني اتصلت في وقت مبكّر من بعد ظهر اليوم بكبير موظّفي نائب

الرئيس، سكوتر ليبي، بشأن أنشطة الجلبي، وأبلغني بأنّ "الجماعة هنا متضايقون جدّاً منه أيضاً".

قال الرئيس مشيراً إلى الرئيس الفرنسي، "أجريت محادثات صريحة جدّاً مع شيراك في يوم سابق. فقال لي إنّ لدى بعض الأشخاص في أميركا الانطباع بأنّ فرنسا تريدنا أن نفشل في العراق. قال جاك، لا، 'ذلك خاطئ'. فأبلغته أنّك كلّما تحدّثت عن الموضوع تكوّن ذلك الانطباع لدى العديدين".

ضحكنا ضحكة مكبوتة. وأبلغت الرئيس أنّني درست وعشت في فرنسا، وكان لديّ منزل والعديد من الأصدقاء هناك. لكنّني وجدت أنّ الموقف الفرنسيّ من العراق لا يمكن تبريره.

بعد نحو خمس وأربعين دقيقة، اقترحت السيّدة بوش أن نتناول العشاء. تعشّينا في غرفة طعام صغيرة خاصّة حول طاولة مربّعة. كان يوجد إلى جانب الرئيس طاولة صغيرة عليها هاتف أحمر. قالت السيّدة بوش إنّهما يتلوان الصلاة دائماً قبل الوجبات مثلما أفعل أنا وفرانسي، لذا شبكنا أيدينا وأخفضنا رؤسنا وصلّينا.

تحادثنا عن موضوعات شائعة لدى الأزواج في منتصف العمر، الأولاد في الغالب، وعن حفيدتنا أيضاً، في حالتنا. لكنّ الحديث انحرف ثانية نحو العراق. أبلغت الرئيس أنّ إحدى العضوات المفضّلات لديّ في مجلس الحكم، عقيلة الهاشمي، توفّيت صباح اليوم.

قال متأثّراً، "ذلك أمر فظيع".

قالت فرانسي، "أعتقد أنّ علينا أن نصلّي من أجل عائلتها".

نكّس الرئيس رأسه واقترح أن ترأس فرانسي الصلاة. لذا شبكنا أيدينا وأحنينا رؤوسنا ثانية، وسألنا الله أن يرحم عقيلة ويُسلي عائلتها.

في طريق العودة بالطائرة بعد أربعة ليالٍ، أفقت في مكان ما فوق الأطلسيّ في الحجرة المظلمة الباردة لطائرة سلاح الجوّ جي ـ 5. فجأة تنكّرت عشاء البيت الأبيض، وتصوّرت صلاتنا نحن الأربعة على روح امرأة مسلمة شجاعة تدعى عقيلة. بعد أن صلّينا على الفور، حاولت أن أخفّف من الجوّ بإخبار الرئيس وزوجته عن آخر محادثة دارت بيننا.

"أنتم الأميركيّون تذهبون بعيداً في موضوع الديمقراطيّة يا سعادة السفير"، وبّختني عقيلة ذات يوم على هامش اجتماع لمجلس الحكم.

"ماذا تقصدين بذلك"؟

"ليلة أمس كنت أعتزم أن آخذ أولادي إلى العشاء فاخترت مطعماً ما. كانوا يريدون الذهاب إلى مكان آخر، وأصرّوا ـ بعد أن أصبحنا ديمقراطيّين الآن ـ أن يصوّتوا على ذلك في العائلة. فخسرت".

الفصل السابع

هل تستطيع أميركا تحمّل الحرارة

❑ بغداد

2 تشرين الأول/أكتوبر

كان مبنى البلديّة المجدّد حديثاً مزدحماً. قبل التحرير، كان هذا الحيّ الشرقي من بغداد يعرف باسم 7 نيسان، تاريخ إنشاء البعث في سنة 1951. وعندما اختير المجلس المحلّيّ في انتخابات المدينة التي نظّمتها سلطة الائتلاف المؤقّتة في حزيران/يونيو، كان أوّل ما قام به إعادة تسمية الحيّ 9 نيسان، إشارة إلى سقوط نظام صدّام حسين. وفي ظل صدام، كان المبنى مقرّ قيادة سرب للمروحيّات الهجوميّة. فكّرت، فيما كنت أشاهد أطفال المدارس يغنّون ويرقصون أمامنا على المسرح، أنّه ربما كانت هنا قاعدة وحدات مروحيّات مي ـ 28 التي قتلت آلاف الشيعة في سنة 1991.

تمايل الأطفال مع وقع الطبول والناي، كان الأولاد يرتدون الكوفيّة ذات المربّعات على رؤوسهم، التي ترتديها القبائل الشيعيّة والسنيّة، بالإضافة إلى عمائم الأكراد، فيما ارتدت الفتيات قمصاناً مطرّزة وأساور فضيّة. بدوا أنّهم برهاناً ملموساً على أنّ تجربتنا في الحكم المحليّ أخذت تؤتي ثمارها. في ظل صدام، كان حزب البعث في بغداد يسيطر على كل نواحي حياة الشعب تقريباً، وصولاً إلى مدّ أنابيب المياه إلى مسجد في حيّ أو سوق، وإعادة تعبيد الطرقات. الآن، اختار الناس في عشرات المدن العراقيّة ممثّلين محليّين مسؤولين أمامهم.

كان يجلس إلى جانبي رئيس المجلس البلديّ الجديد، الدكتور زياد قطّان، وهو يحمل شهادة دكتوراه في الاقتصاد وأمضى عشرين سنة في ألمانيا ثم عاد بعد

التحرير. وهو يجسّد التفاني الذي يشعر به الكثير من العراقيّين نحو بلدهم، بعد أن ترك رَغَد الحياة في أوروبا "لخدمة بلدي" مقابل مرتّب متدنٍّ والعمل الشاق لإعادة بناء 9 نيسان.

في نهاية العرض، أنشد صبيّ في السابعة قصيدة تمتدح عظمة العراق وتندب فظاعة الطغيان بمقابره الجماعيّة. وقد انهمرت دموع رئيس الحيّ الجالس بجواري عند سماعها.

لاحظت أنّ المبنى نفسه يمثّل التغيّر الذي طرأ منذ 9 نيسان/أبريل. فقد استخدم جيش صدّام، وهو أداة رعبه، المجمّع لقمع شعبه. لكن اليوم، عمل ممثّلو الشعب هنا لمصلحتهم، فأعادوا بناء المدارس والمراكز النسائيّة والعيادات، وأنشؤوا الحدائق العامّة والملاعب، واستحدثوا فرص عمل لأكثر من خمسة آلاف عاطل عن العمل في أثناء ذلك. وختمت بأنّ تحويل المبنى يرمز إلى أمل العراق بالغد.

كان هناك عدد من الصحفيّين العراقيّين ومراسلان غربيّان يغطّيان الاحتفال. فكّرت، في أثناء عودتي إلى سيّارتي المصفّحة، في التغطية الإعلاميّة التي نحصل عليها. الأخبار السارّة ليست أخباراً.

لكن ثمة الكثير من الأخبار السارّة حول من يريد أن يراها.

في أثناء العودة بالسيّارة إلى مقرّ سلطة الائتلاف المؤقّتة، راجعت التقارير اليوميّة عن الخدمات الأساسيّة. وصل إنتاج الطاقة الكهربائيّة في اليوم الماضي إلى 4,217 ميغا واط، وهو رقم قياسيّ بعد التحرير ويصل إلى مستويات ما قبل الحرب تقريباً. وخلال أيام سنحصل على مولّدات من معملين كبيرين على مجرى الماء، وسيجعلنا ذلك نتجاوز هدف التسعين يوماً المحدّد في الخطة الاستراتيجيّة. وفي اليوم السابق أنتجنا 1.96 مليون برميل من النفط، ما يعني أنّنا سنبلغ هدف المليوني برميل في اليوم قبل ثلاثة أشهر من الموعد. وقد وقع هجوم آخر على خط الأنابيب الشماليّ، لذا لا تزال صادراتنا متأخّرة. لكنّنا نسيطر تدريجيّاً على إنتاج النفط، قلب الاقتصاد العراقيّ.

كنت مقتنعاً أنّه على الرغم من النكسات، فإنّ بإمكاننا تجاوز أزمة الخدمات الأساسيّة اللازمة. في مرحلة ما، سيكون لدينا ما يكفي من الطاقة الكهربائيّة والنفط في

الخزّانات بحيث يقلّ تأثير الهجمات المنعزلة على أبراج الكهرباء وخطوط الأنابيب. وعندما يحدث ذلك، يمكننا تجاوز نقطة الذروة في معركة البنية التحتيّة. يستطيع أعداؤنا بالطبع إجراء الحسابات نفسها، وستكون استراتيجيّتهم بالطبع تصعيد أعمال التخريب. وذلك يعني أنّ علينا المحافظة على تواجد عسكريّ قويّ لضمان أمن مشاريع إعادة الإعمار.

لكنّ الصحافة الغربيّة والعربيّة ركّزت حصرياً تقريباً على هجمات المتمرّدين، متجاهلة الأخبار التي تدعو إلى التفاؤل مثل افتتاح مجلس منطقة 9 نيسان.

وفيما عبرت قافلتي جسر الجمهوريّة باتجاه المنطقة الخضراء الحصينة في أثناء حركة المرور الكثيفة بعد الظهر، تصوّرت أولئك الأطفال في مبنى بلديّة المنطقة. لقد لبسوا الثياب الملوّنة للعرب الشيعة في الأهوار، والبدو السنّة، والأكراد والتركمان، واثقين من أنفسهم. عندما تفكّر في مستقبل هؤلاء الأطفال، يهون كل العمل الشاقّ والإحباط الذي تواجهه في بناء عراق جديد.

قال لي رئيس الأمن الخاصّ بي، فرانك غالاغر بعد ساعتين وهو يغلق باب مكتبي خلفه، "لقد شهدنا يوماً سيّئاً حقّاً".

كان الإرهاق بادياً على فرانك، وهو أمر غير عاديّ البتّة: يمكن أن تنفجر قنيفة هاون 82 ملم على بعد 30 متراً دون أن يرفّ جفن لغالاغر، رجل المارينز السابق. قلّب أوراق دفتر ملاحظاته.

وأفادني قائلاً، "سعادة السفير، كان لدى الأشرار فريق ضارب يتربّص بك في طريق العودة من حفل مجلس المنطقة بعد ظهر اليوم. فريق ضارب واحد على الأقل".

جلست وأنا أشعر بالغضب. "ما الأمر"؟

قال فرانك، "مكالمات راديويّة معترضة. كل ما يدعوه رجال الاستخبارات 'عربي عراقي بالرطانة العسكريّة'. الرسالة الأولى فيما كنّا نركب القافلة لمغادرة مبنى البلديّة. قالت تلك الرسالة، 'الهدف هو سيّارة الشيفروليه الثانية أمام شاحنة المدفع الرشّاش الثالثة'. هذا ما يقولونه عن عربات همفي".

تذكّرت عندما ركبت سيّارة سابربان المكيّفة في الأرض الغبراء قرب مبنى البلديّة. كان هناك الكثير من الأشخاص الذين يدورون هناك كالمعتاد. وكان أحدهم يحدّدني من أجل قتلي. "ماذا أيضاً"؟

"ردّ الآخر على الراديو بأنّهم يتقدّمون في شاحنة مقفلة لاعتراض القافلة بخمسة قذائف آر بي جي".

كانت قذائف الآر بي جي منتشرة بين مجموعات الإرهابيّين. فمن السهل إطلاقها، وهي دقيقة جداً، ذات رأس حربيّ مشكّل لاختراق الدروع، وتوقع قتلى بين جنودنا كل أسبوع في المدن. إذا أصابت قذيفة آر بي جي سيّارتي، يمكن أن يحترق الجميع بداخلها.

"لمَ لم يطلقوا القذائف علينا يا فرانك"؟

قال فرانك، "علق ابن العاهرة في الزحام. فاتصل لكي يتولّى فريق آخر تنفيذ الكمين، لكن لم يجبه أحد. لقد كانت مكالمة قريبة جدّاً يا سيّدي".

كنت أتوقّع منذ أسابيع احتمال تسلّل قاتل إلى الأروقة الرخاميّة للقصر، بالإضافة إلى مخاطر الصواريخ وقذائف الهاون المعتادة. وقد أشارت هذه المكالمات الراديويّة المعترضة إلى أنّ المتمرّدين جادّون. لكن لدي عمل أقوم به، ولتحلّ عليّ اللعنة إذا تمكّن المتمرّدون من منعي من التنقّل في بغداد والعراق.

قلت، "شكراً يا فرانك. لنراجع فيما أنت هنا جدول انتقالي إلى كركوش يوم السبت".

أردت التأكيد على أنّني سأواصل التحرّك بصرف النظر عن التهديد. وقد تسلّم فرانك الرسالة وفي طريقه إلى خارج مكتبي، علمت لاحقاً أنّه أخبر بريان ماكورماك بأنّه قلق جدّاً من اعتزامي القيام بتلك الرحلة. في تلك الليلة عندما بعثت رسالة إلكترونيّة إلى فرانسي، وصفت الحفل الملهم في مبنى البلديّة. ولم أنكر تقرير فرانك.

مشت صفوف الجنود دون أخطاء على أرض المواكب الرمليّة في كركوش. وقفت إلى جانب رئيس مجلس الحكم لشهر تشرين الأول/أكتوبر، إياد علاوي، فيما اتخذت الكتيبة المتخرّجة موقعها أمام منصّة العرض.

قال علاوي بفخر، "يبدون رائعين".

لمعت الشمس منعكسة على بنادق الكلاشنكوف التي يحملها الجنود. وارتدى الجنود البدلات العسكريّة التي اشتهرت في عمليّة عاصفة الصحراء قبل اثني عشر

عاماً، ما عزّز المشهد بأنّ هؤلاء الرجال الخمسمئة قد تحوّلوا إلى حلفاء للائتلاف. لقد كان التدريب الذي خضعوا له لمدّة ثمانية أسابيع شاقّاً. فقد علّمهم المدرّبون الأميركيّون، إلى جانب مهارات المشاة الخفيفة، الاعتماد على النفس والولاء لوحدتهم وبلدهم. وستلحق هذه الكتيبة الأولى من الجيش العراقيّ الجديد بفرقة المشاة الرابعة التي تحرس الحدود الإيرانيّة.

بعد قرع الطبول، رفع الجنود أيديهم اليمنى وأقسموا يمين الولاء. وأنشدوا. "أنا وطنيّ. أخدم متطوّعاً من أجل حريّة بلدي، العراق".

اصطفّ إلى يسار الموكب المتدرّبون القادمون. وسيبدؤون التدريب عند الفجر ـ بعد ساعات من تنظيف ثكنات الكتيبة المغادرة وتلميعها ـ منفّذين طقساً شائعاً في كل الجيوش المحترفة.

اضطر مئات الضيوف في منصّة العرض إلى النظر شبه مغمضي الأعين في أشعّة الشمس. لكنّني رأيت أنّ علّاوي لم يضيّق عينيه فقط. فقد أبكته مشاعر تلك اللحظة.

شعرت أنا أيضاً بالفخر. فهذا الحفل من أهمّ الأحداث التي وقعت منذ التحرير. وهو حدث بارز آخر من الأحداث الرئيسيّة الموضوعة في خطتنا الاستراتيجيّة، وقد حقّقنا الهدف في الموعد المحدّد تقريباً. وكما توقّعنا، كان معظم الشبّان جنوداً في الجيش القديم. لكنّ مهمّتهم اليوم الدفاع عن مواطنيهم لا قمعهم. وكما وعدت عبد العزيز الحكيم في أيار/مايو، كان قائد الكتيبة الأولى شيعيّاً من جيش صدّام السابق أتيحت له أخيراً الفرصة لخدمة بلده المحرّر من وصمة البعثيّة.

لكن كما هو معتاد، لم يَسْلم اليوم من المشاكل. ففي منطقة الهبوط قبل ركوب مروحيّة بلاك هوك للعودة إلى بغداد، أخذتُ علاوي جانباً لأبلغه بأنّ صحيفة "نيويورك تايمز"، نشرت هذا الصباح خبراً آخر نقلاً عن عضوي مجلس الحكم، الباجه جي والجلبي، وعضو المجلس التركمانيّ الوحيد سونجول شابوك، الذين انتقدوا طلب الموازنة الإضافيّة.

ذكّرت علاوي، "بأنّ الرئيس قدّم التزاماً كبيراً بإعادة بناء العراق على الرغم من المخاطر غير القليلة التي يعرّضه لها. ومن الغباء ان ينتقد أعضاء مجلس الحكم خطّته علناً فيما يقوم الكونغرس بمناقشتها. فذلك يضرّ بالرئيس والشعب العراقيّ".

قال علاوي، "فهمت. لكن العديد من الأعضاء الآخرين في المجلس يفتقرون إلى الخبرة في هذه القضايا المعقّدة".

كان أعضاء المجلس يريدون أن تُنفق المبالغ الضخمة للمخصّصات الإضافيّة في العراق لا على المتعاقدين. وأنا أوافق على هذا الهدف. وذكّرت علاوي بأنّني أمرت كل المتعاقدين الأجانب بتخصيص أكبر قدر ممكن من العمل إلى المتعاقدين العراقيّين من الباطن وتوظيف أكبر عدد ممكن من العراقيّين. وقد وضعت شركة بكتل، أكبر متعاقدينا، هدف إنفاق 70 بالمئة من العقود داخل العراق، واستخدمت بالفعل أكثر من 40,000 عراقيّ.

وافق علاوي على التحدّث إلى أعضاء مجلس الحكم

إذا كان تدريب الجيش العراقيّ الجديد يتقدّم بشكل جيّد، فقد طال الخلاف داخل الحكومة بشأن تدريب الشرطة. في اليوم التالي، اجتمعتُ مع وفد من الكونغرس بقيادة السناتور ميتش ماكونل، الجمهوري النافذ من كنتاكي. قدّم الفريق سانشيز ما شعرت أنّه إطلاع مفرط التفاؤل عن التقدّم الذي حققه فيلق الدفاع المدنيّ العراقيّ والشرطة وقوّات الائتلاف في مكافحة التمرّد. أعلن أنّ القوّات العسكريّة للائتلاف تقوم بتجنيد الشرطة من كل أنحاء البلد وتدريبها وأنّ هناك ما يقرب من 54,000 شرطيّ في الخدمة.

تساءلت، من أين أتى ذلك الرقم؟ ثمّ تذكّرت بأنّ الجنرال أبي زيد أبلغني قبل يومين عن خطته لخفض القوّات الأميركيّة من خمسة عشر إلى أحد عشر لواء في كانون الثاني/يناير. وكان يعوّل على مزيد من القوّات الأجنبيّة وقوّات الأمن العراقيّة للتعويض عن الفرق.

لم أقاطع العرض الذي قدّمه ريك أمام الشيوخ. لكنّني أدركت أنّ عليّ رسم بعض الخطوط عندما ينتهي. لا يمكن أن يمرّ خطأ المساواة بين الشرطة العراقيّة وقوّات الائتلاف. فمعظم هذه الشرطة غير مدرّبة. ولا يمكنك أخذ شرطيّ مرور سابق وتحويله إلى شرطيّ محترف بتدريب تنشيطيّ لمدّة ثلاثة أسابيع، تقدّمه الآن مختلف الوحدات العسكريّة للائتلاف في العراق. كما أنّه إذا واصل العسكريّون عدّ هؤلاء الشرطة في العديد الإجماليّ للقوات الأمنيّة اللازمة للحفاظ على النظام في العراق، فقد يقوّض ذلك المبرّر الأساسيّ للأموال المفردة في المخصّصات الإضافيّة لتدريب 40,000 شرطيّ محترف في الأردن.

تحدّث عندما فرغ سانشيز.

"علينا أن نكون حذرين في عدم استعجال الانتقال السياسيّ كثيراً بحيث نخلّف وراءنا هيكلاً مدنيّاً متقلقلاً. وعلينا أن نضمن أيضاً إنشاء شرطة وقوّات مسلّحة محترفة حديثة وغير مسيّسة".

أشحت بنظري عن الشيوخ نحو سانشيز. كان هناك توتّر متصاعد في غرفة اجتماعات سلطة الائتلاف المؤقّتة. وقد سُررت لأنّ بات كنيدي أبقى التكييف مشتغلاً.

بعد ذلك الاجتماع المتوتّر، طلبت من دوغ براند، قائد شرطة يوركشاير الذي أصبح الآن كبير مستشارينا بالوكالة في وزارة الداخليّة، المجيء مع كلاي لبحث تدريب الشرطة. "لنراجع الوضع يا دوغ. في نهاية آب/أغسطس، قال بيرني كيريك إنّه يجب التخلّي عن العديد من الشرطة البالغ عددها 35,000 رجل في ذلك الوقت بسبب عدم الكفاءة أو الفساد أو الإساءات السابقة لحقوق الإنسان. والآن أفاد سانشيز بأنّ لدينا 54,000 شرطيّ يقومون بالدوريّات بعد شهر واحد. كيف يمكن أن يحدث ذلك"؟

قال دوغ، "يبدو أنّ الجنرال سانشيز يعمل بموجب أمر من الجنرال أبي زيد بتجنيد 30,000 شرطيّ خلال ثلاثين يوماً. ولذلك يلمّ الجيش الرجال نصف المتعلّمين من الطرقات، ويخضعهم لتدريب مدّته ثلاثة أسابيع، ويسلّحهم، ثمّ يدعوهم 'شرطة'. إنّها فضيحة بكل بساطة".

"أنت تعرف العسكريّين يا كلاي. هل تستطيع العثور على الأمر الذي يستخدمونه للقيام بالتجنيد"؟

"يمكنني الحصول عليه"، قال كلاي ببساطة.

بدا أنّ العسكريّين ماضون على قدم وساق في خططهم لاستبدال الشرطة العراقيّة سيّئة التدريب بالوحدات القتاليّة الأميركيّة. لكن قبل أن أثير هذه المشكلة في مكالمتي المؤمّنة مع رامسفيلد بعد ظهر هذا اليوم، طلب منّي إيجاد بعض "الخطوات المؤقّتة" الإيجابيّة الجديرة بالذكر، والتي يمكننا القيام بها "لنقل" السلطة السياسيّة إلى العراقيّين. "علينا أن نظهر بعض التقدّم إلى الأمام على الجبهة السياسيّة يا جيري".

هذه هي السياسة الدفاعيّة التي قدّمها فيث.

أقرّ رامسفيلد بأنّ المجال الاقتصاديّ جيّد. ووافقته ملاحظاً أنّنا شهدنا انفجاراً في الأنشطة الاقتصاديّة منذ التحرير، بما في ذلك نعمة مئات الآلاف من السيّارت الجديدة التي تزدحم بها شوارع العراق ونقمتها. وفي تكرار لحوارنا الذي جرى في أيلول/سبتمبر، ضغط الوزير ثانية لإظهار الحركة في المجال السياسيّ. ثمّ قال إنّ أبي زيد أخذ يُدخل "الدور العراقيّ" في الأمن في تقريره. وذلك مهمّ لإظهار الحركة الإيجابيّة للشعب العراقيّ.

جاء دوري لتوضيح الأمور. أولاً، أبلغت وزير الدفاع أنّني أوافق على دفع مجلس الحكم إلى التحرّك أو تنفيذ آليّة أخرى. ثم انتقلت إلى سؤال الأمن. "سيّدي الوزير، عليّ أن أكون صريحاً. إنّك تشاهد أرقاماً مضخّمة على قوائم الشرطة. علينا ألا نضحك على أنفسنا بالاعتقاد بأنّ العراقيّين أفضل إعداداً مما هم عليه. إنّنا بحاجة إلى شرطة محترفة هنا، شرطة مدرّبة على أعلى مستوى. هذا هو هدف البرنامج في الأردن".

لم يبدُ رامسفيلد مقتنعاً. قال إنّ من الأفضل "بدء العمليّة بسرعة" بتكليف الجيش بتجنيد قوّات الشرطة الإضافيّة.

خالفته الرأي. وأبلغته بوصف دوغ براند لما يقوم به الجيش بلمّ الرجال من الشوارع وإخضاعهم لمقرّر "تدريبيّ" مختصر.

وفي نهاية المكالمة، بدا رامسفيلد متفهّماً للأمر، حيث قال إنّه سيخفّض أعداد الشرطة ضمن الأعداد المتوقّعة للقوّة الإجماليّة عندما يعلن عنها مكتبه في الأسبوع المقبل.

ظننت أنّ رامسفيلد بدا متعباً، ونافد الصبر أكثر من المعتاد. لقد وُضع الصراع في العراق على نار سياسيّة حامية في واشنطن - لا تفصلنا عن الانتخابات الرئاسيّة سوى سنة واحدة - ولا شكّ في أن وزير الدفاع يشعر بالحرارة.

من المشاكل التي تواجه الحكومة الأميركيّة أنّنا لم نعثر على مخزونات أسلحة الدمار الشامل، وهي السبب الرئيسيّ المؤدّي إلى الحرب.

لقد جاب الدكتور ديفيد كاي ومجموعة مسح العراق الكبيرة البلد لمدّة عدة أشهر. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، قدّم كاي تقريره الأوليّ إلى اللجنة المشتركة لمجلسي الشيوخ والنوّاب. وكانت النتيجة التي خلص إليها واضحة: من المؤكّد تقريباً

أنّ صدام حسين لم يكن يمتلك عند اندلاع الحرب آلاف الأطنان من الغازات السامّة والرؤوس الحربيّة لإطلاقها، أو مئات الكيلوغرامات من عوامل الحرب البيولوجيّة القاتلة، أو المنظومة الصناعيّة والمواد الانشطاريّة اللازمة لإنتاج الأسلحة النوويّة التي قالت أجهزة استخبارات البلدان الغربيّة الكبرى إنّه يمتلكها.

مع ذلك بقيت صورة أسلحة الدمار الشامل غامضة. ففي التسعينيّات، أعاق صدّام حسين عمل مفتّشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. ولم يبرز برنامجه للأسلحة البيولوجيّة إلى العلن إلا بعد أن كشف عنه أحد المنشقّين. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وجد مجلس الأمن الدوليّ أنّ العراق ينتهك قرارات الأمم المتحدة الستّة عشر وطالب بالتحقّق من برامجه لأسلحة الدمار الشامل.

شدّد كاي أمام الكونغرس أنّ تقريره "عرض سريع". ونكر أنّ فريقه وجد دليلاً مقلقاً عن برامج حرب بيولوجيّة مستقلّة في مختبرات سريّة، ربّما هرب العاملون فيها إلى الخارج، "وربما أخذوا الأدلّة وحتى الموادّ المتعلّقة بالأسلحة معهم". وفي حين أنّ الفريق لم يجد الموادّ بعد، "فإننا لم نصل إلى المرحلة التي يمكننا فيها الفصل هل الأسلحة غير موجودة أو كانت موجودة قبل الحرب ومهمّتنا الوحيدة معرفة إلى أين ذهبت". وكان كاي قد أبلغني قبل العودة إلى واشنطن للشهادة بأنّه شبه متأكّد من أنّ المخابرات أخفت برنامجاً تجريبياً للحرب الجرثوميّة وأنّه سيفيد بذلك أمام الكونغرس.

وصف كاي أمام الكونغرس بالفعل "شبكة من المختبرات السريّة ضمن أجهزة المخابرات العراقيّة" مخصّصة للحرب الكيماويّة والبيولوجيّة، وهي ما لم يكتشفها مفتّشو الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل في أثناء بحثهم المحموم في أوائل سنة 2003. وكشف كاي أيضاً عن مرافق ذات "استخدام مزدوج" قادرة على إنتاج الغازات السامّة والمخصّبات. وقد تمكّن هو وفريقه من الكشف عن هذه المعلومات بسبب تحطّم جدار السريّة المحيط بالنظام البعثيّ.

كنت أُبين منذ سنوات الدعم الذي يقدّمه صدّام للإرهاب. وقد قدّمت اللجنة الوطنيّة الخاصّة بالإرهاب المشكّلة من الحزبين، وهي اللجنة التي كنت أرأسها، تقريراً للرئيس كلينتون والكونغرس، قبل خمسة عشر شهراً من 11 أيلول/سبتمبر، يفيد بأنّ أميركا تواجه الاحتمال المخيف بقيام المتطرّفين الإسلاميّين بارتكاب أعمال إرهابيّة ضخمة في بلدنا. وسيتعرّض الأمن الأميركيّ لخطر مميت إذا حصل الإرهابيّون على أسلحة الدمار الشامل. لذا وقفت بقوّة خلف قرار الرئيس بغزو العراق وإسقاط نظام

صدام الخطير. وعلى غرار ديفيد، فوجئت عندما لم تعثر مجموعة مسح العراق على مخزونات أسلحة الدمار الشامل.

لكن بعد رؤية المقابر الأولى في تلال كردستان العراقي والصور الفظيعة للأكراد الذين قتلتهم أسلحة صدام الكيماويّة في حلجبة، فإنّني أنام مطمئناً لعلمي بأنّ صدّام أزيح عن الحكم ولم يعد يستطيع الوصول إلى أسلحة الرعب. وسواء أكانت لديه ترسانة فعليّة من أسلحة الدمار الشامل أم القاعدة الصناعيّة العسكريّة المهيّأة لتجميعها فقط، فإنّني مقتنع بأنّنا منعنا الطاغية من قتل المزيد من الناس الأبرياء.

عندما قدّم كاي تقريره إلى الكونغرس، لم أفاجأ بأنّ معظم روايات وسائل الإعلام ركّزت على اعترافه بعدم العثور على مخزونات أسلحة الدمار الشامل، وقلّلت من شأن عدم يقينه إذا كانت هذه الأسلحة موجودة أو لا تزال مخبّأة، أو هُرّبت إلى خارج البلد.

لا بدّ أنّ استنتاجات كاي شكّلت أخباراً مريرة للحلقة الخارجيّة في البنتاغون. فقد قدّم المنفيّون في المؤتمر الوطني العراقيّ الذي يرأسه أحمد الجلبي بعض المعلومات الاستخباريّة قبل الحرب إلى مكتب وزير الدفاع. والآن لا يوجد أشرطة فيديو تظهر مخزونات الرؤوس الحربيّة لغاز السارين أو قوارير أبواغ الجمرة الخبيثة لمواجهة السلبيّة المتواصلة في وسائل الإعلام العالميّة. لذا يحتاج رامسفيلد إلى أن يُظهر الاحتلال أنّه يحقّق تقدّماً سريعاً. كما أنّه يريد خفض الإصابات التي تقع في صفوف الأميركيّين.

إنّنا نتقاسم هذه الأهداف. لكنّنا لم نتّفق على طريقة تحقيقها.

بعد إطلاعي على المستجدّات العسكريّة في الصباح التالي، طلبت من الجنرال سانشيز البقاء. كنّا بحاجة إلى توضيح الموقف من تدريب الشرطة العراقيّة. فخلال أربعة أشهر من مواجهة المشاكل الصعبة من وجهات نظر مختلفة، حافظت أنا وسانشيز على علاقة طيّبة. لكنّ علاقتنا المهنيّة تشوشّت. فالبروتوكول العسكريّ يمنح السفراء رتبة جنرال بأربعة نجوم (فريق أوّل)، وريكاردو جنرال بثلاثة نجوم (فريق). والمسؤول عنه مباشرة هو الجنرال أبي زيد في القيادة الوسطى. لكنّني الممثّل الشخصيّ للرئيس في العراق، ويوجد لدى العسكريّين أوامر بالتنسيق معي.

" لسنا على توافق بشأن برنامج الشرطة يا ريك".

فكّر فيما قلتُ بهدوء على طريقته. "حسناً يا سيّدي"، قال بحذر.

تابعت قائلاً، قلت لوزير الدفاع وأبي زيد أنّ هناك دوراً مهمّاً للعسكر في هذا المشروع. وهو مساعدتنا في إيجاد نحو 200,000 مجنّد محتمل للشرطة يمكننا أن نختار خمسة وثلاثين ألف أو أربعين ألف تلميذ من بينهم لتدريبهم في الأردن. ويبدو الآن أنّ قيادتك تسرّع تدريب آلاف العراقيّين في برنامج مدّته ثلاثة أسابيع وترسلهم لتعزيز وحداتك.

قلت، "يجب أن يتوقّف ذلك أيّها الجنرال. فهذا البرنامج ينشئ قوّة شرطة زائفة ذات قدرة ضئيلة ومصداقيّة أدنى في أعين العراقيّين. ويمكن أن تضلّل الأرقام المضخّمة قادتنا بحيث يعتقدون أنّ العراق مهيّأ للدفاع عن نفسه على نحو أفضل مما هو عليه".

قال سانشيز بطريقة رسميّة، "حاضر يا سيّدي. تعليماتك مفهومة. وسنوقف التجنيد".

قلت، "جيّد، لكن لا يزال لدينا مشكلة تتعلّق بما نفعله برجال الشرطة الموجودين بالفعل على قوائم الرواتب. ربما نستطيع نقل بعضهم إلى جهاز حماية المرافق، حيث التدريب أقلّ أهميّة". ونحن نقوم بتجنيد الأفراد لهذا الجهاز من أجل توفير الحراس المتوقفين حول الوزارات الرئيسيّة والمباني الأخرى.

قال ريك، "سأقوم بذلك يا سيّدي".

كنت أخلع حذاء الركض بعد الفجر عندما رنّ الهاتف بجانب سريري. الوقت مبكّر جدّاً لكي يتّصل أحد من العراق، وربما متأخّر جدّاً بالنسبة لبعض الموظّفين في واشنطن.

"أبي، سعيد لأنّني وجدتك"

إنّه ابني بول. قاومت الدافع للسؤال إذا كانت والدته بخير.

"هل رأيت أخبار صحيفة 'نيويورك تايمز'"؟

قلت له مازحاً، "لا، لم يصل عبد الله صبيّ الجرائد بعد".

"يجدر بك تفحّصها على الوب يا أبي. يبدو أنّ الرئيس عهد إلى مجلس الأمن القوميّ بتولّي سلطة الائتلاف المؤقّتة بدلاً من البنتاغون".

نزّلت الطبعة الإلكترونيّة لصحيفة "تايمز" الصباحيّة ووجدت خبر المراسل في واشنطن ديفيد سانغر.

بوش يصلح نهجه في العراق

أمر البيت الأبيض بإعادة تنظيم كبرى للمساعي الأميركيّة لتهدئة العنف في العراق وأفغانستان وتسريع إعادة إعمار البلدين، نقلاً عن مسوولين كبار في الإدارة.

يبدو أنّ الهيكل الجديد، الذي يشمل إنشاء 'مجموعة إقرار الوضع في العراق' التي ستديرها مستشارة الأمن القوميّ، كوندوليزا رايس، جزء من مسعى لممارسة مزيد من السيطرة المباشرة على الأحداث.

وبالتالي فإنّ الخبر يؤكّد أنّ كوندي رايس، لا دونالد رامسفيلد، ستكون الشخص الذي يتابع الوضع في العراق. لكنّها ستكون مسؤولة مع ذلك أمام وزارة الدفاع.

وقد قال مسؤول كبير في الإدارة، "إنّ ذلك يجعل المساءلة في البيت الأبيض".

وفي نهاية المقالة، ذكر المؤلّف:

لقد اشتكى المسؤولون في وزارة الخارجيّة بمرارة بأنّهم أُقصوا عن اتخاذ القرار في العراق، حتى بعد تصاعد الهجمات على القوّات الأميركيّة، وانقطاع الكهرباء وبقاء إنتاج النفط دون ما كان عليه قبل الحرب بكثير.

كانت إعادة التنظيم مفاجأة لي. ولم أستطع أن أعرف من الصحيفة ما الذي أوحى بها. هناك تأكيد بأنّ بعض الأشخاص يشعرون بأنّنا بطيئون في إعادة الخدمات الأساسيّة. بعثت رسالة إلكترونيّة إلى روبن جفري، ممثّل سلطة الائتلاف المؤقّتة في واشنطن، بأنّ أرقام هذا الصباح تشير إلى أنّ الطاقة الكهربائيّة المولّدة تبلغ 5,000 ميغا واط تقريباً، وأنّ إنتاج النفط وصل إلى 1,946,000 برميل في منتصف الليل وسيبلغ 2 مليون برميل في اليوم هذا الأسبوع. وأضفت بأنّنا في طريقنا لإدخال عملة جديدة خلال بضعة أيام، وأنّه أعيد افتتاح كل المدارس والعيادات، بالإضافة إلى معظم المصارف. كما أنّ من المؤكّد تقريباً أن سلطة الائتلاف المؤقّتة تضمّ من المسؤولين الصغار والمتوسّطين والكبار في السلك الخارجيّ والسفراء المتقاعدين العاملين في العراق ما يفوق ما هو موجود في أي مكان سوى وزارة الخارجيّة الأميركيّة.

"اعرف ما الذي يجري هناك".

اتصلت رايس بعد ظهر ذلك اليوم. فقد سمعت عن مخاوفي من روبن.

"لقد فهم ذلك المراسل الأمر بطريقة خاطئة يا جيري".

لم يقصد بإعادة التنظيم أن تعكس أي ضيق من سلطة الائتلاف المؤقّتة: بل إنّ نيّة التنظيم الجديد هي مساعدتنا في تعبئة الدعم من الموظّفين.

قلت، "جيّد، لكنّني ما زلت قلقاً بشأن كيفيّة قراءة ذلك في أوساط واشنطن. فبالنظر إلى طريقة صياغتها، قد يستنتج الناس أنّ العلاقات بين سلطة الائتلاف المؤقّتة والبنتاغون ضعفت، ما سيوقعني في مشكلة كبيرة مع العسكريّين".

قالت، "الأمر ليس كذلك. إنّنا نريد مساعدة سلطة الائتلاف المؤقّتة في تسريع عملها".

قلت، "إنّ أخبار صحيفة 'تايمز' غير الدقيقة تميل إلى البقاء في الذاكرة. يذكرون شيئاً خاطئاً، فيدخل في الأذهان، ولا يمكنك أن تصلح الأمر البتّة".

"أخبرني عن ذلك يا جيري".

بحثنا شلل مجلس الحكم بشأن العمليّة الدستوريّة.

سألت رايس، "ماذا ستفعل إذا واصل مجلس الحكم إصراره على انتخاب المؤتمر الدستوريّ؟ لا أعتقد بأنّ الوضع السياسيّ في واشنطن يؤيّد سنة أخرى من الوضع الحاليّ. هل يمكننا أن نشكّل نوعاً من الحكومة المؤقّتة"؟

توقّفت قليلاً للتأمّل بأنّ كل عضو في فريق الرئيس للسياسة الخارجيّة ـ باول ورامسفيلد ورايس ـ يدفع بهذه الفكرة نحوي في الأسابيع الثلاثة الماضية. ويبدو أنّني أصبحت وحيداً تماماً هنا.

"إنّنا نعمل على حل هذه المشكلة يا كوندي. لكن من المهمّ أن نبدأ عمليّة سياسيّة متماسكة، حتى إذا استغرق إتمامها عاما".

"علينا أن ندفع مجلس الحكم إلى العمل".

ذكّرتها أنّه نظراً لحلول شهر رمضان، فإنّ مجلس الحكم سيتمكّن من التوصّل

إلى مؤتمر دستوريّ منتقى محلياً في اوائل سنة 2004 في أحسن الأحوال.

"ما الذي توصي به"؟

قلت، "الأمن هو مشكلتنا الأولى. بعضه يرجع إلى المئة ألف مجرم الذين أطلقهم صدام. فهؤلاء الأشخاص لا يكترثون للحكومة سواء أكانت مؤقّتة أم لا. والبعثيّون، الذين يهدفون إلى شقّ طريقهم بالقوّة للعودة إلى السلطة، يدفعون لهم لزرع المتفجّرات. ولا يهتمّ هؤلاء أو الإرهابيّون المحترفون أو الجهاديّون لأمر الحكومة الذاتيّة العراقيّة. لذا فإنّ الاقتراح بأنّ الإسراع نحو حكومة مؤقّتة سيصلح مشكلتنا الأمنيّة خاطئ. وإذا خفّضنا قوّاتنا العسكريّة قبل الأوان، فإنّنا سنشجّع هؤلاء الأشخاص على المزيد من العنف، لا الإقلال منه".

قالت رايس، "لقد صرت لا أدريّة بشأن هذه القضيّة. وأنا أقرّ بأنّك الشخص الموجود على مسرح الأحداث".

جعلتني هذه الملاحظة الأخيرة أشعر بأنّني أقل وحدة بعض الشيء. لكن كما أشرت في رسالتي الليليّة إلى فرانسي، "إذا لم تستطع أميركا أن تتحمّل الحرارة بعد أقلّ من ستّة أشهر، فإنّنا سنواجه قرناً مشوّشاً جداً".

كان من الواضح أنّنا نتّجه نحو نقطة الأزمة بشأن عدم فعّالية مجلس الحكم. فبعد بضعة أيام التقيت بسكوت كاربنتر وطوم كراجسكي، وهو مسؤول آخر في السلك الخارجيّ، نائب سكوت في إدارة الحكم.

"اصدقاني القول، هل لمجلس الحكم مستقبل"؟

كنت أريد حكمهما هل يستطيع الأربعة وعشرون عضواً، الذين لا يزالون منقسمين طائفيّاً وإثنيّاً، التعاون مدّة طويلة تكفي لتنظيم مؤتمر دستوريّ تمثيليّ.

قال طوم، "لم يبدّلوا أفكارهم كثيراً في الأشهر الثلاثة".

"أو عاداتهم في العمل"، أضاف سكوت. "إنّهم يريدون مزيداً من السلطة، لكنّهم لا يعرفون كيف يستخدمونها".

قلت لهما، "من الواضح بالنسبة إليّ أنّ الجماعة في واشنطن قد نفد صبرها. وهناك الكثير من الضغوط لتسليم السيادة بأسرع ما يمكن. وأنا واثق من أنّ ذلك غلط.

لذا علينا أن نبدأ العمليّة الدستوريّة بطريقة أو بأخرى، والالتفاف على فتوى السيستاني. إما أن نجعل مجلس الحكم فعّالاً وإما أن يرحل".

قال سكوت، "عندما يلتئم المؤتمر الدستوريّ، يمكننا أن نأخذ بعض أعضاء مجلس الحكم وندخلهم الوزارة، ونسمّي الهيئة الناتجة 'الحكومة المؤقّتة'. في هذه الأثناء نضع ما تبقّى من أعضاء المجلس في المؤتمر الدستوريّ للمساعدة في كتابة الدستور، ونقوم بذلك لتوسيع مكان السنّة على الطاولة".

كان سكوت يتعامل مع موضوع أساسيّ. فنحن نسعى منذ أشهر للتوصّل إلى طريقة لحمل السنّة على الانخراط أكثر في العمليّة السياسيّة. وبعد أن أصبح لدينا الآن مسؤولون من سلطة الائتلاف المؤقّتة في عواصم المحافظات في المنطقة السنيّة، بدأ موظّفونا يوسّعون اتصالاتهم بالقادة السنّة. لكن كما وجدنا من قبل (وكما وجد السياسيّون في الأمم المتحدة والسياسيّون العراقيّون لاحقاً)، من الصعب تحديد قادة سنّة مسؤولين. فقد ضمّهم صدّام إلى الحزب أو قتل معظمهم.

قلت إنّ فكرة سكوت للحكومة المؤقّتة يمكن أن تنجح. "لكن كيف يمكننا عقد المؤتمر الدستوري"؟

سأل سكوت، "ماذا بشأن انتقاء الخيار الثاني للجنة التحضيريّة، نوع من عمليّة 'الانتخابات المحليّة'"؟

ذكّرتهم بأنّني "نقلت الفكرة إلى الحكيم قبل بضعة أيام وكان لا يزال متمسّكاً بالانتخابات العامّة. لكن قد يكون هناك شيء يمكننا عمله هنا. ارجعا إليّ في الغد بأفكار جديدة".

جلست إلى الطاولة الرخاميّة الواسعة أفكّر بضع دقائق. لقد كانت فكرتهم منطقيّة. لكنّ التطوّرات في العراق ليست منطقيّة دائماً للأسف. لا شكّ في أنّ آية الله السيستاني يفكّر على مستوى عقلانيّ مختلف عن مستوى الغربيّين. فالسيستاني يرى، من مقرّه البسيط في النجف، العراق والعالم الأوسع من خلال المنظور الدينيّ الإسلاميّ الشيعيّ، فضلاً عن منظور السياسة المتشدّدة. فقد أصدر آلاف الفتاوى في مجموعة مدهشة من القضايا، بل حتى كيف يشرب المؤمن الماء ومتى. وعلى الرغم من الصورة المنعزلة لآية الله العظمى، فإنّه مصمّم على التأثير على العمليّة السياسيّة، وإن بشكل غير

مباشر. وأنا أشكّ في أنّه سيتراجع عن فتواه بوجوب انتخاب الموفدين إلى المؤتمر الدستوري لأنّ ذلك يضمن الغالبيّة الشيعيّة في المؤتمر.

ربما تستطيع مجموعة فريق إدارة الحكم التوصّل إلى آليّة تمكّن مجلس الحكم من عقد مؤتمر دستوريّ تمثيليّ، بغالبيّة شيعيّة، تتجاوز الانتخابات الوطنيّة الطويلة التي يطالب بها السيستاني. وإذا لم يتوصّلوا إلى ذلك، فستعلق سلطة الائتلاف المؤقّتة والعراقيّون في وضع بين الاحتلال والسيادة لا يمكن الدفاع عنه.

ولا بدّ أن يلين أحد.

في وقت متأخّر من ليل 10 تشرين الأول/ أكتوبر، كنت جالساً إلى مكتبي عندما سمعت أصوات اشتباك بالأسلحة الناريّة عبر النهر.

أفاد العقيد نورفوود، "إطلاق نار كثيف في مدينة الصدر يا سيّدي".

كان صدى الصوت يتردّد في البعيد عندما دخلت منزلي الأكثر قرباً من النهر بعد ساعة. وتلقّينا مزيداً من التقارير: هاجم أكثر من 300 مسلّح دوريّة من فوج المدرّعات الثاني المسؤول عن الأمن في الحيّ الشيعيّ الفقير حيث يعيش مليونا نسمة في هذا المكان الحقير الذي فرضه صدّام عليهم. قُتل اثنان من جنودنا وأصيب العديد.

كان الهجوم من تنفيذ ميليشيا "جيش المهدي" التابع لمقتدى الصدر. فقد اجتذب تحدّي مقتدى للائتلاف، بالإضافة إلى توزيع التبرّعات القادمة عن طريق مساجد مدينة الصدر، أعضاء جدداً إلى جانبه. وقد سمّى الرعاع التابعين له باسم المهدي، الإمام الغائب الذي دخل عالم الغيبة الروحانيّ وهو صبيّ صغير وابن آخر الأئمّة الشيعة الأحياء في القرن التاسع. ويؤمن الشيعة المتديّنون بأنّ المهديّ سيعود لنشر العدل وهداية البشريّة.

في الأسبوع الماضي، بدأ مقتدى هجمات لفظيّة شديدة على الائتلاف الذي أسماه "بالمحتلّين الإرهابيّين". وقد حاولنا لجم مقتدى بطريقة غير مباشرة عبر قادة شيعة معتدلين. لكنّ الشاب المتطرّف لم يستمع إلى مناشداتهم. ولجأ إلى ارتداء كفن أبيض بدلاً من عباءة الإمام الداكنة في رمز إلى أنّه يرحّب بالاستشهاد. ومن الأنباء المقلقة أيضاً أنّ مقتدى كان يتعاون مع رجل الدين السنّيّ المتطرّف، أحمد الكبيسي،

وينقل بالحافلات المتطرّفين السنّة من المثلّث السنيّ إلى الجنوب لتضخيم ميليشاه الصغيرة.

في وقت مبكّر من صباح اليوم التالي، اجتمعت على انفراد مع سانشيز لبحث الهجوم.

قلت، "لقد كنّا ليّنين جدّاً مع مقتدى. وهكذا يكافئنا".

قال، "أوافقك الرأي تماماً يا سيّدي. سنملأ مدينة الصدر بالدوريّات اليوم ونعتقل كل من يحمل سلاحاً".

في اليوم التالي، أحضر لي بيل، رئيس محطّة الاستخبارات، تقريراً بأنّ مقتدى أعلن لتوّه عن إنشاء "حكومة" عراقيّة بديلة. فقد ساوى نفسه وتمرّده "بإمامنا وقائدنا الإمام المهديّ".

"سيؤدّي 'وزراؤه' اليمين أمامه غداً سعادة السفير".

أجبت، "تبّاً له. إذا لم نتعامل مع هذا الرجل بسرعة، فقد يفوت أوان توقيفه"

وسرعان ما جاءتني أخبار من مايك غفولر، ممثّل سلطة الائتلاف المؤقّتة في الحلّة. باستعمال اللغة الدقيقة للدبلوماسيّ المحترف، كتب مايك بأنّ بيان مقتدى يشكّل جزءاً من استراتيجيّة شاملة. لقد أقام حواجز على الطرقات في النجف وكربلاء. ويقوم أتباعه بالاستيلاء على المساجد في كربلاء من أجل الاحتفال بمولد الإمام المهديّ في نهاية هذا الأسبوع. وسيتيح ذلك لمقتدى الحصول على مبالغ كبيرة من التبرّعات الخيريّة للمليون حاجّ المتوقّع قدومهم. وهو يحاول أيضاً التسلّل إلى المنطقة المقدّسة في النجف، وهي مصدر أكبر للحصول على الأموال. وهو يخبّئ السلاح والذخيرة في المساجد المقدّسة.

حذّر تقرير مايك من أنّ فوز مقتدى في مواجهة أخرى مع الائتلاف سيعزّز كثيراً أتباعه الذين لا يزالون قلائل في أوساط الشيعة. وعندئذٍ سنواجه تمرّداً آخر، تمرّداً يثيره المتعصّبون الشيعة لا البعثيّون والجهاديّون.

وأفاد مايك بأنّ "بيان الصدر في جوهره إعلان حرب سياسيّة على الائتلاف". وحثّ، كما فعل في آب/أغسطس على أن تقوم الشرطة العراقيّة باعتقاله بتهمة القتل العالقة.

* * *

استدعيت كلاي ودوغ براند وريك سانشيز إلى اجتماع فريق الأزمة. كنّا بحاجة إلى عمليّة سياسيّة شرطيّة عسكريّة مشتركة. "لا يمكننا أن ندعه يفلت مرّة ثانية. يجب أن ندع الشرطة العراقيّة تعتقله هو والآخرين الذين وردت أسماؤهم في منكّرات الاعتقال الصادرة في آب/أغسطس.

تقضي خطّتنا بأن تدعم قوّات الائتلاف الشرطة العراقيّة للحؤول دون تسلّل مقتدى إلى مدينة الصدر، حيث سيؤدّي التخلّص منه إلى إراقة الدماء وإثارة عدم الاستقرار.

قال سانشيز، "أحتاج إلى أربع وعشرين ساعة لإصدار أوامر تنبيهيّة إلى وحداتنا. ويفضّل ثمانٍ وأربعين ساعة".

سألت، "لماذا؟ أليس لديك قوّات ردّ سريع هناك"؟

هزّ ريك رأسه. لقد عادت قوّة المارينز الأولى إلى الوطن، وحلّت محلّها قوّات أجنبيّة. "ويرفض القائد الإسباني في النجف التعاون. فهو يقول إنّ دخول المدينة في هذا النوع من المهمّات يخرق قواعد الاشتباك".

قواعد الاشتباك تشلّ حركتنا.

بعد أن غادر الآخرون، التفتّ إلى كلاي. "إنّني خائف من أن تقيّدنا وزارة الدفاع أياماً ما لم أتمكّن من الحصول على تعليمات بالعمل بسرعة من رامسفيلد". وقد أرسلت للمرّة الثانية في أسبوع إلى وزير الدفاع أطلعه على مستجدّات الأزمة، وحذّرت هذه المرّة بأنّ "وقت التحرّك ضدّ مقتدى يتحرّك ضدّ مصلحتنا". وذكّرته بأنّ اعتقال مقتدى سيكون عمليّة عراقيّة، لكن يجب أن نتوقّع حدوث مشاكل على أي حال وأن نستعدّ للتحرّك بعد العطل الشيعيّة، خلال ثلاثة أيام.

كان رامسفيلد في إجازة مستحقّة نادرة، وقد أمضيت بعد الظهر متوتراً فيما كان البنتاغون يتتبّعه.

أخيراً أُوصلت ببول وولفويتز، "إنّني أدرك خطورة الوضع"، قال مضيفاً بأنّه بصرف النظر عما نقوم به، "يجب أن يصدر الأمر عنك". وقال إنّه سيبحث على الفور الأزمة مع رامسفيلد الذي لا يزال مسافراً. "هل تحدّثت إلى أبي زيد"؟

"طلبت الاتصال به".

عندما تحدّثت إلى الجنرال أبي زيد بعد عدّة ساعات، أبلغني بأنّه تكلّم مع وولفويتز. وقد كوّن أبي زيد من نقاشه مع نائب الوزير بأنّ بول يفضّل اعتماد اللين بشأن عمليّة الائتلاف العراقيّة لاعتقال مقتدى وإخراج ميليشياه من المدن المقدّسة. فلا شكّ في أنّ المخاطر كبيرة. يمكن أن تحدث أعمال شغب لا في مدينة الصدر فحسب، وإنّما أيضاً في المدن الشيعيّة الأخرى في الجنوب حيث لا تزال الخدمات الأساسيّة تصل ببطء والبطالة مرتفعة.

انتابني قلق متزايد بأنّ بطء التحرّك للردّ بفعّاليّة سيشلّ ثانية الجهاز العظيم الكليل للحكومة الأميركيّة.

وفي رسالتي الإلكترونيّة الليليّة إلى فرانسي علّقت على ذلك بالقول:

> علينا وقف مقتدى الآن أو المخاطرة بوقوع صراع أوسع بكثير في قلب المنطقة الشيعيّة حيث يواصل تقدّمه. لكن ستكون هناك بالطبع الأصوات المعهودة التي تدعو إلى التريّث، والتسوية، والتهدئة. يتذكّر المرء تعليق تشرشل على الفترة ما بين ميونيخ إلى غزو بولونيا عندما أدّت أصوات الاعتدال إلى قلب الكارثة.

كان ذلك اليوم بداية لواحدة من أشدّ الفترات إحباطاً في أثناء عملي في العراق. كنت أعتقد بأنّ فشل الائتلاف العلنيّ في التعامل بحسم مع مقتدى وميليشياه سيعطي إشارة إلى التمرّد البعثيّ الأفضل تنظيماً والجهاديّين والإرهابيّين الدوليّين بأنّه يمكن الوقوف في وجه عزيمتنا، وربما إلحاق الهزيمة بها.

فيما كانت أزمة مقتدى تتطوّر، اجتمعت مع سكوت كاربنتر وفريق إدارة الحكم. لقد توصّلوا إلى استراتيجيّة أسميناها "المقايضة الكبرى" للتعامل مع مشكلتين متصلتين: عدم فعّاليّة مجلس الحكم والحاجة إلى الوصول إلى مسار سياسيّ ذي مصداقيّة.

أوضح سكوت أنّ "الفكرة تقوم على استخدام رغبة مجلس الحكم في مزيد من السلطة كأداة ضغط من أجل حملهم على إعادة تنظيم أنفسهم والدعوة إلى مؤتمر دستوريّ مبكّر. قد تكون محاولة طويلة لبلوغ الهدف، لكنّها قد تنجح".

وبموجب الخطّة، نعرض على مجلس الحكم "قائمة" بالسلطات التي نحن مستعدّون لنقلها إليهم، بما في ذلك تسميتهم "حكومة انتقالية"، شريطة أن يُصلح المجلس إجراءاته العمليّة المعرقلة، وأن يعقدوا المؤتمر الدستوريّ.

شكّك رومان مارتينيز في وجود ارتباط منطقيّ بين الخطوتين. "ما علاقة الحكومة الانتقاليّة بعقد المؤتمر الدستوريّ"؟

أوضحت قائلاً، "لا شيء. إنّها مقايضة سياسيّة مباشرة. كما لو أنّ سناتوراً من نبراسكا وعد بدعم زميل له من نيويورك في مشروع قانون لسدٍّ مقابل موافقة النيويوركيّ على دعم إنشاء طريق في نبراسكا. ثمة العديد من أعضاء مجلس الحكم - لا سيّما الشيعة - يريدون الحكومة الانتقاليّة. ونحن نريد مؤتمراً دستوريّاً معيّناً. والأمر لا يعدو كونه مقايضة جياد. لكن علينا أن نحملهم على العمل".

قال سكوت، "يجب أن يساعد قرار مجلس الأمن الدوليّ في تركيز تفكيرهم".

فنزولاً عند اقتراحنا، أضافت الحكومة الأميركيّة إلى القرار 1511، الذي أقرّ للتوّ، مطلباً بأنّ يقدّم مجلس الحكم إلى مجلس الأمن جدولاً زمنيّاً للعمليّة السياسيّة في العراق بحلول 15 كانون الأول/ديسمبر.

قال سكوت، "لذا فإنّ الضغط سيكون عليهم للتوصّل إلى برنامج في نهاية المطاف".

قلت، "إنّها صيغة جيّدة، سواء نجحت أم فشلت".

في أواسط تشرين الأول/أكتوبر، حضرت اجتماعي الأسبوعي مع مجلس الحكم، وجلست في مقعدي المعتاد إلى جانب الرئيس لشهر تشرين الأول/أكتوبر إياد علاوي. وكنّا قد اقترحنا استخدام هذا الاجتماع لمراجعة عمل مجلس الحكم في ثلاثة أشهر. لكن بدا أنّ معظم أعضاء المجلس لديهم ما هو أفضل ليقوموا به. فقد أحصيت سبعة أعضاء كاملي العضويّة حول الطاولة الخضراء، أما بقيّة المقاعد فقد شغلها بدلاء عنهم، وبعضهم مساعدون صغار لا أعرف وجوههم.

افتتح علاوي النقاش بالسؤال إذا كان لدى أي من الإخوة تعليق يرغب في الإدلاء به عن أداء مجلس الحكم حتى اليوم.

طلب سمير الصميدي الكلام. وهو شيخ سنيّ من الذين يصل نسبهم إلى النبيّ محمد، وينتمي إلى محافظة الأنبار الغربيّة المضطربة، قلب المثلّث السنيّ. وقد أحدثت العقود التي قضاها سمير في المنفى تغييراً عليه. فاسمه يستحضر قبائل الأنبار التي يصعب قيادها، لكنّ بدلاته تحمل اسم سفيل رو. كما أنّ سمير شاعر هاوٍ حليق اللحية ذو وجه بشوش وعقل متّقد ودقيق.

بدأ قائلاً، "أعتقد يا سعادة السفير أنّ هناك أخباراً سارّة وأخباراً سيّئة. فمن جهة، تمكّن المجلس من اتخاذ خطوات إيجابيّة، مثل تعيين الوزراء والحصول على درجة من الاعتراف الدوليّ. لكن من الواضح أنّ أداءنا لم يكن كما هو متوقّع. فقد كنّا بطيئين في استخدام الموظّفين الذين نحتاج إليهم. ويجب أن أشير مع الأسف إلى أنّ هناك العديد من الغياب بين أعضائنا أيضاً، بما في ذلك اليوم".

وأضاف عضو مجلس الحكم الشيوعيّ حميد مجيد مصطفى، "لم يتحقّق إلى حدّ كبير الأمل الذي علّقناه على المجلس قبل ثلاثة أشهر". وأوضح بأنّ الأمن في البلد تدهور وأنّ البطالة لا تزال تمثّل مشكلة. وختم بأنّ "بعض ذلك" يعود إلى خطأ المجلس.

وقال محمّد بحر العلوم، الإمام الشيعيّ المسنّ المشاكس، بشيء من اليأس، إنّ المشاكل الأمنيّة "بدّدت طاقة مجلس الحكم".

وبعد أن تحدّث عدد من الآخرين، سأل علاوي إذا كنت أودّ الردّ.

قلت، "يحقّ للمجلس أن يفخر ببعض منجزاته. وقد قلنا منذ أشهر إنّ الائتلاف يراهن على نجاحكم. لكن يجب عمل المزيد من تحقيق النجاح".

أوصيت بثلاثة مجالات لتحسين الأداء. أولاً، كما أشار سمير، على مجلس الحكم أن يجهّز نفسه بالموظّفين. "فلديكم مسؤوليّات خطيرة أمام الشعب العراقيّ، لكن لا يمكن أن نتوقّع في الواقع إدارة بلد يضمّ 25 مليون نسمة باثني عشر موظّفاً. وقد شجّعناكم باستمرار على استخدام مزيد من الموظّفين. أنا لدي أكثر من ثلاثة آلاف شخص يعملون ليل نهار في مساعدتي. وإذا كنتم منظّمين كما يجب، يمكن ان يصبح هؤلاء الأشخاص 'موظّفين في مكتبكم الخلفيّ'، يعدّون الاقتراحات والأوراق لكي تنظروا فيها".

وأضفت بأنّ على مجلس الحكم أن يحسّن إجراءاته وقواعده الداخليّة. إنّهم

يحاولون عمل كل شيء كلجنة تضمّ الجميع (أو كما عبّرت عن ذلك في رسائلي الإلكترونيّة "كلجنة الثقب الأسود" إذ لم يصدر أي شيء عن المجلس)

"وعليكم أن تجدّوا في العمل أكثر. فلا يمكن توقّع أن يأخذ الشعب العراقيّ أو الائتلاف أعضاء المجلس على محمل الجدّ، إذا لم تبادروا إلى العمل. الحكم يعني اتخاذ القرار". واقترحت أن يتبنّوا قواعد النصاب، ومتابعة حضور الأعضاء والإعلان عنه. فأحدث ذلك حركة عصبيّة في المقاعد وابتسامات مزمومة من الجميع.

في نهاية الاجتماع، لفتّ أنظارهم إلى قرار مجلس الأمن. فهو يدعو الائتلاف إلى نقل مزيد من الصلاحيّات إلى مجلس الحكم، لكنّه يطلب أيضاً من مجلس الحكم أن يقدّم إلى مجلس الأمن جدولاً زمنيّاً من أجل إعادة السيادة.

وشدّدت "أنّ علينا العمل معاً على هذه القضايا. إنّني متلهّف إلى تفويض مزيد من السلطات إلى المجلس، لكن يجب أن تساعدوني بتحسين تنظيمكم وإجراءاتكم".

في أثناء العودة بالسيّارة إلى القصر، سألت سكوت كاربنتر عن رأيه في الاجتماع.

قال، "إنّه مُحبط جدّاً. فهؤلاء الأشخاص لم يكلّفوا أنفسهم عناء الحضور لبحث مستقبلهم. من الصعب تصوّر كيف يمكننا تقديم 'المقايضة الكبرى'".

قلت، "أوافقك الرأي. يجب علينا حملهم على التركيز بطريقة ما. ربما يجدر بي أن أبدأ اجتماعات أسبوعيّة مع الوزراء، وأن أذكّر مجلس الحكم بأنّ هناك بعض العراقيّين الذين يجهدون في العمل من أجل بلدهم الآن".

في هذه الأثناء، كشف سيل متواصل من التقارير من مكاتب سلطة الائتلاف المؤقّتة في كربلاء والنجف والحلّة أنّ تمرّد مقتدى آخذ في الانتشار. وكربلاء هي بؤرة تركيز التحدّي الحالي ـ لا للائتلاف فحسب، وإنّما أيضاً للقيادة الشيعيّة المعتدلة بزعامة آية الله العظمى السيستاني.

كان جيش المهدي يحاول الاستيلاء على المدينة بالهجوم على مبنى المحافظة ومحطّة التلفزيون واحتلال مركز للشرطة حيث سرقوا خمس سيّارات دوريّة وأسلحة وبدلات. واستولى الشيخ المحليّ الموالي لمقتدى، ويدعى الكاظمي، على مسجد المخيّم المهمّ، وأخذ يدرّب الشبّان على السلاح ويسيّرهم في تشكيلات عسكريّة قرب العتبة

المقدّسة. وأقام مقتدى "محكمة" للإساءات ضدّ الإسلام وأعلن أنّه لا يعترف بسلطة الائتلاف المؤقّتة أو قوّات الائتلاف العسكريّة.

شعر السيستاني بجلاء أنّه مهدّد من قبل الشابّ المتطرّف. وعلمنا أنّه أرسل 200 مسلّح إلى كربلاء لمواجهة قوّات مقتدى. وأفيد عن أنّ بعض مقاتلي السيستانيّ أعضاء في ميليشيا المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق، فيلق بدر.

أبلغت كلاي، "ستكون تلك سابقة سيّئة لأنّها ستقنع المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق أنّ الائتلاف لن يوفّر الأمن، لذا لن يحلّوا ميليشياهم، كما نطالب".

احتشد مواطنو كربلاء الخائفين أمام مجمّع سلطة الائتلاف المؤقّتة وطالبوا بأن نتخذ إجراء ضدّ عصابات مقتدى. وأفيد بأنّ أحد قادتهم قال، "ما فائدة أن تسمّوا أنفسكم حكومة إذا لم تكونوا مستعدّين لاتخاذ إجراء".

إنّها مشاعري بالضبط.

كانت المدينة منطقة عمليّات الكتيبة البلغاريّة التابعة للفرقة البولونيّة. وقد وردت منها تقارير إلى مركز عمليّات الجيش المشتركة في بغداد بأن ليس هناك شيء في المدينة، وهو غير صحيح بالتأكيد.

فيما كنّا نضع خطة التحرّك، وصل الجنرال سانشيز ليعترف بأنّ القوّات العسكريّة للائتلاف في كربلاء تجهل ما يحدث. وكان محبطاً ولم يكن يعرف ماذا يجري. وكان قد توجّه بالمروحيّة إلى بابل في الصباح للاجتماع بقائد الفرقة البولونيّة، اللواء أندريه تيزكيويكز، الذي "اعترض" على الأمر الموجّه إليه بالتدخّل للفصل بين المتقاتلين المحليّين في كربلاء.

وأضاف ريك مشمئزّاً، "ثم رفض أمري بأن ينكر اعتراضاته على العمل كتابة".

ووعد بوضع كشّافين عسكريّين أميركيّين كفوئين لمراقبة الوضع في كربلاء.

قلت، "دعنا على الأقل نضرب طوقاً عسكريّاً شمال كربلاء والنجف على الطرقات القادمة من بغداد لإبقاء أتباع مقتدى بعيدين. على قوّاتك أن تفتّش كل حافلة تفتيشاً دقيقاً ـ طوال النهار".

تمكّنت القوّات العسكريّة الأميركية من إغلاق الطرقات من الشمال. لكن دارت اشتباكات

بين جيش المهديّ التابع لمقتدى وفيلق بدر التابع للالمجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في الأزقّة القديمة بكربلاء. وأفاد سانشيز من بابل بأنّه يشكّ في أن تتمكّن الشرطة العراقيّة من اعتقال مقتدى بمفردها المتحصّن في شقّته القديمة السميكة الجدران في مدينة النجف المقدّسة، محاطاً بسريّة من الحرّاس الشخصيّين المسلّحين بالأسلحة الأوتوماتيكيّة وقاذفات الآر بي جي، على مقربة شديدة من ضريح الإمام عليّ، وقرب مقرّ آية الله العظمى.

تواصلت المعارك في المدينتين عدّة أيام فيما كنّا نحاول وضع خطّة الائتلاف للتعامل مع مقتدى. وأفاد غفولر عن مقتل ما بين خمسين وستين شخصاً وجرح عدد غير معروف من الأشخاص. وأضاف بأنّ استخدام أسلحة أوتوماتيكيّة من أعيرة أكبر وقاذفات الآر بي جي يهدّد بإلحاق أضرار لا يمكن إصلاحها في أكثر المواقع قدسيّة لدى المسلمين الشيعة.

كنّا بحاجة إلى التعامل مع هذا التهديد بأكبر قدر ممكن من النظافة والحسم، لكن بطريقة تقنع كل مجموعة في العراق تأمل في الاحتفاظ بميليشيا بأنّ الائتلاف لا يمكنه التسامح مع مثل هذا التحدّي.

أرسلت ملاحظة إلى رايس أقول فيها، "إنّ الوضع مع مقتدى يتطوّر بسرعة". وأفدت بأنّه هاجم مبنى الحاكم ومحطّة التلفزيون في كربلاء وأخذ العديد من الرهائن.

في مؤتمر هاتفيّ متلفز مع مجلس الأمن القوميّ عُقد في وقت لاحق من ذلك المساء، أطلعت الرئيس على الأزمة. وسرّني أنّه نصحنا بأن نكون حازمين جداً.

حمل 16 تشرين الأول/أكتوبر مزيداً من الأخبار السيّئة. ففي الليلة السابقة، قتل مقاتلو مقتدى ثلاثة جنود أميركيّين آخرين في كربلاء. وكان مقتدى قد وجّه رسالة مصوّرة إلى الحاكم المحليّ يهدّد فيها حياته، وقدّم غفولر تقارير عن قيام رجال مقتدى بنشر الاضطراب في مدن البصرة والعمارة والديوانيّة والناصريّة الجنوبيّة. واستمرّ الموقف على حاله في مسجد كربلاء، حيث فهمنا أنّ الكاظمي يحتجز خمس عشرة رهينة.

في هذه الأثناء احتلّت قوّات مقتدى مكتب مجلس البلديّة في مدينة الصدر. وعندما رفضت الشرطة العراقيّة طردهم، طردتُ قائد الشرطة واتصلت بسانشيز وغفولر. قلت، "إذا لم تستعد الشرطة العراقيّة مبنى البلديّة يا ريك، فعلى أحد قادتك القيام بذلك. من الضروريّ أن نعيد القانون والنظام هنا".

أرسلت مايك إلى كربلاء للوقوف على الحقائق على الأرض.

كان الأمر مقلقاً جداً. لم أستطع معرفة إذا ما كان العسكريّون يتعمّدون التباطؤ في هذه القضيّة أيضاً، كما حدث في آب/أغسطس، أو أنّهم لا يمتلكون القدرة على الأوامر اللازمة لإنجاز المهمّة. ولم أحصل على تقدير جيّد للوضع في البنتاغون.

في وقت لاحق من ذلك اليوم، عاد دوغ براند من كربلاء. سمحت الشرطة المحليّة التي طوّقت المسجد لعدد "غير معروف" من ميليشيا مقتدى بالخروج عن المبنى بأسلحتهم. هذه هي النتيجة التي كنت أخشاها. وكان لا يزال هناك عدد غير معروف من الرجال المسلّحين مع رهائن داخل المسجد. والدرس المستخلص أنّ بوسعك تحدّي السلطة العراقيّة والائتلاف دون خوف. وفي مساء ذلك اليوم، كان رجال ميليشيا مقتدى المسؤولون عن مقتل جنودنا في الفوج المدرّع الذين تعرّضوا للكمين لا يزالون يحتلّون مجلس بلديّة مدينة الصدر في تحدٍّ مكشوف للشرطة العراقيّة.

في اليوم نفسه، طلب موفّق الربيعي، العضو الشيعيّ في مجلس الحكم الذي اصطحب وفداً إلى النجف لبحث أزمة مقتدى مع السيستاني، مقابلتي حاملاً رسالة عاجلة من آية الله.

قال موفّق، "سعادة السفير، تخلّفتُ عن الوفد أمس لتسليم آية الله رسالتك بشأن العمليّة السياسيّة".

كان الربيعي، وهو طبيب متعلّم في بريطانيا يحظى برعاية آية الله الشيعيّ البارز في بغداد، حسين الصدر، أحد قنوات نقل رسائلي إلى السيستاني بشأن المسؤوليّة المشتركة عن إيجاد سبيل للتقدّم السياسيّ إلى الأمام. وقد طلبتُ من الربيعي نقل رسالة إلى السيستاني بشأن مصلحتنا المشتركة في إيجاد طريقة لكي يكتب العراقيّون دستورهم بأسرع ما يمكن، مشدّداً ثانية على المشاكل التقنيّة التي ينطوي عليها إجراء انتخابات بسرعة.

وجد الربيعي أنّ "آية الله يخشى التهديد الذي يشكّله مقتدى". ووصف كيف أنّ السيستاني، بعد انتشار تمرّد مقتدى، تراجع إلى عمق مبناه ذي الممرّات الضيّقة والملتوية قرب العتبة المقدّسة في النجف. فقبل ليلتين، وصل مقتدى مع مجموعة من أتباعه دون إخطار مسبق، وطالب برؤية آية الله العظمى. رفض السيستاني وأرسل ابنه،

محمد رضا، للتحدّث إلى المجموعة. وتحوّل الاجتماع إلى مباراة في الصراخ، حيث صاح مقتدى على رجال الدين.

أبلغ السيستاني الربيعي بأنّ خياره المفضّل هو ألا يبقى مقتدى.

وافترضت بذلك أنّه يريد أن يُقتل الشاب.

وقال الربيعي إنّه حاول إشراك السيستاني في بحث العمليّة الدستوريّة. لكن آية الله كان مشغولاً جدّاً بمقتدى بحيث لوّح بيده عند السؤال قائلاً، "انتخابات؟ من يستطيع التحدّث عن انتخابات في وقت كهذا"؟

وأذهلني الربيعي بمعلومة أخرى. فقد أخبره السيستاني بأنّ الرئيس السوري بشّار الأسد بعث إليه رسالة سرّيّة تقترح أن يُصدر آية الله "فتوى تدعو إلى الجهاد ضدّ الائتلاف"، مثلما فعل القادة الشيعة في سنة 1920 ضدّ البريطانيّين.

كان ذلك عملاً يدلّ على انعدام المسؤوليّة بصورة غير عاديّة لدى الرئيس السوريّ. لدينا معلومات مخابراتيّة جيّدة تبيّن أنّ العديد من المتمرّدين والإرهابيّين يأتون إلى العراق عبر سوريا. لكنّ هذه الرسالة من الأسد تحرّض الشيعة على التمرّد. ولو نجح، لواجه الائتلاف تمرّداً دمويّاً على جبهتين، ما يوقع آلاف الضحايا، بمن فيهم الأميركيّين.

عزّز استمرار أزمة مقتدى قناعتي بأنّ علينا المحافظة على تواجد عسكريّ قويّ في العراق إلى أن يصبح لدينا ما يكفي من قوّات الأمن العراقيّة المحترفة على الأرض، وقيادة عراقيّة فعّالة في السلطة، لضمان الاستقرار.

كتبت عن إحباطاتي في رسالة إلكترونيّة إلى فرانسي في تلك الليلة:

كان يمكن تجنّب الأزمة في كربلاء لو تصرّفنا في آب/أغسطس عندما أوصيت بتشجيع الشرطة العراقيّة على اعتقال مقتدى. لقد كنت معزولاً تماماً.

إنّ ذلك إثبات مثاليّ ومحزن بأنّ إغراء تجنّب القرارات الصعبة لا يجني سوى الفرج المؤقّت. ولا يؤدّي إلا إلى زيادة الألم عندما لا يعود بالإمكان تجنّب اتخاذ القرار.

* * *

في 18 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر أخيراً مجلس الحكم والأحزاب السياسيّة العراقيّة بياناً مشتركاً عن القانون والنظام وسلّموه إلى الأئمّة في كربلاء والنجف. أعطى ذلك صفة التفويض المحليّ للعمليّات الوشيكة ضدّ مقتدى.

مضت العمليّة بشكل جيّد في مدينة الصدر. تحرّكت قوّات الفرقة المدرّعة الأولى نحو مقاتلي جيش المهدي غير النظاميّين الذين يحتلّون مبنى البلديّة في المدينة والمقدّر عددهم بمئتي رجل. حدثت مقاومة قليلة، ولم يسقط إصابات في صفوف الأميركيّين، ولم نضطر إلى استدعاء المروحيّات المسلّحة. وأوقفت قوّاتنا أكثر من أربعين مشبوهاً، احتُجز سبعة وعشرون منهم.

في كربلاء، كانت الخطّة تقضي بأن تستولي الشرطة العراقيّة على المسجد، فيما توفّر قوّات الائتلاف أمن المحيط. ومن المهمّ للشرطة أن تكون مرئيّة جدّاً، عند القيام بالاعتقالات والسيطرة على الحشود.

اعتُبرت العمليّة في كربلاء ليلة الاثنين في 20 تشرين الأول/أكتوبر ناجحة. فقد وجّهت الشرطة العراقيّة للمحتمين في المسجد إنذاراً بالاستسلام، وهو ما تجاهلوه. عندئذٍ دخلت الشرطة وأفراد من فيلق الدفاع المدنيّ العراقيّ المسجد وطلبوا من قوّاتنا أن تتبعهم من الخلف. لم تحدث مقاومة، على الرغم من وجود العديد من الاستحكامات داخل المسجد وعلى سطحه. وفي الصباح التالي، أدّى وزير الداخليّة العراقيّ نوري بدران عملاً جيّداً عندما أوضح للأمّة بأنّ العمليّة عراقيّة وأنّهم طلبوا من الائتلاف المساعدة.

وهكذا نفّذنا عمليّتين في ثلاثة أيام، لم تواجه أي منهما الكثير من المصاعب. لم تقع إصابات أميركيّة ولا ردود فعل مناوئة حتى الآن. غير أنّنا لم نعتقل أيّاً من الهدفين الرئيسيّين، مقتدى أو تابعه المخلص الكاظمي. وأوقفنا أكثر من 40,000 شخصٍ يحاولون مغادرة مدينة الصدر للتوجّه إلى كربلاء، ما أظهر أنّ لدى مقتدى القدرة (والمال ـ ربما من الإيرانيّين) على التأثير بشكل خطير على أعداد كبيرة من الأتباع المتعصّبين.

قدّم لي مستشار سلطة الائتلاف المؤقّتة لشؤون القطاع الخاصّ، طوم فولي، ما

يصرفني عن أعمال التخريب التي يقوم بها مقتدى عندما اقترح أن أصحبه إلى أحد الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها مع رجال الأعمال العراقيّين. وفي ليلة باردة في منتصف تشرين الأول/أكتوبر انتقلنا عبر دجلة إلى فندق الحمراء، وهو أحد أكثر المؤسسات رثاثة بمنطقة الفنادق في بغداد. اجتمعنا في غرفة رطبة رديئة الإضاءة مع نحو خمسة عشر رجل أعمال عراقيّ.

افتتحت الاجتماع بتكرار الرسالة التي ألقيتها في المنتدى الاقتصادي العالميّ - أنّ العراق بحاجة إلى قطاع خاصّ قويّ وحيويّ لكي ينجح. "إنّ أولى أولويّاتنا الآن هي إيجاد طريق لإيصال القروض ورأس المال إلى أيديكم، أيدي رجال الأعمال العراقيّين المسؤولين".

لكنّني قلت إنّنا وجدنا أنّ مصارف الدولة غير قادرة على منح قروض تجاريّة. "لقد كانت أدوات سياسيّة للدولة وتقدّم القروض لأهداف سياسيّة لا تجاريّة". وسيتيح قانون المصارف الذي شجّعنا مجلس الحكم على إقراره بدخول المصارف الأجنبيّة إلى العراق. وأضفت بأنّ ذلك ليس سوى جزء من مسعى أوسع لإنشاء مدوّنة لقانون تجاريّ عصريّ.

راجع طوم تحليلنا للمشاريع التي تمتلكها الدولة. "لقد بحثناها بجدّ مع وزارات الوصاية وخلصنا إلى أنّ بعضها على الأقل يمكن أن يبقى في السوق الخاصّة". لكنّه أضاف أنّ هناك مشاريع أخرى لا يمكنها المنافسة، كما أنّ هناك مشاريع لم نستطع تقييم قابليّتها للحياة.

وفي أثناء البحث الطويل الذي أعقب ذلك، كان أحد رجال الأعمال متلهّفاً لسماع المزيد عن خططنا للعملة الجديدة. قلت إنّني واثق من أنّ التبديل الذي سيبدأ بعد أيّام، سيكون ناجحاً على الرغم من التحديّات اللوجستيّة الهائلة. فسيكون علينا توزيع نحو 2,200 طن من العملة الجديدة، وهو ما يكفي لملء 27 طائرة شحن من طراز جمبو جت - واسترداد 9,000 طن من العملة القديمة، في بلد يفتقر إلى نظام مصرفيّ، وهواتف، وطرقاته رديئة، ويشهد حرباً.

وافق رجل الأعمال على ذلك قائلاً، "إنّه أمر مدهش. لكن هل ستحافظون على أسعار الصرف القديمة المتعدّدة التي اعتدنا عليها"؟

قلت له لا، لأنّ النظام كان مائلاً إلى الفساد، حيث يسمح لبعض الشركات

المحليّة بشراء العملة الأجنبيّة بواحد على ألف من سعرها الرسميّ. "لذا قرّرنا أن نعوّم الدينار العراقيّ الجديد بحريّة في مواجهة كافّة العملات". أوحى ردّ الفعل حول الطاولة بأنّ البعض لم يكن سعيداً بهذا القرار.

سأل مالك مصنع للإسمنت عن موازنة الحكومة العراقيّة. أبلغتهم أنّني وافقت لتوّي على موازنة سنة 2004، حيث ستبلغ الإيرادات 13.5 مليار دولار. "لكنّنا سنواجه عجزاً بسبب الدعم الكبير الذي يقدّمه النظام". وذكرت خططنا لإلغاء دعم الطاقة المشوّه على مراحل، وأوحت الابتسامات العصبيّة ثانية بأنّ بعضهم كان يستفيد من النظام.

عندما ابتعدت سيّارتي عن الفندق، اتفقت أنا وطوم على أنّ العديد من رجال الأعمال مثيرون للإعجاب ومستعدّون للسوق التنافسيّة. لكن كما اشتكيت مراراً أمام زملائي، "ليس هناك لودويغ إيرهارد في العراق - أو أنّنا لم نجد واحداً على الأقلّ".

حسدت أسلافي في ألمانيا المحتلّة لأنّهم وجدوا في إيرهارد، وهو موظّف مدنيّ متوسّط، رجلاً ذكيّاً تمكّن من أن يصبح مهندس التعافي الاقتصاديّ الألمانيّ بعد الحرب.

في 21 تشرين الأول/أكتوبر، زرت الدكتور إبراهيم الجعفري الذي كان خارج البلد منذ أكثر من شهر. وقد وعدني أصدقائي العراقيّون بأن ينتهي الصيف "قبل هلال رمضان ببضعة أيام"، وكانوا محقّين إذ حمل الهواء اليوم بعض رشّات المطر الباردة.

قلت له، "علينا تحسين أداء المجلس".

فقال، "مع احترامي يا سعادة السفير، إذا كان المجلس ضعيفاً فلا تلومنّ إلا نفسك، لأنّك أنت الذي عيّنته. ولا يمكننا أن نتوقّع من المجلس التصرّف بمسؤوليّة إذا لم تكن لديه سلطة".

كان الجعفري يتحدّث برقّة.

ذكّرته بالسلطات التي منحناها بالفعل. وأضفت، "إنّني مستعدّ لمنح المزيد، لكن لكي يحدث ذلك، على المجلس أن يتحمّل مسؤوليّته بعقد المجلس الدستوري بسرعة. وعليه الشروع بإعادة تنظيم شاملة لإجراءاته".

طرحت احتمال أن ينشئ مجلس الحكم نوعاً من "رئاسة حكومة" من عضوين أو ثلاثة من مجلس الحكم. ظنّ أنّ ذلك قد يكون ممكناً، لكنّه قال إنّ مثل هذه الهيئة يجب أن تكون مداورة، ربما بين مجلس الرئاسة المكوّن من تسعة أعضاء. ويمكن بعد ذلك تقسيم أعضاء مجلس الحكم الآخرين إلى لجان، تتحمّل كل منها المسؤوليّة المباشرة في الإشراف على ثلاث أو أربع وزارات.

قلت، "ربما ينجح ذلك إذا تجنّبنا المداورة الشهريّة التي لن تسمح لأعضاء المجلس بالتمرس في حقائبهم. وعليهم أن يستخدموا موظّفين وأن يكونوا مستعدّين للعمل الجادّ وتبنّي إجراءات تصويت أفضل.

راجعت تفكيرنا بشأن الدستور لا سيّما قلقنا من التأخّر الذي ينطوي عليه الانتخاب المباشر. وسألته مشيراً إلى خيار اللجنة التحضيريّة الثاني، "لمَ لا نجرّب فكرة الموفدين المنتخبين محليّاً"؟ نظراً لكون الجعفريّ شيعيّ، فإنّه بقي قلقاً بشأن آراء رجال الدين في الحوزة العلميّة في النجف. لكنّه نظر إليّ بتعبير يتسّم بالدهاء، "أقترح أن تتحدّث أنت مع آية الله العظمى والحوزة بشأن فكرتك".

أبلغته أنّني بعثت مثل هذه الرسالة إلى السيستاني عبر ثلاثة رُسُل في الأيام العشرة الماضية لطمأنة آية الله إلى أنّنا نريد أن تكون العمليّة الدستوريّة شرعيّة في نظر العراقيّين. وشدّدت "أنّنا نوافق على وجوب أن يكتب العراقيّون الدستور من أجل العراقيّين". وقلت إنّنا نشعر بأنّ المؤتمر الدستوريّ المنتخب محليّاً يلبّي الحاجة إلى الشرعيّة، لا سيّما أنّ الموفدين إلى المؤتمر سيشرعون عندئذٍ بحملة إعلاميّة عامّة واسعة وأنّ الدستور سيعرض في استفتاء عامّ على كل العراقيّين.

"دكتور جعفري، أبلغت آية الله أنّني أدرك أنّه لا يستطيع الرجوع عن فتواه بشأن الانتخابات". ملت نحو الجعفري وتحدثت على مهل للتشديد على ما أقول، "لكنّني قلت أيضاً إنّه، مثلي، لديه مسؤوليّة للعمل من أجل العراق الجديد".

أبلغت الجعفري، مثلما فعلت في مكتبه الشديد الحرّ بكربلاء في أيار/مايو، أنّ على الشيعة ألا يكرّروا الخطأ الكارثيّ الذي ارتكبوه في العشرينيّات، وهو ما أبعدهم عن السلطة ثمانين عاماً.

قال الجعفري إنّ رسالتي إلى السيستاني أعجبته. وأخيراً قال، "أريد أن أقدّم المساعدة".

قلت، "دكتور جعفري، أعتقد أنّ أكبر مساعدة يمكن أن تقدّمها أنت والقادة الشيعة الآخرون هي إيجاد حلّ لقضيّة الانتخابات وشرح ذلك الحل للحوزة".

سأل الجعفري عن الحالة الحاليّة لمقتدى.

قلت، "اقترب الوقت لكي تتخذ الشرطة العراقيّة الإجراء المناسب".

سأل، "لماذا لم تتصرّفوا قبل ذلك؟ لو تعاملتم معه فيما كان لا يزال في الزاوية... إنّه الآن على الطاولة والأمر أصعب بكثير".

"آمل أن يدعم أعضاء المجلس مثلك الشرطة العراقيّة والائتلاف علناً عندما نتخذ الإجراء لإعادة فرض القانون والنظام".

كرّر، "إنّني أريد المساعدة".

قدم فريق إدارة الحكم إلى مكتبي لمراجعة الموقف.

علّقت ميغهان أوسوليفان قائلة، "إنّني أشعر ببعض علامات الأمل الضعيف في أوساط الشيعة. ربما يدركون أخيراً أنّ عليهم التطوّر".

قلت متأمّلاً، "ربما... لكن انظروا إلى الأعضاء التسعة في مجلس الرئاسة بالله عليكم. عندما طلبت اللقاء بهم أمس لبحث المسار الذي نتبعه، لم يحضر نصفهم. الباجه جي خارج العراق منذ آب/أغسطس. والجلبي في الخارج منذ شهر ثانية. ولم يأت الطالباني والبرزاني إلى بغداد منذ أسابيع. كيف يمكننا إقناع أحد في أخذ هذه المجموعة على محمل الجدّ"؟

كنت على وشك المغادرة من أجل مؤتمر المانحين الدوليّين الذي دعت إليه الأمم المتحدة في مدريد لتشجيع بلدان الأمم المتحدة على المساهمة في إعادة إعمار العراق. ثم سيكون هناك دون شكّ اجتماع "مشاورات" صعب في واشنطن. وآمل في أن أحمل معي إطاراً سياسيّاً أفضل.

كان مؤتمر مدريد حفلاً صاخباً آخر لا يتمّ فيه الكثير من العمل لأنّ وزراء الخارجيّة والماليّة للبلدان يحدّدون مساهماتهم مسبقاً.

ألقيت كلمتي، وتغدّيت مع بعض الأصدقاء الإسبان القدامى في جناحي لتجنّب الأمن المشدّد في كل أنحاء الفندق الأخرى، والتقيت مع اثنين من الزملاء المهمّين.

كان كولن باول الأكثر أهميّة. وقد اجتمعنا بمفردنا نحو ساعة.

بدأ الحوار بسؤالي عن وضع استقدام المزيد من القوّات الأجنبيّة إلى الائتلاف.

قلت، "أشكّ في أن نتمكّن من إدخال القوّات التركيّة إلى العراق". وذكّرته بأنّ المشكلة ليست في المعارضة الكرديّة لأعدائهم التقليديّين، الأتراك، فحسب. بل إنّ موقف السيستاني أيضاً وحّد معظم الشيعة ضدّهم.

قال باول، "يواصل أبي زيد الضغط لإشراكهم".

أجبت، "ليس تماماً. فمقولة أبي زيد تقوم على أنّ بوسعه استخدامهم من وجهة النظر العسكريّة الصرف. لكنّه يدرك، وأعرف بأنّ سانشيز يدرك أيضاً، أنّنا إذا تمكّنا من إدخال الأتراك، فإنّ ذلك سيجعل الوضع الأمني أكثر سوءاً. فسيبتعد الأكراد ويخضع الشيعة لضغوط كبيرة من أجل المقاومة".

استوعب باول القوى المحرّكة.

قلت، "لذا بدلاً من كسر معولنا في معركة لا يمكننا ربحها، فإنّني أشجّع مجلس الحكم على بدء حوار واسع مع الأتراك، بما في ذلك طرق مشاركة الأتراك في الاقتصاد العراقيّ، وهو ما يريدون حقّاً. وبعد بدء ذلك الحوار، أقترح على المجلس دعوة بلدان أخرى إلى المشاركة... ربما باكستان، وبنغلادش، والمغرب".

وافق كولن على هذا النهج. وقال إنّ الأتراك بدؤوا بالتراجع قليلاً على أي حال.

"بصراحة يا كولن، إنّني أشعر بتصاعد التوتّر في البنتاغون، بتغذية من الجيش، بشأن استبدال القوّات القادم".

قال باول إنّ المشكلة هي أنّ الرئيس قد يكون عليه تعبئة مزيد من الحرس الوطنيّ، بما في ذلك في ولايات أساسيّة في سنة الانتخابات.

قلت، "إنّني أدرك أنّنا ندخل في سنة الحملة الانتخابيّة. لكن مهمّتي هي تقديم أفضل ما أستطيع من النصح إلى الرئيس بشأن ما هو صحيح في العراق. علينا أن نتوخّى الحرص في عدم تضليله بالاعتقاد بأنّ العراقيّين أصبحوا جاهزين فجأة للعناية بأمنهم".

قلت إنّ العسكريّين يخادعون فيما يتعلّق بأعداد الشرطة. وكانوا يحاولون إشراك الجيش العراقيّ الجديد في الأمن الداخليّ. "لدي 'ثلاثة خطوط حمر'. علينا أن نخلّف وراءنا قوّة شرطة محترفة غير فاسدة، ترعى حقوق الإنسان؛ وعلينا ألا ندع الجيش يتدخّل في الشؤون الداخليّة، أو أي ميليشيا؛ وعلينا نقل السيادة إلى حكومة منتخبة على أساس الدستور".

"مهمّة صعبة يا جيري".

أجبت، "إنّنا نخاطر إذا تساهلنا في هذه القضايا. فقد يتدرّك الوضع في العراق خلال خمس إلى ثماني سنوات إلى الفوضى أو الحرب الأهليّة أو الطغيان - أو الثلاثة معاً". وذكرت أنّ تاريخ العراق مليء بالأخطاء في كل من هذه القضايا. علينا بناء قصّة نجاح، تبقى جيّدة بعد خمسين عاماً، على غرار الوضع في ألمانيا واليابان. "يستطيع الرئيس دائماً أن يقرّر عدم دعم هذا النهج. لكن هذا هو النهج الذي أراه".

استمع باول بدون انفعال. وكان ردّ فعله الوحيد، "عليك أن تنقل الوضع إلى الرئيس كما هو عليه، لكن...".

ثم سأل عما أنوي أن أفعله مع مجلس الحكم. وذكّرني أنّه في زيارته في أيلول/ سبتمبر توصّل إلى انطباع بأنّهم "غير مستعدّين للفترة الأهمّ".

أجبت قائلاً، "لقد عبّرتَ عن ذلك بشكل صحيح"، وعرضت مفهوم "المقايضة الكبرى".

كان متشائماً من قدرة مجلس الحكم على العمل. "لديك الخطة ب في كمّك".

قلت إنّنا تفحّصنا مختلف الأفكار الأخرى، ومنها إيجاد طريقة لإعطاء الوزراء مزيداً من الاهتمام. "لقد صدمتُ بعض أعضاء مجلس الحكم بالقول إنّني أفكّر في عقد اجتماعات 'وزاريّة' أسبوعيّة. ربما يدفعهم ذلك إلى التحرّك".

في صباح يوم الاثنين 27 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت أنا ووزير الدفاع رامسفيلد والجنرال ديك مايرز، والجنرال أبي زيد في البيت الأبيض مع الرئيس وكوندي رايس وأندي كارد.

افتتح الرئيس الحديث بسؤالي عن آخر المستجدّات في الوضع السياسيّ. قدّمت تفصيلاً للمشكلات التي نواجهها مع مجلس الحكم، لكنّني لاحظت بأنّ مؤتمر مدريد

كان ناجحاً. وقلت له، "إنّ معظم العراقيّين يدعمون رؤيتك لعراق ديمقراطيّ مسالم".

أقرّ أبي زيد بأنّ الهجمات الأخيرة على قوّاتنا أظهرت "الأساليب المعقّدة الجديدة" للمتمرّدين. واتفقت أنا وهو أنّ علينا إيجاد طرق لإشراك السنّة في العمليّة السياسيّة. لكنّني لاحظت أنّ المشكلة هي افتقارهم إلى المنظّمات السياسيّة أو القادة المعترف بهم على نطاق واسع لأنّ صدّام قتلهم أو ضمّهم إلى الحزب. وقدّمت تفاصيل تشكيل حكومة عراقيّة.

بحثنا طُرُق تقوية قوات الأمن العراقيّة. وأوصى أبي زيد بإعادة بعض الضباط المؤهلين من جيش صدام.

قلت، "ينطوي ذلك على مخاطر. علينا التقدّم بعناية شديدة بحيث لا نترك الانطباع بأنّنا نعيد تشكيل النظام القديم".

قال الرئيس بحزم، "ثمة أمر واضح. استمرار مسارنا في العراق. وألا نظهر أي ضعف في أعقاب الهجمات الأخيرة. ولن نفقد عزيمتنا الآن".

بعد ذلك بساعات، غرقت في اجتماع ثالث وطويل في البنتاغون عن السياسة المتبعة في العراق مع كبار ضبّاط رامسفيلد العسكريّين وموظّفيه المدنيّين. وكان الموضوع ثانية "خيار وولفويتز ـ فيث" الذي بحثته أنا وبول في البنتاغون في 22 أيلول/سبتمبر. وكان اقتراحهم أن يعيّن مجلس الحكم "مجلساً تشريعيّاً مؤقّتاً" وأن نسلّم السيادة إلى العراقيّين بحلول 9 نيسان/أبريل 2004، الذكرى الأولى لسقوط بغداد.

فكّرت في تنبيه كلاي قبل ذهابي إلى واشنطن للكفاح من أجل المخصّصات الإضافيّة. إنّه الفيلم القديم نفسه وليس له نهاية سعيدة.

سألني رامسفيلد، "ما هو رأيك يا جيري".

بدأت بالقول، "سيّدي الوزير، لا أعتقد أنّ نقل السيادة إلى هيئة عراقيّة غير منتخبة وبدون دستور عملاً مسؤولاً. لن تكون هناك الزواجر والضوابط في الكيان الذي سلّمنا السلطة إليه. وسنخاطر في وقوع العراق بالفوضى أو الحرب الأهليّة، بدون وجود دستور لصياغة البنية السياسيّة للعراق وضمان حقوق الأفراد والأقليّات. ولا يمكنني أن أؤيّد مثل هذه النتيجة".

عبّرت عن تشاؤمي بأن تتحلّى هيئة يعيّنها مجلس الحكم بشرعيّة أكبر من شرعيّة المجلس نفسه. "ثم إنّني لا أعرف ما هي السلطات التي سيتمتّع بها المجلس التشريعيّ". لم يكن لدى أحد جواب عن هذا السؤال.

لذا قال رامسفيلد، "ستكون ما تقوله أنت".

فقلت، "لكن بما أنّني أعتبرها فكرة رديئة، فليس لديّ أي إجابة عن ذلك أيضاً".

فقال رامسفيلد برشاقة، "هذه هي مهمّتك".

في أثناء الاجتماع مع مديري مجلس الأمن القومي في الصباح التالي في البيت الأبيض، راجعنا ثانية النهجين السياسيّين البديلين.

كان خيار سلطة الائتلاف المؤقّتة الالتزام بخطة نقل السيادة إلى حكومة عراقيّة منتخبة على أساس الدستور. واقترحنا جدولاً زمنيّاً متسارعاً يسمح بحدوث ذلك في نهاية سنة 2004. وكان البنتاغون يدعو إلى نقل السلطة إلى حكومة عراقيّة ما في أقرب وقت ممكن، ويرى بأنّ ذلك سيمحو وصمة "المحتلّ" عن قوّات الائتلاف.

قلت أنا وأبي زيد أنّه لن يُخدع أي عراقيّ، سواء أكان متمرّداً أم لا، بمثل هذه الدلالات. فسيكون لدينا الكثير من القوّات في البلد، وهو ما سينظر إليه معظم العراقيّين على أنّه جيش "محتلّ"، بصرف النظر عما تدعوه.

عرض أبي زيد الخطط العسكريّة لتسريع تجنيد القوّات الأمنيّة العراقيّة، ما حفز نائب الرئيس تشيني على التساؤل كيف يمكن أن يخفّض هذا التسريع الهجمات عن رجالنا والعراقيّين. لم يكن هناك إجابة جيّدة عن هذا السؤال لأنّه وضع إصبعه على الافتراض المركزيّ.

حصلت على انطباع في أثناء الاجتماع بأنّ الوزير رامسفيلد يعتبر أنّني الغريب الذي يسبح عكس التيّار. وأحسب أنّني كذلك.

أمسك أندي كارد بذراعي فيما كنّا نغادر غرفة الأوضاع. "ألديك بعض الوقت يا جيري؟ أودّ التحدّث إليك". صعدنا الدرج إلى مكتب كبير موظّفي البيت الأبيض. وأغلق كارد الباب خلفنا.

قال، "أريد أن أقدّم لك المساعدة بأي طريقة ممكنة. لكن يجب أن تكون صريحاً مع الرئيس بشأن آرائك. لديّ انطباع بأنّ الجماعة في واشنطن 'يتربّصون بك'".

عرفت ما يقصده.: عندما تفشل سياسة ما، من السهل على الموظّفين الكبار البحث عن كبوش فداء.

فكّرت في أنّنا لن نفشل.

"لا تقلق. سأكون صريحاً جدّاً مع الرئيس، كما كنت دائماً". وأوضحت بأنّني أشعر بأنّ العسكريّين قلقين جدّاً بشأن استبدال القوّات وأنّ ذلك يدعو إلى الكثير من التفكير. "بصراحة، إنّ فكرة نقل السيادة مبكّراً ستجعل رؤية الرئيس للعراق صعبة جدّاً، هذا إن لم تكن مستحيلة التحقيق".

اعترفت بأنّ الخيار يتيح للرئيس بعض المجال لسنة 2004، مع أنّني أضفت بأنّ وجهة نظري، ووجهة نظره على ما آمل، تتجاوز ذلك كثيراً. "علينا القيام بما هو صحيح للعراق لمدّة خمس أو عشر أو عشرين سنة إلى الأمام. كما اعترفت بأنّ من الممكن أن يجعل القيام بالعمل الصحيح حياة الرئيس أكثر صعوبة في العام القادم. بل إنّه قد يكلّفه الانتخابات. لكن بصراحة، أعتقد أنّ وجهة النظر المناسبة الوحيدة هي القيام بالعمل الصحيح من أجل التاريخ".

قال كارد إنّه موافق، وتساءل إذا كان يجب أن أعقد اجتماعاً خاصّاً مع الرئيس. أجبت بأنّ ذلك قد يكون محرجاً لأن رئيسي رامسفيلد لا يوافقني الرأي.

اقترح كارد بأنّ الاتصال الهاتفيّ قد يكون أفضل.

قبل أن أغادر مكتب أندي، أبلغته بأنّني أودّ أن أنهي عملي في العراق في أيار/ مايو بعد قضاء سنة في البلد. "ستكون أطول سنة في حياتي".

توقّفت بعد ذلك في مكتب رايس، بناء على طلبها.

قالت، "جيري، إنني أشاركك القلق بشأن عصبيّة العسكريّين. لكنّنا نودّ التقدّم على الجبهة السياسيّة أيضاً". وأبلغتني بأنّها لم تحسم رأيها بين الخيارين، وستوصي ألا يختار الرئيس أحدهما في الغد.

أعربت عن احتجاجي، "إنّني بحاجة إلى توجيه".

اتفقنا على أن تعمل مجموعة مجلس الأمن القوميّ لإقرار الوضع في العراق مع إدارة الحكم في سلطة الائتلاف المؤقّتة لنرى إذا كان بوسعنا استنباط شيء بين الخيارين.

تراس الرئيس اجتماع مجلس الأمن القوميّ باكمله في اليوم التالي.

قدّم أبي زيد أولاً تقريراً موجزاً عن الوضع العسكريّ وخططنا لتسريع تدريب قوّات الأمن العراقيّة. شدّد على أهميّة حمل السُّنّة على المشاركة أكثر، وقال إنّه يعتقد بأنّ لدينا فرصة تمتدّ ثلاثة أشهر للقيام بذلك. توقّف الرئيس عند هذه النقطة متسائلاً إذا كان للسُّنّة رؤية مختلفة عن العراقيّين الآخرين. "ألا يهمّهم أن يعيشوا بسلام مع الآخرين"؟ ما الذي سيفعلونه بالضبط بعد ثلاثة أشهر؟ هل لدى السنّة رؤية مختلفة عن العراق الآن؟ ردّ أبي زيد ورامسفيلد بأنّهما يعتقدان بأنّ هناك مخاطر في ذلك الوقت من أن ينحرف مركز الثقل في الطائفة السنيّة بعيداً عنّا.

ونزولاً عند طلب رامسفيلد، أجملت الخيارين المطروحين للتقدّم - خيار البنتاغون وخياري. أشار باول بأنّ المشكلة الحقيقيّة في العراق هي الأمن، لذا مع أنّ من المفيد إحراز تقدّم على الجبهة السياسيّة، فإنّه لن يكون لكل ما نفعله هناك أهميّة إذا لم نحلّ المشكلات الأمنيّة.

استمع الرئيس بعناية إلى الخيارين السياسيّ والعسكري المطروحين أمامنا عن العراق. ولم يُلزم نفسه بشيء. غير أنّه اختتم الاجتماع ببيان يتسم بالعزيمة: "سننجح في العراق على الرغم من الأوقات الصعبة التي نمرّ بها. ويجب ألا يشكّ أحد بذلك. وسنقوم بما هو صحيح بصرف النظر عما تقوله الصحف أو الخصوم السياسيّون عن ذلك. فالنجاح في العراق سيغيّر العالم. ويجب ألا يشكّ الشعب الأميركيّ بأنّنا واثقون من النتيجة. قد لا ننجح وقت الانتخابات. فلا بأس".

كان ذلك هو التوجيه الذي أحتاج إليه.

في طريق الخروج من غرفة الأوضاع جنبني جانباً وسأل إذا كان يمكن أن نجتمع معاً. ما هو جدولك؟

إنّني رهن إشارتك.

تفحّص جدول مواعيده في جيبه وسأل إذا كان يمكن أن نجتمع في الواحدة بعد الظهر. قلت بالطبع.

قال، "لمَ لا تأتي ظهراً ويمكننا التمرّن معاً".

لم يكن لديّ الملابس المناسبة.

قال، "سنزوّدك باللازم. تعال إلى المكتب البيضاويّ عند الظهر".

بدلاً من تناول السلطة معاً كما فعلنا في أيار/مايو، تمرّنت أنا والرئيس في الجمنازيوم الخاصّ به في الطبقة الثالثة، وكنت أرتدي شورتاً وحذاء ركض مستعارين من خزانته.

كنت أعلم أنّ الرئيس دشّن نادي "كروفورد 100 دغري"، عندما كان لا يزال يركض بانتظام، وكان يعطي قميص ركض لكل من يركض معه عندما تزيد درجة على 37 درجة الحرارة مئويّة (مئة درجة فرنهايت). وقد صنع بريان ماكيرماك، مساعدي الخاصّ الخلّاق، قميصين، أعطيت أحدهما إلى الرئيس. وقد كُتِبَ عليه "نادي بغداد 120 دغري".

قرّر الرئيس اليوم استخدام مكنة الإليبتكال، لذا أخذت مكنة الجري. وتشاركنا االشكوك من ركبنا ـ فهو كان يشكو أيضاً من تمزّق في الرباط الهلاليّ. ولم يعد أي منّا يستطيع الجري. وبما أنّنا لم نكن نتمرّن بقسوة، فقد كان بوسعنا التحدّث في أثناء التمرّن وقد بحثنا كل الموضوعات. وبعد نحو خمس وأربعين دقيقة، توجهنا إلى الطبقة الثانية لنبترد.

كان أندي كارد قد أبلغ الرئيس بشأن أملي في مغادرة العراق في موعد أقصاه أيار/مايو. وقد احترم ذلك وكان قلقاً بشأن وضع خطّة لخلافتي.

"أي نوع من الأشخاص يجب أن يخلفك يا جيري"؟

"لم أفكّر في ذلك. كنت مشغولاً جدّاً على ما أعتقد".

قال، "لا ضرورة لأن يكون مثلك. هل يمكن أن يكون رجل أعمال"؟

أجبت، "لا أعتقد ذلك. ثمة حاجة إلى شخص لديه مهارات سياسيّة كبيرة ويفضّل أن يكون لديه خبرة في المنطقة، وإن كان ذلك ليس ضروريّاً. ربما عليك البحث عن شخص من وزارة الخارجيّة".

تجهّم وجه بوش.

"لا تنسَ انّني كنت موظّفاً في الخارجيّة. يجب أن تنظر إلى المتقاعدين".

تحدّث عن فريقه للسياسة الخارجيّة، وقال، "تنيت مشغول جدّاً، لكنّني سأتمسّك به. إنّني أحبّه. في الواقع سأحافظ على فريق السياسة الخارجيّة الذي لديّ الآن طوال ولايتي الأولى".

عندما ابتردنا في المكتبة العلويّة وتناولنا السندويشات، سألني الرئيس عن علاقتي برامسفيلد. "كيف تجد العمل معه. هل يدقّق في التفاصيل حقّاً"؟

قلت، "إنّني معجب بدون، سيّدي الرئيس. إنّني أعرفه منذ ثلاثين عاماً وأحترمه وأعتبره ذكيّاً جدّاً. لكنّه يهتمّ جدّاً بدقائق الأمور".

بدا ذلك مفاجأة للرئيس.

قلت، "إنّ دون يُرهب مرؤوسيه المدنيّين، لذا نادراً ما أحصل على قرارات من أحد سواه. ولا بأس في ذلك، لكنّه ليس مثاليّاً".

فيما كان بوش يفكّر في ذلك، انتهزت الفرصة ثانية لتنبيهه إلى لعبة الأرقام.

"ثمة ميل في وزارة الدفاع إلى مساواة الشرطيّ العراقيّ بالجنديّ الأميركيّ والافتراض بأنّ ما يهم هو الرقم الإجماليّ للأفراد - الائتلاف والعراقيّين - الضالعين في الأمن في أي لحظة. وهذا أمر مضلّل تماماً".

وقلت إنّه على الرغم من أنّ وزير الدفاع أصرّ على أنّ تخفيضات القوّات المعتزمة يجب أن تكون "محكومة بالظروف"، فإنّ ذلك لم يكن صحيحاً تماماً. إذ يبدو أنّ خفض القوّات مدفوع بقلق الجيش بشأن استبدال القوّات في الربيع. وقلت إنّني صدمت بتقييم أبي زيد في اجتماع مجلس الأمن القوميّ بأنّ علينا "إلحاق الهزيمة بالتمرّد خلال ثلاثة أشهر"، وهو ما يتطابق مع موعد استبدال القوّات. "إنّني أوصي بأن تتفحّص بدقّة الوضع الأمنيّ الفعليّ على الأرض عندما يحين موعد التقرير بشأن استبدال القوّات، قبل ان تقرّر سيّدي الرئيس".

وقلت إنّني أتّفق مع تعليق باول بأنّ علينا إصلاح الوضع الأمنيّ، وإلا لن تنجح أي من المجالات الأخرى - إدارة الحكم وإعادة الإعمار. فنحن لا نقوم بالعثور على العدد الكافي من الأشرار وقتلهم.

"هل استخباراتنا جيّدة بما فيه الكفاية"؟

"لا، يا سيّدي. لدينا الكثير من الأشخاص الذين يبحثون عن أسلحة الدمار الشامل، وليس لدينا ما يكفي للبحث عن الإرهابيّين. وإنّني أدفع باتجاه إعادة التوازن، وكذلك أبي زيد، وقد بدأ تنفيذ هذا الأمر في النهاية".

"ماذا لديك أيضاً لتخبرني"؟

"بصراحة، إنّني قلق من أنّ الدفع المحموم من قبل البنتاغون بشأن الموضوع السياسيّ يعني جعلي كبش محرقة".

بدا مندهشاً، "ماذا تعني بذلك"؟

"سيكون موقف وزارة الدفاع في الواقع أنّهم أوصوا بإنهاء 'الاحتلال' بسرعة، لكنّني قاومت ذلك، لذا فإنّ كل المشاكل بعد ذلك تقع على عاتقي"

قال الرئيس عندما نهضنا عن مائدة الغداء، "لا تقلق بشأن ذلك، سأغطيك هنا. كما أنّنا لن نفشل في العراق".

بعد أن استحممنا وارتدينا ثيابنا، قال الرئيس، "تعال معي إلى أسفل لنفاجئ السيّدات". لم يكن لديّ أدنى فكرة عما يتحدّث عنه، لكن وجدنا في غرفة الطعام الصغيرة، حيث تناولنا العشاء أنا وفرانسي قبل شهر، السيدة بوش تتغدّى مع امرأتين أخريين. قدّمني الرئيس، وأشار إلى أنّ كل منا يرتدي ربطة عنق حمراء.

وبعد تبادل بعض المجاملات مع ضيفتي السيّدة بوش، نظر إلى ساعته قائلاً، "علينا الذهاب. لدى جيري بلد يديره، وأنا كذلك".

الفصل الثامن

خريطة الطريق إلى الديمقراطيّة

☐ **بغداد**

تشرين الثاني/نوفمبر 2003

عند عودتي من واشنطن، صباح يوم الجمعة 31 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت مع كلاي وفريق إدارة الحكم الذي كان يوسّع جهودنا للاتصال بالسُّنّة. وقد توصّل الفريق إلى عدّة أفكار جيّدة، بما فيها تقديم مزيد من الأموال عبر مشايخ القبائل السنّة إلى مشروعات الأعمال العامّة، مثلما فعلنا في تجديد قنوات الريّ في الجنوب الشيعيّ. وقد حدّدوا عدداً من القادة السنّة المحتملين الذين ربما كانوا في مقاعد المتفرّجين بانتظار معرفة إذا كان الائتلاف سيحتفظ بالسلطة.

قلت، "إنّ الاتصال بالسنّة مهمّ جداً"، وأوضحت بأنّني قرّرت أن أطلب من زميلي البريطانيّ ديفيد ريتشموند، وهو يحسن العربيّة ولديه خبرة في المنطقة، تولّي المسؤوليّة التامّة عن هذا المشروع المهمّ.

وعن مشكلاتنا مع مجلس الحكم، أبلغتهم أنّه اتّضح من اجتماعاتي في واشنطن، كما من اجتماعاتنا، أنّ صبر الجماعة هناك على القادة العراقيّين أخذ ينفد. لقد كان مسار الخطوات السبع الذي شرحته في "الواشنطن بوست" في أيلول/سبتمبر يعوّل على قيام مجلس الحكم بعقد المؤتمر الدستوريّ. وكانت المشكلة في فتوى السيستاني التي تطالب بانتخاب المؤتمر. لكن يمكن أن يستغرق تنظيم الانتخابات سنة. وبعد ذلك يحتاج العراقيّون إلى كتابة دستورهم، ليُطرح بدوره على استفتاء عامّ لإقراره. واتباع هذه العمليّة يعني تأخير نقل السيادة حتى وقت متأخّر

من سنة 2005. وأنا واثق ثانية من أنّ العراقيّين وشركاءنا في الائتلاف لا يمكنهم الانتظار كل ذلك الوقت.

استباقاً لهذه المشكلة في تموز/يوليو، اقترحنا أن يطلب مجلس الحكم من اللجنة التحضيريّة بدائل لكيفيّة انتقاء الموفدين إلى المؤتمر. وكنّا نأمل بأن تقدّم اللجنة غطاء سياسيّاً لمجلس الحكم لكي يوافق على آليّة غير الانتخابات المباشرة. وفي نهاية أيلول/سبتمبر، توصّلت اللجنة التحضيريّة إلى خيارين ـ انتخاب الموفدين في اقتراع وطنيّ مباشر، أو اختيار الممثّلين باستخدام المؤتمرات في المناطق. وبيّنت استطلاعاتنا أنّ 20 من 24 عضواً في مجلس الحكم يفضّلون المؤتمرات في المناطق، لكن مضى أكثر من شهر ولم يتمكّنوا من التغلّب على الضغط الذي يمارسه الإسلاميّون الشيعة، وبالتالي لم يتمكّنوا من الاتفاق بشأن كيفيّة المتابعة. وأصبح مسارنا نحو الدستور والسيادة مهدّداً الآن.

أبلغتهم، "ربما يكون لدينا أسبوعان فقط لنعرف إذا كان بوسع مجلس الحكم التعاون معاً. وثمّة احتمال كبير في أن يفشلوا في الاختبار، لذا يتعيّن علينا إيجاد نهج آخر".

كان فريق إدارة الحكم يتفحّص البدائل منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر، عندما أحسسنا بأنّ مجلس الحكم لن يتمكّن من الاتفاق على المسار الذي يتبعه. وكان التحدي الماثل أمامنا هو تحديد خطّة تنقذ أهمّ أهدافنا. وقال الفريق إنّه أصبح من الواضح الآن أمام مجلس الحكم وغيرهم في الطبقة السياسيّة العراقيّة التي يوجد لدينا صلة بها، أنّ السيستاني لن يتراجع عن الانتخابات. ومن غير المرجّح أن تمضي غالبيّة مجلس الحكم ضدّ رغبات الإسلاميّين الشيعة. كما أنّنا أدركنا بأنّ "الانتصار" الذي يترك هؤلاء الشيعة الطائفيّين ـ والسيستاني ـ يعارضون التقدّم إلى الأمام لن يكون انتصاراً. ومن ثمّ وصلنا إلى توقّف تامّ ضمن مجلس الحكم وبيننا وبين مجلس الحكم.

قال رومان، "سعادة السفير بريمر، أنت لا تنفكّ تقول إنّ مجلس الحكم 'لا يتحمّل مسؤوليّاته'. وذلك صحيح. لكن ليس بوسعهم ذلك لأنّ معارضة السيستاني تعني الانتحار السياسيّ للإسلاميّين الشيعة".

أدركت أنّه على حقّ. لكن كما هي العادة في العراق، كانت مشكلتنا أكثر تعقيداً. فالأكراد والسنّة لا يريدون أن تتخلّى الولايات المتحدة عن السلطة ما لم يكونوا على ثقة بأنّهم لن يكونوا تحت رحمة الإسلاميّين الشيعة. لذا فقد أصرّوا على الحصول على

ضمانات خطيّة فيما يتعلّق بالفيدراليّة وحقوق الأقليّات قبل أن تتخلى الحكومة الأميركيّة عن السيطرة السياسيّة. ولتحقيق ذلك، أرادوا الحصول على الدستور.

وأخيراً، واصل عدد من أعضاء مجلس الحكم، بمن فيهم الجلبي والباجه جي، وبعض الأشخاص في البنتاغون، الضغط من أجل التسليم الفوريّ للسيادة إلى العراقيّين، وربما إلى مجلس الحكم نفسه، بدون دستور أو انتخابات.

لاحظت بعد مراجعة المواقف، "ستكون تلبية كل هذه المطالب عملاً شاقّاً".

قاطعنا صوت انفجار في مكان قريب - قريب جدّاً بحيث إنّ الستائر السميكة المعلّقة على النافذة تحرّكت إلى داخل الغرفة مع الموجة التي أحدثها الانفجار، ثم رجعت إلى الوراء. وبعد ذلك صدح الصوت المرتفع: احتموا! احتموا! احتموا!

عند الانتقال إلى الطابق السفلي في القصر، قرّرنا أنّه بدلاً من محاولة فرض تقدّم عمليّة الخطوات السبع، نقوم بإعادة ترتيب تسلسل الخطوات والسماح بإنهاء الاحتلال قبل وضع دستور دائم، لتلبية المطالب العراقيّة والضغوط الأميركيّة المتزايدة. لكنّنا اتفقنا على ألا نقوم بذلك إلا إذا تمكّنا من ضمان وضع المبادئ الأساسيّة للديمقراطيّة والوحدة الوطنيّة في دستور مؤقّت. وكنّا نريد أيضاً إجراء انتخابات وطنيّة بالسرعة العمليّة.

كان من بين الأفكار أن ندع مجلس الحكم، إلى جانب بعض العراقيّين الأكفاء، يكتب دستوراً مؤقّتاً ويستخدم ذلك كأساس لانتخاب جمعيّة وطنيّة انتقاليّة. وتقوم تلك الهيئة بدورها بانتقاء حكومة عراقيّة مؤقّتة نسلّم إليها السيادة.

قال رومان، "ربما تنجح".

قرّرت أن أمنح مجلس رئاسة مجلس الحكم المكوّن من تسعة أعضاء فرصة أخيرة لإنقاذ العمليّة السياسيّة ذات الخطوات السبع. ولجعل الاجتماع غير رسميّ بحيث يشجّع على تبادل الأفكار بحريّة، دعوتهم إلى منزلي في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، وكنت أدرك بأنّ ضغط الجوع والعطش - كان الإفطار وشيكاً - قد يكبت المباهاة.

جلسنا في غرفة الجلوس ذات الأثاث المبعثر، وأبلغت القادة العراقيّين بأنّ الائتلاف بحاجة إلى العمل مع سلطة عراقيّة فعّالة، "مؤسّسة تستطيع اتخاذ القرارات المعلّلة بسرعة... إنّ كلاً من هذه الصفات مهمّ... معلّل... قرارات... بسرعة. وأنا أتطلّع

إلى منح مثل هذه الهيئة سلطات أوسع بكثير. لكنّ المجلس الحاليّ غير قادر على ذلك. وأنا أفضّل العمل معه، لكن إذا لم يتمكّن مجلس الحكم من الانتظام بصورة أفضل، فإنّني مستعدّ للعمل مع مجموعات أخرى من العراقيّين ـ ربما الوزراء في الحكومة..."

لم أحاول قطّ أن أخدع المجلس من قبل، لذا يبدو أنّهم أدركوا أنّ تهديدي بعزلهم جادّ. كانوا جميعاً ينصتون فيما انتقلت إلى لبّ الموضوع ـ إطلاق العمليّة الدستوريّة بأسرع ما يمكن. كرّرت موقفي من أنّ إجراء انتخابات وطنيّة مباشرة من أجل المؤتمر الدستوري كما طالب السيستاني سيؤخّر إعادة السيادة نحو سنتين. "هل تريدون أن تكونوا مسؤولين عن ذلك التأخير"؟

قلت إنّنا ندرك أنّ غالبيّة المجلس تحبّذ اختيار توصية اللجنة التحضيريّة بانتقاء الموفدين إلى المؤتمر الدستوريّ. وتابعت، "إذا تصرّفتم الآن، يمكننا عقد المؤتمر في منتصف كانون الثاني/يناير". ويوحي تخطيطنا الداخليّ بأنّه إذا استغرقت كتابة الدستور ستّة أشهر، فسنعيد السيادة إلى العراق في نهاية سنة 2004.

دخل الأعضاء التسعة في نقاش طويل فيما بينهم، جهد مترجمي في متابعته. لكن اتّضح، كما توقّعنا، بأنّهم غير راغبين في عقد المؤتمر الدستوري بدون انتخابات وطنيّة.

كان الشيعة المتديّنون، لا سيّما عبد العزيز الحكيم متصلّبين بشأن الانتخابات المباشرة. وكانت ملاحظة الحكيم في جوهرها، "لقد تقرّر ذلك" (من قبل حلفاء آية الله الإسلاميّين في المجلس). وكان من الواضح أنّ الحكيم من أولئك الحلفاء بعمامته السوداء وعباءته الداكنة ونظّارته الملوّنة.

ركّز الجلبي والباجه جي ملاحظاتهما على أنّ تشكيل حكومة عراقيّة تتمتّع بسيادة تامّة هو الحدث السياسيّ الأساسيّ في مستقبل العراق المباشر، ولم يركّزا على العمليّة الدستوريّة. وشدّد الطالباني، رئيس مجلس الحكم لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، في محاولة لتلطيف الأمور على الحاجة إلى "إجماع".

لم يكن الاجتماع يتجه إلى أي مكان.

قلت، "الديمقراطيّة عظيمة حقّاً. لكنّ الديمقراطيّة هي حكم الأغلبيّة، مع حماية حقوق الأقليّة. ليس من غير الحاسم الحكم بالإجماع الذي يمكن أن يؤدّي إلى الشلل".

وبتلك الفكرة أنهيت الاجتماع متمنّياً لهم إفطاراً شهيّاً.

وفيما كنت أرافق قادة المجلس التسعة إلى سيّاراتهم، أدركت أنّ عمليّة الخطوات

السبع ماتت. لكنّني كنت مصمّماً على أن يكون للعراق الجديد في النهاية حكومة دستوريّة تمثيليّة. إنّنا بحاجة إلى مسار بديل للتقدّم. وليس لدينا وقت نضيّعه.

قرّرنا أن نطرح فكرة الدستور المؤقّت، وكنّا نأمل بأن يتجاوز فتوى السيستاني ويتيح لنا نقل السيادة إلى حكومة عراقيّة بموجب إطار قانونيّ ينشئ المؤسّسات والهياكل السياسيّة والديمقراطيّة العراقيّة، ويحمي الأقليّات وحقوق الإنسان. لكنّنا وافقنا أيضاً على الشرط الذي وضعته فتوى السيستاني - أن تجرى الانتخابات بأسرع ما يمكن لهيئة تضع مسوّدة الدستور العراقيّ الدائم.

كنّا نعلم أنّ معظم العراقيّين سيرتابون من دستور "مؤقّت" آخر. فقد كتب صدّام عدّة وثائق مؤقّتة خلال الخمسة وثلاثين عاماً الماضية، وتجاهل أياً من الأحكام التي اختارها، لا سيما تلك التي تتعامل مع حقوق الإنسان. ولتلبية رؤية الرئيس بوش للعراق الجديد، يجب أن يؤسّس الدستور المؤقّت الضمانات للحقوق الأساسيّة للأفراد، والتعامل مع قضيّة الفيدراليّة المثيرة للخلاف، ويضع الزواجر والضوابط للحماية من الانزلاق إلى الاستبداد ثانية. لن تكون ديمقراطيّة العراق مماثلة للديمقراطيّة الأميركيّة بالطبع. على العراقيّين أن يقرّروا هياكلهم بأنفسهم. لكنّ هذه المبادئ الأساسيّة ستكون ضروريّة، كما رأينا، للاستقرار على المدى الطويل في بلد تمزّقه التوتّرات الطائفيّة. لذا سيكون هدفنا محاولة تضمين هذه النقاط بشكل وافٍ في الوثيقة المؤقّتة بحيث تتاح لها فرصة البقاء في أي دستور دائم لاحق.

وفي اليومين التاليين، حدّد فريق إدارة الحكم عدّة أعضاء أساسيّين في المجلس ممن يحبّذون الانتقال إلى دستور مؤقّت. وبعد الحصول على موافقة رايس على الفكرة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، تحدّثت إلى الدكتور عدنان الباجه جي، العضو السنيّ المسنّ الذي كان وزيراً للخارجيّة في الستينيّات، وأحد أكثر الأشخاص حكمة وجدّيّة في مجلس الحكم. كنت أعرف أنّ الباجه جي يشدّد كثيراً على الحقوق والحريّات الفرديّة وأنّه ساعد في وضع مسوّدة القانون الأساسيّ، وهو مماثل للدستور، للإمارات العربيّة المتحدة حيث كان يعيش في المنفى.

عندما طرحت فكرة الدستور المؤقّت على الباجه جي تلقّفها ووافق على عرضها على مجلس الحكم بأكمله على أنّها فكرته.

***

في الليلة التالية في منزل الطالباني، أبلغني الزعيم الكرديّ أنّ الباجه جي طلع بفكرة وضع دستور مؤقّت في اجتماع مجلس الحكم هذا الصباح.

"ما رأيك بالفكرة يا سعادة السفير؟ من المفيد معرفة موقف الائتلاف قبل المضيّ بها قُدُماً".

اضطررت لأكتم ابتسامتي، فقد تبنىّ الباجه جي خطة سلطة الائتلاف المؤقتة على أنها فكرته، والآن يصدّق الطالباني على "فكرة الباجه جي".

قلت، "بصراحة، إنّنا نفضّل دستوراً دائماً في المقام الأول. لكنّ السيستاني أوصد هذا المسار. وعلينا إيجاد طريقة لتجاوز هذا الطريق المسدود. ربما تكون هذه هي الطريقة. لكن يجب أن يكون الدستور المؤقّت أكثر من مجرّد اتفاق على المبادئ".

أشرت إلى وجوب أن تحمي تلك الوثيقة حقوق الأفراد، بما في ذلك حريّة الدين، وأن تشرح شكليّات انتقاء حكومة مؤقّتة، وتحدّد سلطاتها. ولضمان أن يكون الدستور "مؤقّتاً"، يجب أن يتضمّن حكماً واضحاً بانتهائه في موعد مؤكّد.

لوّح الطالباني بيديه راسماً دائرة كبيرة تعني الموافقة على كافّة النقاط. "لكنّه" رفع إصبعاً، "نحن الأكراد نريد أيضاً أن تتعامل الوثيقة مع مخاوفنا، لا سيّما مطالبتنا بنظام فيدراليّ ـ للمحافظة على استقلالنا الذاتيّ كما تعلم".

أجبت، "سيّد طالباني، أنت صديق قديم لأميركا ولديك كثير من المعجبين في واشنطن. علينا أنا وأنت أن نحصل على قرار بشأن مسار التقدّم فيما لا تزال رئيساً للمجلس". وكان الحكيم، وهو إسلاميّ شيعيّ، سيتولّى الرئاسة في 1 كانون الأول/ديسمبر.

انفرجت أسارير الطالباني ووعد، "بأن يجتمع المجلس كل يوم".

فيما كنّا نبحث التكتيكات العمليّة، كوّنت صورة في ذهني عن العقبات التي يجب علينا أن نتجاوزها. ثمة مجموعة من المشكّكين الذين علينا إقناعهم في البنتاغون. والمجموعة الثانية مختبئة في متاهة الأزقّة القديمة في النجف.

في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن طمأنني طالباني إلى أنّ المسار الجديد يخضع "لنقاش مكثّف" في مجلس الحكم، قرّرت التحدّث إلى المديرين الأساسيّين في واشنطن.

وبالنظر إلى التجانب السياسيّ الحادّ دائماً والغامض في الغالب في العراق، كان عليّ التأكّد من أنّ المديرين في واشنطن يدركون استراتيجيّتنا تماماً.

وصل روبرت بلاكويل من مجموعة مجلس الأمن القوميّ لإقرار الوضع في العراق إلى بغداد قبل بضعة أيام للوقوف على ما نقوم به في مبادرة الاتصال بالسُّنّة. فقد كانت المهمّة المعقّدة والمحبطة لبناء الجسور مع السنّة واحدة من أولويّاتنا الكبرى، وكنت سعيداً لوجود أحد من داخل مجلس الأمن القوميّ لرؤية التقدّم الذي نحرزه وتقديم الاقتراحات لتحسينه. وعندما أوصت رايس بزيارته، وافقتُ منبّهاً على وجوب أن ينسّق روبرت، الذي أعرفه منذ عقود، خطواته معي.

لا شكّ في أنّ روبرت سيرفع تقريراً إلى رايس عند عودته. لذا أردت التحقّق من فهم البنتاغون ووزارة الخارجيّة نهجنا الجديد بشكل جيد.

طلبت من رومان مارتينيز كتابة رسالة قصيرة لي كي أرسلها إلى رامسفيلد، وباول ورايس بحيث تكون لديهم قبل اجتماع لجنة مديري مجلس الأمن القومي في وقت لاحق من هذا اليوم.

وقلت له، "وسأحاول أيضاً الاتصال بوزير الدفاع وباول قبل ذلك".

وكالعادة، كانت رسالته موجزة ولكن تامّة، وتتضمّن تفكيري:

يقوم مسارنا الجديد على عمل مجلس الحكم مع محامين عراقيّين، بالتنسيق مع سلطة الائتلاف المؤقّتة، على وضع مسوّدة دستور مؤقّت. وإذا بدأنا العمليّة على الفور، فإنّنا نأمل من إنهاء الدستور في أواسط آذار/مارس ثم إجراء انتخابات وطنيّة للجمعيّة الوطنيّة الانتقاليّة في صيف 2004. ويستطيع ذلك المجلس اختيار الحكومة العراقيّة التي ينقل الائتلاف السيادة إليها. وستُجرى مجموعة أخرى من الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد ذلك لاختيار مؤتمر دستوريّ لكتابة دستور دائم للعراق.

وهذا موجز الرسالة: "استجاب أعضاء مجلس الحكم بشكل مؤاتٍ لهذه الأفكار حتى الآن، على الرغم من عدم تقديم أي خطّة بشكل رسميّ. وهذا البديل يلبّي العديد من المخاوف بشأن الجدول الزمنيّ السياسيّ التي أثارها أعضاء مجلس الحكم قبل بضعة أشهر. ويعطي للأكراد والسنّة، القلقين من هيمنة الشيعة، القدرة على ضمان حماية الحريّات الأساسيّة وإقامة الفيدراليّة في العراق طوال المدّة الملحوظة في الدستور على الأقل. ويلبي مطلب المتديّنين الشيعة بأن تضع الدستور العراقيّ الدائم

هيئة منتخبة. وأخيراً فإنّه يُرضي رغبة الجلبي والحكيم والباجه جي في إقامة حكومة عراقيّة تامّة السيادة بأسرع ما يمكن".

وخلصت الرسالة إلى أنّني أعتبر هذه الخطة "الإطار الخارجي" لما هو مقبول بالنسبة لمصالحنا في العراق. فحتى لو تضمّن الدستور نصّاً يلزم الحكومة الانتقاليّة بعمليّة سياسيّة واضحة وحقوقاً جوهريّة، فإنّ احتمالات أن تؤدّي هذه العمليّة إلى عراق مستقرّ لا تزال غير عالية، وربما ليست أفضل من 60 ـ 40. ولن تكون جيّدة هكذا إلا إذا كنّا "حازمين وأشدّاء" في الحرب وأظهرنا الإرادة السياسيّة لمتابعتها حتى النهاية.

بعد توقيع الرسالة، بحثت التمرّد مع بيل، رئيس المحطّة، فأطلعني على أحدث تقييم لوكالة الاستخبارات المركزيّة. وأوضح بعد أن سلّمني وثيقة من أربع صفحات، "ستتسلّم الوكالة هذا في الوقت المناسب من أجل اجتماع مديري مجلس الأمن القوميّ في الغد".

كانت محاجّة المحطّة مقنعة ومقلقة: "يعتقد العدوّ بأنّ القيادة الأميركيّة تركّز على استراتيجيّة الخروج أكثر من تركيزها على متابعة الحرب". وأنّ الائتلاف ليس لديه رسالة واضحة إلى الشعب العراقيّ.

دُعيت كمدير إداري للتعليق على تقرير المحطّة. فوافقت على مجمل التقييم لكنّي خالفته بأنّ المشكلة ناجمة عن عدم وضوح الرسالة. "إنّنا نعطي للعديد من العراقيّين انطباعاً بأنّ الولايات المتحدة عازمة على المغادرة وبسرعة". وصادقت على الحاجة إلى " إقامة أمن دائم للشعب العراقيّ ويُعتمد عليه باعتباره المطلب الأهمّ للنجاح في نهاية المطاف".

عندما غادر بيل، فكّرت في أنّنا نقترب من منعطف حاسم في العراق. إذا تفوّق الذين يفضّلون النقل الفوريّ للسيادة، فإنّني لا أرى أي طريقة تمكّننا من جمع المكوّنات الحيويّة لحكومة تمثيليّة. وسيربح المتمرّدون في نهاية المطاف. وإذا نجحت الأطراف الطائفيّة ـ الإثنية في العراق، فسينقسم البلد وسيتعذّر إصلاحه. وقد تلي ذلك حرب أهليّة دمويّة. وسيربح المتمرّدون.

تذكّرت كلمات الرئيس بوش عندما تحدّثنا آخر مرّة. لن نفشل في العراق.

وافقت على ذلك. لديّ رجاء بالغد وسأبذل أقصى ما أستطيع في سبيل ذلك.

أمضيت يوم 10 تشرين الثاني/نوفمبر في سبر أغوار القادة الشيعة الأساسيّين بشأن الخطّة السياسيّة الجديدة. كان أعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق وحزب الدعوة مسرورين من النهج وقالوا إنّهم واثقون من أنّ آية الله السيستاني سيدعمه. وأبلغتهم بأنّنا نعوّل عليهم لضمان تأييده. ثم طلبت من ميغهان ورومان التحدّث إلى الجلبي، الذي كان مربكاً بشكل غير عاديّ وذكر بوضوح أنّه يعارض إجراء انتخابات مبكّرة. ويبدو أنّه كان يعي تدنّي تأييد الشعب العراقيّ له. لذا على الرغم من أنّه يريد حكومة تتمتّع بالسيادة في القريب العاجل، فإنّه ربما يعتقد بإمكانيّة الحصول على مزيد من النفوذ إذا ما تم انتقاؤها بتوسيع مجلس الحكم بدلاً من الانتخابات.

بدأت بعد ذلك سلسلة من المكالمات الهاتفيّة مع مديري مجلس الأمن القومي، وافتتحتها برامسفيلد. لم يكن لديه الوقت لدراسة الرسالة، أطلعته على الخطة. بدا معتدل الحماسة، لكنّه قال إنّ رايس وباول وتشيني أبلغوه بأنّهم يشعرون بأنّ المسار الجديد "طويل جدّاً". ألا يمكننا الحصول "على جداول زمنيّة أقرب لتحقيق الأهداف": 30 كانون الثاني/يناير مقابل 15 آذار/مارس لإنهاء الدستور المؤقّت على سبيل المثال؟

قلت له حتى لو أنهينا الدستور المؤقّت في وقت مبكّر، فإنّ انتخابات المجلس التشريعيّ الانتقالي ستتحكم بتوقيت نقل السيادة. وسيتحدّد وقت الانتخابات بسرعة تمكّننا من وضع قوائم الناخبين، والقانون الانتخابيّ، وقانون الأحزاب السياسيّة. وقد أبلغتنا المنظّمة غير الحكوميّة التي تعاقدنا معها، المؤسّسة الدوليّة للنظم الانتخابيّة، أنّه يلزمنا ستّة أشهر إلى تسعة أشهر على الأقل لاستكمال تسجيل الناخبين. لكنّني وافقت على تقديم الموعد النهائيّ للدستور المؤقّت إلى 1 آذار/مارس.

اقترح رامسفيلد أن أوضح ذلك لرايس وباول ونائب الرئيس.

سألتْ رايس بعد أن شرحتُ لها العمليّة في مكالمة بعد منتصف الليل بقليل في بغداد، "كيف سيجرون الانتخابات في تلك البيئة الأمنيّة"؟

قلت، "ربما تحسّن الوضع. لكن حتى إذا وقعت أعمال عنف في أثناء الانتخابات، فسيكون هذا المسار أفضل من المأزق الذي نحن فيه الآن".

قالت، "جيري، ما زال بعض الأشخاص هنا يميلون إلى تسليم السيادة إلى حكومة معيّنة في نيسان/أبريل بدون دستور".

بدا ذلك مثل جماعة مكتب السياسات في البنتاغون. فقلت لها، "إنّني أقف بقوّة ضدّ هذا الطريق. فهو لا يخدم الرئيس ولا المصالح الأميركيّة في العراق. إنّني لا أعرض حلاً مثاليّاً، يا كوندي، لكنّنا على الأقل وجدنا طريقة لمنح الحياة السياسيّة العراقيّة بنية من خلال الدستور المؤقّت وإشراك الشعب العراقيّ في العمليّة السياسيّة في سنة 2004".

قالت، "سأدعمه على الرغم من أنّ الأبكر أفضل. ما هو تخمينك بشأن نقل السيادة".

قلت، "إذا أخذنا أفضل حالة طرحتها المؤسّسة الدوليّة للنظم الانتخابيّة بشأن القوائم الانتخابيّة، ولم نُضِعْ أي وقت، فيجب أن نكون قادرين على إنجاز هذا الجانب في آب/أغسطس".

بعد عشر دقائق اتصلت كوندي ثانية. "من المهمّ جداً بالنسبة إليك أن توضح الاقتراح الجديد في المؤتمر الهاتفيّ المتلفز المؤمّن مع الرئيس يوم الأربعاء في اجتماع مجلس الأمن القوميّ. ومن الأفضل أن تجد طائرة وتعود في صباح الغد بتوقيت واشنطن، وتطلع المديرين، ثم تجتمع مع الرئيس وجهاً لوجه". وبما أنّ الوقت بعد منتصف الليل في بغداد بالفعل، فذلك يعني بأنّ عليّ التحرّك على الفور من أجل اجتماع مديري مجلس الأمن القوميّ في وقت لاحق من اليوم نفسه.

فيما كان بات كنيدي يسعى لإيجاد طائرة تنقلني أنا ومجموعة صغيرة من موظّفي سلطة الائتلاف المؤقّتة في الوقت المناسب لاجتماع اليوم التالي، اتصلت بالآخرين في لائحتي.

عندما اتصلت بنائب الرئيس، أعرب عن قلقه بشأن الجدول الزمني. وقال، "لكن من جهة أخرى فإنّني قلق من أن تؤدّي الانتخابات المبكّرة إلى فوز المتطرّفين والإسلاميّين". وافقت على هذه النقطة، لكنّني أشرت إلى أنّ علينا الخروج من المأزق الذي نحن فيه.

وفي مكالمتي الأخرى، عبّر كولن باول عن قلقه من أنّ الجدول الزمنيّ ما زال طويلاً جدّاً (وكنت قلقاً من أنّه مضغوط جدّاً). لكن في النهاية قال إنّه مع أي خيار عمليّ. غير أنّ أولويّتنا الأولى تبقى "إصلاح الوضع الأمنيّ".

سُمعت نيران الأسلحة الرشّاشة من ناحية طريق المطار، كما لو أنّها تشدّد على كلماته.

كانت مكالمتي الأخيرة، قبل الانضمام إلى القافلة للانتقال في وقت متأخّر من الليل إلى المطار مع طالباني. قلت، "آسف لإزعاجك في هذا الوقت المتأخر يا سيادة الرئيس، لكنّ حكومتي تحتاج إلى العمل يومين على خطة الطالباني الباجه جي. أرجو أن تبذل أقصى ما تستطيع لكي تحافظ على هدوء مجلس الحكم".

"سأفعل ذلك بالطبع يا سعادة السفير".

"ثمة أمر آخر: عليك أن تحصل على مباركة السيستاني لهذه الخطة. أرسل أحدهم إلى النجف أو توجّه إليها بنفسك إذا دعت الضرورة. لا يمكنني أن أطلب من حكومتي المصادقة على مسار بدون بعض الضمانات بأنّ النجف موافقة عليه".

"مفهوم. رحلة موفّقة يا سعادة السفير".

أسرعنا أنا ودان سينور وبريان ماكورماك ورومان مارتينز وبوب بلاكويل في مغادرة المنطقة الخضراء بعد منتصف الليل للذهاب إلى المطار. ومن هناك سننتقل في رحلة تستغرق خمس ساعات إلى رامستاين، ألمانيا، لنقل الجرحى، وهناك نستقلّ طائرة أخرى إلى واشنطن. فور وصولي إلى واشنطن في الصباح الباكر، سأحضر اجتماعاً حاسماً لمديري مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض. كان مقرّراً أن نقلع من بغداد في الثانية صباحاً، لكنّ الطقس السيّئ أبطأ وصول مروحيّات بلاك هوك.

كان الجوّ بارداً داخل طائرة سي ـ 141 للإخلاء الطبيّ ستارلفتر المتوقّفة على المدرج. جلس فريقي من سلطة الائتلاف المؤقّتة في حجرة الشحن على كراسٍ صلبة أمام المصابين، بانتظار وصول آخر سيّارات الإسعاف لإخلائها. وقد عُلّقت ثلاث حمّالات على الرف المرتفع المكوّن من أشرطة مصنوعة من النايلون، وكانت الصفوف تقود إلى الخلف نحو منحدر الذيل المفتوح. كان بوسعي سماع أنين وصرخات بين الحين والآخر، فيما كان العاملون الطبيّون يرفعون محفّات جديدة ويضعونها في مكانها. لكن كان معظم المصابين مركّنين. أو أنّهم جلودون صبورون على الشدائد.

كنت أرتجف في ملابسي غير الرسميّة، وأملت أن يكونوا ملفوفين بما يقيهم من البرد. تساقط الثلج في أول عاصفة كبيرة في الخريف على جبال كردستان،

وتقدّمت جبهة باردة نحو الجنوب عبر واديي النهرين في العراق، محدثة عاصفة رمليّة باردة.

وخلفنا، كان الممرّضون والعاملون الطبيّون يتحرّكون ببدلات الطيران الرماديّة وملابس الصحراء السمراء بهدوء وفعّالية بين المحفّات المليئة، يدقّقون في المصل، ويراقبون العلامات الحيويّة، ويعدّلون تدفّق الأوكسجين إلى مصاب بحالة حرجة موضوع على جهاز التنفس. كانت عدّة طبقات من الشاش تغطّي وجه المصاب بأكمله، حيث يبرز أنبوب جهاز التنفّس مثل قطعة الفم عند الغطّاس.

ظننت أنّها حروق، وتصوّرت متفجّرة على جانب الطريق تحاصر نيرانها عربة همفي. أغمضت عينيّ وصلّيت من أجل هؤلاء الشبّان الأميركيّين الشجعان. في أثناء تجوّلي في العراق، كنت أقابل قوّات يقومون بأعمال الدوريّة، أو على نقاط التفتيش، أو يساعدون في إعادة بناء البلد. وعلى الرغم من حرارة الصيف القاسية، والعواصف الرمليّة، والمطر البارد الآن، بقي جنودنا مستعدّين لإلحاق الهزيمة بالتمرّد المتصاعد. وكانوا مرحين دائماً عندما أتحدّث إليهم، راغبين في تقبّل المخاطر - والتضحيات.

كان التحليق بالمروحيّات في الظلام في مثل هذا الطقس محفوفاً بالمخاطر، لكن ربما تقلّ المخاطر عما عليه في النهار. فقبل تسعة أيام، في صباح يوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر المشمس، أطلق المتمرّدون صواريخ أرض جوّ محمولة على الكتف باتجاه مروحيّتين للجيش الأميركيّ من طراز تيشينوك قرب الفلّوجة، أكثر المدن تمرّداً في المثلّث السنيّ. كانت الطائرتان محمّلتين بالجنود وتتجهان إلى مطار بغداد لقضاء إجازة لمدّة أسبوعين. عندما تصاعد دخان الصواريخ الأبيض، أطلق الطاقم بالونات المغنيزيوم الحراريّة لإبعاد الصواريخ. لكن أصيبت إحدى المروحيّتين وتحطّمت، فقتل خمسة عشر جنديّاً وجرح عشرون، جراح اثنين منهم قاتلة.

كانت حادثة إسقاط الطائرة قرب الفلّوجة أكبر الأيام الدامية لقوّات الائتلاف منذ المعارك العنيفة في أثناء الغزو. أثارت الخسارة وسائل الإعلام الأميركيّة والدوليّة، مبرزة الواقع الواضح بأنّ مقاومة عدوّ غامض تبقى العقبة الرئيسيّة التي تواجه الائتلاف ومعظم العراقيّين. ومنذ ذلك الوقت، أعطيت مروحيّات بلاك هوك التي تقلّني في أنحاء البلد أوامر بالتحليق على ارتفاع منخفض وبسرعة لخفض مخاطر الهجمات الأرضيّة.

سمعت هدير شفرات المراوح فيما حطّت مروحيّة إخلاء طبيّة أخرى. وبعد بضع

دقائق دخلت سيّارات الإسعاف عبر الحجرة المفتوحة. نظرت إلى الخلف فشاهدت عاملين طبيّين يحملان محفّة إلى الطائرة يليهما جنديّان على عكّازات.

تقدّمت نقيبة في سلاح الجوّ حاملة سمّاعة حول قبّة سترتها من مقاعدنا. قالت رافعة صوتها فوق صوت المروحيّة المغادرة، "آسفة يا سيّدي، لكنّنا سننتظر قليلاً وصول حالة أخرى".

قلت، "لا تقلقي بشأننا يا كابتن".

دقّق بريان في قرص ساعته المضيء. كانت الساعة 2:35 صباحاً في العراق، وأمامنا أربع عشرة ساعة من الطيران على الأقل.

قال، "ستكون ليلة طويلة جدّاً يا سيّدي".

بدأت التعليق القديم بأنّنا أتقنّا الطيران العسكريّ في الأشهر الخمسة الماضية.

"سنصل إلى هناك...".

"... عندما نصل يا سيّدي"، أنهى بريان كلامه.

لكن متى سيكون ذلك.

حاولت الاضطجاع في مقعدي، لكنّه لم يتحرّك. ربما أكون تعباً بحيث أغفو بمجرّد الجلوس. لم أكن محظوظاً. فقد كانت أفكاري مضطربة.

حطّت مروحيّة بلاك هوك أخيرة، وثبّت العاملون الطبيّون المحفّات بالأحزمة. وأُغلق بابا الطائرة الخلفيّان الكبيران، فيما دارت محرّكات الطائرة الأربعة الواحد تلو الآخر. أقحمت سدادتا الأذنين وحاولت الاضطجاع على المقعد الثابت. كانت الساعة 3:15 صباحاً، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر.

أيّاً كان الإزعاج الذي أعاني منه، فإنّه لا ينكر مقارنة بما يواجهه هؤلاء الشبّان والشابّات خلفنا.

ثبتت درجة حرارة الغرفة عندما بلغنا ارتفاع الملاحة عند برودة مزعجة، ما جعل النوم صعباً. لكنّني تمكّنت من الإغفاء. وعندما أفقت، أعاد إليّ قربي من الجنود الجرحى الوقائع المؤلمة للتمرّد: دوريّات تتعرّض للكمائن، والقنّاصة، والمتفجّرات على جوانب الطرقات. نتابني شعور مزعج من أنّ العسكريّين لا يزالون يكافحون لإيجاد طرق فعّالة

لمحاربة العدوّ. عندما كنت أسأل زملائي العسكريّين عن ذلك، غالباً ما ينتابني إحساس بأنّي خرجت عن "مساري". كان جنرالاتنا محقّين في القلق بشأن استبدال القوّات الوشيك. لكنّني لا أوافق بأنّ مشكلاتنا يمكن أن تحلّ بتوسيع قوّات الأمن العراقيّة غير المدرّبة بأسرع ما يمكن - بما في ذلك إعادة تشكيل الوحدات بإمرة ضبّاط بعثيّين - أو بتسليم السيادة إلى مجلس الحكم.

عدت في تفكيري إلى صباح 3 تشرين الثاني/نوفمبر، اليوم التالي على سقوط مروحيّة تشينوك. قدّم إليّ كلاي ورقة توجز التحدّيات الأمنيّة التي تواجهنا. وكانت أطروحته المركزيّة، التي وافقت عليها، عدم وجود استراتيجيّة شاملة لإلحاق الهزيمة بالعدوّ. فقد شدّد على تحسين الاستخبارات عن المتمرّدين والإرهابيّين. وكان كلانا يعلم أنّ ذلك أصعب أنواع المعلومات الاستخباراتيّة التي يمكن الحصول عليها. قال لي، "لن ننتصر البتّة إلا عندما نحصل على معلومات أفضل عن هؤلاء الأشخاص، ونعرف طبيعة العدوّ".

كانت نقطته الثانية أنّ الجيش دخل على ما يبدو في وضع سلبيّ أو انفعاليّ منذ أواخر آب/أغسطس، عندما بدأت الهجمات بالسيّارات المتفجّرة على جوانب الطرقات. وبعد ذلك بشهرين لم يعد يبدو أنّ عمليّاتنا تسير على إيقاع الصيف. لم تعد وحدات الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين في محافظة الأنبار - معقل المتمرّدين السنّة - تسيّر دوريّات في المدن بنشاط كما كانت تفعل في أعقاب التحرير. وقد خفّض ذلك مخاطر وقوع إصابات، لكنّه أعطى انطباعاً بأنّنا تخلّينا عن مدن مثل الفلّوجة للعدوّ. "ولا تبدو عمليّاتنا الدفاعيّة محكومة باستراتيجيّة تتجاوز البحث عن الأفراد في صفوف العدوّ ودحرهم". وأشار إلى أنّنا دخلنا الفلّوجة وخرجنا منها عدّة مرّات منذ التحرير. وقال كلاي، "ندخل، ونتجوّل قليلاً، ونلقي القبض على بعض الأشرار ثمّ نرحل. وما إن نغادر حتى يتولّون الأمر ثانية. إنّنا لا نقوم بأهمّ شيء في هذا النوع من التمرّد: حرمان العدوّ من قواعد التعاون أو الدعم.

وختم كلاي موجزه بالقول، "ونحن لا نقتل ما يكفي من الأشرار".

أبلغته بأنّه إذا كان هناك من عزاء، فهو الانطباع الذي حصلت عليه من اجتماعاتي في واشنطن في أواخر تشرين الأول/أكتوبر بأنّ نائب الرئيس وباول ورايس يشاركوننا الرأي بأنّنا نواجه مشكلة أمنيّة خطيرة في العراق، مشكلة لا يمكن حلّها بالتحرّك بسرعة أكبر على الجبهة السياسيّة.

دفعتني منكّرة كلاي إلى محاولة الاتصال بسكوتر ليبي، كبير موظّفي نائب الرئيس، في 6 تشرين الثاني/نوفمبر. كان في الخارج، وقد فوجئت بأنّ نائب الرئيس أعاد الاتصال بي.

أبلغته بتعاظم انزعاجي بشأن تدهور الوضع الأمنيّ. فالقنابل على جوانب الطرقات والكمائن لا تقتل قوّاتنا فحسب، وإنّما المقاولين المدنيّين العاملين على إعادة الإعمار. قلت، "سيّدي نائب الرئيس، أعتقد بأن ليس لدينا استراتيجيّة عسكريّة للنصر في العراق. ويخيّل إليّ أنّ سياستنا مدفوعة بجدول مواعيد استبدال القوّات أكثر مما هي مدفوعة باستراتيجيّة الانتصار". ويبدو أنّنا انزلقنا إلى عقليّة "الحامية". ولعله ليس من قبيل المصادفة أن تتصاعد الهجمات على العسكريّين في الائتلاف والمقاولين المدنيّين في الشهرين الأخيرين اللذين لم نقم فيهما بأي عمليّة عسكريّة كبيرة. والآن بعد مرور خمسة أيام على إسقاط المروحيّة في الفلّوجة، لم يحدث أي ردّ فعل من الائتلاف بعد. إنّ التمرّد يمتلك القدرة على نقض كل ما أنجزه الائتلاف وإشعال حرب أهليّة في النهاية، يقاتل فيها البعثيّون السنّة الميليشيات الشيعيّة والكرديّة، وينقسم العراق وفق خطوط التصدّع الطائفيّة والجغرافيّة.

وقلت، "ربما كان الانطباع بأنّنا لن نبقى على المسار يتعاظم في أوساط المتمرّدين، سيّدي نائب الرئيس، مع كل هذا الحديث عن خفض مستويات القوات الأميركيّة، وإدخال العراقيّين في المعمعة، والدفع من أجل الإنهاء المبكّر للاحتلال".

قال، "إنّني أطرح السؤال نفسه. ما هي استراتيجيّتنا لتحقيق الانتصار؟ لديّ انطباع بأنّ موقف البنتاغون يقوم على أنّ الحرب قد انتهت وأنّهم الآن في مرحلة التنظيف من فلول العدوّ بعد تحقيق الانتصار. إنّهم لا يرون أنّا نخوض معركة كبرى ضدّ إرهابيّين في العراق وأماكن أخرى".

كرّرت قلقي من دفع العراقيّين غير المدرّبين إلى القوّات الأمنيّة.

قال تشيني، "لديّ مخاوف مماثلة يا جيري. لكنّني أعتقد بأنّ من المهمّ إشراك مزيد من العراقيّين. لقد نجح ذلك في باكستان في الإطباق على طالبان والقاعدة في وزيرستان، وفي المملكة العربيّة السعوديّة، في قطع الدعم المالي عن ابن لادن".

أجبت، "إنّني أوافق على هذا الهدف سيّدي نائب الرئيس. وقد قلنا منذ البداية إنّ الدفاع عن العراق يجب أن يصبح مسؤوليّة العراقيّين في نهاية المطاف. لكنّ إضافة قوّات أمن عراقيّة غير محترفة لا يمكن أن يحلّ محل استراتيجيّة عسكريّة".

سأل أين تقف العمليّة السياسيّة. فقلت إنّني سأحرّكها بأسرع ما يمكن. "لكن لا يمكن أن نخدع أنفسنا بأنّ ذلك نوع من الدواء العجيب لمشاكل العراق. بل بما أنّ المتمرّدين غير ديمقراطيّين البتّة، فإنّهم سيصعّدون هجماتهم حتماً عندما نصل إلى إنتاج مسار معقول نحو الديمقراطيّة".

هل تريدني أن أثير هذه القضايا مع الجماعة هنا، مستشهداً بمخاوفك، أم آخذ ذلك على عاتقي"؟

قلت، "أفضّل أن تقوم بذلك على عاتقك إذا كنت مرتاحاً. بصراحة، لم أحقّق أي نجاح في جعل أفكاري مقبولة لدى البنتاغون. لكنّني أفهم من مباحثاتي مع الرئيس أنّه يقف موقفاً صلباً من ذلك".

قال تشيني، "يمكنك المراهنة على ذلك".

شكرني على اتصالي ودعاني إلى الاتصال ثانية في أي وقت. وقلت إنّني أقدّر اهتمامه ووعدته بألا أسيء استخدام هذا العرض.

كان اليوم التالي، 7 تشرين الثاني/نوفمبر، يوماً سيّئاً. ففي جلسة الإطلاع العسكريّة الصباحيّة، أعلن ريك سانشيز عن مقتل أربعة جنود آخرين في عدّة هجمات، منها إسقاط مروحيّة أخرى، قرب تكريت هذه المرّة.

وفي بعد ظهر ذلك اليوم، عقدت اجتماعاً مطوّلاً على انفراد مع أبي زيد الموجود في العراق منذ يومين، للاجتماع بكبار الضبّاط والقوّات في كل أنحاء البلد.

قال، "إنّهم واثقون، ولكن متحفظون كثيراً في تدخّلاتهم ضدّ الأشرار. وقد شجّعتهم على مزيد من الإقدام".

"إنّني أؤيّد ذلك تماماً يا جون".

أبلغني بأنّه سيعود لزيارة الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين في الرمادي وتساءل إذا كان لديّ أي اعتراض على اجتماعه بمشايخ القبائل هناك. "ستكون رسالتي الأساسيّة، 'تعاونوا معنا وإلا'".

بدا ذلك صائباً بالنسبة إليّ. وتلك طريقة أخرى للاتصال بالسنّة في الغرب. فقلت، "لكن علينا أن نكون مستعدّين للمتابعة والضرب بشدّة. فهؤلاء الأشخاص لا تنطلي عليهم خدعة التهديد بسهولة".

"سنكون كذلك".

سررت لاقتراح جون زيادة الضغط العسكريّ في المثلّث السنيّ، وهو ما كنت أحبّذه منذ شهرين. لكن كان لديه المزيد. "إنّني قلق من أن يحاول الجماعة في واشنطن دقّ إسفين بيننا. فبعضهم يقول إنّك تعتقد بأنّ معظم المشاكل في العراق يمكن حلّها بتحسين الأمن".

أبلغت أبي زيد بأنّ ذلك غير دقيق وربما يعكس حواراً جرى مع الجنرال بيتر بيس في مجلس الأمن القومي قبل بضعة أيام. فقد قال بيس، "إنّ أهمّ استراتيجيّة عسكريّة هي تسريع مسار إدارة الحكم". بعبارة أخرى، تشكيل حكومة عراقيّة ومنحها السيادة وإنهاء الاحتلال. وكان عليّ الاعتراض على ذلك. "علينا القيام بهذه الأمور بالطبع. لكنّ الأمن الأفضل يشغل موقعاً مركزيّاً".

قال أبي زيد إنّه متضايق من أنّ كبير مستشاريّ للأمن القومي، والت سولوكومب، لا يزال يعارض إعادة استخدام ضبّاط الجيش الميدانيّين السنّة. "إنّنا بحاجة إلى قادة عسكريّين متمرّسين يستطيعون قيادة قوّاتهم. وقد مللت من قراءة رأيه في الموضوع في الصحف".

كان سولوكومب يردّ على أسئلة المراسلين ويوضح جهودنا في إنشاء الجيش العراقيّ الجديد. وقد برز عدد من الأسئلة عن طريق تسريبات ضبّاط مجهولين غير مطّلعين، والمسؤولون في البنتاغون يبحثون عن شخص يلومونه على التمرّد غير المتوقّع الذي نقاتله الآن.

أبلغت أبي زيد بأنّني اتفقت مع سولوكومب بأنّ علينا أن نتوخّى مزيداً من الحذر. ربما يمكننا إعادة بعض العقداء والعمداء المنتقين، لكن بعد التدقيق في كل منهم على حدة. "لا إعادة تعيين القادة البعثيّين أو القتلة. وطالما أنّ 'الضبّاط العسكريّين الكبار' المغفّلين و'المسؤولين في البنتاغون' يحاولون أن ينكرونا في الصحف فسنردّ".

صمت برهة، ثم قال، "قلت لك إنّني أعارض حل الجيش، لكنّني لم أنقل رأيي إلى الصحافة".

دائماً؟ حلّ الجيش؟

في أيار/مايو، استشار والت سولوكومب القيادة الوسطى فيما كنّا نعدّ أمر سلطة الائتلاف المؤقّتة الثاني، بحل وزارة الدفاع العراقيّة السابقة، وأجهزة مخابرات صدام،

والقوّات الأمنيّة. أقرّ الأمر بأنّ الجيش العراقيّ حل نفسه بنفسه عندما اكتسحت قوّات الائتلاف البلد. وقد نسّقنا قرار سلطة الائتلاف المؤقّتة - وراجعنا كل كلمة فيه - مع بول وولفويتز ودوغ فيث قبل إصدار المرسوم في 23 أيار/مايو. واستُشير أيضاً الفريق ديفيد ماكيرنان، القائد على الأرض، لدى أبي زيد.

قلت عندما انتهى الحوار، "إنّني أقدّر موقفك يا جون، لكنّني لا أوافقك. فكل محادثاتي مع الشيعة والأكراد منذ وصولي أقنعتني بأنّ إعادة جيش صدّام كانت ستطلق حرباً أهليّة هنا. وإذا كنت تعتقد أنّنا نواجه مشكلة الآن، تصوّر ما كان يمكن أن يكونوا عليه".

وصلت طائرتنا إلى قاعدة أندروز الجويّة في الثامنة صباحاً، ما منحني الوقت للاستحمام على عجل في القاعدة قبل التوجّه مباشرة إلى غرفة الأوضاع في البيت الأبيض. ونزولاً عند طلب كوندي رايس، كان الاجتماع محصوراً "بالمديرين فقط"، بدون مساعدين. وقد ترأّست الاجتماع، حيث جلس نائب الرئيس إلى يمينها. ومثّل كولن باول ودون رامسفيلد وجورج تنيت وأندي كارد وزارة الخارجيّة والدفاع ووكالة الاستخبارات المركزيّة والبيت الأبيض على التوالي. وناب الجنرال في المارينز بيت بيس عن ديك مايرز رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة.

عندما اجتمعنا حول الطاولة المستطيلة المصنوعة من خشب الماهوغاني، كان واضحاً أنّنا وصلنا إلى حدّ فاصل في علاقتنا مع العراق في أعقاب التحرير. وما نقرّره في واشنطن في الأيام القليلة التالية سيصوغ استراتيجيّتنا العسكريّة والسياسيّة الشاملة ويقرّر أمر الربح أو الهزيمة. لذا كان من الضروريّ التغلّب على التعب وتحديد الخطوط العريضة لطريقة سلطة الائتلاف المؤقّتة الجديدة المقترحة بأوضح ما يمكن. طلبت منّي رايس تحليل الخطة إلى هياكلها الأساسيّة لكي يفهم الجميع في مجلس الأمن القوميّ مقصدنا.

راجعت أولاً كيف وصلنا إلى الطريق المسدود القائم حاليّاً. وأوضحت أنّ الهدف الاستراتيجيّ للائتلاف هو وضع أسس الديمقراطيّة الدائمة في العراق. ونحن نعتقد بأنّنا بحاجة إلى دستور لرسم حدود الحياة السياسيّة والمؤسّسات. وكانت خطّتنا الأصليّة تتوقّع عقد مؤتمر لممثّلي العراقيّين الذين سيكتبون الدستور الدائم. ويلي ذلك انتخاب حكومة نسلّم إليها السيادة.

لكنّ السيستاني لم يتراجع عن إصراره، وأصدر فتوى في حزيران/يونيو بوجوب أن يكتب الدستور الدائم عراقيّون ينتقون بانتخابات وطنيّة مباشرة. ولم يكن مجلس الحكم راغباً في مواجهته في هذه القضيّة أو قادراً على ذلك. ونظراً لأنّ العراق يفتقر إلى أي نظام انتخابيّ، فإنّ اتباع مسار السيستاني سيفرض حدوث تأخّر طويل في إعادة السيادة إلى العراقيّين. والمناخات السياسيّة في العراق وأميركا وبريطانيا لا توافق على هذا التأخير.

وشرحت الخطة الجديدة. يقوم مجلس الحكم بمساعدة خبراء قانونيّين عراقيّين بكتابة دستور مؤقّت بحلول 1 آذار/مارس. وتُجرى انتخابات في الصيف لحكومة انتقاليّة نسلّم إليها السيادة ـ نأمل في 1 تموز/يوليو. وسيقوم مؤتمر دستوريّ منتخب في أوائل سنة 2005 بكتابة دستور دائم.

عبّرت رايس وباول عن قلقهما من إجراء انتخابات في وقت مبكّر مثل أوائل صيف 2004. ووافقت بأنّ ذلك خطر. فكلّ خبراء الانتخابات الذين استشرناهم، فضلاً عن الأمم المتحدة، يعتقدون أنّ ثمة حاجة إلى ما بين ستّة أشهر وتسعة أشهر لإجرائها. يمكن إجراء الانتخابات في حزيران/يونيو، لكنّها ستكون "غير متقنة" إذ ليس هناك وقت كافٍ لإجراء إحصاء أو إعداد القوائم الانتخابيّة. كما لا يوجد هامش للتأخير. لكنّني أعتقد بأنّ من المهمّ نقل السيادة إلى حكومة منتخبة إذا أمكن.

أبلغت المجموعة أنّ هناك بديلاً للانتخابات من أجل انتقاء الحكومة ـ المؤتمرات على مستوى المحافظات ـ وهو اقتراح يعكس الخيار الثاني للجنة التحضيريّة. وستنتج هذه العمليّة حكومة تحظى بشرعيّة أقل، لكنّها تسمح بالتنوّع على الصعيد المحليّ في كيفيّة اختيار الحكومة الانتقاليّة. وقد لا يشكّل الأمن شاغلاً كبيراً.

وفي المناقشات التي تلت، كرّر كولن باول عدّة مرّات بأنّ الجدول الزمنيّ للاقتراح "طموح جدّاً". ولا يمكنه تزكية هذا المسار عند الرئيس إلا إذا كنّا على يقين من تأييد مجلس الحكم والسيستاني.

قلت، "لقد أكّد لي الحكيم والجعفري بأنّ السيستاني سيدعم الخطّة. وقد طلبت من الطالباني التدقيق في ذلك مع آية الله. إنّنا نحبّ من الناحية المثاليّة أن يدعم العمليّة علناً. لكنّ خبرائي يعتقدون أنّ ذلك مستبعد. وسنتوصّل على أدنى تقدير إلى قبوله بصمت". أما بشأن القلق من إجراء الانتخابات وسط العنف، فإنّ علينا أن نكون واقعيّين. اعترفت قائلاً، "سيكون هناك عنف. لكن علينا تقبّل الواقع بأنّ الانتخابات في

العراق ستكون عنيفة لعدّة سنوات. فالسلاح منتشر في كل أنحاء البلد. إنّه مجتمع عنيف مثل كولومبيا".

اقترح نائب الرئيس نهجاً بديلاً عرفت أنّ الجلبي والباجه جي كانا يسوّقانه. "ربما يجدر بمجلس الحكم اختيار هيئة تنفيذيّة يمكننا الاعتراف بها بمثابة حكومة انتقاليّة".

أجبت بأنّ ذلك استراتيجيّة خطرة وكررت رأيي بأنّنا بحاجة على الأقل إلى دستور مؤقّت قبل تسليم السيادة إلى هيئة منتخبة أو منتقاة. فمثل هذه الوثيقة تساعد في حماية حقوق الأفراد والأقليّات وتنشئ هيكلاً حكوميّاً.

شدّدت رايس بقوّة على أهميّة وجود دستور لتنظيم الحياة السياسيّة في العراق وحماية حقوق الأقليّتين السنيّة العربيّة والأكراد.

ودار النقاش حول حسنات المسار الجديد وسيّئاته.

وفي مرحلة ما، قال باول ببساطة وبدون مواربة، "كل ذلك سيكون خارجاً عن الموضوع إلى أن نتعامل مع الوضع الأمنيّ".

قلت، "كلّكم يعرف موقفي. ليس هناك إصلاح سياسيّ للمشكلة الأمنيّة. علينا التحرّك بسرعة في عمليّة الانتخابات ونقل السيادة لأنّ ذلك هو ما نريده نحن والشعب العراقيّ. لكن علينا أن نقرّ بأنّه بحدّ ذاته لا يلحق الهزيمة بالإرهابيّين".

قبل أن نرجئ الاجتماع، اتُّفق على بحث اقتراحي للمسار السياسيّ في اجتماع مجلس الأمن القوميّ برئاسة الرئيس في اليوم التالي. وعليه أن يقرّر الجدول الزمني الذي يحدّد للعراقيّين، وهل نوصي باختيار الحكومة المؤقّتة عن طريق الانتخابات أم المؤتمرات في المناطق.

لقد حقّقنا تقدّماً على الرغم من التوتّرات.

في الطريق إلى البيت الأبيض في السيّارة مع رامسفيلد، راجعنا الورقة التي أعدّتها ميغهان، في بغداد، ليلاً بشأن ما يمكن أن يحدث للعمليّة السياسيّة الجديدة من خلل. كانت أشدّ المخاطر رفض الشعب العراقي مفهوم الدستور المؤقّت، أو ألا يتفق مجلس الحكم على النصّ، أو ألا نتمكّن من المحافظة على تأييد السيستاني والشيعة للعمليّة.

أبلغت رامسفيلد عندما وصلنا إلى بوّابة البيت الأبيض "إنّني أفضّل الانتخابات من منظور سياسيّ. لكنّني سمعت ليلة أمس أنّ المؤسّسة الدوليّة للنظم الانتخابيّة، المنظّمة غير الحكوميّة التي تعاقدنا معها، تتحدّث بغموض الآن عن إمكانيّة تقديم الانتخابات إلى نهاية حزيران/يونيو".

أجاب، "إنّه ليس افتراضاً غير معقول".

تابعت قائلاً، "يمكن أن يفسد ذلك كل شيء. سنفقد السيطرة على توقيت العمليّة. وسنقع في مأزق إذا اكتشفنا في أيار/مايو أنّ علينا تأجيل الانتخابات العراقيّة إلى الخريف أو وقت أبعد".

"لكن هل ستمضي في تأييد الانتخابات"؟

قلت، "سأدافع عنها. لكن نظراً لغموض المؤسّسة الدوليّة للنظم الانتخابيّة الآن، فإنّني أعتقد أن من الأسلم استخدام نظام المؤتمرات في المناطق لاختيار الحكومة المؤقّتة".

في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض، بعد أن جلس الرئيس على كرسيّه، راجعت اقتراحي. وعرضت ورقة بعنوان "الانتقال إلى السيادة" أعددتها أنا وفريق إدارة الحكم في وقت متأخّر من الليلة الماضية. بسطت الاقتراح وأوردت حسنات الانتخابات وسيّئاتها مقابل المؤتمرات في المناطق. الانتخابات تضمن أقصى قدر من الشرعيّة للمجلس التشريعيّ، لكنّها قد تكون لمصلحة الأحزاب الأفضل تنظيماً، بما في ذلك الإسلاميّين، وهناك خطر حقيقيّ في عدم التمكّن من إجراء الانتخابات في الصيف. يمكن إدارة مؤتمرات المناطق بشكل أفضل، ومن الأسهل الالتزام بالجدول الزمنيّ. بالمقابل، فإنّه يُنظر إليها على أنّها أقل شرعيّة".

علّق كولن باول مرّة أخرى بأنّ الجدول الزمنيّ "طموح جدّاً"، وبأنّه يجب أن نحصل على ضمانات بتأييد مجلس الحكم والسيستاني. وأطلعت الرئيس على جهودنا لمعالجة هذه المشكلة. وأشار الوزير رامسفيلد إلى أنّ من المهمّ نقل المسؤوليّة بسرعة إلى العراقيّين لنظهر لهم أنّ بوسعهم إدارة بلدهم.

وافق بوش، "لكنّه أضاف بأنّ علينا أن نكون صبورين في أثناء تدريب قوّات الأمن العراقيّة. وعلينا أن نتقبل الواقع بعدم قدرتنا على الوصول إلى دستور دائم على الفور".

والتفت الرئيس إليّ وسأل، "ألا تسمح مؤتمرات المناطق بأمن أفضل؟ أعني ألن تتعرّض طوابير المقترعين للقصف أو إطلاق النار".

أبلغته أنّ خبراءنا أصبحوا مرتابين بشأن التمكّن من إجراء الانتخابات في حزيران/يونيو 2004. لكنّني استرجعت المبادئ التي بحثناها أنا وهو في أيار/مايو فأضفت بأنّ استخدام مؤتمرات المناطق يعني حرمان العراقيّين من حقّ الانتخابات قبل نقل السيادة.

قال، "علينا تذكير الشعب بأنّ مؤتمرات المناطق محطّة على الطريق إلى الانتخابات الديمقراطيّة الكاملة نحو حكومة دائمة".

وتساءل إذا كانت عمليّة المؤتمرات في المناطق ستساعد في التعامل مع السنّة.

قلت معترفاً، "ليس بالضرورة. المشكلة الأساسيّة بالنسبة إليهم هي احتمال انتقام الشيعة مما فعله السنّة بهم منذ ألف عام. لذا فإنّ بناء ضمانات حقوق الأقليّات في الدستور المؤقّت سيكون ضمانة مهمّة للسنة".

قبل انتهاء الاجتماع، قلت من المهمّ أن تُقَدَّم العمليّة السياسيّة الجديدة على أنّها فكرة العراقيّين لا فكرتنا. وأضفت مفكّراً في التسريبات "بأنّ ذلك يدعو إلى بعض الانضباط في الأيام القادمة".

ضحك الرئيس بوش وقال، "أوافق على ذلك يا بريمر. وأرى أنّه يمكن أن يكون هذا أوّل اجتماع في التاريخ لا يسرع بعده الجميع لإبلاغ الصحافة عما قرّرناه".

هزّ الجميع حول الطاولة رؤوسهم.

وصلنا إلى نهاية جدول الأعمال، ولم يعلن الرئيس كعادته عن قراره بشأن الانتخابات أو المؤتمرات في المناطق أمام المجموعة. وأنهى الاجتماع بملاحظة عامّة. "إنّني أؤمن بالطيبة المتأصّلة في الشعب العراقيّ. لديهم الغريزة الأساسيّة للعيش بسلام، مسترشدين بالقيم التي تتجاوز السياسة". وعندما نهض، أضاف، "من المهمّ للجميع أن يعرفوا بأنّنا سنواصل المسار وأنّني مصمّم على النجاح".

مرّة أخرى شهدت ثقته التي لا تتزعزع.

صعد الرئيس بوش ونائب الرئيس تشيني وكارد ورايس وبول وولفويتز وأنا إلى

المكتب البيضاويّ لمتابعة موجزة للنقاش. أعلن الرئيس، "سأعتمد نهج مؤتمرات المناطق للوصول إلى حكومة مؤقّتة. فالانتخابات تكتنفها مخاطر كثيرة في الوقت المتبقّي حتى تموز/يوليو".

طلب من الآخرين المغادرة لكي نتمكنّ من اللقاء بمفردنا أنا وهو. جلسنا جنباً إلى جنب قرب المدفئة.

سألني، "كيف حالك يا جيري؟ هل أنت صامد"؟

"إنّني بخير سيّدي الرئيس، ومسرور بنتيجة هذه المداولات. ستكون ستّة أو سبعة أشهر قاسية، لكنّنا سنعبرها".

"ما هو الوضع الحقيقيّ على الأرض"؟

كان يريد إجابة نزيهة ويستحقّها، ولم أكن أبحث عن ترقية أخرى أو عمل آخر.

"سيّدي الرئيس، علينا التعامل بفعّالية أكبر مع الوضع الأمنيّ. الاستخبارات غير جيّدة. وأنا شخصيّاً لست مقتنعاً بأنّ لدى العسكر استراتيجيّة لتحقيق الانتصار".

هزّ رأسه. لعل تشيني أثار هذا الشاغل معه.

قلت، "أنت تعلم سيّدي الرئيس أنّ إحدى أفضل اللحظات الرئاسيّة لديّ هي عندما كان ماكليلان يزحف بالجيش بعيداً عن بوتوماك إلى أعلى وأسفل رافضاً الاشتباك مع الجنوبيّين. فأرسل له لينكولن برقيّة يقول فيها، 'إذا لم تكن تريد استخدام الجيش، هل أستطيع استعارته؟'".

ضحك بوش، لكنّه لم يعلّق.

عاد إلى موضوع خدمتي في العراق. "كيف سيؤثّر الجدول الزمنيّ على ما أخبرتني به بشأن عدم بقائك بعد أيار/مايو"؟

قلت، "سأبقى حتى تأليف الحكومة المؤقّتة. والخيار الآخر الوحيد هو المغادرة فور وضع مسوّدة الدستور المؤقّت".

قال، "لا، عليك البقاء حتى إنجاز العمل ـ إلى أن نسلّم السيادة إلى العراقيّين. متى تنوي زيارتنا ثانية"؟

"آمل بالعودة لحضور حفل الفرقة السمفونيّة العراقيّة في 9 كانون الأول/ديسمبر بمركز كنيدي".

تنكّر الحدث، واتصل بسكرتيرته لكي تدوّن ملاحظة على روزنامتها بأن تدعوني أنا وفرانسي كضيفيه. فشكرته.

قال وهو يشيّعني إلى الباب، "إنّك تقوم بعمل عظيم، حافظ على ذلك".

عندما عدت إلى بغداد، حصلنا على الأنباء السارّة بأنّ العضو القياديّ في المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق، الدكتور عادل عبد المهدي، سافر إلى النجف في 13 تشرين الثاني/نوفمبر بطلب من طالباني. وقد أخبرني طالباني بأنّ عادلاً أطلع آية الله السيستاني على العمليّة الجديدة وأنّ السيستاني وافق عليها. وأضاف طالباني بأنّه انتقل شخصياً إلى كربلاء، المدينة الشيعيّة المقدّسة الأخرى، قبل ذلك بيوم. والتقى بعدد من آيات الله الأدنى مرتبة وكانوا مسرورين بالخطّة الجديدة. وقد أكّد ذلك ما قيل لنا عدّة مرّات - أنّ السيستاني والشيعة المتديّنين سيسيرون مع أي عمليّة سياسيّة تؤدّي إلى دستور تضعه هيئة منتخبة.

من جهة أخرى لم يكن فريق إدارة الحكم لدينا سعيداً بإسقاطنا الانتخابات التي تفضي إلى الحكومة المؤقّتة. لكن كما علموا، لم يعد خبراء الانتخابات لدينا واثقين من إمكانيّة إعداد الانتخابات في الصيف. لذا أبلغتهم، "كفى حزناً"، وذكّرتهم بأنّ السياسة هي فنّ الممكن. "إذا لم نتعلّم شيئاً في الأشهر الستّة الأخيرة، فقد تعلّمنا هذا المثل - كل يوم".

مساء 14 تشرين الثاني/نوفمبر، التقيت ثانية بأعضاء المجلس الرئاسي التسعة لمجلس الحكم في منزلي. ومثّل الدكتور عادل المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق لأنّ قائد الحزب خارج البلد.

راجعت خريطة الطريق الجديدة وشكرتهم على دعمهم وشكرت طالباني على قيادته. سُرّت قيادة مجلس الحكم سروراً كبيراً. وأفاد عادل بأنّ السيستاني وافق على العمليّة الجديدة. وتمّ الاتفاق على أن يعقد الطالباني اجتماعاً لمجلس الحكم بأكمله في صباح اليوم التالي لبحث المسار الجديد - وإقراره على ما نأمل. وبعد ذلك يمكنهم دعوتي وزميلي البريطانيّ ديفيد ريتشموند، للاجتماع بمجلس الحكم بأكمله عند الظهر تقريباً، على أن يتمّ الإعلان عن ذلك أمام الصحافة في الثالثة بعد الظهر.

في وقت متأخّر من تلك الليلة، اتصلت بكوندي رايس، التي سرّت من التقدّم الذي

أحرزناه ونيّة الإعلان عن الخطّة في اليوم التالي. نبّهتها، بفعل مرارة التجربة أكثر من المعلومات الأكيدة، إلى وجوب عدم المراهنة بكل شيء على النجاح.

قلت، "هذا هو العراق في النهاية".

في اليوم التالي، 15 تشرين الثاني/نوفمبر، استُدعيت أنا وريتشموند إلى منزل الطالباني في الساعة 12:30 تقريباً. وكان فريق إدارة الحكم لدينا اختصر الخطة إلى اتفاق بين سلطة الائتلاف المؤقّتة ومجلس الحكم وأرسل المسوّدة إلى طالباني في الليلة السابقة. كان مجلس الحكم منعقداً بأكمله منذ عدّة ساعات، وقد بحث الخطّة الجديدة بشكل غير منظّم. وجدنا الأعضاء متجمّعين حول طاولة بيضاويّة طويلة في غرفة الطعام. كان طالباني جالساً إلى رأس الطاولة بصفته الرئيس. وتجمّع الأعضاء على الجانبين.

بدأنا بقراءة مسوّدة الوثيقة المكوّنة من ثلاث صفحات وتقدّمنا بشكل جيّد جدّاً حتى وصلنا إلى كلمة فيدرالي.

أوحى ذلك لعدد من الأكراد بإلقاء خطب مهيّجة عن طبيعة الفيدراليّة. ولم يكونوا مستعدّين للتخلّي عن الحكم الذاتي الذي تتمتّع به منطقتهم.

واضطر طالباني، وهو نفسه زعيم كرديّ بارز، إلى تذكيرهم مراراً بأنّ موضوع الفيدراليّة في الدستور المؤقّت سيوضع بين الآن و1 آذار/مارس 2004. وألحّ "على وجوب تركه الآن".

وما إن تراجع الأكراد حتى ثار الشيعة. جاءت المشكلة الكبرى من ممثّل المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق، الدكتور عادل عبد المهدي. كان عادل حتى الآن مساعداً ومتحمّساً في الليلة الماضية. لكنّه أصبح اليوم قلقاً من طريقة اختيار مؤتمرات المحافظات. وأراد في الواقع أن يقوم مجلس الحكم بانتقاء كل مؤتمر، ما يقوّض فرصة توسيع الحوار السياسيّ للوصول إلى مزيد من السنّة. وسيوفّر لمجلس الحكم، الذي تتدنّى شعبيّته باستمرار لدى العراقيّين، سلطة أكبر في تشكيل الحكومة المؤقّتة.

اختلف معظم أعضاء مجلس الحكم الآخرين في الرأي مع عادل. وامتدّ نقاش حامٍ نحو ساعة من الزمن.

فقال عادل منذراً بسوء، "لا يمكننا المضي قدماً حتى حل هذه المشكلة المهمّة".

أخيراً اقترحت أن يسمّي مجلس الحكم ثلاثة أشخاص للذهاب إلى الغرفة المجاورة لإيجاد تسوية لانتقاء المؤتمرات. وبعد ساعة تقريباً، عاد المتفاوضون ليقولوا إنّهم لم يتمكّنوا من التوصّل إلى اتفاق. وكما تبيّن، فقد بقي عادل وقلّة من أعضاء المجلس الآخرين معارضين للصيغة المقترحة لانتقاء المندوبين. واقترح أن يؤجّل المجلس "إلى أجل غير محدّد" القرار بشأن هذه المسألة الحاسمة.

قلت "لا، يجب أن نتوصّل إلى اتفاق على الحزمة بأكملها، وأنا مستعدّ للبقاء طوال اليوم".

كنت أعلم ثانية أنّ مَعِدات بعض الجالسين حول الطاولة بدأت تشكو الآن مع اقتراب ساعة الإفطار.

لكن انضمّ إلى عبد الهادي بعض الإسلاميّين الشيعة الآخرين النين عبّروا عن قلقهم من عدم تمكّن المجلس من السيطرة على عمليّة انتقاء المؤتمرات. وكان ذلك صحيحاً بالطبع. وهو ما نهدف إليه.

أعقب ذلك التباس عامّ بشأن العمليّة بأكملها، حيث اعترض عدد من الأعضاء أيضاً على أنّ مجلس الحكم سيحلّ نفسه بموجب هذه الخطّة، على غرار سلطة الائتلاف المؤقّتة، عند تشكيل حكومة عراقيّة تتمتّع بالسيادة.

قلت، "لكنّ ذلك ضروريّ. لا يمكن أن يكون للعراق حكومتان في الوقت نفسه، مجلس الحكم والحكومة المؤقّتة الجديدة. لذا يجب أن يُحَلّ مجلس الحكم مثلنا تماماً".

سوّى الطالباني والجلبي هذه المسألة بما يُرضي الآخرين، لكنّ عادلاً استمرّ في تذمّره.

تواصل النقاش نصف ساعة أخرى. واتّضح أنّ تطمينات الطالباني بأنّ "كل شيء على ما يرام مع مجلس الحكم والخطّة الجديدة، كانت مضخّمة على أقل تقدير. لدينا مشكلات حقيقيّة هنا.

قلت، "اسمعوا"، رافعاً يدي اليمنى لإحلال الهدوء. "لقد خاب ظنّي صراحة من مداولات المجلس. لقد قطع الائتلاف شوطاً طويلاً تلبية لمصالحكم. إذا لم تتوصّلوا إلى اتفاق اليوم، فعليّ الإجابة عن أسئلة الصحافة لأنّ هناك في المجلس من سرّب الخبر إلى الصحافة الأميركيّة في الليلة الماضية". سادت موجة من التعابير الماكرة حول الطاولة. "لذا ليس لدينا رفاهيّة الصمت. كما أنّ السيد طالباني دعا إلى مؤتمر صحفي

في الثالثة بعد الظهر. وإذا تحدّثت إلى الصحافة، علي أن أوضح أنّنا لم نتمكّن من الاتفاق لأنّ مجلس الحكم يقف في وجه إعادة السيادة إلى الشعب العراقيّ ويحاول السيطرة على العمليّة التي سيتمّ بموجبها اختيار الحكومة المؤقّتة".

علت الآن تعابير الاضطراب على وجوه الجالسين حول الطاولة في غرفة الطعام.

لكنّ كلماتي أنتجت أفعالاً. فبعد جولة جديدة من النقاشات الصاخبة، طرح الطالباني الخطّة على التصويت، فأيّد عشرون عضواً الخطّة. وعارضها أربعة بمن فيهم عادل.

فيما وقّعت أنا والطالباني وريتشموند على الاتفاق، شعرت بموجة من الارتياح والتفاؤل أجبرت نفسي على كبتها فيما انتقلنا إلى المؤتمر الصحفيّ في مركز المجلس. أعلنت أنا والطالباني عن الاتفاق أمام الصحافة بعد ظهر ذلك اليوم.

فزنا في اشتباك كبير، لكن حدث تحوّل في اللحظة الأخيرة لدى بعض الشيعة، وكان علينا القيام بعمل جدّيّ معهم. فلو اختار آية الله السيستاني دعمهم، لكنّا خسرنا الشيعة.

في الصباح التالي استدعيت كبار الموظّفين إلى غرفة الاجتماعات لمراجعة تأثير اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر على عملنا.

قلت، "إنّنا نخطط للخروج من هنا في تموز/يوليو المقبل".

بدا الارتياح على بعض الأشخاص، وبدا الاضطراب على بعضهم الآخر.

تابعت قائلاً، "وأعرف أنّ لديكم جميعاً كثيراً من العمل غير المنجز".

أصبح حجم خطتنا الاستراتيجيّة 153 صفحة الآن، وربما تمّ إنجاز ثلث المهمّات التي تحظى بالأولويّة. طلبت من كل مستشار كبير تحديد المهام الأكثر إلحاحاً التي يجب أن تنجزها وزاراتهم قبل تسليم السيادة. "بعد أن أحصل على مُدْخلات كل منكم على حدة، سأفرزها للتوصّل إلى أولويّات المهمّات وسيحدّث فريق التخطيط الخطّة بأكملها".

ذكّرت المستشارين بأنّ الرئيس قد وقّع على موازنة إضافيّة بقيمة 18.6 مليار

دولار من أجل إعادة إعمار العراق. وأنّ علينا التحرّك بسرعة لكي يكون لهذه المشروعات تأثير مفيد في الفترة القصيرة المتبقية.

وقلت في الختام، "تذكّروا أنّنا لا نريد أن نترك هذه الوزارات يتيمة. احرصوا على قدرة نظرائكم العراقيّين على متابعة العمل بعد أن ننسحب". وأضفت بأنّني أنوي إنشاء عدّة مؤسّسات عراقيّة لمكافحة الفساد، آفة العديد من البلدان النامية والشيء الذي انتشر في ظل صدّام. ستحصل كل وزارة على مفتّش عامّ وسنقيم لجنة وطنيّة مستقلّة للاستقامة العامة.

كان المزاج في الغرفة مزيجاً من الفخر لأنّنا وصلنا إلى تسوية سياسيّة والقلق لأنّ المؤسّسات العراقيّة الهشّة التي عملنا معها لن تصمد أمام الضربات التي نعلم جميعاً أنّها تنتظرنا.

بعد الاجتماع طلبت من كبير المستشارين الاقتصاديّين، ماريك بلكا، المجيء إلى مكتبي لبحث قضيّة الإصلاحات الاقتصاديّة. حلّ ماريك، الذي شغل مرّتين منصب نائب رئيس الوزراء البولونيّ ووزير الماليّة، محل بيتر ماكفيرسون في أيلول/سبتمبر. وقد أحضر معه إلى وظيفته في سلطة الائتلاف المؤقّتة مزيجاً فريداً من الذكاء والتميّز الأكاديميّ والخبرة العمليّة. واستناداً إلى عمله في بولونيا كاقتصاديّ عمليّ أجرى إصلاحاً اقتصادياً أساسياً، قدم ماريك إلى بغداد مصمّماً على إنهاء سياسات الدعم المتفشّية في ظل صدّام التي تعيق السوق الحرّة على مراحل.

أبلغته آسفاً، "لكنّ الموعد النهائيّ الجديد للسيادة يعني أنّ علينا أن نبطئ هذه المسألة".

هزّ رأسه. "أنت محقّ. كل ما يمكننا عمله هو إعداد العراقيّين بأفضل ما نستطيع".

كان من الصعب عليّ التركيز صباح هذا الأحد البارد. ففي وقت متأخّر من ليلة أمس، قدم كلاي إلى منزلي للتحدّث بأمر شخصيّ.

قال لي، "توجّهت إلى الطبيب بشأن السعال الذي لديّ. صوّروني بالأشعّة ووجدوا ظلالاً. لعلّه سرطان".

لا، ليس كلاي!

كان مدخّناً شرهاً في السابق، لكنّه أقلع منذ سنوات، وكنت أمازحه بأنّ سعاله ناجم عن العواصف الرمليّة وغبار بغداد.

أضاف كلاي، "عليّ أن أخضع لعمليّة اختزاع. لذا سأتوجّه إلى الولايات المتحدة يوم الاثنين".

تمنّيت له بالطبع أن تكون نتيجة الفحص سلبيّة. لكنّني جزعت أيضاً بالنظر إلى الفراغ الذي سيخلّفه وراءه. كان كلاي أكثر من نائب قويّ. كنّا متناغمين تماماً، ومع ذلك لم يتردّد كلاي البتّة في مصارحتي وتقويمي عندما يعتقد أنّني بحاجة إلى ذلك.

حدّقت قليلاً وقلت، "ستعود يا كلاي".

أجاب، "بالطبع"

لكن كلانا يعلم أنّه لن يعود.

عند غياب شمس يوم الأحد، حضرت إفطار مجلس الحكم. كانت تلك دائماً طريقة سارّة ومثمرة للاختلاط الاجتماعيّ مع الأعضاء. في هذه الليلة اصطحبت السفير ديك (ريتشارد) جونز، مسؤول السياسات لدي، ونائبي الفعليّ بغياب كلاي. كان ديك دبلوماسيّاً أميركيّاً محنكاً آخر يخدم في العراق بدافع غير شخصيّ. كان سفيراً في لبنان وكازاخستان، ويتكلّم العربيّة بطلاقة، وهو سفيرنا حاليّاً في الكويت. وعلى الرغم من كل خبرة ديك، فإنّني كنت أعلم بأنّه بحاجة إلى من يساعده في التعرّف إلى متاهة سلطة الائتلاف المؤقّتة. لذا عيّنت مات فولر، وهو من أكفأ مساعديّ، كبير موظّفي ديك. وقد رافقني مات مذ وصلت وكنت أعرف أن ديك سيكون في أيد أمينة.

في أثناء المأدبة، اصطحبني جانباً الدكتور موفّق الربيعي، أحد قنواتنا الرئيسيّة إلى القيادة الشيعيّة، بما في ذلك آية الله السيستاني.

قال الربيعيّ، "يحاول الدكتور عادل إعادة فتح اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر. فقد دعا بحماقة الأعضاء الشيعة الثلاثة عشر في المجلس إلى الاجتماع غداً لبحثه".

اللعنة. لم يكد يجفّ حبر الاتفاق وها نحن نعود ثانية. كانت روايات وسائل

الإعلام عن الاختراق "التاريخيّ" تُتناقل على الإنترنت فيما نحن هنا نتناول الدجاج المتبّل وكباب لحم الغنم.

قلت ببرود، "لن يعاد فتح الاتفاق. لقد وافق عليه المجلس بأغلبيّة ساحقة. ورحّب به الرئيس ورئيس الوزراء البريطانيّ علناً".

بدت الدهشة على الربيعي، الرسول النزيه. لا بأس في ذلك. ربما يبلّغ الطاقم في النجف بمقدار غضبي.

أضفت بأنّني مستاء جدّاً من عادل. "قال لي عادل ثلاث مرّات في الأسبوع الماضي أنّه يؤيّد الاتفاق بقوّة، بما في ذلك مساء يوم الجمعة عندما أبلغنا بأنّ السيستاني موافق على الخطة. لماذا أصبح فجأة خصماً عنيداً"؟

قال مستخفّاً، "لا بدّ أنّه حصل على تعليمات جديدة".

لكن ممن؟ تساءلت. لقد طمأنني عادل مرتين بأنّ زعيم حزبه عبد العزيز الحكيم وافق على الخطّة الجديدة.

قلت، "دعني أصارحك القول يا دكتور ربيعي. إذا أصرّ الشيعة على هذا الموقف، فسيكون لذلك نتيجتان على الأرجح. وكلاهما سيّئة. ستقسم المجلس وبالتالي ستدمّره. ثم سنضطرّ إلى تأخير نقل السيادة لمدّة سنتين لحين إيجاد طريق آخر نسلكه. وإذا حدث ذلك، سأضطرّ إلى إبلاغ الشعب العراقيّ بأنّ هذا التأخير مردّه إلى الشيعة".

بدا الربيعي أكثر تجهّماً.

وقلت، "تذكّر، لقد قطع الائتلاف شوطاً طويلاً للتكيّف مع آية الله السيستاني. وعلى كل شيعيّ في العراق أن يدرك ذلك".

طلبت من ميغهان لاحقاً أن تجسّ نبض عادل، لتعرف ما الذي غيّر موقفه. كان عادل من أكثر السياسيّين العراقيّين الذين التقيت بهم إثارة للإعجاب. فقد درس الاقتصاد، وأمضى منفاه في فرنسا، حيث لا تزال أسرته تعيش. ونحن نتشارك حبّ المطبخ الفرنسيّ، وهو شخص معتدل على الرغم من أنّه عضو كبير في حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق.

أفادتني ميغهان بعد لقاء عادل، "إنّه غاضب لأنّنا فرضنا التصويت على الاتفاق. وذلك كما يقول خرق لمبدأ الإجماع الذي اتفق عليه مجلس الحكم في القرارات المهمّة. لكن لديه مخاوف كبيرة أيضاً".

كان عادل قلقاً من انحلال مجلس الحكم بعد أن حقق بعض الاعتراف الدولي به.

أبلغت ميغهان، "ربما يمكننا تلطيف ذلك بالقول إن مجلس الحكم كهيئة سيختفي، لكن يمكن إدخال الأعضاء كعرّابين للجمعية الانتقالية".

قالت إنّه قلق ايضاً بشأن تشكيلة مجالس المحافظات الحاليّة التي ستلعب دوراً مهمّاً في انتقاء مؤتمرات المناطق.

اجتمعت بعادل في وقت لاحق من اليوم نفسه وكرّرت أنّ مجلس الحكم سيتوقّف عن الوجود، لكنّي أضفت بأنّنا قد نجد طريقة لمنح أعضائه دوراً في الحكومة القادمة. أبلغته أنّنا متفقون على وجود مشاكل في بعض مجالس المحافظات. وكثير منها جمّعها قادتنا العسكريّون في أعقاب التحرير مباشرة، وغالباً دون أن يقدّروا الأوضاع السياسيّة المحليّة. ونعلم أنّ هناك بعثيّين أيضاً، لا في المثلّث السنيّ فحسب، بل في المدن الكبرى أيضاً.

وأوضحت بأنّنا وضعنا بالفعل قبل اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر خطّة لمراجعة تلك المجالس "وتنشيطها"، بإخراج البعثيّين السابقين الذين لديهم سجلّات سيّئة، وأنّنا نريد العمل مع مجلس الحكم في تلك العمليّة. بدا عادل راضياً بعض الشيء عن النقاط التي أثرتها، وافترضت أنّها ستجد طريقها بسرعة إلى النجف.

بحلول 24 تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد قُتل ستّة وأربعون جنديّاً من قوّات الائتلاف خلال الشهر - الشهر الأكثر دمويّة منذ التحرير - عن طريق المتفجّرات وهجمات الكرّ والفرّ بقذائف آر بي جي، والقنّاصة. كما جُرح عدد من سائقي شاحنات المقاولين المدنيّين وقُتل بعضهم في كمائن القوافل. وبدا أنّ الأوضاع تزداد سوءاً.

بعد ظهر هذا اليوم، انضممت أنا وجون أبي زيد وريك سانشيز إلى اجتماع مجلس الأمن القوميّ بواسطة المؤتمر الهاتفيّ المتلفز المؤمّن، وقد استغرق معظمه تقييم جون الكئيب للوضع.

قال أبي زيد إنّ قيادته تعتقد الآن أنّ هناك "خمسة آلاف بعثيّ مخلص" يشكّلون

التهديد الأكثر خطورة علينا. وأمل أن يحصل على معلومات استخباريّة جيّدة عن البنية الإقليميّة والوطنيّة للتمرّد "في غضون أسبوعين".

ثم قال شيئاً فاجأني: يجب أن نبقي قوات الأمن العراقيّة في المقدّمة بشكل مرئيّ، لكن يجب "ألا نفرط في تقدير قدرات" القوّات العراقيّة. فهُمْ "لم يقتربوا البتّة من الجهوزيّة للتصرّف بمفردهم".

وأضاف، "والشرطة ضعيفة أيضاً".

لا يزال على الائتلاف القيام بمعظم العمل العسكريّ الصعب.

هلليلويا. أخيراً سمعت تقييما واقعيّاً عن قدرات قوات الأمن العراقيّة.

لكن عندما بدأت أفكّر بأنّ السيناريو الورديّ قد اختفى، استأنف أبي زيد نغمة التفاؤل ثانية. فقال، في إطار كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير الزمنيّ، يمكننا الانتقال إلى الاعتماد أكثر على القوّات العراقيّة. وفي نيسان/أبريل، سيقوم العراقيّون "بمعظم القتال التطويقيّ"، وستخضع معظم مناطق التمرّد للسيطرة العراقيّة.

نظرت إلى عيني أبي زيد التعبتين على شاشة الفيديو، فتعاطفت معه. إنّه جنديّ أميركيّ نزيه ووطنيّ طُلب منه أن يهزم التمرّد المتعاظم بدون إمداده بما يكفي من القوّات، وأن يحافظ في الوقت نفسه على الحدّ الأدنى من الإصابات.

سيكون أمامنا سنة طويلة.

في صباح 26 تشرين الثاني/نوفمبر، قرأت في موقع سي إن إن على الإنترنت أنّ رامسفيلد قال في شهادته أمام مجلس الشيوخ قبل يوم إنّه يفكّر في "استدعاء" بعض وحدات الجيش العراقيّ. ووفقاً للخبر، أبلغ رامسفيلد لجنة مجلس الشيوخ أنّ من الممكن "في الواقع العودة للتحقّق" مما إذا كان يمكن إعادة تنشيط "وحدات دون مستوى بعض الضبّاط" ممن لم يتلوّثوا بالبعثيّة.

تلك أخبار جديدة بالنسبة إليّ. بعثت رسالة إلكترونيّة إلى روبن لكي يستعلم لي عما يجري.

أيّاً يكن ما يحدث، فإنّ الميل المتبقّي إلى "إنهاض" أجزاء من جيش صدّام لم يختف من البنتاغون.

تنكّرت تنبيه أندي كارد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر بأنّ الجماعة في واشنطن "يتربّصون بي" لجعلي كبش فداء للقرار المتّخذ في أيار/مايو "بحل الجيش العراقيّ.

بعث إريك شميت، مراسل صحيفة "نيويورك تايمز"، رسالة إلكترونيّة إلى دان سينور قبل عدّة أسابيع تفيد بأنّ وكيل وزارة الدفاع دوغلاس فيث لم يعطني "موافقة صريحة" عندما سئل من شارك في وضع الأمر رقم 2 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقّتة بإلغاء الجيش العراقيّ القديم والأجهزة الأمنيّة. ووفقاً لشميت، فإنّ فيث أخبره، "أنّ ما حدث بدلاً من ذلك هو أنّ الجيش لم يتماسك كما ينبغي له. وعندما حُلّ الجيش، حلّ نفسه بنفسه، جاء بريمر وسولوكومب، في أثناء توجّههما إلى العراق بفكرة مفادها أنّ بوسعنا الاستفادة من حلّ الجيش نفسه بنفسه بالبدء بداية جديدة".

وعندما سأل شميت فيث إذا كان قد أيّد الخطة، لم يشر فيث إلى الدور الذي لعبه كل واحد في النقاش.

وهذا الأمر ترك بالطبع الانطباع بأنّني أنا ووالت عملنا باستقلاليّة. طلبت من دان سينور الحصول على الجانب المتعلق بنا من القصّة وإخطار الناطق باسم وزارة الدفاع، لاري دي ريتا، زميلي السابق في الغرفة في القصر.

لا بدّ أن الأمر نجح إذ في مقالة "واشنطن بوست" في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، ألمح فيث إلى أنّه لعب في الواقع دوراً في قرار التسريح. ونقلت الصحيفة أيضاً بيان رامسفليد على التلفزيون الذي قال فيه إنّ الجيش العراقيّ "حلّ نفسه وذهب الجميع إلى البيت". وعلّق والت سولوكومب في المقالة نفسها بأنّ الأمر رقم 2 لم يكن "شيئاً حلم به أحدهم في اللحظة الأخيرة ونفّذ بناء على إلحاح الشعب في بغداد. لقد جرى بحثه". ونكر مع من ومتى: وولفويتز في أوائل أيار/مايو ومع فيث عدّة مرّات، بما في ذلك في 22 أيار/مايو، الليلة التي سبقت إصدار بريمر القرار رسمياً".

لذا سُوّي الأمر لكنّنا تدافعنا بعضنا مع بعض، بدلاً من خدمة الرئيس وبلدنا.

(يبدو أنّ دوغلاس فيث غيّر مساره ثانية في هذا الموضوع عندما تحدّث إلى مراسل صحيفة "نيويورك تايمز" مايكل غوردون في تشرين الأول/أكتوبر 2004. فعند التحدّث عن حسنات وسيّئات محاولة إحياء قوّة عمليّة من رماد جيش صدّام، قال

فيث، "عندما رأينا أنّ الجيش لم يبق في وحداته، وأنّ الناس اختفت، وأنّ الناهبين دمّروا كل البنية التحتيّة، أبطلت الأحداث كل الحسنات التي تؤيّد استعمال الجيش. ولم يبق لدينا سوى السيّئات، جيش رديء وفاسد وقاسٍ وغير ديمقراطيّ").

كانت محاولة استيعاب كل ذلك كمن يحاول الإمساك بالضباب. لقد حفر تاريخ اللحظة الذي تحدّثت عنه الصفحات الأولى ومقاطع أخبار التلفزيون التي تمتدّ سبعين ثانية في الوعي الأميركيّ بأنّني أنا ووالت ارتكبنا الخطأ المميت بتسريح القوّات العراقيّة. ويبدو الآن أنّ البنتاغون يمهّد الطريق "لتصحيح ذلك الخطأ" باستدعاء وحدات من جيش صدّام القديم دون أي اعتبار للمعارضة السياسيّة العنيفة التي يمكن أن تشعلها هذه الخطوة في أوساط العراقيّين الذين خضعوا لاضطهاد ذلك الجيش طويلاً. ومنذ التحرير، حضّ القادة الشيعة أتباعهم على التعاون مع الائتلاف. وكنت أعلم أنّنا إذا أعدنا بإهمال وحدات من الجيش القديم، فإنّنا نعرّض هذا التعاون للخطر، وربما ندفع الشيعة إلى معارضة الائتلاف. وسيُزهق ذلك أرواحاً ويعقّد المهمّة كثيراً.

في وقت مبكّر من تشرين الثاني/نوفمبر، حذّرني بوب بلاكويل من أنّ هناك "خوفاً واضحاً" في البنتاغون بشأن استبدال القوّت الوشيك، وأنّ رامسفيلد فقد ثقته بنفسه على ما يبدو.

ظننت في ذلك الوقت أنّه يبالغ.

لم يكن لديّ الوقت الآن للتفكير طويلاً في هذه المسألة. فمنذ رحلتي إلى واشنطن في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، كنت أخفي سرّاً: الرئيس بوش سيتناول عشاء عيد الشكر في العراق.

لم يكن أحد في سلطة الائتلاف المؤقّتة يعلم بالأمر سواي أنا وبريان ماكورماك. وقد ابتكر بريان أثناء عمله مع جو هاغن، نائب كبير موظّفي الرئيس، قصّة لتغطية الزيارة بالإعلان عن احتفال لمنظّمة الخدمات المتحدة USO في القاعة الكبيرة بمطار بغداد الدوليّ وأنّني أريد أن أستضيف عشاء عيد الشكر للقوّات. لكنّ بريان تنبّه إلى عدم الاهتمام الذي يظهره ضابط ارتباطه في الفرقة المدرّعة الأولى في توزيع تذاكر "العرض". طلبت منه أن يسترخي. فما إن يطّلع العسكريّون على السرّ حتى يُقبلوا بلهفة.

وقد فعلوا ذلك. ففي يوم الأحد 23 تشرين الثاني/نوفمبر، قبل أربعة أيام على عيد الشكر، أطلع البيت الأبيض أبي زيد على رحلة الرئيس. وأُبلغ سانشيز يوم الاثنين ودبّ العمل والنشاط. اجتمع بريان والقائد المحليّ سرّاً في المطار مع غريغ جنكنز، رئيس حرس البيض الأبيض، وفريق أمن الرئيس لوضع التفاصيل.

كان الجميع متوتّراً بشأن السرّ. ففي يوم السبت 22 تشرين الثاني أطلق المتمرّدون صاروخ سام 7 على طائرة شحن تابعة لشركة دي إتش إل من طراز إيرباص عندما أقلعت من المطار. وانفجر الصاروخ الحراري في أحد محرّكات الطائرة، لكن نجح الطيّارون في الهبوط الاضطراريّ. وكان جيش صدّام يمتلك الآلاف من هذه الصواريخ أرض جوّ، ولذلك عارضت إعادة فتح مطار بغداد الدوليّ أمام الحركة التجاريّة في تموز/يوليو. ماذا يحدث إذا تسرّبت مجموعات من المتمرّدين إلى المنطقة المحيطة بالمطار وأطلقت مجموعة من صوارخ سام على طائرة الرئيس؟

لم تُستدعَ القوّات لحضور "عرض منظّمة الخدمات المتحدة"، لكن نُقل خبر إلى الفرقة المجوقلة الأولى بأن تتوقّع كل وحدة المساهمة بمجموعة من الجنود الرجال والنساء. فإذا كان المؤدّون في منظّمة الخدمات المتحدة قد قطعوا كل تلك المسافة، فإنّ على الجيش أن يرحّب بهم.

كان عليّ أن أضغط على فرق الصحافة المحليّة لحمل مجموعة من مراسلي الصحف والتلفزيون على الموافقة على حضور العرض حيث من المقرّر أن أقرأ تحيّات الرئيس في العيد وألقي خطاباً حماسيّاً على القوّات. وقد اعتبر الصحافيّون، وهم محقّون في ذلك، بأنّ هذا العرض غير جدير بالمراسلين الذين دعكتهم الحرب.

ثم هناك مجلس الحكم. فقد دعوتهم جميعاً قبل عشرة أيام إلى "عشاء خاص بمناسبة عيد الشكر"، على أمل أن تدفعهم الكياسة الإسلاميّة التقليديّة إلى الردّ بالمثل على كل الإفطارات التي حضرتها. ولم نشأ أن ندفعهم مخافة أن يعرفوا بأنّ هناك شيئاً مدبّراً. لكنّي ألححت على حضور جلال طالباني، رئيس مجلس الحكم لذلك الشهر. وفي النهاية لم يلبّ الدعوة سوى خمسة أعضاء في المجلس: طالباني، والجلبي، والربيعي، والدكتورة رجاء الخزاعي، والبرزاني.

وعند المغيب في يوم عيد الشكر، علمت أنّ طائرة الرئيس قادمة. وطُلب من أعضاء المجلس التجمّع عند منطقة هبوط المروحيّات قرب القصر. وصل البرزاني إلى

المنطقة الخضراء مع خمسين حارساً شخصيّاً غير مرخّص، وبعضهم يحمل قوانف آر بي جي غير مرخّصة. وبعد مشادّة وتدافع، نزعت قوّات الفرقة المجوقلة الأولى أسلحة رجال البرزاني عند نقطة التفتيش. وأراد القائد الأميركيّ اعتقالهم، لكنّ بات كنيدي أقنعه بألا يفعل ذلك. وأرسل لي البرزاني بأنّه لن يحضر العشاء إن لم يسترجع أسلحته.

"فليبقَ"، أبلغت القائد فيما ركب الباقي مروحيّات البلاك هوك.

أُعدّت طاولات العشاء في مرفق بوب هوب للطعام، وهو نوع من حظائر كونست يتسع لستمئة جندي. وقد أُمر جميع الجنود بترك أسلحتهم عند الباب.

رافقت أعضاء المجلس إلى عدّة طاولات في مقدم الغرفة، قرب المنصّة المرتفعة، التي يوجد في مؤخّرها ستارة ضخمة من شباك التمويه. وقد بدا المشهد معقولاً لعرض تقدّمه مجموعة من منظّمة الخدمات المتحدة USO.

وبانتظار العشاء "والتسلية"، تجوّلت أنا وريك سانشيز في الغرفة وأخذنا نصافح الجنود ونتصوّر معهم.

أرجو ألا يستنفدوا كل أفلامهم على منتخب الصفّ الثاني.

همس بريان بأنّ طائرة الرئيس في مرحلة الهبوط الأخيرة. توجّه ريك سانشيز للترحيب بالرئيس قرب الطائرة. وانسللت أنا وقائد الفرقة المجوقلة الأولى العميد مارتي دمبسي خلف شبكة التمويه. وبعد خمس دقائق، دخل بوش قادماً من المدرج، والراحة بادية عليه، ونظر من حوله.

توجّهت إليه قائلاً، "مرحباً بك في العراق الحرّ سيّدي الرئيس".

عانقني بحرارة.

وقدّم مارتي دمبسي سترة الفرقة المجوقلة الأولى للرئيس، فارتداها على الفور. ثم وصفت له الخطّة التي أعدها بريان ماكورماك.

ضحك الرئيس بوش وقال، "هذا عظيم".

مشيت أنا وسانشيز حول الشبكة ودخلنا إلى المنصّة، حيث ألقى ريك بضع كلمات ترحيبيّة على الجنود، ثم التفت نحوي وقال، "سعادة السفير، هلا تفضّلت بقراءة إعلان الرئيس في عيد الشكر".

أخرجت الورقة من جيب سترتي كما لو أنّني على وشك قراءة كلمات بوش، لكنّي توقّفت قليلاً أمام الميكروفون. ثم قلت، "شكراً لك حضرة الجنرال. لكنّ التقليد يقضي بأنّ يقرأ الكلمة أرفع ممثّل حاضر للحكومة الأميركيّة". وتوقّفت لإحداث تأثير. "وهل هناك أي ممثّل أرفع منّي في هذه الغرفة".

في هذه اللحظة دخل رئيس الولايات المتحدة من جانب الشبكة وتقدّم إلى وسط المسرح، وانفجرت الغرفة. أحدث الصراخ والتصفيق والصياح اندفاعة محسوسة للهواء، موجة صوتيّة أستطيع أن أشعر بها. وكان الجنود واقفين يصيحون ويلوّحون بأيديهم. وانطلق وميض الكاميرات دون انقطاع لمدّة عدّة دقائق.

تحدّث الرئيس عن افتخاره بالجنود وقدّم شكره لهم، وشُكر بلدنا للتضحيات التي قدّموها، وأكّد لهم بأنّ الشعب الأميركيّ يقف خلفهم بقوّة. بكى الجنود من الرقباء الذين شابت شعورهم إلى الجنود المراهقين. وسالت الدموع على وجنتي الرئيس أيضاً.

تقدّم الرئيس بين الطاولات فصافح الجنود والتقطت له الصور معهم، ثم جلس في مكانه خلف صفّ الطعام لتقديم الديك الرومي وتوابعه.

بعد نحو ساعة، فيما كان الجنود يتناولون الطعام، انتقلت أنا والرئيس إلى مبنى آخر في المطار للاجتماع بأعضاء مجلس الحكم الأربعة.

وفي الطريق إلى هناك، أبلغته بأنّنا نواجه مشكلات جديدة مع السيستاني. "كان طالباني في النجف أمس وأفاد بأنّ آية الله يصرّ الآن على وجوب انتخاب المجلس التشريعيّ الذي سيتسلّم السيادة في حزيران/يونيو. وذلك تراجع تامّ عن موقف السيستاني السابق وعن اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر".

وزيادة في الالتباس، عقد الحكيم قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق مؤتمراً صحفياً بعد التشاور مع السيستاني، قال فيه إنّ الأخير "عبّر عن قلقه بشأن وجود فجوات حقيقيّة" في الاتفاق. لكن في وقت لاحق من ذلك اليوم، تسلّمت رسالة شخصيّة من السيستاني ينكر فيها بأنّه مستاء من ملاحظات الحكيم إلى الرأي العامّ. "إنّه موقف ملتبس من الدرجة الأولى سيّدي الرئيس. يجب التعامل بشدّة مع هؤلاء".

هزّ بوش رأسه. "سأوضح موقفنا بجلاء أمام مجلس الحكم".

وقد فعل ذلك، طالباً منهم بحزم اتباع اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر والتقدّم وفقاً للجدول الزمنيّ الذي يحدّده لنقل السيادة. وقال الرئيس بوش، "عليكم أن تظهروا زعامتكم في هذه المسألة. أريدكم أن تنقلوا تحيّاتي إلى زملائكم في المجلس". وطلب منهم أيضاً أن ينقلوا تقديره لآية الله السيستاني.

وعد الأربعة بأن يقوموا بالأمرين.

رافقت الرئيس إلى سيّارته المصفّحة للانتقال على المدرج إلى طائرته.

قال لي، "حافظ على رباطة جاشك. إنّنا نحرز تقدّماً، وأعرف أنّ الأمر ليس سهلاً".

أجبته قائلاً، "لم أستسلم".

بعد الزيارة الحدث، وجّهنا اهتماماً لمعرفة ما يريد السيستاني والإسلاميّون الشيعة. واتضح أنّ الدكتور عادلاً والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق نقلوا رسائل غامضة - لم نعرف إذا كانت متعمّدة أم لا - إلى السيستاني قبل أسبوعين بشأن المسار المقترح للتقدّم. ويوحي تحليلنا بأنّ للإسلاميّين الشيعة والسيستاني مصالح منفصلة.

الأعضاء منهم في مجلس الحكم، حتى الآن على الأقل، يقبلون تماماً فكرة تولّي المجلس التشريعيّ الانتقالي غير المنتخب السيادة على أساس دستور مؤقّت. وما يقلقهم كما عبّر عنه الدكتور عادل هو درجة سيطرة المجلس على عمليّة انتقاء هذا المجلس. إنّهم يريدون سيطرة تفوق ما يمكننا منحها لهم بارتياح.

بالمقابل، يبدو أنّ السيستاني أضاف مطلباً جديداً تماماً بأن تُنتخب الحكومة المؤقّتة التي ستنتقل إليها السيادة. وهذا الطلب يهدّد اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي صيغ لتلبية مطلبه السابق بوجوب انتخاب المؤتمر الدستوريّ.

أبلغت مجلس إدارة الحكم بأنّه "نقل أعمدة المرمى". لسنا الوحيدين العالقين بتحوّل السيستاني. بل إنّ عبد العزيز الحكيم الذي يجتمع بالسيستاني بانتظام دُهش لأنّ آية الله أكّد له عدم الحاجة إلى انتخاب الحكومة المؤقّتة. وقد جسّ فريقي نبض القادة السياسيّين الشيعة الآخرين، فوجدوا أنّهم فوجئوا أيضاً لأنّ آية الله أضاف مطلباً جديداً.

للحصول على قراءة أفضل للوضع في النجف، استخدمت قناتي الخاصّة جداً للاتصال بالسيستاني: العراقي الأميركيّ الذي يرأس مجلس إعادة الإعمار والإنماء، عماد ضياء. وهو من المقيمين في ديترويت ومن عائلة محترمة في النجف وغالباً ما أثبت فائدته كقناة سريّة للاتصال بآية الله العظمى. كتبت رسالة سريّة إلى آية الله، مستخدماً غطاء رسالة تقليديّة للتهنئة بعيد الفطر. وكنت أثق بأنّ ضياء لن يغيّر الرسالة أو يحرفها لأسباب حزبيّة.

بعد تقديم تحيّاتي الحارّة إلى آية الله العظمى بمناسبة حلول العيد، قلت:

أكتب إليك لمعالجة المخاوف والتعبير عن الأمل العظيم الذي أشعر به تجاه مستقبل العراق. إنّني أستمع بعناية منذ أشهر عديدة إلى آرائكم بشأن أهميّة إجراء الانتخابات في العراق لاختيار هيئة تكتب دستوره الدائم. واتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر يضمن أن تكون الحال كذلك. ستُجرى انتخابات حرّة ومباشرة في العراق بأسرع ما يمكن - بحلول آذار/مارس 2005 على أبعد تقدير، وإن أمكن ففي وقت أبكر.

وتابعت بأنّه على الرغم من أنّ المثاليّ بالنسبة للشعب العراقيّ أن ينتخب مباشرة الحكومة المؤقّتة التي ستتسلّم السيادة، فإنّ الانتخابات المباشرة غير ممكنة في هذا الوقت. لذا فإنّ البديل الأفضل هو فكرة اللجنة التحضيريّة "بعقد مؤتمرات للمواطنين في كل محافظة... وتدعى المجموعات الدينيّة والعشائريّة، والأحزاب السياسيّة، ومنظّمات المجتمع المدنيّ، والهيئات التعليميّة في الجامعات، وغيرهم إلى تسمية مرشّحين للمشاركة في هذه المؤتمرات".

وأضفت بأنّ سلطة الائتلاف المؤقّتة تقرّ بوجود مشكلات في بعض مجالس المحافظات، وقلت إنّ الائتلاف يمكن أن يساعد مجلس الحكم في إزالة الشخصيّات الرديئة. وختمت قائلاً:

إنّ الشيعة في العراق عانوا منذ مدّة طويلة من الأنظمة الظالمة والمستبدّة. ويجب أن يتوقّف هذا التاريخ الفظيع الآن. وبرأيي، يقدّم اتفاق 15 تشرين الثاني/ نوفمبر فرصة تاريخيّة عظيمة للشيعة، ولكل الشعب العراقيّ. وهي الفرصة الوحيدة أمام الشعب العراقيّ لبناء مستقبل سياسيّ لنفسه قائم على الكرامة الإنسانيّة المتساوية لكل الأفراد أمام الله، وعلى احترام تعاليم الإسلام العادلة، وعلى السلام.

إنّني آمل أن تشاركني تفاؤلي وأن تواصل عملك المهمّ في المساعدة على دفع مستقبل هذا البلد إلى الأمام.

في تلك الليلة عاد عماد من النجف حاملاً معه إجابة آية الله. ولم تكن الأخبار طيّبة.

قال لي عماد وهو يقرأ ملاحظاته، "إنّ آية الله العظمي معجب بك ويحترمك. وهو يقدّر الفرصة للعمل معك من أجل مستقبل العراق. لكنّه يريد التقدّم بانتخابات مباشرة تامّة للمجلس التشريعيّ الانتقاليّ، حتى وإن كانت غير مثاليّة".

"ماذا أيضاً"؟ سألت وأنا أفكّر في كل ساعات المفاوضات للوصول إلى اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر.

وقال عماد متفائلاً، "إنّ آية الله العظمى يؤمن بالديمقراطيّة. وهو ملتزم بالعمل مع الائتلاف".

على الرغم من ثقة عماد، فإنّنا مختلفون مع السيستاني. وقد أكّدت رسالته أنّ السيستاني تجاوز إصراره السابق على الانتخابات لاختيار المؤتمر الذي يكتب الدستور الدائم. وها هو الآن يرفض فكرة الهيئة غير المنتخة التي تتسلّم السيادة. وهذا مطلب جديد متفجّر.

جلست أمام حاسوبي المحمول في وقت مبكّر من صباح اليوم التالي، وعدّدت ست مشاكل يمكن أن يتسبّب بها إصرار السيستاني العنيد في العمليّة الدستوريّة:

1. سيعطي الانطباع بأنّ الشيعة يديرون مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقّتة.
2. ربما يكون لذلك نتائج خطيرة على طريقة رؤية السنّة للعمليّة ـ أنّ سلطة الائتلاف المؤقّتة تقوم بما يخشونه، أي الإذعان للغالبيّة الشيعيّة.
3. سيشجّع الشيعة على مواصلة الضغط من أجل مزيد من التغييرات. ماذا يحدث إذا أصرّ السيستاني بعد ذلك على تطبيق الشريعة في الدستور المؤقّت؟ أو أنّ النساء لا يمكنهنّ التصويت؟
4. سيثير ذلك شكوكاً حقيقيّة بشأن انعدام الكفاءة الإداريّة لمجلس الحكم. فإذا لم يكن قرار متخذ بأغلبيّة 20 من أصل 24 عضواً ملزماً، فما هو الملزم؟

كيف يمكننا تفويض مزيد من السلطة إلى هيئة لا تستطيع اتخاذ قرارات، أو تجعلها عالقة؟ هل يقترحون الحكم بالإجماع، وفي هذه الحالة يمنحون المجلس حقّ الفيتو؟

5. من الشكوك فيه أن نتمكّن من إجراء انتخابات ذات مصداقيّة معقولة في حزيران/يونيو.

6. وإذا تمكّنا، فثمة مخاطر لا يُعرف مقدارها بأن تهيمن عليها المجموعات الأفضل تنظيماً ـ الإسلاميّون (ولعل السيستاني والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق غيّروا موقفهم بسبب ذلك) ـ أو ربما البعثيّون.

حدّقت في الكلمات الظاهرة على شاشة حاسوبي. هل هذا التقييم قاتم جدّاً؟ لا أعتقد ذلك.

في نهاية الشهر، تقوّضت مساعينا لإيجاد حلّ لهذه المشكلات السياسيّة الدقيقة بسلسلة من التسريبات. فقد وصف خبر في صحيفة "نيويورك تايمز" معارضة السيستاني والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الاتفاق، وأضاف نقلاً عن "مسؤولين في الإدارة" دون تسميتهم أنّ على خطة منح العراق السيادة في 30 حزيران/يونيو 2004، "أن تتكيّف على الأقل مع إصرار السيستاني على التصويت الشعبيّ".

وفي اليوم التالي، أوردت صحيفة "واشنطن بوست" قول "مسؤولين كبار إنّ الإدارة قد تكون مجبرة على تنظيم انتخابات لإرضاء آية الله علي السيستاني".

بعد قراءة هاتين المقالتين شعرت بالغضب. كنت أحاول أن أحافظ على دستور، ولو مؤقّت، كعنصر مركزيّ في المسار إلى الديمقراطيّة هنا. ولم نكن لنصل إلى هنا لو كان الائتلاف سيتراجع أمام الشيعة أو السيستاني. كما أنّ ذلك سيقوّض جهودنا للاتصال بالسنة. والأكراد يرتابون كثيراً "بالعمائم السوداء" في النجف وكربلاء، كما ذُكّرتُ مراراً في الأشهر الأخيرة.

توجّهت إلى حاسوبي المحمول وأرسلت رسالة شخصيّة إلى كوندي رايس:

لقد أمضيت في واشنطن مدّة كافية ليكون أملي ضعيفاً في زرع الانضباط في زاوية من زوايا البيروقراطيّة. لكن في الأسابيع الأخيرة بدأنا نفقد وحدة

السياسة والتنفيذ التي خدمتنا بشكل جيد حتى الآن. لو كان الأمر يتعلّق بتسوية حسابات سياسيّة بين الوزارات، يمكن تجاهلها. لكنّ هذه القصّة تشكّل خطراً على قدرتنا على تنفيذ سياسات الرئيس بأفضل طريقة لخدمة المصالح الأميركيّة هنا.

وفي وقت لاحق من ذلك المساء، كنت مرهقاً بدنيّاً ومكتئباً، فأرسلت إلى فرانسي إحدى أكثر رسائلي الإلكترونيّة إحباطاً طوال الأشهر التي أمضيتها في العراق. وختمت الرسالة بالقول:

يا له من يوم مريع. ربما تتطوّر هذه الأزمة لتنهي عملي لأنّني أستطيع أن أتصوّر الآن أنّ الإدارة ستخلص إلى أنّها لا تستطيع تحقيق أهدافها معي، إذ لم أتمكّن من تنفيذ أي من خطّتيّ (رغم أنّ ذلك بسبب السيستاني في كلا الحالتين، وفي الحالة الثانية لأنّه غيّر رأيه). لذا فقد وصلنا إلى نهاية اللعبة وحان وقت استبدال الرامي. ويجدر بالرامي الجديد أن يكون متخصصاً.

الفصل التاسع

القبض على صدّام

❑ بغداد

كانون الأول/ديسمبر 2003

عندما استيقظت صباح اليوم التالي، أدركت أنّ التشاؤم ليس خياراً. فلا يزال لدي عمل أنجزه في العراق.

في أثناء الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر، عملنا على إبقاء العمليّة السياسيّة على قيد الحياة، متّبعين استراتيجيّة مزدوجة: إشراك الحلفاء المحتملين في المجلس، ومحاولة إقناع آية الله السيستاني ليكون أكثر مرونة. وقد أثمر هذا النهج.

في 2 كانون الأول/ديسمبر، أرسلت رسالة أخرى إلى السيستاني تؤكّد على "هدفنا المشترك بأن يكتب العراقيّون الدستور الدائم". وشدّدت ثانية على أنّ الدستور المؤقّت سيحترم "الهويّة الإسلاميّة لغالبيّة الشعب العراقيّ". لكن أكّدت أيضاً على أنّ اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر هو الطريقة الفضلى لتحقيق هذه الأهداف. وفي اليوم التالي أفادني عماد ضياء بأنّ آية الله تجاوب مع الرسالة بشكل مؤات.

وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، صادق الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، في تقرير مرفوع إلى مجلس الأمن، على اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر وأفاد بأنّ إمكانيّة إجراء الانتخابات في نهاية حزيران/يونيو أمر مستبعد. وتعزّزت هذه الرسالة المهمّة عندما تلقّى عماد مكالمة من ابن السيستاني تفيد عن اجتماع عقد بين آية الله العظمى وعبد العزيز الحكيم الذي أقرّ بعدم إمكانيّة التوصّل إلى إجراء انتخابات وطنيّة مبكّرة.

وعندئذ أبلغ السيستاني الحكيم أنّ رجال الدين الشيعة يمكن أن يكونوا مرنين في "مسألة الانتخابات". لكن لحفظ ماء الوجه في الظاهر، اقترح آية اله العظمى أن تطلب الولايات المتحدة قدوم فريق من الأمم المتحدة لتقييم الجدول الزمنيّ لاتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر، "وإعلان عدم إمكانية إجراء الانتخابات ضمن الإطار الزمنيّ للاتفاق". وعندئذٍ يمكن أن تقترح الأمم المتحدة حلاً عملياً أكثر للمشكلة، وسيقبل به آية الله ورجال الدين التابعين له.

أبلغت سكوت كاربنتر بأنّنا "ربما تمكّنا من إنقاذ العمليّة". لكن أجبرني الآن عدم اليقين السياسيّ المتواصل على إلغاء رحلتي إلى أميركا تلبية لدعوة الرئيس إلى حضور الفرقة السيمفونيّة العراقيّة. يمكن أن تحضرها فرانسي والأولاد على الأقل.

في اليوم التالي، جاء دونالد رامسفيلد، في إحدى زياراته السريعة للمنطقة، للتشاور مع قادته. وكان حادّ الطبع مع موظّفيّ وبدا غامضاً بشأن المسائل المهمّة على غير المعهود.

وافق رامسفيلد على اقتراحي بأن يزور الحكيم، رئيس مجلس الحكم لشهر كانون الأول/ديسمبر. في أثناء شرب الشاي الحلو، ضغط رامسفيلد بشدّة على قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق لكي يلتزم باتفاق 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، وذكّره بأنّ عليه الالتزام بالاتفاقات. أُحرِج الحكيم وادّعى أنّ هناك بعض "التفاصيل الصغيرة" التي تحتاج إلى إيضاح.

وكالعادة، ركبت مع رامسفيلد إلى المطار. كانت ليلة شتاء قارسة، ولم نصادف سوى مركبات الائتلاف على الطريق نظراً للمخاطر.

وفي المطار، جذبني رامسلفيد جانباً.

قال، "اتّضح لي أنّ قناة اتصالك أصبحت مباشرة مع الرئيس ولا تمرّ عبري".

وقبل أن أتمكّن من الردّ، تابع رامسفيلد.

قال، "إنّ كوندي تولّت المسائل السياسيّة. واعتقد أنّ ذلك خطأ. عندما تدخّل مجلس الأمن القوميّ في القضايا العملانيّة لآخر مرّة، حدثت إيران ـ الكونترا. لكن يبدو أنّها قفزت على هذه المهمّة بقدميها الاثنتين".

قلت وأنا أخاطبه باسمه الأول كما هو معتاد في الأحاديث الشخصيّة، "لا شكّ في أنّها تمسك بزمام الأمور يا دون".

قال بابتسامة فاترة، "سأتنحّى عن العمليّة السياسيّة. دع كوندي ومجلس الأمن القوميّ يتولّى الأمور. فقد يسهّل ذلك حياتي".

تصافحنا واستدار للمغادرة. كان الحوار وديّاً، لكن بدا واضحاً أنّ رامسفيلد مستاء من تدخّل رايس وسيطرتها على السياسات. وخمّنت بأنّه يردّ أيضاً على الأخبار الصحفيّة عن علاقتي الوثيقة بالرئيس. ولعل رامسفيلد متضايق من البيروقراطيّة. وكذا أنا.

كانت الساعة قد تجاوزت الحادية عشرة ليلاً عندما ركبت أنا وبريان سيّارتي المصفّحة للعودة إلى المنطقة الخضراء. وكانت قافلتنا تتكوّن كالعادة من عربتي همفي مصفّحتين بقطع من الفولاذ المصلّب، وسابربان مصفحّة بالرصاص، وسيارتي السابربان، وسيّارة سابربان مصفّحة أخرى، وعربتي همفي أخريين. وفي الجوّ، توجد مروحيّتان من طراز بل على متنهما قنّاصة من بلاك ووتر.

في أثناء العودة على طريق المطار، طرح بريان بعض مسائل جدولة المواعيد. فالمنتدى الاقتصاديّ العالميّ يريدون منّي الذهاب إلى دافوس، سويسرا في كانون الثاني/يناير من أجل اجتماعهم السنويّ. وكنت قد حضرت كرجل أعمال بعض الاجتماعات السابقة ـ ويمكنني الاستفادة من بعض الدلال الذي يقدّمة هذا المنتجع للتزلّج على الثلج ـ لكنّني غير متأكّد من الهدف الذي يمكن أن يخدمه المنتدى في هذا العام.

"ما الفائدة من ذهابي"؟

كان يبحث عن ملاحظة في ملف المواعيد السميك لديه عندما دوّى انفجار ـ مزيج من الوهج الحارّ والصوت الذي يصمّ الآذان ـ ودفع مؤخّر السيّارة الثقيلة إلى اليمين. ومع أنّ أذنيّ كانتا تطنّان، سمعت أصوات طلقات رشّاشة.

"ماذا حدث"؟ صرخت على فرانك غالاغر الذي يحمل دائماً رشّاشاً معه في المقعد الأماميّ.

أخذ يبحث خلفنا رافعاً بندقيّته من طراز أم ـ 4 أوتوماتيكيّة.

أجاب مشيراً إلى ثقب رصاصة في النافذة بقربه، "متفجّرة وطلقات كلاشينكوف يا سيّدي. انبطحا! إنّهم يطلقون النار على النافذة الخلفيّة".

لقد تعرّضنا لكمين محكم التنظيم، إنّها محاولة اغتيال منفّذة بمهارة.

التفتّ إلى الوراء. وجدت نافذة سيّارة السابربان المصفّحة محطّمة بالانفجار. وها هي طلقات الكلاشينكوف تئزّ عبر المستطيل الخلفيّ. انحنيت إلى أسفل.

"هل أنت بخير يا سيّدي"؟ سأل فرانك فيما أسرعت السيّارة.

كنت أتنفّس بصعوبة وأشعر بجفاف في حلقي. لو فجّر الأشرار القنبلة قبل ثانية واحدة لكنّا متنا.

"بخير"، تمكّنت من الإجابة. "بريان"؟

"إنّني بخير".

تحرّكت عربتا الهمفي أمامنا بسرعة الآن في الشارع المضيء، وكان الرماة فيهما يحرّكون المدفع الرشّاش 50 ملم من جانب إلى آخر. وتقدّم سائقنا أمام سيّارة السابربان في المقدّمة بسرعة 80 ميلاً في الساعة. وكانت السيّارة المرافقة وعربات الهمفي تحاول اللحاق بنا. لكن فُجّر الإطاران الأماميّان لإحدى عربات الهمفي وكانت تسير كالعرجاء بعيداً عنّا.

التفتّ إلى بريان وتابعت الحديث. "لماذا عليّ التوجّه إلى دافوس"؟

لزمه بعض الوقت لترتيب وضعه، ثمّ قال بعد تفحّص ملاحظاته إنّ هناك عدّة جلسات مخصّصة للعراق. وعدنان الباجه جي، وهو من سيتسلّم رئاسة مجلس الحكم في كانون الثاني/يناير، يعتزم الحضور، وقد رأى المنظّمون أن تشارك بصفتك المسؤول المدنيّ الأرفع.

فكّرت فيما أسرعنا إلى القصر ولا تزال رائحة الانفجار الكريهة عابقة. دافوس، كل تلك الوجبات اللذيذة... ويمكن أن تأتي فرانسي إلى هناك ونتزلّج. وسنكون أبعد ما يمكن عن طريق مطار بغداد والمتفجّرات.

قلت، "أحتاج إلى الوقوف على رأي دان سينور قبل أن أقرّر".

* * *

شعرت بالحاجة إلى الراحة. لقد أصبح التأثير الضاغط "لتوقيت بغداد" أكثر بروزاً. فأيامي تبدأ في الخامسة صباحاً. وبعد قراءة البرقيّات الواردة في المساء والبريد الإلكترونيّ، آخذ درس العربيّة في السابعة، ويبدأ اجتماعي الأوّل ـ جلسة الإطلاع على المعلومات الاستخباراتيّة عادة ـ بعد ذلك بنصف ساعة.

وإذا لم يكن في جدول مواعيدي سفر أو تشاور مع مجلس الحكم، يحتشد أصحاب المواعيد في مكتبي الخارجيّ مثل المرضى في غرفة الانتظار بعيادة طبيب أسنان. ربما يكون بينهم برلمانيّ بريطانيّ، أو شيخ قبيلة بعباءته الطويلة، أو ممثّلة شابّة لجمعيّة إنسانيّة غير حكوميّة. وكانت مساعدتي التنفيذيّة الماهرة، سو شي، تمزح عندما تعلمني بوصول الزائر التالي قائلة، "عصب ضرس الساعة الثالثة هنا".

وبعد ظهر كل يوم بتوقيت بغداد، كنت أتحدّث مع رايس، وهناك اجتماعات فيديويّة مؤمّنة يوميّة مع مديري مجلس الأمن القوميّ أو الرئيس. ولا ينتهي يومي إلى أن أبعث رسالة إلكترونيّة إلى فرانسي، بعد منتصف الليل عادة.

أيقظني الهاتف قرب سريري في الساعة الواحدة والنصف صباحاً من يوم الأحد 14 كانون الأول/ديسمبر. وكنت قد غفوت للتوّ بعد يوم عمل آخر من ثماني عشرة ساعة.

"آسف لإيقاظك يا سيّدي". كان مساعد معاوني العسكريّ، الرائد بات كارول، وهو جنديّ نشيط في المارينز يتحدّث العربيّة. "الجنرال أبي زيد يريد التحدّث إليك الآن على الخطّ المومّن".

كان يشير إلى الهاتف الأحمر STU-III الموجود بمكتبي في المنزل.

"لا يزال الهاتف المؤمّن في المنزل معطّل. هل يجب أن يكون مؤمّناً يا بات"؟

أجاب بات، "أعرف ذلك يا سيّدي، لذا سألت معاون أبي زيد وأصرّ على أنّ الأمر عاجل ويجب أن يكون على هاتف مؤمّن".

"حسناً اتصل بمقرّ القيادة وابدأ بتحريك رجال بلاك ووتر". وبدأت أرتدي ملابسي.

إنّني أتحدّث مع أبي زيد يوميّاً، ومن غير المعتاد أن يتّصل بي بعد منتصف الليل. وعلى هاتف مؤمّن.

فكّرت أنّ نلك لا بدّ أن يكون خبراً جيّداً جدّاً أو سيّئاً جدّاً.

فجأة تصوّرت الجنود الجرحى في طائرة الإخلاء الطبيّ سي ـ 141. لنأمل ألا يكون قد قُتل وجُرح المزيد.

بعد خمس عشرة دقيقة، وصلت إلى مكتبي الخافت الإضاءة في القصر.

كان هناك نائبي الجديد ديك جونز مع رجل من محطّة وكالة الاستخبارات المركزيّة. سألت ديك ما الذي يحدث.

التفت ديك إلى رجل المخابرات وقال، "لا أريد أن أفسد عليك المفاجأة".

قال رجل الوكالة، "نعتقد أننا قبضنا على صدّام".

التقطت الهاتف الأحمر، وتمّ إيصالي بأبي زيد في مقرّ قيادته في قطر.

"ما هذا الأمر المتعلّق بصدّام يا جون"؟

أجابني، "نعتقد أنّنا قبضنا عليه. لقد وجد رجال العمليّات الخاصّة رجلاً ملتحياً ومتّسخاً في أسفل حفرة غير محميّة خارج تكريت".

سألت، "كيف تعرف أنّه صدّام"؟

قال جون، "عندما أخرجه رجالنا من الحفرة، قال، 'أنا صدّام حسين، رئيس العراق'. حدّقوا فيه، فوجدوا فيه ندوباً ووشماً نعرف أنّها موجودة لدى صدّام".

كنت أعلم أنا وأبي زيد منذ سنين أنّ صدّام حسين يستخدم شبيهين به لتضليل أعدائه. لذا سألت ماذا يمكننا أن نفعل أكثر للتثبّت من أنّه صدّام حسين حقّاً. فقال جون، "لقد أحضرناه إلى بغداد. وسننظّفه ونعرضه على بعض كبار قادة النظام الذين نحتجزهم. وسنرسل على عجل عيّنة من الدنا DNA إلى ألمانيا للتثبّت. وطائرة سي ـ 17 حاضرة".

شدّدت "أنّ علينا التأكّد مئة بالمئة يا جون. سنصبح أضحوكة للعالم إذا انتشر الخبر وكان أحد البدلاء الشبيهين به. كم يستغرق التثبّت من الدنا"؟

"يقول رجالي إنّه يستغرق ما بين أربع وعشرين وستّ وثلاثين ساعة".

فكّرت برهة، "ما من سبيل لأن يصمد هذا الخبر كل تلك المدّة".

"لا بدّ من وضع خطط احتياطيّة للإعلان عن الخبر حتى قبل رجوع نتائج الدنا. لنتحدّث ثانية بعد أن يراه المحتَجزون".

عدت ثانية إلى فراشي لكن جافاني النوم. كان عقلي ينتقل من صورة إلى أخرى، وتتزاحم الأفكار في ذهني. شاهدت تلك الرؤوس البرونزيّة للطاغية عند مدخل القصر فيما كانت الرافعة تنزلها على العشب الأغبر. وشاهدت الأسوار المهيبة لبابل صدّام، وقد أعيد بناؤها على صورته. وشاهدت أيضاً صفوف القبور المفتوحة في الحلّة. هل قبضنا أخيراً على هذا اللعين؟

بعد نحو ساعتين من النوم المتقطّع، نهضت لأواجه يوماً محموماً. وفيما كنت ألتهم بعض النخالة بطعم الزبيب على مكتبي، أحضر لي بات كارول فنجاناً من الإسبرسّو.

قال بات، "الجنرال سانشيز والجنرال فاست في طريقهما لإطلاعك على آخر المستجدّات".

انضمّ جونز إليّ في أثناء انتظار الأخبار.

وصلت العميدة باربرا فاست، مسؤولة الاستخبارات في الائتلاف مع ريك - الذي بدا محروماً من النوم أكثر منّي.

قدّمت فاست التفاصيل التي وردت إلى مقرّ القيادة ليلاً عن إلقاء القبض على صدّام.

كنّا نلاحق منذ شهور بعد التحرير كل شائعة زائفة أو تقرير مجتزأ عن مكان وجود صدام. وأشيع أنّه مختبئ في بلدته أو أنّه فرّ إلى سوريا ليختبئ في العديد من القصور التي بناها. وفي إحدى المرّات، وردنا تقرير من "مصدر موثوق به عادة" أنّه كان راكباً في المقعد الخلفيّ لسيّارة أجرة في بغداد، مرتدياً قبّعة حمراء ولحية بيضاء. "على غرار سانتا كلوز"، كما عبّر عن ذلك أحد المحلّلين المشكّكين.

وفي الخريف، بدّلنا استراتيجيّاتنا لأنّنا استنتجنا أنّ صدّاماً انفصل عن القيادات العليا بعد التحرير لعلمه أنّنا سنبحث عنهم. وبدأنا بدلاً من ذلك نلاحق "الميسِّرين" الصغار. قد يوفّر الخدم والبستانيّون والسائقون الذين عملوا مع الطاغية مساراً أفضل يوصل إلى الدكتاتور الهارب. لذا أنشأت فاست ووكالة الاستخبارات المركزيّة قاعدة بيانات عن الموظّفين وصلاتهم.

أبلغتنا أنّه في وقت متأخّر من صباح يوم السبت، أمسك عملاء القوّات الخاصّة في الائتلاف بأحد "الصلات" المشبوهين خارج تكريت، موطن عشيرة صدام. وفي أثناء استجوابه، قال الرجل إنّ باستطاعته إرشادنا إلى شخص "أكثر أهميّة بكثير" مختبئ قرب قرية الدور الزراعيّة إلى الغرب من دجلة على بعد خمسة عشر كيلومتراً جنوب شرق المدينة. ورفض بعناد الإفصاح عن هويّة هذا الشخص المهمّ، لكن جنودنا أخذوه على محمل الجدّ استناداً إلى استراتيجيّتنا الجديدة. وضعت قوّات العمليّات الخاصّة خطّة بحث واعتقال بمشاركة فرقة المشاة الرابعة التي تسيطر على المنطقة.

وفي الساعة الثامنة من مساء السبت تقريباً، قاد المخبر فريق العمليّات الخاصّة إلى مجمّعين في مزرعتين منعزلتين غرب الدور. كشف المسح الابتدائيّ بمعدّات الرؤية الليليّة عن وجود عدّة بيوت من الطوب والطين والحظائر، بدون أضواء أو علامات على وجود أشخاص. ثمّ تقدّم رجال العمليّات إلى موقع أقرب لإلقاء نظرة.

قالت فاست، "بدا الكوخ الأول مهجوراً بشكل واضح. لكن كان يوجد في الهدف الثاني علامات على استعمال حديث ـ خبز ومعلّبات على الطاولة في الكوخ، وكدسة من قمصان التي شيرت الجديدة. بدا أنّ ثمة أحد يعيش في المكان. هنا توجد صورة، وهناك سيّارة أجرة برتقاليّة متوقّفة إلى جانب حظيرة خراف خارج جدران المجمّع". ووضعت العميدة فاست صورة أخرى لسيّارة أجرة بيضاء وبرتقاليّة نشاهدها عادة في المدن العراقيّة على الطاولة الرخاميّة بيننا.

لم يجد الجنود أحداً مختبئاً في المنزل أو ضمن المجمّع المسوّر. وكانوا على وشك المغادرة عندما نظر الرجال إلى أسفل وشاهدوا خطّاً مستقيماً نافراً في الغبار السميك. كان هناك بعض الطوب المصفوف على شكل مستطيل. عندما حرّكها أحد الجنود بقدمه، اكتشف وجود حبل قصير.

وقالت فاست، "جذبه ففُتحت كوّة ذات غطاء من الستايروفوم (مادّة مصنوعة من رغوة بيضاء جافّة تشبه الفلّين)"

كان ذلك مدخل حفرة عمقها نحو ستّ أقدام. صرخ الجنديّ على من يوجد بالداخل لكي يخرج. لكن لم يردّ أحد. أضاء أحد الرقباء مصباحاً كاشفاً نحو الحفرة وأعدّ لإلقاء قنبلة صوتيّة.

لكن ظهرت بعد ذلك يدان خاليتان ومتّسختان ورأس ذو شعر أشيب غير مسرّح.

تحدّث الرجل الملتحي بإنكليزيّة ذات لكنة. "أنا صدّام حسين، رئيس العراق. أريد التفاوض".

بحث الجنود في حجرة النوم الضيّقة المحفورة في الرمل فوجدوا مسدّساً وحقيبة تحتوي على مستندات "مهمّة". وفي وقت لاحق من تلك الليلة، اكتشف الفريق اثنين من مساعدي صدّام مزوّدين ببندقيتي كلاشينكوف، ومعهما أكياس تحتوي على 750,000 دولار أميركيّ.

نقلت مروحيّة تابعة لقوّات العمليّات الخاصّة صدّاماً إلى مركز احتجاز تابع للاستخبارات العسكريّة، حيث خضع لفحص طبيّ واستجواب أوليّ.

"ونظّفه الحرّاس"، أضاف ريك، وكان في المطار عندما وصلت المروحيّة حاملة السجين.

أرتني العميدة فاست الصور الملتقطة للسجين قبل إلقاء القبض عليه وبعده.

التُقطت الصور الأولى عند الوصول إلى المطار. كان يمكن التعرّف على الرجل بأنّه صدّام بعينيه الداكنتين الحادّتين، على الرغم من اللحية الكثّة التي وخَطَها الشيب والشعر الأشيب الأشعث. وقد بدا متعباً دون أن يفارقه التحدّي.

وقال ريك سانشيز، "وهذه صورته بعد حلاقة ذقنه وقصّ شعره".

كان شاربه داكناً، وشعره قصيراً. لا شكّ في أنّ الوجه الظاهر في هذه الصورة هو صدّام. أوضحت باربرا أنّ فريق الاستخبارات أحضر بعد ذلك أربعة "سجناء كبار الشأن" مقرّبين من صدّام إلى المكان للتعرّف عليه: اثنان من نوّاب الرئيس ـ أحدهما طارق عزيز ـ وبعثيّ كبير آخر، وسكرتير شخصيّ. وأكّد كل منهم أن الرجل المتجعّد الوجه المستلقي على سرير عسكريّ في تلك الغرفة عديمة النوافذ هو صدّام في الواقع.

وقد سجّل رجال الاستخبارات حديث السجين مع زملائه البعثيّين، وهم يجرون تحليلاً للصوت لمقارنة أنماط الكلام بالتسجيلات المحفوظة لصدّام. وقبل الفجر بقليل، أقلعت طائرة النقل سي ـ 17، وأهمّ شحنة تحملها هذه الطائرة العملاقة هي حفنة من مسحات اللعاب يبلغ وزنها أونصة واحدة لمقارنتها مع عيّنات من دنا أسرة صدّام حسين موجودة لدى وكالة الاستخبارات المركزيّة في ألمانيا.

وقال ريك، "إنّ خطّة وزير الدفاع الخاصّة باعتقال صدّام تقضي بنقله إلى سفينة للبحريّة الأميركيّة في الخليج من أجل سلامته".

أجبت قائلاً، "لا يمكننا عمل ذلك".

إذا كان صدّام أسير حرب لدى الائتلاف، فإنّ اتفاقيّة جنيف تمنع عرضه في الأسر - سواء أكان هنا أم على متن سفينة للبحريّة في الخليج. لكن إذا أخرجناه من البلد ولم نبث صور الدكتاتور السابق كسجين، فسيرفض العديد من العراقيّين - وهم من أكثر الأمم في العالم تمسّكاً بعقليّة المؤامرة - تصديق أنّنا قبضنا على الطاغية.

أبلغت الجنرالين، "الشعب بحاجة إلى إثبات بأنّنا قبضنا عليه".

وقد فهما ذلك. فمنذ أشهر تنتشر في الأسواق إشاعات بأنّنا قبضنا على صدّام بالفعل وعقدنا صفقة معه. وأنّ صدّاماً يعيش الآن في "مزرعة بفلوريدا"، على الرغم من أنّ وسائل الإعلام المحليّة والإقليميّة أذاعت تسجيلات صوتيّة لرجل يزعم أنّه صدّام حسين ويحضّ "العراقيّين المخلصين" على الانضمام إلى التمرّد.

لدينا الآن الفرصة لنثبت لكل العراقيّين والعالم أنّنا ألقينا القبض على صدّام حسين، وأنّه لا توجد إمكانيّة لعودة النظام البعثيّ إلى بغداد.

وذكّرتهما أيضاً أنّ مجلس الحكم قد وافق قبل أربعة أيام فقط على إنشاء محكمة عراقيّة خاصّة لمحاكمة جرائم الحرب في العراق. ومما لا شكّ فيه أنّهم يتوقّعون تسلّم الرئيس السابق.

قلت، "إنّني أدرك أنّ من المهمّ بالنسبة لرجال الاستخبارات العسكريّة الاستفادة من صدّام بشأن أي معلومات يمكننا الحصول عليها. لكن من المهمّ أن نجد طريقة، باتباع اتفاقيّة جنيف أم لا، لنقنع العراقيّين بأنّنا قبضنا عليه أخيراً".

أبلغت المجموعة بأنّ أفضل طريقة للقيام بذلك هي جعل وفد صغير من مجلس الحكم يزور صدّاماً. ويمكنهم أن يؤكّدوا على الملأ بأنّهم رأوا السجين. وقلت "إنّني سأتصل بالباجه جي، الذي يشغل رئاسة مجلس الحكم بالوكالة لمعرفة ما يمكن أن يرتّبه".

بعد أن خرج سانشيز وفاست، بحثت أنا وجونز الخطوات التالية.

قلت لجونز، "علينا أن نتبنّى هذا النجاح. فقد يكون نقطة تحوّل".

"إنّه خبر عظيم"، قال ديك موافقاً، وأشار إلى أنّه بوفاة كافّة أفراد أسرة صدّام أو اعتقالهم، فإنّ هناك فرصة حقيقيّة لإعداد عمليّة إعلاميّة مقدامة وجيّدة التصميم. وقد أشرف ديك، بوصفه السفير الأميركيّ في الكويت، على خليّة دمج استخبارات متعدّدة الجنسيّات ويدرك أهميّة العمليّات الإعلاميّة. ويمكن استخدام الصلات الشخصيّة ووسائل الإعلام المحليّة والإقليميّة لكي تعرض على المتمرّدين الفكرة بأنّه حان الوقت ـ بعد احتجاز صدّام لدى الائتلاف ـ إلى إلقاء أسلحتهم وبدء عمليّة المصالحة.

طلبت من ديك تولّي خطة العمليّة الإعلاميّة. "لنتجنّب الدعاية الأميركيّة ولنضع العراقيّين في المقدّمة قدر الإمكان".

قال ديك، "سأعرض عليك أفكاري الأوليّة بعد الظهر".

بعد ذلك اتّصل سانشيز وأفادني بأنّ "وزارة الدفاع تخلّت عن خطّة نقل الموقوف إلى إحدى السفن". وقد رتّبنا للإعلان عن اعتقال صدّام بشكل مشترك أمام وسائل الإعلام في مركز مؤتمرات سلطة الائتلاف المؤقّتة في الساعة الثالثة بعد الظهر. وبعد ذلك، نأخذ وفداً صغيراً من مجلس الحكم إلى المطار لرؤية السجين.

وجدت بعض الوقت لإرسال ملاحظة صغيرة إلى اللواء راي أوديرنو، قائد فرقة المشاة الرابعة. ومن المفارقات أنّني كنت أعتزم زيارته في تكريت في اليوم نفسه. "أنت وفريقك أبطال حقّاً. لقد جلبتم يوماً رائعاً إلى حياة كل العراقيّين ونحن فخورون جدّاً بكم جميعاً".

"سيكون يوماً مثيراً للاهتمام"، قلت لسو شي التي كانت تحمل هاتفين تحت ذقنها، وتجهد لإعادة ترتيب جدول مواعيدي.

فسألت، "أليست جميعها كذلك"؟

أبلغني سانشيز بأنّ رامسفيلد أطلع الرئيس ـ الموجود في كمب ديفيد لتمضية عطلة نهاية الأسبوع ـ على عمليّة البحث والاعتقال. وأنّ الرئيس يتوقّع أن يكون الرجل المعتقل صدّام حسين في الواقع، لذا كان يعتزم مخاطبة الأمّة بعد ظهر يوم الأحد، ما إن يتمّ تأكيد الأمر.

لذا بعد أن تجاوزت الساعة التاسعة صباحاً في بغداد أو الواحدة صباحاً في واشنطن، قرّرت إيقاظ كوندي رايس زافّاً إليها الخبر. وقد حوّلتني غرفة الأوضاع في البيت الأبيض إليها على الفور.

أبلغتها، "لا مجال للشك في أنّه صدّام حسين".

فقالت، "سأوقظ الرئيس. يريد أن يعرف".

أمضيت ساعات مع كاتب خطاباتي دون هاميلتون، وأنا أنقّح الإعلان عن اعتقال صدّام. واتّفق أن كان مستشاري الصحفي، دان سينور، في منزل والدته في تورنتو، حيث كان الوقت متأخّراً في المساء. قرأنا مسوّدة النصّ عليه على الهاتف، واقترح دان بعض التعديلات ـ بحيث يسهل على المترجم الفوريّ في غرفة المؤتمرات تحويلها إلى عربيّة غير مبهمة.

وشدّد دان على أنّ علينا أن نثبت للشعب العراقيّ الميّال للشائعات بأنّ الشخص الذي لدينا هو صدام حسين حقّاً. ويتطلّب ذلك إقناع وسائل الإعلام الغربيّة والعربيّة بأنّ صدّاماً سجيننا. فعندما قتلت القوّات ولديه في تموز/يوليو، اضطررنا إلى نشر صور فظيعة لجثّتيهما لوضع حدّ لسوق الشائعات التي تروّج أنّهما هربا.

وفي أثناء عملنا الآن، وردت تقارير بأنّ وسائل الإعلام العراقيّة الجديدة النشيطة تبثّ أخباراً تحبس الأنفاس أو تبيع طبعات إضافيّة بأنّنا قبضنا على صدّام. من الواضح أن الأخبار تسرّبت إلى القروييّن السنّة حول تكريت، ووصلت إلى العاصمة على الفور. وزعمت بعض الروايات أنّ صداماً هرب، أو أنّه قُتل. وكانت وسائل الإعلام والعراقيّون يطالبون الائتلاف بتأكيد الخبر.

قبيل الظهيرة، اتصلت بالباجه جي، وأبلغته بثقة بأنّ الشائعات صحيحة: لقد قبضنا على صدّام. استعصى عليه الكلام برهة ثم انفجر، "يا له من يوم عظيم للعراق والائتلاف. أهنّئك يا سعادة السفير".

قلت، "إنّني والجنرال سانشيز نعتزم الإعلان عن الخبر بعد الظهر وأرجو أن تنضمّ إلينا في المؤتمر الصحفيّ".

"يشرّفني ذلك يا سعادة السفير". ووافق على جمع وفد صغير من مجلس الحكم لزيارة صدّام بعد ذلك.

عاودت العمل أنا ودون هاميلتون. يجب أن يكون إعلاني مثيراً دون أن يبدو

مزهوّاً بالانتصار. والأهمّ من ذلك أنّ الرسالة يجب أن تركّز على معنى هذا الحدث العظيم بالنسبة لشعب العراق. وأردت أن أشدّد ثانية على أمل العراق بالمستقبل.

بعد ظهر ذلك اليوم، كان مركز مؤتمرات سلطة الائتلاف المؤقّتة مملوءاً عن آخره. فقد شغل المراسلون الغربيّون والعراقيّون والإقليميّون والعرب كل مقعد. وكانت معظم شبكات التلفزة الكبرى في العالم تعتزم بثّ الخبر مباشرة.

تقدم عدنان الباجه جي الطريق إلى المسرح. وتبعته أنا وريك سانشيز خلفي مباشرة. وقد وقفا إلى جانبي عندما أخذت الميكروفون.

قلت، "سيّداتي سادتي"، وأتبعتها بتوقّف دراماتيكيّ قليل، "لقد قبضنا عليه"!

اقترح عليّ معاوني الصحفيّ البريطانيّ الذي يتحدّث العربيّة، تشارلز هيتلي، هذه الكلمات الثلاث قبيل التوجّه إلى المسرح. وهي سهلة الترجمة. فقد قال تشارلز، "أنت بحاجة إلى شيء سهل وذو وقع جيّد". وكان تأثير ذلك فوريّاً ومثيراً جدّاً. نهض الصحفيّون العراقيّون على أقدامهم، يهتفون بحماس، وكذا العديد من الصحافيّين الغربيّين، لكنّ تعابير الفرح العارم على وجه العراقيّين هي التي كانت الأشدّ تأثيراً. وأدركت أنّنا معشر من ولد في الحريّة وتربّى عليها لا يمكننا أن نقدّر التأثير النفسيّ العميق للطغيان. فطالما كان صدّام طليقاً في مكان ما، كان العراقيّون يخشون احتمال عودته.

وتابعت قائلاً، "تمّ اعتقال صدّام حسين في الساعة الثامنة والنصف من مساء السبت 13 كانون الأول/ديسمبر بالتوقيت المحليّ في قبو ببلدة الدور، على بعد نحو خمسة عشر كيلومتراً جنوب تكريت".

تساءلت كيف عبّر المترجم عن كلمة "cellar" (قبو). فقد تجادلت أنا ودون بشأن استخدام كلمة "حفرة مموّهة" (spider hole) لكنّنا كنّا نعلم بأنّ هذه اللفظة العاميّة التي يستخدمها الجنود الأميركيّون ستثير التباساً. فأيّاً تكن اللفظة العربيّة المستخدمة، فستكون إثباتاً بيانيّاً بأنّ الدكتاتور الذي بدّد مليارات الدولارات على القصور قد سقط بالفعل.

أوضحت أنّني أريد توجيه بضع كلمات لشعب العراق قبل أن يتحدّث الباجه جي وسانشيز.

قلت، "إنّه يوم عظيم في تاريخكم. فقد عانى مئات الآلاف منكم طوال عقود من

الزمن على يدي هذا الرجل القاسي. وطوال عقود ألّب صدّام بعضكم على بعض. وهدّد طوال عقود جيرانكم وهاجمهم".

كان بعض المراسلين العراقيّين يدوّنون الملاحظات. وبعضهم الآخر يجهش بالبكاء مع الحاضرين إلى يساري.

قلت، "لقد ولّت هذه الأيام إلى غير رجعة. وحان الوقت الآن للتطلّع إلى المستقبل، إلى الأمل بالغد، إلى مستقبل المصالحة".

"إنّ مستقبل العراق، مستقبلكم، لم يكن يوماً مليئاً بالأمل كما هو اليوم".

وشدّدت على "أنّ الاقتصاد يتقدّم إلى الأمام. وأمامكم احتمال قيام حكومة تتمتّع بالسيادة خلال بضعة أشهر".

كان عدنان الباجه جي بجانبي يجد صعوبة في السيطرة على مشاعره.

وتابعت قائلاً، "باعتقال صدّام حسين، ثمة فرصة جديدة أمام أعضاء النظام السابق لإنهاء تمرّدهم المؤلم، سواء أكانوا مدنيّين أم عسكريّين".

كان ذلك فحوى الرسالة التي أردت أن يحملها العراقيّون، وبخاصّة السنّة الذين يدعمون التمرّد، معهم من المؤتمر الصحفيّ.

"ليتقدّموا إلى الأمام بروح المصالحة والأمل، ويضعوا أسلحتهم وينضمّوا إليكم، إلى شركائكم في الوطن، في مهمّة بناء العراق الجديد". توقّفت قليلاً لكي يلحق بي المترجم. "حان الوقت الآن لكل العراقيّين - عرباً وأكراداً، سنّة وشيعة ومسيحيّين وتركمان - لبناء عراق مزدهر وديمقراطيّ في سلام مع نفسه ومع جيرانه".

وتسلّم الباجه جي المنبر بعد ذلك. تحدّث بالعربيّة بفصاحة عن السعادة التي يتقاسمها الآن مع الشعب العراقيّ. وقال، يستطيع الجميع في البلد "التطلّع إلى المستقبل" واثقين من أنّ "العراق الحرّ الجديد" سيتمكّن من حكم نفسه.

بعد ذلك أعلن سانشيز بأنّ "كابوس العراق الطويل قد انتهى" وقدّم عرضاً مفصّلاً عن العمليّة. وأوضح أنّ موقع الدكتاتور اكتُشف في "مزرعة نائية" قرب تكريت. ولم تقع أي إصابات، ولم تُطلق طلقة واحدة. إنّ صدّام حسين، الأسير"، قال سانشيز مشدّداً على الكلمة، "يتحدّث كثيراً ويبدي تعاوناً". وطلب إطفاء الأنوار وعرض شريط فيديو عن موقع الاعتقال. وكشف الفيلم عن حفرة جيّدة التمويه ذات فتحة عموديّة وغرفة أفقيّة ومروحة تهوئة مموّهة.

ثم استبدل الشريط وعُرض فيلم يُظهر صدّاماً وهو يخضع لفحص طبيّ أوليّ في الأسر. وما إن ظهر وجه صدّام الشاحب على الشاشة، حتى تعالى هتاف العراقيّين وصياحهم وبكاؤهم ثانية. ها هو أخيراً، بعد خمس وثلاثين سنة طويلة وقاسية، الدليل على أنّ هذا الرجل الفظيع ـ الذي أصاب بوحشيّته كل أسرة عراقيّة ـ لم يعد حراً طليقاً.

أضاء عامل طبيّ من الجيش يرتدي قفّازات مطّاطيّة مشعلاً في فم صدّام، وظهر رأسه بوضوح إزاء خلفيّة رثّة من بلاط الجدران المتشقّق. وعندما عُرضت عدّة صور أخرى للسجين على الشاشة، تصاعدت مشاعر الجمهور ثانية. ونهض عدّة مراسلين عراقيّين ثانية وصاحوا، "الموت لصدّام"!

وانهمرت دموع الباجه جي الآن أيضاً.

وفي العشرين دقيقة الأخرى أجاب الباجه جي وسانشيز عن الأسئلة. ذكر الباجه جي أنّ صدّاماً سيواجه المحاكمة أمام محكمة خاصّة، "على غرار كافّة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضدّ الإنسانيّة". وقال إنّه سيطلب من مجلس الحكم الإعلان عن عطلة رسميّة في الأسبوع القادم للاحتفال باعتقال صدّام.

قفز المراسلون العراقيّون ثانية وصاحوا، "الله أكبر"!

وسأل صحافيّ عراقيّ رئيس المجلس إذا كان اعتقال صدّام سيعزّز "العراق الجديد المسالم".

ذكر الباجه جي، دون تحديد، أن المجلس يعمل على إنشاء مؤسّسات "لفترة انتقاليّة" تفضي إلى حكومة تمثيليّة ينتخبها شعب العراق. وشدّد على أنّ الأمة الجديدة ستقوم على دستور دائم وبرلمان وطنيّ.

وتصاعد تصفيق حادّ عندما غادرنا المسرح.

بعد مشاهدة المؤتمر الصحفي على التلفزيون في كندا، اتصل دان سينور: "أراهن أنّه حتى الجزيرة لا تستطيع أن تلفّق حكاية سيّئة عن هذه الأخبار".

في أعقاب المؤتمر الصحفيّ، انتقل عدنان الباجه جي وأحمد الجلبي وموفّق الربيعي وعادل مهدي مع سانشيز وسكوت كاربنتر وأنا، للالتقاء بصدام في موقع سريّ قرب المطار.

كنّا في الطريق إلى مهبط المروحيّات في القصر عندما رنّ هاتفي الخلويّ. وكانت كوندي رايس.

قالت بحرارة، "أحسنت يا جيري. لقد كان المؤتمر الصحفيّ من الطراز الأول".

وأضافت بأنّه سيُعقد اجتماع لمجلس الأمن القوميّ في الصباح بشأن الخطوات المقبلة اللازمة لاستغلال القبض على صدّام. "أيمكنك أن ترسل لي ورقة عن ذلك في نهاية اليوم"؟

"بالتأكيد". فبغداد مكان لا يستطيع أن يرتاح فيه أحد على أمجاده.

وقالت أيضاً إنّ الرئيس قادم إلى مكتبه في وقت لاحق من يوم الأحد.

التفتّ إلى عدنان الباجه جي، "أتودّ أن تبعث برسالة إلى الرئيس بوش"؟

تناول الباجه جي الهاتف وطلب من رايس أن تنقل شكره وشكر مجلس الحكم إلى الرئيس والشعب الأميركيّ. "إنّه يوم تاريخيّ عظيم للعراق".

كانت الشمس توشك أن تغيب بعد ظهر ذلك اليوم البارد الصافي عندما حطّت مروحيّات بلاك هوك قرب مبنى حجريّ غير متميّز محاط بأسلاك شائكة متمركزة. وتحرس الشرطة العسكريّة المسلّحة جيّداً بوابته الوحيدة. وعند المدخل، سأل سانشيز أعضاء المجلس إذا كانوا يريدون مشاهدة صدّام شخصيّاً أم على شاشة التلفزيون.

نظروا أولّاً نحو أكبرهم سنّاً، عدنان الباجه جي، ثم إلى عادل مهدي، وأخيراً تكلّموا معاً تقريباً: إنّهم يريدون مواجهة صدّام شخصيّاً.

قادنا الجنرال سانشيز وأحد الحرس عبر ممرّ قليل الإضاءة يبلغ طوله نحو ثلاثين قدماً، مدهوناً بطلاء عسكريّ أصفر، وتوقّف في نهايته أمام باب معدني مصمت إلى اليسار.

فتح الباب ليكشف عن غرفة ساطعة الإضاءة غريبة الشكل يبلغ عرضها نحو ثماني أقدام وربما يصل طولها إلى ضعف ذلك. ظهر مصباحان فلوريّان في السقف يرتعشان قليلاً بتذبذب تيّار المولّد.

كانت الجدران مماثلة للبلاط الأبيض المشقّق الذي ظهر في صور المؤتمر الصحفيّ، لكنّني شاهدت الآن أنّ هناك عدّة بلاطات مفقودة كاشفة عن ملاط أغبر. وقد ألصقت خريطتان عسكريّتان لبغداد وجوارها على بلاط أحد الجدران، وعلى يسار

المدخل يوجد ملصق سلطة الائتلاف المؤقّتة "للخمسة والخمسين مطلوباً" وقد شُطب عدد من الوجوه. وكانت صورة صدام التي تمثّل الآس السباتي تُطمس تحت خطوط الحبر الأحمر السميكة، كان الحبر طازجاً جدّاً بحيث بوسعي أن أشمّ رائحة الموادّ الكيميائيّة للحبر.

وشغلت النصف الخلفيّ من الغرفة منصّة منخفضة عليها طاولة وعدّة كراسٍ تطوى غير متوافقة. وكان يوجد على الطاولة مسجّلة، وعدّة قناني مياه، وبعض أكياس الطعام العسكريّ الجاهز.

دخل أعضاء مجلس الحكم الأربعة إلى الغرفة الضيّقة. وبقي الأميركيّون عند الباب. كان ذلك شأنهم. إلى يمين الباب، جلس صدّام على سرير عسكريّ، مرتدياً لباس نوم عربيّ أبيض وسترة شتويّة زرقاء على كتفيه. وكان يرتدي صندلاً بلاستيكيّاً رخيصاً، ولاحظت أنّ أظافر أصابع قدميه قذرة ومتشقّقة، كما لو أنّه مشى على التراب لمدّة أسابيع. وعلى بعد قدم توجد علبة عصير برتقال كرتونيّة تبرز منها مصاصة زهريّة اللون.

وعلى الجدار خلف رأس صدّام، ألصقت صور البنتاغون الرسميّة لوزير الدفاع رامسفيلد والرئيس بوش. أعجبتني تلك الفكرة وهنّأت الجنديّ الذي فكّر فيها بهدوء.

كان صدّام جالساً بهدوء. يراقبنا من أسفل جفنيه. ووقف جنديّ أميركيّ يتحدّث العربيّة للحماية عند كتف صدّام الأيمن، ولا شكّ في أنّ أوامره تقضي بالتدخّل إذا ما هاجم أيّ من أعضاء المجلس صدّاماً.

قال الحارس لسانشين، "لقد استيقظ للتوّ يا سيدي. وأعطيته بعض العصير".

اصطفّ أعضاء المجلس الأربعة على المنصّة المرتفعة. أمسك الجلبي بأحد الكراسي التي تطوى ووضعه عند حافّة المنصّة بحيث يمكنه النظر إلى صدّام من علٍ كما يفعل القاضي على منصّته. وجلس الباجه جي في المقدّمة، لكن ليس قرب الحافّة. وحرّك الدكتور عادل كرسيّاً خلف الطاولة كما لو أنّه لا يزال يخشى الدكتاتور.

رفض موفّق الربيعي الجلوس. وراح يذرع المنصّة وهو يحدّق بالسجين بغضب. وصاح، "صدّام حسين، صدّام حسين، لعنة الله عليك! لعنة الله عليك"!

عرفت من دروس العربيّة أنّ تلك شتيمة خطيرة، تحمل الثقل العاطفيّ الذي كانت تثيره العبارة نفسها في أوروبا الغربيّة في القرون الماضية. اقترب الجنديّ الآن من سانشيز ومنّي وحاول تفسير التراشق بالعربية مع صدام.

رفع صدّام وجهه المتجهّم في الضوء الساطع. "من أنت لكي تلعنني أيها الخائن الذي جاء مع الأميركيّين"؟

ثم التفت إلى عدنان الباجه جي، وزير الخارجيّة الذي نفاه صدّام، وخفّت نبرته، "لماذا جئت مع هؤلاء الخونة؟ أنت لست واحداً منهم. أنت واحد منّا". وللتشديد على "منّا"، أشار صدّام بيديه إلى نفسه حتى لامست رؤوس أصابعه صدره.

تبادلت النظرات أنا وسكوت كاربنتر. صدّام يحاول الإيقاع بين أعضاء الوفد العراقيّ منذ اللحظة الأولى لالتقائه بهم.

عندما تجاهل الباجه جي الشرَك، قام صدّام بالتفرّس في الوجوه الأخرى وسأل باحتقار، "من سيقدّمني لهؤلاء القادة العظام للعراق الجديد"؟

تحدّث عادل من وراء الطاولة مثل مدّعٍ عامّ واخترق سخرية صدّام.

"كيف يمكنك أن تفسّر عمليّة الأنفال وحلبجة"؟ وكان يشير إلى حملة القمع الوحشيّة واستخدام الأسلحة الكيماويّة ضدّ الأكراد.

"لماذا أعطيت الأوامر"؟ قال عادل مطالباً بجواب.

"كانوا خونة إيرانيّين"، غمغم صدّام ملوّحاً بيده اليسرى، كما لو أنّه يعلن ضرورة القضاء على الكلاب المسعورة.

بدأ الآن أعضاء المجلس الأربعة يطرحون الأسئلة على صدّام، مطعّمة بالشتائم. بدا مذهولاً لأوّل وهلة. إذ لم يتحدّث إليه أحد بهذه الطريقة منذ عقود وعاش بعد ذلك ليخبر عما جرى. ثم زمّ صدّام شفتيه ورفع نقنه تعبيراً عن الكبرياء. سيستمع إلى هؤلاء الدون، لكنّه لن يردّ إلا إذا كان ذلك ملائماً.

صاح الربيعي، "لماذا لم تكن لديك الشجاعة للقتال أو الموت على الأقل أثناء المحاولة"؟

رفض صدّام الردّ عليه والتفت بدلاً من ذلك نحو سانشيز، وهو جنرال بثلاث نجوم (فريق) بلباسه المرقّط.

سأل القائد الأميركيّ، "لو كنت مكاني، هل كنت تحاول المقاومة"؟ هزّ كتفيه، ثم استدار وأجاب باحتقار. "وماذا تعرف عن القتال على أي حال"؟

لم يُرهب ذلك موفّق الربيعي. "قاتل ولداك على الأقل قبل أن يُقتلا".

بدا أنّ صدّاماً انتفض من الألم، لكن لم أتأكّد من ذلك.

نهض الآن عادل مهدي من خلف الطاولة وبسط ذراعيه فاتحاً يديه ـ وهي إشارة فظّة استرعت انتباه صدّام. "ما قولك الآن بشأن المقابر الجماعيّة وعشرات الآلاف الذين أعدمتهم ودفنتهم فيها"؟

رفع صدّام ذقنه احتقاراً. "أعدموا"؟ هزّ رأسه. "هل سأل أحدكم أقرباءهم من كان هؤلاء المجرمون؟ إنهم لصوص وخونة... إيرانيّون".

سأله الربيعي عن عدّة بعثيّين بارزين أمر صدّام بقتلهم في أوائل الثمانينيّات. "لماذا فعلت ذلك"؟

ردّ ببرودة، "هذا حديث تتناقله الشوارع. وما الذي يعنيك في ذلك؟ لقد كانوا بعثيّين". كأنّ هؤلاء الرجال ملك له ليتخلّص منهم على هواه.

مال الآن عدنان الباجه جي إلى الأمام. "ولماذا غزوت الكويت؟ لقد كان ذلك بداية انحدار العراق نحو الكارثة".

كاد صدّام أن يتبسّم وردّ بدون تفكير، "عندما يخطر ببالي شيء أتصرّف. هكذا أنا".

"لكن أن تبدأ حرباً..."

انطلق صدّام حسين في خطاب استطراديّ عن غزو سنة 1990. "... كل ذلك مبرّر تماماً. لكن من المؤسف أن الجهود المخلصة لمبارك والفرنسيّين لم تحل دون الأعمال العدوانيّة".

هزّ الباجه جي رأسه لأنّ الدكتاتور السابق مخادع. ثمّ أمال صدّام رأسه إلى اليمين وحدّق فيه. قال بحدّة، "دكتور باجه جي، ألا تعتبر أنت أيضاً الكويت المحافظة التاسعة عشرة للعراق"؟

"دكتور عدنان، إننا نعرفُك، لقد كُنت وزيراً للخارجية ما الذي تفعله مع هؤلاء الأشخاص"؟

قال الباجه جي إنّه يعمل على إنشاء الديموقراطية، فرّد عليه صدام بأن الديموقراطية كانت موجودة في عهدي. خالفه الباجه جي الرأي مشيراً إلى أن صداماً كان حاكماً ظالماً وقاسياً ومتوحشاً.

قال صدام بحدة "دكتور عدنان ألا تعتبر أنت أيضاً أن الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة للعراق"؟

تذكّرت أنّني سمعت عن كتاب لحزب البعث "ألّفه" الباجه جي عندما كان وزيراً للخارجيّة يحاجّ فيه لصالح مطالبة النظام بالكويت. قال الباجه جي، ولم يتحدّث ثانية، "كان ذلك منذ زمن بعيد".

بعد بضع دقائق، حدّق الربيعي في صدّام بكراهيّة واضحة. "لماذا قتلت السيّد محمد الصدر في سنة 1999"؟

أشار صدّام إلى صدره وتلاعب بالكلمات دون اكتراث. "... صدر؟ قدمي"!

وألحّ الربيعي في السؤال، "وماذا عن كل الإخوة الحكيم"؟

لم يجب صدّام.

بدأ الدكتور عادل تعداد رجال الدين الشيعة الآخرين الذين أمر صدّام بقتلهم، لكن صدّاماً قاطعه.

"هذا كلام تتناقله الشوارع".

تحدّث الباجه جي الآن بأسف. "كيف أمكنك أن تسيء معاملة بلدك بهذا الشكل"؟

قال صدّام، "طالما وضعت مصلحة الشعب في المقدّمة. لقد انتُخبت في انتخابات نزيهة. وحتى اليوم يمكنني الذهاب والنوم بسلام في أي مدينة في البلد. هل تستطيع أنت ذلك"؟

كانت كلماته متداخلة ويداه ترتجفان.

فجأة خطر ببالي هتلر في مخبئه في نيسان/أبريل 1945، وهو يعيش الأحلام ويأمر جيوشه التي لم تعد موجودة بتدمير الجيوش السوفياتيّة الجرّارة التي تحاصر برلين.

نهض أحمد الجلبي وخرج غاضباً من الغرفة، وتبعه الآخرون.

عندما مرّ الربيعي قرب سرير صدام، حدق فيه وكرّر القول، "صدّام حسين، لعنة الله عليك! كيف ستلقى الخالق"؟

لو كان للكلمات تأثير عاطفيّ، فقد أخفاه صدّام بشكل جيّد، إذ ردّ، "سألقاه مرتاح الضمير كمؤمن".

عدنا إلى الممر قليل الإضاءة. كان الربيعي لا يزال غاضباً. والباجه جي مزهوّاً.

وكان بريان قد أحضر له هاتفه الخلويّ حيث اتصلت غرفة الأوضاع في البيت الأبيض به وأوصلته برئيس الولايات المتحدة الذي هنأ الشعب العراقيّ شخصياً وقدّم له أفضل أمنياته. عاد أحمد الجلبي إلى الداخل بعد أن خرج من المجمّع الخارجيّ. كان يهزّ رأسه منزعجاً وخائباً من لقاء صدّام. لقد تحطّم أي أمل في تغيير موقف الدكتاتور السابق واستخدامه للمساعدة في إقناع المتمرّدين بالتخلّي عن أسلحتهم. كان الجلبي يتميّز غضباً تقريباً، ويردّد مراراً، "لم يتعلّم شيئاً... لم يتعلّم شيئاً"!

في أثناء العودة إلى مروحيّات بلاك هوك، نظر سكوت إلى سانشيز وإليّ. "لم يتفوّه أي منّا بكلمة واحدة. كأنّنا عرفنا غريزياً أنّ هذا شأن عراقيّ".

عند العودة إلى المكتب، تمكّن بريان ماكورماك من الحصول بأعجوبة على قنّينة شامبانيا. تقاسمتها أنا وديك جونز وفريق إدارة الحكم بأكواب ورقيّة صغيرة وشربنا نخب نجاح قوّاتنا العسكريّة.

طلبت من ديك وسكوت البقاء لبحث فكرة الورقة المخصّصة للاجتماع المتلفز لمجلس الأمن القوميّ المقبل.

قلت، "علينا أن نحدّد كيف يمكننا استغلال القبض على صدّام لتعزيز المصالحة، على الرغم من أنّه لم يُبْدِ ندماً، أليس كذلك"؟

قال سكوت، "كان حقيراً ومثيراً للشفقة. لكن ربما نستطيع استغلاله".

اقترحت "أنّه يمكننا اللعب على جانب العظمة عند صدّام ونحمله على توقيع استسلام رسميّ من أجل صالح الأمّة".

"سألحظ ذلك في ورقتنا لمجلس الأمن القومي"، قال سكوت.

قلت، "على أي حال، نحن نريد استخدام ذلك لبناء الزخم من أجل تفكيك التمرّد وتعزيز المصالحة على السواء".

طالما كان هناك تشكيك بشأن دور صدّام في التمرّد. واعتقد بعض المحلّلين أنّه ربما قدّم له بعض التوجيهات الاستراتيجيّة. وشعر معظم المحلّلين بأنّه لو كان هناك أي مركز للتمرّد، فإنّه يعمل بتوجيه نائب رئيس النظام السابق عزّت إبراهيم الدوري، المجرم البعثيّ المتعصّب ذو الشعر الأحمر. لقد كشفت وثيقة المخابرات السريّة التي اطّلعت عليها في تموز/يوليو الفائت أنّ صدّاماً وضع بعض الخطط للتمرّد. ويوجد لدى

التمرّد قوّات مصدرها عدّة آلاف من البعثيّين المتشدّدين في فرقتي الحرس الجمهوريّ الشماليّتين اللتين وحّدتا قواهما مع الجهاديّين الأجانب. وهناك أيضاً ما يقرب من 100,000 مجرم أطلقهم صدّام من السجن قبيل الحرب. على أي حال، اتّضح أنّ صداماً لا يمارس سيطرة تكتيكيّة على المتمرّدين من حفرته الموحلة قرب الدور.

اكتسحت أخبار القبض على صدّام العراق، وأشعلت الاحتفالات المحمومة في أوساط الأكراد والشيعة.

قلت، "ربما يدرك الآن السنّة المعتدلون أنّ البعثيّة ماتت أخيراً".

فقال سكوت، "ربما".

بحثنا أيضاً استغلال الاعتقال كفرصة لإقناع مجلس الحكم لتلطيف عمليّة اجتثاث البعث. فمنذ أن عهدنا بهذه العمليّة إلى العراقيّين في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر، تولّى الجلبي المسؤوليّة من مجلس الحكم عن تنفيذ مرسوم اجتثاث البعث ولم تسِر الأمور على ما يرام. فقد تلقّينا تقارير من مكاتبنا في المحافظات وقادتنا العسكريّين بأنّ أعداد الذين خضعوا لاجتثاث البعث يفوق ما توقّعناه في الأمر الأوليّ.

في طريق العودة من زيارة صدّام، انتحيت جانباً بالباجه جي والدكتور عادل وشجّعتهما على إيجاد طريقة لتلطيف تطبيق السياسة كجزء من مسعى لحرمان التمرّد من الدعم. وقد أثار الاثنان هذه النقطة في بيانيهما في المؤتمر الصحفيّ. وعلينا الآن دفع الجلبي إلى أن يحذو حذوهما.

أنهينا إعداداتنا من أجل ورقة مجلس الأمن القوميّ ببحث ما نفعله بعد ذلك مع صدّام.

شدّد سكوت على أنّ من المهمّ تسليم صدّام والمحتجزين الكبار الآخرين إلى محكمة عراقيّة خاصّة بأسرع ما يمكن. وكنت قد سألت المحامي العامّ لسلطة الائتلاف المؤقّتة، العميد سكوت كاسل، عن هذه المسألة في وقت سابق هذا الصباح. وأفاد بأنّ صدّام حسين سيعتبر أسير حرب. ونتيجة لذلك لن نتمكّن من تسليمه إلى العراقيّين إلى أن تنتهي الأعمال العدائيّة أو عند قيام حكومة عراقيّة ذات سيادة. لذا أبلغت فريق إدارة الحكم بأنّنا بحاجة إلى البدء بنقل بعض المحتجزين العراقيّين الذين ليس لديهم وضعيّة أسير حرب.

ما من شيء بسيط جدّاً في العراق.

بعد ذلك بساعة، اتصل الرئيس. قال وقد بدا عليه الرضى، "بريمر، كيف حالك؟ عمل عظيم".

قلت، "كنت متفرّجاً سيّدي الرئيس. القوّات العسكريّة هي التي أنجزت المهمّة".

قال، "لقد شاهدت المؤتمر الصحفيّ. لقد كان بيانك عظيماً، وكانت رسالة المصالحة ممتازة".

"إنّني سعيد سيّدي الرئيس لأنّ بعض مستشاريّ رأوا أنّ تأثيرها كان عميقاً. لكنّني أعتقد أنّ علينا العمل على المصالحة على الفور".

قال الرئيس، "أوافقك الرأي تماماً"، ثم عاد إلى المؤتمر الصحفيّ مشيراً إلى الفرح العارم العفويّ في قاعة المحاضرات. "كيف تمكّنت من الحفاظ على رباطة جأشك"؟

"كدت أن أفقدها. لقد انهمرت دموع الباجه جي، وكان الصحافيّون العراقيّون في الصفوف الأماميّة يبكون ويشهقون فرحاً".

قال بوش، "سأتحدّث إلى الأمّة في الواحدة بعد الظهر. سأنبّه الشعب الأميركيّ إلى أنّ الكفاح لم ينتهِ، وأهنّئ القوّات المسلّحة ووكالة الاستخبارات المركزيّة على عملهم الرائع. لكنّني سأترك المصالحة لك ولمجلس الحكم".

قلت، "سيصدرون بياناً في الصباح. وكما تعلم، اصطحبت أنا وريك سانشيز أربعة منهم لرؤية صدّام بعد ظهر هذا اليوم".

"كيف كان التواجد هناك"؟

"غريب جدّاً. كنّا ثمانية أشخاص في تلك الغرفة الصغيرة. وكان بوسعي أن أمد يدي وألمسه".

وقلت، "إنّه رجل مكسور ومهزوم سيّدي الرئيس. لكنّه يُظهر التحدّي. كانت أصابعه تتراقص بعصبيّة، وغمغم عدّة مرّات. لكنّه استجمع القوّة بعد ذلك ليتحدّى مُنتقديه. لقد كان المشهد في تلك الغرفة الصغيرة مؤثّراً جدّاً. ففي النهاية، لا يزال صدّام إنساناً، حتى لو كان وحشاً. لقد وصل صدّام إلى نهايته، إلى الحضيض، ويمكنك أن ترى في عينيه أنّه يدرك ذلك".

سأل، "كيف ستؤثّر المحكمة الخاصّة العراقيّة الجديدة على صدّام"؟

قلت، إذا افترضنا أنّ صدّام حسين أسير حرب بصورة قانونيّة، لن نتمكّن من تسليمه على الفور. لكن لدينا عدداً من المحتجزين الآخرين الذين لا تنطبق عليهم وضعيّة أسرى الحرب وأنا أعمل مع مجلس الحكم لمعرفة إذا كان بوسعنا دفعهم إلى القيام "بخطوات تحضيريّة" قريباً.

ضحك الرئيس ضحكة مكبوتة من الفكرة.

وقلت، "سيّدي الرئيس، قد يكون لدينا فرصة حقيقيّة لتفكيك المعارضة الآن. لكنّنا بحاجة إلى رفد حملتنا للمصالحة بإجراءات عسكريّة قاسيّة جدّاً ضدّهم".

قال الرئيس، "أوافقك تماماً". وقد أشار الرئيس في خطابه بعد تهنئة الجنود على نجاحهم، "إنّ القبض على صدّام حسين لا يعني نهاية العنف في العراق. فنحن ما زلنا نواجه الإرهابيّين الذين يفضّلون قتل الأبرياء على قبول سطوع الحريّة في قلب الشرق الأوسط". لكنّه اختتم بالقول، "إنّ الولايات المتحدة الأميركيّة لن تستكين حتى يقيّض لها النصر في هذه الحرب".

في صباح 15 كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الحكم بيانه إلى الشعب العراقيّ بشأن القبض على صدّام. افتُتحت الرسالة بآية قرآنيّة تلعن المفسدين في الأرض.

وتابع النصّ، "أخيراً انهارت خرافة الطاغية المستبدّ. وأصبح سقوطه المخزي المشهد الأخير في عمليّة تحرير العراق من قيود الاضطهاد والخوف. وحان وقت طيّ صفحة جديدة لبناء عراق موحّد وآمن يقدّم الأمل لكل أبنائه".

وذكر المجلس الذين عانوا من التعذيب والقتل، وكل ضحايا "حروب صدّام" وأولئك المقتلعين من بيوتهم الذين يصيحون الآن "لاستعادة العدالة".

وعلى الرغم من أنّ المجلس يعمل على إعادة "روح التسامح لبناء الوحدة الوطنيّة على أسس ثابتة عن طريق نبذ العنف والانتقام... فإنّ مجلس الحكم يؤكّد أنّ صدّاماً والصدّاميّين، والإرهابيّين والمتسلّلين الأجانب، ومن يشاركون في الأعمال الهدّامة ونشر الإرهاب، سيحاكمون كمجرمي حرب وأعداء للإنسانيّة في محكمة عراقيّة خاصّة، في العراق، لكي ينالوا جزاءهم العادل".

واختتمت الرسالة بإشارة إلى المصالحة. "إنّنا ندعو أولئك الذين خُدعوا ولم

يرتكبوا جرائم ضدّ الشعب العراقيّ، سواء أكانوا عسكريّين أم مدنيّين، أن يُثبتوا ولاءهم للأمّة كخطوة نحو عودتهم إلى أحضان شعبنا الكريم".

واختتم البيان بالآية القرآنية: "وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون".

شعرت بالفخر عندما قرأت النصّ. ربما يمكننا إحراز بعض التقدّم الآن.

في اجتماع كبار الموظفين في ذلك الصباح، وقف الجميع وصفّقوا لي ولريك.

رفعت يديّ وقلت، "اشكروا الجنرال سانشيز".

وقال هو أيضاً، "اشكروا القوّات. إنّهم هم الذين حقّقوا هذا الإنجاز".

فيما كنت أتنقل في أروقة القصر في ذلك الصباح، كان الموظّفون العراقيّون يصفّقون بشكل عفويّ. وكانوا قد رقصوا عدّة ساعات بعد ظهر يوم أمس على وقع الطبلات والدفوف في ممرّ السيّارات الهلاليّ الذي كانت تهيمن عليه التماثيل البرونزيّة لرأس صدّام ذات يوم.

في الأيام والأسابيع القادمة، برزت إشارات بأنّ الائتلاف قد يتمكّن من استغلال القبض على صدّام بطريقة إيجابيّة.

قدم الشريف علي بن الحسين، المطالب بالعرش، لعرض بعض النصائح بشأن التعاطي مع العشائر السنّيّة، التي يحافظ على اتصالات منتظمة معها ولديه في أوساطها بعض النفوذ. وأبلغني أيضاً أنّه على اتصال بشكل غير مباشر مع "أشخاص في التمرّد" وأنّه على استعداد لجس نبضهم ليعرف ما يريدون من أجل وقف هجماتهم.

قلت إنّنا نشعر أيضاً بأنّ هناك الآن فرصة حقيقيّة للعمل مع المعارضة، وكثير منهم كانوا يقاتلون اعتقاداً منهم بأنّ صدّاماً عائد. وأضفت بأنّ الآخرين كانوا يجلسون متفرّجين مخافة أن يعود صدّام. "إنّه لن يعود. لكنّنا نودّ إجراء حوار مع المجموعتين ونرحّب بمساعدتك".

وافق الشريف علي على محاولة الاتصال بالمتمرّدين.

شعرت بأنّ من المهمّ جدّاً محاولة الاستفادة من القبض على صدّام بالتشجيع على المصالحة، وهو موضوع ركّزت عليه عندما أعلنت القبض على الدكتاتور. وفي اجتماعاتي مع الجنرالين أبي زيد وسانشيز، اتفقنا على رفع المكافآت للقبض على

الرجال الذين لا يزالون على مجموعة أوراق اللعب للمطلوبين، وللاعبين الصغار مثل "الميسّرين" الذين أرشدوا القوّات إلى مكان صدّام. وضغطت على الجنرالين لاستغلال النكسة التي أصيب بها المتمرّدون بإعلان عفو عن المقاتلين الأعداء الذين يسلّمون أسلحتهم وينبذون العنف.

وبالعودة إلى موضوع ضغطت للحصول عليه قبل أشهر، شجّعت العسكريّين على إيجاد طريقة لإطلاق سراح أكبر عدد ممكن من آلاف المحتجزين، دون تعريض الأمن أو جمع المعلومات للخطر. بدأ العسكريّون العمل على برنامج إطلاق السراح المشروط عن المحتجزين الصغار المتعاونين الذين نحن على استعداد للإفراج عنهم إذا كفل سلوكهم شخص يحظى بالاحترام. وبدأ بعض هؤلاء الرجال، الذين امتنعوا عن تقديم المعلومات عن شبكات التمرّد من قبل، يتكلّمون الآن بعد أن عرفوا بالقبض على صدّام. واكتسب هذا البرنامج زخماً في كل أنحاء العراق في نهاية كانون الأول/ ديسمبر.

وفي تلك الفترة، هبطت الهجمات على قوّات الائتلاف بنسبة 22 بالمئة.

أذكر تماماً اجتماع مجلس الأمن القوميّ الذي حضرته عن طريق مؤتمر هاتفيّ متلفز بعد ظهر يوم 15 كانون الأول/ديسمبر.

كانت غرفة الاتصالات خانقة كالعادة. وعلى الشاشة، ظهر أعضاء مجلس الأمن القوميّ جالسين حول الطاولة في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض.

نظر الرئيس إلى أعلى وسأل، "كيف أوردت الجزيرة الخبر يا جيري"؟

قلت مبتسماً، "حاولوا جاهدين العثور على أنباء سيّئة، سيّدي الرئيس. فقد أرسلوا فريقاً إلى أطول رتل من السيّارات التي تنتظر لتعبئة البنزين في بغداد، وسأل المراسل السائق الأول الذي يجري معه مقابلة، 'أنت واقف في الطابور منذ خمس ساعات للحصول على البنزين. ماذا تقول عن ذلك للائتلاف؟' رفع الرجل يده في الهواء وقال، 'لقد قبضوا على صدّام'! لذا حاول مراسل الجزيرة التحدّث إلى سائق آخر فصرخ، 'الحمد لله، لقد قبضوا على صدّام'! وطرح المراسل السؤال نفسه ثلاث أو أربع مرّات - وحصل على النتيجة نفسها".

فقال الرئيس، "هذا خبر عظيم".

القسم الثالث



الفصل العاشر

بدء القتال المرير

❑ البصرة، العراق

4 كانون الثاني/يناير 2004

"مساء الخير يا جيري"، قال طوني بلير بابتسامته المعهودة. "تسرّني رؤيتك ثانية".

كنت قد انتقلت إلى البصرة للاجتماع مع رئيس الوزراء البريطانيّ. وقد كانت مصافحة بلير حارّة وأسلوبه سلساً. اختلط بالجنود ورجال المارينز الملكيّين في مطار البصرة قبل أن يأتي إلى مقرّ القائد في مبنى المطار.

انضمّ إليّ السير جيريمي غرينستوك، كبير المدنيّين البريطانيّين في الائتلاف. بعد أن شربنا الشاي، سأل رئيس الوزراء كيف تسير الأمور.

"لدينا ثلاث مشكلات أساسيّة: كيف نحلّ مخاوف الشيعة بشأن الانتخابات، وكيف نتصل بالعرب السنّة، وكيف نحافظ على استمرار تأييد الأكراد".

ابتسم بلير ابتسامة متعاطفة، وقال، "إنّه عمل كبير".

قلت، "لنبدأ بالأصعب. الشيعة والانتخابات".

راجعت الجهود التي قمنا بها منذ توقيع اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر لإقناع السيستاني بأنّه لا يمكن من الناحية التقنيّة إجراء الانتخابات في الموعد النهائيّ الذي حدّده الاتفاق في 30 حزيران/يونيو. لكن لم نتمكّن من التحقّق من موقفه لأنّه تحفّظ عن إبدائه - في بعض الأحيان ردّاً على المكائد المشبوهة لحلفائه بين أعضاء مجلس الحكم.

في رسالة وجّهها لي بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر، قال السيستاني إنّه يريد أن تأتي لجنة من الأمم المتحدة إلى العراق لدراسة المسألة "لمدّة ثلاثين يوماً"، ثم

تقديم تقرير له بعدم إمكانيّة إجراء الانتخابات بحلول 30 حزيران/يونيو.

وقلت لبلير، "وذلك يعني على ما أرجو أنّه يبحث عن إنقاذ ماء وجهه".

ونأمل أيضاً، عندما يقتنع السيستاني بأنّ انتخابات الحكومة الانتقالية غير ممكنة، بأن يدعم اللجوء إلى نظام مؤتمرات المناطق الذي ورد في اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر. وسيساعد هذا النظام في تلبية هدفنا الإجماليّ بإشراك مجموعة أوسع من العراقيّين في انتقاء الجمعيّة الوطنيّة الانتقاليّة قبل تسليم السيادة في 30 حزيران/يونيو. وقلت، "أبلغت الرئيس في الأسبوع الماضي أنّنا قد نكون أمام أساليب التفاوض الفارسيّة التقليديّة. كلّما قدّمت تنازلاً، يأتي الآخر بمطالب جديدة. ولا شكّ في أنّ هذه هي تجربتنا مع السيستاني في الأشهر الأخيرة".

هزّ بلير رأسه موافقاً. "إنّهم يتّبعون هذا الأمر منذ مدّة طويلة".

قلت، "لكن إذا كان بوسع آية الله أن يطيح بالعمليّة السياسيّة المتفق عليها، فسيؤكّد ذلك أسوأ مخاوف العرب السنّة والأكراد - أن يحدّد رجل دين واحد مستقبل العراق".

أبلغت بلير بأنّ عبد العزيز الحكيم، رئيس مجلس الحكم في كانون الأول/ديسمبر، فاجأنا قبل بضعة أيام بإرسال رسالة إلى كوفي أنان يسأل فيها الأمم المتحدة بصورة رسميّة إذا كانت الانتخابات ممكنة أم لا، ويطلب اقتراح طريقة بديلة لإنشاء حكومة عراقيّة قبل 30 حزيران/يونيو. وكما يعرف رئيس الوزراء، فقد دعا الأمين العامّ إلى اجتماع مع مجلس الحكم والائتلاف في نيويورك في 19 كانون الثاني/يناير، وهو ما قد يكون حيويّاً للحفاظ على تقدّم العمليّة السياسيّة.

وأطلعت رئيس الوزراء على جهودنا الحثيثة لتوسيع اتصالات الائتلاف بالسنّة الناقمين في العراق. وتلك أولويّة كبرى لكن يصعب إنجازها. وقد خصّصت عدّة مئات من ملايين الدولارات لمشروعات في المحافظات السنيّة.

"وماذا عن الأكراد"، سأل رافعاً حاجبيه.

على غرار كافّة القادة البريطانيّين الأنكياء، كان بلير مطلعاً على تاريخ الإمبراطوريّة ويدرك المخاطر التي تشكّلها أقليّة إثنيّة مضطهدة منذ مدّة طويلة، مثل الأكراد، على استقرار البلد.

اعترفتُ "بأنّ الأكراد سيكونون مشكلة حقيقيّة".

كنت قد عدت قبل يومين من زيارة إلى كركوك مع عدد من أعضاء فريق إدارة الحكم في سلطة الائتلاف المؤقّتة. وقد اطلعنا مباشرة على التوتّرات في المدينة المتنازع عليها، والتي تسيطر على ثروة حقول النفط الشماليّة. عندما وصلنا، وجدنا أنّ مظاهرة "سلميّة" نظّمها رجال الميليشيا والسياسيّين الأكراد تحوّلت إلى عنف، مخلّفة قتيلاً وعشرات الجرحى. فالأكراد يزعمون بأنّ كركوك كانت مدينة كرديّة تقليدياً، وأنّ غالبيّة السكّان انتقلت إلى العرب بسبب سياسة صدّام "التعريبيّة" في الثلاثين سنة الماضية.

ومنذ التحرير، تولّى الأكراد شؤونهم بأنفسهم. وتقوم قوّات البشمركة الكردية بإجبار العرب على مغادرة المزارع، والبيوت والأكشاك في الأسواق. كما يقوم الأكراد بتجميع قوّات الشرطة وإقامة حكومة ظلّ. ومما ينذر بالسوء أنّهم اختطفوا عرباً معروفين بتعاونهم مع الائتلاف.

أبلغت بلير أنّني كنت صريحاً مع القادة الأكراد، وحذّرتهم من أنّ الائتلاف لن يتسامح مع الأعمال التي تثير الانفصال في العراق. وشدّدت على أنّنا بحاجة إلى تعاون أفضل في وضع الدستور الانتقالي في مجلس الحكم، وهو ما دعاه اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر القانون الإداريّ الانتقاليّ.

سأل رئيس الوزراء، "وكيف يتقدّم الدستور"؟

رددت بأنّ القانون الإداريّ الانتقاليّ سيكون من بين أهمّ عناصر ميراث الائتلاف للعراق الجديد. وإذا أنجز بشكل صحيح فسيصبح الأساس القانونيّ للعراق وسيسمح لنا بمنح السيادة إلى حكومة انتقاليّة تتمتّع بفرصة معقولة للبقاء.

في كانون الأول/ديسمبر، أنشأ مجلس الحكم لجنة صياغة لبدء العمل في صياغة القانون الإداريّ الانتقاليّ. وكانت النتائج الابتدائيّة مزيجاً من النجاح والفشل. كنّا قلقين من المساعي الكرديّة لتبنّي مواقف غير مرنة، لا سيّما بشأن حقوق الحكومة الكرديّة الإقليميّة ووضعيّة كركوك. وقد اقترح العديد من العرب في مجلس الحكم أن نلعب دوراً في تعديل مطالب الأكراد، لذا عهدت إلى فريق الحكم الإداريّ لدينا بالعمل مع لجنة مجلس الحكم.

"سنتبع مسارين متوازيين: يتابع فريق إدارة الحكم العمل على التفاصيل مع العرب في مجلس الحكم، فيما أتعامل أنا مع قضايا الأكراد الصعبة". ثمّ تجتمع كل الأطراف معاً لوضع دستور مؤقّت يمكن أن يتحمّل ضغوط السيادة التي يحاصرها تمرّد عنيد. "وعلينا انجاز كل ذلك قبل 1 آذار لكي نبقى على المسار الذي حدّده اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر".

وقال بلير، "في النهاية أعتقد بأنّ الشعب العراقيّ يريد في الأساس ما نريده نحن للعراق. وهذه هي النقطة الأساسيّة التي يجب وضعها نصب أعيننا خلال كل المفاوضات المحبطة".

قلت، "إنّ استطلاعات الرأي، كما هي عليه، تنقل رسالتين واضحتين: السرور بالتحرير والخوف من الاحتلال، ويوازن بينهما إدراك الحاجة إلى الائتلاف للمحافظة على الاستقرار".

سأل بلير وبدا أنّ لديه في ذهنه لائحة من الأسئلة، "ما رأيك بالوضع الأمنيّ"؟

"لقد كانت مقاربتنا منذ البداية أن نجعل العراقيّين مسؤولين عن أمنهم بشكل متزايد. وقد حقّقنا نجاحات مهمّة في ذلك - ونكسات".

وأضفت بأنّ مفتاح الحل هو الشرطة العراقيّة. ففي أول تشرين الثاني/نوفمبر، دخل أوائل المجنّدين العراقيّين أكبر برنامج لتدريب الشرطة في التاريخ في الأردن. وسيستغرق جعلهم محترفين تماماً بعض الوقت، لكنّ العمليّة جارية.

سأل رئيس الوزراء عن الجيش العراقي السابق. فأبلغته بأنّ جيش العراق قبل الحرب كان مكوّناً من نحو 400،000 مجنّد سيئي التدريب ومتدنّيي الرواتب، ومعظمهم من الشيعة الذين كانوا يعانون من المعاملة الوحشيّة لضبّاطهم السنّة. وأوضحت أنّ من لم يُقتل في الحرب هرب وعاد إلى الحياة المدنيّة. "فمعظمهم مزارعون تسرّهم العودة إلى البيت للعيش مع أسرهم. وقد شجّعناهم على الانضمام إلى الجيش الجديد وفيلق الدفاع المدنيّ وأجهزة الشرطة العراقيّة وحرس الحدود". وقلت إنّ 60 بالمئة من المجنّدين في الجيش العراقيّ الجديد كانوا جنوداً سابقين، وكذا 100 بالمئة من ضبّاط الصفّ والضبّاط. بل إنّ نسبة الجنود السابقين أعلى في قوّة الدفاع المدنيّ. "ونحن ندفع رواتب للجنود السابقين منذ تموز/يوليو. لذا فإنّ الجنود السابقين العاطلين لديهم العديد من الخيارات للعودة إلى ارتداء بدلة القوات العراقية ثانية إذا أرادوا. وإذا كانوا يقاتلوننا الآن، فذلك لا يعود إلى المال. بل لأنّهم يريدون العودة إلى السلطة بالقوّة".

أبلغت بلير أنّ تاريخ 30 حزيران/يونيو لتسليم السيادة يتطلّب إعادة تقييم الخطط الاقتصاديّة. ويمكننا إعطاء الأولويّة للمشروعات التي تستحدث فرص العمل، ولا يمكننا الشروع بالبرامج الخلافيّة لخفض دعم الطاقة والغذاء.

وافق رئيس الوزراء وأنهى الاجتماع بقوله إنّه في أثناء زيارته المنطقة، أبلغه الرئيس المصريّ حسني مبارك والعاهل الأردنيّ الملك عبد الله بأنّ البلدان العربيّة بدأت

تدرك بأنّنا سننجح في العراق. "إنّهم يقومون بتكييف سياساتهم مع الوقائع الجديدة. وسيكون لنجاحنا هنا تأثير كبير على المنطقة".

وعندما نهض بلير للمغادرة، تصافحنا وقلت له، "الفشل ليس خياراً". فابتسم بحرارة مرّة ثانية وقال، "أوافقك الرأي تماماً".

عندما نظرت من نافذة طائرة سي ـ 130 في أثناء عودتنا من البصرة إلى بغداد، فكّرت في محادثاتي مع طالباني ومسعود البرزاني في كردستان قبل يومين. كانت أربيل، حيث اجتمعنا، بلدة رائعة تقع على تل واسع ظليل، وهي ما تبقّى من حضارات قديمة. سفوح التلال القريبة مغطّاة بالكروم المشذّبة جيّداً، وصفوف من أشجار الفستق والمشمش، فيما تظهر الثلوج على أعالي الجبال البعيدة التي تشكّل الحدود مع تركيا.

حظي الأكراد العراقيّون منذ سنة 1991 بحماية جوّية من صدّام، فاعتادوا على شبه الاستقلال. وبعد تحالف عسكريّ فعليّ مع الولايات المتحدة ـ وقتال مدمّر ـ شكّلوا حكومتهم الكرديّة الإقليميّة التي لها برلمانها ووزاراتها الخاصّة. وشجّعتهم هذه الوضعيّة المميّزة على المطالبة بوضع خاصّ في دولة عراقيّة فيدراليّة جديدة، وهو ما أدخلوه في مسوّدتهم للقانون الإداريّ الانتقاليّ. وكنّا راغبين في دعم المطلب الكرديّ بالفيدراليّة ـ لكن في إطار عراق موحّد تمارس فيه حكومة مركزيّة السلطة على القضايا الوطنيّة الرئيسيّة مثل الدفاع والسياسة الخارجيّة والموارد الطبيعيّة للعراق.

وقد أبلغت القادة الأكراد بأنّ عليهم أن يكونوا واقعيّين. فالقانون الإداريّ الانتقاليّ وثيقة "مؤقّتة"، لذا فإنّ القضايا الحسّاسة، مثل حدود الإقليم والوضعيّة النهائيّة للأكراد، تُقرّر عندما يكتب العراقيّون الدستور الدائم. وأبلغتهم بأنّنا يجب ألا نقبل في القانون الإداريّ الانتقاليّ تعريفاً للفيدراليّة قائماً على الإثنيّة، وتلك خاصيّة مركزيّة في المسوّدة الكرديّة.

كانت كركوك نقطة مهمّة كبرى. فمع أنّ للأكراد مظالم مشروعة هناك، فإنّ عليهم أن يتوقّفوا عن التغاضي عن العنف الحاليّ ويعملوا مع مجلس الحكم لإقرار اللجنة المقترحة للمطالبة بالأملاك، وهي لجنة تهدف إلى الفصل في المطالبات المتنافسة. وقلت، "إنّنا لم نرسل شبّاننا وشابّاتنا كل هذه المسافة لتحرير العراقيّين من صدّام لكي نجد أنّ الأمّة العراقيّة تفكّكت".

بقي البرزاني صامتاً. فهو حالة صعبة، محارب معتاد على المكائد والمناورات.

ففي أثناء حملة الأنفال الوحشيّة التي قمعت الأكراد في الثمانينيّات، قتل جيش صدّام الآلاف من رجال قبيلته، بمن فيهم ثلاثة من أشقّائه، وتعرّض كثير منهم لتعذيب مخيف قبل ذلك. إنّه رجل ذو ذاكرة بعيدة.

لقد أصبحت إعادة كركوك إلى ما كانت عليه قبل التعريب واجباً مقدّساً بالنسبة للبرزاني. وكان يلقي خطباً يزعم فيها أنّ "كركوك هي قدس كردستان".

قلت له، "يوجد قدس واحدة في العالم وهي تسبّب الكثير من المشاكل بمفردها"، واقترحت عليه أن يتخلّى عن هذا التشبيه.

وعلى الرغم من أنّهما [الزعيمان الكرديان] عرضا إبقاء الحوار مفتوحاً، فإنّني غادرت أربيل ولديّ إحساس بالخوف. فنحن في أوائل كانون الثاني/يناير، وأمامنا شهران فقط للاتفاق على الدستور الانتقاليّ.

في يوم الخميس 8 كانون الثاني/يناير، كانت لجنة صياغة القانون الإداريّ الانتقالي التابعة لمجلس الحكم في أربيل لمساومة الأكراد. وكنت أتحدّث مع كوندوليزا رايس في الاتصال الهاتفيّ اليوميّ. نبّهتها إلى مشكلة جديدة مع السيستاني نشأت عن ملاحظة تنمّ عن الإهمال أطلقها جيريمي غرينستوك. ففي أعقاب لقائنا مع طوني بلير، أبلغ غرينستوك الصحافة، "... أنّ السيستاني يدرك الآن قول الأمين العامّ [كوفي أنان] إنّ مسألة إجراء انتخابات في هذا الإطار الزمنيّ أمر مستحيل".

ولزيادة الطين بلّة، أضاف غرينستوك، "هناك إشارات بأنّ السيستاني يريد الابتعاد عن السياسة...".

وتمّ تناقل الخبر في كل وسائل الإعلام خلال ساعات.

سمعنا عن استياء النجف على الفور تقريباً. وأبلغت رايس بأنّني اطلعت للتوّ على تقرير يشير إلى أنّ السيستاني يشعر بضرورة الردّ على ملاحظات غرينستوك علناً بإعادة الإصرار على الانتخابات الوطنيّة المباشرة. لذا فقد انعكس التقدّم الذي أُحرز عن طريق دبلوماسيّتنا الهادئة والصبورة في كانون الأول/ديسمبر.

انتقل السيستاني من التأمّل إلى التذمّر ثمّ إلى التهديد المبطّن بإصدار فتوى تدين اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر بأكمله وتجديد دعوته إلى الانتخابات.

كان من المقرّر أن أتوجّه إلى أميركا في الأسبوع السابق للإعداد للمحادثات التي سيعقدها مجلس الحكم مع كوفي أنان، وقد توجّه عدنان الباجه جي، رئيس المجلس في كانون الثاني/يناير إلى النجف في زيارة سياسيّة لتعزيز رسالتنا بأنّ تأمين الاستقرار في العراق في المستقبل يتطلّب المرونة من جميع الأطراف. وأبلغني الباجه جي بأنّه واثق من قدرته على إقناع آية الله بأنّ الانتخابات غير ممكنة في حزيران/يونيو. وطمأنني قائلاً، "ثمة من يقدّم إليه معلومات خاطئة". رددت بأنّني متشائم، لكنّني تمنّيت له التوفيق.

بعد يومين، عاد الباجه جي من النجف ليبلغني بأنّ اجتماعه مع السيستاني "لم يكن مثمراً البتة". لقد تحدّث آية الله مطوّلاً عن سوء اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر. وذكّره الباجه جي بالتقرير الذي قدّمه أنان إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر وأقرّ فيه عمليّة 15 تشرين الثاني/نوفمبر مشيراً إلى أنّ انتخابات حزيران/يونيو غير ممكنة. لكنّ آية الله امتنع عن الإشارة إلى الأمم المتحدة. ووفقاً للباجه جي، "أنكر السيستاني في الواقع اهتمامه السابق بأن ترسل الأمم المتحدة فريقاً إلى العراق".

بدلاً من الفتوى، نُشرت رسالة واضحة في موقع السيستاني على الإنترنت. فقد أدان السيستاني اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر وذكر أنّ "خبراء" غير محدّدين أكّدوا إمكانيّة إجراء الانتخابات في غضون أشهر.

أبلغت سكوت كاربنتر، "ها قد عدنا ثانية. هل ذلك مزيد من المساومة الفارسيّة، أم هل توصّل السيستاني إلى موقف نهائيّ"؟

قرّرت أن أجرّب قناتي الخاصة مع السيستاني ثانية فأوفدت عماد ضياء إلى النجف في 13 كانون الثاني/يناير لأكرّر التزامنا بالديمقراطيّة التامّة. وأبلغت آية الله السيستاني بأنّ أميركا، باعتبارها واحدة من أقدم الديمقراطيّات في العالم، فإنّها تدرك أهميّة الانتخابات تماماً. لكنّني أشرت إلى أنّ الأمم المتحدة والخبراء الدوليّين خلصوا إلى أنّ الانتخابات غير ممكنة في الصيف.

وفي اليوم التالي عاد ضياء ليفيدني بأنّه أجرى "لقاء جيّداً" مع آية الله السيستاني الذي سُرّ برسالتي. وخلافاً لما قال للباجه جي قبل ثلاثة أيام فقط - وما نشره على موقع الوب - قال آية الله إنّه يرحّب بقدوم وفد صغير من الأمم المتحدة إلى العراق. عليه أن "يتحدّث إلى العراقيّين" قبل إصدار حكمه على الانتخابات. وقال عماد، "إنّ

آية الله العظمى يدرك بأنّ الانتخابات الوطنيّة للجمعيّة الوطنيّة غير ممكنة في هذا الوقت".

وقال السيستاني لعماد إنّه لا يريد "إثارة المشاكل".

فكّرت أنّه ردّد ذلك مراراً لكنّه كان يثيرها. لكنّ العلامات الجديدة على المرونة تلقى الترحاب بالتأكيد.

بعد ظهر ذلك اليوم، اتصلت برايس لإطلاعها على رسالة السيستاني، فرحّبت بها باعتبارها "أنباء سارّة".

قلت، "ربما، لكن لا تنسي قاعدة بريمر الأولى للحياة في العراق: إذا حصلت على ما يبدو أنّه أخبار سارّة، فإنّ ذلك يعني عادة أنّك لم تحصل على معلومات كاملة".

كانت هناك بعض اللحظات المرحة في أثناء المفاوضات الصعبة مع السياسيّين العراقيّين. ففي أحد اجتماعات مجلس الحكم، بحث الأعضاء إعلان البنتاغون بأنّنا نعتبر صدّاماً أسير حرب. وأثار ذلك بعض المخاوف من ألا يتسلّم العراقيّون الدكتاتور السابق البتّة. لذا طمأنتهم بأنّ الرئيس بوش قال إنّنا سنسلّم صدّاماً إلى محكمة عراقيّة خاصة في أقرب وقت مناسب.

تكلّم القاضي وائل عبد اللطيف، وهو قاضٍ محترم من البصرة. توقّعت كلمة قانونيّة، لكنّه بدأ بالإشارة إلى أنّ اتفاقيّة جنيف تتطلّب أن يعامل أسير الحرب وفقاً لما اعتاد عليه. وتابع مبتسماً، "إنّ ذلك يمثّل تحدّياً حقيقيّاً للائتلاف فيما يتعلّق بصدّام. من أين ستأتون إليه بالسيجار، وبخاصّة أنّ القانون الأميركيّ يمنع شراء السيجار الكوبي؟ كيف ستتمكّنون من إيجاد لحم بقر شاتوبريان وكريما بقر الجيرزي التي اعتاد عليها؟ والعطور والبدلات المفصّلة في فرنسا؟ وماذا عن استحمامه بحليب البافلو"؟

تردّد صدى ضحك المجلس في الغرفة.

في تلك الليلة كتبت: عندما يصبح الطاغية هدفاً للسخرية، لا يعود مرهوب الجانب.

في أوائل كانون الثاني/يناير، بناء على توصية من مستشاريّ في وزارة الداخليّة، واجهت مشكلة رواتب قوّات الشرطة العراقيّة. كان من الواضح أنّ سلّم رواتبهم غير كافٍ، ومعظمهم يفتقرون إلى الحافز الذي يدفعهم للمخاطرة بحياتهم في مواجهة التمرّد المتصاعد. لذا رفعت رواتب الشرطة وفوّضت بدفع بدل مخاطر. لكن بقيت رواتبهم غير

كافية، وبعد ثلاثة أسابيع، عندما هدّدت الشرطة بالإضراب، رفعت رواتبهم الإجماليّة (الراتب وبدل المخاطر) بمقدار 65 بالمئة. وللقيام بذلك كان علينا إيجاد 275 مليون دولار، وقد عنى رفع رواتب الشرطة أن نواجه ضغطاً لرفع رواتب الجنود. لكن لا يمكننا أن نتوقّع من أجهزة الأمن العراقيّة الجديدة أن تخاطر بحياتها بدون تعويض كافٍ.

في أثناء هذه الفترة، بحثت المشكلة المعقّدة للميليشيات العراقيّة مع ديفيد غومبرت، خليفة والت سوكولومب ككبير مستشاري سلطة الائتلاف المؤقّتة للدفاع والشؤون الأمنيّة. وكان غومبرت ضابطاً سابقاً في المارينز وعمل مؤخّراً على القضايا الأمنيّة في أوروبا لصالح مؤسّسة راند.

كان من الواضح أنّ علينا عمل شيء حيال الميليشيات التي تطوّرت عن المقاومة الكرديّة والشيعيّة لصدّام. وكنّا نقدّر أنّ هناك 60،000 ـ 100،000 مقاتل ينتمون إلى تسع مجموعات، كل منها ترتبط بحزب سياسيّ.

رأيت أنا وغومبرت أنّ لدينا ثلاثة خيارات. أحدها ألا نفعل شيئاً.

قلت لغومبرت، "إنّ تجاهلها يخاطر بمأسسة قوّات الأحزاب السياسيّة في بلد مفكّك". واتفقنا على أنّ الاستقرار في العراق على المدى الطويل يتطلّب أن تخضع كل القوى العسكريّة لسيطرة الحكومة المركزيّة. من الناحية النظريّة، يمكننا التعامل مع الميليشيات بطريقة عسكريّة. لكنّنا اتفقنا أنّ من غير الواقعي التفكير بأنّ الائتلاف سيهاجم حلفاءنا العراقيّين الجدد.

بقي أمامنا خيار واقعيّ واحد، المجيء ببرنامج لتسريح رجال الميليشيا وإعادة دمجهم في المجتمع على مراحل. وقال ديفيد، "وليس هناك مقياس واحد ملائم للجميع". عند تصميم "برنامجنا "للانتقال وإعادة الاندماج"، ينبغي لنا أن نأخذ وضع كل ميليشا بالحسبان.

ثمة 50,000 من رجال الميليشيا ينتمون إلى البشمركة الكرديّة التي قاتلت إلى جانب الائتلاف لإلحاق الهزيمة بصدّام. ونظراً لأن الأكراد يواجهون تهديدات أمنية جديدة، وبخاصّة تسلّل الإرهابيّين من إيران وسوريا، فإنّنا لم نكن نتوقّع حلّ البشمركة بالكامل، ولا نريد ذلك. بل إنّنا نهدف إلى أن نُخضع عدداً كبيراً منهم للحكومتين الوطنيّة والكردستانيّة، في حين نحيل البقيّة إلى التقاعد أو الراحة.

الميليشيات الأخرى هم الشيعة المرتبطون بمختلف الأحزاب السياسيّة. وأكبرها فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق، الذي تدعمه إيران منذ عشرين عاماً لمحاربة صدّام. وثمة ميليشيات صغيرة لدى حزب الدعوة والمؤتمر العراقيّ الوطنيّ والاتفاق الوطنيّ العراقيّ. وأخيراً هناك "جيش المهديّ" غير المنظّم التابع لمقتدى. وأهدافنا مع هذه الميليشيات أكثر تعقيداً. فنحن نريد سحب أكبر عدد ممكن من فيلق بدر وإعادة تدريبهم، ونرغب في انخراط أعداد كبيرة منهم كأفراد في الأجهزة الأمنيّة العراقيّة. غير أنّ جيش المهديّ يشكّل تهديداً لحكم القانون، لذا نريد تفكيكه، وبالقوّة إذا لزم ذلك.

ونبّهتُ غومبرت قائلاً، "لكن يجب ألا نكون سُذّجاً. من غير الواقعيّ أن نتوقّع من القادة السياسيّين أن يحلّوا ميليشياتهم طوعاً إلى أن يتضح الوضع أكثر - مع التمرّد والعمليّة السياسيّة على السواء". لذا اقترح غومبرت التفاوض مع كل حزب سياسيّ على برنامج لحلّ ميليشياه وإعادة دمجها في المجتمع. وحسبنا أنّه نظراً لعدم إمكانيّة عمل الكثير إلى أن تعرف الأحزاب كيف سيكون أداء الحكومة ذات السيادة، فإنّ العمليّة بأكملها ستستغرق نحو ثمانية عشر شهراً بعد إعادة السيادة في حزيران/يونيو.

فقال غومبرت، "ولعل مقتدى لن يقدم على حل جيشه الخاصّ طوعاً".

بدأ غومبرت مفاوضات مكثّفة مع الأحزاب السياسيّة الكبرى. وأبقى كل حزب عينه مفتوحة على المحادثات مع الأحزاب الأخرى. فقد كان المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق يشتبه بأنّنا قد نحتفظ بالبشمركة في حين نحلّ فيلق بدر. وسرعان ما اتضح أنّ فيلق بدر يرفض الانحلال طالما أنّ منافسه جيش المهديّ يقوم بإرهاب المناطق الشيعيّة فيما يقتل الإرهابيّون المدنيّين وزوّار العتبات المقدّسة.

وأبلغ البرزاني وطالباني غومبرت في البداية بأنّهما لن يوافقا البتّة على التخلّي عن البشمركة، التي يعتبرانها، ونحن نتفهّم ذلك، الضامن لسلامة الشعب الكرديّ إذا ما فشلت محاولة إنشاء جيش عراقيّ جديد.

بعد جولة أولى من المحادثات مع الأحزاب، أفاد غومبرت بأنّ تلك كانت أصعب مفاوضات يشهدها في حياته وأكثرها إحباطاً.

قلتُ مبتسماً، "أهلاً بك في العراق يا ديفيد".

* * *

في 13 كانون الثاني/يناير، قدم وفد آخر من الكونغرس إلى بغداد. فقد قاد عضو الكونغرس الديمقراطيّ عن بنسلفانيا جون مورثا مجموعة من ثلاثة أعضاء من لجنة المخصّصات الدفاعيّة في مجلس النوّاب. وكانوا من الداعمين لجهودنا ويقدّرون الظروف الصعبة التي نواجهها. وقد بدا لنا أنّنا نستقبل الآن زيارات من الكونغرس تزيد على ما يستقبله أي موقع في العالم، وكانوا دائماً تقريباً مفيدين في توسيع تفهّم رجال الكونغرس للتحدّيات التي نواجهها في بناء عراق جديد.

في هذا الاجتماع، أطلعتهم المسؤولة السياسيّة جودي فان رست على مساعينا لبناء الديمقراطيّة، بما في ذلك خطط إنشاء مراكز عامّة للديمقراطيّة في كل أنحاء البلد. وقد أقيمت بعض المراكز بالفعل وهي تجتذب العراقيّين والعراقيّات المتلهّفين لتعلّم حقوق المواطن ومسؤوليّاته في مجتمع ديمقراطيّ حرّ.

وقالت جودي، "إنّنا نستثمر في مستقبل العراق. لكنّني أخشى أنّكم لا تطّلعون على ذلك من وسائل الإعلام. فانفجار سيّارة أكثر أهميّة بكثير من تعليم النساء عن التصويت... ".

أضفت أيضاً، "ولن تقرؤوا الكثير عن المدارس والمستشفيات وقنوات الريّ التي أعدنا بناءها. فالشبكات الإخباريّة تخصّص الكثير من وقت الإذاعة للدمار المرتبط بالتمرّد، لكن القليل جدّاً 'للأخبار السارّة'. إنّني محبط حقّاً". لقد كانت الأخبار السلبيّة المتواصلة بلا هوادة تقوّض باستمرار الدعم العامّ لمساعينا الرامية إلى إقرار الوضع في العراق في أعقاب الحرب وإعادة بنائه.

كان جون مورثا، وهو محارب سابق في المارينز في أثناء حرب فيتنام، يدرك التأثير المضرّ للتغطية المتشائمة التي لا تتوقّف وسائل الإعلام عن بثّها.

قال، "الناس لا تزال تدعم عملك يا سعادة السفير، على الأقل في الدائرة التي أمثّلها".

كم سيستمرّ ذلك إذا كان كل ما يرونه ويقرؤون عنه في وسائل الإعلام كئيباً؟

عندما وقّع الرئيس بوش قانون المخصّصات الإضافيّة البالغة 18,6 مليار دولار لإعادة إعمار العراق في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، صرنا في سلطة الائتلاف المؤقّتة متفائلين أنّ بوسعنا في النهاية الحصول على تمويل كافٍ ومرن لبدء آلاف مشاريع إعادة

الإعمار اللازمة لإطلاق عمليّة إعادة بناء العراق التي تستغرق وقتاً طويلاً.

بعد تحديد موعد نقل السيادة في الصيف، وفي مواجهة التمرّد، رأيت ضرورة سياسيّة في بدء هذه المشروعات بأسرع ما يمكن بحيث يستطيع العراقيّون أن يلمسوا التقدّم الحقيقيّ على الأرض قبل 30 حزيران/يونيو. وضع موظّفونا في إعداد الموازنة خطط المشاريع المطلوبة للتعاقد على الأموال الفيدراليّة، وفي اجتماع عقد في 8 كانون الأول/ديسمبر، طلبت منهم أن يأتوا بمشاريع عاجلة يمكن الشروع بها في الربيع.

غير أنّ تدفّق أموال المخصّصات الإضافيّة لم يكن سريعاً البتة. فقد فرض الموظّفون في واشنطن تفسيرات شديدة الصرامة للأنظمة التي تسمح بتوقيع العقود، وهي تتطلّب وقتاً مسبقاً طويلاً أصلاً. كان ذلك هو النهج المعتاد لإعادة الإعمار الذي حذّر منه جون هامر قبل ستّة أشهر. وبما أنّنا حدّدنا أكثر من خمسة آلاف مشروع كبير وصغير، فإنّ هذا المأزق البيروقرطيّ المحبط سيزيد من تأخير الأمور. وقد حدث ذلك بالفعل.

في 3 كانون الثاني/يناير، طلبت من موظّفيّ، لأنّني قلق جدّاً من بطء واشنطن، تحديد ستة مشروعات كبيرة (يفوق كل منها 20 مليون دولار) للمنطقة السنيّة. وأبلغتهم "بأنّنا سنجد الأموال بطريقة ما في الموازنة العراقيّة".

في صباح الخميس 15 كانون الثاني/يناير، اجتمعت أنا والجنرال سانشيز مع الشريف علي، المطالب بعرش العراق. ففي أعقاب القبض على صدّام في كانون الأول/ديسمبر، عرض الشريف علي الاتصال بالقادة السنّة الذين قال إنّ لديهم نفوذاً على المتمرّدين. وقد شجّعنا هذا المسعى على أن يتيح القبض على صدّام فرصة للمصالحة مع بعض المتمرّدين. والآن بعد مضيّ شهر، طلب المجيء للإفادة عن مساعيه.

قال، "إنّني أحرز تقدّماً جيّداً، وبخاصّة في أوساط القبائل السنيّة في محافظة الأنبار. وقد يكون التوصّل إلى وقف إطلاق النار ممكناً في بعض البلدات".

شكرت الشريف علي على مساعيه لإيصال الرسالة بأنّ مواصلة التمرّد غير مجدية. وأضفت بأنّ الائتلاف يعمل جاهداً على تقوية قوّات الأمن العراقيّة، لكنّ قوّاتنا ستبقى إلى أن يتولّى العراقيّون مسؤوليّة الدفاع عن أنفسهم. وقلت، "في هذه الأثناء، نحن مستعدّون لسحب قوّات الائتلاف من مدن منتقاة إذا حصلنا على ضمانات بالمحافظة على الأمن. وما نحتاج إليه الآن هو تدابير بناء الثقة المتبادلة".

شرحت سياستنا لإطلاق سراح المحتجزين المشروط، مشيراً إلى أنّنا حدّدنا ستة وخمسين محتجزاً من محافظة الأنبار نرغب في إطلاق سراحهم عند تلقّي الضمانات. لكن لم يتقدّم لكفالتهم سوى ثمانية أشخاص حتى الآن.

وقال سانشيز، "يمكنك مساعدتنا هنا".

وأبلغته "بأنّنا بحاجة إلى معرفة أين يقترح صِلاتك تجربة وقف إطلاق النار في المقاطعة".

قال، "كثير من السنّة يشعرون بأنّهم مستبعدون عن العمليّة السياسيّة. ويكادون لا يكونون ممثّلين في مجلس الحكم. إنّهم يشتكون بشأن احتجازكم الرجال. سأحاول المساعدة بشأن إطلاق السراح المشروط، لكنّ ذلك صعب لأنّ الناس لا يريدون الاتصال بالأميركيّين".

هززت رأسي، "لا يمكنهم عمل الأمرين معاً، التشكّي بشأن المحتجزين وعدم الرغبة في التقدّم لكفالة من نريد الإفراج عنهم".

فوّت الشريف علي هذه الملاحظة وقال بدلاً من ذلك إنّه يريد بحث إنشاء "فترة هدوء" مع صِلاته، ربما في منطقة الفلّوجة ـ الرمادي. "لكنّ ذلك ليس سهلاً. لقد شعر السنّة بالكثير من المظالم بحيث يجب أن تتوقّعوا منهم مهاجمة الائتلاف. فمعظم السنّة لديهم هذا الشعور".

وجدت أنّ ملاحظته لا تطاق. أولاً يقول إنّ السنّة يريدون حصّة أكبر في العمليّة السياسيّة، وبعد دقيقتين يؤكّد أنّ "معظمهم" يدعمون التمرّد. قلت، "إذا كنت مصيباً، يجدر بك أن تصلّي من أجل السنّة. فمن المبادئ الأساسيّة للحكم الديمقراطيّ ألا يشقّ الشعب طريقه إلى السلطة بالقوّة. أنا والجنرال سانشيز مسؤولان عن سلامة شبّاننا وشابّاتنا. إذا قرّر السنّة استخدام العنف، فليس لهم مكان في العراق الجديد".

تراجع الشريف علي بسرعة. لذا أضفت بأنّ على السنّة المشاركة بنشاط في بناء العراق الجديد. "وليس هناك معنى للتشكّي من مجلس الحكم. فسينتهي وجوده بعد خمسة أشهر". عليهم التركيز على المستقبل، لا الماضي.

غادر الشريف علي مؤكّداً أنّه سيستخدم نفوذه للمساعدة.

عندما غادرت متوجّهاً إلى المطار في وقت متأخّر من 15 كانون الثاني/يناير للإعداد

للاجتماع بكوفي أنان في 19 كانون الثاني/يناير، كان هناك أنباء سارّة وأنباء سيّئة. الأنباء السارّة هي أنّ برنامج تبديل العملة ـ الذي تنبّأ العديد من الرافضين بفشله ـ نجح نجاحاً عظيماً. فالآن يُتداول في البلد بأكمله عملة واحدة هي الدينار العراقيّ الجديد. وقد وزّعنا عدّة آلاف من الأطنان من الأوراق النقديّة الجديدة وجمعنا ثلاثة عشر ألف طنّاً من الدنانير القديمة وأتلفناها ـ في بلد بدون نظام مصرفيّ حديث، وخدمة هاتفه غير موثوقة، وطرقاته رديئة، وفيه تمرّد. وكان سعر العملة حرّاً أمام العملات الأخرى، وقد ارتفع 30 بالمئة في الواقع إزاء الدولار عند إنزالها.

يعود نجاح المشروع إلى الجهود المدهشة التي بذلها العميد هيو تانت و"فريق شجاع" من المدنيّين والعسكريّين في كل أنحاء العراق. وكان شعار مهمّة هيو، "عمل الفريق الناجح". وقد نجح.

بالمقابل، وقعت مظاهرات في شوارع البصرة، طالب فيها عشرات الآلاف من الشيعة بالانتخابات خلال ثلاثة أشهر. وقد نظّم المظاهرات رجال دين شيعة وسياسيّون موالون لآية الله السيستاني. وخاطب علي الحكيم الصافي، وهو إمام شيعيّ ومن مريدي السيستاني، المتظاهرين قائلاً، "لا حاجة بنا إلى استخدام العنف للحصول على حقوقنا فيما لا تزال توجد طرق سلميّة يمكننا اتباعها معاً، لكن إذا وجدنا أنّ الوسائل السلميّة لم تعد موجودة علينا اتباع أساليب أخرى". وذلك أمر ينذر بسوء. إذا كان ذلك يمثّل رأي السيستاني، فإنّه يناقض الرسالة الخاصّة التي تلقّيتها منه قبل يومين.

بدأ الوضع يشبه تلك الكوابيس التي تفتح فيها باباً موصداً لتجد باباً آخر... وآخر...

في 16 كانون الثاني/يناير، اتخذت مقعدي المعتاد في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض لحضور اجتماع مع مديري مجلس الأمن القومي، وكان يوجد حول الطاولة نائب الرئيس، وكولن باول، ودون رامسفيلد، والجنرال بيت بيس، وجورج تنيت وأندي كارد. وترأست كوندوليزا رايس الاجتماع. وكنت قد وصلت إلى واشنطن على متن طائرة شحن سي ـ 5 تابعة لسلاح الجوّ في السادسة صباحاً بعد رحلة دامت ثماني عشرة ساعة من بغداد.

درسنا مرّة ثانية أهميّة إنشاء هيكل دستوريّ يوحّد البلد المنقسم ويتيح لنا نقل السيادة بحسن نيّة في 30 حزيران/يونيو. كانت المشكلة الفوريّة كيف نختار حكومة عراقيّة. وكان الموقف الأميركيّ يرى أنّ مؤتمرات المحافظات هي الطريقة العمليّة لانتقاء الجمعيّة الوطنية. وقد أثبت هذا النظام نجاحه بالفعل في انتقاء عدد من مجالس

المحافظات في الجنوب. لكنّ أخبار صحف هذا الصباح مليئة بصور حشود ضخمة من الشيعة في البصرة والآن في بغداد تلوّح برايات آية الله السيستاني وتطالب بالانتخابات. وقد أشار دان سينور إلى أنّ صورتنا ستهتزّ إذا بدا أنّ أميركا ضدّ الانتخابات.

طلبت منّي رايس أن أقدّم عرضاً مجملاً لاستراتيجيّتنا في الأشهر الستّة القادمة.

قلت، "إنّنا نواجه عدة تحدّيات سياسيّة متشابكة". فعلى الرغم من التحسّن الذي طرأ مؤخّراً على الوضع الأمنيّ، ثمة مشكلات غير محلولة مع السيستاني. وأعتقد بأنّ الأمم المتحدة يمكن أن تساعد في انتقاء الحكومة المؤقّتة، "ولكن إذا وافقت الأمم المتحدة على العمل ضمن إطار اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر".

انتقل البحث إلى الممثّل الخاصّ للأمم المتحدة في العراق، الأخضر الإبراهيميّ، وهو وزير خارجيّة سابق للجزائر، والممثّل الخاصّ للأمم المتحدة في أفغانستان حاليّاً. عبّر رامسفيلد وتشيني عن قلقهما بشأن استخدامه - لقد عارض الإبراهيمي الحرب بقوّة. وردّت رايس بأنّه كان "مفيداً جدّاً" في أفغانستان ويمكن أن يساعد في العراق، لا سيّما إذا صرّحت الأمم المتحدة بوضوح بأنّ الانتخابات غير ممكنة بحلول 30 حزيران/يونيو وقدّمت بدائل لانتقاء الحكومة الجديدة. وعلينا أن نكون مرنين في تقييم هذه البدائل.

قلت، "أجل، لكن علينا أن نكون مستعدّين لمواجهة السيستاني إذا جاءت الأمم المتحدة ببديل معقول ينسجم مع أهدافنا والجدول الزمني ورفضه السيستاني". بالمقابل إذا "تراجعنا" أمام السيستاني، كما اقترح بعض المسؤولين المغْفلين في واشنطن مؤخّراً أمام الصحافة، فإنّنا نخاطر بدفع الأكراد إلى الانفصال، وتفكّك العراق، والحرب الأهليّة، وتصاعد انعدام الاستقرار في المنطقة.

وأجمع الرأي على منح الأمم المتحدة فرصة للمساعدة في حل المأزق السياسيّ.

تقدّمت عبر الممرّ الممتدّ من الجناح الغربيّ إلى مبنى الحكومة، حيث قدّم لي نائب الرئيس تشيني مكتباً. أطلعني دان سينور على الأخبار التي علمها للتوّ عن قرب شيوع "خبر رهيب" في بغداد.

قال مكتئباً، "يبدو أنّ بعض أفراد الشرطة العسكريّة التي تحرس المحتجزين أجبروهم على القيام بأفعال جنسيّة مثليّة. وجعلوا أحدهم يزحف على الأرض وحول عنقه طوق كلب. وربما تورّطت في ذلك بعض النساء، ولم يتضح إذا كنّ من شرطتنا العسكريّة أو من المحتجزات". وقد أفاد أحد أفراد الشرطة العسكريّة عن ذلك إلى قائده.

قال سينور، "علينا استباق الخبر بأسرع ما يمكن بتفويض كيميت بالإعلان عن أنّنا أمرنا بإجراء تحقيق عاجل".

كان العميد في الجيش مارك كيميت ودان يتقاسمان مهمّات إطلاع صحافة الائتلاف على الأخبار كل يوم في بغداد. وكان من الأفضل أن ينقل كيميت هذا الخبر إلى الصحافة بدلاً من العكس.

قلت، "افعل ذلك على الفور. واحرص على أن يدين بياننا كل التصرّفات غير اللائقة ويقول إنّه سيتمّ التحقيق مع الأشخاص المسؤولين ومعاقبتهم".

دعا العميد كيميت إلى مؤتمر صحفيّ لاحقاً وأعلن عن أنّ الفريق شانشيز أمر بإجراء تحقيق في "الحوادث التي أفيد فيها عن إساءة معاملة المحتجزين". وأضاف، "بأنّ التحقيق سيجرى بطريقة شاملة ومهنيّة".

بعد ظهر ذلك اليوم، طرحت قضيّة إساءة الشرطة العسكريّة معاملة المحتجزين في اجتماع بالمكتب البيضاويّ حول العراق.

جلس الرئيس على كرسيّه مائلاً إلى الامام وعابساً.

قدّم الجنرال بيت بيس وصفاً موجزاً للخبر، ذاكراً أنّه لا توجد لدينا كل التفاصيل.

هزّ بوش رأسه غاضباً وقال وهو ينظر إلى المجموعة، "أرجو أن يجدوا كل المذنبين. وعلينا معاقبتهم بأسرع ما يمكن. أريدهم خارج العراق وفي السجن بأسرع ما يمكن". وهزّ رأسه ثانية. "أريد من الجميع أن يتخذ موقفاً متشدّداً أمام الصحافة بهذا الشأن".

وعندما انتهى الاجتماع، استبقاني الرئيس قليلاً.

"كيف حالك يا بريمر؟ تبدو تعباً. يتعيّن عليك أن تنجح".

"إنّني منهك، لكنّني سأنجح".

أخبرني الرئيس أنّه سُرّ برؤية فرانسي والعائلة في أثناء أداء الفرقة السيمفونيّة العراقيّة. "لقد فوّتّ أمسية عظيمة".

وقال وهو يربّت على كتفي فيما توجّهنا نحو الباب، "هوّن عليك يا جيري".

تذكّرت هذه الكلمات نفسها، قبل ستة أشهر في قطر. بدا ذلك كأنّه قبل مئة سنة.

مضت الاجتماعات جيّداً في نيويورك بين كبار مسؤولي الأمم المتحدة والوفد العراقيّ وممثّلي الائتلاف يوم الاثنين في 19 كانون الثاني/يناير 2004.

ترأس عدنان الباجه جي، رئيس المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، المجموعة العراقيّة التي كانت تضمّ عبد العزيز الحكيم، رئيس المجلس في كانون الأول/ديسمبر؛ والدكتور محسن حميد - الرئيس المقبل لشهر شباط/فبراير ورئيس الحزب الإسلاميّ العراقيّ السنّي؛ وأحمد الجلبي؛ ووزير الخارجيّة الكرديّ هوشيار زيباري.

كنّا نرمي إلى الطلب من الأمين العامّ أنان إرسال فريق إلى العراق للإجابة عن سؤالين طرحهما أمامه مجلس الحكم: هل يمكن إجراء انتخابات وطنيّة قبل 30 حزيران/يونيو؟ وإذا لم يكن كذلك، هل يمكن أن تقترح الأمم المتحدة وسائل أخرى، مثل المؤتمرات، لتشكيل حكومة عراقيّة في ذلك الوقت؟

عقد الائتلاف أولاً اجتماعاً منفرداً مع الأمين العامّ. وأعلن أنان أنّه لا يريد أن توجّه الأمم المتحدة النقد إلينا من مقاعد المتفرّجين ولا يسعى لأن تحصل المنظّمة على دور سياسيّ منفصل. وقال، "لكنّني بحاجة إلى تقييم صريح. هل يريد آية الله السيستاني إدخال الأمم المتحدة لتقديم طريقة لحفظ ماء الوجه لكي يغيّر موقفه من الانتخابات"؟

وكان أنان قلقاً أيضاً بشأن الأمن. وكان تفجير مقرّ الأمم المتحدة في بغداد في ذهنه بالطبع.

أبلغته أنّ الائتلاف يرحّب بالفرصة لإعادة إنشاء شراكة طويلة الأمد مع الأمم المتحدة. وسنقوم بكل ما يمكن لتوفير الأمن الملائم لممثّلي المنظّمة. وقلت، "ثمة اتفاق واسع على تطبيق اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر حضرة الأمين العامّ، على الرغم من عدم وجود إجماع بشأن اختيار الجمعيّة الوطنيّة الانتقاليّة". وأضفت بأنّي أعتقد أنّ السيستاني يريد عراقاً ديمقراطيّاً، استناداً إلى اتصالاتي معه.

في أثناء اجتماع الوفد العراقيّ مع الأمين العامّ، اجتزت الجادّة الأولى باتجاه البعثة الأميركيّة إلى الأمم المتحدة وعقدت اجتماعاً شخصيّاً في مكتب السفير

نيغروبوني مع الأخضر الإبراهيمي، المرشّح لأن يكون الممثّل الخاصّ للأمم المتحدة في العراق.

كان الإبراهيمي نحيلاً وبدا أنّ سنّه يفوق السبعين. لكنّه يتمتّع بعينين حيويتين ولمّاحتين، وقد ردّ بابتسامة عندما حيّيته رسمياً بالعربيّة. وسرعان ما انتقل إلى الفرنسيّة وتبادل معي بعض المجاملات عن باريس، حيث تعيش زوجته.

ثمّ أبلغني الإبراهيميّ بالإنكليزيّة "إنّ مسؤوليّاتي في أفغانستان متعبة جدّاً، سعادة السفير بريمر. وأودّ بصراحة أن أقضي إجازة طويلة في فرنسا، لذا أنا متردّد بقبول المنصب في العراق. ما مقدار أهميّة الموعد النهائيّ لنقل السيادة في 30 حزيران/يونيو"؟

قلت، "إنّه موعد ثابت. علينا أن نظهر أنّنا سننفّذ اتفاقنا. العراقيّون يريدون استرجاع السيادة. وعلينا أن نظهر أنّ آية الله السيستاني لا يُرهبنا". وعبّر الإبراهيميّ عن اعتقاده بوجوب ألا "يدير أصحاب العمائم السوداء" الحكومة العراقية المؤقتة. فأبلغته بأنّني أعتقد بأنّ السيستاني يهتمّ فقط بضمان غالبيّة شيعيّة في الحكومة الجديدة.

كما قالت رايس، كان الإبراهيمي مفكّراً واسع البصيرة. وقد أعجبت به وكنت واثقاً من أنّنا سنعمل معاً بفعّالية.

في الصباح التالي في واشنطن قبل وصول الوفد العراقيّ، أطلعت أنا وميغهان الرئيس على المحادثات التي جرت في الأمم المتحدة. كان الرئيس واقفاً خلف مكتبه في المكتب البيضاويّ، يمضغ بعض الجبن. وعندما وصل رامسفيلد وباول ورايس، عرض الرئيس عليهم طبقاً من الجبن والعنب وأصابع الجزر فاعتذروا. أخذت بسكويتة مالحة وقطعة من جبن التشدر. وفيما نحن نتحدّث، أشار الرئيس بمرح إلى أنّني أنثر الفتات على السجّادة. أثار ذلك إدانة قويّة لعاداتي في الأكل من قبل رايس وباول. فقلت إنّني نسيت أين أنا وأنّني أتّبع قواعد بغداد ليس إلّا. ضحك الرئيس كثيراً عندما أضفت، "يمكنكم هندمته لكن لا يمكنكم إخراجه...".

استناداً إلى منكّرة أرسلتها أنا وميغهان إلى الرئيس في الليلة الماضية، قلت إنّ من المفيد تهنئة العراقيّين على الدفاع القويّ عن الحريّات الفرديّة في مسوّدة القانون الإداريّ الانتقاليّ. وشدّدت على أنّ "من المهمّ جدّاً أن يسمع الحكيم عن الأهميّة الشديدة التي نعلّقها على حريّة الدين".

بعد اجتماع الإطلاع، رحّب جورج بوش بالعراقيّين بلطف. وأشار إلى صورتيْ واشنطن ولينكولن، قائلاً إنّ هذه غرفة تاريخيّة، وإنّ الرئاسة الأميركيّة مؤسّسة ديمقراطيّة أكثر أهميّة من الرجال الذين يتولّون المنصب. وأضاف، "إنّ ما يثير الاهتمام بالعراق اليوم هو أنّكم تقومون ببناء مؤسساتكم الديمقراطيّة".

دعا الرئيس الباجه جي إلى الجلوس على "كرسيّ دادي"، كما يشير الموظّفون في البيت الأبيض إلى الكرسيّ الموجود إلى يمين الرئيس. شكر الباجه جي الرئيس على استقبال الوفد وشكر أميركا على "تحرير الشعب العراقيّ". وأضاف، "بعد حزيران/ يونيو، سيواصل العراق الاعتماد على شراكتنا. وإنّني متفائل بمستقبل العراق".

وأبلغ الباجه جي الرئيس أنّه زار المكتب البيضاويّ من قبل، عندما اجتمع بالرئيس ليندون جونسون، وهو من تكساس أيضاً. وأضاف "لا شكّ في أنّك مختلف عنه".

ردّ الرئيس مبتسماً، "سأعتبر ذلك إطراء". وقال الرئيس بوش إنّ العراقيّين يجب أن يعلموا أنّنا "سنبقى إلى أن تنتهي المهمّة". إنّنا مصمّمون على تنفيذ اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وإنّ موعد 30 حزيران/يونيو النهائيّ لنقل السيادة "محفور في الصخر".

التفت الرئيس إلى الحكيم وعبّر عن تعاطفه على فقدان أخيه في تفجير آب/ أغسطس في النجف وأضاف، "أعرف أنّ ذلك يؤلمك في الصميم".

بدا الحكيم متأثّراً، وشكر الرئيس وقال إنّ صدّاماً قتل ثلاثة وستين شخصاً من أقربائه، بمن فيهم ثمانية من أشقّائه. ثمّ بدّل الموضوع بسرعة. "إنّنا مقدمون على فترة حرجة. ويجب أن نسترشد بالمصداقيّة والشفافيّة. وكما أشار آية الله السيستاني، فإنّ أفضل السبل هو إجراء الانتخابات". ونظر بهدوء إلى زملائه عبر نظّارته الملوّنة. "وذلك أيضاً رأي مجلس الحكم بأكمله...".

قطّب العراقيّون الآخرون حواجبهم مندهشين.

وتابع الحكيم، "... لذلك يجب أن يتمّ نقل السيادة إلى هيئة منتخبة. إنّنا نعتبر أنّ المظاهرات تطالب بذلك في العراق حتى اليوم. وستتواصل إلى أن تتحقّق أهداف المتظاهرين".

ساد في الغرفة صمت طويل.

لم يردّ الرئيس بوش. وأخيراً أشار الحكيم إلى أهميّة حماية "الهويّة المسلمة للشعب العراقيّ".

ردّ الرئيس بوش بأنّه رجل متديّن أيضاً. "وأودّ أن أكون واثقاً من أنّني سأكون حراً في ممارسة ديني إذا جئت إلى العراق كمسيحيّ".

باغت ذلك الحكيم فردّ بأنّ العراقيّين يحترمون كل المجموعات الدينيّة. وقال، "لن يكون هناك تمييز ضدّ أحد".

تحدّث الرئيس بوش عن احترامه الكبير لآية الله السيستاني وطلب من الحكيم أن يبلّغه تحيّاته. ثمّ عزّز تأكيده على الجدول الزمنيّ المحدّد في اتفاق 15 تشرين الثاني/ نوفمبر. وقال، "إنّ اختيار طريقة انتقاء الحكومة عائد إليكم بالتعاون مع السفير بريمر".

وذكّر الرئيس العراقيّين أيضاً بأنّ الديمقراطيّة في أميركا لم تتحقّق بين يوم وليلة، لكنّها تطوّرت على مدى عدّة عقود. وقال إنّه سيكون هناك حل لمسائل 30 حزيران/يونيو، "لكن عندما تحلّون تلك المشكلة، سيكون هناك مشكلة أخرى بعد ستّة أشهر وأخرى بعد ذلك. لذلك من المهمّ بالنسبة إلينا الالتزام بمبادئنا". وأبلغ المجموعة بوجوب ألا تساور الشكوكُ أحداً بشأن الالتزام الأميركيّ بعراق حرّ وديمقراطيّ. "وسنبقى حتى يتمّ إنجاز هذا الأمر".

في وقت لاحق، التقى العراقيّون وفريق سلطة الائتلاف المؤقّتة بكولن باول في وزارة الخارجيّة.

قدّم أحمد الجلبي مديحاً غير مطلوب للسيستاني، "إنّه أحد أعظم قادة بلدنا". وابتسم الجلبي للحكيم فيما المترجم يترجم ما قال.

فكّرت في أنّ ذلك مبالغ به، نظراً لأنّ الجلبي علمانيّ.

حدّق الوزير باول بالحكيم بهدوء. وقال، "ذكرتَ في وقت سابق في البيت الأبيض أنّ المظاهرات ستستمرّ. وأنا أتساءل إذا كان ذلك أفضل جوّ تحدثه".

أفقد تعبير باول ونبرته الصلبين الحكيم شجاعته، فأعلن بشكل غير مقنع بأنّ المظاهرات هي في الواقع "إظهار لدعم نقل السلطة، ولمجلس الحكم، والديمقراطيّة ضدّ الإرهاب".

أملت أن ينقل الحكيم إلى السيستاني بأنّ قادة أميركا لا يُرْهَبون بسهولة.

* * *

في أثناء وجودي في واشنطن، وصلني من ديك جونز في بغداد بأنّ رجال مقتدى الصدر تقدّموا إلى مسجد الإمام عليّ في النجف. وأنّ الشرطة المحليّة أبعدتهم، لكنّ الغوغاء عادوا بأعداد أكبر وأعلنوا أنّهم يريدون إقامة "محكمة شرعيّة" في جوار الضريح المقدّس "لمحاكمة" أربعة رجال شرطة عراقيّين اختطفوهم في الليلة الماضية. وقد أصيبت القوّات الإسبانيّة المسؤولة عن النجف بالتوتّر وتتحدّث عن إجراء "حوار".

بناء على طلبي، أرسل ديك برقيّة توصي بأن ندعم الشرطة العراقيّة في اعتقال مقتدى. وأكّدت رسالته أنّ الغوغاء قد غادروا الضريح، لكنّهم لا يزالون يحتجزون شرطيّاً مختطفاً. وقد أقاموا "محكمتهم" في مكان آخر من النجف ويحكمون على الأشخاص ويرسلونهم إلى "سجن" سريّ. دفعت البرقيّة قيادة وكالة الاستخبارات المركزيّة - بدون تنسيق مع المحطّة في بغداد - إلى إرسال ورقة إلى الرئيس تحذّر من أنّ اعتقال مقتدى قد يشعل اضطراباً كبيراً في أوساط الشيعة.

لن يذهب مقتدى الصدر. ولا يمكننا الوقوف جانباً وهو يتحدّى النظام القضائيّ الجديد في العراق.

بعد عودتي إلى بغداد، تفاقم الوضع أكثر. وتكثّف التمرّد، حيث استهدفت السيّارات المفخّخة والمتفجّرات قوّات الائتلاف وقوّات الشرطة العراقيّة الجديدة.

حتى أواسط كانون الثاني/يناير، لم تكن استراتيجيّة المتمرّدين واضحة بالنسبة لاستخبارات الائتلاف. كنّا نعرف أنّنا نواجه بعثيّين ناقمين ومجرمين. لكنّ المجهول الرئيسيّ ما هو دور الإرهابيّين الدوليّين. بعد ذلك اعتقلنا رسولاً باكستانيّاً للقاعدة يحمل قرصاً مدمجاً حاسوبيّاً عليه بيان. وكان واضع ذلك البيان حليف القاعدة الأردنيّ المولد، أبو مصعب الزرقاوي، الذي قاتل في أفغانستان، وجُرح في سنة 2001، وتلقّى العلاج الطبيّ والملاذ في العراق قبل التحرير. كانت الرسالة تخاطب "نسور المجد"، الاسم الحركيّ لأسامة بن لادن ومساعديه. وهي عبارة عن رسالة طويلة ضدّ الأميركيّين واليهود والإسرائيليّين والشيعة العراقيّين.

أقرّ الزرقاوي بالوضع العملانيّ المتزايد الصعوبة بالنسبة للمتمرّدين الإسلاميّين. فعند حلول قوّات الأمن العراقيّة محل قوّات الائتلاف، صار يتعيّن على المتمرّدين مقاتلة هذا العدوّ الجديد، "الخطر الحقيقيّ الذي نواجهه، لأنّه يتكوّن من مواطنينا الذين يعرفوننا من الداخل والخارج".

والخطر الآخر هو "جماهير" السنّة العرب الذين يتطلّعون إلى "غد مشرق ومستقبل مزدهر". وعلى المجاهدين المتمرّدين دفع السنّة إلى التطرّف وتنشيط المقاومة عن طريق زيادة "العمليّات الاستشهاديّة"، التي ادّعى الزرقاويّ مسؤوليّته عن خمس وعشرين منها، "بما في ذلك في أوساط الشيعة وشخصيّاتهم القياديّة". واعترف الزرقاوي بأنّ الأكراد "شوكة" في خاصرة التمرّد. وحدّد قوّات الشرطة العراقيّة كهدف كبير آخر للإرهابيّين.

كان هدف المتمرّدين النهائيّ استخدام الهجمات الانتحاريّة لدفع الشيعة إلى حرب أهليّة مفتوحة مع الجماهير السنيّة. لكنّ الزرقاوي كان قلقاً: "الديمقراطيّة قادمة، ولن يكون للتمرّد عذر بعد ذلك".

سألت "بيت"، مسؤول محطّة بغداد الجديد، "ما هو رأيك بذلك؟ إنّني أفهم منه أنّهم يرون العراق مقبلاً على الديمقراطيّة ويكرهون ذلك".

قطّب بيت حاجبيه وهو ينظر إلى التقرير المطبوع على مكتبي، وهو مهنيّ قصير ممتلئ الجسم يوحي مظهره بأنّه سريع الغضب، "سيظهر ذلك كلّه يا سعادة السفير"

"وذلك يعني أنّهم سيضربوننا بشدّة في الأشهر الخمسة القادمة".

فقال، "ليس نحن فقط. الشيعة والأكراد والسنّة الذين يخدمون في القوى الأمنيّة أيضاً...".

خلال أيام من اعتراض رسالة الزرقاوي، ضرب مفجّران انتحاريّان مقرّي الحزبين السياسيّين الكرديّين الكبيرين في أربيل في أثناء عيد الأضحى. فقُتل نحو سبعين شخصاً، بمن فيهم نائب البرزاني في رئاسة وزراء الحكومة الإقليميّة الكرديّة.

عادت بي الذاكرة إلى المكالمة الهاتفيّة مع رايس بعد ظهر ذلك اليوم الرهيب في آب/أغسطس عندما ـ كما عرفت الآن ـ شنّ مفجّر انتحاريّ من جماعة الزرقاي الهجوم الذي دمّر مبنى الأمم المتحدة وقتل صديقي سيرجيو دي ميلو: "أنا وكولن مقتنعان بأنّ العراق أصبح المسرح الحاسم في الحرب على الإرهاب وأنّنا إذا ربحنا في العراق، فإنّه يمكن إلحاق الهزيمة بالإرهاب الدوليّ".

لكن لم يكن أي منّا يعرف كم سيكون القتال مريراً.

الفصل الحادي عشر

كتابة الدستور

❑ بغداد

شباط/فبراير 2003

كان "توقيت بغداد" يضغط على حياتنا. فقلّة منّا كانت تحظى بأكثر من ثلاث أو أربع ساعات من النوم في الليل - فما بالك مع الهجمات بمدافع الهاون والصواريخ ورنين الهواتف في الساعة الثالثة صباحاً، حيث كان بعض الموظّفين في واشنطن ينسون فارق التوقيت فيما بيننا. وكان كثير منّا يمشي مترنّحاً مثل الجثث المتحرّكة (الزومبي) وهو يعاني من الصداع الناتج عن الإرهاق.

كنّا نأمل أن يطوي فريق الأمم المتحدة، المقرّر أن يصل قريباً، فكرة الانتخابات الوطنيّة قبل 30 حزيران/يونيو. لكنّنا سمعنا بأنّ الإبراهيمي كان يشكّك في استخدام المؤتمرات في المناطق لاختيار الحكومة الجديدة. وفي واشنطن، كان "مسؤولون مغْفلون" يهمسون للصحافة بأنّ موعد 30 حزيران/يونيو النهائيّ لتسليم السيادة قد يكون "مرناً". وكنت أخشى من التوجّه نحو تسليم السيادة إلى هيئة معيّنة. وهذا ما جعل احتمال تأطير الحياة السياسيّة في العراق عن طريق دستور مؤقّت جيّد أمراً حيويّاً.

أخذت العمليّة الديمقراطيّة تنتشر في كل محافظة، كانت عشرات المجموعات التجاريّة والمهنيّة والنسائيّة تجتمع وتنتخب المسؤولين وتبحث الديمقراطيّة. بل إنّ هذه المجموعات كانت تستكشف حسنات القيم الديمقراطيّة حتى في محافظة الأنبار، حيث يهاجم إرهابيّو الزرقاوي والمتمرّدون البعثيّون قوات الائتلاف وقوات الشرطة العراقيّة يوميّاً تقريباً.

وفي مشروع عزيز على قلبي، بتوجيه من كبير المستشارين للرياضة، منذر فتفت، أجرينا أكثر من خمسمئة عمليّة انتخاب على مستوى البلديّات والمحافظات لإعادة إنشاء اللجنة الأولمبيّة ـ وهو شرط مسبق لقبول العراق في الحركة الأولمبيّة بعد أن طُرد قبل عقد من الزمن.

في يوم السبت 7 شباط/فبراير، تلقّينا رسالة من الشريف علي بأنّ اتصالاته مع المتمرّدين السنّة في مدينة بعقوبة على نهر دجلة شمال بغداد أثمرت عن إعلان وقف لإطلاق النار من جانب واحد عند الفجر. وكان من المقرّر أن يستمرّ حتى الساعة السادسة صباحاً من يوم الثلاثاء.

دعوت إلى اجتماع مع كبير موظّفي سانشيز، العميد في المارينز جون غالينيتي، والمسؤول السياسيّ سكوت كاربنتر، ورون شليشر، الذي يعمل مع ديفيد ريتشموند وفريق ممن يحسنون العربيّة لتوسيع اتصالاتنا مع السنّة. وكان رون من الدبلوماسيّين الأميركيّين الذين يحسنون العربيّة ولديهم خبرة طويلة في المنطقة. أبلغت المجموعة بأنّنا بحاجة إلى إيجاد أفضل السبل لاستغلال هذه الفرصة. "علينا التوصّل إلى بعض الإيماءات المقابلة إذا أمكن".

أوصى الجنرال غالينيتي باختبار وقف إطلاق النار بسحب القوّات من بعض أنحاء المدينة وخفض تواجدنا العسكريّ الإجماليّ حول بعقوبة. وافقت على ذلك، وقال سكوت ورون إنّهما سيستطلعون ذلك مع صِلاتهم في المحافظة.

كانت تلك الخطوة الأولى في مساعينا لإنشاء صلات مع المتمرّدين. وتلقّت الأمم المتحدة أيضاً بعض المفاتحات، وفقاً للدكتورة رايس، وقد شجعتها على حثّ الأمم المتحدة على متابعة ذلك أيضاً. وأبلغت فريقي، "إنّ هدفنا هو إنشاء قناة اتصال مع المتمرّدين. فربما نتمكّن من إقناعهم بتمديد وقف إطلاق النار إلى ما بعد يوم الثلاثاء، ويستطيع الشريف علي ترتيب وقف لإطلاق النار في أماكن أخرى".

وفي يوم الاثنين 9 شباط/فبراير، عاد الشريف علي من أجل اجتماع آخر. وبدا أنّ وقف إطلاق النار صامد منذ أربعين ساعة.

شكرته على جهوده وقلت إنّنا نودّ العمل معه لتهدئة المدينة. "نقترح أن تطلب من صِلاتك تمديد وقف إطلاق النار لمدّة أسبوع آخر، فيما نضع برامج تهمّ كلا

الجانبين". وكنت قد طلبت من زملائي الإتيان بلائحة من مشاريع البنية التحتيّة التي تستحدث فرص العمل وتضخّ المال في المدينة، وبالتالي تظهر المزايا الملموسة للتعاون بدلاً من التمرّد. "ما الذي يمكنك أن تقوله لنا عن صِلاتك في بعقوبة؟ هل هم مماثلون لمن ذكرتهم في الأنبار؟ وما الذي يريدونه"؟

"المتمرّدون في بعقوبة ليسوا من العشائر. إنّهم عناصر سابقة في المخابرات وقوى الأمن والقوّات المسلّحة. لكنّني لا أتصل بهم بشكل مباشر. بل علي المرور عبر عدّة مستويات من الوسطاء، وذلك يتطلّب وقتاً".

"هلا اقترحت تمديد وقف إطلاق النار"؟

"بالطبع. أما بالنسبة إلى مصالحهم، فإنّهم يريدون إنشاء هيكل قياديّ للأجهزة الأمنيّة. إنّهم لا يعارضون الائتلاف أو الأميركيّين، لكنّهم يشعرون بأنّهم أُخرجوا من الحياة السياسيّة في العراق ويريدون إشراكهم فيها".

بعض عناصر الجيش والمخابرات الذين وصفهم لن ينجحوا حتماً في الفحص الدقيق. لكن يمكن أن ينجح بعضهم الآخر. وعلينا الإبقاء على هذه القناة مفتوحة، لا سيّما أنّ الزرقاوي نفسه اعترف بأنّ قطاعات واسعة من الطائفة السنيّة تشكو بمرارة من التمرّد.

قلت، "ليس لدى الائتلاف اعتراض مبدئيّ على أفراد الجيش السابقين. فنحو 80 بالمئة من الجيش العراقي الجديد وفيلق الدفاع المدنيّ جنود سابقون. وكل الضبّاط وضبّاط الصف أيضاً".

اقترحت أن يضغط على صِلاته للحصول على لائحة من أربع أو خمس قضايا تتعلّق ببعقوبة على وجه الخصوص يودّون بحثها معنا. ووافق الشريف على ذلك.

بعيد المغيب، دخل سكوتي نورورود مكتبي. لقد انتهى وقفُ إطلاق النار في بعقوبة. فقد ضربت متفجّرة إحدى القوافل وقُتل أحد جنودنا. كما عثروا على متفجّرة أخرى ونزعوا صاعق التفجير.

في تلك الليلة طلبت من رون شليشر الاتصال بالشريف علي للتعبير عن أسفنا لعدم صمود وقف إطلاق النار. وإذا كانت صِلاته تعرف من الذي هاجم القافلة، فإنّ عليهم إبلاغنا. ولم نسمع منه شيئاً. وتواصل التمرّد. لكنّني واصلت الضغط على العسكريين لإطلاق سراح المحتجزين فور إيجاد من يكفلهم.

* * *

كانت كتابة القانون الإداريّ الانتقاليّ تحرز تقدّماً كبيراً. فقد كان الممثّلون عن لجنة الصياغة بمجلس الحكم يجتمعون مع مجموعة صغيرة من فريق إدارة الحكم في سلطة الائتلاف المؤقّتة. وقدّم رعد القادري وعرفان صدّيق، بإجادتهما العربيّة وخبرتهما في المنطقة، مساعدة كبيرة في هذا الصدد. وقد عدّلت لجنة الصياغة قسم حقوق الأفراد في القانون الإداريّ الانتقالي، وحدّدت هياكل الحكومة الجديدة وآليّاتها، ووافقت على المبادئ الأساسيّة مثل استقلاليّة القضاء والسيطرة المدنيّة على القوّات المسلّحة.

في هذه الأثناء، تابعت مباحثاتي مع الأكراد. وقد توصّلنا إلى تسوية تسمح للمنطقة الكرديّة بالاحتفاظ بالعديد من عناصر الاستقلال الذاتيّ الحديث، فيما تحفظ في الوقت نفسه سيادة الحكومة الفيدراليّة في قضايا السياسة الوطنيّة. وبقيت مع ذلك مجموعة من المسائل دون حلّ. كيف سيستجيب العرب للتسوية الناشئة بشأن الفيدراليّة؟ وهل تقرّ الوثيقة بالكرديّة كلغة رسميّة، كما يطالب الأكراد؟ وماذا سيقول الدستور عن دور الإسلام؟ وماذا عن دور المرأة في البنية السياسيّة العراقيّة؟ إنّنا بحاجة إلى إجابات عن هذه الأسئلة ـ وغيرها ـ لكي تتمّ المصادقة على القانون الإداريّ الانتقاليّ قبل موعد 1 آذار/مارس النهائيّ الذي دعا إليه اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر.

كان لدينا أيضاً مشكلة السيستاني المتواصلة. فبعد أن أعلن أنان عن زيارة الإبراهيمي، كتبت إلى آية الله أنّني "واثق من أنّ الأمم المتحدة ستساعدنا في إيجاد آليّة مقبولة وشفّافة وحاسمة لإنشاء الجمعيّة الوطنيّة الانتقاليّة في 30 حزيران/يونيو".

أقرّ ردّ السيستاني الشفهي عبر ضياء، عن غير رضى، بأنّه "بدأ يرى" بأنّ الانتخابات قد لا تكون ممكنة في الصيف. لكنّه طالب بضمانات بأن تُجرى خلال تسعة أشهر بعد 30 حزيران/يونيو.

رددت بطمأنة السيستاني بأنّ المسوّدة الحاليّة للقانون الإداريّ الانتقاليّ حدّدت وجوب إجراء الانتخابات في موعد لا يتعدّى آذار/مارس 2005، "وفي وقت أبكر" إذا أمكن. وتعهّدت بأن يدعم الائتلاف تنفيذ ذلك النصّ.

جاء الأخضر الإبراهيمي إلى العراق وانتقل إلى النجف في 12 شباط/فبراير للاجتماع بآية الله السيستاني. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أخبرني الإبراهيميّ على انفراد

بأنّه أقنع آية الله بعدم إمكانيّة إجراء الانتخابات بحلول نهاية حزيران/يونيو. لكن كما خشيت، أبلغ السيستاني الإبراهيميّ بأنّه يفضّل ببساطة اختيار مجلس الحكم حكومة مؤقّتة، ربما لأنّ ذلك يضمن استمرار الغالبيّة الشيعيّة. ومن حسن الحظّ أنّ الإبراهيمي كان يشاركني رأيي بالحاجة إلى توسيع العمليّة السياسيّة، على الرغم من أنّه لا يحبّذ مؤتمرات المناطق. وكان يميل إلى تعيين ما دعاه "حكومة انتقاليّة". لكنّه وافق على أن نُخضع ذلك لمزيد من البحث عندما يعود إلى العراق في أوائل نيسان/أبريل.

وعندما أقنع الإبراهيمي السيستاني أخيراً في التخلّي عن مطالبته بانتخابات وسيطة، لم يعد بعض الفاعلين الكبار في واشنطن متمسّكين بالمواعيد النهائيّة "المحفورة في الصخر". ففي أحد اجتماعات مجلس الأمن القوميّ في 13 شباط/فبراير، اقترح دون رامسفيلد أنّ بوسعنا الآن، بعدما أصبح لدينا ثقل كبير في العراق، التخلّي عن السيادة "على مراحل"، مضيفاً بأنّنا كنّا مستعدّين دائماً لتأخير الموعد".

دائماً؟

وأضاف كولن باول بأنّ نقل السيادة في 1 آب/أغسطس بدلاً من 30 حزيران/يونيو، للتأكّد من أنّ الحكومة العراقيّة المؤقّتة مستعدّة لممارسة سلطاتها، لا يعدّ فشلاً. وقال الرئيس إنّ تأخير الموعد سيكون هزيمة، لكن ربما بإمكاننا "تعديل موعد تسليم السيادة" بطريقة ما.

رأيت أن هناك تهديداً حقيقياً يحدق بالهيكل السياسيّ المعقّد الذي نسعى جاهدين لبنائه. كيف يمكنني أن أحمل العراقيّين على تنفيذ اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر إذا لم تكن واشنطن ثابتة على مواقفها؟

في تلك الليلة أرسلت رسالة إلى الرئيس بوش عبر كوندي رايس، ونسخاً إلى رامسفيلد وباول، أراجع فيها الوضع في العراق. "يقول الإبراهيمي إنّ السيستاني وافق أيضاً على وجوب نقل السيادة في حزيران/يونيو. وتلك أخبار جيّدة. والأسواق مليئة بالشائعات بالفعل بأنّنا غير جادّين بشأن التسليم في 30 حزيران/يونيو. ومن المهمّ ألا نقوّض هذا الهدف ببياناتنا العامّة. التأخير سيوقد الشكوك بشأن نوايانا النهائيّة في العراق وسيزهق أرواحاً أميركيّة".

ورأيت أنّ من المهمّ أيضاً الالتزام بنهاية شباط/فبراير كموعد نهائيّ لإكمال القانون الإداريّ الانتقاليّ لتثبيط الشكوك بشأن التزامنا بتنفيذ الأحكام الأخرى لاتفاق

15 تشرين الثاني/نوفمبر. وأضفت بأنّ اختيار مجلس الحكم كحكومة انتقاليّة سيكون خطأً. فنحن بحاجة إلى حكومة لتوسيع المشاركة في الحياة السياسيّة في العراق، لا سيّما مشاركة السنّة. كما أنّ مجلس الحكم أظهر أنّه غير قادر على الأداء كهيئة تنفيذيّة.

فيما يتعلّق بالوضع الأمنيّ، أكّدت على أنّ البناء المنتظم لقوّات الأمن العراقيّة المدرّبة إلى جانب "الصبر والاستخدام الحكيم لمزيج العصيّ والجزر بين الحين والآخر" سيجلب النصر مع الوقت. أما الأخبار السيّئة فهي أنّه ما زال يتعيّن علينا مواجهة موجة متنامية من الإرهابيّين الدوليّين بقيادة متعصّبين مثل الزرقاوي، وأضفت بأنّ الأخير "يرى أنّ على الإرهابيّين أن يصعّدوا هجماتهم الآن. وبالتالي علينا أن نتوقّع تعاظم الهجمات الإرهابيّة في الفترة المؤدّية إلى تموز/يوليو وربما إلى ما بعد ذلك".

كان بصيص الأمل، إن وجد، معرفتنا الآن من رسالة الزرقاوي أنّه يسلّم "بأنّ أميركا لن تتخلّى عن العراق".

غير أنّه كما هو معهود في العراق، فإنّ الأمور تزداد سوءاً عندما تظنّ بأنّها سيّئة بالفعل.

ففي 14 شباط/فبراير، أفاد ريك سانشيز عن وقوع هجوم "على قدر عالٍ من الاحتراف" على مركز للشرطة في الفلّوجة هاجمت فيه ثلاث مجموعات في وقت واحد المركز من عدّة جهات فاستولت عليه وقتلت المدافعين عنه، وحرّرت عشرات السجناء. والفلوجة هي المنطقة التي تخضع لمسؤوليّة الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين، التي قال سانشيز إنّها لم تردّ بحزم. قلت، ربما كانت هناك أسباب عسكريّة وجيهة، لكن ما هي الرسالة التي ينقلها ذلك إلى أهل الفلّوجة، عندما يتذكّرون بأنّنا لم نردّ بقوّة على إسقاط مروحيّة تشينوك في ضواحي المدينة؟

وقعت حادثة مزعجة أخرى بعد بضعة أيام عندما أجرت صحيفة "صنداي تلغراف" البريطانيّة مقابلة مع أحمد الجلبي. فقد استبعد دون اكتراث أن يكون المؤتمر الوطني العراقي قدّم للحكومة الأميركيّة معلومات استخباراتيّة مزيّفة عن أسلحة الدمار الشامل. فقال للمراسل "إنّنا أبطال الخطأ. وفيما يتعلّق بنا، كنّا ناجحين تماماً. فقد أزيح الطاغية

وها هم الأميركيّون في بغداد. وما قيل قبل ذلك غير مهمّ. إنّ إدارة بوش تبحث عن كبش محرقة. ونحن على استعداد لمواجهته إذا أراد".

وعندما تحدّثت مع رايس في المرّة التالية، قالت إنّ خبر صحيفة "صنداي تلغراف" أغضب الرئيس بوش حقّاً. وقد أصدر تعليمات إلى المسؤولين الأميركيّين بأن "ينؤوا بأنفسهم" عن الجلبي.

كان التمرّد يستعر ثم يخفت ليستعر ثانية. لكنّني كنت مصمّماً على ألا أصبح سجين المنطقة الخضراء. وصرنا الآن عندما ننتقل جوّاً، تحلّق مروحيات بلاك هوك على ارتفاع منخفض فوق أسطح المباني وحقول الحبوب بأقصى سرعة. وكلّما حطّت المروحيّات، تقدّم لنا الوحدات المسلّحة المحليّة مفرزة أمنيّة تضمّ عادة عربات همفي مصفّحة ومركبات برادلي القتاليّة المدرّعة.

وكانت زيارة حاكم محافظة أو قصّ شريط افتتاح مدرسة أو مستشفى أعيد تجديدها ومشاركة الجنود وجبة طعام في قاعتهم تتيح لي فرصة للاحتكاك برجالنا ونسائنا المتطوّعين الذين يواجهون العدوّ في كل يوم وليلة. وكثير منهم فقد صديقاً، قُتل أو جُرح، في انفجار على جانب طريق أو في انفجار سيّارة يقودها انتحاريّ. ومع ذلك واصلت القوّات أداء واجباتها، بتسيير دوريّات ليليّة خطيرة في الأحياء أو القرى المعروف بأنّها خاضعة لسيطرة "علي بابا"، اللفظة العاميّة التي تعني المتمرّدين. وعلى الرغم من هذه البيئة القاسية، فإنّ القوّات، وكثير من أفرادها لم يبلغوا العشرين بعد، لديها القدرة على التودّد للمدنيّين العراقيّين، وبخاصّة الأطفال.

كما تمكّنت قوّاتنا من الحفاظ على روحها المرحة. فعند إحدى نقاط التفتيش قرب تكريت، لوّح عريف ملوّث بالوحل إلى قافلتي لكي تعبر، وعندما عرفني، أومأ للسائق بأن يتوقّف.

قال ببشاشة، "مرحباً يا سيّدي، هل لديك بيرة باردة"؟

كان ذلك بعد ظهر يوم شتويّ قاسٍ حيث بدأت "عاصفة وحليّة" رطبة.

ابتسمت له وقلت، "آسف لا يوجد".

انتفض الشابّ عندما قطر الرمل السائل من حافّة خوذته نزولاً إلى قبّة سترته الواقية.

فقال، "حسناً، هل لديك بيرة دافئة إذاً"؟

يلزم الكثير لإضعاف الروح المعنويّة لجنديّ كهذا.

بحلول الأسبوع الثالث من شباط/فبراير، انتقلنا إلى مرحلة جديدة من المفاوضات على القانون الإداريّ الانتقاليّ. وقد توصّلنا إلى حلول مرضية في مباحثاتنا مع الأكراد، وكذلك في مباحثاتنا غير الرسميّة مع أعضاء أساسيّين في لجنة الصياغة بمجلس الحكم. لكن لم يبدأ المجلس بأكمله التركيز الجادّ على الصياغة الموحّدة. ولم يعد يفصلنا سوى عشرة أيام عن الموعد النهائيّ المحدّد في اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر، ولا تزال العديد من القضايا بحاجة إلى حلّ.

الأولى هي دور الدين. فقد اقترحت الأحزاب الشيعيّة الإسلاميّة، المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق، وحزب الدعوة، أن يؤكّد القانون الإداريّ الانتقاليّ على أنّ الإسلام هو الأساس (بأل التعريف) لكل القوانين. وهذه القضيّة ذات تأثير سياسيّ كبير بالنسبة لكل الأطراف. ففي كانون الأول/ديسمبر، استغلّ الحكيم، قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق، رئاسته مجلس الحكم لفرض القرار 137 الذي يدعو إلى تطبيق الشريعة في كل أنحاء العراق. وذلك أمر مقيت بالنسبة للأكراد والعرب السنّة، والعلمانيّين الشيعة أيضاً، وبخاصّة النساء. وقد رفضت علناً في ذلك الوقت التوقيع على قرارهم لجعله قانوناً.

وللتشديد على الأهميّة التي نعلّقها على الضمانات التي يقدّمها القانون الإداريّ الانتقاليّ لحقوق الأفراد، لا سيّما حقوق المرأة، افتتحت في 16 شباط/فبراير مركزاً لحقوق المرأة في مدينة كربلاء المقدّسة. وكنّا ننشئ هذه المراكز في كل أنحاء البلد، إذ إنّني أؤمن بقوّة بأنّ الديمقراطيّة ستتجذّر على الأرجح في العراق إذا استطعنا أن ننشئ دوائر انتخابيّة مؤيّدة لها. ولا شكّ في أنّ النساء يشكّلن الغالبيّة في العراق بعد عقود من الحروب.

وفي ذلك اليوم بالذات، تجمّع أكثر من مئتي امرأة يرتدين العباءات في المركز، الذي كان مقرّ قيادة حزب البعث في المدينة سابقاً، ليستمعن إليّ وأنا أعلن، "إنّ من يرى كل هذه المواهب والقُدرات يدرك أنّ الحواجز الموضوعة في وجه النساء إنّما هي حواجز أمام تطوّر العراق - والعالم العربيّ - ونموّه وازدهاره... ما من زوج يكون أفضل حالاً لأنّ زوجته مكبّلة بقيود الجهل. وما من ابن يكون أفضل حالاً لأنّ أمّه وشقيقاته لا

يقران". وطمأنتهنّ إلى أنّ الائتلاف سيواصل أنشطته القويّة لتعزيز الحقوق في العراق وأنّ "مستقبل العراق غير مقيّد بسلاسل الدكتاتوريّة، فمستقبل العراق مليء بالأمل". وأكّدت للصحافة بعد ذلك أنّني لن أوقّع على قرار مجلس الحكم 137 الذي يراد به تطبيق الشريعة.

لا يزال على القانون الإداريّ الانتقاليّ التعامل مع عدد من القضايا المتعلّقة بحماية حقوق الأقليّات. وكان الأكراد يريدون، بالإضافة إلى الاستقلال الذاتي الواسع في منطقتهم الشماليّة، ضمانات بأنّ بوسعهم نقض مسوّدة الدستور إذا لم تكن أحكامها بشأن الفيدراليّة سخيّة بالقدر الكافي. وقد ضغط الأكراد والسنّة والعلمانيّون الشيعة معاً من أجل الضمانات المؤسّسيّة التي تتطلّب إجماعاً واسعاً لانتقاء رئيس الوزراء واتخاذ قرارات السياسات الكبرى. وذلك يضمن ألا تتمكّن الغالبيّة الشيعيّة من فرض إرادتها على سائر البلد، لكنّه يحتاج إلى التوصّل إلى تسويات بين المجموعات. ويعني ذلك وجوب أن يشتمل القانون الإداريّ الانتقاليّ على زواجر وضوابط كبيرة.

من المجالات المهمّة المتفق عليها الجدول الزمني لانتقال العراق إلى الديمقراطيّة. فوضع القانون الإداريّ الانتقاليّ يصادق على المسار الذي يصفه اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر، ويمهدّ لإعادة السيادة في 30 حزيران/يونيو والانتخابات الوطنيّة في موعد أقصاه 31 كانون الثاني/يناير 2005. لكنّه يحدّد ثلاث خطوات إضافيّة. على العراقيّين أن يكتبوا الدستور الدائم بحلول آب/أغسطس 2005. وتقدّم تلك الوثيقة للمصادقة عليها بحلول 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005، وإذا تمّت الموافقة عليها، تجرى الانتخابات استناداً إلى أحكامها بحلول كانون الأول/ديسمبر. كنّا نعرف أنّنا نفرض عليهم جدولاً سريع الخطى، لكنّنا أملنا أن يؤدّي ذلك إلى تنظيم النشاط السياسيّ وتركيزه بعد رحيلنا.

في يوم الأربعاء 25 شباط/فبراير، بعد عدّة اجتماعات في وقت متأخّر من الليل مع ديك جونز ومحامي سلطة الائتلاف المؤقّتة لمراجعة النصّ الذي قدّمه الباجه جي، وزّع الأخير على لجنة مجلس الحكم الموسعة "مسوّدة رئيس اللجنة" للقانون الإداريّ الانتقاليّ التي تضمّ العديد من التغييرات التي اتفق عليها في مباحثات اللجنة. وكان أكثر ما يميّز المسوّدة فصلها الثاني، الذي يمنح كل العراقيّين الحريّات الأساسيّة - التعبير والدين، والانضمام إلى الأحزاب السياسيّة والنقابات، والإضراب. والمواطنون

متساوون جميعاً أمام القانون، بصرف النظر عن الجنس أو المذهب أو الإثنيّة. وللمتّهم حقّ قانونيّ في الاستشارة القانونيّة والمحاكمة السريعة والعادلة. وقد هنّأت الباجه جي على هذا الإنجاز الكبير.

لكن في اليوم التالي، بدلاً من أن يحضر الإسلاميّون الشيعة اجتماع المجلس للعمل على المسوّدة، توجّهوا إلى النجف لاستشارة آيه الله السيستاني بشأن ما يقوله النصّ عن الإسلام. وذلك أمر مقلق، لا سيّما للأكراد الذين يخشون دائماً من تأثير المرجعيّة في العراق الجديد.

وفي 27 شباط/فبراير، عاد الإسلاميّون إلى المجلس دون الاتفاق على دور الإسلام. وفي خطوة مفاجئة، افتتح الباجه جي الاجتماع بدعوة إحدى عضوات مجلس الحكم، الدكتورة رجاء الخزاعي، وهي طبيبة شيعيّة علمانيّة. فأحضرت معها حشداً من النساء والصحافة إلى غرفة المجلس، واقترحت إلغاء القرار .137 أُخذ المجلس على حين غرّة، فصوّت على إلغاء القرار، وهو ما أطلق الزغاريد من الحشد وأدّى إلى خروج الأعضاء الإسلاميّين الشيعة غاضبين.

وأبقى الباجه جي الأعضاء المتبقّين للعمل على مسوّدة الدستور إلى ما بعد منتصف الليل، لكنّه أدرك أنّهم لا يستطيعون التوصّل إلى نتائج نهائيّة بدون نصاب. وبعد أن تجاوزت الساعة الواحدة صباحاً بقليل، في 28 شباط/فبراير، أنهى الباجه جي الاجتماع الطويل دون أن يعرف إذا كان الإسلاميّون الشيعة سيعودون إلى طاولة الاجتماعات ومتى.

أخذت المشاعر تثور ولم يعد يفصلنا عن الموعد النهائيّ سوى ست وثلاثون ساعة. وفي وقت متأخّر من تلك الليلة، قدم الربيعي ليقول إنّ الشيعة ما زالوا منقسمين بشأن النصّ الوارد في القانون الإداريّ الانتقاليّ حول الإسلام.

على الرغم من أنّ سكوت وميغهان وزومان وليديا خليل ما زالوا شبّاناً ويتمتّعون بالطاقة، فقد بدا عليهم التعب والاكتئاب. قلت لهم وأنا أقرأ أحدث مسوّدة للقانون الإداريّ الانتقاليّ، "تشجّعوا، لم يقل أحد أنّ الأمر سيكون سهلاً". لكن فيما كنت أتكلّم، بدا صوتي هزيلاً وأحاطت هالات مزعجة بالأنوار الكهربائيّة - وهي من تأثيرات الحرمان الطويل من النوم.

* * *

حاولت الآن طمأنة السيستاني بأنّ أفضل آمال العراقيّين كافّة - بمن فيهم الشيعة - يكمن في إتمام القانون الإداريّ الانتقاليّ العادل. كتبت له ملاحظاً أنّه بفضل التحرير، سيُسمح للعراقيّين هذه السنة في 2 آذار/مارس، لأوّل مرّة منذ عقود، بإحياء ذكرى عاشوراء - أقدس يوم للشيعة، تكريما لشهادة حفيد النبيّ، الحسين بن عليّ.

وشدّدت على أنّ الائتلاف سيحترم تعهّدنا بنقل السيادة إلى حكومة عراقيّة في 30 حزيران/يونيو. وأضفت بأنّ الحكومة العراقيّة المنتخبة في سنة 2005 ستتمتّع بالسيادة الكاملة وستكتب دستوراً جديداً. وذكّرته بأنّه "ستُجرى في نهاية سنة 2005 انتخابات برلمانيّة بموجب الدستور. وأنّ مسوّدة القانون الإداريّ الانتقاليّ تحترم الإسلام وتجعله دين الدولة. ويحترم القانون الإداريّ الانتقاليّ الهويّة الإسلاميّة لغالبيّة الشعب العراقيّ. كما ينصّ على عدم استطاعة الحكومات في الفترة الانتقاليّة إجراء أي تغيير على القانون الإداريّ الانتقاليّ ينتهك حقوق الشعب العراقيّ أو يؤثّر على دور الإسلام بأي شكل من الأشكال".

وأضفت بأنّ القانون الإداريّ الانتقاليّ يحترم حقوق كل مواطن - وذلك تذكرة غير بارعة جداً بأنّ الشريعة ربما تنتهك حقوق غير المسلمين، بالإضافة إلى المسلمين العلمانيّين، والنساء المتحرّرات.

سمعت ردّ السيستاني في تقريرين منفصلين من الربيعي وضياء. كان موقف آية الله "ليّناً" بشأن دور الإسلام. وعلى الرغم من أنّ السيستاني عبّر عن "تقديره الكبير" لما فعله الائتلاف للعراقيّين، فإنّه يريد أن تصادق جمعيّة وطنيّة انتقاليّة على القانون الإداريّ الانتقاليّ بعد 30 حزيران/يونيو وليس مجلس الحكم الحاليّ. وذلك مطلب جديد من آية الله. وطالما كنت أعتقد بأنّ الائتلاف سيفشل في واجباته أمام الشعب العراقيّ إذا إذا منحنا السيادة إلى هيئة تفتقر حتى إلى دستور مؤقّت يوفّر الإطار القانونيّ لتقدّم العراق على مسار الديمقراطيّة. يبدو أنّ قوائم المرمى تتحرّك كل أسبوع الآن.

آخيراً، في مساء 28 شباط/فبراير، بعد يوم محموم من الضغوط، تمكّنا من جمع كل الفاعلين في المجلس في المنطقة الخضراء، الشيعة في مبنى مجلس الحكم، والأكراد في المكاتب والمنازل المجاورة. وعادت مناقشات القانون الإداريّ الانتقاليّ، ولم يتبقّ أمامنا سوى يوم واحد.

طمأنني الطالباني أنّه توصّل في محادثات "صريحة جداً" في وقت متأخّر من ليلة أمس إلى اتفاق مع الشيعة حول الإسلام، واللغتين الرسميّتين (العربيّة والكرديّة) مع اشتراط عدم فرض تعلّم اللغتين على الجميع، وعلى قدرة المحافظات خارج المنطقة الكرديّة على الاندماج، وهو أمر سعى إليه الشيعة للسماح لهم باتباع المثال الكرديّ في التوحيد.

نظراً لأنّني أعرف أن لدى الطالباني ميلاً محبّباً ولكن خطيراً إلى مسح الاختلافات بإشارة مرحة بيده، فقد قرّرت التأكّد من مواقف الشيعة قبل اجتماع مجلس الحكم بأكمله من أجل جلسة المفاوضات "الأخيرة". لذا أمضى فريقنا ثلاث ساعات مع القادة الشيعة، بمن فيهم بحر العلوم والجلبي والربيعي وعادل. وقد اتفقنا على عدد من القضايا، لكن على الرغم من تفاؤل الطالباني، تمسّك الشيعة بصيغة غير مقبولة لدور الإسلام.

بعد ساعات من المفاوضات، طلب بحر العلوم تأجيل المزيد من النقاش للقانون الإداريّ الانتقاليّ حتى العاشرة من صباح الغد. فرفضنا وقلت إنّ علينا المتابعة اليوم ووصل الليل بالنهار عند الضرورة لأنّ الغد هو 29 شباط/فبراير، موعدنا النهائيّ. "سنغلق الأبواب إذا اضطررنا".

لم نغلق الأبواب، لكنّنا لم نحصل على ما يكفي من النوم أيضاً.

بما أنّه اتضح استمرار وجود عدد من القضايا الحسّاسة، اتفقت أنا وديك جونز على سياسة "فرق تسد". فقد أخذ هو والبرزاني عدداً من أعضاء مجلس الحكم إلى غرفة كبيرة للمجلس لمراجعة أحدث مسوّدة للقانون الإداريّ الانتقاليّ، مادّة مادّة. وجمعت مجموعة عمل تمثيليّة تضمّ الثلاثة عشر عضواً المتبقّين، وتوجّهنا إلى غرفة اجتماعات في الطبقة الثانية لمحاولة الاتفاق على الموضوعات الأكثر صعوبة.

لعل أعضاء المجلس أدركوا حساسيّة القضايا الرئيسيّة، لذا طلبوا منّي أن أترأس اجتماع مجموعة العمل. كانت أكبر المعارك هي هل يسمح للمحافظات بالاندماج كما يريد الشيعة، والدور الدستوريّ للمرأة، حيث وافق الإسلاميّون الشيعة مبدئيّاً على تخصيص 25 بالمئة من التمثيل في الجمعيّة الوطنيّة الانتقاليّة للمرأة.

لكن كما من قبل، كانت القضيّة الرئيسيّة دور الإسلام. وتنصّ المسوّدة الحاليّة على "أنّ الإسلام هو الدين الرسميّ للدولة، ويُعتبر مصدراً رئيسيّاً من مصادر التشريع الأخرى. وسيحترم القانون الهويّة الإسلاميّة لغالبيّة الشعب العراقيّ، لكنّه يضمن حريّة كل الأديان وممارستها الدينيّة".

أصرّ الإسلاميّون الشيعة على تغيير عبارة "مصدراً رئيسيّاً" إلى "المصدر الرئيسيّ". وقد أثار ذلك حفيظة أعضاء المجلس غير الإسلاميّين الذين ناقشوا هذه النقطة بحدّة مع زملائهم الإسلاميّين. وقاومنا نحن أيضاً، وبعد ثلاث ساعات مضنية تراجع الشيعة، وقبلوا أن يكون الإسلام "مصدراً" للتشريع، لكنّهم أضافوا ألا يتعارض أي قانون مع "المعتقدات الأساسيّة للإسلام"، ووافقت المجموعة على اقتراح الباجه جي الا ينتهك أي قانون أيضاً الحقوق المثبتة في الفصل الثاني من القانون الإداريّ الانتقاليّ.

اتصل الربيعي بالنجف وأفاد بسعادة بأنّ السيستاني وافق على هذه الصيغة. اتصلت بعد ذلك برايس في كمب ديفيد وحصلت منها على الضوء الأخضر، بعد الإشارة إلى أنّ هذا النصّ عن دور الإسلام أفضل في الواقع مما قبلت الولايات المتحدة في الدستور الإيرانيّ الذي أقرّ مؤخّراً.

في الثانية صباحاً من يوم 29 شباط/فبراير، توصّلت إلى أنّنا فعلنا أقصى ما نستطيعه لهذه الليلة ونزلت إلى أسفل لأجد أنّ ديك جونز والبرزاني تمكّنا من تسوية قضايا المجموعة الأقل أهميّة، وهو ما سيساعدنا عند التئام المجلس بأكمله بعد الظهر. لكنّني كنت على وشك العودة إلى مكتبي، عندما قدّم الأكراد فجأة لائحة من صفحتين بمطالب يريدون إدراجها في القانون الإداريّ الانتقاليّ. وهي قضايا أثاروها قبل ثلاثة أسابيع واعتقدت أنّنا توصّلنا إلى اتفاق بشأنها. وقد غيّروا الآن رأيهم.

ها هم يوجّهون إلينا هذه المطالب بعد منتصف الليل في اليوم الأخير.

جمعت الأكراد في غرفة عمل صغيرة معتمة وأوضحت لهم بأنّ مطالب اللحظة الأخيرة التي تقدّموا بها ليست غير معقولة فحسب، بل إنّها تهدّد أيضاً العلاقة "الخاصّة" للأكراد مع الولايات المتحدة. وقد هدّأهم ذلك، ما تبقّى من الليل على الأقلّ.

وفي مكالمة أخيرة مع رايس، أشرت، بعد إطلاعها على الوضع، إلى أنّ كل التوتّرات الطائفيّة وغيرها من التوتّرات التي تطفو تُبرز بأنّنا الآن على الأقل "حماة وحدة العراق".

كان يوم الأحد 29 شباط/فبراير تكراراً منهكاً لليوم الذي سبقه. بعد أقلّ من ثلاث ساعات من النوم، جمعت فريق إدارة الحكم لبحث التكتيكات. كان رئيس مجلس الحكم

لشهر شباط/فبراير، محسن حميد، قد حدّد موعد اجتماع "مجموعة العمل" للمتابعة في الحادية عشرة صباحاً، واجتماع المجلس بكامل أعضائه في الثانية بعد الظهر، "على أمل إنهاء المهمّة". وقبل هذين الاجتماعين، سأجتمع بالأكراد في محاولة للتوصّل إلى اتفاق على المطالب التي ظهرت في الليل. وبعد ذلك ستحاول مجموعة العمل حل موضوع دور الإسلام قبل اجتماع المجلس بكامل أعضائه.

تمكّنا بسرعة مع الأكراد من جلاء بضع نقاط أثاروها في الليلة السابقة. لكن بقيت ثلاث قضايا: طلبهم "منحاً ماليّة كبيرة" من الخزانة المركزيّة؛ ووضعيّة ميليشياهم، البشمركة؛ وحقّ نقض المصادقة على الدستور.

قدّمنا للأكراد بعض الخيارات التي تحفظ ماء الوجه بالنسبة للمنح الماليّة. وفيما يتعلّق بالبشمركة، اتفقنا قبل ثلاثة أسابيع على حظر الميليشيات والقوّات المسلّحة غير الخاضعة للقيادة المركزيّة "باستثناء ما ينصّ عليه القانون الفيدراليّ". وقد رفضوا الآن قبول ذلك ووضعنا المشكلة جانباً في الوقت الحالي.

وبقيت المصادقة على الدستور القضيّة الأصعب. كرّر الأكراد قلقهم بشأن الدستور الدائم الذي قد تكتبه "العمائم السوداء".

وقال الطالباني تحديداً، "سعادة السفير، أنت تطلب منّا الانضمام إلى عراق نحصل فيه على حريّة أقل مما حصلنا عليه أثناء وجود صدّام في السلطة". واقترحوا أن تسقط المصادقة على الدستور إذا صوّتت غالبيّة الثلثين في ثلاث محافظات ضدّه. وبما أنّ الحكومة الكرديّة الإقليميّة تضمّ ثلاث محافظات، فإنّ ذلك يمنحهم حقّ النقض. أبلغتهم أنّ عليّ الرجوع إلى واشنطن بشأن هذه القضيّة، وكرّرت بأنّ الاتفاق على أي قضيّة يتوقّف على الاتفاق على جميعها.

جلس البرزاني جلسته القبليّة المعهودة. وبدا وجهه وفمه، الذي كان في أحسن الأحوال مطبقاً، أكثر إطباقاً. الشفتان مزمومتان، والعينان ضيّقتان، وبدا منطوياً على نفسه.

كان الجميع منهكاً ومتوتّراً.

فيما كنت أتعامل مع الأكراد، كان ديك جونز وسكوت كاربنتر يتناقشان مع أحمد الجلبي

الذي اقترح فجأة لغة متشدّدة ضدّ البعثيّين في القانون الإداريّ الانتقاليّ. فقد كانت سياستنا لاجتثاث البعث تستهدف كبار أعضاء حزب البعث الذين يشكّلون 1 بالمئة فقط، لكن الهيئة الوطنيّة العليا لاجتثاث البعث وسّعت هذه السياسة تحت إدارة الجلبي فحرمت، على سبيل المثال، آلاف المعلّمين من أعمالهم. وذلك مناقض لسياستنا لأنّنا سلّمنا بأنّ المعلّمين في عهد صدّام كانوا مجبرين على الانضمام إلى الحزب وإلا فقدوا أعمالهم. لا شكّ في أنّني أخطأت لأنّني سمحت لهيئة سياسيّة مثل مجلس الحكم بتولّي مسؤوليّة الإشراف على سياسة اجتثاث البعث.

والآن يريد الجلبي أن يضيف إلى القانون الإداريّ الانتقاليّ حرمان البعثيّين السابقين من الحقوق المدنيّة. ومن المؤكّد أن يحدث من هذا النصّ مشكلات كبيرة مع السنّة. بعثت إلى الأكراد بأنّني أتوقّع منهم المساعدة في ردّ هذه الفكرة في مقابل أن أدعم مواقفهم.

في هذه الأثناء، عاد البرزاني إلى بيته ممتعضاً. وهكذا فإنّ الشيعة انسحبوا يوم الجمعة والأكراد يوم الأحد. فمن تراه يكون التالي؟

لم يحدث انسحاب سنّي منظّم، لكنّني سمعت أنّ الشيخ غازي الياور، الزعيم القبليّ السنيّ من الموصل، تضايق من السلوك الشيعيّ الأخير وأنّه بقي في منزله حرِداً. طلبت من سمير الصميدي، الشيخ السنيّ الأنيق من محافظة الأنبار، الاتصال بغازي ومحاولة إعادته. وقد اقتنع غازي في النهاية، وأعدت جمع مجموعة العمل الصغيرة لمجلس الحكم، فبدأت بقراءة نصوص مختلف الفقرات المختلف عليها.

ترأست الاجتماع ثانية. وكلّما وجدنا نصّاً يوجد حوله خلافات كبيرة، أرسلنا فريقاً من العراقيّين مع ديك جونز وسكوت كاربنتر لمحاولة إيجاد تسويات. وقد أصاب ذلك النجاح أحياناً، وأحياناً الفشل. وبمرور الوقت صرنا نعرف أين تكمن المشكلات. عملت على إبقاء الجوّ مرحاً، ونادراً ما أصبح متوتّراً. واتضح بجلاء أنّنا لن نفرغ بحلول الساعة الثانية بعد الظهر، لذا اقترحت على محسن أن يرجئ الجلسة العامّة حتى السادسة بعد الظهر.

وفي الساعة الثالثة تقريباً، أرسلت في طلب الطعام على افتراض أنّنا بحاجة إلى متنفّس والطعام يسمح لنا بالتحدّث الاجتماعيّ.

وفي أثناء الاستراحة، اتصلت بكوندي رايس وأطلعتها على المستجدّات. وقد وافقت على أنّ باستطاعتنا قبول الاقتراح الكرديّ بشأن المصادقة على الدستور، وعندما استشعرتْ تعبي، قالت، "لا تستسلم يا جيري".

قلت لها، "لا تقلقي".

في الخامسة والربع بعد الظهر تقريباً، عدت إلى الاجتماع مع الأكراد الذين وافقوا على لغة بديلة بشأن ميليشياهم، لكنّهم بدؤوا يتساءلون بشأن التفسير. وأخيراً قلت، "دعونا نعود إلى النصّ الذي قبلتموه قبل ثلاثة أسابيع". فأنهى ذلك المأزق. أبلغتهم أنّ بوسعنا قبول نصّهم بشأن المصادقة على الدستور، لكنّي ذكّرتهم بأنّني أتوقّع دعمهم في معارضة الحرمان الواسع من الحقوق المدنيّة الذي اقترحه الجلبي فيما يتعلّق بالبعثيّين السابقين.

عندما دخلت غرفة الاجتماع الموسّع، طلب منّي رئيس المجلس الجلوس إلى جانبه فيما يترأس الاجتماع. وفي السابعة إلا ربعاً بعد الظهر بدأنا ما ينبئ بأنّه سيكون اجتماعاً طويلاً جدّاً جدّاً للعمل على بقيّة القضايا.

كان الإجراء بسيطاً، ومرهقاً، المرور عبر الديباجة والموادّ الأربع والستين للقانون الإداريّ الانتقاليّ، مادّة مادّة. وقد تمّت الموافقة على معظم النص في اليوم السابق. لكن كان لا يزال هناك بعض المشكلات، لا سيّما في المادّة السابعة الخاصّة بدور الإسلام. وقد أقنعت محسن بأن نتجاوز هذه المادّة في الجولة الأولى، على أمل أن يؤدّي الاتفاق على الموادّ اللاحقة إلى بناء زخم للتسوية بشأن هذه القضيّة الأكثر حساسيّة.

انكبّ مجلس الحكم على النصّ وتحوّل في النهاية إلى دور الإسلام في التاسعة والنصف مساء. وكانت تلك المادّة الموضوع الوحيد المطروح على الطاولة في الساعتين التاليتين. وتبيّن بوضوح أنّه ليس هناك إجماع على اللغة التي تفاوضنا عليها في الليلة السابقة مع مجموعة العمل ـ والتي حصل الربيعي على موافقة السيستاني عليها في الساعة الثانية صباحاً. فما زال السنّة غير راضين وقالوا ذلك. وحاجّ دارا نور الدين، القاضي الكرديّ المحترم، ضدّ الصياغة التي تحظر القوانين المتعارضة مع المعتقدات الإسلاميّة، وقدّم سرداً فصيحاً للجذور غير العراقيّة للقضاء العراقيّ. لكن من الواضح أنّ ذلك لن يغيّر موقف الشيعة.

في هذه الأثناء، كان الأكراد يبلّغون موظّفينا بأنّهم يريدون إعادة طرح مسألة القيود على انتشار الجيش في الداخل، وهو ما حللناه قبل أسابيع. فأرسلت إليهم بأنّ اتفاقنا يصبح لاغياً إذا فعلوا ذلك. فتراجعوا.

في الحادية والربع ليلاً، اتضح أنّ الأكراد سيدعمون النصّ الشيعيّ بشأن الإسلام، تاركين السنّة منعزلين. وأبلغ الربيعي الجماعة أنّه "لن يغيّر كلمة في النص" لأنّه حظي بموافقة السيستاني، وهي نقطة غير محسوبة لتسهيل الأمر على السنّة للموافقة. فقد أحيا ذلك مخاوف الأكراد.

شعرت أن النقاش قد أخذ مداه، فقد قال الجميع كلمتهم. وحان وقت العمل. وشعرت بإمكانيّة الوصول إلى اتفاق عندما أوصى أحد السنّة بإضافة إشارة إلى "القيم الديمقراطيّة" في المادّة السابعة.

اقترحت على محسن أن يدعو إلى استراحة، ثم أخذت الربيعي جانباً لأوصيه بأن يقترح إضافتها إلى نصّ الإسلام الذي يشير إلى المبادئ الديمقراطيّة. فوافق. وهكذا عندما عاد مجلس الحكم إلى الاجتماع قبل منتصف الليل بقليل، أشرت على محسن بأن يدعو الربيعي إلى الكلام.

ألقى الدكتور الربيعي خطبة بليغة، معتذراً إذا كان موقفه الصريح بشأن الإسلام قد أساء إلى أحد. وقال إنّه سمع "الإخوة" يتحدّثون عن المادّة السابعة وأنّه لاحظ على وجه الخصوص الرغبة في موازنة الإشارة إلى معتقدات الإسلام بإشارة إلى المبادئ الديمقراطيّة. واقترح تعديل النصّ بحيث لا يمكن سنّ قانون "يتناقض مع المعتقدات العامّة للإسلام، أو مبادئ الديمقراطيّة، أو الحقوق الواردة في الفصل الثاني من القانون".

طلبت الآن الحديث لأوّل مرّة في هذا الاجتماع الماراتونيّ، وبعد تهنئة المجلس على جدّيّته في بحث هذه القضيّة الحسّاسة، حثثتهم على تبنّي التعديل الذي طرحه الربيعي.

تجاوزنا أسوأ مرحلة.

بين منتصف الليل والساعة الثالثة صباحاً، تقلّب المزاج بين مرح ورصين جدّاً. فقد ساعدنا تجاوز المادّة السابعة في الاستفادة من الزخم النفسيّ للنجاح. وبدأ يلوح أمام المجلس أنّهم سينجحون. أصبحت التسويات أكثر سهولة، وتقدّمنا بسرعة. شعر

محسن بالإرهاق، فطلب من الباجه جي توليّ رئاسة الجلسة عنه في الساعة الواحدة والنصف تقريباً، فيما يأخذ قسطاً من الراحة.

في الثانية والربع صباحاً، اقترح محمود عثمان، وهو كرديّ طلق اللسان، إنهاء الجلسة، مشتكياً من أنّه تعب وجائع ويريد الذهاب إلى البيت والعودة في اليوم التالي. طلبت من الباجه جي أن يقاوم ذلك، ملاحظاً أنّ الاثنين والثلاثاء يوما عطلة كبرى عند الشيعة وأنّ علينا الفراغ الليلة.

في هذه الأثناء على هامش غرفة الاجتماع، أثار ابن أخي الجلبي، سام الجلبي، وكان قد ساعد كثيراً في وضع مسوّدة القانون الإداريّ الانتقاليّ، أسئلة مع موظّفينا بشأن المادّة الثامنة والخمسين التي تشكّل أسطع الخطوط الحمراء بالنسبة إلينا. فهذه المادّة هي في الواقع "اتفاق الأمن" الخاصّ بنا الذي يوفّر المبرّر القانونيّ لوجود قوّاتنا بعد نقل السيادة. وفي الشهر الماضي، عملنا بأقصى جهدنا مع أعضاء المجلس كل على حدة، بمن فيهم أحمد الجلبي، وقد كُتبت كل كلمة في الفقرات الثلاث بدم الشهداء البيروقراطيّين المغْفلين. ولا نريد أن نعيد فتح النص. لذا طلبت من فريقي بقيادة ديك وسكوت الذهاب مع محامينا وابن أخي الجلبي لكي يروا إذا كان بوسعهم حل هذه المشكلة بدون إثارة نقاش كبير في المكان.

بدا أنّ ذلك لم ينجح.

في الساعة الثالثة صباحاً انتحيت بأحمد الجلبي جانباً وسألته ما الذي يحاول تحقيقه.

قال إنّه يريد الإيضاح بأنّ العراق سيحظى بالسيادة بعد 30 حزيران/يونيو، وأنّ الاحتلال سينتهي على الرغم من بقاء القوّات. وأراد إضافة جملة تفيد بأنّه ما من شيء يجب أن يعطي انطباعاً بعد 30 حزيران/يونيو بأنّ سلطة الائتلاف المؤقّتة ستواصل ممارسة السيادة. أبلغته أنّني موافق على ذلك إذا كان يساعد، على الرغم من أنّ القانون الإدراي الانتقاليّ ينصّ صراحة في مكان آخر على أنّ سلطة الائتلاف المؤقّتة ومجلس الحكم سيُحَلّان في ذلك التاريخ. نجح ذلك وتجاوزنا هذه المادّة دون مزيد من النقاش.

في الرابعة إلا ربعاً، ارتفعت الإثارة في الغرفة عندما انتقلنا إلى الموادّ الأخيرة. وبدأ نوّاب أعضاء مجلس الحكم والموظّفون والمترجمون يتجمّعون بصورة عفويّة خلف الأعضاء الجالسين حول الطاولة البيضاويّة الكبيرة، واحد ثم اثنان ثم ثلاثة، وأخرجت

الكاميرات من الجيوب. لقد اجتزنا المنعطف الأخير وأصبح خطّ النهاية في مرمى البصر. والتاريخ يوشك أن يصنع.

عندما أنجزت تلك المادّة، ألقى محسن الذي ارتاح الآن واحتلّ مكانه، كلمة صادقة قصيرة شكر فيها الائتلاف.

شكرت مجلس الحكم لأنّه أتاح لي الفرصة بدعوتي للجلوس على الطاولة معهم. لقد صنعوا التاريخ اليوم وسينظرون جميعاً إلى هذا اليوم بفخر واعتزاز. لقد وضع جهدهم العراق ثانية في مقدّمة المنطقة. إنّه انتصار لا للمجلس فحسب، وإنّما لخمسة وعشرين مليون عراقيّ. في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وضعنا معاً العراق على المسار نحو دولة ديمقراطيّة مسالمة، وقد خطونا للتوّ خطوة عظيمة على ذلك المسار. لقد أصبح للعراق أمل بالمستقبل. وشكرتهم على عملهم وتفهّمهم الاستثنائيّ. وختمت بالقول، "سيّداتي سادتي، لقد حصلنا على الدستور"!

نهض أحمد الجلبي ليقترح بأن يتمّ تبنّي النصّ بأكمله بالإجماع، وكان ذلك التصويت الوحيد الذي يُجرى طوال العمليّة. واختتم الباجه جي الاجتماع التاريخيّ باقتراح أن يجتمع مجلس الحكم والضيوف المدعوّون في 3 آذار/مارس، بعد عطلة عاشوراء عند الشيعة، للتوقيع على القانون الإداري الانتقالي التاريخيّ.

كانت الساعة تشير إلى الرابعة وعشرين دقيقة صباحاً، 1 آذار/مارس 2004.

عندما عدنا إلى القصر، وجدت علبتي بيرة منسيّتين في البرّاد، فشربت أنا وديك نخب النجاح. اتصلت برايس. فسرّت وقالت إنّها ستطلع الرئيس.

وفي وقت لاحق اتصل الرئيس مسروراً بالإنجاز ومادحاً.

قلت، "لم أسهر ثلاث ليالٍ متتالية منذ أن كنت في يال. وكان ذلك عادة للأسباب الخاطئة".

فضحك وقال، "ربما حصلت على درجة سي في ذلك الوقت يا بريمر، لكنّك حصلت على إيه هنا".

المشاعر الطيّبة لا تدوم طويلاً لسوء الحظّ. ففي وقت لاحق من ذلك اليوم، أحضر بيت، مسؤول المحطّة، ما دعاه "دليلاً يحظى بالمصداقيّة" على أنّ الزرقاوي يخطّط لاغتيال السيستاني.

قلت، "يبدو ذلك صفحة في كتاب الزرقاوي. لقد أبلغ ابن لادن بأنّه يخطّط لمهاجمة القيادة الشيعيّة، ولا بدّ أنّ قتل السيستاني في أثناء عاشوراء من أولى أولويّاته".

قال بيت، "ليس هناك أرفع منه".

فكّرت قلقاً بما يمكن أن يحدث إذا ما اخترق أحد المفجّرين الانتحاريّين للزرقاوي الحلقات المتمركزة للحرّاس الأمنيّين حول النجف. وقد دعا التقرير إلى عمل فوريّ. لذا أرسلت تنبيهاً إلى السيستاني وأرسلت مساعديّ للقاء قائده الأمنيّ في النجف لعرض المساعدة في حمايته في أثناء عطلة عاشوراء، عندما تزدحم المدينة بمليوني زائر.

تساءلت ما مقدار صحّة هذا التهديد؟

ولم يكن عليّ الانتظار طويلاً.

ففي يوم الثلاثاء 2 آذار/مارس، أول أيّام عاشوراء، انفجرت ستّ قنابل وصواريخ على الأقل في كربلاء قرب مسجد الإمام الحسين بن عليّ، فقُتل 112 زائراً وأصيب المئات. ووقعت هجمات مماثلة، أقل تدميراً على المسجد الشيعيّ الرئيسيّ في بغداد، حيث كان صديقي آية الله حسين الصدر يؤمّ المصلّين.

أرسلت على الفور رسالة إلى آية الله السيستاني: "إنّ الإرهابيّين يحاولون إخراج العراق عن مساره نحو مستقبل ديمقراطيّ آمن. ولن ينجحوا... وسيكون للعراق مستقبل بالصبر والإيمان بالله".

في تلك الليلة، أحضر ضياء ردّ آية الله السيستاني. كان غاضباً وقلقاً، "لماذا لا يستطيع الائتلاف وقف هذه الهجمات". وقال السيستاني إنّه يحاول تبريد الأمور، لكن ثمة حدود لما يستطيع القيام به.

في كلمتي إلى الشعب العراقيّ في ذلك اليوم، قلت إنّ الزرقاوي وإرهابيّيه يعرفون أنّه عندما تصل الديمقراطيّة إلى العراق، لن يكون هناك ذريعة للهجمات. "لقد اعترف الزرقاوي بأنّ إرهابيّيه في سباق مع الزمن، وهو سباق سيخسرونه. سيخسرون لأنّ الشعب العراقيّ يريد الديمقراطيّة والحريّة والحكومة العراقيّة ذات السيادة وسيحصل عليها".

في هذه الأثناء واصل مقتدى أعماله التخريبيّة في الجنوب. فاختطف أحد رجال الشرطة وأطلق سراحه وأبلغ قاضياً عراقيّاً بأنّ جيش المهدي عذّبه في "سجن"

مقتدى، حيث سمع أيضاً نساء تصرخ في الليل. شجّعت الجنرال سانشيز على الاستعداد لدعم إلقاء القبض على مقتدى بعد انتهاء العطلة، لكنّ غرينستوك قال إنّ الوقت عصيب لملاحقته.

رددت، "لن يكون الوقت جيّداً البتّة يا جيريمي"، ملاحظاً أنّ "جيش" مقتدى نما من 200 رجل في آب/أغسطس الفائت عندما ألححت على اعتقاله إلى أكثر من 6000 اليوم.

أعلن رئيس مجلس الحكم في آذار/مارس، بحر العلوم، فترة حداد لمدّة ثلاثة أيام بسبب هجمات عاشوراء، وأخّر توقيع القانون الإداريّ الانتقاليّ إلى 5 آذار/مارس.

سلّط دون هاملتون، كاتب خطاباتي، الذي يتابع استطلاع الآراء أيضاً، بعض الضوء، إذ لم يكن قد قدّم لي بعض الراحة المريرة هذا الأسبوع. قال وهو يضع آخر استطلاع للآراء على مكتبي، "انظر إلى هذا يا جيري". إنّه يُظهر أنّ الناس في كل أنحاء العراق يعتبرون مؤتمرات المناطق الطريقة الأفضل لاختيار الحكومة المؤقّتة. لكن تأخّر الوقت الآن كثيراً إذ اتّضح أنّ الإبراهيميّ يتحرّك نحو تعيين الحكومة الانتقاليّة. ولم يسعني لاحقاً سوى التأمّل مع فريق إدارة الحكم بأنّ نظام المؤتمرات الذي تعرّض لكثير من السخرية يُنتج مشاركة عراقيّة أوسع في اختيار الحكومة المؤقّتة.

في 4 آذار/مارس، تلقّيت رسالة أخرى من آية الله السيستاني. وكانت بمثابة قنبلة. لم يكن راضياً عن "مسوّدة" القانون الإداريّ الانتقاليّ - الوثيقة نفسها التي قال الربيعي إنّه وافق عليها قبل خمسة أيام. وقال إنّ القانون "غير ديمقراطيّ" لأنّه يتيح لغالبيّة الثلثين في ثلاث محافظات نقض الدستور الدائم. وليس بوسعه قبول أي "نقض كرديّ" للدستور، وقال إذا استمرّ هذا النصّ في القانون الإداريّ الانتقاليّ، فسيتعيّن عليه انتقاده.

لقد أجريت أنا وآية الله منذ أكثر من عشرة أشهر حواراً واسعاً ووديّاً. والآن أصبح كل شيء على المحكّ. وكنت أعلم أنّ التراجع عن الكثير من التسويات في القانون الإداريّ الانتقاليّ - الذي أقرّه مجلس الحكم بالإجماع - ستكون كارثة.

بعد عقود من الخبرة كدبلوماسيّ، حاولت إخفاء القبضة الحديديّة داخل قفّازي

المخمليّ. كتبت للسيستاني إنّ القانون الإداريّ الانتقاليّ "يعكس توازناً دقيقاً للمصالح والآمال والمخاوف المتبادلة بين العراقيّين. ولا يمكننا سحب المادّة المتعلّقة بالمصادقة على الدستور. فذلك سيقوّض الإجماع، ما سيقدّم إشارة للإرهابيّين بأنّ بوسعهم إخراج جهودنا لبناء عراق ديمقراطيّ وحرّ عن مسارها... وإذا أصررت، فستقع أسوأ كوابيسك في وقت لا يستطيع بلدك تحمّلها". ركب عماد ضياء ثانية مروحيّة بلاك هوك بشجاعة للتوجّه إلى النجف.

اكتشفت مقدار خطورة مشكلاتنا عندما طلب الربيعي مقابلتي في الساعة العاشرة من مساء 4 آذار/مارس. فها هو قبل أقل من أربع وعشرين ساعة على التوقيع المنتظر على القانون الإداريّ الانتقاليّ، يأتي حاملاً معه لائحة من ثماني تغييرات يريد السيستاني إدخالها على النصّ المتفق عليه، بما في ذلك النصّ المتعلّق بالمصادقة على الدستور. قلت للربيعي إنّي لا أعرف كيف يمكننا العمل بهذه الطريقة. فقد تبنّى مجلس الحكم بأكمله النصّ بالإجماع قبل ثلاثة أيام.

قلت غاضباً، "أنتم الشيعة تلعبون بالنار الآن وتخاطرون بتقويض العمليّة بأكملها". وأبلغته بالرسالة التي أرسلتها للتوّ إلى السيستاني بشأن مخاطر العبث بالنصّ المتفق عليه. وافق الربيعيّ على مضض وقال إنّه سيحاول جعل السيستاني يتفهّم الأمر.

لكن لم ينتهِ اليوم بعد، إذ علمنا الآن أنّ الشيعة مجتمعون منذ ساعات في منزل بحر العلوم، وهم يحاولون إقناع الأكراد بالتخلّي عن مطلبهم المتعلّق بالمصادقة على الدستور. لذا طلبت الاجتماع ببحر العلوم، فجاء هذا العالم الصغير الحجم والنشيط بعد منتصف الليل بقليل. رجاني أن "أحلّ" القضيّة بين الشيعة والأكراد. رفضت وقلت إنّ الشيعة وافقوا على القانون الإداريّ الانتقاليّ قبل ثلاثة أيام، وأنّهم أحدثوا الآن مشكلة وعليهم أن يحلّوها. خاب رجاؤه، وقال في أثناء مغادرته إنّه لا يزال يأمل في المضيّ قدماً في حفل التوقيع غداً. فقلت له إنّنا سنقبل أي صياغة يتفقون عليها مع الأكراد بشأن المصادقة وتمنّيت له التوفيق.

بعيد الثانية صباحاً، اتصلت برايس لإطلاعها على أحدث المستجدّات. وشدّدت على أنّنا سنواصل الضغط على الشيعة لحل الأزمة وأنّنا ما زلنا نأمل إلى حدّ ما بإجراء حفل التوقيع في الرابعة بعد الظهر. وعندما استسلمت للنوم مرهقاً، لم أكن واثقاً من أنّنا سنتمكّن من ذلك.

* * *

كان 5 آذار/مارس يوماً حزيناً ومؤلماً، حتى بمقاييس العراقيّين. فعندما انبلج الفجر، كنّا نعرف أنّ هناك فرصة كبيرة بأن يرفض العديد من الشيعة التوقيع على القانون الإداريّ الانتقاليّ بناء على تعليمات السيستاني. تسلّمت أولاً ردّ السيستاني. لم يكن يبشّر بالخير. "إنّنا نقدّر العمل الشاقّ الذي يقوم به السفير، ونحن ملتزمون بإنجاح العمليّة". لكنّه لا يستطيع أن يقبل حقّ النقض. "هل يستطيع السود في أميركا نقض تصويت الشعب الأميركيّ؟ هل يستطيع اللاتينيّون في أميركا نقض إرادة الشعب الأميركي بأكمله"؟

هذه العبارة جعلت رومان مارتينيز يمزح بأنّه تعرّض الآن للإساءة لأنّ آيه الله "أهان قومي".

كنت قد وافقت، قبل أن تخرج العجلات عن المسار، على الظهور على برامج التلفزيون الأميركيّ الصباحيّة للإعلان عن هذا "اليوم العظيم للديمقراطيّة في العراق". ونظراً للمستجدّات، سيكون الأمر صعباً لأنّ عليّ أن أؤكّد مبتسماً بأنّ كل شيء على ما يرام، مع علمي أنّنا يمكن أن نتّجه نحو الكارثة. أبلغت فرانسي على الهاتف بأنّني أشعر كأنّني بحّار على سطح سفينة تايتنيك، أقول "صوت كَشْط؟ أيّ صوت كَشْط؟ إنّه صوت بعض الأشخاص الذين يقومون بنقل الأثاث في السطح السفليّ".

من حسن الطالع أنّ العديد من أعضاء مجلس الحكم الذين لا يعرفون بالأزمة المتفاقمة، وصلوا إلى مبنى مجلس الحكم في الساعة الثانية بعد الظهر مرتدين أبهى ملابسهم، ويرافقهم عائلاتهم لكي يشهدوا هذا اليوم التاريخيّ. وقد أمضوا نحو الساعة يختلطون بعضهم مع بعض ويتبادلون التهاني.

وأفاد موظّفيّ بأنّ الشيعة لا يزالون مجتمعين وأنّ هناك صياحاً على الهاتف بين بعضهم وابن السيستاني بشأن التوقيع على القانون الإداريّ الانتقاليّ. وفي الساعة الثالثة بعد الظهر تقريباً، دخل الطالباني الغرفة وتحادث همساً مع البرزاني، الذي سمع لأول مرة عن عناد الشيعة. فبدا عليه الغضب.

أبلغني الباجه جي بأنّ خمسة من الأعضاء الشيعة الثلاثة عشر موجودون في الغرفة لذا لدينا نصاب ويمكننا أن نبدأ. لم أوافق وأبلغت موظّفينا بأن يبتعدوا عن الخلاف "ويتركوا الضغط يتصاعد على الشيعة".

وفي نحو الساعة الثالثة والنصف، وصل الجلبي والربيعي وطلبوا الاجتماع بالبرزاني على انفراد. علمنا الآن أنّ الشيعة منقسمين، حيث يريد العديد منهم التوقيع

على القانون الإداريّ الانتقاليّ. ويبدو أنّ الجلبي هدّد بالاستقالة إذا رفض مجلس الحكم التوقيع. وزُعم أنّ الجعفري والربيعي يريدان التوقيع أيضاً. أبلغت الموظّفين بأنّ الانقسام قد يكون مفيداً.

في الساعتين التاليتين، كثرت الحركة دون حدوث تقدّم كبير. وكنت أطلع رايس أو نائبها ستيف هادلي، على ما يجري كل نصف ساعة تقريباً، فيما نراقب حلول موعد حفل التوقيع في الرابعة بعد الظهر ومروره. عاد الجلبي إلى الدخول وأخذ الربيعي والباجه جي جانباً في الغرفة الخلفيّة، وأرسل أنّه يودّ أن أنضمّ إليهم. جلسنا على طاولة الطعام. وقال الجلبي إنّ الشيعة "يريدون إيجاد حلّ".

سألت، "ماذا تعرض للمساعدة في إيجاد حلّ"؟

لم يكن لديهم شيء يقدّمونه. لذا اقترحت على الجلبي أن يفكّر في سؤال طالباني عمّا يريده الأكراد وربما يمكن إيجاد طريقة للتقدّم. لكن ديك جونز عرف بأنّ الثمن الذي يطلبه الأكراد للتخلّي عن مادّة المصادقة على الدستور هو تسليم مدينة كركوك لهم على الفور. وذلك غير مقبول.

جاءني الآن عدد من السنّة وقالوا لي، "لدينا نصاب في الغرفة. لندعو إلى اجتماع ويمكنك أن توقّع على القانون بوصفك المدير الإداريّ".

قلت، "لا. عليكم أنتم العراقيّون أن تقوموا بذلك. سنرحل في غضون أربعة أشهر وعليكم أن تتعلّموا حل مشاكلكم بأنفسكم".

وصلت معلومة إلى الغرفة بأنّ أحد معاوني الحكيم أبلغ الصحافة بأنّ الشيعة يرفضون التوقيع على القانون الإداريّ الانتقاليّ لأنّه "يمنح الأكراد حقّ النقض".

ورداً على ذلك، أرسل الأكراد عثمان الذي أدان المتحدّث الشيعيّ على الفور. ولم تساعد أي من الملاحظتين في الأمر شيئاً، لذا طلبت من أحد أعضاء فريق إدارة الحكم الاتصال بالدكتور عادل المجتمع مع الحكيم في منزله لتصحيح الأمر. وطلبت من الطالباني أن يُسكت عثمان ففعل.

بلغت الساعة الآن الخامسة والنصف بعد الظهر، وقد تأخرنا ساعة ونصف الساعة عن حفل التوقيع. أبلغتني رايس بأنّ الوضع يبدو "سيّئاً جداً" على التلفزيون. وأكّد دان سينور أنّ أعداداً هائلة من الصحفيّين متجمّعون في انتظار الحفل وأنّهم أصبحوا ضجرين.

"هناك مئات المراسلين يحدّقون في الطاولة التي عليها خمسة وعشرون قلماً، وجوقة الأطفال تنتظر الإنشاد. إنّها كارثة. يجب أن أتوجّه إليهم".

وافقت. "شدّد على أنّ الديمقراطيّة عمليّة معقّدة".

وهكذا ذهب ليدلي بأصعب بيان صحفيّ يوجهه على الإطلاق.

في الساعة 7:37 مساء، دعي مجلس الحكم للاجتماع أخيراً بعد أن خرج الشيعة من اجتماعهم. جلس بحر العلوم رئيس المجلس لشهر آذار/مارس على مقعده. وحضر واحد وعشرون عضواً.

اعتذر بحر العلوم عن تأخّر الاجتماع (نحو ستّ ساعات) وأضاف بأنّ المادّة 61 المتعلّقة بالمصادقة على الدستور الدائم أدّت إلى "حدوث تغيّر في المواقف. وأنّه يجب المحافظة على مبدأ الإجماع". وتابع قائلاً، "وجدنا أنفسنا في موقف مأساويّ" واعترف بأنّ هناك عدّة وجهات نظر وأضاف بأنّه يحترم خصومه. لم يكن الشيعة يريدون التخلّي عن العمليّة، وإنّما يريدون حلّ المشكلة. وسأل، "هل ينبغي لنا أن نؤجّل الموضوع إلى وقت آخر"؟

أثار هذا السؤال عاصفة من الاحتجاج. وأشار عدّة أعضاء تحديداً إلى أنّه تمّت الموافقة على النصّ بأكمله قبل أربعة أيام. وأنّهم لم يغيّروا مواقفهم.

عندئذٍ غضب بحر العلوم. "لقد انتهت هذه الجلسة. إذا لم أكن مناسباً لإدراة الاجتماع وأصبحت عرضة للنقد القاسي، فسأتخلّى عن رئاسته". ونهض فجأة عن كرسيّه وتوجّه غاضباً نحو الباب وسط صياح الأعضاء الآخرين على الطاولة وارتباكهم.

قفز ابنه والجلبي وهمسا في أذنه. فعاد إلى كرسيّه وهو لا يزال يغمغم ويشير بيديه.

وتواصل الشجار. أمضيت الساعات التالية أراقب بهدوء فيما يتعلّم العراقيّون دروساً صعبة عن الحاجة إلى المرونة والتسوية في النظام الديمقراطي.

اقترحت رايس عدّة مرات فيما يتقدّم الليل بأن نضغط على الأكراد للتخلّي عن موقفهم بشأن المصادقة على الدستور. فخالفتها الرأي. كنت مهتمّاً في العواقب الاستراتيجيّة للضغط على الأكراد للتخلي عن نصّ متّفق عليه لإرضاء السيستاني. قد يكسبنا ذلك على المدى القصير أمام كاميرات التلفزيون. لكن إذا أجبرنا الأكراد على

التراجع فيما لا تزال الولايات المتحدة حاضرة بقوّة في العراق، فلن يكون هناك أمل كبير بقيام عراق علمانيّ موحّد عندما نغادر. والأفضل من ذلك، كما رأيت، أن نترك الشيعة يواجهون ما صنعوا لنرى إذا كان بوسعهم مواجهة السيستاني.

لتسريع العمليّة، أرسلت ديك لزيارة الشيعة في أثناء أحد اجتماعاتهم. وقد كان صريحاً معهم، حيث قال إنّهم يهدّدون تسوية تاريخيّة وطلب منهم التفكير كثيراً في كيفيّة دفع "الثمن" الذي يطلبه الأكراد للتخلّي عن اتفاق المادّة 61. وعند عودته أفاد فرحاً بأنّه لم يرَ مجموعة أكثر كآبة في حياته. لقد بدأ الضغط يفعل فعله.

مع ذلك، في الساعة العاشرة والنصف ليلاً، فشلت كل المحاولات لإيجاد تسويات بين أعضاء المجلس. قال لي بحر العلوم المنزعج إنّه بحاجة إلى وقت لزيارة النجف من أجل التشاور مع السيستاني وآيات الله الآخرين. فاقترحت أخذ استراحة لمراجعة الأمور.

في أثناء الاستراحة، أبلغني طالباني بأنّه لن يلين بشأن مادّة المصادقة على الدستور. وبعد ذلك تحدّثت إلى البرزاني وذكّرته بأنّنا حلفاء الأكراد، ونرى الوضع كما يروه. "لكن من الواضح أنّ الشيعة حشروا أنفسهم في الزاوية ويحتاجون إلى بعض الوقت للعمل مع السيستاني". وسألت إذا كان يمكن أن يمنحهم يوماً واحداً للذهاب إلى النجف. فوافق على مضض بعد التذمّر من أنّه أخّر عودته إلى الجبل لكي يكون حاضراً في حفل التوقيع، والاحتجاج ثانية بشأن "العمائم".

عندما أبلغت ذلك إلى بحر العلوم، أصرّ على أنّه بحاجة إلى يومين في النجف. ضقت ذرعاً الآن وقلت، "اذهب أنت وأقنع البرزاني. لقد فعلت كل ما أستطيع". فأجريا محادثة بهدوء وافق على أثرها البرزاني على منح الإسلاميّين نهاية الأسبوع لمحاولة حل المشاكل مع السيستاني. لكنّه أضاف بأنّه سيعود إلى بيته في الصباح سيعهد إلى نائبه القدير، الدكتور روش شاويس، بتمثيله. عاد بحر العلوم إلى كرسيّه ليعلن بأنّ الشيعة بحاجة إلى يومين "للحصول على نتائج نهائيّة". ثمّ تعقد جلسة لاتخاذ القرار النهائيّ. "آمل أن تقفوا إلى جانبنا وتتحلّوا بالصبر".

في اتصالي الأخير مع رايس، اعترفت بأنّ استراتيجيّتنا لجعل الشيعة يشعرون بالضغط مجازفة عالية جدّاً. "ثمة فرصة كبيرة في ألا يتمكّنوا من إقناع السيستاني، ولن نحصل عندئذٍ على توقيع هذه الوثيقة اللعينة".

* * *

في اليومين التاليين، اهتممت بالمسائل الجارية، فيما انتقل الشيعة إلى النجف. وفي يوم السبت، ترأست أحد اجتماعاتي المنتظمة مع الحكومة العراقيّة وشدّدت على أنّني أريد من كُلٍّ منهم تسمية مفتّش عامّ لوزارته، كجزء من خطّتنا لمكافحة الفساد. وأبلغتهم أيضاً أنّني أتوقّع من كل وزير تسمية امرأة واحدة على الأقلّ لمنصب نائب الوزير. وفي صباح يوم الأحد ذهبت لأتمرّن مع فريق كرة القدم العراقيّ في استاد بغداد الأولمبي لأشاركهم فرحهم بإعادة قبول العراق في الحركة الأولمبيّة في 29 شباط.

وفي وقت متأخّر من بعد ظهر الأحد، وصل الربيعي من بغداد وتوجّه إلى مكتبي على الفور وقد ارتسمت على وجهه ابتسامة عريضة.

قال مازحاً على طريقة الأطبّاء، "كانت ولادة بالملاقط، لكنّنا حصلنا على ما نريد". فبعد نقاش طويل وافق السيستاني على السماح لأتباعه في مجلس الحكم بالتوقيع على القانون الإداريّ الانتقاليّ.

قلت، "الحمد لله". لقد تمكّن أعضاء مجلس الحكم من إقناع السيستاني بأنّه إذا أرادهم أن يصبحوا قادة سياسيّين يتمتّعون بالمصداقيّة، يجب ألا يوجّههم في دقائق الأمور السياسيّة. لقد أثمر رهاننا الخطر في كسب جولة مهمّة لصالح عراق علمانيّ.

كان يوم الاثنين 8 آذار/مارس يوم المرأة العالميّ. افتتحت أول مركز نسائيّ من تسعة مراكز نعتزم إقامتها في بغداد، وهي فرصة للتشديد على الأهميّة التي نعلّقها على مساعدة المرأة العراقيّة. وفيما جلسنا على الأرض وتناولنا الحلوى والتمر، أبلغت النساء في المركز بأنّ القانون الإداريّ الانتقاليّ ينصّ على أن يضمن قانون الانتخاب حصول المرأة على 25 بالمئة من مقاعد البرلمان في العراق، وهي من أعلى النسب في العالم.

رنّت الناطقة باسمهنّ، "إنّنا مسرورات بالنتائج، والنساء العراقيّات على استعداد بعد سنوات طويلة للمشاركة ثانية في حياة البلد".

كان الحدث الكبير في ذلك اليوم التوقيع على القانون الإداريّ الانتقاليّ. وفي اجتماعنا الخاصّ قبل الاحتفال، تحدّث أعضاء المجلس مطوّلاً عن أهميّة هذا الدستور الانتقاليّ. وشكر الجلبي الأعضاء الآخرين على منح الشيعة الوقت للتشاور في النجف. وقال الطالباني إنّه أفضل دستور في كل المنطقة، وقال المسيحيّ الوحيد في المجموعة،

يونادام كانا، بشاعريّة، "لقد بدأت الحضارة اليوم من جديد في مهد الحضارة". وفي الواحدة بعد الظهر، انتقلنا من مبنى المجلس إلى مركز المؤتمرات المجاور، حيث لقينا الترحاب من مجموعة ضخمة من الصحافيّين المتجمّعين لتغطية التوقيع.

تحدّث رئيس المجلس بحر العلوم بفصاحة القائد الدينيّ البسيطة. "نجتمع اليوم في لقاء تاريخيّ عظيم بروح الأخوّة والمحبّة الصادقة التي توحّد الشعب العراقيّ بأكمله. عندما تحدّث كل الإخوة، وضعوا مصلحة الأمّة فوق مصالحهم. وليكن معلوماً أنّنا جئنا إلى هذا المكان كشخص واحد ذي رأي واحد".

وألقى الباجه جي الذي عمل جاهداً في صياغة الفصل الثوريّ المتعلّق بحقوق الأفراد في القانون الإداري الانتقاليّ، كلمة بليغة. وتحدّث البرزاني بشكل مؤثّر. "إنّني أشعر بأنّني عراقيّ لأوّل مرّة في حياتي". وانتقل كل عضو إلى طاولة في مقدّم الغرفة للتوقيع على الوثيقة الأبرز في تاريخ العراق الطويل.

واختُتم الحفل بإنشاد الولد الصغير القصيدة التي أنشدها في احتفالات مجلس 9 نيسان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

الحمد لله وآمين.

الفصل الثاني عشر

الاصطدام بالحائط

❑ **بغداد**

نيسان/أبريل 2004

كانت أضواء التلفزيون ساطعة وعيناي تعبتين. فقد كانت حياتي في الأسابيع الثلاثة الماضية مليئة بالإجهاد، وليالِيّ أطول من المعتاد، فظهر ذلك عليّ. كان ذلك في 23 نيسان/أبريل، ونحن في وسط أخطر أزمة للائتلاف.

أجرى التقنيّون أعمال التدقيق الأخيرة في زوايا الكاميرا، والصوت وأشاروا إليّ بالبدء. فومض ضوء الكاميرا الأحمر.

مساء الخير

العراق يواجه خياراً حاسماً.

يمكنكم سلوك الطريق الذي يؤدّي إلى عراق جديد، ومسالم، عراق ديمقراطيّ، عراق الحريّة السياسيّة والفرصة الاقتصاديّة، عراق لا تكون فيه الغالبيّة للسنّة أو الشيعة أو العرب أو الأكراد أو التركمان، لكن للعراقيّين. إنّه المسار إلى مستقبل مشرق وواعد.

أو يمكنكم سلوك الطريق الذي يؤدي إلى العراق المظلم في الماضي، حيث يسود العنف والخوف، وتأتي السلطة من المدفع، وحيث لا يشعر بالأمان إلا القوي والقاسي...

وفي الإحدى والعشرين دقيقة التالية بسطت الوقائع القاسية أمام الشعب

العراقيّ. فنحن وهم نتعرّض لهجوم تشنّه القوى غير الديمقراطيّة، القوى التي لا تقاسمنا رؤيتنا المشتركة لعراق ديمقراطيّ ومسالم.

... أجريت في السنة الماضية آلاف المحادثات معكم، وقد جعلتني متأكّداً من أنّ الغالبيّة العظمى من العراقيّين ترفض وحشيّة الأيام السابقة وظلامها. لقد أخبرتموني أنّكم تريدون عراقاً جديداً يكرّم أفضل ما في ماضيكم، لكنّه يقدّم الحريّة والمساواة والفرص للجميع.

إنّ الائتلاف يشارككم رؤيتكم لمستقبل العراق، مستقبل الرجاء. وسنتمكّن معاً من إنشاء المستقبل الذي تريدون.

لكن علينا فعل الكثير فيما نسير على هذه الطريق.

إنّ أعداء مستقبلكم المشرق، المحليّين والخارجيّين، يحاولون إجباركم على سلوك الطريق التي تؤدي إلى الوراء، إلى القوّة الغاشمة والانقسام والكراهيّة. ولن تختفي هذه القوى المناهضة للديمقراطيّة من تلقاء نفسها، لكنّنا نستطيع معاً إلحاق الهزيمة بها. وسنقوم نحن في الائتلاف بدورنا لاستعادة الأمن. لكن عليكم أن تقوموا بدوركم أيضاً.

وإذا لم تدافعوا عن بلدكم المحبوب فلن يتمّ إنقاذه...

لقد دفعتنا ثلاث أزمات متزامنة منذ توقيع القانون الإداريّ الانتقاليّ إلى هذه النقطة الحرجة.

الأزمة الأولى تتعلّق بالعمليّة السياسيّة ـ ثانية. كنّا بحاجة إلى إقناع آية الله السيستاني وأتباعه في مجلس الحكم بدعم عودة الأخضر الإبراهيمي.

فقد خاب أمل السيستاني والشيعة كثيراً من التقرير الذي أصدره الإبراهيمي بعد زيارته الأوليّة لتقصّي الحقائق في شباط/فبراير، حيث أكّد بأنّ انتخابات الجمعيّة الوطنيّة غير ممكنة قبل نهاية سنة 2004. لكنّه لم يقترح بديلاً لمؤتمرات المناطق. لذا كنّا بحاجة إلى عودة الإبراهيمي إلى العراق لبناء إجماع العراقيّين، والسيستاني، على آليّة اختيار الحكومة المؤقّتة التي نسلّمها السيادة.

وغضب كثير من العراقيّين لأنّ تقرير الإبراهيمي لم ينتقد وحشيّة صدّام بالقدر الكافي. وارتابوا منه لأنّه قوميّ عربيّ سنّيّ. ووزّع أعضاء مجلس الحكم الشيعة صورة

للإبراهيمي وهو يدخّن السيجار مع صدّام قبل سنوات.

وأعلن السيستاني على موقعه على الإنترنت في 9 آذار/مارس "عن تحفّظاته حيال اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر" وأضاف بأنّ "أي قانون يوضع للفترة الانتقاليّة لن يحظى بالشرعيّة ما لم يقرّ من مجلس وطنيّ منتخب".

في الأيام التالية، وسّع زملاء السيستاني، ومن بينهم أعضاء في مجلس الحكم، من هجومهم على القانون الإداريّ الانتقاليّ. ووزّعت مناشير في مساجد الجنوب تدين الدستور المؤقّت محدثة جوّاً من عدم اليقين بشأن العمليّة السياسيّة.

أرسلت عماد ضياء ثانية إلى النجف في 9 آذار/مارس لإبلاغ آية الله بأنّه ما من مجموعة سترضى عن الوثيقة تماماً لأنّها تمثّل تسويات. وكرّرت بأنّ الولايات المتحدة ستبذل ما بوسعها لضمان إجراء الانتخابات وفقاً للجدول الزمنيّ المحدّد في القانون الإداريّ الانتقاليّ. وقلت إنّ من مصلحة العراق، ومصلحته، إعادة الأمم المتحدة ثانية.

عاد ضياء في تلك الليلة حاملاً ردّ السيستاني. كان لا يزال "غير راضٍ عن القانون الإداريّ الانتقاليّ"، ولم يلزم نفسه بشيء حيال الإبراهيمي: "إذا جاء، فهل سيستمع [لرأينا]"؟

في هذه الأثناء، كان مجلس الحكم يماطل، وغير راغب في دعوة الإبراهيمي إلى العودة ثانية، وبدا كأنّ الأزمة السياسيّة ستزداد عمقاً. أرسلت فريق إدارة الحكم للضغط على أعضاء المجلس وانتهزت فرصة زيارة الكوت، عاصمة محافظة واسط الشرقيّة للاجتماع بممثّل السيستاني هناك. أبلغته بأنّ القانون الإداريّ الانتقاليّ يقدّم المسار الوحيد المتفق عليه نحو الديمقراطيّة العراقيّة. كما قمت أنا وبوب بلاكويل بجولات على أعضاء مجلس الحكم الأقوياء.

ازداد سخط كوندوليزا رايس من استكانة مجلس الحكم. "عليك أن تحملهم على دعوة الإبراهيمي. فليس هناك خطّة ب". لذا تم الإعداد لاجتماع مثير آخر للمجلس بكامل أعضائه. وفي يوم الأربعاء 17 آذار/مارس، حذّرتهم من أنّهم لا يخاطرون بالمواجهة مع الأمم المتحدة فحسب، بل مع الولايات المتحدة أيضاً. وقلت، "إذا لم تساعد الأمم المتحدة في تشكيل حكومة مؤقّتة، فسيعرف الشعب العراقيّ على من يلقي باللائمة".

أثار ذلك انزعاجاً حول الطاولة البيضاويّة. وأشار الجعفري في أحد أحاديثه المعقّدة المعهودة إلى أنّ العراق يمكن أن يستفيد من "مشاركة الأمم المتحدة

ومساعدتها"، وأقرّ بأنّ مجلس الحكم هو الذي دعا الأمم المتحدة إلى العودة إلى العراق في كانون الثاني/يناير. لذا صاغ المجلس على مضض رسالة تدعو الأمم المتحدة إلى إعادة الإبراهيمي ثانية.

لكن عندما تحدّثت مع رايس في تلك الليلة، عدّلت من وقع هذه الأخبار السارّة بالإشارة إلى أنّ معارضة السيستاني القانون الإداريّ الانتقاليّ ما زالت تشكّل عقبة كبرى. "ومع تقدّم العمليّة السياسيّة إلى الأمام، لا بدّ من وقوع مزيد من العنف".

شكّل تجدّد أعمال العنف التي يرتكبها مقتدى الصدر وجيش المهديّ التابع له أزمتنا الثانية في جانب كبير من آذار/مارس.. فقد أصبح الواعظ الشيعيّ المتطرّف أكثر وقاحة. واستولى، مصحوباً بمجموعة من الحرّاس الشخصيّين المسلّحين تسليحاً ثقيلاً، على المسجد الرئيسيّ في الكوفة، المدينة الشقيقة للنجف، حيث كان صهر النبيّ محمّد يؤمّ المصلّين في القرن السابع.

كان هذا الانتهاك يرمز إلى تصميم مقتدى على تحقيق السيطرة بالقوّة. وأخذ يرتدي الكفن الأبيض فوق عباءته الداكنة ثانية أثناء إلقاء خطب الجمعة في الكوفة. وذلك يرمز في الظاهر إلى تعطّشه للشهادة، لكنّه كان على الأرجح تصنّعاً فجّاً يهدف إلى التأثير على أتباعه الذين يسهل خداعهم، وإخفاء محدوديّة علمه الدينيّ، خلافاً لوالده.

وعلى غرار كثير من الخطباء المثيرين للغوغاء، كان مقتدى خطيباً ذا حضرة. فقد أصبحت خطبه في أيام الجمعة قبلة للشيعة المحرومين والمقتلعين الذين ما زال عددهم محدوداً لكنّه يتزايد باستمرار. وأصبحت لهجته الخطابيّة أكثر تطرّفاً حيث لم يعد يدعو إلى مقاومة الائتلاف فحسب وإنّما مجلس الحكم أيضاً.

وفي 12 آذار/مارس، هاجم أعضاء من جيش المهديّ قرية غجريّة في محافظة القادسيّة قرب النجف. فدمّروا المنازل وأحرقوا الأنقاض، واقتادوا ثمانية عشر "مرتدّاً"، وعذّبوهم لاحقاً في "سجن" تابع لمقتدى في النجف. وفُقِد العديد من النساء والأطفال من القرية.

في 14 آذار/مارس، سألت الجنرال سانشيز إذا كان بوسعه إلقاء القبض على بعض المقرّبين من مقتدى، بعدما أصابني الإحباط لعدم تحرّك واشنطن. "يوجد لدى العراقيّين مذكّرات باعتقال نحو اثني عشر شخصاً منهم في قضيّة مقتل الخوئي".

وعدني قائلاً، "سنعمل على ذلك يا سيّدي".

من المشكلات التي يواجهها أنّ النجف والكوفة وجوارهما منطقة عمليّات خليط من قوّات الائتلاف بقيادة بولونيّة ـ وحدات إسبانيّة وبلغاريّة وأوكرانيّة ومن أميركا الوسطى، ولكل منها قواعد اشتباك خاصّة ـ وكل منها مسؤول أمام عاصمته المتوتّرة.

في 23 آذار/مارس، قرّرت الحصول على تقييم مباشر عن الوضع فطرت إلى النجف لاستشارة قوّات سلطة الائتلاف المؤقّتة هناك.

أبلغني فيل كوسنت، وهو من المهنيّين الآخرين من وزارة الخارجيّة، ويعمل الآن ممثّلاً لسلطة الائتلاف المؤقّتة في النجف، أنّ مقتدى وضع ستين عنصراً مسلّحاً من جيش المهدي داخل المسجد الرئيسيّ في الكوفة.

قلت، "علينا إخراجهم من هناك".

كان مايك غفولر، وهو يعرف الأوضاع جيّداً، منزعجاً، فقال، "إنّه موقف خاسر في كلا الوجهين. إذا توجّهت قوّات الائتلاف إلى هناك وقتلت مقاتلي جيش المهدي وأطلقت النار على العتبة المقدّسة، يصبح رجال الميليشيا شهداء على الفور، ويحصل مقتدى على إثبات بأنّنا الشياطين الصليبيّون".

قلت، "نعم، لكن لا يمكننا أن نتركه طليقاً. إذا كان مسجد الكوفة رأس الأفعى، فلنقطّع جسدها على الأقلّ".

قال مايك، "الأمر ليس سهلاً يا سيّدي". وأشار إلى أنّ القوّات الإسبانيّة، المسؤولة عن النجف، ترفض الإقدام على أي خطوة. وقد شجّع افتقارُهم إلى الحزم مقتدى وزاد من جرأته.

في اليوم التالي، استيقظت في الساعة الرابعة وعشر دقائق على صوت صاروخ آخر سقط في المنطقة الخضراء. ومرّ اليوم ابتداء من تلك اللحظة من سيئ إلى أسوأ.

تلقّينا تقارير بأنّ جيش المهديّ التابع لمقتدى يقوم على نطاق واسع في الجنوب بإقامة حواجز على الطرق، وخطف رجال الشرطة العراقيّين وتعذيبهم. ولدينا الآن شهادة مباشرة من امرأة تقول إنّها تعرّضت للاغتصاب المتكرّر بعد أن سجنها مجرمو مقتدى. فقلت لديك جونز، "بدأ هؤلاء يذكّرونني بطالبان".

اتصلت بالجنرال أبي زيد معبّراً عن قلقي. "إنّنا نخاطر بفقدان السيطرة على المنطقة اللعينة بأكملها أمام ميليشيا مقتدى. الإسبان يرفضون التحرّك".

فوعدني قائلاً، "سنعمل على ذلك يا جيري".

في 26 آذار/مارس، أفاد مايك غفولر بأنّ مقتدى هاجم مراكز الديمقراطيّة التي ترعاها سلطة الائتلاف المؤقّتة في عدد من المدن الجنوبيّة. وفي اليوم نفسه استُدرجت قوّات الائتلاف إلى القتال مع مجموعة من جيش المهدي وميليشيا فيلق بدر الموجودة في المنطقة. وأبلغني سانشيز بأنّ "الأوضاع غير مطمئنة هناك".

بعد صلاة الجمعة في ذلك اليوم، صعد مقتدى الصدر إلى منبر مسجد الكوفة وأطلق أشدّ هجوم انتقاديّ حتى الآن. فقد صاح، "لا! لا لليهود. لا! لا لإسرائيل! لا! لا لأميركا"! وبعد أن أدان الائتلاف باعتباره مؤامرة صهيونيّة أميركيّة مشتركة، امتدح مقتدى هجمات 11 أيلول/سبتمبر الإرهابيّة ووصفها بأنّها "معجزة ونعمة من الله".

أبلغني القنصل العامّ لسلطة الائتلاف المؤقّتة سكوت كاسل بأنّ ما أدلى به مقتدى انتهاك واضح للقانون الذي يمنع التحريض على العنف لأنّه يمكن أن يثير الاضطراب المدنيّ، بما في ذلك شنّ هجمات على الموظّفين المدنيّين العاملين في الائتلاف وقوّات الائتلاف. وقال، "لدينا أسس كثيرة لإصدار مذكّرة اعتقال بحقّه".

كنت أشكّ في أنّ واشنطن ستدعم مثل هذا الإجراء الجذريّ.

كانت الصحيفة الناطقة بلسان مقتدى تشجّع على العنف منذ الصيف عندما نشرت أسماء العراقيّين الذين يجب قتلهم لتعاونهم مع الائتلاف. وقد قُتل العديد منهم. ونشرت الصحيفة الآن النص الكامل لخطبة مقتدى الناريّة التي تدعو إلى الاضطرابات المدنيّة، وتمتدح هجمات 11 أيلول/سبتمبر. فأمرتُ بإغلاق الصحيفة لمدّة ستين يوماً لانتهاكها القانون الذي يحظر الحضّ على العنف.

لم تجد الشرطة العراقيّة مدعومة بقوّات الائتلاف صعوبة كبيرة في إغلاق مكاتب الصحيفة في مدينة الصدر. لكن عندما أغلقت الشرطة الأبواب وهمّت بالرحيل، جاء حشد غاضب من الشيعة وأطلقوا الشتائم والتهديدات خارج المبنى.

طلبت من ريك سانشيز وضع خطّة للسيطرة على ميليشيا مقتدى في الجنوب.

وقلت لديك جونز، "ربما يمكننا البدء بالضغط عليه بطريقة جادّة".

فقال ديك، "ربما يا جيري، لكنّنا سلكنا هذا الطريق من قبل".

* * *

في هذه الأثناء كانت هناك أزمة ثالثة تختمر في غرب البلد: كان الوضع الأمنيّ في الفلّوجة متفاقماً. وقد اكتسبت الفلّوجة عن جدارة سمعة بأنّها مدينة صلبة لا تلين. تمتد مدينة الفلوجة التي يبلغ تعداد سكّانها 300،000 نسمة عبر منعطف في الفرات، وتشكّل ملتقى طرق لعدّة قوافل تجاريّة تقليديّة عبر الصحراء غرباً إلى سوريا، وقد أصبحت طرقاً مفيدة للمهرّبين بعد حرب الخليج، عندما كان صدّام يتجاوز عقوبات الأمم المتحدة. وعندما سيطر البريطانيّون على بلاد ما بين النهرين من العثمانيّين في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، كانت المدينة مركزاً لثورة دمويّة. وفي مسعى للسيطرة على المدينة، جنّد صدّام حسين أعضاء موالين في وحدات النخبة العسكريّة وأجهزة الاستخبارات من القبائل المحليّة هناك.

في نيسان/أبريل 2003، تولّت الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين المسؤوليّة عن محافظة الأنبار غرب بغداد. لكن حتى بعد تعزيزها بالفوج المدرّع الثالث ومئات من أفراد الشرطة العسكريّة، لم تتمكّن الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين من تحقيق الأمن الكافي في المحافظة، وبخاصّة في مدن مثل الفلّوجة والرمادي، إلى الغرب على الفرات. ففي آذار/مارس 2004، كان هناك تعادل فعليّ في الفلّوجة: الفرقة الثانية والثمانون تطوّق المدينة، لكنّها تخلّت عمليّاً عن السيطرة على شوارعها إلى رجالها. وواصل المتمرّدون استخدام هذا الملاذ الحضريّ ليكمنوا للقوّات الأميركيّة، ويزرعوا المتفجّرات، ويخزّنوا الأسلحة. ولم نفعل الكثير بعد إسقاط مروحيّة تشينوك في تشرين الثاني/ نوفمبر أو بعد الهجوم المنظّم على مركز شرطة الفلّوجة في شباط/فبراير الذي أدّى إلى سقوط أربعة عشر شرطيًّا. والآن، لا تقوم الفرقة الثانية والثمانون ـ التي توشك أن تعود إلى الوطن ـ سوى ببعض الدوريّات في المدينة.

أثرت مخاوفي مع الجنرالين أبي زيد وسانشيز. قلت، "إنّ الفرقة الثانية والثمانين لا تنتهج سياسة واقعيّة حيال الأنبار. ولن يتحسّن الوضع إلى أن ننظّف الفلّوجة".

وافق أبي زيد مع هذا التقييم. أما سانشيز فلم يوافق.

إنّ مهمّة احتلال محافظة الأنبار وتدمير الملاذات الآمنة للمتمرّدين مهمّة ستضطلع بها فرقة المارينز الأولى بقيادة الفريق جيم كونواي. وقد تذكّرت أنّ هذه الفرقة هي التي أحجمت عن اعتقال مقتدى في آب/أغسطس الماضي. لكنّ ذلك كان في الماضي. ففي 22 آذار/مارس التقيت بالجنرال كونواي لبحث المستقبل. وكانت قوّاته قد بدأت تتدفّق إلى العراق من الكويت وتشغل منطقة عمليّات الفرقة 82.

كان كونواي ضابط مارينز مثالياً، نحيفاً ونكيّاً ومقداماً. عندما سألته عن نواياه، قال إنّه يعتزم أن يظهر للعراقيّين "سعفة النخيل والمطرقة على السواء"، وتلك رطانة المارينز التي تقابل نهج العصا والجزرة الذي أحبّذه للتعامل مع المثلث السنيّ. وتابع قائلاً، "الناس هناك على وشك أن يتعلّموا معنى شعار قوّات المارينز، 'الصديق الأفضل، والعدوّ الألدّ'".

وأوضح كونواي أنّه غير معجب بنهج الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين الحاليّ. فهم يحدّدون الدوريّات في المدينة بخمس وأربعين دقيقة فقط. "إنّني أريد أن يتمكّن رجالي من الذهاب إلى أي مكان وفي أي وقت في منطقة عمليّاتنا. وأريد أن أثبت تلك القدرة حالما نرتّب أمورنا". وبعد ذلك عرض كونواي الخطط العملانيّة التي يأمل في تنفيذها.

هذا ما كنت أتمنّى سماعه. فأجبت قائلاً، "من المهمّ في التسعين يوماً التالية أن نظهر أنّنا جادّون وأنّنا سندعم القوّات العراقيّة".

شعرت بتفاؤل أكبر بشأن محافظة الأنبار مما كنت أشعر به منذ أشهر.

في هذه الأثناء، ظهرت على الملأ فضيحة النفط مقابل الغذاء التي كانت تختمر منذ شهور. ففي آذار/مارس، اتضح أنّه سيُجرى عدد من التحقيقات في مزاعم الإساءة. فقد عيّنت الأمم المتحدة فريق تحقيق خاصّاً بقيادة رئيس المصرف الاحتياطيّ الفيدراليّ السابق بول فولكر، واتخذ البرلمان البريطانيّ خطوات للنظر في القضيّة. ولا شكّ في أنّ الكونغرس الأميركيّ سيحذو حذوه عمّا قريب.

علمت أنّ أحمد الجلبي يحاول إقناع مجلس الحكم في تولّي أي تحقيق عراقيّ. وكنت أريد دون شكّ الحصول على كافّة الوقائع بسرعة. لكنّني كنت قلقاً بشأن السماح لهيئة سياسيّة بإجراء التحقيق. وقد ازدادت مخاوفي عندما سمعنا بأنّ الجلبي يريد من مجلس الحكم التعاقد بدون مناقصة مع شركة محاسبة لإجراء التحقيق.

لذا قرّرت أن أعهد بإجراء التحقيق إلى المجلس الأعلى العراقيّ للتدقيق في الحسابات، وهو هيئة حكوميّة محترمة استعادت استقلالها ثانية وتعود إلى عشرينيّات القرن العشرين. ولضمان تنسيق الجهود، أصدرت أمراً في 15 آذار/مارس أطلب فيه من كافّة الوزارات العراقيّة تحديد سجلّات برنامج النفط مقابل الغذاء في ملفّاتها

وتخزينها وحراستها. وقدّمت موازنة للمجلس الأعلى للتدقيق في الحسابات للإشراف على التحقيق وسمّيت المجلس نقطة الاتصال الوحيدة للأمم المتحدة والمجموعات الشرعيّة البريطانيّة أو غيرها التي تنظر في القضيّة.

أوضح الجلبي أنّه مستاء من القرار وحاول تصويري بأنّني أعارض التوصّل إلى خفايا الفضيحة. وذلك غير صحيح البتّة. فأنا أشاركه رغبته في الكشف عن المحرّمات التي ارتكبها العراقيّون وسواهم. لكنّني أميل إلى القيام بذلك بطريقة لا تشوبها شوائب السياسة العراقيّة.

بعد بضعة أيام، كتبت إلى الرئيس بوش وطرحت أهداف سلطة الائتلاف المؤقّتة في التسعين يوماً التالية. توقّعت تزايد الهجمات الإرهابيّة فيما يتقدّم العراق نحو الديموقراطيّة. وقلت إنّ قوّات الأمن العراقيّة لا تزال إلى حدّ كبير "سيّئة التدريب ولا يمكن الركون إليها... علينا ألا نخدع أنفسنا أو العراقيّين في التفكير بأنّهم سيكونون قادرين على تولّي زمام الأمن هنا في تموز/يوليو. فذلك يتطلّب عدة أشهر وربما سنوات".

أبلغت الرئيس بأنّني أرى فرصة لاستغلال الأشهر الثلاثة المقبلة من أجل توسيع التمثيل في الهياكل السياسيّة العراقيّة الوليدة. "إنّنا بحاجة إلى زيادة تمثيل السنّة والمعتدلين الشيعة في الحكومة المؤقّتة. ويجب ألا ينشد هدف إشراك الجميع البساطة في عمليّة تأليف الحكومة.

وتشير هذه النقطة الأخيرة إلى "المسؤولين في واشنطن" المغْفلين دائماً الذين يبلغون الصحافة بأنّ علينا تسليم السيادة إلى مجلس الحكم. وقلت للرئيس، "لتوفير مقدار من الاستمراريّة" للحكومة الجديدة، فإنّني أعتزم العمل مع مجلس الحكم لضمان اختيار مجموعة مقتدرة من نوّاب الوزراء عمّا قريب.

لكنّ ذلك من المجالات الأخرى التي فشل مجلس الحكم في أدائها. فقد سمّى المجلس اثنين وثمانين شخصاً كنائب وزير، لكن بعد عدّة أسابيع لم يتمكّن من تقديم بيانات سيرة لثلثهم. وبدا كأنّ ذلك "عمل صبيانيّ" مرّة أخرى.

في هذه الأثناء، تابعت حملتي لإنشاء مؤسّسات مكافحة الفساد. ففي اجتماع مع مجلس مدينة بغداد المنتخب في الأسبوع الثالث من آذار/مارس، اعترفت بأنّ العديد من العراقيّين قلقون بشأن الفساد. وكذلك أنا. فقد ازدهر الفساد أثناء حكم صدّام. ففي

الاثنتي عشرة سنة الماضية، كانت السياسة الرسميّة تسعى للتملّص من عقوبات الأمم المتحدة، لذا تمأسس الفساد في العديد من الوزارات، وقضي على حكم القانون.

أوضحت لمجلس المدينة الهيئات المستقلّة الثلاث التي أنشأتها سلطة الائتلاف المؤقّتة لحماية المصلحة العامّة: لجنة النزاهة العامّة هي العنصر الرئيسيّ لقوانين مكافحة الفساد في العراق. وتعمل إلى جانب المجلس الأعلى العراقيّ للتدقيق في الحسابات والمفتّشين العامّين المعيّنين مؤخّراً في الوزارات.

أبلغتهم بأنّ "الهيئات الثلاث ـ المدقّقين والمفتّشين العامّين واللجنة ـ تشكّل نهجاً متكاملاً لمكافحة الفساد على كل مستويات الحكومة في كل أنحاء البلد".

أدركت أنّ الفساد سيكون قائماً على عدّة مستويات في المجتمع العراقيّ في الأشهر والسنوات القادمة. لكنّني أملت أيضاً أن تتغلّب عليه في النهاية الهيئات المستقلّة لمكافحة الفساد التي أنشأناها.

وأنهيت رسالتي بملاحظة متفائلة، "إنّ الائتلاف وأعضاءه سيقفون إلى جانب الشعب العراقيّ فيما يقوم ببناء الغد المرجوّ لأبنائهم وأبناء أبنائهم".

"وسيحصلون على ذلك الغد المرجوّ".

اندلعت أزمة الفلّوجة في صباح يوم الأربعاء 31 آذار/مارس. فقد تعرّضت قافلة صغيرة من سيّارات الحرس الأمنيّين التابعين لشركة بلاك ووتر إلى كمين في مركز الفلّوجة. أمطر المسلّحون مركبة أميركيّة بوابل من طلقات الكلاشينكوف فاحترقت. أخذ رجال البلدة يرقصون فرحاً وسحبوا الجثث المحروقة من بين الحطام وأخذوا يضربونها بالرفوش. ثمّ علّقت جثّتان متفحّمتان ومقطّعتا الأوصال على الحاجز المعدنيّ للجسر الرئيسيّ للبلدة فوق النهر.

صوّرت أطقم التلفزيونات هذا المشهد الشنيع، وظهرت الصور الفظيعة على التلفزيونات الفضائيّة العربيّة. وعرض شريط محرّر في ذلك اليوم على التلفزيونات الأميركيّة. وتحوّلت الصور على الفور إلى رموز للواقع الوحشيّ للتمرّد وأبرزت أنّ قوّات الائتلاف العسكريّة لا تسيطر على الفلّوجة.

في صباح اليوم التالي، أفاد الجنرال سانشيز بأنّه "وبّخ" الجنرال كونواي لأنّه لم يرسل القوّات إلى المدينة فور تبلّغ المارينز بتعرّض رجال بلاك ووتر للكمين.

سألت، "وماذا كان ردّه"؟

كان كونواي ينتظر من الشرطة العراقيّة أن تطلب المساعدة.

قلت لسانشين، "ما هي خطوتك الأخرى؟ علينا الردّ على هذه الفعلة الشنيعة وإلا استنتج العدوّ بأنّنا متردّدون".

أجاب سانشين، "إنّنا ننفض الغبار عن العمليّة التي أعددناها في الخريف الفائت، عمليّة تنظيف الفلّوجة التي أجّلناها عندما خشي وزير الداخليّة إرسال الشرطة للمساعدة في التعامل مع الوضع في المدينة".

واصل المرجل السياسيّ غليانه. ففي أوائل نيسان/أبريل، اتضح بجلاء أنّ العديد من المتديّنين الشيعة في التيّار السائد يحذون حذو السيستاني في انتقاد القانون الإداريّ المؤقّت. وفي 2 نيسان/أبريل، أبلغتني رايس بأنّ الجلبي ينشط بشكل متزايد في العمل ضدّ المصالح الأميركيّة بالميل نحو الشيعة الرافضين. وقالت، "إنّ المشاعر السائدة" في واشنطن هي طرده من مجلس الحكم. لكنّني أوصيت بالتروّي، فثمّة مخاطر أيضاً في استبعاده.

زرت أنا وديك جونز آية الله حسين الصدر في 4 نيسان/أبريل لتحذيره من مخاطر مهاجمة القانون الإداريّ الانتقاليّ. وكنت أعلم أنّه على اتصال وثيق مع المرجعيّة في النجف. وأملت في أن يقنع السيستاني.

سألته وأنا جالس في مكتبته العامرة بالكتب، "إذا تمكّن آية الله السيستاني من إسقاط مصداقيّة الدستور المؤقّت، فأين سيترك ذلك الشيعة والعراق"؟

حدّق فيّ رجل الدين العالم من فوق إطار نظّارته لكنّه لم يقدّم إجابة مباشرة.

قلت، "أرجو أن تتذكّر دروس العام 1920. فهذا الدستور المؤقّت هو الطريقة الوحيدة لكي يحصل العراق على حكومة دستوريّة منتخبة. لقد انتظر شعبكم هذه الفرصة أكثر من ثمانين عاماً".

فكّرت في العذاب الذي كابده هذا الإمام المرن روحيّاً وماديّاً في أثناء حكم صدّام.

وأخيراً قال، "لقد انتظرنا قروناً يا سعادة السفير".

ومن نبرته، حصلت على الانطباع بأنّه سيشير على آية الله السيستاني بسلوك مسار التسوية.

ربما. ربما فحسب.

في وقت لاحق من صباح ذلك اليوم، قرأت في مكتبي تقريراً موجزاً عن العمليّة الناجحة في النجف في وقت متأخّر من مساء أمس لاعتقال مصطفى اليعقوبي، أحد كبار مساعدي مقتدى، وأحد المتهمين بالاشتراك مع مقتدى في جريمة قتل آية الله الخوئي في سنة 2003.

أخيراً اتخذنا إجراء.

كانت الساعة الرقمية تشير إلى الثانية عشرة ودقيقتين، 4 نيسان/أبريل 2004، عندما جلست لأتناول سندويشاً على عجل. رنّت لي سو شي.

"الجنرال سانشيز على الخطّ، عاجل".

قال، "انفجر الوضع مع مقتدى يا سيّدي. إنّنا نتلقّى تقارير من العديد من القطاعات المختلفة، مدينة الصدر، والنجف... والكوت. المتظاهرون يتدفّقون في الشوارع. وكثير منهم يحمل بنادق كلاشينكوف وقوانف الآر بي جي...".

كان رجال مقتدى يسيّرون مظاهرات صاخبة غير عنيفة منذ أغلقنا صحيفته. والآن المتظاهرون مسلّحون ويردّدون، "لا لإسرائيل، لا لأميركا، أطلقوا مصطفى اليعقوبي"، فيما يتجمّعون حول مراكز الشرطة العراقيّة ومكاتب سلطة الائتلاف المؤقّتة. ومع أنّ جيش المهدي لم يطلق النار على السلطات العراقيّة أو قوّات الائتلاف، فإنّ المتظاهرين كانوا يتميّزون غضباً.

"ما الذي يجري في الفلّوجة يا ريك"؟

لم أشأ حدوث أي تداخل بين هجوم المارينز في الأنبار والاضطراب المتفجّر المحتمل مع عصابات مقتدى.

أخبرني أنّه قبل شروق الشمس أقامت قوّة من 1300 رجل مارينز وقوّات فيلق الدفاع المدنيّ وقوّات الجيش العراقيّ الجديد حواجز حول المدينة، وفرضت عليها حصاراً. ودخلت مركبات همفي المزوّدة بمكبّرات للصوت مدعومة بالمركبات المصفّحة الفلوجة وأعلنت عن منع التجوّل من الغروب إلى الفجر وهدّدت بالقضاء على المتمرّدين

الذين يرفضون تسليم أسلحتهم والاستسلام. والوضع هناك معقّد وخطير على غرار الأزمة التي نواجهها في مدينة الصدر والجنوب.

وبعد مضي قليل من الوقت، اتصل سانشيز ثانية. "رجال مقتدى يتكاثرون حول قواعدنا... وبخاصّة في مدينة الصدر وفي النجف. ويبدو أنّهم يعتقدون أنّ بوسعهم حمل الإسبان على التراجع".

ستكون الساعات المقبلة حاسمة ما بين مقتدى والفلّوجة. فتحت حاسوبي المحمول وبدأت أكتب سجلاً بهذه الأحداث.

الساعة 1227: العميد فولغنسيو كول، القائد الإسبانيّ في النجف، يحاول "التفاوض" مع عصابات مقتدى بعد أن طالبوا بإطلاق سراح اليعقوبي. وكان فيل كوسنت هناك لتشديد العزائم. وقد أدلى الإسبانيّ هذا الصباح بتصريح أحمق عن اعتقال اليعقوبي قائلاً إنّ الإسبان لم ينفّذوا العمليّة، وأنّ "الائتلاف في بغداد" هو الذي نفّذها لدور اليعقوبي في قتل جنديّ أميركيّ. وقد طلبت من دان سينور أن تصدر وزارة الداخليّة بياناً بأنّ اعتقال اليعقوبي تمّ بناء على مذكّرة اعتقال عراقيّة تتعلّق بمقتل آية الله الخوئي. ويجب التنصّل من البيان الإسبانيّ جملة وتفصيلاً.

الساعة 1241: وصلني نبأ أنّ مجمّع سلطة الائتلاف المؤقّتة في النجف يتعرّض لهجوم يشنّه عدّة مئات من رجال مقتدى. وكوسنت يطلب مروحيّات هجوميّة وتعزيزات. وهو يقول إنّ القوّات الخاصّة السلفادوريّة تقاتل فيما يرفض الإسبان القتال. طلبت من نائب سانشيز، العميد جو وبر القدوم إلي وسألته عما يقومون به لتعزيز مقرّ سلطة الائتلاف المؤقّتة في النجف. وقلت إنّه يجدر بقيادة قوات الائتلاف إعفاء القائد الإسبانيّ على الفور. واتصلت بالسفير الإسبانيّ وصببت جام غضبي عليه. فقال إنّه لم يبلّغ لكنّه سيتّصل بمدريد.

الساعة 1400: سانشيز في مقرّ العمليّات الآن محاولاً الحصول على دعم جويّ. واتصل بي قائلاً، "لدينا جنديّ قتيل أميركيّ واحد على الأقلّ وعدة جرحى داخل المجمّع". وقد بدأت الذخيرة تنفد منهم وهم بحاجة إلى مساعدة بسرعة. الوضع صعب جدّاً.

الساعة 1510: اتصلت آنا بالاشيو، وزيرة الخارجيّة الإسبانيّة من مدريد لتقول إنّها لا تعرف شيئاً عن مشكلة النجف، وأنّها تحدّثت مع رئيس الوزراء الذي لم يصدّق التقرير

عن التصرّف الإسبانيّ. اتصلت بوبر فقال إنّ الإسبان ما زالوا "جالسين على مؤخّراتهم". وموقفهم هو أنّهم لن يشاركوا في القتال ما لم تطلق النار عليهم، على الرغم من أنّ الأميركيّين والعراقيّين يموتون على مرأى منهم. كانوا جالسين في الدبّابات حول المجمّع دون أن يفعلوا شيئاً. لقد كان سلوكاً يثير الصدمة - أطلقت على ذلك اسم "ائتلاف غير الراغبين".

الساعة 1600: أطلعت كوندي على أحداث اليوم. وقلت يبدو الأمر بمثابة "اختطاف مباشر للسلطة" من قبل مقتدى. وعلينا الردّ بقوّة. يجب ألا ندعه يفلت بفعلته.

فيما الأزمة تتفاقم، بحثت أنا ودان سينور أهميّة متابعة جدول أعمالي إذا كان ذلك ممكناً. فقد كان الشعب العراقيّ والمجتمع الدوليّ يراقبون ليروا إذا كان بوسع المتمرّدين التشويش على أنشطة الائتلاف وإبعاد العراق عن المسار نحو السيادة. لذا على الرغم من الضغوط التي أواجهها اليوم، توجّهت إلى مركز المؤتمرات في المنطقة الخضراء بعد انتهاء مكالمتي مع رايس للإعلان عن المؤسّسات الأمنيّة العراقيّة الجديدة التي ستكون من العناصر الحاسمة في الحكومة المؤقّتة.

منذ إلغاء وزارة الدفاع البعثيّة وجهاز المخابرات في أيار/مايو الماضي، سعينا لوضع أساس المؤسّسات العراقيّة التي ستحلّ محلّها. وقد عمل ديفيد غومبرت، كبير مستشاري الأمن القوميّ، لمدّة أشهر مع إياد علاوي، رئيس اللجنة الأمنيّة في مجلس الحكم، لتحديد صلاحيّات ومسؤوليّات وزارة الدفاع الجديدة، وجهاز المخابرات الوطنيّ العراقيّ، واللجنة الوزاريّة للأمن الوطنيّ. وقد كان إيجاد وزير للدفاع ومدير للجنة الوزاريّة للأمن الوطنيّ مناسبين صعب، حيث تبيّن لديفيد بعد أن تفحّص العديد من المرشّحين الذين لديهم المهارات المطلوبة أنّهم بعثيّون سنيّون أيديهم ملطّخة بالدماء. لكنّه تمكّن في النهاية من تحديد رجال صلبين للقيام بهذه المهمّات.

وبعد ظهر هذا اليوم، أعلن رئيس مجلس الحكم لشهر نيسان/أبريل مسعود البرزاني أنّ وزير الدفاع المؤقّت هو علي علاوي - قريب عضوي مجلس الحكم إياد علاوي وأحمد الجلبي - ووزير التجارة المؤقّت السابق. وهو شيعيّ معتدل ومتديّن، ومصرفيّ يحمل شهادات في الهندسة والتخطيط والإدارة وذو سجلّ حافل في العمل ضدّ صدّام.

وأصبح محمّد عبد الله محمد الشحواني مديراً عامّاً للجنة الوزاريّة للأمن

الوطنيّ. وهو سنيّ التحق بالجيش العراقيّ في سنة 1955 وترقّى إلى رتبة لواء قبل أن يجبره صدّام إلى اللجوء إلى المنفى في سنة 1984. وقد قتل صدّام ثلاثة من أبنائه في التسعينيّات.

وأصبح موفق الربيعي، عضو مجلس الحكم ومساعد السيستاني، المستشار الجديد للأمن القوميّ.

أعدّ غومبرت أيضاً خطة لوضع آليّة لتنسيق السياسة الأمنيّة في العراق، من خلال اللجنة الوزاريّة للأمن الوطنيّ، وهي في الواقع نسخة عراقيّة عن مجلس الأمن القومي لدينا. وسأرأس اجتماعات هذه اللجنة إلى أن تختار الحكومةُ المؤقّتة رئيساً للوزراء.

اتبعنا مبدأَيْن في إنشاء هذه المؤسّسات، وكلاهما مصمّم لتجنّب العودة إلى طغيان الرجل الواحد. الأول هو سيطرة المدنيّين على الجيش وجهاز المخابرات، وذلك عنصر أساسيّ من عناصر القانون الإداريّ الانتقاليّ. ووزّع نظامنا السلطة بين المسؤولين عن الأمن الوطنيّ، ما جعل التعاون بين الوزراء أمراً حيويّاً. وسنختبر مفهوم الإدارة التعاونية للأزمة في الأوضاع الطارئة بشهر نيسان/أبريل.

لقد وضعنا هذه الإجراءات في الوقت المناسب، فالأزمة تتفاقم بشكل خطير بين ساعة وأخرى.

الساعة 1725: عند عودتي إلى المكتب، علمت أنّ أنشطة مقتدى امتدّت إلى الجنوب. وكان فيل كوسنت يتحدّث على الهاتف من النجف. أبلغته كم أنا معجب بشجاعته وأنّني أصلّي من أجل سلامته وسلامة زملائه. فقال إنّهم على ما يرام لكنّهم قلقون بشأن الليل. فليس لديهم قوّة فعّالة كافية على الأرض للتعامل مع هجوم محتمل بمدافع الهاون وقذائف الآر بي جي بعد حلول الظلام. وقد طلبوا من قيادة قوّات الائتلاف إرسال طائرات حربيّة. لكن لم تصل الطائرات إلى المحطّة والوضع آخذ في التدهور. وقال إنّ الإسبان لم يشاركوا حتى الآن، ولا يبدون أي إشارة إلى أنّهم سيشاركون. وقد أفاد فرانك غالاغر، رئيس قوّات الأمن التابعة لشركة بلاك ووتر أنّهم لا يستطيعون المحافظة على المجمّع الليلة.

الساعة 1730: أحضرت اللواء وبر والعميدة باربرا فاست إلى مكتبي لإبلاغهم بأنّ كوسنت، وهو ليس رجلاً عسكرياً، ورجل بلاك ووتر، وهو عسكريّ، يقولان إنّهم لا

يستطيعون الصمود الليلة. فأفادا بأنّ مروحيّات أباتشي المسلّحة في المحطّة لكنّها لا تطلق النار، وما زال أمامها ساعتان من ضوء النهار. وأنّهما سيتّصلان بالجنرال سانشيز الموجود على الأرض في النجف للحصول على تقييمه للموقف. وأنّ طائرات أف ـ 16 في طريقها إلى هناك. وطلبت منهما أيضاً تطويق مدينة الصدر وعزلها لكي لا تدخل إليها التعزيزات.

الساعة 1735: أفاد مايك غفولر بأنّ قوّات الصدر استولت على مركز الشرطة في النجف وجرّدته من أسلحته وانتقلت الآن إلى المسجد في الكوفة استجابة لنداء مقتدى بإعادة تجميع القوّات.

الساعة 1740: لدينا الآن تقرير بحدوث إطلاق نار على مكتبنا في العمارة وأنّ حشوداً كبيرة تتجمّع في كربلاء. وأفاد غفولر بأنّه سمع من صِلاته القبليّة عن الإعداد لهجوم مماثل لذلك الذي حصل في النجف ضدّ مكتب سلطة الائتلاف المؤقّتة في كربلاء الليلة. وعاد اللواء وبر ليفيد بأنّ سريّة من القوّات الخاصّة ستصل "قريباً" إلى النجف وستكون جاهزة للعمل. يجدر بهم أن يسرعوا.

الساعة 1755: وردني من الناصريّة بأنّ جيش المهدي استولى على عدّة جسور أمس (لماذا لم يردّ الإيطاليّون؟). وقد زحفت حشود كبيرة منهم اليوم على مقرّ قيادة سلطة الائتلاف المؤقّتة واشتبكت مع الإيطاليّين. ولم تعرف النتائج حتى الآن.

ووردني الآن تقرير بأنّ جماعة مقتدى يتحرّكون باتجاه مكاتبنا في كركوك. وهي المدينة التي يوجد فيها أكبر احتمال لحدوث انفجار حقيقيّ لأنّ الوضع فيها متوتّر جدّاً أصلاً. ونحن نرفع من جهودنا الأمنيّة في كل المدن.

الساعة 1800: فيما كنّا ننتظر الأخبار التالية عن الهجمات، قدّم لي رئيس المحطّة تقييماً عامّا عن الوضع في العراق، ويبدو أنّ مدير الاستخبارات المركزيّة في لانغلي طلبه قبل أسبوع. كان التقييم مفرطاً في التشاؤم. فينتظرنا فشل "كارثيّ" حيث إنّنا مقبلون على "انهيار مطّرد للعراق". أربع صفحات من هذا القبيل يشتمّ منها بأنّها دعوة تقليديّة إلى "حماية ظهرك". لقد اهتزّت الوكالة بالضربات المتتالية التي تعرّضت لها في السنوات الأخيرة، بحيث يشدّد كل ما يكتبونه على الجوانب السلبيّة.

الساعة 2200: عاد سانشيز ليقول إنّ الوضع في مدينة الصدر سيئ: فقد وقع كمين لعربة همفي في ذلك القطاع بعد ظهر اليوم قتل فيه ثلاثة أميركيّين. وأمر سانشيز عناصر الفرقة المدرّعة الأولى بالدخول إلى المنطقة بالقوة، واسترجاع مراكز الشرطة

التي استولى عليها رجال الصدر. بل إنّ بوسعي الآن سماع أصوات الطلقات الرشاشة عبر النهر.

الساعة 2310: أطلعت كوندي للتوّ على الوضع وأطلعتِ الرئيس عليه. علينا تأمين مؤتمر هاتفيّ فيديويّ غداً صباحاً لأنّنا لا نملك المعلومات الكافية الآن لنقترح على الرئيس المسار الذي يجب اتباعه.

الساعة 0025: (5 نيسان/أبريل) الوضع في الحلّة آخذ في التدهور. فقد أفدنا عن أنّ عدّة آلاف من مقاتلي جيش المهدي يتجمّعون قرب مجمّع سلطة الائتلاف المؤقّتة. وقد طلب غفولر من القائد البولونيّ قوّة ردّ سريع قبل ثلاث ساعات ولم يحدث شيء. وأنا أضغط على قوّات الائتلاف للتحرّك. وقد أصدر مقتدى "فتوى" تدعو الائتلاف إلى تحرير كافّة السجناء، وتدعو العراقيّين إلى إجبار الائتلاف على مغادرة العراق. لذا فقد رسمت الخطوط، وتستطيع الجماعة في واشنطن رؤيتها.

الساعة 0035: أطلعت ريتشارد أرميتاج (نائب باول) وستيف هادلي وجورج تنيت وبيت بيس على الوضع واقترحت أن تطلب وزارة الخارجيّة من سفاراتنا في البلدان الشريكة في الائتلاف مفاتحة حكوماتها في صباح الاثنين بتوقيت أوروبا قائلين إنّ ذلك يشكّل "تحدّياً واسعاً ومباشراً للائتلاف". وأنّ علينا الردّ على مقتدى بقوّة. هناك الكثير من الأشخاص الذين يترقّبون كيف سيكون ردّنا (ميليشيات أخرى وقبائل إلخ) - وكل المتربّصين بنا في الفلّوجة. فإذا أظهرنا الضعف الآن فإنّنا ندفع العراق نحو الحرب الأهليّة. ونحن نتوقّع من شركائنا أن يقدّموا لنا الدعم، علناً وعلى الأرض. وقد طلب منّا أرميتاج إرسال برقيّة بذلك بأسرع ما يمكن لكي يصدروا التعليمات. وكان لدى أرميتاج اللباقة بإشارته إلى أنّني أدعو إلى التحرّك ضدّ مقتدى منذ شهور وها نحن "مجبرون الآن على التحرّك" (ويمكنني أن أضيف في وقت أصعب بكثير مما كان عليه من قبل).

الساعة 0100: سمع مدير الشرطة في بغداد بأنّ مقتدى سيدعو إلى إضراب عامّ في بغداد هذا الصباح. وسيضع النساء والأطفال في مقدّمة المظاهرات والمسلّحين خلفهم. مجموعة رائعة.

الساعة 0130: قرّرت أنا وديك أنّ الحصول على بعض النوم ربما يكون أفضل استغلال للوقت في الساعات القليلة التالية. وبإمكانهم العثور علينا دائماً إذا ما احتاجوا إلينا.

لكن قبل أن أتوجّه إلى الفراش، تمكّنت من إتمام رسالة إلكترونيّة إلى فرانسي. فقد كنت أعتزم منذ عدّة أشهر القيام بزيارة سريعة إلى الوطن في عيد الفصح. وكنّا نعتزم أيضاً الاحتفال بعيد ميلاد أمّها التسعين بلمّ شمل العائلة الموسّعة في منزلنا بفيرمونت. ولم أكن قد غادرت العراق منذ كانون الثاني/يناير. لا يفصلنا اليوم عن عيد الفصح سوى ستّة أيّام، لكن من الواضح أنّني لا أستطيع مغادرة العراق. وقد كتبت إليها آسفاً، "إنّنا نواجه انقلاباً تاماً وعلينا الردّ بقوّة وإلا خسرنا. لذا فإنّ علي البقاء في العراق".

فيما أخذ النوم يتسلّل إليّ بالتدريج، تذكّرت بعض التفاصيل عن خطّة المارينز العملانيّة في الفلوجة. في وقت مبكّر من صباح اليوم، ستقوم فرقة المارينز الأولى بتشديد الحصار حول المدينة، والتقدّم نحو وسطها. الجنود ينهضون الآن من أكياس النوم ويقومون بتسخين وجباتهم الجاهزة من أجل الفطور، ويتفقّدون نخيرتهم وقنابلهم اليدويّة. وفي مدينة الصدر والحلّة والنجف، وفي أنحاء الجنوب، يستيقظ الآن أيضاً الآلاف من مقاتلي جيش المهديّ وقت البرود قبل الفجر ويغلون الماء للشاي، والاستعداد للشهادة.

لقد أخذت الأزمة تتجمّع.

أفادت التقارير الأولى في صباح 5 نيسان/أبريل أنّ جيش المهدي لم يشنّ مزيداً من الهجمات على مراكز سلطة الائتلاف المؤقّتة في المدن الجنوبيّة. لكنّ ميليشيا مقتدى لا تزال تحتشد في الحلّة وكربلاء والنجف، وتتحدّى أوامر الائتلاف لها بالتفرّق. وقد اشتبك السلفادوريّون والهندوراسيّون مع العدوّ، لكنّ قوّات المشاة المؤلّلة الإسبانيّة الأكثر تسلحاً بقيت خارج المعركة. وفي بغداد، استعادت الفرقة المدرّعة الأولى مراكز الشرطة الأربعة التي احتُلّت في مدينة الصدر، وتكبّدت في أثناء ذلك ثمانية قتلى أميركيّين. وتلقّينا أيضاً تقارير بأنّ مقتدى يُجري اتصالات مع المتمرّدين السنّة في مقاطعة الأنبار.

بعث فيل كوسنت رسالة إلكترونيّة من النجف تفيد بأنّ الجنرال الإسباني كول يسعى للتوصّل إلى حل "سياسيّ" لأزمة مقتدى بعرض الحكم المحليّ على قائد ميليشيا فيلق بدر، الذي ترى استخباراتنا أنّه عميل إيرانيّ محتمل (على الرغم من أنّ كول لا يعرف هذه المعلومات). وبدا أنّ كول قلق من أن يحاول الائتلاف إزاحة مسلّحي مقتدى في أثناء عطلة الأربعين عند الشيعة التي تصادف في 11 نيسان/أبريل هذا العام. ومن المرجّح أن تجتنب نكرى الأربعين، وهي اليوم الأربعين للعزاء بعد عاشوراء، ملايين الزوّار الشيعة إلى كربلاء والنجف.

أرسلت رسالة واضحة إلى كوسنت: أبلغ الجنرال كول بالتوقّف عن العبث في السياسة والبدء بإطاعة الأوامر. أنا الوحيد الذي لديه سلطة تعيين الحكّام، وقد منعت قبل أسابيع تعيين رجل فيلق بدر في هذا المنصب. ويجب ألا يتفاوض مع مقتدى تحت أي ظرف من الظروف. لقد ابتعد كول كثيراً عن المسار. سنجعل العدالة تأخذ مجراها فيما يتعلّق بكل أتباع مقتدى الذين يتهمهم العراقيّون بالقتل. وإذا كان الجنرال كول بحاجة إلى تعزيزات لاستعادة السيطرة على المدن الواقعة في منطقة عمليّاته، فيجب عليه أن يطلبها من قوّات الائتلاف. أوصل فيل هذه الرسالة إلى الجنرال الإسبانيّ بقوّة وختم تقريره لي بقوله "أن ليس هناك حلّ سياسيّ للاستيلاء على النجف".

بحثت أنا وريك سانشيز خيارات وقف ميليشيا مقتدى وإعادة السيطرة على النجف في نهاية المطاف. وقد وجدنا أن الخيار الأخير خطر في أحسن الأوقات ومستحيل في الأسبوع الأخير من الأربعين. مع ذلك بوسع ريك إعادة مَوْضَعة قوّات موثوقة من الائتلاف معزّزة بوحدات أميركيّة، لمنع مقتدى من إرسال تعزيزات إلى جيش المهدي في القوافل الطويلة من حافلات كيا الصغيرة البيضاء التي تحمل زوّاراً شرعيّين إلى المدينة المقدّسة.

وبعد الأربعين، يمكننا، إذا وافقت واشنطن، اتخاذ إجراءات صارمة وحاسمة بحقّ مقتدى.

بعد مغادرة ريك، أجريت ثلاث مقابلات مع برامج تلفزيونيّة أميركيّة صباحيّة. وقد طرح المحاورون السؤال نفسه: على ضوء انفجار العنف فجأة، ودعوة عدّة شيوخ أميركيّين، هل لا يزال الائتلاف يخطّط لإعادة السيادة إلى العراق في حزيران/يونيو؟ وكان جوابي واضحاً لا لبس فيه: التردّد الآن يكلّف أرواحاً عند كل الأطراف.

قلت، "لقد كان الرئيس واضحاً جداً بأنّ 30 حزيران/يونيو تاريخ سنتقيّد به".

وحاول المستضيفون زحزحتي دون أن ينجحوا.

أرسل سانشيز خبراً بأنّهم يتقدّمون في ضواحي الفلّوجة وبدؤوا يواجهون مقاومة. وقال، "لا شيء كبيراً بعد".

لكنّ تلفزيون الجزيرة كان يعرض فيلماً لما يزعم بأنّهم مدنيّون غير مسلّحين قُتلوا في الفلّوجة. وبعد ظهر ذلك اليوم، بثّت تلك المحطّة شريطاً صوتيّاً من أبي مصعب الزرقاوي، يهدّد بجني رؤوس أعداء الإسلام في العراق.

أدركت أنّ الزرقاوي هو صورة مرآويّة عن مقتدى، فاشيّ مسلم سنيّ. وعلى أحدهم وقفهما قبل أن ينتشر السمّ.

في وقت لاحق من ذلك اليوم، ترأست اجتماعاً للجنة الوزاريّة للأمن الوطنيّ المنشأة حديثاً. كان مقتدى موضوعنا الرئيسيّ، وكان الوزراء العراقيّون يتململون. رأى وزير العدل أنّ علينا إيجاد طريقة لعرض "بادرة حسنة" تجاه مقتدى - تقديم تنازلات في الواقع. ورأى علي علاوي، وزير الدفاع أنّ علينا أن نترك مقتدى "يتحلّل"، وأنّ التمرّد السنيّ هو التهديد الاستراتيجيّ الطاغي.

شدّدت على العواقب المشؤومة على مستقبل الاستقرار في العراق إذا بدأنا بتقديم التنازلات الآن.

ورأى عدد من الوزراء بأنّ مقتدى يريد "أن يُشرَك في الحكومة" وأنّه لا يشكّل "تهديداً استراتيجيّاً على استقرار العراق". ورددت بأنّ الاستيلاء على عدّة مدن عشيّة الأربعين يشكّل تهديداً للعراق لا يقلّ عن الهجمات في الفلّوجة. وذلك تحدّ خطير الآن وسيكون تحدّياً أكبر للحكومة العراقيّة ذات السيادة بعد 30 حزيران/يونيو.

قلت، "إذا أعطي مقتدى الصدر دوراً في الحكومة الآن، فسيقوّض ذلك أساس الحكم الديمقراطيّ" فمن المفاهيم الجوهريّة للديمقراطيّة ألا نشقّ طريقنا إلى السلطة بالقوّة.

كنّا نأمل أنا وغومبرت والربيعي بأن توافق اللجنة على بيان صحفيّ يدين مقتدى ويدعو إلى اتخاذ إجراء قويّ. لكن لم يكن يميل إلى التحرّك بقوّة ضدّ مقتدى سوى وزير الماليّة كامل الكيلاني، ورئيس جهاز المخابرات اللواء الشحواني، وكلاهما سنّيّ. وبدلاً من عدم الموافقة على البيان، أشرت على ديفيد والربيعي ألا يطرحا اقتراح البيان.

أشارت أحدث تقارير المخابرات من الجنوب إلى أنّ مقتدى معتصم بمسجد الكوفة وأنّه مستعدّ للبقاء هناك حتى 30 حزيران/يونيو. لذا كنّا نواجه معضلة حقيقيّة. في هذه الأثناء تحتشد قوّات مقتدى في النجف. إنّ استعادة النجف والكوفة في أثناء الأربعين ليست مستساغة، لكنّ السماح له بإدارة المدينتين في الأسبوع المقدّس ليس خياراً أفضل.

في وقت متأخّر من تلك الليلة، حضرت أنا وسانشيز اجتماعاً متلفزاً لمديري مجلس الأمن القوميّ مع نائب الرئيس ورايس وأرميتاج ورامسفيلد وبيس وكارد. وكان أبي زيد

مشاركاً من تامبا. أبلغت المجموعة، "إنّنا نواجه تحدياً جوهرياً لسلطتنا والسلطة المركزيّة بأكملها في العراق. وستكون القضيّة على نفس القدر من الأهميّة بعد 30 حزيران/يونيو، وربما أكثر. هناك الكثير من المتفرّجين الذين ينتظرون ليروا ما الذي سنفعله حيال مقتدى و"جيشه" - العشائر والميليشيات الأخرى على وجه التحديد. فإذا لم نردّ، سيستنتجون أنّ عليهم هم أيضاً اللجوء إلى السلاح للدفاع عن مصالحهم. وفي هذه الحالة، نعرّض العمليّة السياسيّة بأكملها للخطر - تاريخ 30 حزيران/يونيو، والانتخابات في السنة القادمة، وكل شيء. "إنّ عدم المبادرة إلى ردّ قويّ على مقتدى سيزيد من فرص الحرب الأهليّة". ونحن نحاول الحصول على بيانات تأييد عامّة من العراقيّين الفاعلين، لا سيّما الشيعة. ونبّهنا أيضاً الأحزاب السياسية التي لديها ميليشيا (المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق وحزب الدعوة) بالبقاء جانباً. كما أرسلنا الرسالة نفسها إلى القبائل.

أوصيت بأن يتبع الائتلاف ما أسميته "استراتيجيّة الأناكوندا"، وهو مصطلح مستعار من خطّة الحرب الأهليّة للجنرال وينفيلد سكوت لخنق قوّات التحالف الجنوبي بالاندفاع من الجانب. وبما أنّنا لا نستطيع استعادة المدينة المقدّسة بالقوّة، فإنّني أقترح ضرب أهداف أخرى لمقتدى - المخابئ ومعسكرات التدريب ووحدات جيش المهدي وزملائه - متى وأينما وجدناهم، باستثناء النجف.

وكان هناك إجماع مشجّع بتأييد هذا المفهوم.

استيقظت في عتمة ما قبل فجر 6 نيسان/أبريل على صوت طائرة سي - 130 سبكتر وهي تطلق مدافعها فيما تدور غير مرئيّة فوق مدينة الصدر. فقد تحصّنت مجموعات صغيرة من رجال ميليشيا مقتدى في مبانٍ حكوميّة كانت قد احتلّتها ورفضت الاستسلام. وكانت الطائرة الحربيّة تقوم بدكّهم بحيث لا تضطر القوّات الأميركيّة إلى المخاطرة بشنّ هجمات أرضيّة.

كانت نوافذ غرفتي تهتزّ على وقع الانفجارات البعيدة. إنّني مسرور لأنّني لست في الجانب الذي يتلقّى الضربات.

لكنّنا لم نكن البادئين بهذا القتال، بل مقتدى.

في الصباح التالي، أبلغني بوب بلاكويل، وكان يجتمع يومياً مع الإبراهيمي، بأنّه يشعر بقرب تخلّي الإبراهيمي عن مهمّته. فقد كان مستوى العنف محبطاً لجهوده في

الاجتماع بالعراقيّين، وكان معترضاً تماماً على نهجنا حيال الفلّوجة. اتصلت به على الفور وحثثته على البقاء. وفي وقت لاحق، اتصلت بوزير الخارجيّة باول لأقترح عليه تمرير الرسالة نفسها إلى كوفي أنان. وافق باول وأضاف بأنّه يلوم نفسه لعدم الاكتراث بتحذيراتي بشأن مقتدى في الأشهر الستّة الماضية.

وبعد ظهر ذلك اليوم، أحضر بلاكويل الإبراهيمي لإطلاعه على الأزمة الأخيرة في الجنوب. فعرضت الأعمال غير القانونيّة التي قام بها مقتدى في السنة الماضية بالتفصيل وقلت، "مقتدى يعارض جوهر العراق الذي نريده نحن والأمم المتحدة والعراقيّون".

كان الدبلوماسيّ الجزائريّ أكثر قلقاً حيال إراقة الدماء المحتملة في الفلّوجة، وهدّد بمغادرة العراق. وشدّدت على أنّ حضوره ضروريّ وأنّ استمرار الأمم المتحدة يقدّم تبايناً قويّاً مع الخطّة التي أعدّها مقتدى للعراق. كما أنّ من الضروريّ المحافظة على تقدّم العمليّة السياسيّة، بصرف النظر عن بطئها.

قال الإبراهيميّ إنّه يقدّر إطلاعه على المستجدّات، لكنّه يجد أنّ العراقيّين مرتبكين حيال أزمة مقتدى وذكر العديد ممن يعارضون اعتقاله.

قلت، "لقد سمعت هذه المقولات، ولا أجدها مقنعة. إنّ مقتدى يشكّل تهديداً للنظام في العراق".

وفي النهاية وافق الإبراهيميّ على البقاء، "في الوقت الحاضر".

كانت الأخبار سيّئة في الصباح التالي.

فقد المارينز أحد عشر رجلاً في هجمات محترفة منسّقة على عاصمة المقاطعة الرمادي. من الواضح أنّ الهجمات تهدف إلى تخفيف الضغط عن الفلّوجة المجاورة. وبعد ذلك حصلت على تقرير مفصّل باللاسلكي من أركان سلطة الائتلاف المؤقّتة في الكوت، عاصمة مقاطعة واسط، حيث بحثت مؤخّراً القانون الإداريّ الانتقالي مع ممثّل السيستاني. فقد احتلّ جيش المهدي المدينة يوم أمس وهاجم مجمّع سلطة الائتلاف المؤقّتة بالأسلحة الصغيرة وقذائف الآر بي جي. انسحبت قوّات الائتلاف الأوكرانيّة من المدينة تاركة مجمّع سلطة الائتلاف تحت رحمة مقاتلي مقتدى. وبعد أن عمل زميلي البريطانيّ ديفيد ريتشموند طوال الليل على حثّ الأوكرانيّين، وافقوا أخيراً في السادسة صباحاً على الدخول إلى المجمّع لإنقاذ موظّفينا وحراسة المباني.

لكن سرعان ما جاءت رسائل من الكوت، ومن مايك غفولر في الحلّة، تفيد بأنّ القائد الأوكرانيّ قال إنّه يعتزم مغادرة المجمّع بعد إخراج الأفراد الموجودين فيه. اتّصلت بسانشيز في السادسة والنصف صباحاً لأقول إنّ ذلك خطأ رهيب. وجاء ذلك في وقت متأخّر لأنّني علمت في السابعة والربع صباحاً أنّ الأوكرانيّين دخلوا وأخذوا الموظّفين وهجروا المجمّع، فاستولى عليه رجال مقتدى على الفور.

وقد حوصر خمسة موظّفين بريطانيّين في شركة أمن تعمل مع مكتب سلطة الائتلاف المؤقّتة على سطح مبنى آخر على بعد مئتي متر، حيث يوجد مسلّحو مقتدى في الطبقة الأرضيّة. وقد غادر الأوكرانيّون بدونهم. تمكّن أربعة منهم من الفرار، وقُتل الخامس. فوجدت نفسي أذرع مكتبي بصمت ثائراً على الأوكرانيّين.

تقدّمت فرقة المارينز الأولى في الفلّوجة، وواجهت مواقع دفاعيّة في العمق مزوّدة بمدافع رشّاشة ومدافع هاون ويحميها المسلّحون والقنّاصة. كان العدوّ يقاتل من المدارس والمستشفيات والشقق السكنيّة والمساجد، مثلما فعلت قوّات صدّام. وفيما ازدادت حدّة القتال، ارتفعت أعداد الإصابات، وكانت الجزيرة توثّق كل إصابة. فقد أطلقت مروحيّة للمارينز من طراز كوبرا صاروخاً على قنّاص متمركز في مئذنة أحد المساجد، فقتلت أكثر من عشرة عراقيّين، معظمهم من المتمرّدين على الأرجح. لكنّ الصور التلفزيونيّة المحرّرة أثارت ردّاً عاطفيّاً حادّاً من جانب العراقيّين في كل أنحاء البلد.

وفيما تقدّم رجال المارينز إلى أعماق المدينة، كانت الشرطة العراقيّة أو قوّات فيلق الدفاع المدنيّ التي تساندهم من الخلف تهجر مواقعها أو تنتقل إلى الجانب الآخر. وقد أُمسك بقائد الشرطة المحليّة وهو يتعامل مع المتمرّدين. وأثبت جنود الدفاع المدنيّ العراقيّون أنّهم "عديمو الفائدة" وفقاً لضابط كبير في المارينز. وقد فرّ نحو نصف الكتيبة الأولى للجيش العراقيّ الجديد وهم في طريقهم إلى الفلّوجة.

وتغيّب عن العمل في يوم الثلاثاء 6 نيسان/أبريل نحو ثلث قوّة الدفاع المدنيّ في بغداد المكوّنة من خمس كتائب. وبلغت نسبة التغيّب في الكتائب المجنّدة من مدينة الصدر 80 بالمئة. كما تغيّب رجال الشرطة العراقيّون في كل أنحاء الجنوب أو كانوا سلبيّين. قلت لديك، "يكفي هذا القدر من تولّي العراقيّين أمنهم بأنفسهم".

لكنّ الأمن لم يكن همّنا الوحيد. فقد كان علينا الإبقاء على تقدّم العمليّة

السياسيّة، على الرغم من الأزمة، ما يعني التوصّل إلى خطّة ناجحة للحكومة المؤقّتة. اجتمعت بالإبراهيمي وبخبيرة الانتخابات من الأمم المتحدة، كارينا بيريللي. وقد شجّعْنا بيرللي على العمل بسرعة لوضع النظام الانتخابي المطلوب. ووافقت على متابعة مداولاتها مع مجلس الحكم وعلى تحديد 15 أيار/مايو موعداً نهائيّاً لاتخاذ قرار بشأن النظام الانتخابيّ.

لكنّ الإبراهيمي كان لا يزال متردّداً حيال مهمّته. فهو لم يتمكّن من مغادرة المنطقة الخضراء بسبب الأمن، لذا كانت مداولاته محدودة. وبعد أن ناقشناه أنا وبلاكويل ثانية، وافق أخيراً على البقاء حتى 15 نيسان/أبريل، عندما سيعلن عن خطّة اختيار الحكومة المؤقّتة، ووعد بالعودة في أيار/مايو للمساعدة في انتقاء أعضائها.

في 7 نيسان/أبريل، حضرت أنا وريك سانشيز اجتماع مجلس الحكم الأسبوعيّ. كان المزاج كئيباً، حيث هيمنت على جدول الأعمال انتفاضة مقتدى والقتال في محافظة الأنبار. وفور انتهاء ريك من تقديم تقريره عن العمليّات، انتقد حاجم الحسني، الإسلاميّ السنيّ، الائتلاف بسبب "هجماته القاسية" في الفلّوجة. ثمّ تحدّثت سلامة الخفاجي، وهي طبيبة أسنان إسلاميّة شيعيّة، بحدّة قائلة، "العراق كلّه في ثورة. لقد كان اعتقال اليعقوبيّ ومحاولة اعتقال مقتدى خطأ كبيراً. يجب إجراء مفاوضات". واقترحت أن يعلن الائتلاف عن موعد لسحب كل قوّاته.

بعد ذلك تحدّثت سنجل شابوك، الممثّلة الوحيدة للتركمان، وانتابها الانفعال. وانتهت بأن وضعت وجهها بين يديها وراحت تنشج في البكاء.

عندئذٍ رفع نائب علاوي، راسم علاوي، صوته ودعا إلى اتخاذ "إجراء حاسم" ضدّ مقتدى. ثمّ تحدّث سمير الصميدي، وهو من السنّة البارزين من محافظة الأنبار في معارضة صدّام، لصالح الإجراء القويّ. واعترف "بأنّها أوقات عصيبة، لكنّ ما نقوم به اليوم سيظهر شجاعتنا. علينا أن نكون حازمين. والخيار واضح: لا يمكننا السماح للجماعات المسلّحة بتحديد مسار الأحداث".

وتلا ذلك عدد من الشيعة ببيانات لا تقلّ قوّة عن ذلك، وشدّد معظمهم أيضاً على الحاجة إلى تقليل الإصابات في صفوف المدنيّين. وعندما انتهوا، طلبت الكلام.

قلت، "إنّنا نأسف لفقدان أي نفس بريئة". ودون أن أعطي مصداقيّة للجزيرة، أشرت إلى أنّ الإصابات في صفوف المدنيّين تحدث في أي حرب. وقد أولت قوّاتنا

العسكريّة عناية استثنائيّة لتجنّبها. وذكّرت العراقيّين بأنّ شبّاننا وشابّاتنا اجتازوا نصف العالم للموت من أجل حريّة العراق. "علينا أن نفهم ما هي المخاطر التي تواجهنا اليوم. إنّنا نواجه تحدياً جوهرياً لمستقبل العراق. هل سيحكم القانون العراق؟ هذه هي القضيّة التي يثيرها اعتقال اليعقوبي ومذكّرة القبض على مقتدى. وقد أصدرت هذه المذكّرات محكمة عراقيّة في أعقاب تحقيق أجراه قاضٍ عراقيّ".

لم يستطع أحد في المجلس مناقشة هذه الحقيقة.

لكن هناك المزيد، والمزيد، عن مقتدى. فهو مشبوه بجريمة أخرى واحدة على الأقل. إنّه يدير "محاكم وسجوناً" شرعيّة غير قانونيّة في النجف. وقلت، "ولدينا روايات شهود عيان عن رجال يعذّبون ونساء يغتصبن ويعذّبن في السجون".

لقد أوقف رجال مقتدى فلسطينياً يعمل في مكتب سلطة الائتلاف المؤقّتة في النجف، فكسروا ساقيه وجرّوه إلى سجن حيث بلغنا أنّه يتعرّض للتعذيب. وقلت، "كلّنا نعرف من أين تعلّم مقتدى تكتيكاته... من صدّام. هل هذا هو العراق الذي نريد؟ هل هذا هو العراق الذي قُتل الأميركيّون والعراقيّون من أجله"؟

"السؤال الجوهريّ هو كيف سيُحْكَم العراق الجديد؟ لقد قدّم مقتدى جوابه. لقد أجاب بمهاجمة قوّات الأمن العراقيّة وقوّات الائتلاف وقتلها. لقد أجاب باحتلال مباني الحكومة العراقيّة في البصرة والكوت وبغداد والنجف. وأجاب بسرقة مصرف في بغداد، وإرسال سيّارات محمّلة بعصاباته إلى المدارس في بغداد هذا الصباح مهدّدين بإطلاق النار على الأطفال إذا لم تغلق المدارس أبوابها".

"من السهل رؤية العراق الذي يريده مقتدى. إنّه غير ديمقراطيّ، ولا يحترم الحقوق أو القانون. ومثل هذا العراق لا صلة له بالعراق الذي بحثناه حول هذه الطاولة في الأشهر العشرة الأخيرة. وليس له صلة بالبلد الذي تريده الغالبيّة العظمى من العراقيّين، والذي نصلّي جميعاً من أجله".

بقي أعضاء المجلس صامتين.

راجعت التهديد المماثل الذي يشكّله الإرهابيّون والمتمرّدون في الفلّوجة. "إنّهم على غرار مقتدى، يعارضون العراق الديمقراطيّ. والسؤال الأساسيّ الذي نواجهه بسيط. هل تُستمدّ سلطة الحكم في العراق الجديد من فوّهة بندقيّة أم من صندوق الاقتراع"؟

نظرت إلى الخفاجي مباشرة وقلت إنّ من الخطأ الجسيم تحديد موعد لرحيل قوّات الائتلاف. لقد كان واضحاً أنّ قوّات الأمن العراقيّة غير جاهزة للدفاع عن البلد بمفردها. ولن يؤدّي تثبيت موعد الرحيل إلا إلى تشجيع المتمرّدين والإرهابيّين على انتظار خروجنا ثمّ يجدّدون هجماتهم".

هزّ الأعضاء الآن رؤوسهم موافقين.

قلت، "سأل العديد منكم إذا كان هناك حل سلميّ للأزمة. والجواب هو نعم: يستطيع مقتدى وقف إراقة الدماء اليوم بحلّ جيشه. وعليه أن يواجه العدالة العراقيّة. وسيعامل بكرامة. سيعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته. وسيكون لديه حقّ توكيل محامٍ والبقاء صامتاً. وسيحاكم محاكمة علنيّة وسريعة. باختصار، سيتمتّع بكل الحقوق التي يضمنها القانون الإداريّ الانتقاليّ، الذي يشجبه بقوّة، له ولكل عراقيّ".

تفرّست في وجوه الإسلاميّين الشيعة. فمقتدى يشكّل تهديداً أكبر لهم من تهديده للائتلاف. وكثير منهم يخشى مواجهته. "كل عضو في المجلس يواجه خيار العراق الذي يريد. هل تريدون عراقاً تحكمه القوّة، مع العودة إلى المحاكم غير القانونيّة، والسجون التي يعذّب فيها الناس ويغتصبون، حيث تسوّى قرى بأكملها بالأرض؟ هذا ليس العراق الذي قدمنا للمساعدة في بنائه. إنّه ليس العراق الذي تريدونه أنتم أو معظم العراقيّين. وعليكم الآن أن تختاروا مستقبلكم. وليس هناك موقف وسط".

بدا المجلس مشدوهاً. لم يتحدّث أحد. بعد ذلك وجد رئيس المجلس لشهر نيسان/أبريل صوته وأدلى ببيان فصيح. "ربما يتظاهر الآلاف من أجل مقتدى، لكن هناك الملايين الذين لا يؤيّدونه. العراق الجديد لا يمكنه أن يقبل بمقتدى. نحن لم نحرّر العراق لنسلّمه إلى دكتاتور جديد. علينا أن نكون حازمين".

اقترح عدنان الباجه جي بهدوء أن يحوّل بيان البرزاني إلى بيان صحفيّ صادر عن المجلس. فعرض الاقتراح على التصويت وفاز بعشرين صوتاً. امتنع اثنان من الإسلاميين الشيعة، لكنّهما لم يجهرا بالمعارضة.

ربما نحرز تقدُماً.

عندما عدت إلى مكتبي أجريت أول مكالمة مؤمّنة من بين عدّة مكالمات مع رايس.

لاحظت أنّه على الرغم من اتفاقنا على الضغط على مقتدى، لم تبدُ أي إشارة على تطبيق استراتيجيّة أناكوندا. "ويمكنني القول إنّه لم تجرِ عمليّات هجوميّة ضدّ عصابته منذ أكثر من ستّ وثلاثين ساعة، بعد الفرار الأوكرانيّ الكبير من الكوت".

قالت، "أطلعني رامسفيلد وريتشارد مايرز على ذلك. وأنا قلقة أيضاً. أثر هذه النقطة مع الرئيس في اجتماع مجلس الأمن القوميّ. أنت الموجود على الأرض وسيرغب في سماع تقييمك".

بعد ساعة، كنت أحدّق في الصورة الفيديويّة لغرفة الأوضاع في البيت الأبيض، فيما عرض الجنرال أبي زيد سلسلة من الشرائح. وعدّد عدّة مدن:

"بغداد: الوضع هادئ".

"الناصريّة: الوضع هادئ".

"النجف: الوضع هادئ".

تأكّدت من أنّ ميكروفوننا مطفأ، والتفتّ إلى بوب بلاكويل. "كما لو أنّ جنرالاً بريطانياً يُطلع لندن على الوضع في تموز/يوليو 1940: 'الوضع في باريس هادئ'. صحيح. لكن اتفق أنّها في أيدي العدوّ".

عندما انتهى الجنرال أبي زيد، سأل الرئيس عن آرائي.

بدأت بالقول، "إنّ مسألة إذا كان الوضع هادئاً في مدينة ما ليست مهمّة".

وأوضحت أنّ سيّارات محمّلة برجال مقتدى توجّهت هذا الصباح إلى المدارس في بغداد وأجبرتها على إغلاق أبوابها. وقد سرقوا مصرفاً يوم أمس وهاجموا المصرف المركزيّ اليوم. والتأثير السياسيّ لانسحابنا من الكوت خطير جدّاً، حيث يسيطر الآن مقتدى على عاصمتي مقاطعتين. وأضفت، "لن أفاجأ إذا سيطر على كربلاء بعد ذلك". وقد يعلن عندئذ أن "التحرير" يسير على قدم وساق. "علينا أن نهزم مقتدى وكل ما يمثّل". تقتضي الضرورة الاستراتيجيّة لدينا الإبقاء على المعتدلين الشيعة معنا. لكنّ معضلتنا الاستراتيجيّة هي أنّنا لا نستطع التحرّك ضدّ مقتدى نفسه فيما يلتجئ في مسجد الكوفة. وقلت إنّ علينا أن نكون أكثر إقداماً ضدّ كل "الأعمال" الأخرى التي يقوم بها خارج النجف. "وكل يوم يمرّ دون اتخاذ إجراء حاسم سيقنع *المعتدلين بأنّنا* غير جادّين".

أيّد كولن باول مقولتي الداعية إلى اتخاذ إجراء عسكريّ جديّ قويّ. وقال، "علينا استعادة الكوت على الفور".

وافق الرئيس على ذلك. "إذا نجا بفعلته، سيصبح الوضع أسوأ بكثير. يجب ألا يسمح له بالغلبة. يفضّل القيام بذلك الآن على الغد. عندما يكون الشعب على طريق الديمقراطيّة، فستقف الولايات المتحدة بحزم إلى جانبه ضدّ أعدائه".

في هذه اللحظة نظر باول إلى الكاميرا مزيلاً الثمانية آلاف ميل التي تفصل بغداد عن واشنطن، وقال، "لقد كان جيري يضغط لاتخاذ إجراء ضدّ مقتدى منذ أشهر. ولم نعمل بنصيحته. المسألة لا تتعلّق بميليشياه، وعند نهاية العمليّة، يجب أن يكون مقتدى قد انتهى".

اقترح تشيني أنّ هذا هو الوقت الملائم لإزالة العوائق البيروقراطيّة أمام إنفاق أموال إعادة الإعمار التي أشكو منها. ووافقت على ذلك بحماسة (لكنّ البيروقراطيّين في وزارة الدفاع واصلوا إعاقة الصرف على المشاريع ذات الحساسيّة السياسيّة في مقاطعة الأنبار ومدينة الصدر).

وفي نهاية الاجتماع، قال الرئيس، "علينا أن نكون أشدّ من الجحيم الآن. الأميركيّون يريدون أن يعلموا بأنّنا نلاحق الأشرار. علينا المبادرة إلى الهجوم، ومواصلته".

لذا تلقّينا أوامر الزحف جميعاً.

لكنّ هذا اليوم الطويل لم ينتهِ بعد. فقد وردت أنباء تفيد بأنّ المارينز يواجهون مقاومة شديدة في الفلّوجة، وأنّ ميليشيا مقتدى تواصل الانتشار في الجنوب. لذا دعت رايس إلى اجتماع ثانٍ لمجلس الأمن القوميّ.

اتصلتُ هاتفياً قبل ذلك، واتفقنا على أنّ تقرير أبي زيد كان مخيّباً للآمال. واقترحت أن يطلب الرئيس ورقة يوميّة تبيّن له بالضبط ما هي العمليّات الهجوميّة التي شنّت على مقتدى في الأربع والعشرين ساعة الماضية. وقد أعجبت بالفكرة.

كان اجتماع مجلس الأمن القوميّ الثاني يفتقر إلى التنظيم.

قدّم أبي زيد تقريراً موجزاً ثانية مبتدئاً ملاحظاته بالإشارة إلى "أنّنا نملك زمام المبادرة الهجوميّة، خلافاً لما قد يعتقده بعض الأشخاص"، على الرغم من أنّ عرضه

بيّن عكس ذلك. فقد قال إنّ قوات الائتلاف قد تتمكّن من التوجّه إلى الكوت يوم الثلاثاء في الأسبوع القادم. وبعد 11 نيسان/أبريل - الأربعين - سنتعامل بشدّة مع مكاتب مقتدى ونسعى إلى تفكيك "جيشه" تماماً.

مع ذلك وفقاً لتقارير في بغداد، لا يوجد لجيش المهدي سوى خمسين مقاتلاً يحمون الكوت. فلماذا الانتظار أسبوعاً آخر لطردهم منها أو قتلهم؟

بدا الغضب واضحاً على أبي زيد بسبب ما رأى أنّه تدخّل مدنيّ وقال إنّه سيكون في بغداد في الصباح.

راجعت الفشل الذريع لقوّات الأمن العراقيّة. لقد فرّت الشرطة إلى حدّ كبير، وكان نصف فيلق الدفاع الوطنيّ غائباً بدون إجازة، ورفضت كتيبة الجيش الجديدة القتال. وأتبع باول ملاحظاتي بالإشارة إلى أنّنا ظللنا نقول إنّ نصف القوّات في العراق عراقيّة، ولذلك يمكننا خفض مستويات قوّاتنا.

ومما يدعو إلى التشجيع قول الرئيس إنّه يريد تقريراً يوميّاً عن العمليّات العسكريّة. وقال أبي زيد إنّه سيؤخّر الرحيل المزمع لكل الفرقة المدرّعة الأولى، ما يعطي سانشيز 20،000 جنديّ إضافيّ للتعامل مع الأزمة.

في صباح يوم 8 نيسان/أبريل، أثارت الأزمتان العسكريّتان أزمة سياسيّة على نطاق واسع. أولاً، قدّم وزير الداخليّة نوري بدران، آمر جهاز الشرطة العراقيّة المترهّل، استقالته. ومع أنّه علّل خطوته بأنّها عائدة "لأسباب شخصيّة"، فإنّ من المثير للقلق تخلّيه عن الحكومة في أثناء الأزمة المتواصلة. ثانياً، عمد أبو حاتم، المحارب الشيعيّ الأسطوريّ من الجنوب - "أمير الأهوار" الذي يمتلك السلطة على قبائل مهمّة على طول الحدود مع إيران - إلى "تعليق" عضويّته في مجلس الحكم. وكنت قد زرت مواطن قبيلته في الأهوار في أيلول/سبتمبر ورأيت الشعبيّة التي يتمتّع بها هناك.

اتّصلت به على هاتفه الخلويّ في منزله القبليّ في مدينة العمارة الجنوبيّة وطلبت منه إعادة النظر في قراره. فقال، "دعني أفكّر. إنّها فترة عصيبة". واتفقنا على اللقاء في اليوم التالي.

وخلال دقائق، أعلن وزير حقوق الإنسان عبد الباسط تركي عن استقالته. وهو مسلم سنيّ معتدل ولديه روابط عائليّة وعشائريّة في مقاطعة الأنبار. وبعد ذلك سمعنا

أنّ الباجه جي، العضو الكبير في مجلس الحكم، غاضب من عمليّة الفلّوجة التي أسماها علناً "عقاباً جماعياً". وكان أيضاً على عتبة الاستقالة.

وبعد أقلّ من ساعة، جاء حاجم الحسني، ممثّل الحزب الإسلاميّ العراقيّ، ليبلغني بأنّ المكتب السياسيّ لحزبه صوّت على "الانسحاب من مجلس الحكم" احتجاجاً على الهجوم الذي يشنّه المارينز على الفلّوجة. وأضاف حاجم بأنّ غازي الياور، أحد الأعضاء السنّة البارزين في مجلس الحكم، يعتزم ترك مجلس الحكم بعد ظهر اليوم.

وأصرّ حاجم قائلاً، "عليكم الدعوة إلى وقف إطلاق نار فوريّ في الفلّوجة". وعبّر عن رغبته في قيادة وفد من مجلس الحكم إلى الفلّوجة للتحدّث مع قادة المدينة بشأن حلّ الأزمة.

كنّا أمام أكثر أزمات الاحتلال حرجاً، حيث لا يمكن أن تكون المخاطر أكبر. فمجلس الحكم - الذي عليه المساعدة في قيادة البلد في الأشهر الحاسمة التالية في السراء والضرّاء - يوشك أن يتفكّك بسبب استقالات الأعضاء السنّة المتّصلة بالفلّوجة. كما أنّ هناك احتمالاً حقيقيّاً بأن يتخلّى الإبراهيمي عن مهمّته بسبب غضبه من الوضع في الفلّوجة. وستتركنا هذه الأحداث المتسلسلة مع مجلس حكم غير مكتمل، دون أي وسيلة لإقناع أي سنيّ محترم بالانضمام إليه. وسيكون على سلطة الائتلاف المؤقّتة بمفردها، بدون الأمم المتحدة، أن تشكّل حكومة مؤقّتة. لكن إذا قمنا بذلك بسرعة، للمحافظة على موعد 30 حزيران/يونيو النهائيّ، فستحظى الحكومة الناتجة بمصداقيّة دنيا في أعين الجمهور العراقيّ. كما أنّ من غير المرجّح أن تواصل مثل هذه الحكومة الحرب بشكل مرضٍ وأن تعدّ للانتخابات. لذا فإنّ خسارة مجلس الحكم والأمم المتحدة معاً يعني خسارة موعد 30 حزيران/يونيو، دون أن يكون هناك طريقة واضحة لإحياء عمليّة سياسيّة تتمتّع بالمصداقيّة وأي فكرة عن المدّة التي يتطلّبها ذلك.

إنّ الفشل في الالتزام بموعد 30 حزيران/يونيو يطرح مسألة اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر والدستور المؤقّت على بساط البحث، لا سيّما الأحكام المتعلّقة بالانتخابات. فتفويت موعد 30 حزيران/يونيو يعني استحالة إجراء الانتخابات كما هو مقرّر في كانون الثاني/يناير 2005. وسيثير ذلك بالتأكيد أزمة مع السيستاني الذي وافق على مضض على إعادة إشراك الأمم المتحدة، ولم يدرك إلا مؤخّراً أنّ القانون الإداريّ الانتقاليّ، على الرغم من مشكلاته مع بعض أجزائه، هو الوثيقة التي تقدّم

المسار الوحيد للتقدّم إلى الأمام. فقد كان مصرّاً على إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن، على ألا يتأخّر ذلك عن أوائل سنة 2005. لذا يمكن أيضاً توقّع انفجار شيعيّ كبير إذا أجبرتنا الأزمة الراهنة على تأجيل موعد 30 حزيران/يونيو.

تبيّن أنّ العمليّات المتواصلة في الفلّوجة ستؤدّي إلى انهيار العمليّة السياسيّة بأكملها وتجبرنا على تأجيل نقل السيادة إلى العراقيّين. وكنت واثقاً من أنّ ذلك سيؤدّي إلى تصاعد التمرّد ومقتل مزيد من الأميركيّين. وفي الوقت نفسه، شعرت أنّ علينا مواصلة العمليّات العسكريّة القويّة ضدّ مقتدى.

في الواحدة صباحاً تقريباً، من يوم الجمعة العظيمة تمكّنت من الاتصال بالشيخ غازي الياور وحثثته على عدم ترك مجلس الحكم. قلت له، "إنّني أدرك مخاوفك بشأن الفلّوجة. لكنّنا بحاجة إلى حكمتك ورأيك السديد في المجلس. ونحن نقوم بمراجعة خياراتنا العسكريّة".

فقال، "أستطيع الانتظار حتى الغد يا سعادة السفير. لكنّني أتعرّض لضغوط كبيرة من شعبي".

أرسلت على الفور رسالة إلى ريك سانشيز أبلغه فيها أنّ السنّة في مجلس الحكم طلبوا تعليق العمليّات لإرسال مؤن إنسانيّة والتحدّث مع قيادة المدينة. وسألته ما هي الشروط التي يحتاج إليها العسكريّون للموافقة على تعليق العمليّات الهجوميّة. ولعل علينا تقديم مثل هذا الاقتراح إلى أعضاء مجلس الحكم السنّة لكي نحول دون تفكّك المجلس.

اتّصل الجنرال سانشيز من مكتبه قرب المطار. فقد قرأ رسالتي واتفقنا على أن نجتمع أنا وهو وأبي زيد في القصر قبل الظهر.

قلت، "لا يمكننا الانتظار طويلاً. فمجلس الحكم آخذ في التفكّك".

مع ذلك، كان هناك بعض الأنباء السارّة على الجبهة السياسيّة. فقد أفاد بلاكويل بأنّ الإبراهيمي متفائل قليلاً، بعد أن عقد اجتماعات مثمرة مع العراقيّين يوم أمس. وكان بوب يحثّ الإبراهيمي على الإعلان عن تفاصيل صيغة الحكومة المؤقّتة التي يتوقّعها ومجالها قبل أن يغادر في الأسبوع القادم. وكان ذلك ضروريّاً لكي نظهر للعراقيّين أنّ المسار إلى السيادة ما زال مفتوحاً على الرغم من الأزمتين الراهنتين.

أظهرت تقارير الاستخبارات الصباحيّة أنّ قوّات الائتلاف هاجمت عدداً من أهداف مقتدى في الجنوب. وتبيّن أنّنا نوشك على استعادة الكوت. كما أنّنا حطّمنا مكتبين لمقتدى في بغداد. أخيراً بدأ ضغط أناكوندا.

لاحظت أنا وديك جونز، في أثناء تناول القهوة الصباحيّة، أنّه عند تنفيذ الاستراتيجيّة بدأنا نتلقّى اتصالات من العديد من الوسطاء الذين يبدون استعداداً للتقدّم بشروط "الحل السياسيّ" لأزمة مقتدى. ومن الأفكار التي جاءت من السيستاني في وقت متأخّر من ليلة أمس أن تطلب عائلة آية الله الخوئي القتيل من المحاكم العراقيّة تأخير أي إجراء قضائيّ ضدّ مقتدى إلى ما بعد 30 حزيران/يونيو. لكن لا يمكن تطبيق هذه الفكرة إلا إذا احترم مقتدى الاتفاق.

جاء أبي زيد وسانشيز إلى القصر في وقت متأخّر من الصباح لبحث الوقف المؤقّت للهجوم على الفلّوجة. اعترفت بأنّ فكرة وقف العمليّات الهجوميّة صعبة على العسكريين الذين كنت أحثّهم قبل أيام على ضرب المتمرّدين بشدّة. لكنّ التطبيل المتواصل في الصحافة العربيّة غيّر الأوضاع على الأرض في العراق وعلينا أن نأخذ العواقب السياسيّة في الحسبان. وأبلغتهما بأنّ "مجلس الحكم منقسم بشأن العمليّات في الفلّوجة". لكنّني شدّدت أيضاً على أنّنا بحاجة إلى الإبقاء على ارتفاع إيقاع العمليّات ضدّ مقتدى حيثما وجدنا قوّاته خارج المدينتين المقدّستين.

وقال الجنرالان إنّهما يدركان عواقب الاستمرار في الفلّوجة.

وبدا أنّ الجنرال أبي زيد قد هدأ بعد اجتماع مجلس الأمن القوميّ يوم أمس.

أجملا الشروط التي يوافق بموجبها العسكريّون على تعليق العمليّات الهجوميّة. وسنسلّم هذه الشروط إلى وفد مجلس الحكم ليضعها أمام قادة المدينة: يجب أن يسلّم شيوخ المدينة قتلة رجالنا. ونريد أيضاً أسماء المقاتلين الأجانب هناك. وعلى المتمرّدين التخلّي عن أسلحتهم. وإذا أطلقوا النار علينا فسنرد. اتصلت بحاجم حاملاً هذا الاقتراح. كانت الساعة 10:45 صباحاً.

قلت، "أقترح أن نعلنه على الفور لأنّ صلاة الجمعة تبدأ ظهراً".

قال حاجم إنّه سيحاول الاتصال بصِلاته في الفلّوجة على الفور. وبموافقة أبي زيد وسانشيز، أصدر فريقنا المشترك للشؤون العامّة بياناً صحفيّاً بأنّ قوّات الائتلاف

ستبدأ عند الظهر "تعليقاً للعمليّات الهجوميّة" من جانب واحد. لكنّنا نحتفظ بحقّنا في الدفاع عن النفس. مثلما اتّفقنا في وقت متأخّر من ليلة أمس، جاء "أمير الأهوار" لرؤيتي مرتدياً عباءته القبليّة. كان أبو حاتم مضطرباً فكريّاً. وبعد عرض شكاويه الطويلة بشأن مشكلات الجنوب، تمكّنت من إقناعه بسحب استقالته. ونظراً لأنّه العضو الوحيد في المجلس الذي يُزعم أنّ لديه اتصالاً مباشراً مع مقتدى، أبلغته الرسالة بأنّنا نريد أن يواجه مقتدى القانون وأن يحلّ ميليشياه. وسيعامل بكرامة ويمنح كل الحقوق التي يضمنها القانون الإداريّ الانتقاليّ.

قال أبو حاتم، "سأكون في النجف غداً يا سعادة السفير، وسأمرّر رسالتك إلى مقتدى".

قبل اجتماع مجلس الأمن القوميّ في وقت متأخّر من هذا اليوم الجمعة، اتصلت برايس لتحضير الرئيس للأخبار السيّئة. قلت، "الوضع في الفلّوجة ليس جيّداً، ونحن نحاول الإقدام على خطوة من جانب واحد. لكنّها قد لا تنجح. السنّة مضطربون جدّاً، وقد نواجه موجة من الاستقالات من المجلس. ووضع الشيعة سيّئ أيضاً".

لكن بوسعنا مواصلة الضغط على مقتدى بأشدّ ما يمكن على أمل أن يوافق على الشروط. ولدينا عدّة قنوات باتجاه مقتدى لكن لا فكرة لدينا عمن يوجد في الطرف الآخر من الخطّ.

كان اجتماع مجلس الأمن القوميّ طويلاً ومؤلماً.

تحدّث الجنرال أبي زيد بصراحة عن الموقف العسكريّ الصعب، وكنت صريحاً بشأن الضغط السياسيّ الهائل الذي تحدثه الأزمتان العسكريّتان. قلت، "الضغط الآن من الجانب السنيّ بمعظمه. لكن إذا تواصل الوضع القائم مع مقتدى، فثمّة خطر من حدوث تمرّد شيعيّ في وقت ما".

ألحّ الرئيس ورايس وباول على قضيّة هشاشة الوضع السياسيّ. ماذا يحدث إذا استقالت مجموعة من أعضاء مجلس الحكم؟ هل يمكننا إيجاد بدلاء لهم؟

قلت، "الجواب المختصر هو 'الأمر ليس سهلاً'".

عندما بحثنا النتائج العديدة المحتملة، لم يكن أيّ منها جيّداً، وقلت، "لقد طلبت من فريق إدارة الحكم وضع ورقة أسميناها، 'التفكير في ما لا يُحتمل'".

وقال الرئيس إذا كان الوضع سينهار، فلن يكون لدينا هيئة ننقل السيادة إليها في حزيران/يونيو. وأنهى الاجتماع بقوله إنّ علينا التمسّك بتاريخ 30 حزيران/يونيو.

تحدّثت أنا وأبي زيد وسانشيز وبلاكويل لمدّة نصف ساعة أخرى. فقال جون إنّه يتفهّم أنّ الوضع السياسيّ لا يسمح بمواصلة الهجوم على الفلّوجة الآن. وبحثنا هل سيتمكّن وفد مجلس الحكم من تهدئة الأمور بالشكل الكافي لكي توقف الجزيرة نقلها للأخبار.

وقلت، "وأريد أن تفهم أنت وسانشيز بأنّنا لن نهاجم مقتدى في النجف. دعونا لا نختلف على تلك النقطة. لكن علينا أن نتشدّد في ملاحقة مواقعه البعيدة، ومعسكرات التدريب لديه، ومخابئه".

وافق القائدان على ذلك.

اتصل بي باول ورايس ليعبّرا عن قلقهما بشأن الوضع السياسيّ. فبدون مجلس الحكم أو مؤسّسة مماثلة، ستنهار العمليّة السياسيّة بأكملها، ومعها نقل السيادة في 30 حزيران/يونيو.

قلت، "ذلك هو السبب الرئيسيّ الذي يدفعنا إلى التراجع قليلاً في الفلّوجة". لكنّني أضفت بأنّنا بهذا العمل إنّما نؤجّل المواجهة المحتومة مع المتمرّدين والإرهابيّين هناك. ومن الأفضل في اعتقادي أن يحدث ذلك بعد أن يُرى على الملأ أنّنا استنفدنا كافّة الجهود للتوصّل إلى حلّ سلميّ.

تحوّل باول إلى مقتدى ثانية. "كم كنت أتمنّى لو أنّنا تحرّكنا قبل ستّة أشهر عندما كان جيري يلحّ على اتخاذ إجراء. الآن علينا الحؤول دون تفكّك مجلس الحكم والبلد بأكمله".

وقالت رايس، "الرئيس يدرك بأنّه لا يمكننا أن نترك المجلس يتفكّك أو العراق".

كانت ليلة الجمعة العظيمة وعليّ التحدّث إلى فرانسي. وكنت منهكاً بدنيّاً ونفسيّاً وروحيّاً من الأيّام والليالي الطويلة. فقد بدا أنّ العنف والفشل يلوحان حيثما نظرت. لم أدرك كم كنت أرغب في الذهاب إلى البيت من أجل الفصح. وها أنا أفوّت لمّ شمل العائلة. وشعرت بأنّ السواد يحيط بي من كل جانب في العراق.

أبلغتها "إنّني أوشك على الانهيار يا عزيزتي".

فقالت بهدوء وحزم، "أتذكر يا جيري ما قلته عندما غادرتنا في أيار/مايو الفائت؟ 'سأقارب الأمر كأنّه ماراتون، وأعرف ما أقوم به في الماراتونات'. يبدو أنّك اصطدمت بالحائط".

وافقتها تعباً، "أشعر بذلك أيضا".

تابعت قائلة، "لقد اصطدمت بالجدار من قبل في الماراتونات. وتعرف أنّ الشيء الوحيد الذي تقوم به هو أن تشدّ من عزيمتك وتتابع التقدّم إلى الأمام خطوة خطوة".

وافقتها وأنا أشعر بالضعف.

"حاول أن تتذكّر أنّ الجميع يتطلّع إلى قيادتك الآن".

"سأحاول. وأدعو الله أن يمنحني القوّة".

"سيمنحك القدرة يا جيري. اذهب إلى الفراش الآن. أحبّك"

"أحبّك أيضاً".

في صباح اليوم التالي، أرسل نجل السيستاني رسالة بأنّ آية الله قلق من احتمال قيامنا بمهاجمة النجف كما فعلنا في الفلّوجة. ألا يمكن لمحاكمة نائب مقتدى أن تنتظر قيام حكومة ذات سيادة؟

أشرت في ردّي إلى أنّنا نريد أيضاً تجنّب إراقة الدماء. وأنّ اليعقوبي في عهدة الشرطة العراقيّة. أما بالنسبة لمقتدى، فذكرت بأنّنا أرسلنا له رسالة من خلال عدّة قنوات بأنّه إذا سلّم نفسه إلى السلطات العراقيّة، فسنضمن أن يعامل بكرامة تليق بالصدر. "فنحن لا نهدف إلى قتله أو إذلاله، بل إنّنا نحرص على إحقاق العدالة من أجل ضحاياه والعراق الديمقراطيّ الجديد الذي نسعى لبنائه".

ربما يجد السيستاني وزملاؤه طريقة لنزع فتيل الموقف المتفجّر في المدينتين المقدّستين، لكنّي أشك في ذلك.

بعد ظهر ذلك اليوم، اتصلت لإطلاع رايس التي كانت تقضي نهاية أسبوع الفصح عند آل بوش في تكساس. وبعد أن تحدّثنا، دخل الرئيس على الخطّ. "كيف حالك يا بريمر"؟

"بخير سيّدي الرئيس".

قال، "أبلغتك في السنة الماضية أنّني أريد رجلاً قوياً لعمل صعب وقد عرفت الآن أنّ لديّ الشخص المناسب. إنّنا نعرف أنّه ستكون هناك بعض المصاعب، وأنا أقدّر الصلابة التي تظهرها في هذه الأزمة".

قلت، "شكراً سيّدي الرئيس. إنّ فرانسي تستخدم تشبيه البلد المريض الذي يوجد فيه كثير من السموم. إنّنا نُخرج السموم إلى السطح، وهو ما يجب عمله لكي يتعافى المريض. وسننجح بذلك".

"لا يسعني إلا الموافقة على ذلك يا بريمر. فصح مجيد".

في الخطاب الإذاعيّ في ذلك اليوم، أدان الرئيس بوش "الفئة الصغيرة التي تحاول إخراج الديمقراطيّة العراقيّة عن مسارها والاستيلاء على السلطة". وشدّد على أنّنا سنسلّم السيادة في 30 حزيران/يونيو.

وفي اجتماع لاحق لمجلس الأمن القوميّ بعد ظهر ذلك اليوم، قال أبي زيد إنّ الوضع في المناطق السنيّة أسوأ مما هو متوقّع. "علينا إعادة مزيد من ضبّاط الجيش القديم".

ردّ باول على ذلك قائلاً، "لست بحاجة إلى عقداء وألوية، بل بعض المقدّمين الذين لديهم خبرة في قيادة القوّات".

وأصررت على "أنّنا إذا أعدنا أحداً، فيجب أن يخضع لفحص دقيق. علينا أن نتذكّر بأنّ الأكراد والشيعة على وجه الخصوص سيراقبون كل شيء عن كثب".

اعترف أبي زيد بمخاطر أن ينظر الشيعة إلى مثل هذه الخطوات على أنّها محاولة إعادة إنشاء جيش صدّام.

وقال الرئيس، "كنت أتحدّث أنا وجيري في هذا الصباح بأنّ هناك الكثير من السموم في النظام وهي الآن في طريقها إلى الخروج. ويجب ألا نفاجأ من تردّد العراقيّين في التقدّم. فهم ما زالوا خائفين من عدم بقائنا على مسارنا. الفشل ليس خياراً. علينا النجاح، وبعد اجتياز هذه الفترة سيكون لدينا عراق أكثر سلاماً".

وبعد بحث الفلّوجة، ختم، "إنّنا نتعرّض للاختبار وكذا العراقيّون. إنّهم يريدون الحريّة. وعلينا جميعاً أن نكون أشدّاء وأذكياء".

عندما وصلت إلى مكتبي، وجدت على مكتبي مطبوعة إخباريّة: أصدر مقتدى للتوّ نداء لثورة شعبيّة تشمل كافّة الطوائف.

في الأيام التالية، بقي الوضع خطراً جدّاً. حافظ المارينز على ابتعادهم عن وسط الفلّوجة، لكنّهم كانوا يطلقون النار على المتمرّدين الذين يحاولون الخروج بالقوّة. وكانت قوّات الائتلاف تضغط على جيش المهديّ في المناطق الشيعيّة، باستثناء المدينتين المقدّستين.

ومن المفارقة أنّ الأزمة المزدوجة أحرزت اختراقاً متواضعاً في المفاوضات بشأن الميليشيات التي يتابعها ديفيد غومبرت بصبر منذ أشهر. فقد أورد غومبرت أنّه كان لاستراتيجيّة الأناكوندا تأثيران: وجّهت رسالة واضحة إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق بأنّنا مستعدّون لاستخدام القوّة ضدّ الميليشيات التي تنشط خارج نطاق القانون؛ كما ساعدت في أن تبيّن للمجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق أنّه لن يكون في وجه ميليشيا مقتدى إذا وافق على إعادة دمج فيلق بدر. وأدرك قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق، عبد العزيز الحكيم، بدوره أنّنا سنعمل معهم ضدّ التهديد المشترك.

في الوقت نفسه، اقتنع الأكراد بأنّنا لا نريد أن تختفي البشمركة لكنّنا نريدها أن تنتقل بأعداد كبيرة إلى قوّات الحكومة للمساعدة في توفير الأمن في كردستان العراقيّ وسواه. وعندما اقترح غومبرت استخدام نحو 35،000 عنصر من البشمركة كقوّات لمكافحة الإرهاب وغيرها من قوّات الردّ السريع بقيادة الحكومة الإقليميّة الكرديّة (كما ينصّ على ذلك القانون الإداريّ الانتقاليّ)، وافق الأكراد.

وعندما وافق الأكراد، وافق المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق أيضاً. لكنّني اتفقت أنا وغومبرت بأنّ توقيع المجموعات على عمليّة إعادة الاندماج لا يشكّل ضمانة بأن يمتثلوا بالفعل. وأبلغته، "هناك الكثير من المتغيّرات المجهولة بالنسبة إليهم لكي يتخلّوا عن قوّاتهم قبل أن يتضّح لهم اتجاه الأمور".

في إحدى الليالي في أثناء هجوم صاروخيّ على المنطقة الخضراء، كنت أنا وبلاكويل في الملجأ. أبلغته أنّنا على الطريق "لحلّ" أزمتي الفلّوجة ومقتدى، ولكن بطريقة تجمّد المشاكل لحلّها في وقت لاحق. قلت، "علينا القتال في الفلّوجة ثانية. ولن يرى مقتدى العدالة تحت مراقبتنا".

فردّ بوب بأنّ التأجيل أفضل من الثورة الواسعة النطاق على الاحتلال.

كنّا نتحدّث مع الإبراهيمي يومياً بشأن شكل الحكومة المؤقّتة. وبدأنا في سلطة الحكم المؤقّتة نجري تقويماً مؤقّتاً لتفضيلاتنا بالنسبة لقادة تلك الحكومة. كنت أشعر منذ بضعة أشهر أنّ إياد علّاوي ربما يكون الخيار الأفضل كرئيس للوزراء. ورأيت أنا وبوب أنّ علاوي أصلب من كل زملائه. والعراق الحاصل على السيادة حديثاً بحاجة إلى قائد صلب. لكنّني لم أشأ أن أفسد حظوظ علاوي بطرح ترشيحه. وأملت في أن يرى الإبراهيمي منطق هذا الاختيار في النهاية، على الرغم من اتفاقي أنا وبلاكويل أنّه ربما يحتجّ على تعيين رجل معروف بصلاته بوكالة الاستخبارات الأميركيّة. وستكون تلك مسألة صعبة عندما يعود الإبراهيمي إلى العراق في أيار/مايو. ومن العوامل الرئيسيّة المجهولة الأخرى هل سيرفض السيستاني علاوي بسبب كونه علمانياً.

أعلن الإبراهيمي عن خطّته في المؤتمر الصحافي الذي عقده بمناسبة مغادرته في 15 نيسان/أبريل. فقد دعا إلى إنشاء حكومة انتقاليّة في نهاية أيار/مايو مع رئيس ونائبين للرئيس، ورئيس للوزراء ووزراء. وسيمنح نلك الحكومة شهراً "للإعداد لتولّي المسؤوليّة عن حكم البلد". ودعا أيضاً إلى عقد مؤتمر وطنيّ في الصيف لانتقاء "مجلس استشاريّ".

وتعمّد الإبراهيمي الإبهام بشأن كيفيّة بروز الحكومة الجديدة. لكن كان من الواضح أنّها تُنتقى عن طريق مؤتمرات المناطق أو يختارها مجلس الحكم. بل ستظهر الحكومة كما ظهر مجلس الحكم، من المشاورات الواسعة بين العراقيّين مع الأمم المتحدة وسلطة الائتلاف المؤقّتة.

ولفت الإبراهيمي الانتباه إلى تعليق أدليت به، "الوحدة العراقيّة تتطلّب دستوراً تستطيع كل الطوائف العراقيّة أن تدعمه. ومن المبادئ الجوهريّة للديمقراطيّة أن يمنح الدستور الحكم للأغلبيّة لكن مع حماية حقوق الأقليّة أيضاً".

في الأيام القليلة التالية، تابع أبي زيد وبيس، من هيئة رؤساء الأركان المشتركة، الضغط من أجل استئناف العمليّات الهجوميّة في الفلّوجة، وهو ما أراد أبي زيد أن يوافق مجلس الحكم عليه.

أبلغتهما، "تلك طريقة جيّدة لحلّ مجلس الحكم بشكل نهائيّ".

وواصل العسكريون الأميركيّون أيضاً تعويم فكرة "إعادة" بعض أعضاء جيش

صدّام. ففي اجتماع في منتصف نيسان/إبريل للجنة الوزاريّة للأمن الوطنيّ، أشار أبي زيد إلى الحاجة إلى هرميّة قياديّة عراقيّة واقترح استخدام بعض الضبّاط الكبار السابقين. اتخذ علي علاوي، وزير الدفاع، موقفاً متشدّداً بوجوب تفحّص كل ضابط يعاد، وقال، "لن يكون من الملائم استدعاء لواء من الجيش بين ليلة وضحاها".

وعندما ذكر سانشيز في اجتماع لاحق مع مجلس الحكم، اعتزامه استدعاء "عدّة" جنرالات عراقيّين، اتخذ العديد من الأعضاء، بينهم طالباني، موقفاً متشدّداً بأن تخضع مثل هذه الخطوة إلى "فحص دقيق". فقد كانت تلك لا تزال مسألة حسّاسة جدّاً.

ألحّ رامسفيلد ورايس بشكل متزايد على وجوب الإعلان عن خطوات عاجلة للتعامل مع الأزمة. وتقضي الفكرة بأن أقدّم الإعلانات في خطاب موجّه إلى الأمّة. لكن استمرّ النقاش مدّة أسبوع حول ما يجب أن أقول. هل نستدعي أعضاء الجيش؟ هل نبطل سياسة اجتثاث البعث، كما يريد البعض في واشنطن الآن على ما يبدو؟

ذكّرت الآخرين بأنّ العراق يمثّل لعبة ذات مجموع صفريّ. علينا ألا نغفل عن الأكراد والشيعة أيضاً. فاستدعاء ضبّاط كبار سابقين في الجيش لن يحل مشكلاتنا. ولا الدخول إلى الفلّوجة بالقوّة - إلى أن نحصل على قيادة عراقيّة قويّة تدعم هذه الخطوات. وذكّرتهم أيضاً بأنّ مشكلة اجتثاث البعث ليست السياسة بل الطريقة التي اتّبعتها لجنة اجتثاث البعث التابعة للمجلس في تنفيذ السياسة. ولا سيّما حرمان عشرات الآلاف من المعلّمين الذين أجبروا على الانضمام إلى الحزب لكي يصبحوا مؤهّلين للتعليم من وظائفهم. فقد تجاوز ذلك نيّتنا في السياسة الابتدائيّة كثيراً. والأطفال العراقيّون هم الذين يدفعون الثمن. لكن انتقاد اجتثاث البعث سيثير ردّ فعل قويّاً من جانب الشيعة.

عادت حرارة الصيف الساحقة إلى الصحراء. فعلى الطرقات حول الفلّوجة وشوارع النجف، ارتفعت التموّجات الحراريّة متلألئة من الأسفلت فيما كان جنودنا ورجال المارينز ينتظرون. وأرسلت فرقة المارينز الأولى بضع دوريّات تجريبيّة إلى الفلّوجة. وكان إطلاق النار متقطّعاً. وقد صمد وقف إطلاق النار غير الرسميّ بالإجمال. فلم نفقد أي رجل مارينز منذ عشرة أيام هناك. لكنّ الفلّوجة لم تكن هادئة. فقد واصل المتمرّدون يدعمهم الجهاديّون الأجانب إطلاق النار على المارينز وحلفائهم العراقيّين. ورفضت كتيبة فيلق الدفاع المدنيّ العراقيّ السادسة والثلاثين الامتثال للأوامر بعد يومين من إعادة التجهيز.

ثبت وقف إطلاق النار بشكل تدريجيّ في الفلّوجة. وفي 16 نيسان/أبريل اتصل أبي زيد. قال، "أعتقد أنّ لدينا مجالاً للتنفّس في الفلّوجة. لقد تحدّثت إلى كونواي وهو راضٍ عن الوضع".

لكنّ الوضع الأمنيّ الأوسع استمرّ في التدهور. فقد صعّد المتمرّدون الهجمات على أنابيب النفط، فحرموا الحكومة من عوائده. وكانت قوافلنا العسكريّة تتعرّض للضرب بشكل منتظم جدّاً بحيث بدا كأنّني سأصدر أمراً في 17 نيسان/أبريل لتوزيع الغذاء بالحصص في سلطة الائتلاف المؤقّتة. كانت تلك قفزة في الهجمات في ضاحية أبو غريب غرب بغداد التي يسيطر عليها السنّة، وأوحت تقارير الاستخبارات بوجود خطط للقيام بانتفاضات كبرى في بيجي وتكريت والموصل.

في 21 نيسان/أبريل، قبل انعقاد اجتماع مجلس الأمن القوميّ المقرّر في وقت لاحق من اليوم، اتصلت كوندي رايس تسأل عن رأيي بشأن الفلّوجة. "ماذا إذا أمر الرئيس بشنّ هجوم شامل"؟

قلت، "إنّني أشعر بالتضارب. علينا العودة إلى هناك عاجلاً أم آجلاً وإلقاء القبض على أولئك الأشخاص. لكن بصراحة، على الرئيس أن يفترض بأنّه إذا أمر بالهجوم الآن، فسيؤدّي ذلك إلى انهيار العمليّة السياسيّة بأكملها". وأبلغتها أنّ هذا هو رأينا جميعاً في سلطة الائتلاف المؤقّتة، بمن فينا بلاكويل، على الرغم من حاجتنا إلى إدراك أنّنا نرجئ الإجراء هناك ليس إلا. لكن من الأفضل كثيراً أن يحدث ذلك الإجراء بعد إنشاء الحكومة العراقيّة، على أمل أن تكون قوّات الأمن العراقيّة أفضل تدريباً للمساعدة في العمليّة. وقلت، "ليس هناك خيارات جيّدة".

"ماذا عن مقتدى الصدر"؟

"بالنسبة لمقتدى، أعتقد أنّنا على الطريق الصحيح. فالضغط الناتج عن استراتيجيّة أناكوندا يبدو ناجحاً، حيث لا ننفكّ نتلقّى رسائل بأنّه يريد التراجع. كما أنّ الحشد في النجف خائف جدّاً من أنّنا سنهاجم المدينتين المقدّستين". وأبلغتها بأنّه لا يمكنني أن أتصوّر الظروف التي تدعو الرئيس ليأمر بمثل هذا الهجوم، لكنّني أضفت قائلاً، "لا أريد الالتزام علناً بعدم مهاجمة المدينتين المقدّستين لأنّ ذلك سيخفّف الضغط عن الشيعة للتعامل مع مقتدى".

وفي اجتماع مجلس الأمن القوميّ المتلفز اللاحق، قدّم الجنرال أبي زيد تقريراً

موجزاً عن الوضع في الفلّوجة وأشار إلى أنّ لديهم خططاً للتحرّك بشكل حاسم ضدّ المتمرّدين هناك خلال أيام. وسأل الرئيس عن الضرورة التي تدعو إلى التحرّك الآن. لماذا لا ننتظر لنسمح للوضع السياسيّ هناك بالتطوّر؟ فقال أبو زيد يمكن أن تنتظر العمليّة، على الرغم من أنّ عرض القوّة مهمّ في مرحلة ما. وكان الرئيس أيضاً قلقاً من مخاطر إحداث ردّة فعل عنيفة وواسعة ضدّنا في أماكن أخرى من العراق في أثناء تعاملنا مع الفلّوجة.

كان الرئيس بوش يدرك بوضوح المخاطر التي تشكّلها الفلّوجة على العمليّة السياسيّة وبخاصّة على نقل السيادة في 30 حزيران/يونيو. "لا يستطيع جيري البقاء هناك عشر سنوات".

قلت، "كلّما طال مكوثي هنا، ازداد انجذابي لفكرة إعادة السيادة إليهم بأسرع ما يمكن".

ضحك الرئيس مطوّلاً على ذلك، ثمّ أضاف دون أن يظهر على وجهه أي تعبير، "إذا اتجهت الأمور إلى الجنوب، فربّما يتعيّن عليك البقاء سنة أخرى أو اثنتين".

"في هذه الحالة عليك أن تبلغ فرانسي بذلك، سيّدي الرئيس، لأنّني لن أبلغها".

"لن أبلغ فرانسي".

فأجبت قائلاً، "يتعيّن عليك ذلك لأنّني لن أجرؤ".

في يوم الجمعة 23 نيسان/أبريل، خاطبت الأمّة العراقيّة. كان ذلك الخطاب الذي يدعى، "طيّ الصفحة"، أهمّ الخطب التي ألقيها. وكنت أرمي إلى مساعدة العراقيّين في رؤية ما وراء العنف وعدم اليقين اللذين يسودان في الحاضر، والتطلّع إلى غد أفضل.

بعد أن ذكرت حاجة كل عراقيّ إلى اختيار الطريق الذي يسلكه، أشرت إلى أنّ وزير الدفاع العراقيّ قد عيّن مؤخّراً ضبّاطاً عسكريّين كباراً بعد تفحّصهم بعناية لشغل الهرميّة القياديّة العراقيّة في القوى الأمنيّة. ودعوت أهالي الفلّوجة إلى "دعم السلطات الشرعيّة العراقيّة" في إنهاء الأزمة. وأعلنت عن برنامج حيويّ للكشف عن مزيد من المعلومات عن الموقوفين العراقيّين الذين نحتجزهم.

وعلّقت على مشكلة اجتثاث البعث الحسّاسة، مشيراً إلى أنّ السياسة التي أعلنّا عنها في أيار/مايو لا تزال صالحة وأنّها موجّهة ضدّ القيادة العليا للحزب التي تشكّل

1 بالمئة فقط. لكنّ لجنة مجلس الحكم أدارت السياسة بشكل سيئ. لذا بعد التشاور مع وزير التعليم، قرّرنا أنا وهو إعادة تعيين نحو عشرة آلاف معلّم، ممن فقدوا وظائفهم لأنّهم كانوا أعضاء في الحزب، في أسرع وقت ممكن. ويمكن في أي وقت لاحق طرد كل من يتبيّن أنّه ارتكب جرائم. وعلى الرغم من أنّ بعض التقارير الصحفيّة قالت بعد ذلك إنّنا غيّرنا سياستنا بشأن اجتثاث البعث، فإنّ الحال ليس كذلك.

وختمت خطابي بكلمات تشجيعيّة:

سيحدث الكثير في الأسابيع العشرة التي ستسبق نقل السيادة إلى العراقيّين.

ففي الأيام والأشهر التالية، سيعمل الائتلاف معكم من أجل توفير الأمن والعدالة والازدهار لكل العراقيّين.

مثل هذا العراق سيشرّف تاريخه، التاريخ المجيد والقديم الذي يعود إلى بدايات الحضارة.

ومثل هذا العراق سيكرّم الأجيال التي سبقتكم.

ومثل هذا العراق سيخدم الأجيال التي ستأتي من بعدكم.

ومثل هذا العراق سيضع العراقيّين بأمان على المسار نحو الغد المرتجى للجميع.

كانت ردود الفعل على الخطاب مختلطة. فقد رحّب السنّة في التشديد على توسيع القاعدة السياسيّة وإنشاء هرميّة قياديّة عسكريّة عراقيّة. واشتكى الشيعة بشدّة من أنّنا "خنّا" مبادئ اجتثاث البعث. وقد أشرت إلى أنّني قلت صراحة إنّ هذه هي السياسة الصحيحة للعراق، لكنّها بحاجة إلى تنفيذ أفضل. وقال الجلبي إنّ اقتراحي بشأن المعلّمين كما لو أنّنا سمحنا للنازيّين بالعودة إلى حكم ألمانيا.

في اليوم التالي، قرّرت السفر إلى الفلّوجة مع أبي زيد وسانشيز للوقوف مباشرة على الوضع على الأرض. وكان ديك جونز والمسؤول في وزارة الخارجية رون شليشر قد عملا لمدّة عشرة أيام مع العشائر المحليّة وزعماء البلدة ووفد مجلس الحكم لإيجاد مخرج للأزمة.

عندما اجتمعنا مع الجنرال كونواي، اتفقنا على منح المشايخ المحليّين بضعة أيام للتوصّل إلى شيء مع المتمردين المختبئين في المدينة. وبعد ذلك، إذا تمكّن كونواي من جمع بعض الشرطة العراقيّة، فقد يبدأ المارينز بتسيير دوريّات أميركيّة عراقيّة مشتركة في المدينة.

لكن تبيّن أن لا أمل في المشايخ المحليّين. وأبلغت سانشيز وجونز بأنّهم يريدون منّا "أن نسلّمهم الفلّوجة".

في صباح يوم 30 نيسان/أبريل، أسرع دان سينور بالدخول إلى مكتبي.

قال وهو يشغّل التلفزيون على قناة سي إن إن إنترناشيونال، "يجدر بك أن تلقي نظرة يا سعادة السفير".

ظهر لواء عراقيّ يرتدي البدلة العسكريّة الخضراء الداكنة وقبّعة الحرس الجمهوريّ التابع لصدّام محاطاً بحشد من الشبّان الذين يغنّون فرحين في الساحة التي تلفحها الشمس.

قال دان، "الفلّوجة اليوم. يدعى الرجل اللواء جاسم محمّد صالح. وهو الذي اختاره المارينز لقيادة ما أسموه 'لواء الفلّوجة'".

سألت، "ما الذي يجري"؟

رنّ جرس الهاتف المؤمّن على الفور تقريباً. كان الجنرال أبي زيد متّصلاً من مقرّ القيادة في الدوحة. "هل شاهدت الأخبار يا جيري؟ لا يمكنني أن أقول إذا كنّا نربح أم نخسر"، وضحك.

لم أكن سعيداً وأبلغته بذلك.

وتبيّن لنا الآن أن المارينز، بناء على إلحاح مدير المخابرات العراقيّ، اللواء محمد الشحواني، في الظاهر، قرّروا التعامل مع الفلّوجة باستدعاء لواء سابق من الجيش والسماح له بإعادة زملائه السابقين لتشكيل "لواء". ووفقاً لخطّة المارينز، ستقوم هذه المجموعة بحفظ الأمن في المدينة شريطة موافقة المارينز على الانسحاب. والافتراض الرئيسيّ هو أنّ اللواء العراقيّ المكوّن من 3,000 رجل سينجز أهدافنا في المدينة بالإمساك بالمتمرّدين أو المقاتلين الأجانب أو قتلهم.

قال أبي زيد إنّه قلق أيضاً من هذه الخطوة التي اتخذها المارينز. وقال إنّه سيتّصل بسانشيز لتذكيره بأنّ كل المناصب القياديّة خاضعة لتثبيت قائد قوّات الائتلاف، وأنّه لم يُثَبَّت صالح بعد في منصبه.

تكدّر سانشيز. وحصلت على انطباع بأنّ قائد المارينز في الفلّوجة لم يطلعه على الأمر.

في اجتماعنا اليوميّ للجنة الوزاريّة للأمن الوطنيّ، عبّر وزير الدفاع علي علاوي عن غضبه من التعيين الذي تمّ، ملاحظاً أنّه كان يجب استشارته بوصفه وزيراً للدفاع. وسأل الشحواني إذا كان صالح ضابطاً في الحرس الجمهوريّ. أقرّ الشحواني بذلك بحياء. وأصرّ علاوي على أنّ ذلك لا يمكن أن يكون "نموذجاً" للتعامل مع الأمن في العراق وإلا سيُغضب ذلك البلد بأكمله.

وعلى الفور اتّصل بي بحر العلوم وبدا متضايقاً جدّاً، وأبلغني بأنّ صالحاً من الحرس الجمهوري السابق وأنّه متورّط في القمع الدمويّ الذي أمر به صدّام للشيعة في كربلاء في سنة 1991. وقال وهو يصيح عمليّاً، "كيف سمحت بذلك"؟

وعندما تحدّثت مع رايس لاحقاً، وجدت أنّها لم تكن على علم أيضاً بالتعيين. قالت، "الأمر يبدو شنيعاً على التلفزيون. الرجل يبدو مثل صدّام"!

أبلغتها بأنّ المارينز لم يتفحّصوا سجلّه وأنّني أعمل على تنحية صالح بأسرع ما يمكن. وعلى سبيل الترويح بالمزاح، أبلغتها عن نتائج آخر استطلاع للرأي. سُئل العراقيّون بأن يحدّدوا البلد "الأكثر صداقة للعراق" وكانت النتيجة "لا يوجد".

بعد ذلك بيومين، استُبدل اللواء محمّد لطيف باللواء صالح. لكن الضرر وقع عندما ظهرت صورة صالح على شاشات التلفزيون في المقاهي في الجنوب الشيعيّ وكردستان. وانزعج العديد من العراقيّن من استمرار وجود "لواء الفلّوجة" نفسه. ففي اجتماع اللجنة الوزارية للأمن القوميّ في 2 أيار/مايو، قال وزير الدفاع علاوي إنّ ذلك يحمل مخاطر "حدوث ردّ فعل حادّ في أوساط الشيعة". ولاحظ بسخرية بأنّ الوحدة ستساعد في إقرار الوضع في المدينة لأنّ "العدو موجود داخل اللواء".

وفي اجتماع عاصف لمجلس الحكم في اليوم التالي، انتقدنا العديد غيره. فقال القاضي وائل البصريّ، "لقد انتصرت المافيا وتولّت الأمر هناك". وأضاف الدكتور عادل، العضو الشيعيّ الهادئ في العادة، بأنّ اللواء "خطوة نحو تفكّك العراق والحرب الأهليّة".

كان الردّ العنيف على لواء الفلّوجة بمثابة إثبات دراماتيكيّ بالخطر الذي كان سيسعى إليه الائتلاف بمحاولة استدعاء جيش صدّام، كما اقترح بعض الأشخاص.

على الرغم من أنّ العنف المحتمل في الفلّوجة، مع كل عواقبه الممكنة، يحتدم قرب السطح، فإنّ الأزمتين الأخريين كانتا أكثر هدوءاً. لا يزال مقتدى الصدر مختبئاً في

مسجد الكوفة. وقد قتل الائتلاف عدّة مئات من ميليشياه ومُنعت عملياً التعزيزات من الوصول إلى مقتدى. صحيح أنّنا لم نحلّ هذا التحدّي، لكنّنا سنواصل الضغط العسكريّ والسياسيّ عليه لنرى إذا كان ذلك سيؤدّي إلى نتيجة غير عنيفة مقبولة.

وعلى الجبهة السياسيّة، عاد الإبراهيمي وفريق الأمم المتحدة إلى العراق في الأسبوع الأول من أيار/مايو لبدء العمل معنا على انتقاء الحكومة المؤقّتة. وواصل الشيعة تذمّرهم من تولّي سنّيّ علمانيّ هذه السلطة، لكن لم تنظّم أي انسحابات من مجلس الحكم أو استقالات احتجاجيّة من الحكومة بسبب دوره.

في أوائل أيار/مايو تبيّن لنا بوضوح بأنّ علينا الدوس بخفّة في الفلّوجة.

ففيما كان الإبراهيمي يجتمع بالعراقيّين، قدم الجنرالان كونواي وسانشيز لبحث الوضع في الأنبار معي بوجود جونز وبلاكويل. قدّم كونواي خطّة جيّدة جداً. سيقوم باختبار لواء الفلّوجة بقيادة اللواء لطيف بالتدريج ليرى إذا كانوا راغبين في تحمّل بعض المسؤوليّات الجديّة عن الأمن. وقال، " بعبارة أخرى، هل سيقاتلون"؟

كان أكثر تفاؤلاً منّي، لكنّه الرجل الموجود على الأرض. سيبدأ بتسيير دوريّات محدودة في وقت ما من الأسبوع القادم. وإذا مضت هذه الدوريّات على خير، فسيوسّع نطاق المهمّات بشكل تدريجيّ - ما يؤدّي إلى احتلال القوّات والشرطة العراقيّة المدينة بحلول حزيران/يونيو.

شدّدت قائلاً، "الأسابيع الثلاثة المقبلة دقيقة جداً. إنّنا نحاول إنشاء الحكومة. ولدى الإبراهيميّ حساسيّة عصبيّة تجاه الفلّوجة، ويمكن أن نزيد المخاطر إذا لم نتوخّ الحذر. وقد تكون فترة حزيران/يونيو خطرة أيضاً حيث الحكومة الجديدة تتلمّس خطواتها الأولى. ثمّ هناك الوضع في أعقاب 1 تموز/يوليو. ليس هناك شيء سهل في كل ذلك".

وقال ريك، "يجب ألا نفعل شيئاً هناك حتى 1 تموز/يوليو. لا شيء يستحقّ المخاطرة".

قلت، "ليس بالضرورة يا ريك. قد يكون اتخاذ القرار الصعب عندما تشكّل الحكومة الجديدة أفضل من الانتظار حتى 1 تموز/يوليو. على أي حال، سيكون ذلك قراراً يتخذه الرئيس".

فقال ريك سانشيز، "إنّه القائد".

الفصل الثالث عشر

مباراة ذات نتيجة غير محسومة

❑ **بغداد**

أيار/مايو 2004

كان فريق الحكم قد وضع ملاحظاته على طاولة الاجتماعات يوم الثلاثاء 6 أيار/ مايو عندما اهتزّ المكتب بأكمله من جرّاء انفجار وقع في مكان قريب. شعرنا بالخوف مع اهتزاز النوافذ وانتشار الغبار.

قلت "الانفجار ليس ناجماً عن قذيفة هاون بالتأكيد".

دخل فرانك غالاغر إلى الغرفة وقال، "انفجرت سيارة مفخخة عند نقطة التفتيش الواقعة على جسر الرابع عشر من يوليو، سيدي. وقد سقط العديد من القتلى والجرحى. كما حطّم الانفجار بعض النوافذ في منزلك". وأضاف غالاغر بأن أسامة بن لادن قد نشر للتوّ رسالة على موقع للقاعدة على الإنترنت يعلن فيها عن مكافأة مقدارها 10,000 غرام من الذهب لمن يقتلني.

"هذا بخل منه، على اعتبار أننا عرضنا مكافأة مقدارها 25 مليون دولار لمن يدلّنا عليه. أبقني على اطلاع يا فرانك".

وضعت جانباً هواجسي بشأن زمان ومكان الانفجار التالي وتوجّهت إلى الفريق.

"ماذا لدينا على جدول الأعمال يا سكوت؟"

أجاب كاربنْتر وهو يمرّر للفريق نقاط البحث، "لا نزال نعمل على تنقيح أهدافنا السياسيّة لما تبقى من شهر، سيدي السفير".

كنت قد طلبت منه أن يعمل مع الفريق على وضع النقاط الرئيسية لاستراتيجيتنا السياسية من أجل التقيد بالجدول الزمني للقانون الإداري الانتقالي الذي يدعو إلى تأليف حكومة عراقية مؤقتة جديدة بحلول نهاية شهر أيار/مايو، والتي كان من المقرّر أن ننقل السيادة إليها في 1 تموز/ يوليو.

درست النقاط: "الهدف الرئيسي" للائتلاف هو استخدام تعيين الحكومة الجديدة من أجل توسيع قاعدتها، وخصوصاً عبر ضمّ مزيد من السنّة ومزيد من الشخصيات من المحافظات. وكما كان الحال دائماً، تضمنت العملية إجراء "حسابات عراقية" معقدة - البحث عن مرشّحين مؤهلين من الرجال والنساء، يتمتعون بتمثيل مناسب وفقاً للمحافظات، ومراعاة التوازن بين المرشّحين الحزبيين وغير الحزبيين، والمنفيين وغير المنفيين، مع أخذ مقتضيات الأغلبية الشيعية في الحسبان.

كنا نقترب من نهاية تطوّر قد بدأ قبل اثني عشر شهراً عندما طلبت المجموعة الصغيرة من المنفيين من الائتلاف تسليم السلطة إلى مجموعتهم غير التمثيلية لكي تحكم العراق. ثم عملنا بجدّ بدلاً من ذلك طوال شهرين على إنشاء مجلس حكم يتمتع بقاعدة شعبية أوسع. وتمكّن ذلك المجلس من التوصل إلى اتفاقية 15 تشرين الثاني/ نوفمبر وكتابة الدستور المؤقت، أي القانون الإداري الانتقاليّ. وأصبحنا الآن في المرحلة الأخيرة التي تسبق تسليم السيادة. وسيُجري الائتلاف وممثل الأمم المتحدة، الأخضر الإبراهيمي، مشاورات مع شريحة واسعة من القادة العراقيين لاختيار حكومة مؤقتة تتضمن رئيساً، ورئيساً للوزراء، ومجلس وزراء.

كانت توجد تحدّيات صعبة. فالمشكلات الأمنية مع مقتدى الصدر والفلّوجة كانت لا تزال بدون حلّ. ولذلك، عمدنا ببساطة إلى تأجيل المواجهات المحتومة من أجل المحافظة على العملية السياسية الهشّة. فالإسلاميون الشيعة لم يكونوا راضين عن الإبراهيمي، القومي العربي السنّي العلماني، وكانوا لا يزالون يشعرون بالانزعاج من الأمم المتحدة، التي يرون فيها "الحليف" القديم غير الرسمي لصدّام. كما أن بعض الشيعة كانوا قلقين من أن سلطة الائتلاف المؤقّتة قد لا تقبل بوضعهم كأغلبية في العراق وتحرمهم من وجود تعدّدية في الحكومة الجديدة. وكان للأكراد مطالبهم أيضاً.

قلت مازحاً فيما كنت أعكف على قراءة المذكّرة، "إنه لأمر جيد أن يرسل ولدي الكثير من قهوة 'الإسبرسّو'. يبدو أننا سنظل نعمل طوال الليل في الأسابيع الثلاثة القادمة".

تبيّن أن القهوة لا تقدّر بثمن فيما كنت وبوب بلاكويل نعمل مع الإبراهيمي على تشكيل الحكومة الجديدة. كما كنا ننسّق مع كارينا بيريلّي، الخبيرة لدى الأمم المتحدة في الشؤون الانتخابية، في جهودها الهادفة إلى وضع نظام انتخابي للعراق. عرفت أن كليهما يحبّ القهوة الجيدة، ولذلك كان لدى سو شِي أوامر دائمة بوضع الإسبرسّو أمامهما حالما يجلسان وإحضار المزيد منها متى احتاجا إلى ذلك.

بدأ الإبراهيمي وسلطة الائتلاف المؤقّتة بعرض وجهات نظر مختلفة حول تأليف الحكومة الجديدة. وكانت العقدة تكمن فيما وصفه الرومان بجدال "التكنوقراط مقابل السياسيين". فالإبراهيمي لم يكن يريد سياسيين في الحكومة الجديدة، مفضلاً مهندسين، وخبراء ماليين وصناعيين، ومديري مؤسسات عامة سابقين من غير السياسيين من أجل تسيير حكومة انتقالية. وكان يأمل باستبدال كافة الوزراء الموجودين في الحكومة العراقية الحالية، واستبعاد أعضاء مجلس الحكم من الوزارة الجديدة، بل إنه اعتبرهم غير مؤهلين للترشّح للانتخابات في كانون الثاني/ يناير.

وافق الائتلاف على وجوب أن يكون كافة الوزراء الجدد كفوئين ونزيهين، على الرغم من أنّ البريطانيين في فريقنا، مثل رعد القادري، كانوا مرتابين أيضاً بشأن وجود عدد كبير من السياسيين في الحكومة الجديدة. لكننا اعترفنا، مثل الإبراهيمي، بأن الأحزاب السياسية لا تحظى بشعبية في العراق ـ ومن أين لهم أن يتمتّعوا بشعبية في الوقت الذي كان البعث الحزبَ الوحيد الذي عرفه العراقيون؟ لكننا عرفنا أيضاً بأن الحكومة المؤقتة ستحتاج إلى دعم سياسي لكي تتمكن من اتخاذ قرارات صعبة في المستقبل. وبالرغم من عدم شعبية الأحزاب السياسية بوجه عام، كان بعض السياسيين يتمتعون بقدر من الدعم الشعبي. نبّهت الإبراهيمي، من المجازفة البدء "بأشخاص لا سوابق لهم"، وتجاهل مجلس الحكم واختيار حكومة تفتقر إلى الخبرة السياسية. ووصلتنا معلومات بأن السياسيين الشيعة في مجلس الحكم كانوا على علم بنفور الإبراهيمي منهم، وأنهم، بتشجيع من الجلبي، يخططون "لطبخ الحكومة سلفاً" بالتعاون مع آية الله السيستاني وتقديمها إلى الإبراهيمي وإلينا على أنها أمر واقع.

قلت للدبلوماسي الجزائري، "إذا لم نجرِ مشاورات جدّية مع مجلس الحكم حول الحكومة التي ستسيّر البلاد في الفترة التي تلي تسلّم السيادة، فمن المرجّح أن يفسدوا العملية برمّتها". وشدّدت على أنه من الأفضل ضمّ الأحزاب السياسية الرئيسية إلى الحكومة الجديدة وتحميلها مسؤوليات تصرّفاتها بدلاً من توجيه الانتقادات من خارجها في الفترة التي تسبق الانتخابات. وكان لذلك أهمية قصوى في ما يتعلّق بالأحزاب

الراسخة ـ المجموعات الكردية، والمجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق وحزب الدعوة في الوسط الشيعي ـ وهي الأحزاب التي أثبتت قدرتها على تعقيد العملية السياسية عند عدد من المفارق الهامة. وقلت له، "سيحتاج العراق إلى قادة سياسيين حقيقيين للمساعدة في تعبئة الشعب ضدّ التمرّد".

وبعد عدّة لقاءات، وشربِ الكثير من الإسبرسّو، وافق الإبراهيمي على "التفكير جدّياً" في اختيار أعضاء من مجلس الحكم ووجهاء الأحزاب السياسية لكي يتولّوا مناصب وزارية. واتفقنا في الائتلاف على أنّ من الأفضل أن يتولّى بعض الوزارات شخصيات غير سياسية من التكنوقراط.

قلنا للإبراهيمي إن اهتمامنا الرئيسيّ منصبّ على المناصب السبعة الكبرى: رئيس الوزراء، ووزراء الدفاع، والداخلية، والمالية، والخارجية، والنفط، والتجارة. وقد تحمّلت سلطة الائتلاف المؤقّتة معظم أعباء العمل على تحديد المرشّحين وبخاصّة مكاتبنا في الأقاليم: وأقرّ فريق الأمم المتحدة بأن مغادرته للعراق في الصيف الماضي منعته من التعرّف على كثير من الشخصيات. ولذلك، عمل الفريق الأميركي البريطاني وزملاء الإبراهيمي على إعداد قائمة مشتركة بالوزراء المرشحين، في حين ركّزتُ مع بلاكْويل والإبراهيمي على مقابلة المرشحين للوظائف العليا. واتفقنا على ضرورة أن تعقد الحكومة الجديدة، بعد نقل السيادة، "مؤتمراً تشاورياً وطنياً" يشارك فيه ما يصل إلى ألف عراقي من كافة أنحاء البلاد بغية توسيع المناقشة العامة لمستقبل العراق.

بقي مجلس الحكم متوتراً. وفي 3 أيار/مايو، اجتمعت وبلاكْويل بالرئيس لذلك الشهر، عزّ الدين سليم، وهو مسؤول شيعي واسع الاطلاع وعذب اللسان من البصرة. وبوصفه أحد مؤسّسي حزب الدعوة الإسلامي المعارض لحكم البعث، نجا عزّ الدين من العديد من محاولات الاغتيال عندما كان في العراق وفي منفاه في إيران.

أجرى عزّ الدين مراجعة للوضع السياسي وأشار إلى أنه ينوي الدعوة إلى لقاء مشترك يجمع بين المجلس والحكومة في اليوم التالي من أجل التصويت على عدة طرق بديلة لاختيار حكومة جديدة، بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الحكم. وهذا ما أكّد المعلومات المتوفّرة لدينا وبدا كما لو كان يقترح علينا القبول بكل شيء أو رفض كل شيء ـ وهو الأمر الذي سينفّر الإبراهيمي ويعيده على الأرجح إلى نيويورك. دخلت أنا وبوب في جدال مع عزّ الدين وقلنا له بأنها فكرة سيّئة، وتتعارض مع روح "الشراكة

والمشاورات"، وهو ما تعهّدنا جميعاً بدعمه. وفي النهاية، وافق عزّ الدين على التخلّي عن فكرة التصويت.

وفي هذه الأثناء، بدأنا العمل على تشكيل الحكومة الجديدة مع الأمم المتحدة، ودراسة الأسماء واحداً تلو الآخر.

في منتصف أيار/مايو، ناقشتُ مسألة فضيحة التعذيب في سجن أبو غريب مع مجلس الحكم. أردتُ من ذلك مواجهة القضية مباشرة - قبل أن تطغى على الأعضاء الموجة العارمة من الشائعات والدعاية المعادية للتحالف التي تجتاح الشرق الأوسط.

كنت في واشنطن في كانون الثاني/يناير عندما انتشرت القصة. وكان التحالف منفتحاً على وسائل الإعلام بشأن الفضيحة. وبدأ الجيش على الفور تحقيقاً تلته تحقيقات عديدة. وأفيد بأنه تم التعرّف على حرّاس في السجن من المتطوعين في الشرطة العسكرية الأميركية يعملون معاً في نوبة ليليّة في أبو غريب، كمشبوهين وأنهم يواجهون تهماً أمام المحكمة العسكرية تشمل القيام بأعمال وحشية، واعتداءات، وأعمال غير لائقة. ومنذ أن تم الإعلان عن هذه الحوادث في كانون الثاني/يناير والأشخاص المتهمون يخضعون لتحقيقات سرّية يقوم بها الجيش. ولم يتسنّ لي الحصول على معلومات إضافية عنهم سوى المعلومات التي كانت تتداولها الصحافة.

ثم جاء يوم 28 نيسان/ أبريل، عندما عرض برنامج "60 دقيقة II" صوراً فوتوغرافية تظهر عمليات الإساءة. وفي غضون ساعات، عُرضت الصور التي تُظهر المعتقلين العراقيين وهم عراة، ويتعرّضون للسخرية والإذلال الجنسي على يد أفراد من الشرطة العسكرية - بمن فيهم جنديّتان تبتسمان بغرور- على الصفحات الأولى والمحطات الفضائية في العالم أجمع.

كنت غاضباً ومشمئزاً من الصور الفوتوغرافية مثل أي أميركي آخر. ولذلك، عندما اجتمعت وريكاردو سانشيز مع مجلس الحكم في 12 أيار/مايو، بدأت بتوجيه اعتذار صريح إلى كل العراقيين على هذا السلوك. ثم قدّم سانشيز موجزاً مقتضباً، واعتذر عن "المعاملة غير الإنسانية" وأشار إلى أن أولى جلسات المحكمة العسكرية ستبدأ في بغداد في الأسبوع القادم.

وبدوري، أضفت بأن العديد من العراقيين طلبوا مني تفسيراً لما حدث. "قلت

لأصدقائي العراقيين، وأنا أقول لكم الآن إن هذا السلوك مشين ولا يمثّل أميركا. والرئيس بوش قدّم اعتذاره، والجنرال سانشيز قدّم اعتذاره، وأنا أعتذر. وسيعاقب كل من يتبيّن أنهم مذنبون وفقاً للقانون". وذكّرت الحاضرين بأن ذلك يتباين تبايناً واضحاً مع ما كان يحصل تحت حكم صدّام عندما كان التعذيب الأشدّ وحشية مسألة تتعلّق بالسياسة.

قلت لهم، "خلال السنة التي عملت فيها في العراق، جبت في أرجاء البلاد وشاهدت آلافاً من الجنود الأميركيين يعملون جنباً إلى جنب مع العراقيين في إعادة بناء هذا البلد. وفيما هم يخاطرون بأرواحهم، أعادوا بناء المدارس، وجدّدوا المستشفيات، ومراكز البلديات، ونظفوا الملاعب الرياضية لكي يتسنّى لهم ممارسة لعبة كرة القدم مع الأطفال العراقيين. وهذا هو الوجه الحقيقي لأميركا".

وبعد أن أنهيت كلامي، قالت الدكتورة رجاء خزاعي بأنها ترأست مؤخراً وفداً بناء على اقتراحنا وزارت سجن أبو غريب ووجدت أن الرعاية الطبّية المتوفرة هناك "أفضل بكثير" من الرعاية التي توفرها المستشفيات العراقية.

وأدلى أعضاء آخرون في المجلس بتعليقاتهم، وتأسفوا جميعهم على سوء التصرّف الذي حدث في أبو غريب، ولكن معظمهم تحوّل إلى انتقاد وسائل الإعلام العربية والدولية لأنها تجاهلت قمع صدّام طوال سنوات. وتساءل أحدهم "أين كانت الجزيرة عندما كان صدّام يأمر بإدخال المعتقلين بدءاً من أرجلهم في قطّاعات الخشب". وقال آخر "لانت محطة بي بي سي بالصمت عندما سحبت الشرطة زوجاتنا وبناتنا وقاموا باغتصابهن".

سأل عدنان باجه جي إذا كان بوسع مساعده، عطا عبد الوهّاب، مخاطبة المجلس. اقترب عطا، وكان دبلوماسياً سنّياً كبيراً مستدقّ القامة سبق له أن عانى من غضب صدّام في السبعينيّات. ساد الغرفة صمت مطبق فيما كان يخبر المجلس بقصته.

قام ضباط المخابرات العراقيون باختطافه وتخديره في الكويت وأعادوه إلى بغداد، وهو مخبّأ داخل سيارة السفير العراقي. وقد تعرّض للتعذيب كل يوم طوال الشهور الثمانية التالية، مثل الضرب، والصعق الكهربائي، والتعذيب بالماء. وأمضى ثلاثة عشر عاماً في السجن، منها خمسة أعوام ونصف في حبس انفرادي حيث لم يكن يرى النور. وقال عطا، "يتعين علينا التحدث عما حصل في سجن أبو غريب طوال السنوات الخمس والثلاثين الماضية. على العالم أن يعرف".

وفي ما كان يسرد قصته بهدوء، رأيت العديد من أعضاء مجلس الحكم يمسحون الدموع عن أعينهم. كانت لحظة مؤثرة جداً.

وفي اليوم التالي، بحثت الوضع مع دونالد رامسفيلد، الذي وصل مع رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة، الجنرال ديك مايرز، للاجتماع بالقادة العسكريين لقوات الائتلاف. التقينا في مقرّ القيادة في قصر صدّام السابق الفاو بالقرب من مطار بغداد الدولي. وكان رامسفيلد قد حضر جلسة استماع قاسية أمام أعضاء من الكونغرس حول الفضيحة. مازح رامسفيلد المجتمعين بقوله "إنه لأمر رائع أن أكون في بغداد حيث لا يوجد الكثير من الأشخاص الذين يسعون إلى اصطيادي".

وأثناء التحضير لزيارته، طلبت من مساعدي العسكري، العقيد نوروود، أن يضع أفكاراً لتحسين طريقة معاملة آلاف العراقيين الذين كنا نحتجزهم. وبقيت ألحّ على الجيش عدّة شهور لوضع إجراءات أفضل. وكنت محبطاً على وجه الخصوص لأننا لم نستطع الفصل بين المجرمين الذين سيقدّمون إلى المحاكم العراقيّة والرجال الذين يشكّلون خطراً أمنياً أو الذين قد يقدّمون معلومات استخبارية قيّمة عن التمرّد.

قلت للوزير "يمكننا توكيل مأمور مظالم للمحتجَزين العراقيين، على سبيل المثال، ففي النهاية، سيتولّى العراقيون المسؤولية عن السجناء في المستقبل".

أجابني رامسفيلد "أعجبتني الفكرة، وماذا أيضاً؟"

اقترحت بأن نحدّد بالضبط عدد الأشخاص الذين أسيئت معاملتهم وهم في عهدتنا ونعرض عليهم دفع تعويضات من خلال لجنة مشتركة مؤلفة من عراقيين ومسؤولين في الائتلاف.

وافق الوزير على "وجوب دفع تعويضات للأشخاص الذين تعرّضوا للإساءة. وماذا أيضاً؟"

تابعت قراءة لائحتي: وضع مراقبين من الشرطة العراقية في مراكز الاعتقال على مستوى الكتيبة والضغط على القادة التابعين لنا لكي يقوموا بفرز السجناء في وقت مبكّر بدلاً من إرسال المشتبه بهم إلى مركز الاعتقال في بغداد. وأشرت إلى أنه بالنظر إلى الاتجاهات الحالية، فسيكون لدينا 10,000 معتقل عراقي على الأرجح عندما يحين وقت تسليم السلطة لحكومة ذات سيادة. ولن يكون من الصعب تخيّل العواقب السياسية

المترتبة على ذلك. وقلت "أفضل طريقة للتقليل من الوقع السياسي لعمليات الاعتقال هي خفض عدد المعتقلين".

لكن لكي نتمكن من تحقيق ذلك، يتعين علينا التقليل بشكل جذري من صلاحيات الاستخبارات العسكرية باحتجاز السجناء إلى أجل غير محدد. وأضفت قائلاً، "بناء على الخبرة التي اكتسبتها في السنة الأخيرة، هذا هو أهم عائق يحول دون إطلاق سراح السجناء". واقترحت بأن نراجع سجل كل موقوف كل خمسة عشرة يوماً بدلاً من إجراء المراجعة كل شهرين على ألّا تزيد فترة الاحتجاز على ثلاثين يوماً ما لم يكن هناك بيان واضح من السلطات يفسّر سبب مواصلة الاحتجاز. وأبلغ الجنرال سانشيز وزير الدفاع بأنهم يعملون على تسريع عملية المراجعة.

بحثت مع رامسلفيد أيضاً الأزمات الأمنية التي اندلعت في نيسان/أبريل: عمليات المارينز في الفلّوجة وعمليات أناكوندا ضدّ جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر.

قدّم سانشيز عرضاً موجزاً للمواقع التي ضَرَبَتْ فيها قواتُ الائتلاف تجمعات ميليشيا مقتدى الصدر. وقال إنّ الائتلاف والشرطة العراقية تمكنوا من استعادة الضريح في كربلاء، والاستيلاء على مخبأ ضخم للأسلحة هناك، يوجد فيه قذائف هاون، ومدافع رشاشة، ومتفجرات.

قلت "أثنى الدكتور عادل من من المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق، وهو مسلم محافظ وقور، على العملية وقال لي إنه ينبغي علينا 'مواصلة الضغط' على مقتدى".

قال مايرز "حسناً، أعتقد أنّ علينا إنجاز العمل. لقد آن الأوان لنا لكي نتناول دواءنا وننهي العملية".

لم يكن واضحاً تماماً ما كان يدور في ذهن الجنرال عندما تحدث عن "إنجاز العمل". لكننا دخلنا أكثر الفترات السياسية حساسية منذ وصولي إلى العراق. فلم يكن في وسعنا التقدم على الجبهة العسكرية بدون أن نزين العواقب السياسية.

قلت للحاضرين، "أنا لا أعتقد بأنها فكرة جيدة. فاستراتيجية الضغط على مقتدى أثبتت نجاحها، والأشخاص الذين أتعامل معهم يقولون لي بأن قاعدته بدأت تتلاشى. كما أنّ قوّات سانشيز توقع الكثير من القتلى في أفراد الميليشيا التابعة له".

وكان القادة السياسيون الإسلاميون الشيعة قد وعدوا بتنظيم احتجاجات شعبية ضدّ ما اعتبروه أعمالاً تدنّس المقدسات في المدن المقدسة. وعلينا تجنّب الانجرار إلى مجابهة عسكرية في المدن المقدسة وإشعال انتفاضة شيعية أوسع نطاقاً.

قال مايرز "حسناً، طالما أن الدعم الذي يحظى به مقتدى آخذ في التراجع. لكن ماذا لو زاد حجم الدعم الذي يحظى به؟"

"في هذه الحالة، علينا دراسة الوضع من جديد". لكن علينا الاعتراف بأن المصير النهائي لمقتدى سيكون صعباً. وفي أحسن الحالات، سيقدم وعداً غامضاً بالمثول أمام العدالة العراقية، وسنقوم بنزع سلاح الميليشيا التابعة له، وربما سيخضع مقتدى في نهاية المطاف لإشراف العشائر الشيعية أو المرجعية.

قال سانشيز إنه لن يتبقّى لديه في غضون عشرة أيام تقريباً أي أهداف يلاحقها لجيش المهدي. وأجبته بأنه في تلك الحالة، وبافتراض أننا نملك حرّية الحركة، سننتقل إلى استراتيجية اقتصادية لكسب دعم الشيعة في الجنوب عبر تنفيذ المزيد من برامج إعادة الإعمار. وإذا لم يكن لدينا حرّية الحركة، فمعنى ذلك أنّه لا يزال هناك أهداف عسكرية.

سألني رامسفيلد، "ما هو رأيك بشأن الوضع في الفلّوجة؟"

"سيدي الوزير، أنا لست متفائلاً بعكس بعض العسكريين".

وشرحت له بأن التعامل مع اللواء محمد لطيف، القائد الجديد لكتيبة الفلّوجة، كان صعباً في الأسبوعين الماضيين وهو يرفض بشكل متكرّر إقحام لوائه في القتال. المدينة مشكلة عويصة أخرى يتعين تأجيلها إلى أن تقوم حكومة عراقية ذات سيادة وتكون جاهزة لمعالجتها.

بحثنا أيضاً بعد ظهر ذلك اليوم في غرفة الاجتماعات الرخامية الصدوية أفضل الوسائل الكفيلة بإعطاء الحكومة العراقية صوتاً في اتخاذ القرارات الأمنية. قلت عندما يتم تعيين الحكومة المؤقتة، علينا التباحث معها بشأن كيفية التعامل مع القرارات المتعلّقة بالتكتيكات الحربية واستخدام المساندة الجوّية بعد 30 حزيران/ يونيو. ونبّهت إلى أنّ "علينا ألا نتوقع سهولة إقناع الحكومة المؤقّتة. فالحكومة سترغب في النأي بنفسها عنّا في الواقع. وسوف ترتكب أخطاء".

قال رامسفيلد، "أنا موافق على تسلّم العراقيين المسؤولية بأسرع ما يمكن".

قلت "أنا مقتنع بأن الحكومة المؤقّتة سترغب في إجراء انتخابات ناجحة في كانون الثاني/يناير. وهم يعرفون بأن ذلك سيتطلّب توفّر الأمن، والقوات العراقية غير قادرة على القيام بهذا العمل في الوقت الحالي. لذلك، عليهم أن يجدوا طريقة للتعاون مع قوات الائتلاف من أجل تحقيق هدفهم السياسي. ولكن لن يكون من السهل خداعهم".

أعاد اللقاء إلى ذهن كل منا استحضار الارتباط بين السياسة والاستراتيجيّة. ولكنني رأيت على الوجوه العابسة للقادة الجالسين حول طاولة الاجتماع أنهم غير مرتاحين حيال المهمة المعقّدة وغير المحددة التي تنتظرهم.

عكس اهتمام الجنرالات قلقاً أوسع: كانت قوات الائتلاف منتشرة بدون كثافة على الأرض. وخلال استماعي للتقارير المخابراتيّة الصباحيّة الموجزة، كنت أتصور في بعض الأحيان طاقماً عسكريّاً ضعيفاً يتسابق من مكان انفجار إلى آخر. فعلى الرغم من أن أكثر من ثلاثين دولة تساهم بجنودها في العملية العراقية، فإنّ البنتاغون يأمل في إمكانية مساهمة حلفائه بمزيد من القوات. وقد واصلت طوال شهور التحدّث عن خطر المبالغة في تقدير قدرات قوات الأمن العراقية. فقد أثبت انهيار تلك القوات في أزمات نيسان/أبريل هذا الأمر. لكنّ قوافلنا أخذت تتعرض لمزيد من الهجمات الآن، والمتمرّدون يغلقون أنابيب تصدير النفط بعملياتهم المتكرّرة على نحو يبعث على الإحباط. والعمل على مشاريع إعادة الإعمار التي أبطأتها الإجراءات الروتينية في واشنطن بات أكثر تعقيداً بفعل هجمات المتمرّدين. وفي 2 أيار/مايو، بعثت برسالة إلكترونية إلى فرانسي لخّصت فيها الأسباب التي تدعوني إلى الإحباط. كتبت لها أن أزمات نيسان/أبريل أثبتت أن القوات العراقية "غير فعالة أو أسوأ من ذلك". والعديد من وحدات الائتلاف يخضع لقيود بالغة التشدّد تحكم قواعد الاشتباك ما جعلها عديمة النفع. "إنهم غير قادرين على القتال، ومع ذلك علينا أن نوفّر لهم الدعم اللوجستي، وهذا يعني المزيد من القوافل التي يتعين حمايتها". وقلت لها إنّني قلق من عدم توفر ما يكفي من الجنود لتغطية كل قواعدنا.

بدأت استراتيجية أناكوندا تحقق نجاحاً تدريجيّاً، لكنّنا كنا ندفع ثمن انتظارنا وقتاً طويلاً جداً قبل أن نتحرّك ضدّ مقتدى الصدر. وقد اعترف الجنرال مارتي ديمپسي،

قائد الفرقة المدرّعة الأولى التي تنفذ العمليات ضدّ رجل الدين الذي برز حديثاً، لصحيفة "نيويورك تايمز" في 12 أيار/مايو إنّ تأخُّرنا أتاح لمقتدى تجنيد العناصر وتدريبها. "لعلّنا أعطيناه ستة شهور أكثر مما كان مفترضاً".

في 14 أيار/مايو - بعد يوم واحد على اجتماع قادة قوات التحالف - جدّد مقتدى هجماته على الائتلاف والقوات العراقية في الجنوب، كما لو أنّه يريد إثبات أننا في مأزق عسكريّ. ونصبت الميليشيا التابعة له مدافع الهاون بالقرب من مسجد كربلاء ونقلوا أسلحة ثقيلة إلى الجبانة بالقرب من ضريح الإمام علي في النجف. ومن تلك المواقع، فتحت قواته النار على قواتنا. وكان هدفه من وراء ذلك إظهار قوته برغم استيلاء التحالف على مستودع للأسلحة في كربلاء وربما استفزازنا لكي نهاجم الموقع المقدّس نفسه.

كان هذا التكتيك ابتزازاً فعّالاً. وأعلن مقتدى عن مطالبه: إنشاء "كتيبة النجف"، على نموذج كتيبة الفلّوجة، وبالنسبة إلى الأمن، إطلاق سراح كافة "المساجين السياسيين" وإقفال "الملف المتعلّق بالأحداث الأخيرة". وكانت تلك إشارة إلى تهم ارتكاب جرائم قتل، ومذكّرة الاعتقال التي أصدرها قاضٍ عراقي في حقّه. وادّعى مقتدى بأنه مستعدّ للدفاع عن قضيته، لكن فقط أمام "حكومة دستورية شرعية منتخَبة في انتخابات وطنية حرّة" - أبلغت ديك جونز، "بعبارة أخرى، ليس قبل شباط/فبراير أو آذار/مارس من السنة القادمة".

علمت مكاتب سلطة الائتلاف المؤقّتة في الجنوب من زعماء العشائر أن مقتدى يسعى إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع الائتلاف. كما ادّعى عدد من أعضاء مجلس الحكم أنهم أجروا اتصالات يمكن الركون إليها معه. ولذلك، اتّبعنا كلاً من النهجين ولكننا تلقّينا رسائل مشوشة ومتناقضة. ولم يكن واضحاً إذا كان أي من هذه القنوات المزعومة على اتصال في الواقع مع مقتدى، أو إذا كان رأيه قد استقرّ على هدف حقيقي من أجل حلّ سلمي لهذه الأزمة.

بإطلاق النار على جنود الائتلاف في كربلاء والنجف، نجح مقتدى في جذب قواتنا إلى الأماكن المقدسة. وقال لي سانشيز بأنه أراد إعلان وقف لإطلاق النار من جانب واحد لتجنيب قواتنا "تجاوز الخطوط الحمراء".

قلت له "دعنا نتوقف عند هذا الحد يا ريكاردوّ"، معللاً ذلك بأننا تلقينا عدداً كبيراً من الاتصالات من أشخاص يدّعون بأنهم تحدّثوا إلى مقتدى. وأضفت " لا أعتقد بأنه ينبغي علينا الإعلان عن وقف لإطلاق النار بدون الحصول على شيء بالمقابل".

وعبر وسطاء، سألتُ آية الله السيستاني عن رأيه في إجراء محادثات مباشرة مع مقتدى، فجاء ردّه سريعاً وواضحاً.

"نحن لا نعرف سبب التفاوض مع مقتدى أو فائدة ذلك".

واصلنا بذل الجهود لتشكيل حكومة جديدة يمكنها البقاء حتى انتخابات كانون الثاني/ يناير.

قدم الإبراهيمي لمعرفة فائدة التشاور مع مجلس الحكم بشأن تحديد الأشخاص الذين سيتولّون مناصب رفيعة في الحكومة الجديدة. وبما أنه كان على دراية بمدى صعوبة التنسيق في مثل هذه المسألة الدقيقة مع كل أعضاء مجلس الحكم الخمسة والعشرين، فقد اقترح بأن يلتقي هو وبلاكْويل وأنا مع "ترويكا" من أعضاء المجلس تتألف من الرئيس السابق للمجلس ورئيسه الحالي ورئيسه التالي، أي الكردي مسعود البرزاني، والشيعي عزّ الدين سليم، والسنّي غازي الياور، وكان كل منهم يتمتع بدعم قوي من جماعته. وأضيف عزّ الدين وغازي إلى رؤساء المجلس التسعة في نيسان/ أبريل بعد أن اكتمل التناوب الشهري للأعضاء التسعة الأصليين.

استضاف البرزاني أولى هذه الجلسات في مسكنه الجبلي في صلاح الدين يوم الأحد 16 أيار/مايو. وشدّدت في حينه على أن الوقت صار ضيّقاً إذا كنا ننوي الانتهاء من تشكيل الحكومة في أواخر شهر أيار/مايو.

تحدّث عزّ الدين بحكمة قائلاً، "من المهم عند تشكيل الحكومة المؤقتة التقليل من حجم المعارضة التي يواجهها مجلس الحكم في العديد من المناطق. إننا بحاجة إلى إشراك كافّة عناصر المجتمع العراقي".

كان الإبراهيمي قد وافق بالفعل على توصيتنا بضرورة الإبقاء على العديد من الوزراء في الحكومة المؤقتة الحالية في الحكومة العراقية المؤقتة في الفترة التي تلي تسلّم السيادة. والوزراء هم هوشيار زيباري، وزير الخارجية، وأيهم السامرّائي وزير الكهرباء، ونسرين بواري وزيرة البلديات، والعديد من الوزراء الآخرين الذين كانوا يؤدون عملاً جيداً، والذين يفون برغبة الإبراهيمي في تولية أكبر عدد ممكن من التكنوقراطيّين. كما أنه كان يشاطرنا الرغبة في إشراك المزيد من الشخصيات السنّية، ولكنه اعترف بأنه يواجه صعوبة في تحديد المرشّحين المؤهلين.

لكنّ المشكلة العويصة في العملية السياسية كانت اختيار رئيس للبلاد ورئيس للوزراء يكونان مقبولين في هذا البلد المقسّم. وكان ذلك يتطلّب الموازنة بين المجموعات الرئيسية، برغم أن الإبراهيمي اتفق معنا على ضرورة تجنّب إنشاء بنية غير مرنة على غرار الأسلوب اللبناني حيث المناصب المهمّة مخصصة بموجب الدستور لأفراد من مجموعات دينية أو إثنية معينة.

كانت مشكلتنا العاجلة الأكراد مرّة أخرى. فقد زارني جلال طالباني ورئيس وزرائه برهم صالح بعد أن أمضيا أسابيع عدّة في واشنطن حيث سعى طالباني إلى إعطاء دفع لترشّحه للرئاسة في الحكومة الجديدة. كان عليّ أن أخبره بأن الإبراهيمي والتحالف اتفقا على ضرورة أن يتولّى عربي سنّي هذا المنصب، فقلت له "إنهم يشعرون منذ فترة طويلة بأنهم غير ممثَّلين بالقدر الكافي في العراق الجديد، سيد طالباني. وعلينا أن نستخدم هذه الحكومة كفرصة لتوسيع القاعدة السياسية للعراق". بدا طالباني منزعجاً عند سماعه هذا الخبر، وعاد إلى مدينته السليمانية.

كان الوضع الأمني في العديد من المناطق في العراق يزداد سوءاً. وفي 17 أيار/مايو، عقدت اجتماعاً خاصاً مع الجنرال سانشيز لكي أبحث معه في مسألة الحرب.

طرحت عليه السؤال التالي "ريك، ماذا كنت ستفعل لو كان لديك فرقتان إضافيتان؟"

كان جندياً عملياً لا يتكهّن عادة في الافتراضات النظرية في الوقت الذي يتعين عليه مواجهة العديد من المشكلات الحقيقية كل يوم.

ولكنه أجاب على الفور "كنت سأسيطر على بغداد".

فقد كان يكره أن يكون المتمرّدون قادرين على التحرّك في العاصمة علناً.

كان بوسعي رؤية استخدامات أخرى للجنود الـ 35,000 أو 40,000 الإضافيين. فقلت له "لكننا بحاجة أيضاً إلى تأمين خطوط مواصلاتنا" وكنت أشير بذلك إلى الطرقات الحيوية وأنابيب النفط داخل العراق والتي تمتدّ إلى البلدان المجاورة. "ونحن بحاجة إلى القيام بعمل أفضل في حماية البنية التحتية المهمّة أيضاً". فبدون توفير حماية مشدّدة، كانت عائدات النفط العراقية تتراجع وتتباطأ مشاريعنا لإعادة الإعمار. وأضفت قائلاً، " إنّنا لم نسيطر قطّ على الحدود في الواقع".

ابتسم ريك وقال "استقدم هؤلاء الجنود الإضافيين يا سيّدي".

بقي أقل من ستين يوماً على انتهاء مدّة ولايتي كمدير لإدارة سلطة الائتلاف المؤقّتة. ولذلك عليّ بذل قصارى جهدي لكي أترك ورائي أقوى وضع سياسي وأمني ممكن. كان الأساس السياسي في طور التكوين، لكن كما هو الحال دائماً، كنت قلقاً بشأن الوضع الأمني. فقد تبيّن من أزمة نيسان/أبريل أنه سيمرّ وقت طويل على العراق قبل أن تصبح القوات العراقية قادرة بمفردها على الإمساك بالأمن في البلاد. فهل بوسعنا الحصول على المزيد من جنود الائتلاف لملء هذه الفجوة؟

في 18 أيار/مايو، أعلمت رايس بأنّني أنوي إرسال رسالة خاصة جداً إلى رامسفيلد أقترح فيها بأن الائتلاف بحاجة إلى مزيد من الجنود. وأضفت بأن رسولاً سيحمل رسالتي لكي لا يتم تداول نسخ عنها.

بعثت برسالتي بعد ظهر ذلك اليوم إلى رامسفيلد. وشرحت له فيها أن تدهور الوضع الأمني منذ نيسان/أبريل أظهر، بالنسبة لي على الأقل، أننا نحاول أن نغطي الكثير من الجبهات بالقليل من الموارد. ونحن نسعى إلى السيطرة على الحدود، والدفاع عن خطوط مواصلاتنا، وحماية البنية التحتية. فقد تراجعت صادرات النفط العراقيّ بسبب انعدام الأمن. وحتى بعد مضيّ عام على التحرير، لم يكن في استطاعة الجيش توفير حماية كافية للانتقال من مطار بغداد الدولي وإليه. كما كانت معظم مواقع سلطة الائتلاف المؤقّتة في الجنوب تتعرّض لهجمات ليلية تشنّها ميليشيا مقتدى الصدر. وقلت له بأن "مكتبنا في الناصرية كاد يسقط مساء الجمعة وأن قوة الردّ السريع الإيطالية احتاجت إلى سبع ساعات لكي تقطع مسافة بضعة أميال. وقمنا بإنزال علم التحالف هناك البارحة". كما أن مقرّ قيادة سلطة الائتلاف المؤقّتة "محاصر" من الناحية الفعلية.

شددت على عدم اعتقادي بأنّ مهمّتنا على شفير الانهيار، لكنّني أشعر بأن الوضع خطير. وأوصيت بدراسة إذا كان بوسع الائتلاف نشر فرقة إضافية أو فرقتين لمدّة سنة على الأكثر.

تأكدت من أن الوزير وصلته رسالتي، ولكنني لم أتلقّ منه جواباً.

وبعد بضعة أيام، اقترحت رايس بأن تجري ونائبها ستيف هادلي وبوب بلاكْويل وأنا مناقشة صريحة للوضع الأمني عبر الهاتف.

قلت في ذلك الاجتماع إنّ "تآكل الدعم المخصص للائتلاف تسارع في الشهور الثلاثة الأخيرة، بالرغم من التقدم في العملية السياسيّة، والقانون الإداري الانتقاليّ، وبوادر نشاطات إعادة الإعمار التي ظهرت أخيراً". والسبب ببساطة عائد إلى تزايد هجمات المتمرّدين. وحذّرت بأننا متأكدون من أننا سنتعرّض لمزيد من هذه الهجمات في الأسابيع القادمة مع محاولة العدو حرف التقدم الذي أُحرز على طريق الديمقراطية عن مساره. وختمت، "لذا فإن الرسالة الموجّهة إلى معظم العراقيين هي أن الائتلاف لا يمكنه أن يوفر لهم الخدمة الحكومية الأساسية: الأمن. لقد أصبحنا في أسوأ حال - محتلّ عديم الكفاءة".

أصغت رايس وهادلي إلى حديثي ولكن أدليا ببعض التعليقات. ولم أكن وبلاكْويل واثقين من أنه سيكون لتحليلنا أي تأثير في واشنطن.

وفي هذه الأثناء، كنّا لا نزال نحاول حل مشكلة العثور على رئيس للدولة ورئيس للوزراء يتمتعان بالقدرة على الحسم في التعامل مع التمرّد ويكونان مقبولَين لدى غالبية عناصر المجتمع العراقي.

كان عدنان الباجه جي صاحب الحظ الأوفر في تولّي منصب الرئيس، وهو رجل الدولة السنّي المسنّ الذي لعب دوراً حاسماً في أثناء وضع القانون الإداري الانتقاليّ. وكان يحظى باحترام واسع، ويتمتع بعلاقة عمل مثمرة مع الائتلاف، كما كان صديقاً للإبراهيمي. ومع أنه لم يكن محبوباً لدى الشيعة والأكراد، فقد كان متوقعاً أن يحظى بالقبول بوصفه السياسي السنّي البارع في مجلس الحكم.

تبيّن أن مسألة تعيين رئيس للوزراء هي الأكثر تعقيداً، فقد رشّح الإبراهيمي في البداية حسين الشهرستاني، وهو عالم ذرّة شيعي ترأس لجنة الطاقة الذرّية العراقية حتى العام 1979، وأمر صدّام بسجنه لمدة أحد عشر عاماً لرفضه المشاركة في برنامج الأسلحة النووية السرّي للبعثيين. وكان الشهرستاني، الذي تلقّى تعليمه في المملكة المتحدة وكندا، قد أمضى معظم سنوات سجنه في سجن أبو غريب في زنزانة انفرادية أو في غرفة ضيّقة مكتظّة مع سجناء آخرين كانوا مجبرين على التناوب في التمدد على الأرض. وتمكن من الفرار في العام 1991 أثناء حرب الخليج الأولى عندما سقطت قنابل التحالف بالقرب من المكان. فرّ إلى المنفى حيث عمل على حشد الدعم ضدّ صدّام، وعاد إلى كربلاء مع عائلته في العام 2003. وهناك، قام بتأسيس منظمات

خيرية خاصة ساهمت نشاطاتها في الجنوب الشيعي في إقامة علاقة بينه وبين آية الله السيستاني.

كان الشهرستاني، الذي يبدو أنّه يحذو حذو السيستاني، يرفض الاجتماع بمسؤولي الائتلاف، ولذلك كان غير معروف نسبياً بالنسبة إلينا. وبناءً على إلحاح الإبراهيمي، وافق على الاجتماع معي ومع بلاكْويل حيث أعجبنا بشدّة ذكائه وحنكته. لكنّنا لم نكن نعرف الكثير عن كيفية تعيينه رئيساً للوزراء.

وفي اليوم التالي، أتيت على ذكر اسمه في اجتماع هاتفي لمجلس الأمن القومي. في ذلك الاجتماع، انتقل الرئيس مباشرة إلى صلب الموضوع كما كان يراه: "من المهم أن يكون هناك شخص على استعداد للوقوف وتقديم الشكر للشعب الأميركي على ما قدّم من تضحيات في سبيل تحرير العراق. أنا لا أتوقع أن نختار رجلاً يمالئنا، ولكنني أريد شخصاً شاكراً لنا على الأقل. هل يرغب الشهرستاني في تولّي المنصب؟ وهل سيدعمنا؟ وهل سيتحلّى بالشجاعة الكافية"؟

أجبته بأنني سأتناول العشاء معه أنا وبوب مساء غد وسنركّز في حديثنا على كافة هذه النقاط.

في تلك الأمسية، أظهر الشهرستاني حكمة، وفصاحة، واهتمامات واسعة النطاق، ورأيت فيه أحد أكثر القادة العراقيين الذين التقيتهم إثارة للإعجاب. لكن بمرور الوقت في أثناء تلك الأمسية الطويلة، أصبح انطباعي عنه مشوّشاً. كان ممتنّاً للتحرير، وقال "يتعين على الحكومة الجديدة أن تتعامل بشدّة مع التمرّد. ولكنني لن أطلب استخدام قوات الائتلاف إلا إذا دعت الضرورة". كانت تلك نقطة منطقية، لكن مع تشعّب الحديث، بدا واضحاً أنه سيكون متردّداً في العثور على أسباب تدعو إلى استخدام هذه القوّات، حتى إذا لم تكن القوات العراقية كافية للنهوض بهذا التحدّي، وهو ما عرفنا أنه سيكون عليه واقع الحال في الفترة القادمة. وكلما توسّعنا في الحديث، بدت مشاعره المختلطة تجاه قوات الائتلاف أكثر وضوحاً.

وبالإضافة إلى ذلك، تبيّن لنا أن الشهرستاني شيعيّ منغلق، إذ لم يكن لديه الكثير من الاتصالات مع العراق شمالي بغداد. ثم إنه صدمنا بقوله بأنه والسيستاني متفقان على ضرورة أن تتولّى شخصية سنّية رئاسة الوزراء. "ستكون المهمّة شديدة الصعوبة على أي كان. وسيفشل كل من سيتولّى هذا المنصب على الأرجح، لذا فليكن الفاشل واحداً من السنّة".

قلت له بصراحة بالغة "هذا ينمّ عن قصر نظر ويحمل في طيّاته مخاطر تكرار الخطأ المأساوي الذي ارتكبه الشيعة في العشرينيّات من القرن الماضي عندما فضّلوا الابتعاد عن العملية السياسية وجلبوا على أنفسهم ثمانين عاماً من المنفى الداخلي".

كانت تعليقاته تكشف، في حدّها الأدنى، عن عدم رغبته في أن يصبح رئيساً للوزراء على الإطلاق، فقلت لبوب "دع الشهرستاني في الاحتياط. وعبّر بوب عن موافقته وقال "لكن انطباعي عنه أنه ليّن جداً". ومع ذلك، ظلّ الشهرستاني الخيار الأول للإبراهيمي لشغل هذا المنصب.

في صباح يوم الاثنين القائظ 17 أيار/مايو، قُتل رئيس مجلس الحكم عزّ الدين سليم، وثلاثة من حراسه الأمنيين، وثلاثة عابري سبيل عراقيين عندما فجّر انتحاري سيارته المفخّخة عند نقطة تفتيش بمحاذاة المنطقة الخضراء.

كان من شبه المؤكّد أن أبا مصعب الزرقاوي هو منظّم هذه الجريمة. غير أنه فشل في تحقيق هدفه بعرقلة مسيرة العراق نحو السيادة، وربما ساعد حدث غير متوقّع في ذلك. فمن النتائج غير المتوقّعة لمقتل عزّ الدين أن الشيخ غازي الياور، الرئيس المسمّى للمجلس في حزيران/يونيو بموجب مبدأ المداورة، تسلّم الرئاسة الآن لشهر أيار/مايو. وعملاً بالبروتوكول، كان غازي الياور هو الشخص الذي قدّم له الرئيس بوش تعازيه عبر الهاتف. وقد تلقّى تعليمه في أميركا، ولديه خبرة في المشاريع الخاصة والسياسة. أرسل لي الرئيس أنّه تأثّر بالشكر الصريح الذي قدّمه غازي للائتلاف على إسقاط صدّام وتصميمه على متابعة العملية وصولاً إلى تحقيق السيادة والديمقراطية في النهاية.

وهكذا، بدأتُ أنا وبلاكْويل نرى في غازي مرشحاً محتملاً للرئاسة.

في اجتماع لمجلس الأمن القومي عُقد في 19 أيار/مايو، تحدثت أنا وبلاكويل عن حسنات الشهرستاني وسيئاته. كان بوسعي أن أرى على شاشة الفيديو عدم ارتياح الرئيس بوش إليه.

قال بوش "بصرف النظر عمن سيكون الرئيس، أريد التأكد من أنه لن يبدأ باسترضاء عامّة الناس بالتهجم على قوات الائتلاف ما إن يتولّى المنصب".

أجبته "سيكون هناك بالتأكيد بعض السياسيين الذين سيقومون بذلك، وبخاصّة ممن يغادرون الحكومة".

قال رامسفيلد "يجب أن يكون لدينا رئيس وزراء صلب كالصخر".

"بالتأكيد" أجاب الرئيس، "علينا أن نكون متأكدين من أن رئيس الوزراء الجديد لن يطلب منا الرحيل بعد يوم من نقل السيادة".

كان عليّ أن أكون صريحاً حول هذه المسألة الحيوية، فقلت "لا يمكننا التأكد بنسبة 100 في المئة من أي رئيس وزراء عراقي نختاره".

أشار باول إلى أنه بصرف النظر عما تقوله الحكومة الجديدة، قد تُضطرّ إلى أن تطلب منّا المغادرة إذا وقع أمر سيّئ. ونكّرتهم بما آل إليه الحال من التدنّي في شعبية الائتلاف في ظل هذا السيل من الدعاية العربية وتنامي الهواجس الأمنية. وربما سيساعد الإنهاء الرسمي للاحتلال في تعاظم القبول بالحاجة إلى جنود الائتلاف. وأردفت قائلاً، "لكننا لا نستطيع طلب الحصول على ضمانات كاملة وتوقّع التمسّك بها منهم".

وقال الرئيس أيضاً بأنّ الرهان على شخص لم يجتمع به سيكون مجازفة. "أنا أثق ببريمر وبلاكْويل في القيام بهذا الأمر ولكنني أقول بصراحة إنني سأشعر بمزيد من الراحة عندما أعرف بأن الرجل يتحلّى بالشجاعة وليس ضعيفاً. وبصرف النظر عمن هو، ينبغي أن يكون قائداً. ماذا تقترح أن نفعل إذا قرّرنا عدم المضي قدماً مع الشهرستاني"؟

كان جوابي "نتحوّل إلى إياد علّاوي على الأرجح، برغم أنه توجد شكوك جدّية في أن يكون مقبولاً لدى السيستاني".

طالما احترمت صلابة علّاوي، فهو متى آلزم نفسه بسياسة معينة فإنه لا يتراجع عنها أبداً.

أجاب الرئيس، "حسناً، عليكما أن تنكّرا الناس بأنه لم يمضِ سوى سنة واحدة على التحرير. والتحوّل إلى الديمقراطية يتطلّب بعض الوقت، وينبغي علينا أن نتحلّى بالصبر ـ كلّنا، الائتلاف والعراقيون. ولهذا السبب أنا مهتم بسماع بيانات موحّدة من الحكومة العراقية الجديدة تدعم الائتلاف".

اتفقنا على وجوب أن نطلب من الإبراهيمي طرح اسم غازي كمرشّح للرئاسة واسم الشهرستاني كرئيس محتمل للوزراء. لكننا كنا بحاجة إلى معرفة إن كان يحظى بدعم شعبي واسع لا يقتصر على الشيعة فقط. ولذلك، سنجتمع أنا وبلاكْويل به ثانية من أجل سبر موقفه من بقاء قوات الائتلاف في العراق بعد 30 حزيران/يونيو.

لكن بالنظر إلى المعايير الصارمة التي وضعها الرئيس بوش لاختيار رئيس الوزراء العراقي الجديد، شعرت بأن الشهرستاني ليس الرجل المناسب لهذا المنصب. ويكمن التحدّي في إقناع الإبراهيمي بالموافقة.

في اليوم التالي، حوّلت أنا وبلاكْويل انتباهنا إلى منصب وزير الدفاع المهمّ. كان إياد علّاوي، رئيس اللجنة الأمنية التابعة لمجلس الحكم، الخيار الأول لدى حكومة الولايات المتحدة. وبرغم أننا كنا قلقين من احتمال عدم قبول السيستاني بتولّي علاوي منصب رئاسة الوزراء، فما من أحد كان يجادل في صلابته، ولذلك ارتأينا أنه قد ينال مزيداً من القبول كوزير للدفاع. وفي صباح ذلك اليوم، قدم علّاوي للتباحث في القضايا السياسية معي أنا وبوب.

بدأت حديثي بالقول، "أنت تعرف بأن الرئيس بوش وحكومتي يقدّران سجلّك الطويل وشجاعتك في معارضة صدّام والمساعدة في إسقاط نظامه".

تقبّل علّاوي هذا المديح بلباقة. كان رجلاً طويل القامة، ممتلئ الجسم، أقرب إلى ظهير معتزل في لعبة كرة القدم منه إلى طبيب أعصاب، وزعيماً سياسياً وأحد الناجين من عقود من النزاعات المبهمة. وكان يعاني من صعوبة بالغة في المشي في الأيام شديدة الرطوبة بسبب آلام في ركبته حيث ضربه زبانية صدّام بالفأس وهو في سريره في لندن قبل ما يزيد على عشرين عاماً.

قلت له، "يتعين على كافة العراقيين الوطنيين التقدم الآن لخدمة وطنهم. ونحن نرغب في أن تكون وزيراً للدفاع".

أجابني بالقول "هذا أمر طبيعي. لدي أسئلة تتعلّق بكيفية رؤيتك لهذا المنصب. لكن قبل أن نبدأ، عليّ أن أقول لك إنني لن أعمل تحت رئاسة الشهرستاني"

"لماذا؟"

"لأنه قريب جداً من الإيرانيين".

لا شك في أنّ الذكريات تبقى قروناً إذا لم نقل آلاف السنين في بلاد ما بين النهرين. وكان ديك جونز قد حذّرني من أن العراقيين لن يقبلوا أبداً بشخص يحمل اسماً إيرانياً. ومما أكّد تحليل ديك أنه عندما بحثت في الصفات المثالية لرئيس الوزراء الجديد مع صديقي آية الله حسين الصدر، قال لي إنه سمع عن أُ أحد المرشحين يحمل "اسماً إيرانياً"، الشهرستاني.

قلت له "لكن عائلته تعيش في العراق منذ ثلاثمئة عام".

أجابني رجل الدين "إنه اسم إيراني".

وحول القضايا الأخرى التي تتعلّق بحقيبة وزارة الدفاع، أصغى علّاوي إلى وصفنا لصلاحيات الوزير بانتباه - وبدا منزعجاً بشكل واضح عندما أكّدنا على أنه يمكن لرئيس الوزراء إقالة أي وزير من وزارته.

وكرّر علّاوي ما قاله بأنه لن يعمل تحت رئاسة الشهرستاني.

لم يكن لدينا الوقت الكافي للتحدث بإسهاب بشأن النقطة الأخيرة.

زارني الشيخ غازي شاكياً من طلبي إليه عدم ترؤس الوفد العراقي إلى قمّة جامعة الدول العربية في تونس في نهاية تلك الأسبوع.

قلت له "انظر، يا شيخ غازي. الأسبوع القادم أسبوع حاسم. ونحن بحاجة إليك هنا من أجل الاستفادة من آرائك الحكيمة والاحترام الذي تحظى به في مجلس الحكم".

لم أقل له إنه بسبب إعجاب الرئيس بوش به بدأنا ندرس بجدّية إسناد منصب الرئيس إليه في الحكومة المؤقّتة. وكان الباجه جي قد قال لفريق الحكم لدينا بأن غازي - خرّيج جامعة جورج تاون - يأمل في أن يكون سفير العراق في واشنطن. وكنت أرى أنه سيكون أكثر أهمية لبلده كرمز بارز للمصالحة الإثنية والطائفية. ومن ناحيتنا، كنت أنا وبلاكويل قلقَين من ردّة الفعل المبالغ فيها للباجه جي على الأزمة في الفلّوجة. وفي النهاية، وافق غازي مكرهاً على البقاء في العراق في الأسابيع الحاسمة القادمة.

وسرعان ما وصلتنا أخبار تفيد بأن الأكراد دعوا إلى إجراء مباحثات سياسية عاجلة في أربيل من المزمع أن يمرّر فيها الحزبان قراراً يطالب إما برئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء كثمن لبقائهم جزءاً من العراق. أجريت اتصالاً مع الدكتور روش، نائب البرزاني، الذي أكّد لي أن هذا ما ينويان عليه.

عبّرت عن أسفي لهذا الخرق لروح المشاورات الصريحة وقلت له إنني سأرسل بلاكْويل إلى الشمال بعد ظهر ذلك اليوم لبحث المسألة مع البرزاني والطالباني.

وقبل أن يغادر بلاكْويل، التقينا بالإبراهيمي، وشرحت له بأننا بحاجة إلى ردّ فعل تمثيلي واسع على الترشيح المحتمل للشهرستاني لأنه لا يزال غير معروف في واشنطن. وقال الإبراهيمي إنه يخطط "لاختبار" اسم الشهرستاني والعديد من الأسماء الأخرى لدى الشخصيات الشيعية البارزة. وأكّدت له على حاجته إلى معرفة ردود الفعل لدى السنّة أيضاً وقلت له إننا تلقّينا اعتراضات على اسمه الإيراني.

سألت الإبراهيمي "ما رأيك في الباجه جي؟"

"بصراحة"، أجاب الإبراهيمي، "أصبحت متردداً حياله. فهو في الرابعة والثمانين. وحتى إن كان المنصب رمزيّاً، يتعين عليه تمثيل العراق على المسرح الدولي في بعض اللقاءات المهمّة". ونحن ثلاثة دبلوماسيين نتقلّد مناصب رفيعة منذ مدة تكفي لكي نعترف بصحة ما قاله.

وتساءل بلاكْويل "لماذا لا تطرح اسم غازي كمرشح للرئاسة لترى ردود الفعل؟" وافق الإبراهيمي على محاولة ذلك، لكنني شعرت بتردّده.

وفي غمرة هذه المخططات، واجهنا أزمة أخرى تورّط فيها الجلبي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي. بدأت المشكلة الأولى في آذار/مارس عندما أخبر موظف في وزارة المالية وزارةَ العدل بأن إبراهيم نوري صباح، السكرتير الشخصي لوزير المالية، أعاد طرح مبالغ من العملة القديمة تساوي ملايين الدولارات بطريقة غير قانونية بعد أن سُلِّمت لإتلافها. كما زُعم بأن صباح طلب عمولات من موظفين آخرين. وبناء على طلب من وزير العدل، طرحتُ المسألة أمام المحكمة الجنائية المركزية في 16 آذار/مارس من أجل إجراء تحقيق يشرف عليه عراقيون. وفي 24 آذار/مارس، أُلقي القبض على صباح بناء على مذكّرة أصدرها قاضٍ عراقي.

وفي أثناء التحقيق الذي أجراه القاضي، قدّم صباح دليلاً يثبت بأن مسؤولين في المؤتمر الوطني العراقي متورّطون في مخطط للحصول على ممتلكات للدولة من وزير المالية والتصرّف فيها من أجل جني أرباح بطريقة غير قانونية. كما توصل التحقيق إلى أدلّة على عمليات اعتداء على معارضين للمؤتمر الوطني العراقي واختطافهم. وكلما

تعمّق المحققون العراقيون في تحقيقهم، بدا المجلس أكثر تورّطاً، برغم أن قادته بدوا واثقين من أنهم سيجتازون التحقيق بسلام "إلى حين مغادرة الأميركيين [سلطة الائتلاف المؤقّتة]" كما ورد في أحد التقارير.

واستجابة لطلب آخر من وزير العدل العراقي، قمت بالتوقيع في 5 نيسان/أبريل على أمر ثانٍ يخوّل المحكمة الجنائية المركزية إجراء تحقيق في التهم الموجّهة ضدّ مسؤولين في المؤتمر الوطني العراقي.

قلت لمستشار وزارة العدل لدى سلطة الائتلاف المؤقّتة، "دع الأمور تأخذ مجراها".

وبعد جمع المزيد من الأدلّة، أصدر القاضي العراقي حسين مؤنّن منكّرات اعتقال بحقّ العديد من كبار مسؤولي المؤتمر الوطني العراقي، بمن فيهم رئيس جهاز الأمن لديه، وأصدر منكّرات تفتيش لبعض مباني المجلس. ولم يرد اسم الجلبي في منكّرات الاعتقال.

والآن أضافت قضيّة متفجّرة أخرى تورّط فيها الجلبي مزيداً من التوترات. ففي 3 أيار/مايو، ذكرت "نيوزويك" بأن الجلبي أخبر عميلاً إيرانياً بأن أميركا استطاعت فكّ شيفرات المخابرات الإيرانية وأنها تقرأ رسائلها السرّية. (أنكر الجلبي إقدامه على ذلك، زاعماً أن وكالة الاستخبارات المركزية تريد تشويه سمعته). وفي 10 أيار/مايو، تلقّى القاضي العراقي رسالة من وزير المالية "يأمره" فيها بإيقاف التحقيق في وزارته. وقمت بإلغاء هذا الأمر على اعتبار أنه يتجاوز صلاحيات وزير المالية.

وبما أن المواقع التابعة للمجلس الوطني العراقي، بما في ذلك الفيلا التي يملكها الجلبي، موجودة في محافظة المنصور الراقية وتحظى بحراسة مشدّدة وأن الشرطة العراقية لم تصدّق بأن في إمكانها إجراء عمليات تفتيش بأمان بمفردها، طلب القاضي مؤنّن مساعدة الائتلاف في تنفيذ المنكّرات. قمت بإعلام نائب رايس، ستيف هادلي، بأننا وصلنا إلى أزمة مع المؤتمر الوطني العراقي. وألححت على الجنرال سانشيز بالسماح باستخدام قوات الائتلاف بغية توفير سياج أمني وحسب لقوات الشرطة العراقية التي تنوي تنفيذ المنكّرات في حقّ المؤتمر الوطني العراقي.

في ساعة مبكّرة من صباح يوم الثلاثاء، 20 أيار/مايو، دخل أفراد من الشرطة العراقية إلى منزل الجلبي ومقرّ المؤتمر الوطني العراقي المجاور الذي ورد اسمه في

منكّرات التفتيش التي أصدرها القاضي العراقي. بحثت الشرطة العراقية عن العديد من الفارّين ولم تجد أحداً منهم، ولكنها صادرت الملفات المكتبية، والحواسيب، وعدداً من الأسلحة غير المرخّصة. وبما أن القوات الأميركية التي كانت ترافق الشرطة العراقية ضربت طوقاً على الشارع، فقد سرت شائعات بسرعة مفادها أن تلك كانت عملية "للائتلاف".

بقي "البيت الشيعي"، وهو عدد من المجموعات السياسية الشيعية في مجلس الحكم في حالة هيجان لعدة ساعات. وفي لقاءاتي مع بحر العلوم والجعفري، وفي رسالة بعثت بها إلى السيستاني، بيّنت أن قوات الشرطة العراقية هي من قام بتنفيذ العملية بناءً على منكّرات تفتيش صادرة عن محكمة عراقية، وأنه إذا كان المراد تطبيق القانون في العراق، يجب ألّا يكون هناك أحد فوق القانون، وأنه ينبغي السماح للمحاكم العراقية المستقلّة بالعمل بعيداً عن التأثيرات السياسية. ويبدو أنّ نلك ساعد في تهدئة غالبية الأوساط الشيعية.

ثارت ثائرة أحمد الجلبي. فقال للصحافيين إن الدافع الحقيقي للغارة كان معارضته البعثيين السابقين وحماسته للتحقيق في فضيحة العمولات في برنامج النفط مقابل الغذاء الذي ترعاه الأمم المتحدة. وصاح الجلبي بطريقة مسرحية "أطلقوا سراح شعبي! حرّروا شعبي! لقد آن الأوان لكي يدير الشعب العراقي شؤونه الخاصّة".

في اليوم التالي، أخبرني الإبراهيمي بأن احتمالات ترشيح الشهرستاني بدأت بالتراجع. فقد رأى الإبراهيمي بنفسه أن العراق يحتاج إلى رئيس وزراء مؤقت يتمتع بالمهارة السياسية والعزيمة الصلبة. لم يكن من السهل العثور على مثل نلك الشخص. وخلص إلى أن "الشهرستاني لا يحظى بالاعتراف الذي يحتاج إليه رئيس الوزراء في البلد". شعرت أنا وبلاكويل بالارتياح لتوصّله الى الاستنتاج نفسه بخصوص الشهرستاني.

كما أشار الإبراهيمي إلى أن الجلبي يعمل بنشاط على تنظيم "البيت الشيعي" ضدّ مهمّته، وأنه لا يزال يضغط في اتجاه توسيع مجلس الحكم ليصبح حكومة جديدة والحصول على أحد مركزي نائب الرئيس لنفسه. ولكي يحشد الجلبي الدعم بين الأوساط الشيعية، أفيد بأنه قال للدكتور عادل مهدي، نائب عضو مجلس الحكم عن المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق، بأنه سيدعم ترشيحه لرئاسة الوزراء في مقابل دعم المهدي له في خطته.

اتفقت سلطة الائتلاف المؤقّتة والأمم المتحدة على عدم الرغبة في تولّي أحد الإسلاميين رئاسة الوزراء. سألني الإبراهيمي "هل يمكنك أن تتحدّث إلى الدكتور عادل وتخبره بأننا لن نسند إليه ذلك المنصب؟" وكان يريد مني إبلاغ الرسالة نفسها إلى الجعفري الذي يقود حملة ناشطة لتولّي منصب رئيس الوزراء. وافقت على ذلك، ولكن ليس قبل أن أحصل على موافقة الإبراهيمي على عرضنا بإسناد وزارة المالية إلى عادل مهدي، الاقتصادي المجرّب، وإسناد أحد منصبي نائب الرئيس إلى الجعفري كطريقة للإبقاء على مشاركة حزبيهما في الحكومة المؤقتة.

وفي غضون ساعة، زارني عادل مهدي في مكتبي للاجتماع بي على انفراد. وقد توصّلت في العام الماضي إلى احترامه بوصفه أحد أكثر نوّاب مجلس الحكم حصافة. وبناء على طلبي، كانت ميغهان أوسوليفان قد عرضت رسالتنا مسبقاً على عادل. دار بيننا حديث عام عن العملية السياسية، وذكرت له بأنه جرت الإشارة إلى العديد من الشخصيات السنّية أمام الرئيس بوش. كان من المفترض أن يكون أحد نائبي الرئيس شيعياً والآخر كردياً. وأضفت قائلاً "سيكون رئيس الوزراء شيعياً، وربما غير حزبيّ"، وغير معروف في البلد بأنه زعيم طائفي.

ردّ عليّ بشيء من الانفعال "سعادة السفير، يتعين عليّ أن أخالفك الرأي، فقد اجتمع "البيت الشيعي" واختار مرشحَين لمنصب رئيس الوزراء، أنا وإبراهيم الجعفري. ولن أمانع إذا اختاروا الجعفري وسأدعمه. ومن ناحية أخرى، أنا أحظى بدعم العديد من الأشخاص - الطالباني، والجلبي، والباجه جي، وغازي".

قلت له "حسناً يا دكتور عادل، أعتقد بأنه من المهم تمثيل المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق في الوزارة. وكنت أفكّر في ترشيحك لمنصب وزير المالية وهو ما يتلاءم جيداً مع دراستك كخبير اقتصادي".

كان ذلك بمثابة جرح لكبرياء عادل، ولكنه استوعب المسألة وانتقل إلى مناقشة التوازن الإثني والطائفي الأمثل في الحكومة الجديدة. وأضاف، "بالطبع، أنا أفكّر في أن يكون للالمجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق أحد المنصبين الرئيسيين. وقد أكون أنا شخصياً نائباً للرئيس".

وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، التقيت بإبراهيم الجعفري. كان من المقرّر أن يجري اللقاء في منزله في إحدى ضواحي بغداد، غير أن طليعة موكبي الأمني تعرّضت لإطلاق نار وهي في طريقها إلى هناك وأصرّ فرانك غالاغر على أن نلتقي بدلاً من ذلك في مكتب الجعفري في مبنى مجلس الحكم.

وصلت لأجد الجعفري يتحدث إلى زملائه وهم يتناولون الشاي. كرّرت ما قلتُه لعادل بأننا نعتقد بوجوب عدم إسناد منصب رئاسة الوزراء لزعيم حزب وطني.

ردّ بجفاء، "هذه غلطة. فالشارع لن يفهم أو يقبل أبداً برئيس وزراء لا يكون زعيماً لأحد الأحزاب الشيعية". وأضاف بأن الأحزاب سترغب في اختيار ذلك الشخص "بنفسها". وقال إن "الشخص الآخر"، أي الشهرستاني، ليس عراقياً في الواقع.

سألته "هل يوجد لديك اهتمام بأحد منصبي نائب الرئيس؟"

أجاب قائلاً، "الأمر يعتمد على من سيكون الرئيس وعلى الوضع العام للشيعة في الحكومة". كان ذلك جواباً غامضاً. من الواضح أنّ الجعفري لا يزال يأمل في تولّي منصب رئيس الوزراء.

وفي ما يتعلّق برئاسة الدولة، استبعد الجعفري تولّي الباجه جي لذلك المنصب، لأنه "عاطفي جداً، ويدخل في الكثير من النزاعات مع أعضاء المجلس الآخرين، وقد استخدم لغة فظّة معنا". وأضاف الجعفري، "غازي أفضل بكثير، فهو أقل عدائية، ويوحي مظهره بأنه عربي".

وبالرغم من كل الخلافات، أحرزنا تقدماً بطيئاً في تشكيل الحكومة الجديدة. وعاد بلاكويل من كردستان بالتزامات "جازمة" من الطالباني والبرزاني بعدم إعاقة التقدم عبر الإصرار على رئاسة الدولة أو رئاسة الوزراء. وعلى الرغم من أن ثمن ذلك لم يكن واضحاً، فإنهم سيحاولون انتزاع بعض المناصب الوزارية الأخرى في مقابل ذلك التنازل.

في 24 أيار/مايو، التقى الإبراهيمي وسلطة الائتلاف المؤقّتة بترويكا مجلس الحكم ثانية لبحث معضلة رئاسة الوزراء. ذكر العراقيون عدة أسماء - عادل، والشهرستاني، وإياد علّاوي لأول مرّة. وأعلن غازي عن أنّ رئيس الوزراء يجب أن يكون رجلاً حزبياً قوي الشكيمة يمكنه حشد الدعم الشعبي للحكومة الجديدة. وكان العراقيّون الثلاثة يستبعدون الشهرستاني. وطرح الإبراهيمي مجموعة جديدة من الأسماء غير الحزبية، لكن الجواب عن كل منها لم يكن مشجعاً. وتلا ذلك بحث متجدد - مزيد من السباق المجنون بين السياسيين العراقيين.

دع العاصفة تهدأ، لكن لا تنتظر وقتاً طويلاً.

* * *

جاءت أولى الإشارات على حدوث اختراق في اليوم التالي عندما التقيتُ والإبراهيمي وبلاكْويل بترويكا مجلس الحكم مرّة أخرى. أعاد الإبراهيمي رواية المقابلات المتعددة التي أجراها مع المرشحين على اختلاف أحجامهم، وانتقلنا إلى بحث مشكلة رئاسة الوزراء.

استهلّ غازي المناقشة بالقول "العراق بحاجة إلى رئيس وزراء صلب، ولذلك فإن مرشحي هو إياد علّاوي". كما دعم عضوا الترويكا الآخران ترشيح علّاوي أيضاً، فقال البرزاني "يمكنه القيام بهذا العمل"، وكان يعني بلا شك قتل المتمرّدين والإرهابيين. وأبدى حميد موسى، وهو الشيوعي الذي شغل مقعد عزّ الدين في الترويكا، تأييده لعلّاوي وقال "إنّه رجل جيد، وشخص نزيه".

تساءل زميلي البريطاني ديفيد ريتشموند بصوت عالٍ عما إذا كان علّاوي مقبولاً لدى السيستاني. فقد كنا نعتقد بأن علمانيته قد تجعله خارج لائحة مرشّحيه.

قال الإبراهيمي "ربما لا يكون خيارَ السيستاني الأول"، ولكنه أضاف بأنه تلقّى للتو رسالة من نجل السيستاني، محمّد رضا، قال له فيها إنه "ربما" يكون هناك مرشحون مؤهلون من بين أعضاء "البيت الشيعي" ونكر الجعفري، وعادل، وإياد علّاوي. كان عادل والجعفري خارج المنافسة ـ ولكنّ قبول السيستاني بعلّاوي كان تقدماً غير متوقع.

لم أنسَ وأنا في العراق قواعد بريمر في الحياة. لقد وافق العراقيون على التماس الدعم من زملائهم في مجلس الحكم للمرشحين لمنصب رئيس الوزراء.

بحثنا في اليوم التالي نظاماً انتخابياً يحظى بالقبول من أجل انتخابات كانون الثاني/ يناير مع خبيرة الأمم المتحدة في الشؤون الانتخابية، كارينا بيريلّي، والإبراهيمي. واتفقنا على أن أحد الأهداف هو التوصل إلى نظام لا يوفر أفضليّة غير عادلة للمجموعات شديدة التنظيم مثل البعثيين والإسلاميين الشيعة. وبما أن الالتزام بالجدول الزمني للقانون الإداريّ الانتقالي ضروريّ للمحافظة على دعم السيستاني والشيعة، فقد كان من الضروري التوصل إلى عملية يمكن تطبيقها في نهاية كانون الثاني/يناير.

وافق الخبراء في شؤون الانتخابات الذين يعملون مع بيريلّي ومنظمتنا غير الحكومية، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، على أن الطريقة الوحيدة لإجراء انتخابات

نزيهة في غضون هذه الفترة القصيرة هي في إحصاء عدد الأصوات في دائرة انتخابية وطنية واحدة. فلم يكن يتوفر الوقت الكافي لرسم حدود تفصل بين المحافظات أو إجراء مسح شامل لعدد السكان أو وضع لوائح انتخابية وطنية. كان الخبراء قانعين لأن هذا النظام لن يعطي الأفضلية للبعثيين السابقين أو الإسلاميين الشيعة. عارض بعض أعضاء فريق الحكم في الائتلاف ذلك بقوّة. وبعد الكثير من الأخذ والردّ، أوصيت بتأييد الرأي الذي توصل إليه الخبراء، وهو ما وافقت عليه الحكومة الأميركية، وقلت لفريق الحكم "أيّاً يكن اختيارنا، فسيعرف 'بخيبة الأمل المتناسبة'".

بات عليّ الآن إقناع مجلس الحكم بحلّ نفسه متى تم تعيين الحكومة. ومع أنني كنت مستعداً لإصدار أمر حل المجلس إذا دعت الضرورة، فمن الأفضل بكثير أن أتمكن من إقناعه بأن يفعل ذلك بنفسه.

في أثناء اجتماع طويل مع مجلس الحكم في 26 أيار/مايو، قلت لهم إنّ العراق يقف مرّة أخرى "عند لحظة تاريخية... وإذا نظرنا إلى العديد من قراراتنا التي اتخذناها حول هذه الطاولة، في الليل والنهار، وطوال الشهور العشرة الأخيرة، يمكن للمجلس أن يشعر بالفخر العظيم لمساهماته في صياغة مستقبل العراق. لقد عرّضتم أنفسكم للعديد من المخاطر، وقُتل اثنان من رفاقكم في خدمة وطنهم".

"أصبحنا على وشك إنهاء الرحلة التي بدأناها معاً في تموز/يوليو الماضي. لكن يتعين علينا قطع الكيلومتر الأخير معاً وإنجاز انتقال هادئ. إنّنا ننوي الإعلان عن الحكومة الجديدة في غضون أسبوع. ويجب أن تتوفر للحكومة الجديدة كافة الفرص لإثبات نفسها في أعين الشعب العراقي". كنت على وشك اختتام الجلسة فقلت، "ولذلك، على مجلس الحكم أن يحلّ نفسه قبل يوم من تولّي الحكومة الجديدة السلطة. وسيكون هذا الانتقال السلمي للسلطة بمثابة برهان دائم على احترام المجلس المبادئ الديمقراطية".

ولتلطيف حدّة الاقتراح، سارعت إلى القول إنه ينبغي أن يكون العراق قادراً على الاستمرار في الاستفادة من خبرات أعضاء مجلس الحكم. ولذلك اقترحنا أن يصبح الأعضاء الذين لن ينضمّوا إلى الحكومة الجديدة أعضاء في المجلس الاستشاري الوطني الذي سيلتئم في تموز/يوليو بصورة تلقائيّة. كما أنهم سيستمرّون في تقاضي رواتبهم، والبقاء في منازلهم، واستخدام سياراتهم ومفارزهم الأمنية الشخصية إلى

حين إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير. وقلت "لن يشعر الجميع بالرضى التام، ولكنني آمل بصدق في أن تدعموا جميعاً هذه العملية من أجل عراقكم الحبيب".

انفضّ المجلس مع بعض الغمغمة، ولكن معظم الأعضاء كانوا راضين عن مصيرهم.

في وقت لاحق من ذلك اليوم، في اجتماع آخر مع الترويكا، أفاد غازي، والبرزاني، والشيوعي المرح موسى بأن استطلاعاتهم للآراء أظهرت "دعماً قوياً" لإياد علّاوي بين أعضاء مجلس الحكم. من الواضح أنه كان يُجري بعض الاتصالات السياسية من وراء الكواليس بمهارة وأنه حشد غالبية من المؤيدين.

لكننا كنا أبعد ما نكون عن الخروج من الأزمة. فقد اجتمع "البيت الشيعي" مرّة أخرى لاختيار قائمة مرشحيه للحكومة الجديدة لتقديمها كصفقة مبرمة. وفهمنا بأن الجلبي كان يعمل مع بحر العلوم على إقناع الشيعة بمقاطعة الحكومة المؤقتة إذا لم تفلح جهودهما.

قال البرزاني باستهزاء "إنهما يتحرّكان بوحي من إيران"، وكان يُظهر بذلك مجدداً عدم ثقته برجال الدين الشيعة.

وأضاف موسى، وهو شيعي علماني، "لن يتفقوا أبداً على قائمة موحدة على أي حال".

لكن ديفيد ريتشموند أشار إلى أن من المهم أن يمتلك رئيس الوزراء الجديد "تأييداً واسعاً" في مجلس الحكم وألّا يتم انتخابه بهامش ضيّق.

أضاف غازي بأنه سيكون هناك فقط أربعة أو خمسة أعضاء من المجلس ممن يرجّح أن يصوتوا ضدّ علّاوي. واقترح أحد المشاركين على سبيل المزاح استرضاء الجعفري بعرض "جامعة جيدة" عليه.

قلت، "دعونا نتحلّى بالحذر في كيفية تعاملنا مع الجعفري، فهو يتصدّر كافّة استطلاعات الرأي وكذلك حزبه".

"أجل"، أجاب الإبراهيمي، "لكن الأحزاب السياسية تحظى معاً بحوالى 10 في المئة من الدعم فقط".

وقال البرزاني بصلابة، "إذا أصرّ الشيعة على مرشح إسلامي، فسوف يعيد الأكراد تقييم موقفهم".

هناك على الأقل إجماع بين أعضاء هذه المجموعة على علّاوي. والسؤال الذي بات مطروحاً، ما الذي سيفعله مجلس الحكم بكامل أعضائه في اليوم التالي؟

في وقت لاحق من يوم 26 أيار/مايو، تناولت أنا وبلاكويل العشاء في منزل علّاوي. أشار علّاوي إلى أن معظم التأييد المتزايد لترشّحه جاء من العشائر في وسط العراق. وكما كان متوقعاً، لم يستطع "البيت الشيعي" الاتفاق على قائمة خاصة به ولكنه رفض فكرة مقاطعة الحكومة الجديدة. وكنا سعداء لسماعنا هذه الأخبار.

قمنا بسبر أفكار علّاوي بشأن الحكومة الجديدة، فوجدنا لديه إصراراً على أن يكون الأمن وانتعاش الاقتصاد في قمة الأولويات. فسألناه عن الانتخابات.

كان جوابه متناقض المشاعر: "أجل بالطبع، ولكن الأمن هو المسألة الأكثر أهمية. ويجب إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير، فإن لم يحدث ذلك ففي شباط/فبراير أو آذار/مارس أو في الصيف على أي حال".

بدا ذلك أشبه بمنحدر زلق. فقلت، "دكتور علّاوي، كما اتفقنا، لا يمكن أن يكون العراق آمناً بدون المساعدة الأميركية. والأميركيون شعب يؤمن بالمثالية، ومعظم الأميركيين سيدعمون تدخلنا المستمرّ إذا اقتنعوا بأن العراق يسير نحو الديمقراطية. والانتخابات عنصر مهمّ في تلك المسيرة. ولذلك، أنا متأكد من أن الرئيس والشعب الأميركي سيفترضان بأن الانتخابات ستُجرى كما هو مخطط لها".

هزّ علّاوي كتفيه، فأنا لم أترك له مجالاً للتملّص. بدأ حديثه بالقول، "لكن..."، ثم أخذ نفساً عميقاً وأضاف "أنت محقّ بالطبع. وسنعمل على إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير".

بعد أن تناولنا العشاء، قلت لبوب بأنّنا حصلنا على الردّ المناسب بشأن الانتخابات من علّاوي، لكن الحصول على الجواب المناسب من الشهرستاني في مسألة الأمن لم يكن أقل صعوبة.

كان الوضع الأمني في الجنوب يسير نحو التحسّن، فانتقال ثلاث كتائب من الفرقة المدرّعة الأولى إلى المنطقة الواقعة جنوب بغداد أبقى الضغط على مقتدى الصدر وجيش المهدي التابع له.

في هذه الأثناء، كان مقتدى الصدر يُجري محادثات مع نجل السيستاني ويخطط لإخراج الميليشيا التابعة له من المدن المقدّسة - مؤقتاً على الأقل. وكانت بعض العناصر التابعة لمقتدى قد غادرت الأضرحة المقدسة وانسلّت إلى خارج المدينة. وعندما التقيت بالسيد محمد بحر العلوم، وجدته مفعماً بالبهجة بسبب "حلحلة" الوضع في النجف، وقال "لقد نزل الناس إلى الشوارع للمرّة الأولى منذ أشهر".

بقيت هناك مشكلة واحدة كبيرة تشوب هذا النصر الظاهري: كان من المزمع أن تستكمل الفرقة المدرّعة الأولى رحيلها المقرّر عن العراق في تلك الصيف، وعندما تقوم بذلك، ربما يعيد رجال مقتدى احتلال المدن المقدّسة.

قلت لديك في وقت متأخر من إحدى الأمسيات " على الحكومة الجديدة التعامل مع هذا الرجل إن عاجلاً أو آجلاً ".

كانت الأيام القليلة الأخيرة من أيار/مايو - والتي تزامنت مع بعض عواصف الشمال الرملية الشديدة التي تبعث على الوهن - فترة عصيبة مشحونة بالمزاج الغاضب والأنانية الحسّاسة.

في يوم الثلاثاء، 27 أيار/مايو، انفجر عدنان الباجه جي غاضباً من "ابنه" الشيخ السنّي غازي لأنه كان يناور من خلف ظهره للفوز بالرئاسة. ثم دخل الإبراهيمي ليقول إنه لا يعتقد بأن غازي سيكون خياراً جيداً لمنصب الرئاسة "لأنه لا يزال من غير الواضح إذا كان سيتمكن من حشد تأييد واسع في العالم السنّي، أو حتى بين العشائر السنّية". كما اعترف بأنه توجد تساؤلات حول التأييد الذي يحظى به الباجه جي بين السنّة خارج المدن. ومن ناحية أخرى، لم يكن لدى السنّة مرشّحين بدلاء.

ثم عبّر الإبراهيمي عن مخاوفه المتعلّقة بعلّاوي قائلاً إن المشكلة تكمن في أن وسائل الإعلام الأميركية ستشير إلى تعيينه على أنه انتصار لوزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية على وزارة الدفاع على اعتبار أن الجلبي خسر تأييدها. وهذا ما سيعبَّر عنه في العراق على أنه انتصار "عشيرة" أميركية على أخرى. وأضاف "وليس لدينا "وجوه جديدة" كافية في الحكومة".

أشار بلاكويل إلى أن عشرين شخصاً من أصل واحد وثلاثين ممن اقترحناهم للدخول في الحكومة الجديدة هم وجوه جديدة. ولكنه أقرّ بأنه إذا نظرنا إلى المناصب العليا فقط، سنجد أن الوجوه القديمة أكثر عدداً من الوجوه الجديدة. وإذا أخذنا كل

شيء في الحسبان، فسنلاحظ أن العناصر الأساسية في القائمة تتألف من أشخاص وأحزاب نعرفها ويمكننا العمل معها، وتشكل مجموعة يمكنها الصمود في وجه الضغوط الشعبية، ولكنها ليست ببساطة مجلس الحكم في ثوب جديد.

ولتوسيع الحكومة، وافقنا على إضافة القليل من "وزراء الدولة"، وهم أصحاب مراكز شرفية مفيدة مألوفة في العالم العربي.

وأخيراً تمكّنت من إقناع الطالباني بالعودة ثانية إلى ميدان المساومات في بغداد.

وفي هذه الأثناء، قتل المتمرّدون عدداً من العمال الفنيّين الروس في محطة الدورة لتوليد الطاقة، ما حمل حكومتهم على الضغط على الشركات الروسية لكي تسحب كافة موظفيها المنتشرين في العراق. وبما أن ذلك يشمل عدة مئات من العمال المهرة، فقد كان يهدّد بتوجيه ضربة شديدة إلى جهودنا في مدّ الشبكات بمزيد من الطاقة الكهربائية.

في اجتماع لمديري مجلس الأمن القومي مساء 27 أيار/مايو، أشرت إلى أن إياد علّاوي بات يتمتع الآن بتأييد صلب من ستة عشر عضواً على الأقل في مجلس الحكم. والأهم من ذلك، في نظر الإبراهيمي، أنه كان مقبولاً بالنسبة إلى آية الله السيستاني. "ولكن لا يزال من الصعب على الإبراهيمي تعيين علّاوي بسبب اتصالاته المتنوعة مع وكالة الاستخبارات المركزية. وهو لا يرى في الباجه جي وغازي مرشحَين مثاليين. ومن ناحية أخرى، لم يتمكن الإبراهيمي حتى الآن من المجيء بأي مرشحين سنّة يحظون بالمصداقيّة لمنصب الرئاسة".

ما لم أذكره كان أنّ واشنطن انتقدت سلطة الائتلاف المؤقّتة طوال أشهر لعدم تمكّنها من تحديد المزيد من القادة السنّة غير البعثيين، لكنّ الإبراهيمي، وهو قوميّ عربي سنّي يحظى باحترام على الصعيد الدولي، كان يواجه الصعوبات نفسها التي واجهناها. كانت تلك الصعوبات تعكس الحقيقة البنيوية للحياة السياسية في العراق: كل سنّي لديه طموحات سياسية انضمّ سابقاً إلى حزب البعث، أو قُتل، أو أُجبر على الخروج إلى المنفى. والقادة السياسيون الذين يحظون بالمصداقيّة قليلون جداً على الأرض. وكنت أعتقد بأن العراقيين أنفسهم سيواجهون المشكلة نفسها عندما يشكّلون حكومتهم الخاصة.

وبعد ذلك قلت، "لكن لدي أخبار جيدة. فقد توصلنا إلى اتفاق حول خمسة وعشرين وزيراً على الأقل، كما أن مجلس الحكم وافق على حلّ نفسه".

التقيت في اليوم التالي بإبراهيم الجعفري المستكين. بدأ حديثه بالقول "سعادة السفير، عقدنا على مدى السنة الماضية عدة لقاءات وتحدثنا عن الكثير من الأمور. والآن عليّ أن أطلب، كصديق، نصيحتك. ماذا ينبغي أن أفعل؟"

أجبته، "لقد خدمتَ العراق جيداً. وأمام كل قائد عراقي الآن مسؤولية مساعدة بلده. والشهور الثمانية القادمة ستكون حاسمة، ولذلك فأنا أشجّعك على القبول بأحد منصبي نائب الرئيس".

لم يقبل نصيحتي على الفور، ولكنّني رشحته لهذا المنصب.

وصل الباجه جي في وقت لاحق من ذلك اليوم، وكان يرتدي بدلته الدبلوماسية الداكنة المعهودة. كان غاضباً من الشيخ غازي، وقال "أنا لا أفهم كيف استطاع غازي أن يحصل على كل هذا الدعم، فهو لا يزال صغير السنّ، بينما أنا معروف داخل البلاد وخارجها".

وافقته على أنني لم أعرف عراقياً عمل بجدّ مثله من أجل بلده منذ التحرير.

دفع الباجه جي ذلك إلى الحديث عن أول مركز دبلوماسي له: واشنطن في العام 1945، عندما وصل قبل ستة أيام فقط من وفاة الرئيس فرانكلين روزفلت. وهناك، تزوّج من ابنة السفير العراقي. من الواضح أنه كان يناشدني التدخل لمنحه ميدالية واحدة أخيرة يختم بها خدمته الطويلة. ولكن فيما كنت أرافقه إلى الباب، قدمت له ضمانات مبهمة بأن الأمور ستكون على خير ما يرام في النهاية.

عندما توجّهت أنا وبلاكويل إلى مجلس الحكم بعد ظهر ذلك اليوم لمناقشة بعض التفاصيل الإدارية، قيل لنا إن الأعضاء وافقوا للتو بالإجماع على إياد علاّوي كمرشح لرئاسة الوزراء. كانت الغرفة مزدحمة بالأعضاء والموظفين، وكانوا جميعاً في مزاج مرح. تفاجأت بعض الشيء من سرعة المجلس في اتخاذه القرار، وهنّأت إياد علاّوي وقلت له إنّني على ثقة بأنه وكافة زملائه متفقون على أنه ينبغي على كل قائد سياسي جادّ أن يدعم الحكومة العراقية الجديدة.

لكن وكما هو الحال غالباً، كان التقدم السلس في ظاهره خادعاً.

ففي صباح اليوم التالي، اجتمعت أنا والإبراهيمي وبلاكْويل مع إياد علّاوي لمراجعة لائحة الوزراء التي قمنا بإعدادها. كان علينا أن نعرف قبل أن نبدأ بعرض المناصب، إذا كان أي منهم غير مقبول في نظر علّاوي.

أراد رئيس الوزراء الجديد إدخال بعض التعديلات التي تخلّ حتماً في التوازن الإجمالي للوزارة بطرق مختلفة: التوازن بين الشمال والجنوب، وبين السنّة والشيعة والأكراد، وبين الرجال والنساء، وبالطبع، بين المنفيين و"الداخليين". ولذلك، عملنا للمرّة الأخيرة على ما سبق أن وصفته بلعبة تيك تاك تو الثلاثية الأبعاد. واتفقنا على الشخص الذي سيتولّى مهمة إبلاغ المرشحين، مع احتفاظ علّاوي بأكثر المكالمات أهمية لنفسه. كان عليّ الاتصال بالوزراء الآخرين الجدد وكافّة الوزراء المنصرفين لكي أشكرهم على ما قدّموه من خدمات.

وعد علّاوي بأن يشرح للطالباني بأنه لا يمكن للأكراد تولّي وزارتي الخارجية والدفاع وهو الطلب الذي كان بمثابة آخر إنذار سمعناه من السليمانية. وهكذا سارت الأمور، قليل من الخطوات إلى الأمام، والكثير من الخطوات إلى الوراء.

وبعد بضع ساعات، عاد الإبراهيمي وقال إنه يواجه "مشكلة حقيقية" مع غازي. ذكّرته بقاعدة بريمر الحديدية في السياسة العراقية، والتي تقول باستحالة التزام مجموعتين من بين المجموعات الثلاث بالهدوء في وقت واحد. فخلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة، كان الأكراد الوحيدين الذين يتذمّرون، ولذلك كان لا بدّ من أن يخرج السنّة أو الشيعة عن طور الهدوء.

لدينا الآن مشكلة مع السنّة. فقد اتصل الإبراهيمي بغازي وقال له إنه قرّر أخيراً أن يكون الباجه جي رئيساً وطالب الشيخ الشابّ بسحب ترشيحه. واستناداً إلى الإبراهيمي، كان غازي مرتاحاً لهذا القرار وقال "عدنان مثل عمّي". لكن بعد دقائق، اتصل غازي وصاح قائلاً بأن الباجه جي يقول لكل السامعين بأنه لا ينوي البقاء في المنصب أكثر من ثلاثة شهور وأنه سيستقيل بعد ذلك لمصلحة غازي وهو ما اعتبره غازي بمثابة "إهانة" له. وفي هذه الظروف، قال للإبراهيمي إنه يرفض سحب ترشيحه. وعندما اتصل الإبراهيمي بالباجه جي، ادّعى بأنه لا يعرف شيئاً عن الموضوع وأنه سيتصل بغازي لإزالة أي سوء تفاهم.

قال الإبراهيمي "أنت تعرف هؤلاء الأشخاص يا سعادة السفير. فهل يمكنك تسوية المسألة بحيث يمكننا المضيّ في تشكيل الحكومة الجديدة"؟

وافقت على دراسة إمكانية إقناع غازي بأن يصبح وزير دولة أو سفير العراق لدى واشنطن.

مرّة أخرى أتطوّع للمساعدة.

قمت بترتيب لقاء مع غازي في مكتبه المشمس والمكتمل التجهيز في مبنى مجلس الحكم. لم يكن مزاجه رائقاً. قال بأنه شعر "بخيانة الباجه جي له"، ذلك الرجل الذي لا يزال يشعر بأنه قريب منه.

قلت "إنها لمأساة أن يدبّ الشقاق بينكما. فكلاكما قدّم الكثير لهذا البلد في السنة الفائتة". ثم عرضت منصبين بديلين على غازي.

وجد غازي الاقتراح الأول منفّراً وقال "أنا زعيم لإحدى أكثر العشائر أهمية في العراق، ونحن نفضل بوجه عام ملازمة قومنا. أما بالنسبة إلى منصب السفير، فأقول لك بصراحة إنني رجل بسيط ولا أصلح للعمل الدبلوماسي. وإلى جانب ذلك، زوجتي وأولادي موجودون في السعودية".

انتهى اللقاء باقتراح غامض من غازي بأن نترك مسألة الرئاسة إلى مجلس الحكم، حيث كان يعمل على كسب الأصوات، لكي يتخذ قراراً فيها.

عندما زرت الباجه جي بعد ذلك بعدة دقائق في مكتبه في نهاية القاعة، رفض أن يصدق ادعاء غازي بأنه لا يسعى إلى الرئاسة. وقال إنه زار مكتب غازي لإصلاح الأمر فقيل له إنّ غازي يرفض استقباله. قال الباجه جي "لا شكّ في أنّ غازي يحظى ببعض الدعم في المجلس من الأكراد والشيعة، ولكنني أتمتع بتأييد البلد بأكمله. وعلى أي حال، لماذا يقرّر الأكراد والشيعة من يختاره السنّة للرئاسة؟"

وفي أثناء عودتي إلى مكتبي، وجدت أن الخلاف دبّ بين الشيعة أيضاً، وهو ما كان يعني أن كافة المكونات الثلاث في حالة حركة. فقد اتصل عبد العزيز الحكيم بديك جونز وألحّ عليه بأن يحصل الدكتور عادل على أحد منصبي نائب الرئيس. كان ذلك "ضرورة مطلقة". وخياره الآخر إسناد وزارة الداخلية لعادل (وهما المنصبان اللذان قلت لعادل قبل ليلتين بأنه لا يمكننا إعطاؤهما للالمجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق). ثم اتصل عادل بالإبراهيمي وأصرّ على الحصول على منصب نائب الرئيس.

فوزارة المالية لا تعدو عن كونها وظيفة "تقنية" ولا تستغل قدرته على التعامل مع كافة أوجه المجتمع العراقي. ضغط الإبراهيمي على عادل لكي يقبل بوزارة المالية، ووافقت على دعمه في ذلك.

بعد ظهر ذلك اليوم، أجريت سلسلة من الاتصالات بالوزراء الحاليين الذين سيبقون في الحكومة الجديدة. ثم أجريت اتصالات وداعية مع الوزراء المنصرفين، وكان ذلك عملاً مؤلماً لأنني كنت مضطراً لإعلامهم بأنه لن يكون لهم مكان في الحكومة الجديدة.

كان الأحد 30 أيار/مايو - اليوم المكرّس للرئاسة - مأساوياً ومضحكاً في آن. عبّر بلاكويل عن قلقه من أن رغبة الباجه جي الواضحة في الرئاسة تعني بأنه يتصور بأنها ستكون رئاسة فعّالة، وهو الأمر الذي لم يكن القانون الإداري الانتقاليّ يقصده. فالسلطة التنفيذية ستكون في يد رئيس الوزراء كما هو الحال في معظم الجمهوريات البرلمانية.

والآن صار مجلس الحكم يهدّد بإجراء تصويت على الرئاسة بنفسه. وقالت لنا كوندوليزا رايس بأن كلاً من الباجه جي وغازي مقبول بالنسبة إلى حكومة الولايات المتحدة، ولذلك كان همّنا تجنّب مواجهة علنية وقذرة بين الاثنين. وفي هذه الأثناء، كان الإبراهيمي لا يزال يبحث عن مرشحين من العرب السنّة لمنصب الرئاسة، واقترح علّاوي بضعة أسماء ووافقنا على دراستها.

ركبت بخطى متثاقلة السيّارة المصفّحة ومضيت في طريقي عبر الغبار لعقد لقاء آخر مع مجلس الحكم. وباستخدام أفضل ما لدي من مهارات مسرحية، ذكرت ببراءة أنّ الإبراهيمي وسلطة الائتلاف المؤقّتة يدرسان مرشحين غير غازي والباجه جي للرئاسة. ومن خلال اتصالاتنا على مستوى المساعدين، أعْلَمْنَا الجميع بأن العديد من هؤلاء المرشّحين كانوا ضباطاً سابقين في جيش صدّام. أطلق هذا النبأ صفارات إنذار متوقّعة في الأوساط الشيعية التي فضلت شخصية سنّية تعرفها على شخصية لا تعرفها، وهذا ما حال دون إجراء تصويت في المجلس، في ذلك اليوم على الأقل.

طلب البرزاني رؤيتي على انفراد بعد الاجتماع. وفي غرفة صغيرة مجاورة لغرفة اجتماعات مجلس الحكم، وفيما كنا نحتسي الشاي الساخن، قال لي إن لديه فكرة: "لِمَ

لا نعرض الرئاسة على الباجه جي ونطلب منه أن يرفض العرض؟" كانت تلك فكرة راودت الإبراهيمي قبل ذلك بعدة أيام، وشجعتُه على متابعتها. ولذلك قلت للبرزاني أيضاً بأنه لا بأس بتجربتها. وبهذه الطريقة، يمكن إرضاء غرور المرشحين والحفاظ على كرامتهما. ولكن الوقت كان ينفد بسرعة.

ذهبتُ أنا وبلاكْويل إلى منزل الطالباني في بغداد لعقد لقاء عاصف وجّه فيه الأكراد اتهاماً لبوب "بالتراجع عن الصفقة" التي أجراها قبل يومين بشأن توزيع الحقائب الوزارية. ومرّة أخرى، عدنا إلى ترديد عباراتنا المألوفة: كيف دعمْنا الأكراد والدور المهمّ الذي لعبوه في تحرير العراق. وفي النهاية، قبل الطالباني الأكثر هدوءاً باقتراح سبق أن تقدمنا به قبل عدة أيام، ووافق على اقتراح منح زميله برهم صالح منصب نائب رئيس الوزراء. قلنا إننا سنرى إذا كان علّاوي سيقبل بالاقتراح. وعندما قبل، اعتقدنا بأننا حصلنا على موافقة الأكراد على الأقل.

وفي وقت متأخر من تلك الأمسية في القصر، قرّرنا تأجيل الإعلان عن الحكومة الجديدة لمدة أربع وعشرين ساعة لكسب الوقت وحل معضلة رئاسة الدولة.

في ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي، 31 أيار/مايو، عقدتُ أنا وديك جونز وفريق الحكم وبلاكْويل وريتشموند اجتماعاً لمراجعة الخيارات المتوفرة. كنا قد قمنا بعمل جيد في المبادلة بين مناصب الأكراد والشيعة في الحكومة العراقية المؤقتة الجديدة، ولكن السباق على الرئاسة لا يزال مفتوحاً على مصراعيه.

أمضينا عدة ساعات في إعداد تفاصيل عرض الحكومة الجديدة في اليوم التالي. وقضت الخطة في عرض الرئاسة على عدنان الباجه جي. ولم نعد نسمع عن الجهود التي كان يبذلها البرزاني في التنسيق مع عدنان من أجل رفض ذلك العرض.

كما تضمنت الخطة إدلاء الإبراهيمي بتصريح في الساعة 9:30 من صباح اليوم التالي يعلن فيه عن تعيين رئيس الدولة، ونائبي الرئيس، ورئيس الوزراء. وبعد ذلك، يقدم الإبراهيمي وعلّاوي الوزارة بأكملها للعراق والعالم بعد ظهر ذلك اليوم. ولكننا كنا بحاجة إلى التخفيف من وقع النبأ على غازي قبل الإعلان عن الرئيس من أجل إقناعه بالانسحاب من الساحة بهدوء.

وبعد يوم طويل آخر من الاتصالات مع الوزراء الجدد وقول "شكراً" للوزراء

المنصرفين، اتصلت بكوندوليزا رايس في الساعة الثانية من بعد الظهر، يوم الثلاثاء 1 حزيران/يونيو، لإطلاعها على آخر الأخبار. قلت لها إنني أعتقد بأننا قمنا بتشكيل وزارة قوية أسندنا المناصب الرفيعة فيها التي تهمّنا أكثر إلى أشخاص جيدين ـ رئيس الوزراء، ووزراء الداخلية والمالية والدفاع. كما قلت لها إننا سنعرض منصب الرئاسة على الباجه جي خلال بضع ساعات.

كان لقاؤنا في ذلك الصباح مع الشيخ غازي صعباً جداً. دخل غازي إلى المكتب بعباءته البيضاء الرقيقة، وكان أشبه برجل دولة عربي. قاد الإبراهيمي المناقشة، وكان يرتدي بدلة عمل أوروبية أنيقة يعلوها الغبار، بالإشارة إلى أنه أجرى مشاورات واسعة مع مختلف الشرائح في البلاد حول منصب رئاسة الجمهورية. وقال "وبناء على هذه المناقشات، خلصت إلى أنه ينبغي أن يكون عدنان الباجه جي رئيساً".

حدّق غازي فينا من غير أن يتفوه بكلمة. قال الإبراهيمي لغازي بأننا نقدّر الأعمال الهائلة التي قام بها من أجل البلاد وطلبنا منه تقديم تضحية أخيرة ـ أن يسمح الشيخُ للإبراهيمي بالإعلان للصحافة بأن غازي سحب ترشيحه.

كان فكّ الشيخ مشدوداً وعيناه مشدوهتين، وبدأ حديثه بهدوء ما لبث أن تبدّد بسرعة. قال إنّ الباجه جي، الذي كان يعتبره بمثابة عمّ له، "خانه" عبر التهجّم عليه شخصياً وتحقير عائلته. بل إن الباجه جي اتهم غازي بأنه متواطئ مع الجلبي، "كذبة حقيرة". هزّ غازي رأسه وقال "لقد آذاني في الصميم".

زعم بأنه لم يكن يسعى إلى المنصب، ولكنه حصل في الأسابيع السابقة على دعم من الأصدقاء والعشائر ومن أشخاص من مختلف أرجاء العالم.

ومع أنني وافقته الرأي على أن الباجه جي لم يكن يتصرّف بشكل لائق دائماً، لكنني أضفت بأننا جميعاً نقرّ بوطنيته أيضاً. ويتوجب على كافّة العراقيين المخلصين مساعدة الحكومة المؤقتة على النجاح. وقلت "وطريقتك يا شيخ غازي في القيام بهذا الواجب هي في الانسحاب بسلاسة هذا الصباح قبل الدعوة إلى اجتماع المجلس". رفض غازي الاقتراح وهو يلوّح بيده وقال بلهجة حازمة "لا يمكنني الانسحاب".

عندئذٍ، أشار الإبراهيمي إلى أن الباجه جي سعى إلى زيارة مكتب غازي لإزالة أي سوء فهم وذكّر الشيخ بأنه "في ثقافتنا"، من واجب الرجل الأصغر سناً أن

يستقبل الكبير ويقبل اعتذاره. رفض غازي هذا الكلام أيضاً، وقال بعاطفة جياشة، "الأمر في منتهى الصعوبة، لقد أهان كرامتي". من المرجّح أنّ غازي أخبر زوجته وأولاده بأنه سيصبح عما قريب رئيس العراق. وهو بالتأكيد أذاع الأخبار الجيدة بين أفراد عشيرته. وكان على وشك أن تتغلّب عليه عاطفته.

وبكل هدوء، أعدت التأكيد على أهمية دعمه للحكومة العراقية الجديدة في الشهور الحاسمة القادمة. لكنّ الشيخ استمرّ في التأكيد على أنه لن يدعم الباجه جي بعد الجرح الذي أحدثه "في قلبي". بوسعه تأييد الحكومة الجديدة ورئيس الوزراء، لا الرئيس. وتعهّد بالعودة إلى السياسة في يوم من الأيام وقتال أي شخص في حزب الباجه جي "أنّى وجدته".

وأخيراً، بدا واضحاً بأنّه ليس هناك ما يمكن إنجازه فقمنا بتوديع غازي. اتفقت مع الإبراهيمي على أن يقوم بالاتصال بعدنان الباجه جي ويطلب إليه أن يكون الرئيس. وفي هذه الأثناء، كنت سأذهب إلى مبنى المجلس لعقد لقاء مع البرزاني للتخفيف من وقع الخبر على الأكراد الذين دعموا غازي علناً.

اجتمعتُ أنا وديفيد ريتشموند، وسكوت كاربنتر، وميغهان، وورومان، مع البرزاني في غرفة جانبية في مبنى مجلس الحكم. وقبل أن نبدأ، وضعت ميغهان رسالة في يدي من طالباني. كان معتكفاً في مكتبه في المبنى وأصرّ في الرسالة على إعادة البحث في القرارات المتعلّقة بالحقائب الوزارية. أرسلت له من يقول بأن الحكومة أُغلقت.

التفتّ إلى البرزاني وقلت له بأننا اخترنا الباجه جي، فأثار ذلك سخط الأكراد.

ردّ عليّ بالقول، "لا يمكنني أن أفهم ماذا يفعل الإبراهيمي. ففي الليلة الماضية، كان من المفترض أن يتم عرض الرئاسة على الباجه جي وأن يرفض الأخير العرض. هذا كان اتفاقي مع الإبراهيمي. وإذا كانت الأمور ستسير على هذا النحو، فسوف أُضطر إلى..."

تهديد آخر مفتوح من جانب الأكراد. سألت نفسي "ماذا يمكن أن يحدث أيضاً في هذا اليوم؟"

وفي تلك اللحظة، سلّمني مساعدي العسكري هاتفاً خلوياً، كان الإبراهيمي.

قال لي، "لدي أخبار مدهشة. لقد رفض الباجه جي قبول المنصب. أنا مذهول ولا أدري ماذا أصابه. ماذا سنفعل الآن؟"

اقترح ريتشموند الإعلان ببساطة عن الحكومة وترك اسم الرئيس مفتوحاً للتشاور بضعة أيام أخرى، فوافقته على ذلك وقلت "علينا أن ننهي المسألة بأكملها الآن وإلّا فسوف ينهار كل شي".

تحدّثت مع الإبراهيمي ثانية وكان لا يزال ينتظر جوابي على الهاتف، فطلبت إليه أن يعرض المنصب على غازي "وأن يدعو الله لكي يقبل غازي المنصب".

اعتقدت بأنه لا يمكن أن يمرّ يوم مملّ في بغداد، فيما كنت أنظر إلى وجوه أعضاء الفريق التي كانت تعلوها الدهشة. "حسناً، هذا أحد الدروس التي تعلّمناها. وأنتم ما زلتم في مقتبل العمر بحيث يمكنكم الاستفادة من هذه الدروس. بالنسبة لي، لقد قرّرت بأنه إذا طلب إليّ شخص القيام بذلك مرّة أخرى، سأقول له بأني مشغول هذا الأسبوع". وكل ما كان في وسعنا القيام به هو مشاركة البرزاني في الضحك على هذا التحوّل الغريب في الأحداث.

شرح لنا أحد مساعدي الباجه جي الأمر قائلاً إن الرجل العجوز كان يراقب سيل التعليقات السلبية بشأنه على شاشة التلفاز في الليلة السابقة واستيقظ هذا الصباح وغيّر رأيه. وهو الآن معتكف في منزله ويتحدث مع زوجته في أبو ظبي على الهاتف.

عاد الإبراهيمي إلى الاتصال بي بعد عشر دقائق ليقول إن غازي قبل المنصب وأنه في طريقه إلى مبنى مجلس الحكم. اتصلت به هاتفياً وقلت "تهانينا سيادة الرئيس. لا بدّ أنك دعوتَ كثيراً لكي تتغيّر الأمور بهذه السرعة".

ضحك ضحكة رقيقة وقال، "الله أكبر، سعادة السفير".

في مساء ذلك اليوم، قام الأخضر الإبراهيمي، والشيخ غازي الياور، والدكتور إياد علّاوي بتقديم الحكومة العراقية المؤقتة الجديدة مع الصحافة المجتمعة والعالم.

الفصل الرابع عشر

العراق السيّد

❑ بغداد

حزيران/يونيو 2004

مثّلت الحكومة المؤقتة إنجازاً مهمّاً آخر، ولكنني كنت أعتقد بأن أمامنا الكثير من المشكلات التي ستبقينا مشغولين في الأسابيع الأربعة التالية.

كنت سأكرّس معظم الوقت لنقل المعرفة الجماعية لسلطة الائتلاف المؤقّتة عن حكم العراق، والوضع الاقتصادي، والأمن إلى رئيس الوزراء إياد علّاوي الذي واجه صعوبة في قيادة البلاد في الفترة الممتدّة بين عودة السيادة وموعد الانتخابات المقرّر في كانون الثاني/يناير. كما كان على سلطة الائتلاف المؤقّتة كذلك الشروع في عمل سياسي في الدقائق الأخيرة في حزيران/يونيو لمعرفة إذا كانت كافة الأطراف ستحترم القانون الإداري الانتقالي بوصفه الدستور المؤقت.

بقي الأمن مشكلة كبيرة. فالتمرّد في بغداد وفي المثلث السنّي ازداد حدّة بعد أن رأى الإرهابيون والمتمرّدون العراق وهو يسير نحو الديموقراطية. كما كانت حالة الجمود في الفلّوجة تهدّد بالتحوّل إلى حرب مفتوحة. وفي الجنوب، أصاب جيشَ المهدي ضعف شديد، ولكنّ مقتدى نفسه بقي طليقاً.

في تلك الفترة، أردت أن أقول وداعاً للعديد من العراقيين الذين عملوا بجدّ، في ظل ظروف صعبة ـ وخطرة غالباً ـ من أجل تحقيق آمال العراق في المستقبل.

* * *

مهمتي الأولى كانت مساعدة الباجه جي، الذي كان ينوي المغادرة للانضمام إلى زوجته في أبو ظبي، على الرحيل من العراق بكرامة. وبالنظر إلى الدور المهمّ الذي لعبه في كتابة الدستور المؤقت والأحداث العاطفية المتقلّبة في الأيام القليلة الماضية، أردت أن أقدّم احترامي لرجل الدولة العجوز. ذهبت برفقة سكوت كاربنتر وديفيد ريتشموند إلى المطار في 2 حزيران/يونيو من أجل وداعه. عندما تبادلنا التحيّة في غرفة كبار الشخصيات، بدا الباجه جي في مزاج جيد. قلت له "أنا مقتنع بأنك قمت بالعمل الصائب". فالرئاسة ينبغي أن توحّد العراقيين لا أن تزيد في انقساماتهم. فقد تعرّض في اليومين الماضيين لهجوم من قِبل وسائل الإعلام، وهذا ما حمله على الاستنتاج بأن خدمته كرئيس ستعرقل أداء الحكومة الجديدة. "كان هناك احتمال جدّي بأن يقاطع البعض الاحتفال يوم أمس".

"ماذا ستفعل الآن؟"

أجاب بهدوء، "سيستمرّ حزبي في التحضير للانتخابات في السنة القادمة".

تحدثنا عن الحاجة إلى تعاون أعضاء الحكومة الجديدة فيما بينهم، وأشرت بأن الانطباع الذي تكوّن لديّ خلال سنة من التنقّل في أرجاء البلاد، والتحدّث إلى آلاف من العراقيين، هو أن الحصص الطائفية التي هيمنت على تفكير الساسة العراقيين في المجلس الحاكم كانت أقل وضوحاً إلى حدّ بعيد بين عامة العراقيين.

وافق الباجه جي على ذلك وقال "كان تدمير صدّام للطبقة الوسطى، قاعدة الاعتدال، بمثابة مأساة، وساهمت في زرع الشقاق بين أبناء الشعب".

"ولكنك قمت بالكثير لإصلاح ذلك الضرر يا سيد باجه جي". وقلت إنني اعترفت بإسهاماته في الاجتماع الأخير لمجلس الحكم في اليوم السابق بوصفي له بأبي القانون الإداريّ الانتقاليّ. "إنّ قانون الحقوق هو ميراثك الدائم للعراق. وأنا آمل بأن يتم إدراج الحقوق والحمايات في الدستور الدائم".

وقلت له إنني آمل في أن نلتقي مجدداً في واشنطن، ووعدته بأن أعدّ له ولزوجته وجبة جيدة، "وسأشعر بإهانة كبيرة إذا سمعت بأنك زرت بلادي ولم تتصل بي".

بدا عليه التأثر لتلقّيه هذه الدعوة وقال إنه سيجيبها. تحدّثنا قليلاً عن الموسيقى الكلاسيكية التي يفضلها إلى أن حان وقت صعوده إلى الطائرة.

وفي ما كان يجتاز مهبط الطائرة الذي تلفحه الشمس، فاجأني الباجه جي لكونه رجل دولة عراقياً مسنّاً ومميّزاً خرج من أزمة بمعنويات هابطة لكن باعتزاز.

وفي أثناء طريقنا إلى طائرتنا العمودية التي كانت ستعيدنا في رحلة قصيرة إلى مقرّنا، قلت لديفيد ريتشموند معلّقاً، "السياسة رياضة دموية". غالباً ما كنت أقول لأصدقائي من رجال الأعمال في نيويورك، والذين يفتخرون بأنهم رجال أشدّاء يعملون في مهن قاسية، بأنكم إذا كنتم تريدون اختبار عزيمتكم، عليكم بمحاولة العمل في مدينة قاسية فعلاً، واشنطن.

كان ذلك قبل بغداد.

وفي اليوم التالي، اجتمعتُ أنا والجنرالان أبي زيد وسانشيز مع رئيس الوزراء علّاوي في مكتبه من أجل التشاور في رسالة يرغب علّاوي في إرسالها إلى الأمم المتحدة تتعلّق بالقرار الذي يناقشه مجلس الأمن والذي كان من المزمع أن يؤيد الحكومة المؤقتة ويحدد المسؤوليات الأمنية الملقاة على عاتق التحالف بعد 30 حزيران/يونيو. كما كان القرار سيركّز على دور الأمم المتحدة في العملية السياسية الجارية في العراق.

عندما غادر الجنرالان، عقدت مع علّاوي الجلسة الأولى في سلسلة من جلسات مناقشة الأخبار اليومية. أردت أن أتأكد من أنه أصبح جاهزاً بقدر الإمكان خلال الأسابيع الأربعة القادمة.

وضع مساعدونا كتاباً ضخماً يغطي ما يزيد على أربعين موضوعاً، بما في ذلك تدريب قوات الأمن العراقية، ووضع سياسة نقدية للعراق (تتضمن طرق محاربة التضخم)، والاستمرار في الإصلاحات الحكومية المحلّية، ووضع ميزانية الحكومة العراقية للعامين 2004 و2005، ومحاربة الفساد، وتقوية جهاز المخابرات، وتشديد السيطرة على الحدود، والتفاوض بشأن الديون المترتبة على العراق، وتحديد مستقبل المؤسسات التي تمتلكها الدولة، وتنويع اقتصاد العراق عبر التقليل من الاعتماد على النفط... والكثير من المواضيع الأخرى.

رفع الكتاب الثقيل بيده الضخمة، وحدّق في روزنامته، كما لو كان يقيس عدد الصفحات بعدد الأيام المتبقية من الشهر. "سنلتقي غداً، أليس كذلك يا سعادة السفير؟"

"سنلتقي كل يوم وبقدر ما تشاء إلى أن أغادر العراق".

وفي الأسابيع التالية، التقينا أكثر من ثلاثين مرّة، وكانت لقاءاتنا تنقسم في العادة إلى قسمين: نناقش في القسم الأول معلومات موجزة يعدّها مستشار رفيع

المستوى - وتتناول موضوعات متعلّقة بالنفط، والكهرباء، إلخ. وأناقش في القسم الباقي مع علّاوي على حدة المسائل الأكثر خصوصية.

استضفت في الليلة التالية الأعضاء السابقين في مجلس الحكم على مائدة العشاء. حضر معظم هؤلاء الأعضاء، بمن فيهم الرئيس الجديد ورئيس الوزراء، وكانت تلك إيماءة لطيفة منهم إلى زملائهم السابقين. لكنها لم تكن كلها برداً وسلاماً. فقُبيل تناول العشاء، سلّمني عماد ضياء نسخة عن تأييد آية الله السيستاني الفاتر للحكومة الجديدة. وفي جملتها الأخيرة، يشير بغضب إلى أن الجمعية الوطنية التي ستُنْتَخَب في السنة القادمة "لن تكون مقيدة بالقانون الإداريّ الانتقاليّ". قلت لضياء "سيكون ذلك مشكلة". ولم تكن مشكلة يطول انتظارها. فعلى مائدة العشاء، أخذني أحد زملاء البرزاني جانباً ليسلّمني "رسالة عاجلة" (وهل توجد رسائل من نوع آخر؟) من البرزاني يعبّر فيها عن عدم سعادته لكون مشروع قرار مجلس الأمن الحالي لا يتضمن أي إشارة إلى القانون الإداريّ الانتقاليّ.

أطلق الرجل شكوى مملّة أخرى من معاناة الأكراد التي دامت طويلاً - وكيف أنهم "لم يكونوا راضين"، وأنهم مضطرّون إلى إعادة النظر في الموقف من الحكومة الجديدة. وبصراحة، سئمت من هذه المواقف السياسية كافّة.

قلت لمساعد البرزاني "سيكون تهوّراً وعملاً غير مسؤول من الأكراد إقدامهم على الانسحاب الآن". فما حصل عليه الأكراد من العملية السياسية في الشهور الأربعة الأخيرة يفوق ما حصل عليه أي حزب آخر، والفضل في ذلك يعود لجهودنا.

أجابني المساعد "ربما كان الشارع" في كردستان يصرّ على ذلك.

أومأت برأسي وقلت "هذه هي مهمة القادة - أن يوضحوا لشعوبهم ما هو ممكن".

شكّلت مسألة الإشارة إلى القانون الإداريّ الانتقاليّ في قرار مجلس الأمن مأزقاً. فمن ناحية، الأكراد مصرّون على ذلك، ومن ناحية أخرى، فإن التأييد الصريح للقانون الإداريّ الانتقاليّ يهدد بدفع الشيعة إلى التمرّد على الحكومة الجديدة وعلى القانون الإداريّ الانتقاليّ. وفي نفس الوقت، عرفت بأن السيستاني يريد من مجلس الأمن الموافقة على الجدول الزمني السياسي الذي نصّ عليه اتفاق 15 تشرين الثاني/نوفمبر والقانون الإداريّ الانتقاليّ.

ومن أجل التأكيد على هذا الأمر، بعث إليّ السيستاني برسالة مساء ذلك اليوم يقول فيها إنّه إذا أتى قرار مجلس الأمن على ذكر القانون الإداريّ الانتقاليّ، فسوف يصدر تصريحاً آخر. اتصلت بستيف هادلي واقترحت عليه أن يدعم الرئيسُ بوش القانون الإداريّ الانتقاليّ في خطابه الإذاعي الأسبوعي المعتاد. واقترحت طلب تأييد قرار مجلس الأمن لفكرة الفيدرالية، وهو الشيء الذي أراده الأكراد، وتأييد الجدول الزمني الخاص بانتخابات كانون الثاني/يناير 2005، كطريقة للجمع بين مطالب الأكراد والسيستاني.

هل سيكون الشهر بكامله على هذا المنوال؟

في التقرير المخابراتيّ الصباحيّ الموجز في 5 حزيران/يونيو، وصلتنا أخبار طيبة من النجف، فقد أعلن مقدّمو التقرير أن "أنصار مقتدى" قد انسحبوا من ضريح الإمام علي في الليلة الفائتة وأن الشرطة العراقية دخلته. ومع خروج مقتدى وأنصاره من الضريح، تكون تلك الأزمة قد هدأت ـ مؤقتاً. لكن فقط مؤقتاً. فرأيي بمقتدى لم يتغير منذ ظهوره الأول على مسرح الأحداث قبل سنة من الآن. والآن يتعين على الحكومة العراقية أن تتعامل معه.

لكنّ الوضع في الفلّوجة كان مثيراً للقلق، فقد أشارت التقارير إلى أن لواء الفلّوجة لا يزال يخيّب آمال المارينز بإعادة النظام إلى المدينة.

قلت لديك جونز "إننا نتعرّض لأذى شديد هناك".

بعد ذلك بيومين، ابتسم رئيس الوزراء علّاوي في وجهي في ما كان ينظر إليّ من الجانب الآخر لطاولة الاجتماعات. قال لي "اتصل بي مسعود البرزاني هذا الصباح وأبلغني خبراً طيباً يتعلّق بقرار مجلس الأمن".

بات البرزاني قانعاً الآن بأن تشير مسودة القرار إلى الفيدرالية والحقوق الكردية، وإن لم تكن تشير صراحة إلى القانون الإداريّ الانتقاليّ. وكما كنت آمل، عبّر عن سعادته بتأييد الرئيس بوش للقانون الإداريّ الانتقاليّ في خطابه الإذاعي يوم السبت.

قال علّاوي "أنا أعتبر المشكلة قد انتهت الآن".

قلت في نفسي الحمد لله، لقد حُلّت إحدى المشكلات.

انتقلنا لمناقشة موضوع مقتدى. قلت لرئيس الوزراء إنني آسف لأننا تركنا هذه المسألة بدون حلّ وأن حكومته مضطرّة إلى التوصل إلى طريقة للتعامل مع هذا الرجل. أجابني بأنه ينبغي على الشرطة العراقية عدم اعتقال مقتدى قبل 30 حزيران/يونيو. وعندما أثرت مشكلة التمرّد الأكبر، قال علّاوي إنه يفضل إجراء شكل من أشكال المحادثات مع المتمرّدين.

أوجزت له المقاربات التي اتّبعناها مع المتمرّدين المزعومين بعد اعتقال صدّام. وقد اتبعنا كل واحدة منها بدون جدوى، "لكن تجدر المحاولة بكل تأكيد".

في 8 حزيران/يونيو، أصدر مجلس الأمن قراراً بالإجماع حمل الرقم 1546، رحّب بالحكومة العراقية المؤقتة واصفاً إيّاها "بمرحلة جديدة في انتقال العراق إلى حكومة منتخَبة بطريقة ديموقراطية". كما تضمن القرار تأييداً صريحاً للجدول الزمني الذي وضعه القانون الإداريّ الانتقاليّ ولإجراء الانتخابات بحلول 31 كانون الثاني/يناير 2005. وأُرفق بالقرار رسالتان من علّاوي والوزير باول حددتا دور قوات الإئتلاف متعددة الجنسيات.

مساء ذلك اليوم، حمل ضياء رسالة توفيقية من آية الله السيستاني. فقد كان "مسروراً" بما تم التوصل إليه في المدن المقدسة، وبالحكومة الجديدة ورئيسها، ولأن قرار مجلس الأمن لم يذكر القانون الإداريّ الانتقاليّ صراحة، وأنه يؤيد الجدول الزمني للانتخابات في كانون الثاني/يناير 2005. وختم رسالته بالقول "لقد كان حواري مع السفير بريمر طوال السنة الماضية مفيداً جداً وآمل بأن يستمرّ".

على الرغم من أن آية الله رفض الاجتماع بسلطات الاحتلال، فقد تبادلت وإيّاه في الشهور الأربعة عشرة الماضية ما يزيد على ثلاثين رسالة عبر مختلف الوسطاء. وأنا أيضاً وجدتها "مفيدة للغاية".

بدأ العدّ التنازلي، وبقي أمامنا أكثر من أسبوعين تقريباً لنقل السيادة ومغادرتي العراق. ولذلك بدأت بهدوء مناقشة موضوعي البروتوكول والأمن اللذين يتضمنهما نقل السيادة. وبما أن آخر التقارير الاستخبارية كشفت عن "مؤشرات قوية" على قرب شنّ هجمات

إرهابية كبيرة يوم الأربعاء، 30 حزيران/يونيو، فقد كان هناك خطر من أن يصبح الأمن الذيل الذي يهزّ الكلب. وهذا ما كان يستوجب التخطيط للوضع العام ومراقبته بحذر شديد.

وفي ما كنت أستعرض قائمة طويلة بالقضايا مع رئيس الوزراء، أردت أن أقول أيضاً وداعاً للعديد من العراقيين الذين عملت معهم طوال الشهور الأربعة عشر الماضية. فأجريت اتصالاً وداعياً في 13 حزيران/يونيو بنائب الرئيس إبراهيم الجعفري الذي دعاني إلى وجبة شهية أخرى، الطبق الرئيسي فيها، كما هو معتاد، الفسنجان. كان مزاج الجعفري في أحسن حالاته، وفي جعبته مجموعة من المواضيع، مثل علماء اليونان، وهتلر، وستالين، وصدّام، وجورج واشنطن، وجون آدمز - ولم يكن يتوقف سوى للتنفّس، فيما كان يتكهّن بمستقبل الحكومة العراقية الجديدة.

هنّأته على قبوله بالعمل كنائب للرئيس وقلت، "أدرك بأن القرار لم يكن سهلاً عليك، حضرة نائب الرئيس. ولكنك قمت بالعمل الصحيح لك ولبلادك". وفي ما كنت أهمّ بالخروج، فكّرت في أن الجعفري لا يزال الشخصية السياسية الأكثر شعبية في البلاد. كان إسلامياً، ولكنه يتحدث بفخر عن زوجته غير المحجبة، وهي طبيبة أيضاً، وعن بناتهما الثلاث.

من أهدافنا الرئيسية وضع الزواجر والضوابط في الحكومة لإبطال التجربة التاريخية للحكم المركزي القائم على الرجل الواحد في العراق. وبعد يومين على وداعي الجعفري، طلب اثنان من المسؤولين العراقيين الكبار إجراء اتصالات وداعية للتعبير عن تقديرهم لهذا العمل.

الأول هو الدكتور سنان محمّد رضا الشبيبي، حاكم المصرف المركزي، والذي قمت بتعيينه في حزيران/يونيو 2003، وقدم ليشكرني لأنني جعلت من المصرف مؤسسة مستقلّة وحرّرت معدلات الفائدة. قال لي "هذه الخطوات جوهرية لكي يستعيد العراق قوته الاقتصادية - والتوصل إلى الاستقرار في نهاية المطاف".

وبعد ذلك بساعتين، تبعه رئيس مجلس القضاء مدحت محمود الذي أعرب عن تقديره لعملنا في إعادة فرض القانون في العراق. وكان شاكراً لأنّني وقّعت على أمر يجعل المحاكم مستقلة عن الحكومة. وختم حديثه بابتسامة عريضة قائلاً، "تبقى إشارة شخصية أخيرة، أنا شاكر لك على وجه الخصوص لأنك ضاعفت رواتب القضاة".

* * *

تلقيت في وقت لاحق من ذلك الصباح تقارير تتحدث عن هجمات تخريبية على عدد من أنابيب النفط العراقية الاستراتيجية في الجنوب. وبحلول الساعات الأولى من بعد الظهر، اتضح حجم الأضرار، فقد انقطع خط أنابيب النفط 42 إنشاً والذي يربط حقول النفط الجنوبية بمصفاة الدورة ومحطة المسيّب لتوليد الطاقة. وكانت أعمال الإصلاح لا تزال جارية على أنبوب النفط 12 إنشاً القادم من حقل كركوك الثاني في الشمال بسبب عملية تخريب سابقة.

وبعد ذلك بحوالى الساعة، وصلني تقرير يفيد بضرب أنبوب النفط 48 إنشاً والذي يصل حقل شركة النفط الجنوبية بالفاو ومحطات التحميل قبالة الشاطئ جنوب شرق البصرة وقت الظهر تقريباً. انشطر الخط بفعل الانفجار وتدفق النفط منه.

كما أشارت تقارير استخباراتية إلى أن الإرهابيين يخططون لشنّ موجة من الهجمات تصل إلى ذروتها في 30 حزيران/يونيو وأن تلك الهجمات تشمل تخريب البنية التحتية لقطاع النفط.

لقد بدأت الهجمات فعلاً، وعلينا أن نفكر في الأمن على نحو جدّي في 30 حزيران/يونيو.

تطلّب وداعي لآية الله حسين الصدر في بغداد اتخاذ أقصى التدابير الأمنية. وأصرّ رانك غالاغر على عدم زيارتي منزله ليلاً مرّة أخرى. وعلّل فرانك ذلك بالقول "أُلقيت علينا قنبلة يدوية في أثناء زيارتك الأخيرة له لتناول العشاء".

رتّبت موعد زيارة رجل الدين وقت الغداء. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن فرانك سعيداً بتنقلي في وضح النهار بالنظر إلى السيل المستمرّ من المعلومات الاستخبارية التي تشير إلى زيادة في عدد الهجمات. ولذلك استخدم في هذه المرّة سبع عشرة عربة هامر إضافية لحماية الطريق الذي ستسلكه قافلتنا، وأمر بأن تحلّق مروحيّات بلاك ووتر الثلاث - كل منها مزوّد برامِيين - فوق موكبنا مباشرة، واتفق مع الجيش على أن تحلّق بضع مروحيّات من طراز أباشي على جانبينا وبضع طائرات قاذفة من طراز ف - 16 لتوفير غطاء فوقي. ولم يكن ذلك أفضل طريقة لوداع صديق هادئ ورزين.

رحّب بي الشيخ بحرارة في مكتبه المليء بالكتب. غطت محادثاتنا في ما كنا نحتسي المرطبات الغازية الفاترة بنكهة البرتقال، ثم على مائدة الغداء، وأخيراً ونحن

نحتسي الشاي الساخن، كافة المواضيع من دور الدين إلى أهمية العائلة في كل مكان، إلى تطور الديموقراطية في العراق، إلى الحاجة إلى تزويد رجال الشرطة بمزيد من السلاح.

وعندما اقترب لقاؤنا من نهايته، نظر آية الله في عينيّ وقال بأن التحرير عنى الكثير بالنسبة إليه. ففي عهد صدّام، غالباً ما كانت المخابرات تداهم منزله ليلاً وتأخذه بعيداً لإخضاعه للاستجواب والتعذيب. وقال "سعادة السفير، كنت أجد صعوبة في النوم طوال سنين لخوفي من أن يأتوا إلى منزلي ويقتلوني وأنا نائم. أصبحنا الآن أحراراً وفي وسعي النوم كطفل صغير".

في وقت لاحق في 17 حزيران/يونيو، سمعت عن فكرة مفاجئة عندما تلقيت اتصالاً من رايس.

قالت "الرئيس مهتم بمحاولة عرقلة مخططات المعارضة بتقديم موعد انتقال السيادة بضعة أيام".

وافقتها الرأي وقلت "هذه ليست بالفكر السيّئة، شريطة موافقة علّاوي". فالمتمرّدون لن يتوقعوا حدوث ذلك. "ولكن هناك شرطان، علينا كتمان هذا الأمر حتى اللحظة الأخيرة وإلّا فسوف نغري الإرهابيين بالتحرّك باكراً". وأكّدت عند ذكري للشرط الثاني على ضرورة أن يسبق الانتقالَ المبكّر عدةُ أيام من الهدوء النسبي، وقلت "فمن غير المعقول أن يبدو الأمر كما لو أننا فشلنا هنا، كوندي". وافقتني الرأي في ذلك وقلت لها إنني سأنسّق الأمر مع علّاوي.

وفي اليوم التالي، أثرت المسألة مع رئيس الوزراء، مستشهداً بتواتر المعلومات الاستخبارية عن أن الإرهابيين يخططون لشنّ هجمات في 30 حزيران/يونيو. وافقني الرأيَ وأقرّ الشرطين اللذَين ناقشتهما مع رايس، واتفقنا على تحديد الموعد الدقيق لنقل السيادة في غضون أسبوع.

ويوم الأحد، 19 حزيران/يونيو، حان الوقت لكي أقول وداعاً للكثير من السيدات العراقيات اللاتي عملن معي في السنة الماضية في الدفاع عن حقوق المرأة. واستضفت على مائدة غداء أُعدّت لهذا الغرض ممثلات عن أكثر المجموعات النسائية أهمية في العراق والوزيرات في الحكومة الجديدة ونائبات الوزراء، حيث أعربن عن تقديرهنّ لما قمنا به من عمل، وكنّ مسرورات على وجه الخصوص للحصة التي حصلن عليها من المقاعد في البرلمان الذي سيُنتخب في كانون الثاني/يناير والتي تبلغ 25 في المئة.

قلت لهنّ مازحاً "عليّ أن أكون حذراً عندما أخبر زوجتي بأنني تناولت الغداء اليوم مع خمسين امرأة".

عندما خبا الضحك، ردّت إحدى السيّدات المحنّكات قائلة، "أفضل بكثير من تناول الغداء مع واحدة".

وفي اليوم التالي، أوجزَت جودي فان رست، إحدى أكثر المسؤولات السياسيات حيوية في سلطة الائتلاف المؤقّتة، لعلّاوي برنامجنا لبناء الديموقراطية. وشرحتُ أولاً لرئيس الوزراء لماذا أعطيت الأولوية لهذا الجهد، وأشرت إلى أن الديموقراطية تتضمن أكثر من مجرّد إجراء الانتخابات. ولذلك، خصصتُ لها حوالى 750 مليون دولار من الميزانيتين الأميركية والعراقية. كان الغرض من معظم هذا البرنامج بناء المؤسسات والمنظمات التي تشكّل ما يصفه الغربيون "بالمجتمع المدني". فبعد عقود من الاستبداد، بات العراقيون في أمسّ الحاجة إلى "أدوات امتصاص الصدمات الاجتماعية" التي ذكرتها أول مرّة للرئيس قبل أكثر من عام.

قالت جودي "حضرة رئيس الوزراء، إننا نبني هذه المؤسسات في مختلف أنحاء العراق". وشرحت له بأن ضباطنا الإقليميين أشرفوا على ولادة العشرات من مراكز الدفاع عن حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات القانونية، وحتى جمعيّات الأهل والمعلّمين، وأننا وفرنا الأموال اللازمة لإنشاء مراكز نسائية في كافة المحافظات الثماني عشرة، تسع من هذه المؤسسات في بغداد وحدها. كما خصصنا مئات الملايين من الدولارات من الميزانية العراقية من أجل دعم مراكز تسجيل الناخبين والمراكز التعليمية وإجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير.

قال علّاوي، "هذا عمل رائع. وأنا آمل بتوفير بعض المال لبناء مؤسسة استشاريّة مستقلّة، لأنه إذا كان المراد أن يصبح العراق بلداً ديموقراطياً، سنحتاج إلى وجود مثل هذه المؤسسات، التي يمكنها مساعدة الشعب العراقي في تعلّم المزيد عن مبادئ الديموقراطية".

أنهينا جهودنا التي بذلناها في التعامل مع المشكلة العويصة والمتعلّقة بالميليشيات الحزبية في حزيران/يونيو بإقرار قانون حظي بتأييد سريع من الحكومة العراقية المؤقتة. يحظر هذا القانون كافة الميليشيات التي لم تكن جزءاً من عملية الدخول إلى الأجهزة الأمنية الحكومية، أو تتبع برامج التقاعد، أو تخضع للتدريب من أجل العودة

إلى الحياة المدنية. كما أنشأنا إدارة قدامى المحاربين للإشراف على تسجيل عناصر الميليشيات والعناصر التي كانت في الجيش السابق وإعادة دمجها.

لم يكن لدينا أي ضمانات بأن الاتفاقات التي تفاوض عليها ديفيد غومبرت ستصمد. لكن بالنظر إلى أن الحل البديل هو استخدام القوة ضدّ هذه المجموعات، بمن فيهم حلفاؤنا البشمركة، فقد شعرنا بأننا توصلنا إلى أفضل تسوية ممكنة. وعلى الأقل، أتحنا للعراقيين فرصة وضع تلك الميليشيات تحت السيطرة. لكن هل ستكون الحكومة العراقية الجديدة قادرة على فرض القانون وتنفيذ عملية نقل السيادة واتفاقيات إعادة الاندماج؟

في 22 حزيران/يونيو، وتحديداً قبل ستة أيام فقط على رحيلي، أمضيت يومي خارج بغداد، فسافرت إلى كركوك أولاً مع الرئيس غازي وديفيد ريتشموند ووفد صحافي كبير. في الظاهر، كانت تلك زيارة وداعية أخرى، لكن في الواقع، أردنا معالجة بعض التوترات الحادّة التي كانت لا تزال تسيطر على الأجواء في المدينة.

انضمّت إلينا وزيرة الهجرة، باسكال وردة، وهي امرأة مسيحية تقيم في المنطقة. ومن المزمع أن تلعب وزارتها دوراً رئيسياً في إزالة الأضرار التي ألحقتها بكركوك خمس وثلاثون سنة من عمليات إعادة التوطين القسرية في المدينة. وعقب مفاوضات صعبة مع الأكراد، أجّل القانون الإداريّ الانتقاليّ القرار الخاص بالوضع النهائي لكركوك. لكنّ الأكراد استمرّوا في محاولة المطالبة بأراضيهم في المدينة، مع سعي كل حزب سياسي كردي إلى التنافس مع الحزب الآخر والتفوّق عليه. كانت كركوك مكاناً متفجراً وكنا سنعتبر بأننا محظوظون إن لم تنفجر قبل انتخابات كانون الثاني/يناير.

من المفاهيم التي شجعت عليها سلطة الائتلاف المؤقّتة إنشاء مؤسسة كركوك وتوفير الأموال لها من أجل تشجيع المشاريع التي تساعد في التقريب بين المجتمعات الإثنية المختلفة. وقمت بتخصيص 50 مليون دولار من الميزانية الوطنية للعراق وأقنعت الأكراد بالمساهمة بمبلغ 50 مليون دولار أيضاً. ومع توفّر هذه المنحة، ومجلس إدارة متعدد الإثنيات، ينبغي أن تكون المؤسسة قادرة على تنفيذ العديد من المشاريع القيّمة في غضون سنة. لكن وكما هو الحال في غالبية المناطق في العراق، سيعتمد ذلك على قرار تتخذه المجموعات المختلفة بالتعاون في ما بينها. وهذا بدوره سيتطلّب منهم الابتعاد عن استخدام مقاربة تحقيق المكاسب على حساب الآخرين في جميع القضايا.

وعقب الإعلان عن المؤسسة أمام وجهاء البلدة في كركوك، ذهبنا بالطائرة إلى مهبط صغير للطائرات في ملعب لكرة القدم بالقرب من المنزل الجبلي لمسعود البرزاني.

عند نزولي من الطائرة، رحّب بي البرزاني باقتراح مفعم بالحماسة بأن نتجاهل جدول الأعمال وقال "لا يمكنك مغادرة العراق بدون إعطائي الفرصة لكي أريك جمال كردستان. وبهذه الطريقة، سأضمن عودتك مع زوجتك إلى هذا المكان في يوم من الأيام".

انتقلنا بالسيارات شمالاً نحواً من ساعتين، ودخلنا أخيراً في وادٍ عميق وظليل. وأثناء قيادتنا أسفل سفح شديد الانحدار، علا السديم سيارتنا بسبب الرذاذ المتطاير من الشلالات المتلألئة المندفعة من الشقوق والثقوب المنتشرة على الصخور الجيرية في الأعلى. شعرت كما لو كنت في بلد آخر. كانت هناك مطاعم ومقاهٍ منتشرة على امتداد الجداول. وإذا حكمنا على ما رأيناه بالاستناد إلى السوق التي تقام مساء الثلاثاء، سنجد أنهم يديرون أعمالاً مزدهرة. وأنكر رجلاً جبلياً مسنّاً أبيض الشعر كان يقف بجانب الطريق عندما مررنا. صاح قائلاً "مسعود، اشنق صدّام!" وعلت هتافات الحشود المصطفة على جانب الطريق.

في لقاء خاص في وقت متأخر من بعد الظهر مع رئيس الوزراء في 23 يونيو/حزيران، اتفقنا على محاولة نقل السيادة يوم الاثنين 28 حزيران/يونيو... شريطة استقرار الوضع الأمني.

لكنّ اليوم التالي بدأ بسقوط أربع قذائف هاون عند الساعة 5:45 صباحاً، أدّت إحداها إلى مقتل عامل عراقي داخل فناء القصر. وتردّد صدى الانفجارات في المنطقة الخضراء بأكملها.

في الموجز الاستخباري صباح ذلك اليوم، قالت باربرا فاست بأن التقارير الاستخبارية تشير إلى أن الإرهابيين يتدفقون إلى بغداد من الغرب والشمال، لتفجير سيارات مفخخة وشنّ هجمات أخرى في 30 حزيران/يونيو. لكن إذا حدث تصعيد في أعمال العنف في الأيام القليلة القادمة، سنُضطر إلى التخلّي عن مناورة النقل المبكّر للسيادة لأن ذلك سيبدو كما لو أننا طُردنا من العراق.

* * *

بعد انتهاء تلك الاجتماع، ذهبت لوداع الدكتور السيد محمد بحر العلوم في مكتبه. وهناك، وجدت الشيخ المفعم بالحيوية ذا اللحية البيضاء في مزاج مرح. قال لي وهو يضحك "شعرك اليوم أكثر بياضاً منه عندما وصلت قبل سنة من الآن، يا سعادة السفير".

فأجبته "أنت مراقب دقيق، حضرة السيد"، أشرت إلى الشعر في صدغي الأيمن وقلت "هذه الشعرات الرمادية سببها السنّة، والشعرات التي في مؤخرة رأسي سببها الأكراد، وهذه الشعرات التي في أعلى رأسي سببها الشيعة مثلك".

ردّ عليّ بضحكة خافتة. وعندما أضفت بأنه إذا كان يعتقد بأن التعامل مع الأميركيين الذين يديرون الحكومة صعباً، "انتظر حتى تحتاج إلى التعامل مع العراقيين"، أطلق الإمام ضحكة عالية.

"لديّ اقتراح أعرضه عليك يا سعادة السفير. سأسامحك مقابل أن تسامحني عن كافة الأخطاء".

"اتفقنا يا سيد".

سأفتقد تلك الرجل أيضاً.

وفي وقت الظهيرة، أعدنا افتتاح سوق بغداد للأسهم، وكانت تعمل لمدة ساعتين فقط، ولكنها سجلت رقماً قياسياً في عدد الأسهم التي تم تداولها. بعد أن يصبح هذا البلد آمناً، ستكون قصة نجاح اقتصادي هائل.

ظلّ الأمن في المرحلة التي تسبق تاريخ نقل السيادة المبكّر الذي خططنا له هاجساً. ففي يوم الجمعة، 25 حزيران/يونيو، استيقظت مجدداً على صوت مدوّ يقول "احتموا! احتموا!"

وبعد عدة ثوانٍ، كنت أركض حافي القدمين نحو الملجأ في الفيلا عندما سقطت قنيفة هاون ثقيلة في محيط المنطقة الخضراء.

أشار أول التقارير إلى عدم وقوع ضحايا أو أضرار، لكن هل سنتمتع بالهدوء في الأيام القليلة الباقية التي نحتاج إليها لكي نستكمل عملية نقل السيادة المبكّرة؟

وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، طلبت من العميد سكوت كاسل، المستشار العام لدى سلطة الائتلاف المؤقتة، مرافقتي في لقائي المعتاد مع رئيس الوزراء. لخّص سكوت سياستنا في إعداد أكثر من مئة قانون جرى سنّها في السنة الماضية. قال سكوت "كنا متحفظين، حضرة رئيس الوزراء، فحرصنا على احترام القوانين العراقية متى كان ذلك ممكناً ـ حيث قمنا بتعديلها فقط عندما دعت الضرورة بغية إيجاد هيكلية قانونية يمكن من خلالها أن تنتعش الديموقراطية والاقتصاد الحرّ". وقد اعتمدنا مقاربة "جراحية" دقيقة بدلاً من استبدال القوانين العراقية بأخرى غربية.

وأضاف سكوت بأن محامين عراقيين خدموا مع فريقنا، كما كنا نجري مشاورات منتظمة مع عراقيين آخرين ـ مدّعين عامّين، ومهنيين، ورجال أعمال. وتعاونت الوزارات العراقية المعنية بشكل وثيق في تحديد الإصلاحات الضرورية ومراجعة مسوّدات القوانين. وكانت هذه الأعمال تتم بتنسيق دقيق داخل حكومة الولايات المتحدة، ومع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومع الحكومتين البريطانية والأسترالية. وكان هناك حرص على احترام كافّة الأطر القانونية في ظل القانون الدولي والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة.

وختم سكوت حديثه بالقول "لقد كانت عملية مضنية ودقيقة جداً".

وأضفت بأننا سعينا إلى تحديث القانون التجاري العراقي لكي يكون العراق بلداً قادراً على المنافسة ولمساعدته في تطوير قطاع خاص يتميّز بالنشاط والتنوّع.

قال علّاوي "حضرة الجنرال كاسل، يمكنني أن أرى أنّ عملكم لم يكن سهلاً. في ظل صدّام، كان في العراق الكثير من القوانين لكن لم يكن يوجد من يتقيّد بها".

وعندما حان وقت الرحيل، قمنا بتسليمه حزمة من مجلّدات القوانين العراقية الجديدة المكتوبة باللغة العربية وعشرات الإصلاحات الإضافية المقترحة لكي تدرسها الحكومة العراقية الجديدة. لقد استغرق إعداد مجموعة القوانين ـ وهي إطار عمل متين قادر على دعم ميلاد العراق الجديد ـ عشرات الآلاف من ساعات العمل.

كنت قد نمت للتو يوم الأحد 26 حزيران/يونيو عندما سقطت أولى قذائف الهاون بالقرب من المنطقة الخضراء لليوم الثالث على التوالي. أسرعت إلى الممر ونظرت إلى ميناء ساعتي المضيء. تجاوزت الساعة منتصف الليل بخمس دقائق.

ومع طلوع النهار، تبيّن أن الهجمات لم تُلحق أي ضرر داخل فناء القصر، ولكنها كانت علامات على الأرجح على الأمور التي سوف تحدث في المستقبل. وتحدث الجنرال فاست عن مؤشرات تدل على أن المتمردين يخططون لاحتلال إحدى المدن - ربما الرمادي أو بعقوبة - في 30 حزيران/يونيو.

إنهم يريدون إلحاق الأذى بالحكومة الجديدة قبل أن تخطو خطواتها الأولى.

وفي المساء، وصلتنا رسالة غير متوقعة بأن المتحدث باسم مقتدى أعلن في الظاهر عن وقف "إطلاق النار" على قوات الائتلاف.

قلت للجنرال سانشيز "إنه الخبر الجيد الثاني الذي نسمعه عن مقتدى في غضون أسبوع". فقد بدأنا نسمع مؤخراً تقارير موثوقة تتحدث عن أن مقتدى يعمل على تعبئة العراقيين ضدّ الإرهابيين.

قلت "بصرف النظر عما يحدث في الجنوب، علينا ألّا نوقف عملياتنا الهجومية ضدّ مقتدى في مدينة الصدر. فنحن لا نرغب في جرّ أنفسنا هناك إلى حل على غرار حل الفلّوجة".

قال سانشيز "أتفق معك في ذلك، سيدي".

وفي لقاء صباحي مع علّاوي يوم الأحد 27 حزيران/يونيو في مكتبه وخلف أبواب موصدة، كشفت له عن الخيارات المتوفرة للنقل المبكّر للسيادة. كان الوقت ضيّقاً جداً.

قلت "آمل بأن نتمكن من القيام بذلك غداً. ولكن ذلك سيعتمد على المحافظة على مستوى معين من الهدوء النسبي اليوم".

ردّ عليّ بالقول، "أتفهّم ذلك وموافق". قلت إنني سأعاود الاتصال به في آخر اليوم بعد أن نتمكن من معرفة مسار الوضع الأمني.

وفي هذه الأثناء، بدا أن الفريق البريطاني في سلطة الائتلاف المؤقّتة قد سمع إشاعة عن النقل المبكّر للسيادة. ذكّرت ديفيد ريتشموند بأنه في حال تسرّبت القصة، "تلغى جميع الرهانات".

قال "حسناً، لقد تلقيت تعليمات من لندن بالتحدث إلى علّاوي مباشرة عن النقل المقترح. فهم يرغبون في التأكد من أنه يرغب بالفعل في أن نقوم بذلك غداً".

قلت بطريقة باردة بعض الشيء، "توجّه لزيارة رئيس الوزراء يا ديفيد". فأنا لا أرغب في أن تعتقد هذه الحكومة بأنني أسعى إلى تغيير موقف علّاوي.

التقيت في وقت لاحق من ذلك الصباح بسانشيز على حدة وقلت له "إننا نفكر في احتمال نقل السيادة غداً، لكن ذلك سيعتمد على تمكننا من المحافظة على هدوء نسبي اليوم". ولذلك طلبت من الجنرال مراجعة ضباطه العسكريين في الساعة 6:00 بعد الظهر لكي يعرف كيف سارت الأمور في ذلك اليوم. "وسنلتقي مجدداً عند الساعة 6:15 لكي أستمع إلى تقريرك ثم أتحدّث إلى الرئيس".

بقي وداع أخير في الوقت القصير المتبقّي. كنت بحاجة إلى الذهاب مجدداً إلى الحلّة. فقبل أربعة عشر شهراً تقريباً، كانت زيارتي الأولى خارج بغداد لمقبرة جماعية تضم رفات آلاف من العراقيين الذين قُتلوا على أيدي زبانية صدّام وأُلقيت جثثهم في حفرة ضخمة مكشوفة.

لكن بدلاً من العودة إلى الموقع في هذه الرحلة، أمضيت عدّة ساعات في زيارة واحد من ألمع الشخصيات العراقية التي التقيتها، الشيخ السيد فرقت القزويني.

عندما التقيت بهذا الإمام طويل القامة صاحب العمامة السوداء لأول مرّة، شكر الولايات المتحدة على تحريرها العراق وتحدث عن رغبته في تحويل العراق إلى "الولاية الأميركية الثالثة والخمسين". وكان قد تولّى للتو الإمامة في مسجد صدّام الذي بُني في الحلّة وقال لي إنه يحلم في تحويله إلى جامعة للدراسة وتعليم الديموقراطية.

اكتشفت الآن بأنه قام بذلك، بدعم مفعم الحماسة من سلطة الائتلاف المؤقّتة ومايك غفولر. في البداية، رافقني الشيخ إلى معرض للصور الفوتوغرافية التي تظهر القبور الجماعية في صحن المسجد السابق. وقال إن المراد من ذلك تذكير الجميع "بالعراق القديم". كانت الصور مؤثرة ـ نساء يحفرن في التراب بشكل محموم، تحمل إحداهنّ صوراً فوتوغرافية لأبنائها الثلاثة الذين قُتلوا على يد رجال صدّام ولم تعثر لهم على أثر. وتظهر صور أخرى عشرات الجماجم التي حطّمها وحوش صدّام لكي يعرفوا تأثير الموادّ الكيميائية المستخدَمة في قتل الضحايا.

كما نقل الشيخ قزويني خمساً وسبعين جثة مجهولة الهوية من المقبرة ودفنها في صفوف مرتّبة أمام نصب تعلوه لوحة نُقشت عليها نصوص من التوراة، والقرآن، والإنجيل.

وبجانب "أضرحة المجهولين" تحت أشعة الشمس الساطعة، وقف العشرات من الأبطال الأحياء، من النساء والرجال الذين قاوموا صدّام في أثناء انتفاضة العام 1991. وكان من بينهم صبيان صغيران، سُحبا مع عائلتيهما، ثم أطلقت النار عليهما وأُلقي بهم في القبور الجماعية. ولكنهما تمكنا بطريقة ما من النجاة بالتظاهر بالموت. وبعد حلول الظلام، زحفا إلى خارج الحفرة وفرّا إلى القرى المجاورة. بالكاد كنت قادراً على حبس دموعي وأنا أصافحهما.

زرنا بعد ذلك 'العراق الجديد'. المؤسسة الرئيسية كانت "مركز الديموقراطية الإقليمي" التابع للقزويني، والذي يضم محطة إذاعية محلّية، "صوت العراق الديموقراطي المستقلّ". وقد افتتح مقهى للإنترنت حيث كان الطلاب، الذين يدرسون الشريعة في معظمهم، ينظرون بانتباه إلي شاشات الحواسيب الخمسة والعشرين التي تبرّعت بها سلطة الائتلاف المؤقّتة. كانوا يبحثون في شبكة الإنترنت عن معلومات تتعلّق بالنواحي المختلفة للديموقراطية. كما جرى تقديمي إلى عدد من السيدات اللاتي يرتدين العباءات ويدرسن حقوق المرأة وحقوق الإنسان ويكتبن عنها.

في نهاية الزيارة، أدليت بتصريح مقتضب أمام الصحافة التي كانت ترافقني قلت فيه "أتذكّر لقائي بالسيد قزويني قبل ما يزيد قليلاً على عام. قال لي حينها بأنه يحلم بتأسيس مركز للديموقراطية. لقد تحقق ذلك الحلم".

وأضفت بأنه لا يزال هناك أشخاص يشكّكون في أن الإطاحة بصدّام كانت مفيدة. وهناك آخرون يعتقدون بأن عراقاً مسالماً وديموقراطياً ليس أكثر من حلم.

ورسالتي إلى كِلا الفريقين بسيطة:

تعالوا إلى الحلّة. تعالوا لتروا القبور الجماعية وقولوا بعد ذلك إن الإطاحة بصدّام لم تكن عملاً نبيلاً. تعالوا لتروا مركز الديموقراطية وقولوا بعد ذلك إن العراقيين لا يمكنهم بناء مجتمع متعدد. إذا كان ذلك حلماً، فهو حلم يشارك فيه الملايين من العراقيين.

في مساء ذلك اليوم، أفاد سانشيز بأنه لم تحصل سوى تسع عشرة حادثة في مختلف أنحاء البلاد، مقابل قرابة أربعين حادثة كانت تحصل يومياً في السابق.

التقيت مجدداً بعلّاوي وقلت له "حضرة رئيس الوزراء، يمكنني أن أؤكّد لك بأننا

ننوي المضي في نقل السيادة غداً... بعد الحصول على الموافقة النهائية من حكومتي".

اتصلت بكوندوليزا رايس في أنقرة، حيث كانت ترافق الرئيس في اجتماع رؤساء دول حلف الناتو. "لم يتبقّ امامنا سوى أيام قليلة، كوندي. ولا يوجد تسريب للأخبار. وينبغي أن نكون قادرين على نقل السيادة غداً".

تنهّدت ثم قالت "بدأ البريطانيون يثيرون الشكوك الآن. فهم يتساءلون إذا كان ذلك سيبدو كما لو كنا نحاول الخروج من وضع صعب. وسيناقش الرئيسُ المسألة مع بلير على مائدة العشاء في الساعة 9:30 مساءً وسأطلعك على النتائج بعد ذلك".

وقرابة منتصف الليل، اتصلت رايس. قالت "بلير موافق على نقل السيادة غداً".

أجبتها "هذا جيد. لقد طلبت من سانشيز تزويدي بآخر الأنباء عن الوضع في هذه الليلة في الساعة 7:45 صباحاً".

قالت "لنتحدث عند الساعة 7:55 صباحاً إذاً. وسنتخذ القرار حينها".

كنت أراجع مجموعة من الوثائق في تلك الليلة عندما جاءني الكولونيل نورْوود بأخبار مقلقة. قال لي "سيدي، تعرضت طائرة سي ـ 130 أثناء محاولتها الإقلاع من مطار بغداد إلى إطلاق نار بالأسلحة الخفيفة. وقُتل أحد الموظفين المدنيين في وزارة الدفاع كان على متنها".

كان فرانك غالاغر يقف بالقرب من سكوت في الممر، مكفهر الوجه.

خلال الأسبوع المنصرم، ازداد قلق مساعدي الأمني بشأن كيفية إخراجي من هذا البلد حيّاً، فلأكثر من عام، وأنا أستخدم طائرات سي –130 في مغادرة العراق والعودة إليه. وطائرات سي ـ 130 مجهّزة بقذائف حرارية يمكنها إبعاد معظم ـ ولكن ليس كل ـ صواريخ جو أرض الحرارية. وفي مناسبات عدّة، أُطلقت هذه الصواريخ على طائرات كنت على متنها. والآن، بات غالاغر قلقاً، على الرغم من أنه لم يتبقّ سوى ساعات قليلة بين نقل السيادة ورحيلي عن البلاد، فقد يكون لدى الإرهابيين متّسع من الوقت للتحضير لهجوم بالصواريخ على إحدى طائرات سي ـ 130 أثناء إقلاعها.

اتصلت ببرايان ماكورماك وقلت له "أريدك أن تعمل على وضع إحدى خططك

السحرية مع فرانك غالاغر ومساعدي ريك سانشيز، والمحطة، لإخراجي من هنا غداً، وأفضل أن يتم ذلك في مرحلة واحدة".

عدت إلى الفيلا المزخرفة الصدوية وحزمت حقائبي، على أمل أن تكون تلك ليلتي الأخيرة فيها. ولم يكن يعرف أحد عن أن يوم الاثنين هو اليوم المحدد سوى مساعديّ المقربين. وكان معظمهم يخطط للمغادرة معي يوم الأربعاء إلى ألمانيا على متن إحدى طائرات سي - 130.

سنحتسي جميعاً الجعة الباردة في واشنطن، كان شعاراً بقدر ما كان أمنية.

❑ الاثنين، 28 حزيران/يونيو، 2004

أوجز سانشيز لي ولديك جونز الأحداث التي جرت مساءً وقال "لم تحصل سوى حوادث متفرّقة. يبدو أنهم ينتظرون يوم الأربعاء".

وكما كان متفقاً، اتصلت بكوندوليزا رايس في أنقرة في الساعة 7:55 صباحاً وقلت لها "كافة النظم مستعدة" لنقل السيادة اليوم عند الساعة 10:00 قبل الظهر.

قالت "سأخبر الرئيس بأننا بدأنا العملية".

الآن، وبعد أن بات في حكم المؤكد أننا سنغادر اليوم، أرسلت إلى الرئيس تقريري النهائي. أشرت في تلك الرسالة إلى أن العراقيين كانوا مسرورين لأنهم أصبحوا أحراراً، وأنهم أظهروا طوال السنة الماضية تعطشاً شديداً للحرّيات الفردية التي باتت متاحة بسبب التحرير. وسردت له كيف أن طالباً يدرس في جامعة بغداد قال لي "كنا نعيش في غرفة مظلمة طوال عقود. ولكنكم أتيتم وفتحتم نافذة على عالم خارجي برّاق".

لقد بذل الأئتلاف قصارى جهده لترسيخ مبدأ 'الحكومة مسؤولة أمام الشعب وملتزمة بسيادة القانون'. وأدخل مفاهيم توازن القوى في الحكومة واحترام حقوق الأقلّية في القانون الإداري الانتقاليّ. واعترفت بأن الواقع السياسي في العراق جعل من المستحيل علينا بكل أسف تنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، وخصوصاً تلك المتعلّقة بتخفيض الدعم. ومن ناحية أخرى، لفتُّ انتباهه إلى جهودنا في محاربة الفساد، منبهاً إلى "أن الأمر سيتطلب سنوات لكي تتمكن هذه المؤسسات من عكس التيار".

وفي معرض الإشارة إلى الضرر الذي ألحقه حكم صدّام بالبنية التحتية في العراق، كتبت، "من أكثر الآثار المدمّرة التي خلّفها النظام كانت البنية التحتية النفسية

للشعب العراقي". فقد عاشوا طوال عقود في تلك الغرفة المظلمة حيث تعلّموا عدم الوثوق بأحد. وبالنظر إلى وحشية الحياة اليومية، "سيكون بناء مجتمع مليئ بالثقة مشروعاً ضخماً".

اعترفت بخيبة أملي لأننا لم نكن قادرين على إيجاد مناخ آمن. "فقد أثبت المتمرّدون أنهم أفضل تنظيماً وأصعب على الاختراق مما كنا نتوقع. لقد قرّر المتمرّدون الذين ينتمون إلى القاعدة والزرقاوي أن يجعلوا من العراق جبهتهم الأمامية في صراعهم ضدّ الشرّ. وبما أن حكومةً ديموقراطية ستكون نقمة لهؤلاء الرجال، فسوف نشهد المزيد من أحداث العنف في الشهور القادمة". وقلت بأن تركيزنا الفوري ينبغي أن ينصبّ على تدريب قادة محترفين لكافة قوات الأمن العراقية. ويتعين علينا التأكيد على نوعية القادة أكثر من تأكيدنا على كمية أتباعهم".

مع ذلك، "في وسعنا أن نشعر بقدر من الرضى لأننا عملنا بمسؤولية كأمناء على سيادة العراق في السنة الماضية". وختمت تقريري بالقول إنه بسبب شجاعة الرئيس وجهود الائتلاف، "أصبح أمام العراق مسار لمستقبل أفضل. إنه مستقبل الأمل بالنسبة إلى كافة العراقيين، مستقبل يمكن للعراقيين أن يقولوا فيه ما يريدون، ويدرسوا ما يشاؤون، ويسافروا كما يحلو لهم، ويتابعوا المتع اليومية للعمل، والعائلة والإيمان، وهو ما نمتاز بأننا نستمتع به في أميركا منذ قرون".

في حوالى الساعة التاسعة من صباح 28 حزيران/يونيو، بعث مكتب الاتصالات الاستراتيجية التابع لسلطة الائتلاف المؤقّتة برسالة إلى وسائل الإعلام يقول فيها إنني ورئيس الوزراء علّاوي سندلي بتعليقات أمام الصحافة في مبنى الحكومة عند الساعة العاشرة من قبل الظهر.

عندما وصل المراسلون إلى مبنى المجلس الحاكم السابق، قام الموظفون بسحب كافة الهواتف الخلوية من جميع الحاضرين لكي لا يتمكنوا من إرسال تقاريرهم بطريقة فورية، أو بعد فترة وجيزة، بحيث يتسنّى لي مغادرة العراق أولاً.

في الساعة 9:55، ركبت وديفيد ريتشموند سيارتنا المصفّحة وسرنا بها مسافة كيلومتر ونصف إلى مبنى الحكومة. وهناك، كان يوجد القليل من رجال الصحافة في الرواق الخارجي.

دخلنا مكتب رئيس الوزراء، حيث كنا نلتقي كثيراً في الشهر الماضي. وكان علّاوي قد دعا الرئيس غازي ونائب رئيس الوزراء برهم صالح للحضور. جلسنا وتحدثنا قليلاً مع رئيس مجلس القضاء مدحت المحمود إلى أن دخل المراسلون الغرفة. وقفوا خلف خط من الحبال، من غير أن يكونوا على علم على الأرجح بما سوف يحصل.

وبما أن كوندوليزا رايس كانت تدرك مقدار اهتمام الرئيس بالحدث، فقد طلبت من برايان ماكورماك الإبقاء على خط هاتفي مفتوحاً مع ليز لاينْبيري التي كانت في عداد فريقها في أنقرة، حيث كان الرئيس ورؤساء دول حلف الناتو مجتمعين حول طاولة كبيرة وهم يستمعون إلى الخطابات التي كان يلقيها كل واحد منهم. كان روب تاپان، رئيس قسم الاتصالات الاستراتيجية التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة يقف خارج مكتب علّاوي مباشرة وينقل تعليقاً متتابعاً إلى برايان، الذي كان بدوره يمرّره إلى ليز.

بعد أن هدأ الضجيج في المكتب، وقفت، وفتحت مجلّداً مكسواً بجلد مرّاكشي أزرق كان برايان قد حصل عليه من مكان ما، وقرأت رسالة بأني وقّعت هذا الصباح وبشكل رسمي أمر نقل السيادة إلى الشعب العراقي وحكومته. وختمت حديثي بالقول "إننا نرحّب بالخطوات التي اتخذها العراق لكي يستعيد كرامته ويحتل المكان الذي يليق به بين بلدان العالم".

وبشيء من الانفعال، سلّمت المجلّد إلى رئيس مجلس القضاء. وارتسمت على وجوه العراقيين وعلى وجوهنا أيضاً ابتسامة عريضة.

في أنقرة، سمعت كوندوليزا رايس من برايان بأن العمل قد أُنجز. كتبت على ورقة العبارات التالية: "العراق بلد ذو سيادة، وصلتنا الرسالة من بريمر في الساعة 10:26 قبل الظهر بتوقيت العراق". قامت رايس بتسليم الملاحظة إلى وزير الدفاع رامسفيلد الذي كان يجلس خلف الرئيس بوش مباشرة. انحنى الوزير صوب الرئيس وسلّمه الملاحظة.

عرض الرئيسُ الملاحظة على طوني بلير، الذي كان يجلس بجانبه، وكتب عليها "فلتسد الحرّية!"

توجهت وديفيد ريتشموند برفقة علّاوي وغازي إلى السيارة، وودّعنا بعضنا، وعندها قلت لعلّاوي "أصبح بلدكم في عهدتكم الآن. إنه بين يديك، اعتنِ به جيداً".

وفي القصر، ترددت الأنباء عن نقل السيادة، وتجمّع حشد كبير في القاعة خارج

مكتبي، بعضهم كان يهتف، فيما انهمرت الدموع من عيون البعض الآخر. كان ريك سانشيز ينتظر داخل مكتبي حاملاً علم قوّات الائتلاف ليقدمه لي، وعليه توقيعه، وتواقيع كبار الضباط، وكبار الموظفين. دعوته إلى الانضمام إليّ في الردهة لكي نقول وداعاً للمدنيين والعسكريين الذين كانوا متجمهرين هناك. صافحنا جميع الحاضرين ثم توجهنا نحو المدخل المكسوّ بالرخام للمرّة الأخيرة واستقلّيت سيارتي في رحلة قصيرة إلى مهبط الطائرات.

كان الجيش قد أحضر طائرتين عموديتين من طراز شينوك لنقل الطاقم الصحافي، والمساعدين والأمتعة. وأرسل رئيس الوزراء علّاوي نائبَ رئيس الوزراء لوداعي.

وللمرّة الأخيرة، وفي ظل الطقس الحار في صيف بغداد، أقلعت الطائرتان من المنطقة الخضراء في رحلة استغرقت عشرين دقيقة إلى مطار بغداد. حطّت الطائرتان خلف العديد من طائرات سي –130 المموّهة، والتي كان من المقرّر أن تنقلني إحداها إلى خارج العراق. انتقل فريقنا إلى الغرفة المبرَّدة المخصصة لكبار الشخصيات للترحيب بآخر وفود مجلس الكونغرس، والذي كان برئاسة عضو الكونغرس الجمهوري عن ولاية كاليفورنيا، دونكان هانتر، رئيس لجنة القوات المسلّحة في مجلس النواب وأحد المدافعين المخلصين عن تحرير العراق. قدّم لي التهنئة على نقل السيادة، وبعد بضع دقائق، قيل لي إن الصحافيين تجمّعوا حول طائرة سي - 130 لتصوير رحيلي.

سرتُ أنا ونائب رئيس الوزراء عبر مهبط الطائرات الملتهب إلى إحدى طائرات سي ـ 130 التابعة للحرس الوطني الجوّي في وست فرجينيا. وبعد المصافحة بالأيدي، تبعت العديد من حرّاسي الأمنيين حتى الدرجة الأخيرة للتلويح بوداع أخير لنائب رئيس الوزراء. وبعد ذلك، جرت مرافقة الصحافيين إلى قاعة الانتظار في المطار.

أغلق طاقم طائرة سي ـ 130 الباب خلفي وانتظرتُ وفرانك غالاغر في الطائرة الحارّة لمدة خمس عشرة دقيقة إلى أن غادر الصحافيون. ثم تقدمنا ببطء في حجرة الشحن المحملة بالكامل وأُغلق منحدر النيل. تقدمت الطائرة بسرعة مسافة أربعين متراً على المدرج الملتهب في اتجاه طائرة شينوك منتظرة، حيث كان قد صعد على متنها فريقي الصغير ـ سكوتي نورْوود، وسو، وبرايان. أقلعت طائرة شينوك على الفور وحلّقنا لمدة خمس دقائق في اتجاه ناحية أخرى من المطار حيث نزلنا من الطائرة

لنصعد على الفور إلى طائرة نفّاثة صغيرة أرسلتها الحكومة الأميركية. نظرت إلى العراق نظرة أخيرة ثم غادرنا المطار.

وفي أثناء رحلتنا إلى الأردن، سلّمتني سو رسالة كانت قد وصلتنا في ذلك الصباح. كانت من تلميذة صغيرة في بغداد وكانت مترجَمة إلى الإنكليزية. قالت فيها "لقد وهبتنا حياة جديدة. نحن في غاية السعادة، ونحن نقدم حبّنا إلى أولئك الذين أرادوا الخير لنا. نشكرهم ونشكرك على هذا العمل الرائع".

عادت أفكاري فيما كنت أحدّق في صحراء بنّية اللون في الأسفل إلى خطاب وداعي للأمة، والذي قمت بتسجيله على شريط فيديو ليُذاع ليلة رحيلي.

عملتُ وديون هاملتون ودان سينور طوال أسابيع على النص. أردته أن يكون خطاباً شخصياً للغاية، يشرح للعراقيين حقيقة شعوري تجاه مستقبل بلادهم.

اقترح عليّ المترجم المدهش، معين الجابري المولود في العراق، أن أنهي خطابي ببعض الفقرات الشعرية باللغة العربية لشاعر عراقي شهير، ابن زريق البغدادي. عمل على تدريبي على قراءة هذه السطور لعدة أيام قبل تسجيل الخطاب، الذي كان سيُذاع في اليوم الذي أرحل فيه عن البلاد.

كانت فيها فقرات عرفت بأنني سأتذكّرها طيلة حياتي.

تركت خلفي بلداً مختلفاً جداً عما كان عليه قبل سنة. العراق اليوم بلد أفضل بكثير، على الرغم من أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق آمال كافة العراقيين...

أيام الطاغية ولّت إلى غير رجعة، ستنتصر العدالة - العدالة التي تعتزّ بها بلاد ما بين النهرين منذ زمن حمورابي...

اليوم، بات العراق موحّداً، ليس عن طريق الولاء القسري لطاغية، بل برؤية مشتركة للحرّية لكل فرد عراقي - رجلاً كان أم امرأة، عربياً كان أم تركمانياً أم كردياً، سنّياً كان أم شيعياً، مسيحياً أو مسلماً...

جنودنا قدموا إلى العراق لا لشيء سوى الإطاحة بطاغية، والمساعدة في

إعادة بناء البلاد وإعادة النظام إلى أن تتمكّنوا من القيام بذلك بأنفسكم. لم تكن لهم غايات لأنفسهم. وجنودنا سيبقون طالما أن الحكومة العراقية ترغب في ذلك. وعندما يغادرون، لن يأخذوا معهم شيئاً سوى موتاهم.

مستقبل العراق ملك لكم، ملك الشعب العراقي. سنقدّم وأصدقاؤنا المساعدة، لكن لا يمكننا فعل شيء أكثر من المساعدة. يتعين عليكم القيام بالعمل الحقيقي... يتعين عليكم الآن أيها العراقيون أن تتولّوا المسؤولية عن مستقبل آمالكم...

ستبقى قطعة من قلبي دائماً هنا في بلاد ما بين النهرين الجميلة، بوديانها الخصبة، وجبالها الساحرة وشعبها الرائع. وبوصفي دارساً للتاريخ، تعمّق احترامي للتاريخ الذي يفتخر به العراق. ولأنني عشت هنا، عرفت لماذا كانت بلاد ما بين النهرين منذ آلاف السنين مهداً لأفضل ما في تاريخ الإنسانية...

وأنهيت خطابي بفقرات من الشعر ألقيتها باللغة العربية:

أستودعُ اللهَ في بغداد لي قمراً بالكَرْخ من فلك الأزرار مطلعُه

ودّعته وبودّي لو يودّعني صفو الحياة وأني لا أودّعُه

كم قد تشفّع بي ألا أفارقه وللضرورات حال لا تشفّعُه

لنتعلم طرقاً رائعة في الإقناع

مبروك العراق الجديد......

عاش العراق...

وبعد رحلة دامت تسعين دقيقة، حطّت الطائرة في المطار العسكري في عمّان، الأردن. اتصلت بفرانسي، التي كانت قد أطلعت بحلول هذا الوقت على تقارير النقل المبكّر للسيادة.

قلت لها "أنا في أمان وحرّ، وعائد إلى الوطن".



1

اجتماع في المكتب البيضاويّ في 6 أيار/مايو، مع الرئيس جورج دبليو بوش ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد



2

بريمر وزوجته فرانسي

بريمر وراء مكتبه في بغداد



3



4

في أثناء استقبال رئيس الوزراء طوني بلير في البصرة

5

في لقاء مع القوّات الأميركيّة



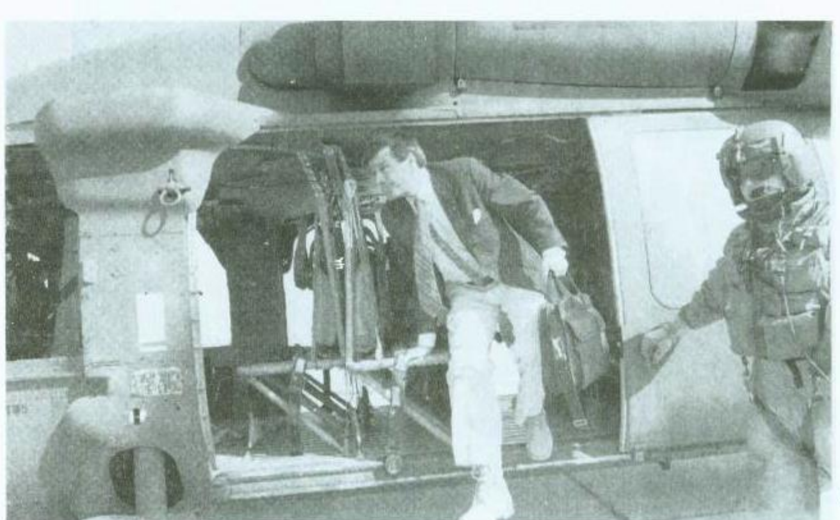
6

مع اللواء ديفيد بترايوس، قائد
الفرقة المجوقلة 101. ويظهر السفير
البريطاني جون ساورز في الخلف



7

هيوم هوران، من كبار مستشاري
سلطة الائتلاف المؤقّتة في بغداد



8

أثناء التنقّل
في العراق



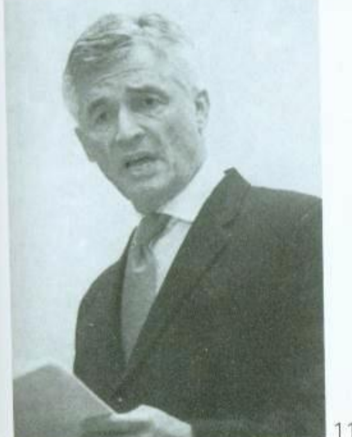
9

ترحيب كرديّ في السليمانيّة

الزعيمان الكرديّان جلال طالباني (إلى اليسار) ومسعود البرزاني (إلى اليمين)

10





11

الممثّل الخاصّ للأمم المتحدة سيرجيو دي ميلو مقدّماً مجلس الحكم في 13 تموز/يوليو 2003، قبل شهر من مقتله في انفجار سيّارة ملغومة بمقرّ الأمم المتحدة ببغداد



أعضاء مجلس الحكم (من اليسار إلى اليمين): عدنان الباجه جي، عبد العزيز الحكيم، جلال طالباني، إبراهيم الجعفري، يونادام كانا

12



13

اجتماع مع مجلس الحكم (من اليسار إلى اليمين): الجنرال ريكاردو سانشيز، بريمر، الجنرال جون أبي زيد، أحمد الجلبي، عقيلة الهاشمي



التخطيط لإعادة الإعمار مع القادة القبليّين في وسط العراق

14



تدقيق ميدانيّ في أثناء التوقّف لإعادة التزوّد بالوقود في قاعدة بَلَد الجوّية شمال بغداد



15



أتحدّث مع مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس من كردستان

16

عشاء في منزل آية الله حسين الصدر (من اليسار إلى اليمين): آية الله الصدر، مستشار الأمن القوميّ العراقيّ موفَّق الربيعي، دان سينور، بريمر



17



18

الجنرال طومي فرانكس في زيارة وداعيّة، وإلى اليمين جالساً، السفير كلايتون ماكمانواي

في المكتب البيضاويّ مع الرئيس وأندرو كارد وكوندوليزا رايس ونائب الرئيس



19

مرحّباً بوزير الخارجيّة كولن باول في مطار بغداد



20

21

اجتماع مع نائب وزير الدفاع بول وولفويتز والجنرال أبي زيد في مكتب بريمر



22

وكيل وزارة الدفاع دوغلاس فيث

23



مرحباً بلاعبي كرة القدم العراقيّين الفتيان

24



مع رئيس مجلس 9 نيسان ومنشدة صغيرة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2003، قبل دقائق من محاولة اغتيال بريمر الفاشلة



الدكتور عادل مهدي، العضو القياديّ في المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق والعضو المساعد البارز في مجلس الحكم

25



26

الرئيس بوش يرحّب بالجنرال سانشيز في أثناء زيارته المفاجئة إلى العراق للاحتفال بعيد الشكر، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2003



سانشيز وبريمر يعلنان عن القبض على صدّام، 14 كانون الأول/ديسمبر 2003

27

28

29

عضو مجلس الحكم أحمد الجلبي مواجهاً صدّاماً في السجن، 14 كانون الأول/ديسمبر 2003



افتتاح المركز النسائيّ ببغداد في يوم المرأة العالميّ، 8 آذار/مارس 2004

30

31

8 آذار/مارس 2004 في الساعة الرابعة بعد الظهر: الموافقة على الدستور المؤقّت

السيّد محمّد بحر العلوم، العضو الكبير في مجلس الحكم، يوقّع على الدستور المؤقّت

32

تهنئة فريق الحكم الإداريّ على المساعدة التي قدّمها في إعداد الدستور (من اليسار إلى اليمين): ليديا خليل، سكوت كاربنتر، رومان مارتينيز، عرفان صدّيق، ميغهان أوسوليفان



33

34

السفير ديك جونز، نائب مدير سلطة الائتلاف، مخاطباً مجلس مدينة بعقوبة

تهنئة رجال الحرس الوطنيّ العراقيّ في أثناء التدريب



35



(من اليسار إلى اليمين) ديفيد ريتشموند، بوب بلاكويل، الأخضر الإبراهيمي، بريمر، الشيخ غازي في جنازة رئيس مجلس الحكم عز الدين سليم، 18 أيار/مايو 2004

36



37

اجتماع يوميّ مع رئيس الوزراء إياد علاوي، حزيران/يونيو 2004



اجتماع مع نائب الرئيس إبراهيم الجعفري، حزيران/يونيو 2004

38



39

عند النصب التذكاريّ لضحايا صدّام في الحلّة، مع الشيخ القزويني وناجين، 27 حزيران/يونيو 2004



نقل السيادة إلى رئيس مجلس القضاء مدحت المحمود ورئيس الوزراء إياد علاوي، 10:26 صباحاً، 28 حزيران/يونيو 2004

40

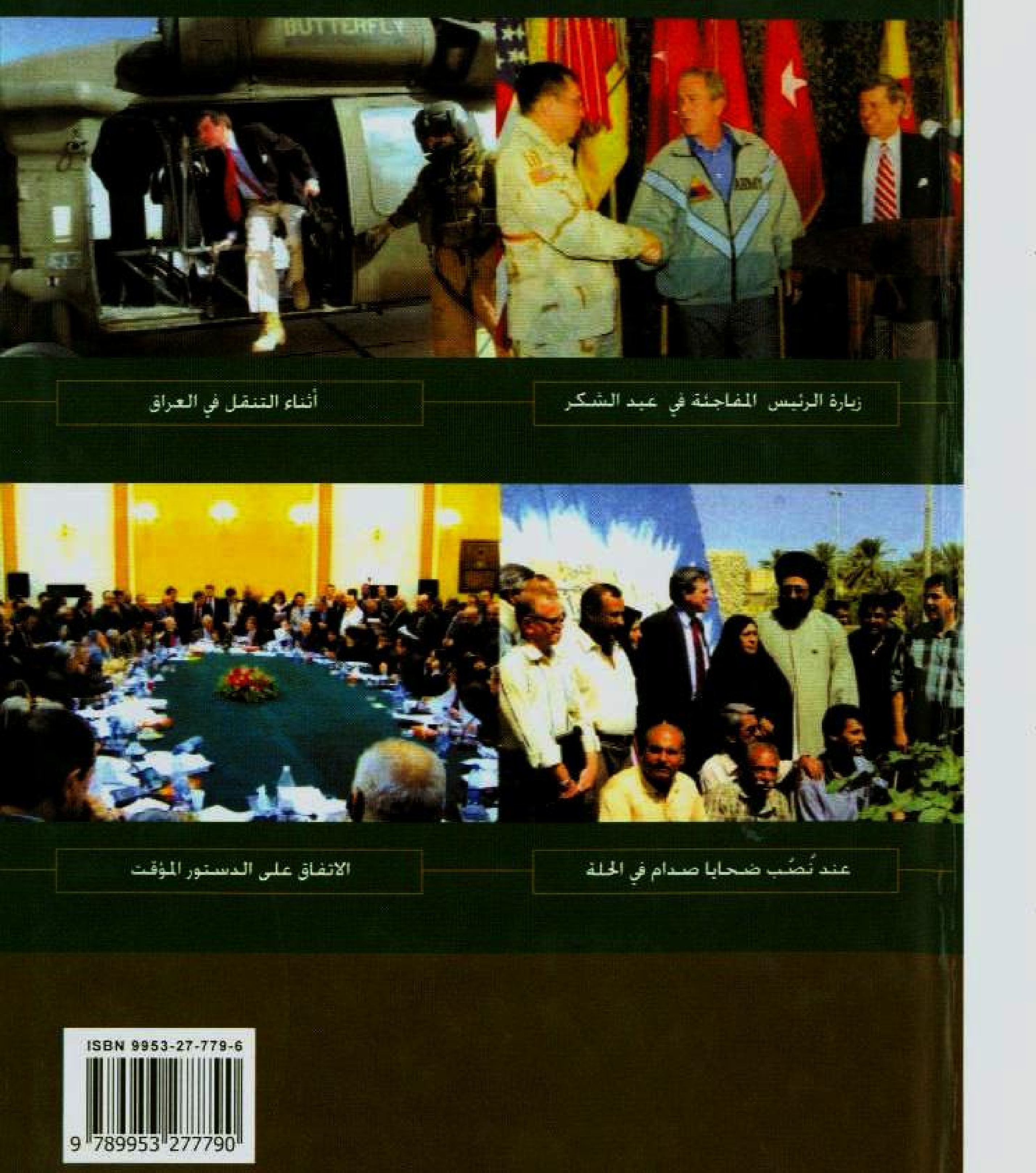


الرئيس بوش ورئيس الووزراء بلير يتصافحان عند تبلّغهما أخبار نقل السيادة في أثناء قمّة حلف شمال الأطلسيّ في أنقرة، تركيا

41



في أثناء ركوب طائرة سي ـ 130 ملوّحاً بيدي مودّعاً نائب رئيس الوزراء برهم صالح، 28 حزيران/يونيو 2004



ويصف بريمر المشاكل الجمة التي واجهها في العمل مع الطوائف العراقية المختلفة للتوصل إلى مسار نحو حكومة مسؤولة وتمثيلية، فيما كان بعض أعضاء الحكومة الأميركية يدفعونه إلى التعجيل في تسليم حكم العراق إلى معارضي صدام الذين كانوا منفيين في الخارج.

«عام قضيته في العراق» كتاب يجب أن يقرأه كل المهتمين في القصة الحقيقية للتعامل الأميركي مع إحدى أخطر الأزمات التي تواجهها في الخارج.

السفير ل. بول بريمر III، الدبلوماسي، والمبعوث الرئاسي إلى العراق بين أيار/ مايو 2003 وحزيران/ يونيو 2004، عمل خلال ثلاث وعشرين عاماً قضاها في وزارة الخارجية في الموظفين الشخصيين لستة وزراء خارجية وخدم في أربع قارات. وفي ثمانينيات القرن العشرين، كان السفير الأميركي في هولندا، والسفير المتجول لمكافحة الإرهاب. وبعد أن ابتعد عن العمل الحكومي، تولى منصب المدير الإداري لمؤسسة «كيسنجر أسوشيتس».

وفي كانون الأول / ديسمبر 2004، منح الرئيس جورج دبليو بوش بريمر الميدالية الرئاسية للحرية نظير خدمته في العراق.

مالكولم ماك - كونل موظف سابق في وزارة الخارجية ومؤلف للعديد من الكتب. تعاون مع الجنرال طومي فرانكس في مذكراته الشهيرة «جندي أميركي».

ISBN 9953-27-779-6
9 789953 277790